المكتبة التاريخية

الرقيق فى مصر
فى القرن التاسع عشر

عماد أحمد هلال



الرقيق فى مصر
فى القرن التاسع عشر

عماد أحمد هلال

١٩٩٩



٦٠ شارع القصر العينى - أمام
روزاليوسف (١١٤٥١) القاهرة
ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥٤٧٥٦٦

جميع الحقوق محفوظة للناشر
العربى للنشر والتوزيع
٦٠ شارع القصر العينى (١١٤٥١) - القاهرة
ت : ٣٥٥٤٥٢٩ - ٥٩٤١٩٤٣ فاكس : ٣٥٤٧٥٦٦

الطبعة الأولى

١٩٩٩

الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر

المؤلف : عماد أحمد هلال
الغلاف للفنان : مصطفى رمزى
عدد الصفحات : ٤٧٠ صفحة

إهــداء

* إلى أبى وأمى ...

سر حياتى

ومداد كلماتى

ووقود طموحاتى

* فرضاهما منتهى غاياتى

عماد أحمد هلال

مقدمة

ركزت الدراسات التاريخية التى تناولت تاريخ مصر الاجتماعى على كثير من طبقات المجتمع ، تناولت الطبقات العليا من الحكام أو غيرهم من الذوات والأعيان ، كما تناولت بعض هذه الدراسات المجتمع الريفى وأحوال الفلاحين وكذلك الصناعة وحياة الصناع ، ولكن هذه الدراسات أغفلت الرقيق الذين كان نصيبهم لايتعدى الإشارة إليهم فى سطور قليلة أو فى بضع صفحات على الأكثر ، ومن هنا كان اختيارى لموضوع " **الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر** " ، بهدف إلقاء الضوء على حياة الرقيق فى مصر من كافة النواحى بداية من جلبهم إلى مصر وحتى عتقهم أو موتهم وما بعد ذلك من علاقات شرعية وعرفية تربطهم بسادتهم السابقين ، وبرغم أن حياة الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر تعتبر فى كثير من الجوانب امتدادا لحياتهم فى عصور سابقة ، إلا أننى قد فضلت القرن التاسع عشر لأنه يتميز بميزتين هامتين : الأولى أن المماليك الذين كانوا فيما سبق يمثلون صفوة عسكرية تعمل لحسابها الخاص؛ قد أصبحوا فى القرن التاسع عشر يمثلون صفوة عسكرية وأرستقراطية حاكمة ، تعمل لحساب حكام مصر من أسرة محمد على ، وتدين لهم بالولاء المطلق . أما الثانية فهى أن القرن التاسع عشر يتميز بأنه قد شهد نهاية نظام الرق فى مصر ، وبالتالى اختفاء جميع الظواهر التى كانت مرتبطة به ومعتمدة عليه مثل التسرى ونظام الحريم والخصاء وغير ذلك .

وقد قسمت هذا البحث إلى ثمانية فصول وخاتمة ، وعرضت فى **الفصل الأول** لدراسة المصادر التى كان الرقيق يجلبون منها بأنواعهم المختلفة : الأبيض والأسود والحبشى ، بداية من خطفهم على يد النخاسين أو أسرهم فى الحروب التى دارت فى بلادهم الأصلية ثم بيعهم إلى تجار الرقيق ، كما تناولت وسائل نقلهم إلى مصر وأى الطرق ارتادتها قوافل الرقيق وحجم تلك القوافل وما واجهته من صعاب ومشكلات.

وفى **الفصل الثانى** تحدثت عن تجارة الرقيق داخل مصر ، والمراحل التى يمر بها الرقيق بداية من دخولهم إلى حدود مصر وحتى بيعهم إلى راغبى الشراء ، حيث يمرون أولا على الجمارك ، فتفرض عليهم الرسوم الجمركية ثم يطعمون ضد بعض

الأمراض ، وبعد ذلك يعرضون في الأسواق ، وتحدثت عن أهم أسواق الرقيق في مصر ، كما تناولت بالدراسة أسعار الرقيق وأعدادهم ، وكذلك أحوال التجار وطوائفهم.

وعرضت في **الفصل الثالث** للدور الاقتصادي للرقيق ، من حيث مساهمتهم في تطور نظام الحيازة الزراعية وملكية الأراضي ، وكذلك أثرهم في حركة وقف الأراضي والعقارات ، ثم استعرضت المحاولات التي تمت خلال القرن التاسع عشر لاستخدام الرقيق في زراعة الأراضي سواء على المستوى الحكومي أو المستوى الأهلي ، وكذلك محاولات محمد على لاستخدامهم في المصانع ، وقد حاولت وضع تلك المحاولات في حجمها الطبيعي دون مبالغة أو إقلال من أهميتها ، خاصة وأن الفكرة السائدة عن الرقيق في ذلك الوقت هي أن عملهم الأوحد كان الخدمة المنزلية . ثم عرضت بعد ذلك لمساهمات الرقيق في الحياة الاقتصادية خارج مجالي الزراعة والصناعة ، من خلال ما قاموا به من أعمال وأشغال متنوعة .

وقد خصصت **الفصل الرابع** للحديث عن العلاقة بين الرقيق والجندية ، وهي علاقة قوية بلا شك ، فالمماليك كانوا المصدر الأساسي لضباط الجيش طوال أغلب فترات القرن التاسع عشر ، كما كان العبيد عنصراً هاماً من العناصر التي تكون منها جيش مصر ، حيث كان أغلب الجنود الذين خدموا في الجيش المصري بالسودان من العبيد ، كما خدم كثير منهم في الحجاز ومصر وأيضا في اليونان والشام وكذلك في المكسيك .

أما **الفصل الخامس** فقد عرضت فيه لجوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية للرقيق ، وأوضحت فيه أن الوضع الاجتماعي للرقيق قد تأثر بعاملين هامين هما ملاك الرقيق أنفسهم ، وقواعد الشريعة الإسلامية . والواقع أن الحياة الاجتماعية للرقيق كانت ثرية ومتعددة الجوانب ، وقد عرضت في هذا الفصل لحركة عتق الرقيق خلال القرن التاسع ، وما استجد على علاقة الرقيق بسادتهم بعد العتق ، وهي العلاقة التي تعرف في الشريعة الإسلامية باسم "الولاء" . ثم تحدثت عن أحوال الرقيق الدينية ، وعن علاقتهم بالجريمة ، ثم تحدثت بعد ذلك عن وضع الجواري في نظام الحريم ، وعن الخصاء وأسبابه وأثره على التكوين الفسيولوجي والسيكولوجي للخصيان وأثره أيضا على وضعهم الاجتماعي ، ثم عرضت لجوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية

وفى الفصل السادس تحدثت عن الأحوال الثقافية للرقيق ، فاستعرضت مصادر ثقافتهم سواء استمدوها من المدارس الحكومية أو من البعثات العلمية التى أرسلت إلى أوروبا ، ثم تحدثت عن تأثير الرقيق على الحياة الثقافية بجوانبها العلمية والفنية والأدبية بمصر خلال القرن التاسع ، وأهم بصماتهم فى هذا المجال قبل أن يذوبوا هم أنفسهم داخل المجتمع المصرى ويصبحوا جزءاً منه .

وقد خصصت الفصل السابع للحديث عن الدور الإدارى والسياسى للرقيق ، فاستعرضت أهم المناصب والوظائف التى شغلوها خلال القرن التاسع عشر ، ودورهم فى توجيه سياسة البلاد ، ثم استعرضت مواقفهم من بعض القضايا السياسية خاصة فى الثورة العرابية ، وأوضحت أن هذه المواقف كانت تتأثر بدرجة كبيرة بعلاقتهم بالحكام الذين كانوا هم أكبر مالكى الرقيق وأصحاب الولاء عليهم .

أما الفصل الثامن والأخير فقد عرضت فيه لمراحل تطور الحركة المناهضة للرق ، منذ بداية ظهورها فى الغرب وانتقالها إلى الشرق ، حيث بدأ صداها يتردد فى مصر منذ أواخر عهد محمد على ، ثم تحدثت عن تطور هذه الحركة فى عهد سعيد وإسماعيل حتى تم عقد معاهدة الرقيق بين مصر وبريطانيا فى ٤ أغسطس ١٨٧٧م ، حيث أخذت الحركة بعدها محورين متوازيين هما محاربة تجارة الرقيق داخل وخارج مصر ، وتحرير الرقيق الموجودين فى مصر الذين يشتكون من سوء معاملة سادتهم لهم ، وكان لهذين المحورين أثر حاسم فى القضاء على الرق بمصر .

أما الخاتمة فقد لخصت فيها أهم نتائج الدراسة .

وقد استندت هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى الوثائق الأصلية المودعة بدار الوثائق القومية ، ودار المحفوظات العمومية ، وأرشيف الشهر العقارى . وفى دار الوثائق تأتى سجلات المعية التركى والعربى فى المقام الأول ، ثم سجلات ديوان الخديو ، وكذلك سجلات ديوان مجلس الأحكام التى تقدم مادة هامة خاصة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية للرقيق ،وينبغى أن نلفت نظر الباحثين إلى أهمية هذه المجموعة الأرشيفية التى تقدم مادة عملية لاغنى عنها للباحثين فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والإدراية ، وقد خرجت منها بالعديد من الموضوعات التى تستحق

الدراسة وكان على رأسها موضوع "الجريمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر" الذى اخترته لرسالتي للدكتوراه . وكذلك "سجلات قيد تقاسيط الأبعاد العشورية" التى توضح دور الرقيق فى تطور نظام الحيازة الزراعية ، كما اعتمدت هذه الدراسة أيضا على محافظ المعية ، ومحافظ الأبحاث ، ومحافظ مجلس الوزراء ، ومحافظ بحر برا ومحافظ الذوات ، ومحافظ الوقائع المصرية ، وكذلك الأرشيف الأمريكي .

أما **دار المحفوظات** فقد اعتمدت فيها على مصدرين هامين : هما ملفات الموظفين وسجلات عتق الرقيق ، وهذه الأخيرة تقدم مادة هامة لرصد حركة تحرير الرقيق فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، ولكنها مجموعة غير مكتملة ، والموجود منها بدار المحفوظات تمكنت من العثور عليه بصعوبة بالغة ، وبعد مغامرات لاتنسى فى مخازن الدار ، كما اعتمدت أيضا فى دار المحفوظات على سجلات محكمة بنى سويف الشرعية التى تقدم مادة اجتماعية لا بأس بها .

وأما **أرشيف الشهر العقارى** فهو يمثل مورداً لا ينضب معينه من المادة العلمية البكر الخاصة بتاريخ القرن التاسع عشر فى جميع النواحى ، ويهمنا فى هذا المجال أن نلفت نظر الباحثين فى تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين إلى أهمية هذا الأرشيف ، خاصة وأن حوالى نصف سجلاته تخص هذين القرنين ، ومع ذلك فقد كنت الباحث الوحيد هناك الذى يكتب فى تاريخ القرن التاسع عشر من بين عشرات الباحثين فى تاريخ العصر العثمانى ، وقد اعتمدت فيه على سجلات محكمة مصر الشرعية ومحكمة القسمة العسكرية ، ومحكمة القسمة العربية ، ومحكمة الباب العالى ، وهى جميعها تقدم صوراً عديدة لحياة الرقيق فى المجتمع المصرى ، وقد نقلت هذه المجموعات أخيرا إلى دار الوثائق مما يجعلها فى متناول يد أغلب الباحثين فلعل ذلك يكون بداية الاهتمام بها وإلقاء الضوء عليها .

وبالإضافة إلى ذلك فقد حصلت على بعض المعلومات من على شواهد القبور فى مقابر الإمام الشافعى بالقاهرة ،حيث زرت لمقابر الأسرة المالكة ومقبرة خليل أغا وسليم باشا السلحدار وكذلك مقابر الأسرة المالكة فى الرفاعى وجميعها إلى جانب كونها تحفاً فنية وآثاراً معمارية رائعة فإنها تقدم مادة تاريخية طيبة . كما اعتمدت على عديد من الوثائق المنشورة والمترجمة إلى جانب العديد من الدوريات وكثير من المراجع العربية والأجنبية التى تناولت بعض جوانب الموضوع .

واعترافاً بالجميل ، فإنه يسعدني كثيراً أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير إلى كل من قدم لي يد المساعدة أثناء إعداد هذه الدراسة ، وأخص بالذكر منهم ا.د طلعت إسماعيل رمضان الوكيل الأسبق لكلية الآداب جامعة المنصورة ، الذي أشرف على هذا البحث أثناء إعدادي لرسالة الماجستير ، وقدم لي من المساعدات ما يضيق هذا المقام لتفصيلها . وكذلك أساتذتي في قسم التاريخ بآداب المنصورة الذين تعلمت على أيديهم وتتلمذت على موائد فكرهم ، والذين لم يبخلوا على بنصح أو إرشاد وعلى رأسهم ا.د علي بركات ، ا.د علي شلبي ، ا.د حسين عليوة ، أ.د سامي أحمد عبدالحليم . وكذلك أتقدم بعميق الشكر إلى ا.د عبد العزيز سليمان نوار الذي سمح لي بعرض هذا الموضوع في سيمنار كلية الآداب بجامعة عين شمس وكانت جلسة مثمرة لهذه الدراسة حضرها كل من ا.د أحمد عبد الرحيم مصطفى وا.د جاد طه وا.د عبد الله عزباوي وغيرهم من كبار أساتذة التاريخ في مصر . ولا يفوتني أن أشكر الدكتورة نيللي حنا التي سمحت لي بعرض بعض الجوانب الاقتصادية لحياة الرقيق في إطار سيمنار إعادة النظر في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط ، والتي حضرها ا.د رءوف عباس الذي كانت ملاحظاته مرشدا لي عند الإعداد لنشر هذا البحث ، خاصة في مجال عمل الرقيق بالزراعة . ويعجز لساني عن التعبير عن مكنون قلبي تجاه زملائي ورفاق دربي الأساتذة : أشرف أنس ، إبراهيم أنس ، عبد الرازق عيسى ، صبري العدل ، محمد رفعت ، مجدي حشيش ، رمضان الخولي ، موسى سالم . كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون خلال فترة إعداد هذا البحث وأخص بالشكر موظفي دار الوثائق القومية ودار المحفوظات ودار الكتب العامة والمكتبة المركزية بجامعتي القاهرة وعين شمس ، ومكتبة كلية الآداب جامعة المنصورة وموظفي قسم الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة المنصورة كما يسعدني أن أقدم شكراً خاصاً إلى الأستاذ إسماعيل عبدالحكم وجميع موظفي دار العربي للنشر الذين أبدوا تعاونا وتفاهما كبيرين في سبيل إخرج هذا الكتاب بهذا الشكل الأنيق .

والله الموفق .

عماد أحمد هلال شمس الدين

القاهرة في ٥ أكتوبر ١٩٩٨

الفصل الأول

مصادر جلب الرقيق إلى مصر

أولاً – مصادر جلب الرقيق الأبيض :

أ – جركسيا وجورجيا .
ب – اليونان .
جـ – جنسيات أخرى .

ثانياً – مصادر جلب الرقيق الأسود :

أ – السودان .
ب – تشاد ووسط أفريقيا .
جـ – الحبشة .

أولاً :- مصادر جلب الرقيق الأبيض:

كان الرقيق الأبيض يجلب إلى مصر من مناطق متعددة فى آسيا وأوربا ، نتيجة لظروف مختلفة ، وسوف نتناول كل مصدر من هذه المصادر مستقلاً مع تفصيل الظروف التى ساعدت أو عطلت عملية جلب الرقيق من كل منها .

أ - جركسيا وجورجيا :-

كانت الغالبية العظمى من الرقيق الأبيض تصل إلى مصر من هذين المصدرين . وعلى مدى تاريخ مصر منذ العصر المملوكى وحتى نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، فإن بلاد الجركس وجورجيا قد زودت مصر بأشهر من ظهر فيها من الباشاوات والبكوات الذين كانوا يشكلون غالبية الطبقة التركية الحاكمة فى مصر . وبعد ذلك بدأ ما يرد إلى مصر من هذه البلاد يقل تدريجياً حتى انقطع ورودهم تماماً قبل انتهاء القرن التاسع عشر (١) .

وقد تأثر الجراكسة والجورجيين بطبيعة بلادهم التى تطل على سواحل البحر الأسود ، فهى بلاد جبلية باردة تتخللها السهول الخصبة والمروج الخضراء والهواء الصحى ، فكانت أجسام الجراكسة بصفة خاصة ، والشعوب القوقازية بصفة عامة ، تتميز بالقوة وتمام النمو وشدة الاحتمال وجمال المنظر ، فمنهم ذوى الشعر الأشقر والعيون العسلية أو الزرقاء ، كما يوجد بينهم ذوى الشعر الكستنائى والبشرة البيضاء الصافية (٢) . أما النساء فبشرتهن ناصعة البياض ، وتقاطيعهن من التناسق والجمال ما يجعلهم – على حد قول كلوت بك – " أجمل نساء الأرض طراً " (٣) .

وبالرغم من اشتراك الجراكسة والجورجيين فى كثير من الصفات ، فإن الجراكسة قد تميزوا على الجورجيين بكثرة عددهم فى مصر ، وذلك نتيجة للاحتلال الروسى المبكر لجورجيا فى عام ١٨١٠م ، بينما تأخر الاحتلال الروسى لجركسيا إلى عام ١٨٢٩م (٤) .

---

(١) جون بورانج : تقرير عن مصر وكريت نشره د . محمد فؤاد شكرى فى كتابه : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٣٨٩ .

(٢) راسم رشدى : شركسى يتحدث عن قومه ، دار الطباعة المصرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص٦.

(٣) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمود مسعود ، مطبعة أبى الهول ، د. ت ، جـ١، ص٦٠٦ .

(٤) Beachey : The Slave Trade of eastern Africa, London, 1976, P . 162

والجراكسة فى مصر – عكس الجورجيين – نوعان هما : الجراكسة الأحرار وأكثرهم جاء إلى مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا وبعده نتيجة للسياسة التى اتبعتها روسيا فى تهجير المسلمين من جركسيا ، حيث هاجروا إلى تركيا والشام ، ووصل إلى مصر مئات قليلة منهم . أما النوع الثانى فهم الجراكسة الأرقاء ، الذين اشتهروا باسم المماليك ، فأسسوا لهم دولة عرفت باسم دولة المماليك الجراكسة ، كما استمروا يشاركون فى حكم مصر فى العصر العثمانى ، ودام وجودهم على الساحة السياسية والعسكرية فى مصر حتى قضى محمد على على نفوذهم بقتل أعداد كبيرة منهم فى مذبحة القلعة فى مارس ١٨١١م ، ثم صودرت أموالهم ، وزوج محمد على نساءهم إلى ضباطه وجنوده (١) .

ولكن مذبحة القلعة لم تكن خاتمة لوجود المماليك فى مصر – بأجناسهم المختلفة – فقد استمرت عملية شراء المماليك طوال معظم سنى القرن التاسع عشر ، ومع أنهم لم يشكلوا أرستقراطية حاكمة ، إلا أنهم كانوا – على الأقل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر – لا يزالون يحتلون مراكز مرموقة كضباط فى الجيش وحراس عسكريين ، ومديرين للمديريات حتى نهاية حكم عباس الأول فى عام ١٨٥٤م (٢) . فبعد مذبحة القلعة قام محمد على بشراء أعداد كبيرة من المماليك لجعلهم ضباطاً فى جيشه وموظفين فى حكومته ، وقد أنفق فى سبيل ذلك أموالاً طائلة ، فكان يدفع بسخاء لكل من يرسل إليه غلاماً أو أكثر ، فنراه مرة يأمر الخواجة بوغوص بك بإرسال ١٣٥ ألف قرش إلى عبد الرازق أغا المقيم فى الأستانة لشراء ٥٠ غلاماً (٣) . وفى مرة أخرى يصدر أمراً إلى الحاج يوسف أغا محافظ رشيد بإرسال ٥٠٠ إردب رشيدى إلى الأستانة حيث ستباع هناك ويشترى بثمنها بعض الغلمان (٤) .

وفى جركسيا وجورجيا كان الحصول على الرقيق يتم بوسائل مختلفة : فكانوا يختطفون عن طريق غارات منظمة ، كما كان البعض يؤخذون كأسرى فى الحروب

---

(١) راسم رشدى : المرجع السابق ، ص.ص ٣٨ – ٣٩ ، ٥٤ .

(٢) جابرييل بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٣١٧ .

(٣) د.و.ق : م.ت ، دفتر س١/٥٠/٧، ص٤٠ ، ث ٣٨٥ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، فى ٢١ شعبان ١٢٤١هـ / ٣١ مارس ١٨٢٦م .

(٤) م.ت : دفتر س١/٤٧/١٠ ، ص٤٩ ، ث٤٣٦ ، من الجناب العالى الى الحاج يوسف أغا محافظ رشيد ، فى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٤٢هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٢٦م .

الدائرة بين القبائل المتنافسة [١] ؛ إلا أن معظمهم كانوا يشترون وهم أطفال صغار من آبائهم [٢] ، الذين كانوا يبيعونهم بهدف التخلص من عبء إعاشتهم ، من جهة ، " وإلى التطويح بهم فى بحر الحدثان من جهة أخرى ، عسى أن تذهب أمواجه بهم إلى شواطئ العز والسعادة فإن كانوا إناثا فربما تزوجن من بيك أو باشا أو والٍ أو سلطان وإن كانوا ذكوراً ربما ترقوا إلى أعلى المراتب " [٣] .

وغالباً ، ما كانت أحلام هؤلاء الآباء تتحقق ، ويصل أبناؤهم إلى المراتب العالية، وترفل بناتهم فى العز والسعادة ، وفى بعض الأحيان كان الآباء والأقارب يحصلون على جانب من هذا النعيم . والمتصفح لسجلات المحاكم الشرعية يجد بعض الحالات التى يرث فيها الآباء والأقارب المقيمون فى جركسيا أبناءهم الذين بيعوا فى سوق الرقيق ، وحققوا فى مصر الغنى والثروة التى طالما تمناها أقاربهم . ففى إحدى الوثائق وبعد أن توفت إحدى الجوارى الجركسيات من معتوقات محمد على باشا حضر أخوها شقيقها إلى مصر ، مطالباً بحقه فى ميراثها ، فحكم له بحقه الذى بلغ نصف تركتها [٤] . كما ورث اثنان من الجراكسة ابنة عمهما التى كانت جارية لإحدى السيدات فى مصر ، حيث حكم لهما مجلس الأحكام – بنصف تركتها البالغ ستة عشر ألف قرش [٥] .

وقد كان وجود الجوارى الجركسيات والجورجيات واضحا فى مصر ، فقبل وبعد تلك الفترة القصيرة التى اشتعلت فيها الحرب اليونانية ١٨٢٤ – ١٨٢٨م ، كانت جميع الجوارى البيض فى مصر جركسيات وجورجيات ، جُلبن من القوقاز أو من المستعمرات الجركسية فى آسيا الصغرى . وقد كن يجلبن بصفة خاصة من أجل تزويد حريم أسرة محمد على بالجوارى الحسان ، فمثلا كان قصر خوشيار قادن أم إسماعيل باشا يضم بين جنباته ٣٠٠ فتاة جركسية ، كما كانت نزديل جارية إسماعيل باشا الجركسية تقيم فى قصر الزعفرانة ومعها ما تملكه من جوارٍ مختلفات الأجناس من بينهن ٥٠ فتاة جركسية [٦] .

---

(١) تتألف الأمة الشركسية من مجموعة كبيرة من القبائل بعضها كبير العدد والآخر صغير ، وأكبرها عددا قبيلة القبردى ومنهم الأبزاخ والحاتقواى والشاسوغ والأبازة ، أنظر راسم رشدي : المرجع السابق ، ص١٢ .

(٢) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٦ .

(٣) إلياس الأيوبي : تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٢٣ ، جـ٢ ، ص٣٠٠ .

(٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات الشرعية رقم ٣٧ ، ص٩٤ ، ث٢٢١ ، فى ١٨ جمادى الأولى ١٢٧٦هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٥٩م.

(٥) د.و.ق : د.م.ح ، دفتر س ٧/١٠/١ ص ١٩ ، ث ٤٣ ، فى ١٨ ذو القعدة ١٢٧٤هـ / ٣٠ يونيو ١٨٥٨م .

(٦) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٠ .

وكان تجار الرقيق الأبيض – بعد أن يحصلون على أولئك الجوارى بطرقهم الخاصة – ينقلونهن إلى استانبول ، حيث يتم بيعهن إلى والى مصر بشكل مباشر . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبعد صدور القوانين بمنع تجارة الرقيق كانت الجوارى تنقل إلى استانبول على أنهن زوجات للتجار ، ثم من هناك يتم بيعهن إلى بعض النساء سراً ، وهؤلاء كن يتعهدن بتعليمهن وتربيتهم ، فكانت الجوارى تتلقى دروساً دينية ، ويتعلمن القراءة والكتابة وأشغال الإبرة والتطريز ، ويتعلمن الموسيقى فى بعض الأحيان . ثم ينقلن إلى مصر بعد ذلك بصحبة طواشى "خصى" يعمل على الحيلولة دون تفتيشهن عن طريق الادعاء بأنهن الحريم التابع لإحدى الشخصيات الهامة، ثم يتم بيعهن بعد ذلك لتجار يحتفظون بهن فى بيوت خاصة إلى أن يتم بيعهن[١] .

وقد تدهورت هذه التجارة نتيجة للتوسع الروسى ، ونضال الجراكسة المستمر ضد روسيا ، وبينما كانت جركسيا وجورجيا هما المصدر الرئيسى للرقيق الأبيض خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فإن المستعمرات التى أنشأها الجراكسة المهاجرون فى منطقة الأناضول ، أصبحت هى المصدر الرئيسى المتبقى لإمداد مصر بالرقيق الأبيض فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر [٢] ، " وكأن الله قد سخر روسيا لمعاقبة أقوام القوقاز الذين درجوا على توريد النساء إلى دور الأغنياء فى الشرق بالرغم من الشرائع السماوية المحتم اتباعها " [٣] .

بيد أن روسيا خففت من حدة وقوفها ضد التجارة فى الجراكسة خلال فترة الأربعينيات من القرن التاسع عشر وما بعدها ، ففى أربعة أشهر تلت نوفمبر ١٨٤٥م أبحرت اثنتا عشرة سفينة تركية محملة بالرقيق من سواحل جركسيا دون أن تتعرض لها السلطات الروسية . ويقرر هولمز Holmes القنصل البريطانى فى باتوم Batom فى عام ١٨٥٧ أن مائة من الجراكسة قد صدروا إلى تركيا من الساحل الجركسى فى هذا العام ، وأن الجوارى الجركسيات كن يحملن على سفن إنجليزية من نوع الكانجارو Kangaroo التى استأجرها الأمير إسماعيل باشا والى مصر فيما بعد [٤] .

---

[١] نفس المرجع ، ص٣٢٦ .

[٢] نفس المرجع ، ص٣٢٦ .

[٣] كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص ٥٢٧ – ٥٢٨ .

[٤] Beachey : Op. Cit. p. 162-163.

وبالرغم من صدور فرمان ديسمبر ١٨٥٧ بمنع تجارة الرقيق في أملاك السلطان، إلا أن تجارة الرقيق الأبيض قد استمرت ، ولم ينقطع توريد الرقيق من تركيا إلى مصر[١] . فقد كان لسعيد باشا وكيلة في استانبول تعمل على اختيار الجوارى اللائقات لدائرة الحرم الخديوى وتذهب بهن إلى مصر بنفسها دون معارضة من أحد[٢]. وعندما تولى إسماعيل باشا الحكم قام بتعيين وكيل له فى استانبول لاختيار الجوارى البيض وانتقائهن لحريم سيده ، وأما الجوراى اللاتى كن يفضن عن حاجته فكان يهبهن إلى خلانه وبطانته .

ولقد نوهت جريدة المورننج ستار The Morning Star اللندنية فى ١٥ يوليو ١٨٦٥ إلى أن أكثر من ١٠,٠٠٠ طفل جركسى من أبوين مسيحيين يتم تصديرهم إلى مصر سنوياً ، من القسطنطينية والموانى التركية الأخرى [٣] . وهو بلا شك رقم مبالغ فيه . ولكنه يدل على أن أعداداً – قلت أو كثرت – من الجراكسة كانت تصدر إلى مصر حتى ذلك التاريخ .

ب - اليونان :-

كانت هناك فئة خاصة من الرقيق الأبيض وفدت إلى مصر فى القرن التاسع عشر ، وتمثلت فى أسرى الحرب اليونانيين الذين أسروا أثناء حملة إبراهيم باشا فى السنوات من ١٨٢٤إلى ١٨٢٨م ، وقد قدر جابرييل بير Gabriel Baer عدد الذين تم أسرهم حتى عام ١٨٢٦ بثلاثة آلاف بما فى ذلك النساء والأطفال ، بالإضافة إلى ثلاثة آلاف آخرين تم الحصول عليهم عقب معركة نافارين فى أكتوبر ١٨٢٧ ، أى أن عدد من تم أسرهم من اليونانيين فى تقدير جابرييل بير ستة آلاف بما فيهم النساء و الأطفال [٤]. ولكن يبدو أن العدد كان أكبر من ذلك بكثير ، فالأمير عمر طوسون يقدر عدد الذين جلبوا إلى مصر عند عودة الأسطول المصرى بعد نافارين بـ٥٥٠٠

---

[١]IBID, p. 164 - 165 .

[٢] م.ث ، محفظة ٣٢ ، ق ١١٩ ، ث ٣٠٩ ، فى غرة جمادى الآخرة ١٢٧١هـ / ١٩ فبراير ١٨٥٥م.

[٣]Beachey : Op. Cit. p. 165 .

[٤] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٠ .

من الأسرى اليونانيين (الأروام) أحضرهم محرم بك فى أوائل ١٨٢٨م [١] . هذا غير أعداد أخرى كثيرة وصلت إلى مصر فرادى وجماعات ، فبالرغم من أن الجنود كانوا يسلمون غالبية الأسرى إلى القائد إبراهيم باشا ، إلا أن بعض الأسرى كانوا يباعون سراً بمعرفة آسريهم إلى تجار الرقيق الذين كانوا يجلبونهم إلى مصر [٢] . ومن هؤلاء على سبيل المثال الجاويش أحمد التونسى الذى قام ببيع ثلاثة من الغلمان الروم بمبلغ ٧٥٠٠ قرش إلى وكيل محمد على باشا ، وأرسلوا إلى مصر ليضافوا إلى "غلمان الخديو" [٣] .

وكانت لدى محمد على رغبة واضحة فى شراء الأسرى اليونانيين واستخدامهم فى الجيش والإدارة والمصالح المختلفة ، فكلف حبيب أفندى مأمور ديوان الديو بأن يتفق مع بعض تجار الرقيق ليجمعوا الأسرى اليونانيين الذين أتى بهم الجنود القادمين من المورة ، ويضعونهم فى وكالة ، ثم يشترى منهم من كان عمره يتراوح بين ٨- ١٢ سنة بثمن رخيص "من غير أن يعلم أحداً بأنه يشتريهم لحساب جنابه العالى[٤] " ورغم أن محمد على لم يفصح عن السبب وراء شراءه هؤلاء الغلمان إلا أن هدفه لم يكن – على أية حال – إعادتهم إلى بلادهم كما يزعم البعض ، وإلا لما قصر الأمر على شراء الغلمان من سن ٨ – ١٢ سنة فقط ، كما أن ذلك الأمر قد صدر فى أكتوبر ١٨٢٩م أى قبل معركة نافارين والانسحاب من المورة والاتفاق مع الدول الأوربية على تسليم الأسرى .

وقد حاول البعض إيجاد مبررات لقيام الجيش المصرى بإرسال هؤلاء الأسرى إلى مصر وبيعهم فيها بيع الرقيق ، بقولهم إن الجيش المصرى ، تخلصاً من عبء إعالة هؤلاء الأسرى وحراستهم مع ضعف إمكانياته التموينية ، قد وجد أنه من الأفضل إرسال أفواج ممن أسروا فى المعارك سواء على أرض الجزر اليونانية أو فى اليونان ذاتها إلى مصر [٥] . وإذا كان ذلك تبريراً مقنعاً لمسألة إرسال الأسرى إلى مصر ، فإنه ليس مبرراً لبيعهم فى مصر كرقيق.والمسألة ليست مجرد تبريرات ، فمن

---

[١] عمر طوسون : الجيش المصرى البرى والبحرى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١٨٨ .

[٢] جابرييل بير : المرجع السابق ، ٣٢٠ .

[٣] د.و.ق : د.خ.ت ، دفتر س٢/٢٠/٣ ، ص٦ ، ث ٥١ ، من ديوان الخديو إلى الانختار أغاسى فى ٧ ربيع الأول ١٢٤٢هـ / ٤ إبريل ١٨٢٧م .

[٤] د.خ.ت ، دفتر س٢/٤٩/١ ، ص٤١ ، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى ، فى ٧ ربيع الأول ١٢٤٢هـ / ٩ أكتوبر ١٨٢٦م .

[٥] جميل عبيد : قصة احتلال محمد على لليونان ١٨٢٤ – ١٨٢٧ ، سلسلة تاريخ المصريين ، رقم (٣٩) ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١١٥ .

الناحية الشرعية – وهى الأهم فى ذلك الوقت – ، فإن هؤلاء أسرى حرب غير مسلمين ، ويجوز استرقاقهم ، فإذا كان المسلمون قد استرقوا الجراكسة المسلمين المحرم استرقاقهم ، فلاشك أنهم ما كانوا ليتوانوا عن استرقاق اليونانيين الذين هم – فى رأى الباحث – الفئة الوحيدة من الرقيق الأبيض التى ينطبق عليها صفة الرق من الناحية الشرعية .

والحق أن استرقاق الأسرى لم يكن أمراً مستحدثا ، أو خطأ ارتكبه الجيش المصرى ، وإنما كان استرقاقهم عادة درج عليها أهل ذلك العصر ، حتى اليونانيون أنفسهم الذين كانوا أكثر قسوة على الأسرى المسلمين ، ففى أحيان كثيرة كانوا يقتلون كل من وقع فى أيديهم من المسلمين حتى النساء والأطفال [(١)] . وفى اعتقادنا أن استرقاق الأسير خير من قتله ، خاصة وأنه سوف يصبح فى مصر بعد مدة وجيزة من سادة البلاد وأعيانها . كما أن اليونانيين كانوا أيضا يسترقّون بعض الأسرى المسلمين ويبيعونهم فى أسواق الرقيق ، وقد بذل محمد على مجهودات كبيرة لافتداء هؤلاء الأسرى سواء كانوا من الجنود أو من المدنيين . فهناك على سبيل المثال أمرٌ إلى الخواجة بوغوص فى رمضان١٢٣٨هـ/مايو ١٨٢٣م ، ليعمل على إنقاذ زوجة حسين أغا وكريمتيه من أيدى أشقياء الروم الذين سبوهن ، وأن يدفع لهم "الخمسين كيساً التى اشترطوها" [(٢)] . كما استنقذ محمد على أربعة عشر نفراً من أهالى مدينة طرا بليجة ، أسرهم الثوار عند احتلالهم المدينة حيث أمر محافظ الإسكندرية بدفع مبلغ ٦٠٠ ريال فدية لهم [(٣)] .وعندما وقع الجاويش المصرى موسى أبو عامر من قرية فيش النصارى أسيراً فى أيدى الثوار اليونانيين ، فإنهم قد باعوه إلى تاجر روسى قدم من موسكو، وقد حضر التاجر إلى مصر بالجاويش ، ولما علم محمد على بذلك الأمر أصدر أوامره إلى محرم أغا محافظ دمياط بدفع عشرين ريالاً إلى هذا التاجر فدية للجاويش المذكور [(٤)] .

---

(١) محمد أحمد حسونه بك : إبراهيم باشا فى بلاد اليونان ، بحث ضمن مجموعة أبحاث نشرتها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاة إبراهيم باشا بعنوان : ذكرى البطل إبراهيم باشا ١٨٤٨ – ١٩٤٨ ، طبعة مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص٧٢ .

(٢) م.ت ،دفتر س١/٤٧/٥ ،ث٥٩٢ ،من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص،فى ٨رمضان ١٢٣٨ هـ/١٩ مايو١٨٢٣م.

(٣) م.ت ، دفتر س١/٤٧/٧ ، ث٢٣١ ، من الجناب العالى إلى محافظ إسكندرية ،فى غرة جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ/٢ فبراير ١٨٢٤م .

(٤) م.ت ، دفتر س ١/٤٧/٨ ، ث ١٢٨ ، من المعية إلى محافظ دمياط ، فى ٥ ذو القعدة ١٢٤٠هـ / ٢١ يونيو ١٨٥٢م. وهناك أمثلة أخرى لافتداء محمد على كثير من المسلمين الذين وقعوا فى أسر اليونانيين أنظر على سبيل المثال : م.ت ، دفتر س١/٥٢/١ ، ص٦٣ ، ث ١٨٠ ، بخصوص استخلاص خمسة عشر شخصا فى ٢١ شوال ١٢٤٣هـ / ٦ مايو ١٨٢٨م . وأمر آخر إلى الخواجة بوغوص فى دفتر س ١/٥٠/٦ ص٥٧ ، ث ٣٥٤ ، بخصوص دفع ٤٠٠٠ قرش لتخليص أولاد سليمان أغا ، فى٢رمضان ١٢٤١هـ / ١٠ إبريل ١٨٢٦م .

وبناء على ذلك ، فإن استرقاق المسلمين وبيعهم فى أسواق الرقيق كان دافعا لدى الجيش المصرى للمعاملة بالمثل ، بالإضافة إلى أن السلطات العثمانية كانت تشجع على استرقاق اليونانيين ، فقد أرسل الصدر الأعظم إلى محمد على فى ١٨ رمضان ١٢٣٦هـ / ١٩ يونيو ١٨٢١م ، يخبره *بقيام كفرة الروم بشق عصا الطاعة .... وتعديهم على المسلمين ، فصدرت الفتوى الشرعية بمقاتلة أولئك البغاة وقهرهم وتدميرهم ونهب أموالهم وسبى عيالهم وأولادهم*" [١] . وقد كان ذلك مشجعا لإبراهيم باشا - بعد سفره الى اليونان - على الكتابة لأبيه بأخبار غزواته ، وكيف أنه فى إحدى الغزوات قد هجم على "*الأشقياء المتحصنين بالجبال .... ووقع فى الأسر ٥٢٠ نفرا من الكفار*" وقد قام إبراهيم باشا بإرسال كشف بأسماء هؤلاء الأسرى إلى والده ، الذى أرسل إليه يهنئه على هذا النصر المبين [٢] . كما استمر إبراهيم يبلغ والده بأخباره. ويقول له " أن الجنود فى معيته يغزون الأعداء جماعات ويغنمون منهم الخيل والأسرى " [٣] .

ومما هو جدير بالذكر أن مسألة استرقاق الأسرى اليونانيين كانت هى السبب الرئيسى وراء تدخل الدول الأوربية لمساعدة الثوار اليونانيين ضد تركيا ومصر . فقد انتاب الأوربيون شعورٌ عظيم بالإحباط ، مع رغبة عارمة فى إنقاذ أولئك البؤساء من قبضة إبراهيم باشا ، بعد أن انتشرت عنه الروايات التى تقول بأنه عازم على استئصال شأفة الأمة اليونانية وتطهير الأرض منهم . وتحت ضغط الرأى العام البريطانى المتعاطف مع اليونان رأى كانْنج Canning - رئيس الوزراء البريطانى - أن الأمر يتطلب موقفا بريطانيا خاصاً ، فكتب إلى السفير البريطانى فى استانبول قائلا "*إن بيع اليونانيين بيع الرقيق ... والإساءة إلى الشعب اليونانى العريق ... ومحاولة إدخال قوة بربرية فى هذه المنطقة ... حقائق غريبة فى نوعيتها ولا يمكن السكوت عليها أو التغاضى عنها مما سيضطرنا إلى تغيير لهجتنا ... إن لم يكن أسلوبنا فى العمل* " [٤] .

---

[١] د.و.ق : محافظ بحر برا ، محفظة رقم ٧ ، ث ٨٥ ، فى ١٨ رمضان ١٢٣٦هـ / ١٩ يوليو ١٨٢١م .

[٢] م.ت ، دفتر س ١/٤٨/٢ ، ث ٤٢، من الجناب العالى إلى الباشا سر عسكر المورة ، فى ٢ ذو القعدة ١٢٤٠هـ / ١٨ يونيو ١٨٢٥م .

[٣] محافظ بحر برا ، محفظة ١١ ، ث ٦٠ ، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالى ، فى ٢٤ شعبان ١٢٤٢هـ / ٢٣ مارس ١٨٢٧م .

[٤] جميل عبيد : المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

ولقد نفذ كاننج تهديده ، ونجح فى تكوين تحالف أوربى استطاع أن يجبر محمد علي على سحب جيشه من اليونان بعد أن انتصرت الأساطيل الأوربية المتحالفة على الأسطولين المصرى والتركى فى نافارين ، فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م ، وأصبح الجيش المصرى مشلولاً بعد أن قطعت خطوط مواصلاته عن قواعده [١] ، مما أجبر محمد على أن يوقع على معاهدة تعهد فيها بتحرير جميع الأسرى اليونانيين الذين تم بيعهم فى مصر [٢] .

ويذكر بير أن محمد على قام فعلاً ببعض المحاولات لشراء الأسرى اليونانيين وتحريرهم طبقا لشروط المعاهدة التى عقدها مع بريطانيا [٣] . ولكن من خلال الوثائق يتضح لنا أن محمد على لم يشتر اليونانيين من أجل تحريرهم ، وكل ما قام به فى هذه المسألة هو أنه قدم بعض التسهيلات للأوربيين الذين جاءوا إلى مصر لافتداء هؤلاء الأسرى ، وكان الفرنسيون هم الأكثر اهتماما بهذا الموضوع ، ومن هذه التسهيلات التى قدمها محمد على أنه أصدر أمراً إلى حبيب أفندى باستدعاء وكيل الروم ، وأخذ كشف منه بعدد وأسماء أسرى الأروام الموجودين بمصر لدى الأرمن واليهود واليونانيين ، " وتسليم هذا الكشف إلى مندوبى دولة فرانسا الذين حضروا لشراء هؤلاء الأسرى بالثمن من هؤلاء الرعايا فى مصر والإسكندرية" [٤].

وقد نجح هؤلاء الفرنسيون فى افتداء بعض الأسرى اليونانيين ، وطلبوا بعض التسهيلات من محمد على لنقلهم من القاهرة إلى الإسكندرية ثم إلى أوربا ، فأرسل إلى محمد قبودان مأمور قسم المحمودية ، يأمره بتسهيل مرورهم إلى الإسكندرية وتوفير المراكب اللازمة على أن تكون أجرة المراكب على حسابهم [٥] .

كما سافر دروفتى Drovette قنصل فرنسا فى مصر إلى رشيد لشراء الأسرى اليونانيين هناك لدى النصارى ، وقدم له محمد على تسهيلات كثيرة ، حيث أرسل إلى محافظ رشيد فى رجب ١٢٤٤هـ / يناير ١٨٢٩م يوصيه بتسهيل مهمته ومساعدته

---

[١] راجع تفاصيل السياسة البريطانية إزاء المسألة اليونانية فى : بيير رنوفان : تاريخ العلاقات الدولية ، القرن التاسع عشر ، ترجمة جلال يحيى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ ص١١٣ - ١١٩ .

[٢] جميل عبيد : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

[٣] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

[٤] د.و.ق : د.خ ، محفظة ١ ، ث ٢٦٨ ، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى ، فى ٨ ربيع الأول ١٢٤٢هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٢٦م .

[٥] د.خ.ت ، دفتر س ٢/٣٠/٧ ، ص٣٨ ، ث٢٠٩ ، من الجناب العالى إلى محمد قبودان مأمور قسم المحمودية ، فى ٢ جمادى الأولى ١٢٤٤هـ / ١ نوفمبر ١٨٢٨م .

على تحقيق ما جاء من أجله [١] . وقد بذل القنصل الفرنسي بعض المحاولات لشراء الأسرى اليونانيين بالقاهرة من الموجودين تحت يد الأروام والأرمن واليهود ، وقام حبيب أفندى أيضا بتقديم كل التسهيلات الممكنة له بناء على أوامر مسبقة من محمد على [٢] . وقد كان ذلك التساهل دافعا لدروفتي لمحاولة شراء الأسرى الموجودين بيد المسلمين، وسعى في ذلك عن طريق الخواجة بوغوص ، ولكن محمد على رفض ذلك وأرسل إلى بوغوص قائلا : " أنه إذا كان قد سمح للخواجة دورتي قنصل فرانسا بشراء الأسرى الموجودين لدى الأرمن واليهود والأروام ، فإن ذلك من قبيل التسامح ، ولكنه لا يمكن أن يسمح له بشراء هؤلاء الأسرى الذين بيد المسلمين وأن كانوا لم يسلموا "[٣].

وبرغم موقفه المتشدد مع دروفتي ، فإن محمد على كان أكثر تساهلا مع بعض الأشخاص اليونانيين الذين جاءوا إلى مصر للقيام بمحاولات فردية لافتداء ذوى قرباهم، فنراه مرة يأمر محافظ دمياط بتسليم الجارية الرومية الموجودة لدى مصطفى بلوكباشي – برغم أنها أنجبت منه – إلى أخيها الذى حضر إلى دمياط لافتدائها [٤] . وفى مرة أخرى يصدر أمراً إلى موسى أفندى ناظر قسم شربين ، بأن يرسل إليه المملوك الرومي الذى لديه لاستجوابه والإفادة عن الثمن الذى اشتراه به ، لأنه قد وصل إلى مصر قسيس رومي يدعى أن ابنه موجود عند موسى أفندى بصفة مملوك[٥].

وقد أدت هذه الإجراءات التي اتخذها محمد على إلى تذمر أصحاب المماليك اليونانيين بعد أن فرَّ مماليكهم إلى قنصل اليونان . ولكن محمد على هدَّأ ثائرتهم بقوله " إن الدولة العلية اتفقت مع الدول الثلاثة بتخلية سبيل أمثال هؤلاء الذين لديهم رغبة في العودة " كما طلب من عبدى أفندى أن يعمل على تفهيم الناس " بأنه لا ينبغي شراء أمثال هؤلاء ولا يجوز الطمع في إخلاصهم وولائهم " [٦] .

---

[١] م.ت ، دفتر رقم س ٢/٥٣/١ ، ص١٧ ، ث ٥٢ ، من الجناب العالى إلى محافظ رشيد ، في ٩ رجب ١٢٤٤هـ / منتصف يناير ١٨٢٩م .

[٢] د.خ ، محفظة ١ ، ث ٣١٣ ، في ٩ رجب ١٢٤٤هـ / منتصف يناير ١٨٢٩م .

[٣] م.ت ،دفتر س٢/٥٣/١،ص٢٩،ث١٢١،من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص ، في٣ /٨/ ١٢٤٤هـ = ٨ /٢/ ١٨٢٩م .

[٤] م.ت ، دفتر س ٣/٥٣/١ ، ص٤٩ ، ث ٥٣ ، من الجناب العالى إلى محافظ دمياط في ٤ ربيع الأخر ١٢٤٦هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٣٠م .

[٥] م.ت ، دفتر س ٣/٥٣/١ ، ص٦٩٢ ، ث ٥٥٧ ، من الجناب العالى إلى موسى أفندى ناظر قسم شربين ، في ٩ ذو القعدة ١٢٤٦هـ / ٢١ إبريل ١٨٣١م .

[٦] م.ت ، س ٢/٥٢/١ ، ص٣٢ ، ث١٥٤ ، من الجناب العالى إلى عبدى أفندى ، في ٢٤ المحرم ١٢٥٠هـ / ٢ يونيو ١٨٣٤م .

وبرغم ذلك فإن محمد على – أبداً – لم يسمح بإعادة أى من الأسرى اليونانيين الذين اعتنقوا الإسلام ، حتى لو كانت هذه رغبة المملوك نفسه ، فعندما هرب أحد الأسرى اليونانيين إلى بيت الخواجة توسيجه " قنصل دولة الروم " أمر محمد على " بالاستعلام عما إذا كان هذا المملوك مسلماً أو رومياً والإفادة بالحقيقة فإن كان مسلماً يجب إعادته " [١] . كما كان محمد على يشجع المماليك اليونانيين على الدخول فى الإسلام ، وعندما اعتنق بعضهم الدين الإسلامي أرسل محمد على إليهم " للتشرف بمقابلة جنابه العالى " [٢] .

وبذلك فإن الرقيق اليونانى لم يصل إلى مصر إلا فى خلال فترة الحرب اليونانية فقط ، أما قبل وبعد تلك الفترة القصيرة ، فإن جميع الرقيق ذوى البشرة البيضاء كانوا من الجراكسة والجورجيين ومن المستعمرات الجركسية التى أنشئت فى آسيا الصغرى[٣] . ولكن هناك حالات نادرة يمكن استثناءها ، مثل شراء الخديو إسماعيل لجارية يونانية بالغة الجمال بثمن كبير عندما زار الأستانة فى عام ١٨٦٨م ، وحملها معه إلى مصر [٤] .

جـ - جنسيات أخرى :

بالرغم من أن الغالبية العظمى من الرقيق الذين جلبوا إلى مصر فى القرن التاسع عشر كانوا من الجراكسة والجورجيين واليونانيين ، إلا أنه هناك أعداد أخرى قليلة من جنسيات لم يكن من المعتقد أن يوجد منهم رقيق فى مصر على الإطلاق . ولكن ما يجعل هذا الأمر ممكنا هو أنه طالما أن هناك نخاسة ونخاسون فإن صيد الأشخاص وبيعهم بيع الرقيق – بغض النظر عن شرعية ذلك من عدمه – لأمر وارد ومعقول .

فمن أهل الجزيرة العربية المسلمين ، وجد من بيع فى مصر كرقيق ، فيذكر الجبرتى فى يومياته عن شهر صفر ١٢٣٥هـ/ نوفمبر ١٨١٩م ، أنه قد وصل إلى

---

[١] م.ت ، دفتر س ١/٨١/١ ، ث ١٧٨ ، من الجناب العالى إلى المدعو زكى أفندى ، فى ١٨ يونيو ١٢٥٠هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٣٤م .

[٢] م.ت ، دفتر س ١/٥٨/١ ، ص٤٧ ، ث ٢٤٧، من الجناب العالى إلى حسن أغا زعيم زاده ، فى ٧ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ / ٢٤ أكتوبر ١٨٣٠م .

[٣] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٠ .

[٤] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، ص ٢٦٩-٣٧٠ .

مصر "جماعة من عسكر المغاربة والعرب الذين كانوا ببلاد الحجاز وصحبتهم أسرى من الوهابية ، نساء وبنات وغلمان نزلوا عند الهمايل وطفقوا يبيعونهم على من يشتريهم مع أنهم مسلمون وأحرار " (١) . وفى عام ١٨٢٧ تقدم زائد المعبدى من أهل الدرعية بعرضحال إلى محمد على باشا يدَّعى فيه أن المدعو عمر من عربان الفوايد كان قد أتى به فى صغره إلى مصر ، فلما شبَّ ويَفَعَ باعه ، مع أنه حر (٢) .

ومن لاظ ستان قدم إلى مصر فى عام ١٨٣١ نخاس وبصحبته ثلاث جوار روسيات، وعندما أراد بيعهن فى مصر ؛ تعرض له قنصل الروسيا "موسقو جنرال قونسلوس" ورفض أن يتم البيع وعرضت القضية على محمد على باشا للفصل فيها (٣). ولكن للأسف لم نعثر على وثيقة تبين نتيجة الحكم فى هذه القضية .

ومن الأرمن وجد فى مصر رقيق بأعداد قليلة جداً ، ومنهم على سبيل المثال خسرو بك الأرمنى الذى كان مملوكاً لمحمد على فأعتقه ، وترقى فى المناصب حتى عمل فى وظيفة ناظر قسم بمديرية الغربية فى عهد سعيد باشا (٤) .

ومن بلاد الأناضول وأرضروم (٥) جلب محمد على كثيراً من المماليك رغم العقبات التى كانت توضع فى طريقه بواسطة خسرو باشا الصدر الأعظم ، حيث نجد رسالة من محمد على فى ذى القعدة ١٢٤٣ هـ / مايو ١٨٢٨م ، إلى شيخ أفندى فى استانبول يشكو إليه عدوه المعهود خسرو باشا ، ويذكر له أنه يعرقل مساعيه فى الروملى فى أمر استجلاب المماليك إلى مصر ، برغم أن وجودهم ضرورى لقضاء أعماله (٦) . ومن هذه البلاد جلب إبراهيم باشا كثير من الأرقاء إلى مصر ، بعد أن وقعوا أسرى فى يد جيشه ، وقد كان هؤلاء ينسبون إلى بلادهم التى جلبوا منها فنجد منهم : القزنية لى ، والكوتاهية لى ، والطوسية لى ، والأماسية لى ، والملاطية لى ، والأزميرلى ، والمناستيرلى ، والعلائية لى وغيرهم (٧) .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة ، د.ت ، جـ١ ، ص٤٣٤ .

(٢) م.ت ، دفتر س ١/٤٩/٥ ، ص٤٤ ، ث ٣٨٧ ، مكاتبة من المعية إلى خليل أفندى مأمور نصف البهنساوية البحرى ، فى ٢٠رجب ١٢٤٢هـ / ١٦ فبراير ١٨٢٧م .

(٣) م.ت ، دفتر س ١/٥٣/٣ ، ص٨٧ ، ث ٦٧١ ، من الجناب العالى إلى خليل بك محافظ دمياط ، فى ٩ صفر ١٢٤٧هـ/ ٢٠ يونيو ١٨٣١م .

(٤) زين العابدين شمس الدين محمد : إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥-١٨٨٢ ،دار الكتاب الجامعى ،القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٦٨ .

(٥) أرضروم ، ويلفظها الأتراك أرزروم ، تقع فى الأناضول إلى الجنوب الشرقى من طرابيزون ، أنظر محمد فريد بك المحامى : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقى ، دار النفائس بيروت ، ط٢ ١٩٨٣م، ص٢٨١.

(٦) أسد رستم : المحفوظات الملكية المصرية ، بيان الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد على باشا الكبير، المجلد الأول ، المطبعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٤٠ ، ص١٠٢ .

(٧) عزيز خانكى : التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، المطبعة العصرية ، د.ت ، ص٢٠ .

كما أوشك الجنود المصريون على أخذ الأسرى من نصارى الشوام ، بعد أن أفتى أحد المشايخ باسترقاقهم- لولا أن رفض اللواء سليم بك هذه الفتوى ، وهدد بإنزال العقاب بمن يفعل ذلك من جنوده ، ووافقه إبراهيم باشا على ذلك (١) .

ومن الفرنسيين استرق المصريون بعض أشخاص ممن أسروهم أثناء وجود الحملة الفرنسية بمصر ، ففي عام ١٧٩٩م أسروا في المنصورة امرأة فرنسية كانت زوجة لأحد الضباط وابنتها ، وقد بيعت الفتاة إلى شيخ العرب أبي قورة الذى أعتقها وتزوجها وأنجب منها أولادا ، وعاشت في مصر في قرية ميت العامل التابعة لمركز أجا حتى عام ١٨٣٤م (٢) . كما أسر البدو صبيا فرنسياً في الثانية عشرة من عمره ، ثم باعوه إلى والى طرابلس الغرب ، فارتقى في خدمته حتى أصبح حاكما لإقليم الصحراء في ليبيا (٣) .

ومن مصر نفسها ، وجد من بيع رقيقا ، فيذكر إدوارد وليم لين Edward W. Lane أنه ليس من النادر أن يباع الأطفال في مصر علناً بواسطة أمهاتهم أو نساء أخريات يستخدمهن الآباء لذلك ، ويحدث هذا عندما يتعرضون لحالة من ضيق المعيشة الشديدة . كما يذكر أن أحد النخاسين أخبره وأكد له غير مرة ، أن الوالدين قد يبيعان الصغيرات أحياناً باعتبارهن جوار مجلوبات من بلاد أخرى ، ويؤكد له هذا التاجر " أن كثيراً من أولئك الفتيات المصريات قد سلمن إليه ليبيعهن ، وقد ألقى في روعهن أنهن سينعمن بالملابس الفاخرة والترف العظيم ، وعلّمن أن يقلن أنهن أحضرن إلى مصر من بلادهن في سن الثالثة أو الرابعة ، ولذلك فهن يجهلن لغتهن الأصلية ، وإنما يمكنهن التحدث بالعربية فقط " (٤) . وبالرغم من أنه ليس من السهل تصديق ما ذكره لين ، إلا أن بعض الحوادث تؤكد صدق ذلك ، ففي مصر في العصر العثماني كان بعض الناس يبيعون أولادهم ويهجرون ديارهم في أوقات الأزمات

---

(١) أسد رستم : إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها ، بحث منشور في الجمعية الملكية للدراسات التاريخية : مرجع سابق، ص ١١١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، جـ١ ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص٣١٠ -٣١١ .

(٣) كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، مراجعة محمد أنيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٤٠٢ .

(٤) إدوارد وليم لين : المصريون المحدثون ، شمائلهم وعاداتهم ، ترجمة عدلي طاهر نور ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٤م ، ص١٧١-١٧٢ .

الاقتصادية وغلاء الأسعار (١) كما كان من الشائع أن تتعرض المدن المصرية لغارات العربان الذين كانوا يخطفون الأطفال والنساء ، وكذلك كانوا يهجمون على قافلة الحج المصرى وينهبون أمتعة الحجاج وجمالهم ، ويأسرون نساءهم ويبيعونهن كجوارى (٢). وفى عهد محمد على نجد أن أباً يبيع ابنه – بعد أن توفيت زوجته والدة الطفل وتزوج بأخرى – إلى أحد تجار الرقيق فى سوق الأسكندرية ، وقد أخذه التاجر إلى القاهرة ، ولكنه فشل فى بيعه لأن الغلام كان يذكر لمشتريه أنه حر ، وأخيراً قبض عليه ، وفى نفس الوقت تقدمت زوجة والد الطفل بشكوى إلى ديوان الخديو ، وأعلنت حرية الغلام وطالبت بعودته إليها ، بعد أن هرب والده إلى تركيا ، وقد حكم الديوان لها بأخذ الطفل ، وأمر بضبط الأب الهارب وإلزامه برد المبلغ الذى أخذه من التاجر كثمن للطفل (٣) . وفى عهد إسماعيل باشا قبض على اثنين من التجار وهما يبيعان طفلا حراً فى الأسكندرية يدعى أحمد ، وقد صدرت الأوامر إلى محافظ الأسكندرية بالتحفظ عليهما والتحقيق معهما (٤) . هذه هى الحالات التى تم ضبطها والتى ذكرتها الوثائق ولكن الوثائق، لاتذكر شيئا عن الحالات التى لم يتم ضبطها .

ويجدر بنا ونحن بصدد هذا الموضوع إن نتعرض لقضية مشابهة ، وهى مسألة الأطفال اللقطاء . فكثيرا ما يلجأ الأب أو الأقارب الفقراء إلى التخلص من الطفل الذى ماتت أمه بعد ولادته ، وقد يوضع الطفل أحيانا على باب المسجد ، فيحدث أن تأخذ الشفقة بعض المصلين عند خروجه من المسجد فيحمله إلى منزله حيث ينشأ فى أسرته كطفل متبنى ، لا رقيق (٥) . وكان من القواعد الشرعية المعمول بها فى المحاكم المصرية فى تلك الفترة أن " اللقيط حر فى جميع أحكامه ، ومسلم ولو كان ملتقطه ذميا" (٦) . ولكن لاشك أن الأمر يختلف إذا وقع هذا اللقيط فى يد أحد تجار الرقيق .

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، سلسلة تاريخ المصريين "٣٩" الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص٣٠٨ .

(٢) عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوئل القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص١٩٠ .

(٣) د.و.ق ، محافظ الوقائع ، محفظة ١١ ، ملف رقيق ، الوقائع المصرية ، عدد ٣٦٥ ، فى ١٨شوال ١٢٤٧هـ / ٢١ مارس ١٨٣٢م .

(٤) م.ت ، دفتر س١/٦٦/١٧ ، ص١٥٤ ، ث ٨٦ ، إفادة إلى محافظ الاسكندرية ، فى ٢ ذو الحجة ١٢٧٩هـ / ٢١ مايو ١٨٦٣م .

(٥) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٦) فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الخامس ، مطبعة بنى لاغوداكى ، الإسكندرية ، ١٩٠٢ ، ص٨٢ .

ثانياً:- مصادر جلب الرقيق الأسود :

كانت تجارة الرقيق الأسود فى مصر تنبع من روافد عديدة أهمها السودن الذى كان المصدر الرئيسى لهذه التجارة بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى الأقل أهمية وسوف نفصل الحديث عنها فيما يلى :

أ - السودان :

لم تكن تجارة الرقيق فى السودان شيئاً فريداً أو جديداً ، فهى تجارة قديمة شأنها فى ذلك شأن أوربا ومختلف أنحاء العالم . ولعل أهم ما يميزها أنها بدأت كتجارة داخلية، ثم توسعت وتشكلت عصابات كبرى لممارستها ، وكانت هذه التجارة جزءا لا يتجزأ من كيان المجتمع السودانى فى الشمال والجنوب ، بين المسلمين والوثنيين ، العرب والزنوج . وبينما كانت تجارة الرقيق الأوربية موجهة للمتاجرة فى الشعوب السوداء فى إفريقيا ، فإنها كانت فى السودان أثراً مترتبا على الحروب القبلية ، فعندما تغير قبيلة قوية ، كالبقارة أو البجة أو الأزاندى ، على قبيلة ضعيفة ، فإنها كانت تأخذ الأسرى وتبيعهم كعبيد[1] . ولم يكن يخلو بيت من بيوت السودان من الرقيق ، ذكراً كان أم أنثى للقيام بشئون المنزل ، وكذلك كان البدو يقتنون الرقيق ، كما كان الفلاح الكوردفانى يعتمد عليه فى الإنتاج الزراعى اعتماداً كبيراً [2] . وقد مرت تجارة الرقيق بين مصر والسودان بمراحل مختلفة نفصلها فيما يلى :

ا- فى العصر العثمانى :

قبل امتداد الإدارة المصرية إلى السودان ، كان للرقيق أسواق معروفة فى سوبا وبربر وشندى وسواكن وسنار وكوبى والفاشر بالإضافة إلى دارفور التى كانت مستودعاً كبيراً للرقيق [3] . أما الأبيض فكان الرقيق فيها من السلع الهامة والرئيسية ،

[1] محمد عمر البشير : جنوب السودان ، ترجمة أسعد حليم ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١، ص٣٤ .

[2] حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان ١٨٤١ - ١٨٨١ ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٥ ، ص١٥٧ .

[3] حمدنا الله مصطفى حسن : الجيش المصرى ودوره فى الإدارة المصرية بالسودان ١٨٢٠ - ١٨٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة من أداب عين شمس ١٩٨٠ ، ص٢٧١ .

التي اشتهرت بها على كافة أجزاء السودان ، حتى أن أسواق الرقيق في الأبيض كانت تنعقد يومياً [1] . ويجدر بنا أن نذكر تعليقا لكلوت بك يوضح مدى الفارق بين طرق الحصول على الرقيق الأسود والأبيض حيث يقول : ولم يقل أحداً أن هؤلاء الأرقاء السود باعهم أهلوهم للنخاسين ، وهو ما يؤخذ منه أن الشعور بمقتضيات النواميس الطبيعية أعلق بأفئدة أولئك المتوحشين منه بأفئدة الجراكسة الذين حاول بعض المتأخرين من الكتاب تصويرهم في صورة يفهم منها أنهم سلالة من الأبطال ، على جانب عظيم من العزة والشرف وكرامة النفس " [2] .

ومنذ بداية العصر العثماني ، كان الرقيق أحد السلع الرئيسية التي تصدرها السودان إلى مصر ، كما كانت تجارته رائجة ورابحة طوال هذه الفترة [3] . ولكن في أواخر العصر العثماني ، ونتيجة للصراعات بين أمراء المماليك ، واتخاذ الأمراء المغلوبين الصعيد مأوى لهم ، فإن هؤلاء الأمراء لم يدعوا قافلة تمر دون أن يفرضوا عليها مزيداً من الضرائب والإتاوات . ولاشك أن ذلك أثر على عملية التبادل التجاري بين مصر والسودان بصفة عامة ، حتى أن أحداً من التجار المصريين الكبار لم يذهب للمتاجرة في أسواق السودان ، باستثناء بعض صغار التجار من أهالي دراو ، الذين كانوا يستثمرون رؤوس أموال صغيرة في تجارتهم مع السودان . هذا فضلاً عن أن بعض كبار التجار كانوا يرغبون عن المتاجرة في الرقيق ، ويرون أن المتاجرة في "لحم بني آدم عمل غير مشرف " . على أية حال فإن المتاجرة في الرقيق في تلك الفترة- مهما رغب عنها التجار المصريون الكبار - كانت هي السلعة الرئيسية بل كانت تحتل المكانة الأولى في عملية التبادل التجاري بين البلدين في العصر العثماني [4]

٢ - في عهد محمد علي :

ومع بداية القرن التاسع عشر كانت هناك ثلاث مناطق رئيسية يجلب منها الرقيق إلى مصر ، كما كانت توجد طرق معلومة ممتدة بين مصر وبين تلك المناطق. وكانت المنطقة الواقعة إلى جنوب وغرب دارفور هي أهم هذه المناطق التي تمد

---

(1) حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادي ... مرجع سابق ، ص١٥٧ .

(2) كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص٥٢٨ .

(3) Sonnini : Travels in Upper and Lower Egypt, London, 1800, P. 466.

(4) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص٢٤٥ - ٢٤٦ .

مصر بالرقيق، سواء بالنسبة لكمية الإمداد السنوى ، أو بالنسبة لمداومة الإمداد فى أغلب فترات القرن التاسع عشر ، فمع بداية القرن كانت القافلة السنوية الواردة من دارفوار هى أكبر القوافل التى تصل إلى مصر ، وكانت بضائعها الرئيسية من الرقيق الأسود الذين كان معظمهم يؤخذون أسرى فى الحروب الدائرة بشكل مستمر بين دارفوار والقبائل المجاورة لها [1] . وكانت قافلة دارفور تسلك الطريق المباشر إلى أسيوط بادئة رحلتها من كوبى عاصمة دارفور ، ثم تخترق الصحراء السودانية والمصرية إلى واحة باريس ثم واحة الخارجة ثم تصل فى النهاية إلى أسيوط ، وقد عرف هذا الطريق باسم " طريق درب الأربعين " [2] . ويذكر بير ثلاثة أرقام لعدد العبيد الذين كانوا يجلبون سنوياً إلى مصر عن طريق قافلة دارفور هى ١٢,٠٠٠ و ٦٠٠٠ و ٥٠٠٠ [3] .

وكانت سنار هى مركز الإمداد الثانى الذى يمد مصر بقوافل رقيق منتظمة ، وهناك أيضا كان يتم أسر هؤلاء الرقيق فى غارات منظمة فى جبال النوبة وبلاد الحبشة ، ثم يباعون لتجار الرقيق فى سنار حيث يتم نقلهم إلى مصر ، وكان طريق هذه القافلة يبدأ من سنار ماراً بكل من بربر وأبى حمد ، ثم تمر تحت حماية شيخ العبابدة إلى أبريم مروراً بكرسكو ، ثم إلى دراو وإسنا فى شمال أسوان [4] .

أما كردفان فكانت تمثل مركز الإمداد الثالث ، وكانت قافلتها تبدأ سيرها من الأبيض إلى دنقلة ، ثم إلى المحس ومنها إلى أسيوط [5] . وقد ظل نظام القوافل هذا ساريا بين مصر والسودان منذ العصر العثمانى ، وحتى بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر . ومع بداية العقد الثالث تعرض نظام القوافل الواردة إلى مصر لضربة شديدة، نتج عنها اختلال هذا النظام ، بل توقفه تماما لفترة زمنية محدودة ، وقد تمثلت هذه الضربة فى قيام محمد على بفتح السودان واحتكاره تجارة الرقيق .

• دوافع فتح السودان :

وقد كانت العلاقة السببية بين حاجة محمد على الماسّة إلى العبيد السودانيين

---

[1] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص ٢٢١ .
[2] السيد يوسف نصر : الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة من ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨٤، ص ٤٩ .
[3] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٩ .
[4] نفس المرجع ، وأيضا السيد يوسف نصر : المرجع السابق، نفس الصفحات .
[5] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٤٩

لاستخدامهم فى مشروعاته المختلفة وفتح السودان ، مثاراً لجدل بين المؤرخين ، فبينما يرى البعض أن استغلال موارد السودان البشرية والاقتصادية لم يدخل فى نطاق تفكير محمد على ، وأن المصلحة السياسية العليا وكرم الدوافع الإنسانية هى التى أملت على محمد على فتح السودان وضمه إلى مصر ، فى ظل حكومة رشيدة تعمل على رفاهية الشعبين [1] ، ويرون أيضا أنها *" كانت حرب قومية بحتة .. الغاية منها تأليف وحدة وادى النيل "* [2] – يرى البعض الآخر أن جلب الرقيق من السودان كان أحد الدوافع الهامة للفتح ، وإن اختلفت تقديراتهم لأهمية هذا الدافع حسب ترتيبه فى قائمة أسباب الفتح [3] . وقد حاول بعضهم تبرير هذا الدافع بقولهم إن جلب الرقيق لم يكن من اختراع محمد على ، بل كانت تجارة الرقيق قائمة من قبل الفتح المصرى ، ويقوم بها كثير من السودانيين أنفسهم [4] .

وبغض النظر عما إذا كانت هناك سياسة استعمارية من عدمه ، فإن ما يتحدث ما يتحدث عنه المؤرخون على أنه من أسباب الفتح ، كالبحث عن المعادن ، أو جلب الماشية والجمال ، أو كشف منابع النيل ، أو مطاردة المماليك الهاربين الى السودان ، أو غير ذلك – ليس إلا نتائج لهذا الفتح ، فلم نسمع فى فترة عمليات الفتح عن اهتمام محمد على بشئ من ذلك ، **أما السبب الحقيقى والأساسى والمحرك لعملية فتح السودان ؛ فهو جلب العبيد اللازمين لمصلحة والى مصر** ، فقد صرح محمد على – ولما يكتمل الفتح بعد – فى إحدى رسائله العديدة التى يطلب فيها بإلحاح من قادة جيشه فى السودان إرسال العبيد إلى مصر ؛ بأن *" غرضنا الوحيد من انتداب نجلنا إسماعيل باشا إلى ديار السودان وإيفاد ولدنا البك الدفتردار إلى بلاد كردوفان ، بهذه الاستعدادات والتكلفات الكثيرة معززين بسوادٍ عظيم من الجنود ، ومزودين بكثير من المهمات ، هو الاهتداء إلى طريقة لجلب هؤلاء العبيد المطلوبين لدينا "* [5] . كما

---

[1] محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٤٧م ، ص٣٣ .

[2] عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، ط٤ ، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢م ، ص١٥٨ .

[3] شوقى عطاالله الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ، حضارته وعلاقته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر ، جـ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٩م ، ص٨ – ١١ . وأنظر أيضا :

Richard hill : Egypt in The Sudan 1820-1881, Oxford University Press, London, 1959, P.7 .

[4] عبد العظيم رمضان : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ط٢ ، سلسلة تاريخ المصريين (١٣) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ ، ص٢٧ . وأنظر أيضا – الشاطر بصيلى عبد الجليل : معالم تاريخ سودان وادى النيل من القرن العاشر إلى التاسع عشر ، مكتبة العرب ، القاهرة ١٩٥٥م ، ص١٥٨ – ١٥٩ .

[5] د.و.ق : م.ا.س ، محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العالى الى حاكم دنقلة ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٧ أغسطس ١٨٢٢م .

أرسل إلى ابنه إسماعيل الذى أبدى تراخيا فى مسألة جلب العبيد ، يقول له " *تعلمون أن المراد المقصود من المجهودات التى بذلت والمهمات والأموال التى صرفت حتى الآن هو أمر العبيد ، فلأن هذه هى النتيجة المأمولة وهذه هى الغاية المطلوبة ، يطلب منكم أن تتخذوا الإجراءات اللازمة للحصول على عدد وفير من العبيد*" [١] .

وقد كان جلب العبيد من السودان أكثر أهمية فى نظر محمد على من أى شئ آخر ، فهو يرسل إلى إسماعيل باشا قائلا " *إن قيمة العبيد لما كانت تضاهى عندنا قيمة المجوهرات ، فنطلب إليكم أن تضيفوا إلى الثلاثة آلاف العبيد الذين أعددتموهم ألفين آخرين وتبذلوا جهودكم فى إرسالهم فى هذه الأيام* " [٢] كما يذكر فى رسالة أخرى إلى محمد بك الدفتردار أن قيمة العبيد عنده "*أغلى من الجوهر* " [٣] . ولكن جلب العبيد لم يكن أغلى من المعادن النفيسة فقط ، بل ربما كان ذلك عنده أهم وأغلى من أولاده ، حتى أنه ضحَّى بهم وأرسلهم إلى المهالك فى سبيل تحقيق هذه الغاية ، فهو يقول لإسماعيل باشا "*إن المراد المقصود من سوق أمثالكم أحب أولادى إلى مثل هذه المصالح الصعبة والأعمال العسيرة ... منحصر فى مسألة جلب المقادير الكبيرة من العبيد ، فأرنى همتك ...*" [٤] . ويقول له فى رسالة أخرى "*أنتم بمثابة الروح فى جسمى والنور فى عينى ومع ذلك أرسلتكم إلى تلك الأقاليم النائية محملاً إياكم هذا العبء الثقيل* " [٥] .

وبرغم المصاعب العديدة التى كانت تواجه القوات المصرية أثناء عمليات الفتح، وهى المصاعب التى جعلت إبراهيم باشا يسافر إلى السودان ، فإن محمد على قد أرسل إلى إبراهيم باشا فى ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ديسمبر ١٨٢١م ، يأمره بالاكتفاء بما تم فتحه من جهات السودان ، وعدم المخاطرة بفتح دارفور ، وصرف النظر عن ذلك مؤقتاً ، ويطلب منه أن يوجه اهتمامه إلى جلب العبيد ، لأهميتهم القصوى كجنود فى الجيش ، بعد أن ظهرت فى الأفق بوادر القلق فى إيران والمورة وأماكن أخرى ، مما يؤكد الحاجة الشديدة إلى قوات كثيرة من العبيد [٦] .

---

[١] نفس المحفظة ، مكاتبة من الجناب العالى الى إسماعيل باشا سر عسكر السودان ، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٣٩هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٢٣م .

[٢] نفس المحفظة ، من الجناب العالى الى سر عسكر السودان ، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٣٧هـ / ١٩ يوليو ١٨٢٢م .

[٣] نفس المحفظة ، من الجناب العالى الى محمد بك الدفتردار سر عسكر كردفان ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٧ أغسطس ١٨٢٢م .

[٤] نفس المحفظة ، من الجناب العالى الى سر عسكر السودان ، فى١٥ربيع أول ١٢٣٧هـ / ١٠ديسمبر ١٨٢١م .

[٥] نفس المحفظة ، مكاتبة بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٣٧هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٢١م .

[٦] م.ا.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى إبراهيم باشا ، فى١٩ذو الحجة ١٢٣٦هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٢١م .

• **وسائل جمع الرقيق :**

١- الغزوات:

ونتيجة لهذه التعليمات الصارمة من محمد على لقادة جيشه فى مصر والسودان ؛ فإن إسماعيل قام بمهاجمة بعض قبائل سنار وتمكن من قنص ١٦٠٠ رأس من العبيد ، وأرسلهم إلى مصر مع سليم أغا أحد قادة جيشه [(١)] . ولما رأى محمد على أن الأمر يحتاج الى سفر إبراهيم باشا الى السودان للمساعدة فى عمليات جمع الرقيق فإنه قد كلفه بالسفر على عجل ، وبعد أن وصل إبراهيم باشا إلى السودان فى ٢٥ محرم ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م ، أرسل إلى والده يوضح له الخطة التى سيتبعها فى الغزوات ، والتى فحواها أن يقوم ببدء الغزوات فى شهر ربيع الأول ، حيث يخرج هو إلى إحدى الجهات ويخرج إسماعيل باشا إلى جهة أخرى من أجل جلب العبيد . وقد ابتهج محمد على لذلك واستصوب ما اقترحه إبراهيم باشا من التدابير [(٢)] . وبناء على ذلك فإنه توجه إلى نواحى جبال سنار ، وغزا القبائل ، وأخذ منهم العديد من الأسرى وعاد إلى واد مدنى وأقام فيها وجمع الرقيق فى مكان واحد ، وعين أحد السودانيين واسمه أحمد ولد الحاج سليمان ناظراً على الرقيق الذى أخذه من " الغزواى " [(٣)] .

وبرغم عودة إبراهيم باشا إلى مصر –لأسباب مرضية – ، فإن إسماعيل باشا استأنف الغزوات لجميع الجهات. ولقد كان طلب إسماعيل باشا من الملك "نمر" ، ملك شندى ، ألف عبد دون أن يعطيه مهلة لجمعهم ، سبباً فى قيام تمرد فى أكتوبر ١٨٢٢م وانتهى بمقتل إسماعيل باشا حرقاً [(٤)] .

ولكن مقتل إسماعيل باشا لم يكن خاتمة لغزوات صيد الرقيق ، بل كان البداية الحقيقة لهذه الغزوات ، فقد حارب محمد بك الدفتردار الملك نمر فى شوال ١٢٣٨هـ / يونيو ١٨٢٣م بحجة الانتقام لإسماعيل باشا ، وانتصر عليه وأخذ أعداداً كبيرة من الأسرى وأرسلهم إلى مصر . كما قام بغزوة أخرى فى أوائل عام ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م إلى سبدرات وأخذ الكثير من الأسرى وأرسلهم إلى مصر أيضاً [(٥)] . وفى صفر ١٢٣٩هـ /

---

(١) نفس المحفظة ، الى سر عسكر السودان ، فى ١٥ صفر ١٢٣٧هـ / ١١ نوفمبر ١٨٢١م .

(٢) نفس المحفظة ، الى الوزير إبراهيم باشا ، فى ٢٣ ربيع أول ١٢٣٧هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٢١م .

(٣) أحمد بن الحاج أبو على كاتب الشونة : تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية ، تحقيق الشاطر بصيلى عبد الجليل ، دار الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦١ ، ص٨٨ – ٨٩ .

(4) Beachey : Op. Cit. p. 123 .

(٥) أحمد بن الحاج أبو على : المرجع السابق ، ص٩٤–٩٥ .

أكتوبر ١٨٢٣م قام حاكم بربر بمهاجمة عربان البشارى بالقرب من العتمور وأخذ منهم نحو ٤٠٠ من العبيد وأرسلهم إلى دنقلة ومنها إلى مصر [١] . ولقد أسرف محمد بك الدفتردار في غزواته فهاجم في جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ / فبراير ١٨٢٤م قبائل الشكرية شرق عطبرة ، وأسر ٣٠٠ من العبيد [٢] ، كما هاجم قبائل الرفاعى والكواهلة الذين شقوا عصا الطاعة في سنار ، وبلغ ما جمعه من الرقيق في هذه الغزوة الأخيرة ما يربو على الأربعة آلاف بين عبد وجارية تم إرسالهم إلى دنقلة التي كانت بمثابة نقطة تجميع الرقيق ، حيث يرسلون منها مصر [٣] .

٢- الفردة:

ولم يكن الغزو هو الوسيلة الوحيدة التي اتبعتها الإدارة المصرية في السودان لجمع الرقيق ، فقد لجأت هذه الإدارة إلى كل وسيلة ممكنة لتلبية رغبات محمد علي ، ومن أهم هذه الوسائل أسلوب الفردة ، فلم تكد أقدام محمد بك الدفتردار تطأ كردفان [٤] ، حتى وضع الفردة على أهلها في ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ديسمبر ١٨٢١م ، حيث طلب منهم أن يقدموا له ثلاثة آلاف رأس من الرقيق ، وقام بتوزيعهم على كل حِلّة – أماكن يعبر عنها بهذا الاسم في السودان – عدد معين ، وحرىٌ بعملٍ كهذا أن يلقى تشجيعاً وتأييداً من محمد علي ، وقد كان ؛ فأرسل إليه يشيد بما أنجز ويطلب المزيد [٥] .

وكان نجاح أسلوب الفردة في كردفان دافعاً لإسماعيل باشا لكي يطبقه في سنار ، فقام بإحصاء بيوت القرى التابعة لإقليم سنار ، وقسمها إلى ثلاث فئات : عالٍ ووسطٍ ودون ، ووضع على كل فئة عدد معين من الرقيق ، وكان هذا أيضاً داعياً لابتهاج محمد علي الذي أرسل إليه يرشده إلى أنه من اللازم أن يكون الرقيق الذي يجمعه من الفردة ، من العبيد الذكور الأقوياء الذين يوافقون المصلحة [٦] . ولكن تطبيق الفردة في سنار أدى إلى حدوث شغب في بعض القرى ، فأرسل محمد علي إلى إسماعيل

---

[١] م.ا.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى حاكم بربر في ١٥ جمادى الأولى ١٢٣٩هـ / ١٨ يناير ١٨٢٤م .

[٢] نفس المحفظة ، الى سر عسكر كردفان في ١٩ جمادى الآخر ١٢٣٩هـ / ٢٠ فبراير ١٨٢٤ .

[٣] نفس المحفظة ، الى سر عسكر كردفان في ١٧ شوال ١٢٣٩هـ / ١٥ يونيو ١٨٢٤م .

[٤] تحركت الحملة الأولى لفتح السودان في يوليو ١٨٢٠ بقيادة إسماعيل باشا ، أما حملة محمد بك الدفتردار فقد تحركت في إبريل ١٨٢١ قاصدة دارفور حيث انتصرت على سلطانها في موقعة بارة في ٢٠ أغسطس ١٨٢١م انظر ، شوقى عطا الله الجمل : المرجع السابق ، ص٢٥ .

[٥] م.ا.س ، محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العالى الى سر عسكر كردفان ، في ١٥ ربيع أول ١٢٣٧هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٢١م .

[٦] م.ت ، دفتر س ٢/٥٠/١ ، ص٢٧ ، ق١٥٩ ، من الجناب العالى الى سر عسكر السودان ، في ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ٢٥ فبراير ١٨٢٢م .

باشا قائلا "*إن فتنة أولئك الأشخاص التى لم تكن منتظرة ، عليك أن تتخذها وسيلة لزيادة عدد العبيد الذين سيؤخذون بدلا عن الفردة* " [١] .

• وسائل نقل الرقيق إلى مصر :

وكان من نتيجة ذلك كله الحصول على أعداد كبيرة من الرقيق ، الذين كانوا يرسلون إلى مصر بانتظام ، وقد واكب إرسال الأفواج الأولى من الرقيق إلى مصر ، ظهور مشكلة كبيرة ، فالمسافة من السودان إلى مصر كبيرة ، والصحراء قاحلة ، والعبيد يتعرضون للهلاك بسبب مشاق السفر وعناء الرحلة . وقد وقف محمد على أمام هذه المشكلة حائرا ، فأرسل إلى إبراهيم باشا يطلب منه البحث عن حل مناسب لهذه المشكلة . فأرسل إليه إبراهيم باشا يخبره بأنه لاحظ إمكانية وقاية هؤلاء السود الذين يرسلهم إسماعيل باشا من الهلاك إذا وضعوا فى نقُورات – نوع من المراكب كان شائع الاستخدام فى السودان وجنوب مصر – وأنزلوا إلى مصر عبر النهر من شلال إلى شلال بأصول مخصوصة . فاقتنع محمد على بالفكرة ، وأصدر أوامره فى محرم ١٢٣٧هـ / أكتوبر ١٨٢١م ، إلى عبدى أغا حاكم دنقلة بصنع هذه النقورات ، واستخدامها لنقل الرقيق فى المسافة من بربر إلى وادى حلفا . كما أمر محمد بك مأمور إسنا بإرسال النجارين والحدادين والقلفاطية وكذلك إرسال الحديد اللازم للمناشير والمسامير [٢] .

وقد قام عبدى أغا بدراسة الموضوع وأرسل إلى محمد على فى جمادى الثانية ١٢٣٧هـ / فبراير ١٨٢٢م قائلاً "*لقد حسبت النقورات التى تلزم للاستعمال فى مسألة جلب العبيد ، فوجدت أن عملنا ينجز بمائة وستون نقورة*" [٣] كما تعهد له بأن يصنع أربعين نقورة فى كل شهر على أن يرسل إليه الرؤساء والنوتية اللازمين لهذه النقورات من مصر ، وقد أمر محمد على أن يتم إرسالهم من أهالى أبريم وأسوان [٤].

ويبدو أن ما صنع من النقورات حتى جمادى الأولى ١٢٣٩هـ / يناير ١٨٢٤م لم يكن كافيا لنقل العبيد الواردين من السودان ، خاصة وأنه فى مطلع هذه السنة

---

[١] م.ا.س ، محفظة ١ ، الى سر عسكر السودان ، فى ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ١٩ مارس ١٨٢٢م .

[٢] م.ا.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى محمد بك المأمور على إسنا وأسوان (وهو غير محمد بك الدفتردار سر عسكر كردفان) ، فى ٢٦ محرم ١٢٣٧هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨٢١م .

[٣] نفس المحفظة ، من الجناب العالى الى حاكم دنقلة ، فى غرة جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ٢٣ فبراير ١٨٢٢م .

[٤] نفس المحفظة ، من الجناب العالى الى محمد بك ناظر مصلحتى أسيوط وفرشوط (لمزيد من التفاصيل حول محمد بك لاظ أوغلى راجع الفصل الرابع) ، فى ٦ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ٢٨ فبراير ١٨٢٢م .

الهجرية توارد على دنقلة أعداد كثيرة من الرقيق ، لذلك اتخذ محمد على إجراءات حاسمة لسرعة تدبير المراكب اللازمة لنقلهم إلى أسوان ، فانتدب القواس دلى حسن وزوده بمرسوم يعطيه سلطة " *جمع القوارب التى يجدها فى طريقه من مصر وأسوان ... صغيرة كانت أم كبيرة وكائنا من كان أصحابها* "[١] .

• احتكار محمد على لتجارة الرقيق :

وبالرغم من تدفق الآلاف من الرقيق على مصر ؛ فإن خطابات محمد على إلى رجال الإدارة فى السودان مافتئت تطلب المزيد والمزيد ، ولقد لجأ محمد على إلى اسلوب جديد لم تعرفه تجارة الرقيق فى السودان و مصر من قبل ، إذ قام باحتكار تجارة الرقيق ، ومنع الجلابة من دخول مصر ، فأرسل إلى حاكم دنقلة فى ١٥ ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٢١م يأمره بمنع الجلابة الواردين إليه من كردفان من المرور إلى مصر ، وإجبارهم على العودة إلى المحل الذى جاءوا منه[٢] . كما أرسل فى ٢٣ ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ١٨ديسمبر ١٨٢١م إلى إبراهيم باشا – حينما كان فى السودان– يطلب منه منع التجار من أخذ الرقيق من الجنود ، ومصادرة ما معهم من الرقيق إذا لم يمتنعوا[٣] .

وتنفيذاً لهذه التعليمات قام عبدى أغا حاكم دنقلة بحجز أعداد كثيرة من جلابة كردفان ولكنه – وقد رأى ضخامة العدد الذى من معهم الرقيق – أرسل إلى مصر يقترح شراء ما مع الجلابة من الرقيق . وقد وافق محمد على على اقتراحه ، بل وطلب منه أن يبعث بهؤلاء الجلابة إلى أسوان ، حيث تتم عملية الشراء هناك بإشراف محمد بك ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط[٤] ، حيث سوف ينتقى منهم العبيد الذكور اللازمين للجيش ، ثم يمرون بالنساء والصبية إلى القاهرة ليشترى هو ما يحتاج منهم عندما يصلون إلى القاهرة[٥] .

وبذلك رفع الحظر عن تجارة كردفان بعد أقل من ثلاثة أشهر ، أما تجار دارفور – التى كانت لاتزال مستقلة عن مصر – فقد تواردت أعداد كثيرة منهم على

---

(١) نفس المحفظة ، مرسوم إلى مفاخر الأماثل الأقران الأغوات الكشاف وقبطانات الشلوبة فى المناطق القائمة على يمين ويسار النيل اعتباراً من منفلوط إلى أسوان ، وثيقة بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٣٩هـ / ١١ يناير ١٨٢٤م .

(٢) م.ا.س ، محفظة ١ ، الى حاكم دنقلة ، فى ١٥ ربيع أول ١٢٣٧هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٢١ .

(٣) نفس المحفظة ، الى إبراهيم باشا ، فى ٢٣ ربيع أول ١٢٣٧هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٢١م .

(٤) اى المشرف على معسكرات الجيش فى أسوان وفرشوط ، راجع الفصل الرابع .

(٥) نفس المحفظة ، الى ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط فى غرة جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ٢٣ فبراير ١٨٢٢م .

كردفان ، فأرسل محمد بك الدفتردار يطلب المشورة فى كيفية التعامل معهم . فأرسل محمد على يخبره بأنه وإن كان قد سبق أن منع جلابة كردفان من دخول مصر ، إلا أن هذا المنع لم يأت بفائدة ، لذلك فإنه يجب السماح لجلابة دارفور بالحضور إلى مصر ، وذلك بعد أن يأخذ منهم العبيد من سن ١٥-٢٠ سنة بأثمانهم أو بمبادلتهم بما لديه من الجوارى ، ويختم رسالته قائلا " *حاصل القول يا ولدى أن المصلحة تقتضى المتاجرة مع جلابى دارفور بمبادلة العبيد بالجوارى* " (١) .

وبذلك عادت قوافل الرقيق تتوارد على مصر من أقاليم السودان المختلفة ، وقام رجال محمد على بشراء الجانب الأكبر من رقيق هذه القوافل ، وقد قام بالدور الأكبر فى عمليات الشراء هذه حاكم دنقلة (٢) ، ومأمور معسكرات الجيش فى أسوان وفرشوط(٣) ، كما كان لمتصرف جرجا دورٌ بارزٌ فى شراء أعداد كبيرة من الرقيق ، خاصة من القوافل الآتية من دارفور عبر الصحراء الغربية مروراً بالواحات (٤) . وعلى هذا الأساس وفى الوقت الذى فرض فيه محمد على احتكاراً على جميع أنواع التجارة مع السودان مثل الصمغ والعاج وريش النعام (٥) ، نرى أن هناك تجارة واحدة لم يحتكرها ، هى تجارة الرقيق ، ولم يكن إطلاقه هذه التجارة راجعاً إلى عدم أهميتها أو نسياناً منه ، بل كان يرى أن إطلاق حرية هذه التجارة ، سيعود عليه بفائدة تفوق كثيرا ما كان سيحققه من أرباح فى حالة احتكاره لها .

• تجارة الرقيق بعد إلغاء الاحتكار :

وبذلك عادت تجارة الرقيق إلى ماكانت عليه قبل الفتح ، وأصبحت القوافل وحدها تجلب إلى مصر ما بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ من الرقيق سنوياً ، بل إن قافلة واحدة وصلت إلى أسيوط فى يوليو ١٨٢٧م ، كانت تتكون من ٣٥٦٦ جملاً و٢٨٢٠ رقيقاً بين عبد وجارية (٦) . ولكن هذه الفترة شهدت تداخل كثير من الفئات التى لم تعمل فى تجارة الرقيق من قبل مع تجار الرقيق ، مثل رجال الإدارة المصرية

---

(١) نفس المحفظة ، الى سر عسكر كردفان ، فى ٢٢ رجب ١٢٣٧هـ / ١٤ إبريل ١٨٢٢م .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) م.ت ، دفتر س ١/٥٠/٢ ، ص٢٧ ، ق١٦١ ، من الجناب العالى الى محمد بك ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط ، فى ٤ جمادى الأخرة ١٢٣٧هـ / ٢٦ فبراير ١٨٢٢م.
(٤) م.ا.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى متصرف جرجا ، فى ٢٥ شوال ١٢٣٧هـ / ١٥ يوليو ١٨٢٢م .
(٥) محمد الأمين سعيد : سياسة محمد على فى بلاد السودان ، ماجستير غير منشورة ، آداب القاهرة .د.ت ، ص١٢٥ .
(٦) Beachey : Op. Cit. P. 121 .

بالسودان ، فنجد مثلا على فهمى أفندى أحد معاونى مديرية دنقلة يرسل الرقيق الذى يشتريه إلى أخيه محمد البغدادى المقيم بالقاهرة ، لكى يقوم ببيعه فى أسواقها [١] . كما كان بعض تجار الرقيق المصريين يذهبون إلى السودان للإقامة الدائمة هناك ، ويتخذون لهم وكلاء بالقاهرة لبيع الرقيق الذى يرسلونه من السودان [٢] .

ونتيجة لهذا النشاط الواضح لتجارة الرقيق ، فإن ريتشارد مادن Richard Madden قد قام بمحاولة لإحصاء الرقيق الذين دخلوا مصر فى عام ١٨٤٠ فوجدهم كالتالى [٣] :

جوارى زنجيات	٣٠٠٠
جوارى حبشيات	١٧٠٠
عبيد زنوج	٢٧٠
عبيد أحباش	١٢٠
خصيان	٤٠٠
مجموع	٥٤٩٠

وقد شهدت فترة الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، دخول عناصر جديدة من التجار ، كان لهم أثر كبير فى تنشيط تجارة الرقيق ، تمثلت فى التجار الأوربيين من الفرنسيين والإيطاليين وغيرهم ، ويحدثنا رحالة إنجليزى عاش فى السودان فى هذه الفترة [٤] ، عن تاجر فرنسى أنشأ تجارة معتبرة فى الرقيق ، وأنه فى إحدى المرات قام بشحن سفينة بالرقيق من الخرطوم ، وأبحر بها نحو القاهرة ، رافعاً العلم الفرنسى على السفينة ، وقام ببيع الرقيق فى القاهرة دون أن يعترضه أحد . ويعلن هذا الرحالة

---

(١) الشهر العقارى : محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات الشرعية رقم ٨ ، ص٣١٦ ، ث ١٠٩٨ ، فى ٢٥ صفر ١٢٥٧هـ / ١٨أبريل ١٨٤١م .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣١٦ ، ث ١٠٩٧ ، فى ٢٥ صفر ١٢٥٧هـ / ١٨ إبريل ١٨٤١م .

(٣) Richard Madden : Egypt and Mohamed Ail, London, 1840. P. 135 .

(٤) هذا الرحالة هو Mans Field Parkyns الذى ألف مخطوطا بعنوان: A history of The Sudan - 1822.1841 وقد قام ريتشارد هيل بتحقيقه مع مخطوط أخر فى كتاب بعنوان :

Richard Hill : On The Frontiers of Islam, Tow manuscripts concerning The Sudan Under The Turco - Egyptian . Rule 1822 - 1845, Oxford,.

بأنه بفعله هذا "*قد أهان العلم الذى ظلل رؤوس هؤلاء الزنوج خلال هذه الرحلة الطويلة* " . كما يحدثنا عن رجل من سردينيا ، باع زنجيا حرا كان يخدمه ، وأنه تحول بعد ذلك إلى التجارة فى الرقيق . ويحدثنا هذا الرحالة أيضا عن تاجر توسكانى حول بيته إلى مستودع للرقيق ، وعندما تدخل بيته تسمع لغط الزنوج من كلا الجنسين، وتفاجأ بصوت السلاسل التى يجرها بعض العبيد كعقوبة لهم على خطأ ارتكبوه [١] .

٣ - فى عهد عباس وسعيد :

استمرت تجارة الرقيق نشيطة فى الفترة من ١٨٤٨ - ١٨٦٣م ،يذكر الدكتور محمد فؤاد شكرى أن هذه السنوات الخمسة عشر كانت على قدر عظيم من الأهمية فى تاريخ تجارة الرقيق بالسودان ، حيث ازداد التجار قوة على قوتهم وأسسوا الشركات الكبيرة للمتاجرة فى الرقيق [٢] . وكون الزبير رحمة وحلفاؤه الرزيقات مع بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، طبقة حاكمة جديدة من التجار ، وأنشأوا طريقا بريا جديدا لقوافلهم الآتية من دار فوار ، حيث أصبحت هذه القوافل تمر بكردفان . ومنذ ذلك الحين أصبح معظم عبيد القاهرة ، من العبيد الذين جلبوا من القبائل الوثنية جنوب دارفور ، ومع ذلك فإن طريق القوافل المباشر بين دارفور وأسيوط " درب الأربعين " كان يستخدم فى نفس الوقت أيضا . كما كانت سنار مستمرة فى إمداد مصر بالرقيق حتى الستينيات من القرن التاسع عشر ، وقد ظل طريقها كما هو يبدأ من سنار وينتهى عند ابريم أو دراو [٣] .

وكانت هذه القوافل تدخل مصر فى عهد عباس وبداية عهد سعيد ، فلا تجد من يتعرض لها ، ولم يكن الأمر يزيد على دفع جمارك الرقيق ، مع التنبيهات المشددة بضرورة تطعيم الرقيق ضد الجدرى قبل الإفراج عنهم من الجمرك والسماح لهم بدخول مصر [٤] . كما بذلت محاولات من جانب الحكومة المصرية فى عهد عباس لجلب الرقيق من السودان لاستخدامهم فى زراعة أراضى الجفالك أو الخدمة فى

---

[١] Richard Hill : Op. Cit. P.39 .

[٢] Mohammed Fouad Shukry : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan. Cairo, 1930, P.93.

[٣] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

[٤] د.و.ق ، م.ع ، دفتر س ١/٢٣/٥ ، ص٤١٠ ، ث ٤٣ ، من المعية السنية الى جمرك بولاق ومصر القديمة ، فى ٨ رجب ١٢٦٨هـ/٢٩ إبريل ١٨٥١م .

القصور [١] .ومن خلال عمليات الجلب التى تمت فى عهده نلاحظ أن الأوامر كانت تصدر إلى حكمدار السودان بإرسال الرقيق ، فيقوم بإرسالهم على أن يتكفل مدير كل مديرية بنفقة هذا الرقيق أثناء مروره فى مديريته ، سواء كانت طعام أو ملابس فى بعض الأحيان ، على أن تخصم هذه النفقات فيما بعد " *على ذمة الميرى* " [٢] .

كذلك بذل سعيد باشا بعض المحاولات لجلب الرقيق من السودان ، رغم أوامره السابقة بمنع التجارة فى الرقيق ، وكان هدفه من ذلك استخدامهم فى الوحدات العسكرية [٣] . ولم يكن الرقيق يصدرون إلى مصر فى صورة بضاعة مع الجلابة فقط ، بل كانوا يدخلون مصر فى صورة هدايا ، فقد أرسل سلطان دارفوار إليه هدية مكونة من ٤٠٠ رأس من الرقيق من أنواع وأعمار مختلفة [٤] .

أما الجديد الذى طرأ على ساحة تجارة الرقيق فى هذه الفترة ، فهو انتقال زعامة هذه التجارة من أيدى التجار العرب ، إلى أيدى التجار الأجانب ، الذين توسعوا فى التجارة أيما توسع ، عندما نضب معين تجارة العاج ، حيث تحول هؤلاء جميعا إلى تجارة الرقيق ، وتأسست على أيدى المغامرين الأوربيين والليفانتيين المحطات المسلحة و " الزرائب " التى كانت مستودعات للذخائر والأسلحة والرقيق [٥] .

وكان هؤلاء يحصلون على الأسلحة والذخائر اللازمة لمحطاتهم وزرائبهم من الحكومة المصرية بحجج مختلفة ، فالخواجة بارتلمى الفرنسى تقدم بطلب إلى الحكومة المصرية فى شوال ١٢٦٨هـ / أغسطس ١٨٥٢م ، بطلب فيه صرف منه أقجة بارود لاستخدامها فى حفظ تجارته وأمواله عند السفر إلى السودان وقد وافقت الحكومة على صرف هذا المقدار له على أن يدفع ثمن البارود من طرفه [٦] . وفى جمادى الأولى ١٢٦٩هـ/ فبراير ١٨٥٣م تقدم الخواجة ماركو مانولى النمساوى بطلب إلى الحكومة

---

[١] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .
[٢] م.ع ، دفتر س ٦/٢٣/١ ، ص٧١٧ ، ث٧٥٠ ، من المالية الى المعية ، فى ١٠ ذى القعدة ١٢٦٨هـ/٢٦ أغسطس ١٨٥٢م . وأنظر كذلك دفتر س ٧/٢٣/١ ، ص٣٢ ، ق ٢٧ ، فى٧صفر ١٢٦٩هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٥٢م .
[٣] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٢ .
[٤] محافظ بحر برا ، محفظة ١٩ ، ث١ ، بيان الأشياء المرسلة من سلطان دارفور ، وثيقة بدون تاريخ .
[٥] لمزيد من المعلومات راجع محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٨م ، ص ٦٥ - ٦٦ .
[٦] م.ع ، دفتر س ٦/٢٣/١ ، ص٦٤٢ ، ث٦٣٣ ، من الضبطية الى المعية ، فى ١٨ شوال ١٢٦٨هـ/ ٥ أغسطس ١٨٥٢م .

أيضاً لصرف عشرة قناطير من البارود لداعى السفر إلى السوذان [١] . والواضح أن هذه الكميات ليست بغرض حماية تجارة عادية ، وإنما الغرض منها شن حرب عصابات على الزنوج السودانيين واسترقاقهم ، وليس هذا مجرد تخمين فقد ثبت بعد ذلك تورط الخواجة ماركو فى تجارة الرقيق ، وقبض عليه مشتركا مع الخواجة جبران عزوز فى إدخال أربعة عشر رأساً من الرقيق ، إلى مصر فى شهر صفر ١٢٧١هـ/ أكتوبر ١٨٥٤م [٢] .

ومع بداية الستينيات كان أغلب التجار الأجانب قد بدءوا فى تصفية أعمالهم وانتقلت زعامة هذه التجارة مرة ثانية إلى أيدى التجار العرب ، الذين كونوا من الشبان السود الذين خطفوهم والآبقين من العبيد ، *"كتائب شعواء يبثونها فى الأصقاع فتنشر مهابتهم وتكتسح لهم ، كما بلغ بعضهم درجة من القحة والطمع حملته على الطموح إلى الإمارة والملك ، والاستقلال بالبلاد المنتشر ظل هيبتهم عليها فكان هذا هو حال السودان عندما تولى إسماعيل الحكم"* [٣] .

٤ - فى عهد إسماعيل :

إن تاريخ تجارة الرقيق بين مصر والسودان فى عهد إسماعيل ، هو نفسه تاريخ محاربة هذه التجارة ، ولكننا الآن لسنا بصدد الحديث عن الإجراءات التى اتخذت لمحاربة هذه التجارة [٤] بل نتحدث عن التجارة نفسها وحجمها فى مصر والسودان والأعداد التى أمكن إدخالها إلى مصر . فقد ظهرت أسماء لامعة لتجار الرقيق العرب فى عهد إسماعيل وحققوا شهرة واسعة ، وكان العقاد أكثرهم شهرة ، حيث ، ورث العديد من الشركات الأجنبية التى صفّت أعمالها فى السودان [٥] . وكان لموسى العقاد فى عهد الخديو إسماعيل خمسة "مشارع" [٦] فى جهات النيل الأبيض [٧] . ومن

---

[١] م.ع ، دفتر س ١٢/٢٣/١ ، ص ١٠٨٤ ، ث ٧٨ ، من الضبطية الى المعية ، فى ١٥ جمادى الآخرة ١٢٦٩هـ / ٢٦ مارس ١٨٥٣م.

[٢] م.ت ، محفظة ٢٨ ، ق ٣٩ ، ث ٣٥٠ ، من محمد طاهر مأمور الضبطية إلى كاتب ديوان الخديو ، فى ٨ صفر ١٢٧١هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٥٤م .

[٣] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٠٨ .

[٤] حول هذه الإجراءات راجع الفصل الأخير .

[٥] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٤٤٩ – ٤٥٠ .

[٦] المشرع عبارة عن مكان محصن مربع الشكل ، مبنى من عروق الخشب ، يقيم فيه التاجر أو وكيله ، ومعه حراس مسلحون ، أنظر إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، جـ٢ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٤١هـ ، ص٣١٦ .

[٧] محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ... مرجع سابق ، ص٩٦ .

الأسماء التى اقترنت بأسرة العقاد ، أبو السعود العقاد ، الذى تبوأ مكان الصدارة فى شركة العقاد عام ١٨٧٠م ، وبدأ يمارس نشاطه على نطاق واسع فى تجارة الرقيق فى الوقت الذى وصل فيه السير صمويل بيكر Sir Samuel Baiker إلى المديرية الاستوائية فى مهمة رسمية هى القضاء على تجارة الرقيق ، وكان بديهياً أن يقع نزاع بينهما حيث تبادلا الاتهامات وانتهى الأمر بأن حدد الخديو مهله لأبى السعود ليخلى المنطقة ، بل وصل الأمر إلى حد طلب القبض عليه فوراً ومنعه من هذه التجارة [1] .

واشتهر من التجار العرب أيضاً أبو عمورى ، الذى تركز نشاطه فى منطقة بحر الغزال ، وهو ينحدر أصلا من بلدة نجع حمادى بصعيد مصر . ويرتبط بأبى عمورى شخصية أخرى ذاعت شهرتها فى الآفاق ، وهى شخصية الزبير رحمة ، الذى يمكن القول أنه وصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه تاجر رقيق من الشهرة والمجد ، فهو كغيره من التجار ، بدأ تاجراً صغيراً بممارسة تجارة الرقيق فى الجنوب ، وقد تركز نشاطه فى بحر الغزال ، وأنشأ بلدة " ديم الزبير " واتخذها مركزاً له ، وعقد مع عربان الرزيقات اتفاقاً لفتح طريق " شكا " للتجارة مع دارفور ، وبعد أن بسط نفوذه على بحر الغزال ، استولى على شكا . وعندما أرسلت الحكومة المصرية حملة إلى بحر الغزال فى عام ١٨٦٩م بقيادة محمد البلالى ، استطاع الزبير أن يلحق بها هزيمة قاسية ، وبعد أن استشعرت الحكومة المصرية خطورته أسندت إليه قيادة الحملة التى نجحت فى إخضاع مملكة دار فور للإدارة المصرية [2] .

وبرغم أن كثيراً من التجار الأجانب قاموا بتصفية أعمالهم فى السودان مع بداية فترة الستينيات ؛ إلا أن البعض قد وطن نفسه على الاستمرار ، بل والتوسع فى هذه التجارة . ففى منتصف الستينيات كان الفرنسى دولفين بارثلمى Dolfin Parthelmy يمتلك أسطولاً من مراكب نقل الرقيق ، كما قام النمساوى ميشيل لوفتوللا Michael Luftolla – الذى شغل لبعض الوقت منصب القنصل البريطانى – برفع العلم البريطانى على سفينتين نهريتين كبيرتين فى عام ١٨٦٥ ، وشحنهما بثمانمائة وخمسين رأساً من الرقيق ، تكدسوا على سطح السفينتين بدرجة مخيفة ، فكانت نسبة الفاقد من الرقيق ١ من ٣ فى خلال رحلة هبوطهم فى النيل إلى مصر . واستمر

[1] جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨م ، وأنظر أيضا حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادي .. مرجع سابق ، ص١٤٧ .

[2] جلال يحيى : مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٦٧-٦٩ .

أمبروز Ambros وجولى بونكت Golly Bunkt يعملان فى تجارة الرقيق حتى عام ١٨٦٧م ، ثم قاما ببيع المنشآت التى أقاماها على نهر الرول إلى الحكومة المصرية[١].

ولا مندوحة عن القول بأن إسماعيل باشا نفسه كان من عوامل تشجيع هذه التجارة ، بل إن القوانين التى صدرت باسمه كانت موضع تجاهل منه فى بعض الأحيان ، خاصة عندما كان يحتاج إلى الرقيق ، وكثيراً ما كان يحتاجهم لجيشه ومزارعه ، فقد أرسل فى شوال ١٢٩٢هـ / نوفمبر ١٨٧٥م إلى حكمدار هرر – التى كانت بعيدة عن رقابة غردون – يخبره أنه قد علم أن الجهات التى بطرفه يوجد بها كثير من الجلابة الذين يجلبون الرقيق من الجهات الداخلة عن هرر ، وأمره أن يبحث عن وسيلة لترغيبهم فى جلب أعداد من العبيد الشبان ، وأن يدفع ثمناً مناسباً لكل ما يوردوه إليه من رقيق . وكان الهدف من شراء هؤلاء هو إلحاقهم بالعسكرية [٢] .

وعبر الصحراء ذات المداخل والمخارج العديدة دخل إلى مصر – بالتأكيد – العديد من القوافل التى لا يمكننا حصرها ، فالمعلومات التى لدينا جميعها عن قوافل الرقيق التى تم ضبطها وهى تتسلل إلى مصر ، أما القوافل التى نجحت فى الدخول فلا يوجد حصر لها ، كذلك من الصعب تحديد نسبة الرقيق المهرب إلى نسبة الرقيق المضبوط . ولكنها على أية حال لم تكن نسبة قليلة وذلك بسبب اتساع الصحراء وتعدد مداخلها ، كما أن العائد المادى لم يكن كبيراً بدرجة تستحق المخاطرة إذا كانت احتمالات ضبط الرقيق المهرب كبيرة ، فهى لم تكن كتجارة المخدرات التى يغامر تجارها فى سبيل المكاسب الضخمة ، وإنما كانت تجارة عادية ربحها محدود .

ولاشك أن السير فى حذر ويقظة كان موضع اهتمام التجار ، فقد استغرقت رحلة إحدى القوافل التى تم ضبطها عام ١٨٧٨م من دارفور إلى أسيوط ستة أشهر كاملة . كما تميزت هذه القوافل المتسلله بصغر حجمها ، فكانت هذه القافلة ، مثلاً تتكون من ستة عشر رأساً من الرقيق ، وتحكى إحدى الجوارى المضبوطات كيف أن جميع الرقيق فى القافلة قد اختطفهم النخاسون من بين أهليهم فى دارفور ، وكيف أن والد أحدى الفتيات قاوم خاطفى ابنته ، فأطلق عليه الرصاص ، وأغلب الرحلة قد تم بالإبحار فى النهر ، ولكنهم فى النهاية دخلوا مصر عن طريق الصحراء . وتصف الجارية كيف أنهم عانوا من مشقة السفر وقلة الماء ، حتى أنهم كانوا يحصلون على

---

[١] Beachey : Op. Cit. P. 126 .

[٢] جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، مرجع سابق ، ص٢١٢ .

الماء من نباتات الأشواك المتحورة فى الصحراء ، وقد تمرد أحد العبيد فقتل بالرصاص ، وسقط آخر من فوق الجمل فوقع ميتاً ، وربط ثالث فى شجرة ، وترك فى الصحراء لأنه أكثر من الشكوى وطلب الماء . وقد نجحت القافلة فى دخول أسيوط ليلاً، وقام التجار ببيع هذه الجارية مع جاريتين آخريتين إلى أحد التجار الذى كان ينوى السفر بهن إلى القاهرة ، وبينما هو يسير بهن عبر شوارع أسيوط فى الليل إلى خارج المدينة ، تعرف على الجوارى عبد معتوق من أهالى دارفور ، فأمسك بهن بينما هرب التاجر [1]. ونلاحظ أن هذه القافلة كانت تتكون من ستة عشر رقيقاً ، مات ثلاثة منهم وضبط ثلاثة ، أما الباقين فقد تمكن التجار من تهريبهم . كما أن هناك قوافل أخرى نجحت فى الدخول إلى مصر ولم نسمع عنها.

ولا غرو أن تواطؤ الكثير من رجال الإدارة مع التجار ، كان من أسباب تسهيل التهريب . ويبدو هذا بشكل واضح فى القافلة التى تم ضبطها فى ربيع عام ١٨٨٠م بالقرب من أسيوط ، فقد اتضح أن مقار دميان وهو أحد كبار التجار فى أسيوط ووكيل القنصلية الفرنسية كان يتاجر فى الرقيق ، كما اتضح أن شيخ تجار المدينة كان متواطئا مع تجار الرقيق ، بل إن مدير أسيوط نفسه كان يتقاضى مبلغا معيناً عن كل عبد نظير تغاضيه عن دخول الرقيق إلى أسيوط [2] .

وطالما كان الرقيق يجد مشترياً فإن عمليات التهريب ستستمر ، وقد وجد الجلابة مشترين لبضاعتهم البشرية فى كل وقت ، ففى عام ١٨٩٤م نجحت إحدى القوافل فى الوصول إلى القاهرة ببضاعتهم البشرية وكان المشترون فى هذه المرة من أكبر أعيان مصر وسراتها ، ومن بينهم على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين [3] . وعلى هذا الأساس فإن السودان كمصدر رئيسى للرقيق الأسود ، قد استمر يزود مصر بالرقيق طوال القرن التاسع عشر بل وأوائل القرن العشرين ، فقد اعترف كتشنر المندوب السامي البريطاني ، في تقريره عن الإدارة والمالية في مصر والسودان لعام ١٩١٣م ، أن الرقيق ، بالرغم من الرقابة الشديدة ، مازال يخرج من السودان ، وأن بعضه مازال يدخل إلى مصر [4] .

---

[1] د.و.ق : الأرشيف الأمريكي :
vol. 14, Desp. No. 235, Agency and Consulate General of U.S. in Egypt, Cairo, June 8, 1878 .

[2] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٩ .

[3] طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص١٨٣ .

[4] تقرير عن الإدارة والمالية والحالة العمومية فى مصر والسودان لسنة ١٩١٣م ، مرفوع من الفيكونت كتشنر إلى السير إدوارد جراى ، ترجم بإدارة المقطم وطبع فى مطبعته فى عام ١٩١٤م ، ص١٢٦ .

ب - تشاد ووسط أفريقيا :

كان الرافد الثاني لتجارة الرقيق ينبع من مناطق بورنو Bornu في جنوب غرب بحيرة تشاد ، ووادای Waday وهی تمثل الجزء الشرقي من تشاد الجديثة . ولم تكن أعداد الرقيق التي ترد إلى مصر من هذا المنبع تعادل فى الكثرة ما كان يرد من السودان . وكان الرقيق فى هذه المناطق يتم الحصول عليه عن طريق الحروب التى كانت تدور رحاها بين القبائل ، وكان الجلابة ينقلون الرقيق إلى ليبيا عبر عدد من الطرق ، بعضها يتجه إلى فزان ، والبعض الآخر يتجه إلى برقة فى الشمال مباشرة . كما كان بعض الرقيق من تشاد يباعون إلى المغاربة أو البدو فى منطقة بنى غازى ، حيث ينقلونهم إلى مريوط ، وهناك يتولى سماسرة من الإسكندرية نقلهم إلى مصر كما كانوا أحياناً ينقلون بعض الرقيق من بنى غازى مباشرة إلى القاهرة [١] .

كما كان هناك طريق ثالث لنقل الرقيق من بورنو ووادای إلى ليبيا يمر بواحتى الكفرة وجالو ، وكانت هذه الأخيرة لمدة من الزمن مركزاً رئيسياً لتجارة الرقيق فى الصحراء الليبية ، ومحطة تستريح عندها القوافل ، حيث يتم تزويد الرقيق بالملابس بعد سيرهم الرهيب لبضعة أشهر عبر الصحراء القاسية ، كما كان يتم تعليمهم عدداً قليلاً من الكلمات العربية . وبعد ذلك يتم نقلهم إلى مصر عبر الصحراء الغربية حيث واحة سيوة التى كانت محطة رئيسيه على هذا الطريق ، وكذلك كانت أبو رواش وكرداسة بالجيزة من المحطات الهامة على هذا الطريق [٢] . ويذكر على مبارك أن كرداسة كان يوجد بها سوق للرقيق الوارد من هذه الجهات [٣] .

ويبدو أن الرقيق الوارد من وسط أفريقيا وتشاد لم يكن يصدر كله إلى مصر ، فقد كانت أعداد كبيرة منه تباع فى ليبيا لسد حاجة أهلها من الرقيق ، خاصة فى مناطق فزان وبرقة وطرابلس ، التى كثر استخدام الرقيق فيها حتى أصبحت الدماء الزنجية تجرى فى أغلب سكان تلك المناطق [٤] . وأما ما يفيض عن حاجة أهالى ليبيا فكان معظمه يصدر الى بلاد المغرب العربى ، حيث كان الرقيق هو السلعة الرئيسية فى التجارة بين السودان وليبيا وبلاد المغرب [٥] .

---

[١] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٨ .

[٢] نفس المرجع السابق ، ص٣٢٨-٣٢٩ .

[٣] على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، جـ١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣٠٤هـ ، ص ١٠٧ .

[٤] حسن محمد جوهر وآخرون : ليبيا ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٣ .

[٥] حمدنا الله مصطفى حسن : التطور .. ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

وقد أدرك محمد على أهمية هذه المناطق كمصدر للرقيق بعد أن امتدت يده وفرضت سيطرتها على المصدر الجنوبي في السودان . وقد رغب محمد على جلب أكبر عدد ممكن من رقيق هذه الجهات إلى مصر بدلاً من أن يصدر إلى بلاد المغرب، فأرسل إلى ليبيا وكيلاً له ليقوم بشراء كل مايقدر على جمعه من الرقيق ، وكان هذا الوكيل أحد تجار الإسكندرية ، تسميه الوثائق " أحمد الغربى المأمور بشراء الرقيق فى طرابلس "[(١)] .

وقد بذل أحمد الغربى مجهوداً بارزاً من أجل إنجاح مهمته ، فأرسل فى أواخر عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م عدداً كبيراً من الرقيق ، وأمر محمد على بخصم ثمنهم من الخزانة لحسابه ، وهو مبلغ ١٤٣٨٩٢ قرش [(٢)] . وهذا المبلغ يدل على أنه أرسل أكثر من مائة عبد . كما أرسل أحمد الغربى فى شعبان ١٢٣٩هـ / إبريل ١٨٢٤م دفعة أخرى من الرقيق بلغ ثمنها ٣٣٤٠٠ ريال فرانسة، وكان المكلف باستلام هذا المبلغ ، وكيل أحمد الغربى فى مصر ، وهو أخوه محمد الغربى من وجهاء الإسكندرية [(٣)] . كما أرسل أحمد الغربى فى شوال من نفس العام عدداً آخر من الرقيق استلم محمد الغربى بثمنهم ٣٠٠ إردب أرز رشيدى[(٤)] ، و٥٠٠٠ مقطع من القماش[(٥)] .

وفى رمضان ١٢٤٠هـ / إبريل ١٨٢٥م أرسل أحمد الغربى من طرابلس ٥٠٠ رأس من الرقيق ، واستوفى أخوه ووكيله محمد ثمنهم من حاصلات القطن فى مصر[(٦)]. وأرسل فى صفر ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م ، ١٨٥ رأساً من الرقيق بلغ ثمنهم ١٠١٩٦ " ريال فرانسة "[(٧)] وقياساً على هذه الدفعة الأخيرة نستنتج أن متوسط ثمن

[(١)] م.ت ، دفتر س ١/٥٠/٤ ، ص٨٦ ، ث ٣٣٨ ، من الجناب العالى الى أحمد الغربى المأمور بشراء الرقيق فى طرابلس ، فى ٢٢ رجب ١٢٣٩هـ / ٢٣ مارس ١٨٢٤م .

[(٢)] م.ت ، دفتر س ١/٤٧/٥ ، ص٩ ، ث ٦٥ ، من المعية الى الخازندار ، فى ١٩ محرم ١٢٣٨هـ / ٦ أكتوبر ١٨٢٢م.

[(٣)] م.ت ، دفتر س ١/٥٠/٥ ، ص٢٧ ، ث ٢٦٠ ، أمر كريم الى البيك الخازندار ، فى ٢٥ شوال ١٢٣٩هـ / ٢٣ يونيو ١٨٢٤م .

[(٤)] محافظ الأبحاث ، محفظة١ رشيد ، من الجناب العالى الى مصطفى أفندى ناظر الأرز برشيد ، فى ٨ شوال ١٢٣٩هـ/ ٦ يونيو ١٨٢٤م .

[(٥)] م.ت ، دفتر س ١/٤٧/٧ ، ص٥٢ ، ث ٣٦٥ ، من الجناب العالى الى ناظر الأنوال ، فى ٨ شوال ١٢٣٩هـ / ٦ يونيو ١٨٢٤م .

[(٦)] م.ت ، دفتر س ١/٤٧/٨ ، ص٩ ، ث ٦١ ، من المعية الى محمد الغربى ، فى ١١ رمضان ١٢٤٠هـ / ٢٩ إبريل ١٨٢٥م .

[(٧)] م.ت ،دفتر س ١/٥٠/٧ ، ص٢٩ ، ث ٢٦٤ ، من المعية الى الخزينة ، فى ٧ صفر ١٢٤١هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٢٥م.

العبد الواحد كان ٥٥ ريال فرانسة أى ١١٠٠ قرش تقريبا [1] ، وبذلك نتبين أن عدد العبيد الذين أرسلهم أحمد الغربى قد زاد على ١٥٠٠ عبد كما هو موضح فى الجدول الآتى :

عدد العبيد	التاريخ	الثمن بالقرش	ملاحظات
١٣٠	أكتوبر ١٨٢٢	١٤٣٨٩٢	
٦٠٧	ابريل ١٨٢٤	٦٦٨٠٠٠	- مبلغ ٣٣٤٠٠ ريال المدفوع ثمنا للعبيد بيد محمد الغربى
٧٥	يونيو ١٨٢٤	٨٢٥٠٠	ثمن ٣٠٠ إردب أرز سعر الإردب ٢٧٥ قرش [2] .
٣٤	يونيو ١٨٢٤	٣٧٥٠٠	ثمن ٥٠٠٠ مقطع قماش سعر المقطع ٧.٥ قرش [3]
٥٠٠	ابريل ١٨٢٥	٥٥٠٠٠٠	
١٨٥	سبتمبر ١٨٢٥	٢٠٣٩٢٠	- مبلغ ١٠١٩٦ ريال المدفوع لمحمد الغربى
١٥٣١	الجلة	١٦٨٥٨١٢	إجمالى الثمن بالقرش

هذا غير ما كان يحمله التجار فى القوافل التى كانت تدخل مصر آتية من ليبيا ، والتى استمرت ترد حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ، فنجد مثلا إحدى هذه القوافل تصل إلى القاهرة فى شهر ذى الحجة ١٢٧٢هـ / أغسطس ١٨٥٦م وكانت هذه القافلة لأربعة من تجار بنى غازى ومعهم خمس وعشرون عبدا غير العبيد الذين تم بيعهم فى سيوة ، وفى مناطق أخرى من الطريق . وعند دخولهم القاهرة صرح هؤلاء التجار للضبطية ، بأنهم من طرابلس الغرب وينتمون إلى قبيلة بنى غازى ، وأنهم دائما ما يترددون إلى القاهرة بقصد التجارة وبيع الرقيق ، وأن الكثير من تجار القاهرة يعرفونهم ، فاطمأنت لهم الضبطية وسمحت لهم بالدخول وبيع ما معهم من الرقيق [4] .

---

(١) يذكر لين أن الريالات الأجنبية كانت جميعها تسمى " ريال فرانسا " وهى توازى عشرين قرشا ، إدوارد وليم لين: المرجع السابق ، ص٤٩٢ .

(٢) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧م ، ص٢١٤ ، حيث تذكر أن سعر الإردب الأرز هو ٢٧٥ قرش)

(٣) نفس المرجع ، ص٢٨٠ (حيث تذكر أن سعر مقطع القماش هو ٧,٥ قرش).

(٤) م.ت ، محفظة ١٢ ، ق ١٢١ ، ث ٦٢٧ ، من خير الدين باشا مأمور الضبطية الى خازن الخديو ، فى ٢٠ ذو الحجة ١٢٧٢هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٥٦م .

وعندما صدرت القوانين بمنع تجارة الرقيق وحظر دخوله إلى مصر ، كان من الصعب مراقبة الطريق التجارى مع ليبيا ، وذلك لتعدد المداخل الغربية لمصر واتساع الصحراء ، لذلك فقد استمرت هذه القوافل ترد إلى مصر ، وفى ذى الحجة ١٢٧٩هـ / مايو ١٨٦٣م ، وصلت إلى مصر معلومات عن طريق القنصل البريطانى فى بنى غازى ، بأن قافلة من الزنوج قد تحركت من ليبيا قاصدة مصر [١] . ولما كان من الصعب تحديد أى مدخل سترده القافلة فقد صدرت التنبيهات إلى كل من محافظ مطروح ومحافظ الإسكندرية ، ومديرى البحيرة وبنى سويف والقاهرة ، لتحرى المعلومات عن القافلة والقبض عليها بمن فيها من التجار والرقيق [٢] . ومما يدل على تعدد هذه المداخل ، أن خورشيد باشا محافظ الإسكندرية ، عندما صدرت إليه الأوامر بضبط القافلة ، أرسل إلى المعية يقول بأنه أرسل قوة إلى طريق مريوط لضبط هذه القافلة ، *" ولكن طريق مريوط ليس هو الطريق الوحيد الذى تمر منه القوافل ، فهناك جهات السواح والفيوم وكرداسة "* [٣].

وبذلك فإن هناك أعداداً لا بأس بها من الرقيق قد دخلت إلى مصر آتية من تشاد ووسط أفريقيا ، حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر .

جـ - الحبشة :

اسم الحبشى ، كان يطلق عادة على الرقيق الأسود القادم من إثيوبيا ، وهم غالباً من الزنوج أو العرب المولدين ، أو الأحباش الأصليين ، وهو الاسم الذى أطلق فى البداية على الجنس السامى القديم الذى هاجر من الجزيرة العربية إلى إثيوبيا . وقد كان هذا الإقليم واحداً من أماكن الالتقاء العظيمة بين البانتو الأفريقيين " الزنوج" وبين الأجناس الأخرى من الأرومات الحامية والسامية والكوشية [٤] .

وعلى هذا فالأحباش ليسوا زنوجاً ، وإنما هم قوقازيون ذوى لون برونزى

---

[١] م.ت ، دفتر س ١/٨٩/١٦ ، ص٩٣ ، ث١٢٠ ، من ناظر الأمور الخارجية إلى المعية ، فى ٦ ذى الحجة ١٢٧٩هـ/ ٢٥ مايو ١٨٦٣م .

[٢] م.ت ، دفتر س ١/٨٩/١٧ ، ص٩٠ ، ث٢٠٥ ، وكذلك وثائق أرقام ٢٠٦،٢٠٧،٢٠٨،٢٠٩،٢١٠، وكلها أوامر كريمة صادرة إلى جهات متفرقة فى ٧ ذى الحجة ١٢٧٩هـ / ٢٦ مايو ١٨٦٣م .

[٣] م.ت ، س ١/٨٩/١٦ ، ص٩٢ ، ث١١٥ ، من خورشيد باشا محافظ الإسكندرية إلى المعية ، فى ٩ ذى الحجة ١٢٧٩هـ / ٢٨ مايو ١٨٦٣م .

[٤] Beachey : Op. Cit. P. 148 .

أسمر، ويختلفون عن الزنوج اختلافاً واضحاً ، ولا يختلفون عن المصريين إلا في لونهم الأسمر البرونزى . وعلى أية حال فإنه يمكن تصنيف الرقيق الوارد من الحبشة إلى مصر ، إلى ثلاثة أنواع : الأول وموطنه حدود إقليم الجالا ، وهؤلاء هم الأكثر شبهاً بالزنوج ، فلهم بشرة سوداء قاتمة ، وأنف أفطس ، وشفاة غليظة ، وشعر صوفى الملمس ، وهم لا يختلفون كثيراً عن الرقيق الوارد من السودان . والنوع الثانى هم خليط بين الزنوج والقوقازيين ، ويسمون المولدين ، فلونهم أسود وشعرهم مجعَّد وملمسه كالصوف ، ولكن تقاطيع الوجه ومقاييس الرأس تنطبق على المعروف من مقابلها عند العرب . أما النوع الثالث ، فهو يقطن داخلية البلاد ، ولكن لونه أنقى من غيره ، وشعره طويل مرسل ومقاييس الرأس وتقاطيع الوجه يتميزان بدقة وتناسب ، لا يتوفران حتى فى رأس العربى ولا فى تقاطيع وجهه ، ويتميز هذا النوع بأن هيئة أعضائه مستديرة وبنيته رقيقة التكوين ، وتنقصه القوة البدنية ، على أنه آية فى الذكاء والأمانة ، ونساء هذا النوع يتميزن بالمحاسن الخِلقية ورقة الأخلاق وحسن الطباع [1]، والعيون عسلية والشعر طويل ناعم يميل إلى السواد ، والأيدى صغيرة رقيقة ، والأصابع دقيقة ، ولون البشرة يتدرج من الأصفر الزيتونى إلى البنى أو البرونزى ، الذى يضيف لمسة جمالية ، هى بمثابة تفسير واضح للإقبال الشديد لدى المصريين على شراء الجوارى الحبشيات ، اللاتى ويصفهن بيشى Beachey بقوله " إنهن لسن إلا تمثالا نُحِتَ لمخلوق ذى جلال وبهاء ، يكتسب الملامح الجانبية للوجه الأوربى ، ذو لون برونزى ، كأنه نسخة أصلية لتماثيل فلورا البرونزية الرائعة " [2] . ويتحدث على مبارك عن صفات الأحباش قائلا " *وفى الحبوش أخلاق لطيفة وشمائل ظريفة ، وفيهم الحذق والفطانة ولطافة الطباع ، وصفاء القلوب لكونهم من جنس لقمان الحكيم ، وهم أجناس منهم السحرتى والأمحرى وهما أجناس الحبوش الموصوفين بالصباحة والملاحة والفصاحة ، والنعومة فى الخد ، والرشاقة فى القد* " [3] .

وقد كان الرقيق الحبشى يرد إلى مصر من أكثر من طريق ، فالبعض كان

---

[1] كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص٢٧٢ -٢٧٣ .

[2] Beachey : Op. Cit. P. 148 .

[3] على مبارك : المرجع السابق ، جـ ٨ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣٠٥هـ ، ص٧ .

يجلب إلى مصر عن طريق السودان حيث ينقلون من الحبشة إلى مناطق شندى وسنار ومنها يدخلون مصر مع القوافل التى تجلب الرقيق السودانى [1] . كما لعبت سواكن دوراً هاما فى تصدير الرقيق الحبشى إلى مصر والحجاز ، حيث كان التجار ينقلون إليها أعداداً من الرقيق الحبشى بالإضافة إلى ما كان يصل إليها من الرقيق السودانى ، حيث يتم نقلهم بالبحر إلى مصر والحجاز [2] . وكانت السويس ميناءً هاماً لاستقبال الرقيق الحبشى ، خاصة فى عهد عباس باشا الذى كان يلزم الجلابة هناك بتطعيم الرقيق وتقديم الأكل الصالح والملابس اللازمة لهم [3] .

ويبدو أن جدة كانت تلعب دوراً هاماً فى تجارة الرقيق الحبشى ، حيث كانت السفن تنقل الرقيق من الحبشة إليها عن طريق موانى الساحل الأفريقي على البحر الأحمر ، حيث ينقل معظمه إلى مصر ، خاصة عندما كان الحجاز تابعاً لمصر فى عهد محمد على ، ويؤكد ذلك بعض المكاتبات من محمد على إلى محافظ جدة ، تطلب إرسال الرقيق إلى مصر ، وكان الطلب على الخصيان الأحباش أكثر إلحاحاً ، حيث كانوا نادرى الوجود فى تلك الفترة . فنراه فى إحدى المرات يطلب من محافظ جدة أن يشترى عشرة طواشية أصحاء البدن جميلى الشكل ، ممن يأتى بهم تجار الرقيق الحبشى إلى جدة لبيعهم هناك ، أو ممن يوصى عليهم من الحبشة [4] . كما كان الرقيق الحبشى يجلب عن طريق جدة أيضاً مع الحجاج المصريين الذين كانوا يحرصون على العودة ببعض الرقيق لخدمتهم أو تقديهم كهدايا أو للتجارة فيهم [5] .

ويبدو أن ملوك الحبشة كانوا يعلمون بالمكانة المتميزة للرقيق الحبشى فى مصر، خاصة الخصيان ، فكانوا مادة جيدة للهدايا التى كانوا يرسلونها إلى حكام مصر، والتى ربما كان لها تأثير ملطف على العلاقات المصرية الحبشية المتوترة دائماً . وعندما أرسل ملك الحبشة غلاماً طواشياً إلى محمد على ، فإنه أرسل إليه فى

---

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص٢٤٦-٢٤٧ .

(2) حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادى والاجتماعى .. مرجع سابق ، ص٢٢٦ .

(3) م.ع ، دفتر س ١/٨/٣٥ ، ص٧٦ ، ث٥٢ ، أمر كريم إلى محافظ السويس ، فى ٨ شعبان ١٢٧٠هـ .

(4) م.ت ، دفتر س ١/٥٠/٩ ، ص٢٦ ، ث١٠٩ ، من الجناب العالى إلى محافظ جدة ، فى ٢٧ رجب ١٢٤٤هـ / ٢ فبراير ١٨٢٩م .

(5) م.ت ، دفتر س ١/٤٩/٢ ، ص٤٠ ، ث٣٠٢ ، أمر كريم إلى مدير الدقهلية ، فى ١٥ محرم ١٢٣٩هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٢٣ .

جمادى الأولى ١٢٤٠هـ / فبراير ١٨٢٥م يشكره على هديته ، وأنه بناء على ذلك قد أعطى تابعه الذى أحضر الغلام مائة ريال فرانسة لشراء نظارة وغدارتين " طبنجتين " لجلالته [1] . وعندما أراد الأمير عباس باشا أن يشترى اثنين من الخصيان لدائرة حرمه فى ربيع الأول ١٢٥٧هـ / مايو ١٨٤١م ، فقد تعذر إيجادهم فى مصر ، ولم يتم الحصول عليهم، إلا بعد أن صادف ذلك وصول وفد حبشى من قبل ملك الحبشة ومعه هدية عبارة عن اثنين من أغوات الحريم "الخصيان" وأحد العبيد . ويبدو أن الهدية كانت قيمة فى نظر عباس باشا ، وكذلك فى نظر جده محمد على الذى وافق على الفور على الالتماس المقدم من الوفد الحبشى باختيار المطران الجديد ، لكى يسافر مع الوفد حين عودته إلى الحبشة [2] .

ويبدو أن ندرة الخصيان الأحباش كانت راجعة إلى زيادة الطلب عليهم فى الأستانة وغيرها من الأقاليم الإسلامية ، حيث كانوا مادة للهدايا التى يرسلها ولاة مصر إلى السلطان العثمانى ورجال حكومته فى استانبول [2] . وعندما أرسل "القبوكتخدا " –وكيل محمد على فى الأستانة– إلى مصر فى ذى الحجة ١٢٣٨هـ / أغسطس ١٨٢٢م طالباً خمسة طواشية لإهدائهم إلى السلطان والصدر الأعظم ، فإن محمد على – بعد بحث شديد – لم يجد سوى أربعة فقط ، فاضطر لإرسال أحد خصيانه الخصوصيين مع الأربعة الآخرين إلى القبوكتخدا *" لأجل الذات الشاهانية ومقام الصدارة العظمى "* [3] .

وفى عهد عباس باشا ، كان بعض الأقباط من مديرية أسوان يتاجرون فى الرقيق الحبشى ، حيث يسافرون إلى الحبشة ويتوسلون بالخديعة لخطف الأولاد الأحباش الأحرار ، ويحتالون عليهم حتى يجتازون الحدود الحبشية ، ثم يقومون

---

[1] م.ت ، دفتر س ٦/٥٠/١ ، ص٨ ، ث٣٣ ، من محمد على إلى ملك الحبشة ، فى ١٥ جمادى الأولى ١٢٤٠هـ / ٤ فبراير ١٨٢٥م .

[2] م.اس ، محفظة ٧ ، إفادات إلى عباس باشا بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٢٥٧هـ / ١٩ مايو ١٨٤١م ، ٣ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ / ٢٣ يونيو ١٨٤١م .

[2] عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، جـ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص٦٥٦ .

[3] م.ت ، دفتر س ٥/٤٧/١ ، ث ٧٨٠ ، من الجناب العالى إلى البك الكتخدا ، فى غرة ذى الحجة ١٢٣٨هـ / ٩ اغسطس ١٨٢٢م .

ببيعهم بعد ذلك عبيداً . وقد حدث أن جاء إلى مصر وزيرٌ حبشيٌ موفد من قبل ملك الحبشة ، وعند مقابلته لعباس باشا فى رمضان ١٢٦٨هـ / يونيو ١٨٥٢م تقدم إليه بالتماس لكى يمنع الأقباط من ارتكاب مثل هذه الأمور الشائنة . كما طلب منه العمل على إطلاق سراح غلام حبشى صغير من عائلة معروفة فى الحبشة ، اختطفه -بهذه الوسائل- ، رجل قبطى يسمى داود . وقد أصدر عباس باشا أوامره إلى الكتخدا بالعمل على منع الأقباط من إتيان مثل هذه الأمور ، والبحث عن الغلام وإطلاق سراحه وتسليمه إلى الوزير ليعيده إلى أهله [١] .

كذلك كان الرقيق الحبشى يصل إلى مصر بطرق أخرى ، فعندما عاد بطريرك الأقباط إلى مصر بعد زيارته للحبشة فى عام ١٨٦٧م ، فإنه قد أحضر معه تسعة عشر عبداً حبشياً [٢] .

ويبدو أن الرقيق الحبشى قد قل وروده إلى مصر فى عهد إسماعيل لأن الحدود الحبشية كانت شبه مغلقة ، كما أن الحروب التى نشبت بين الدولتين لم تكن فرصة مناسبة لأخذ الأسرى واسترقاقهم لسببين : أولهما أن أغلب المعارك لم تكن فى صالح مصر ، وثانيهما أن استرقاق الأسرى لم يعد أمراً مقبولاً فى تلك الفترة من سبعينيات القرن التاسع عشر .

---

(١) الأمير محمد على : مجموعة خطابات وأوامر خاصة بالمغفور له عباس باشا ، بدون مكان طبع أو تاريخ طبع ، ص٨٥-٨٦ .

(٢)Beachey : Op. Cit. P. 131 .

الفصل الثانى

تجارة الرقيق فى داخل مصر

أولاً : جمارك الرقيق

ثانياً : أسواق الرقيق

ثالثاً : أسعار الرقيق

رابعاً : طوائف تجار الرقيق

خامساً : تعداد الرقيق فى مصر

أولاً : جمارك الرقيق :

كانت نقاط الجمارك المنتشرة على الحدود ونهايات الطرق المؤدية إلى مصر تقوم بالعديد من الوظائف الخاصة بتجارة الرقيق نفصلها فيما يلي :

أ- تحصيل الرسوم على الرقيق الوارد :

كان على الداخل إلى مصر من الجنوب ، أن يمر بالعديد من الأماكن التي تحصل فيها الرسوم الجمركية على ما معه من بضائع مختلفة ، سواء أكانت رقيقا أم كانت بضائع أخرى . ومن خلال الوثائق نستطيع أن نتبين بعض هذه الأماكن ، فقد ورد في إحدى الوثائق أنه يوجد جمارك في كل من : دنقلة ودراو والجيزة ومصر القديمة وكفر الزيات [1] . كما أخبرت وثيقة أخرى عن وجود جمارك في أسوان وكرسكو [2] . وفي عام ١٨٢٤م أصدر محمد على أمرا بإنشاء جمرك للرقيق في أسيوط ، وذلك لأن بعض الجلابين كانوا لا يعرجون على أسوان ، وبذلك يتهربون من دفع الرسوم الجمركية المقررة على عبيدهم [3] . وبإنشاء جمرك أسيوط أصبحت نهايات كل الطرق الرئيسية التي تسير فيها قوافل الرقيق الواردة من السودان تجبى عندها رسوما جمركية ، بحيث أصبحت رقابة هذه المداخل أمرا ميسورا .

وبعد أن ألغى محمد على احتكاره – قصير الأمد – لتجارة الرقيق ، عادت هذه التجارة إلى ازدهارها ، ونشط الجلابة ، وازداد عدد الرقيق المجلوب إلى مصر ، وبالتالي نشطت الجمارك في تحصيل الرسوم وجبي الأموال ، دون أن تكون لها تعريفة محددة ، أو مكان معين ، فلم يكن من النادر أن يدفع الجلاب رسوما جمركية على ما معه من رقيق في أكثر من جمرك ، مما كان مثارا لشكوى هؤلاء الجلابة ، وعلى سبيل المثال ، فقد تقدم أحدهم بشكوى إلى ديوان الخديو في المحرم ١٢٤٤هـ/ أغسطس ١٨٢٨م يتظلم فيها من عدم دقة نظام تحصيل الجمارك ويذكر أنه قام بدفع الرسوم الجمركية التي قررت على ما معه من رقيق في جمارك دنقلة ودراو ومصر

---

[1] م.ا.س ، محفظة ٢ ، وثيقة بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٤هـ / ٣٠ يوليه ١٨٢٨م .

[2] م.ا.س ، محفظة ٧ وثيقة بتاريخ ١٩ محرم ١٢٥٨هـ / ٢ مارس ١٨٤٢م .

[3] سمير عمر إبراهيم : مجتمع القاهرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ، ١٩٨٤م ، ص٦٢ .

القديمة ، وأنهم قد طلبوا منه رسوماً إضافية فى الجيزة وكفر الزيات ، وفى الجيزة أخذ رجال الجمرك بندقيته رهناً عندهم حتى يسدد ما تقرر عليه من رسوم [١] . وبرغم هذه الفوضى فإن الكونت دوهاميل Duhamel القنصل الروسى فى مصر ١٨٣٤ - ١٨٣٧م يذكر أن المبالغ التى كانت تحصل من الرسوم الجمركية المفروضة على العبيد عند دخولهم إلى مصر ، قد بلغت فى عام ١٨٣٧م أربعين كيساً أى عشرين ألف قرش [٢] .

ولم يكن محمد على ليرضى عن هذه الفوضى ، ولذلك كان من الضرورى أن توضع قوانين لتحديد الرسوم الجمركية المقررة على كل رأس رقيق ، وفى أثناء زيارته للصعيد ، أصدر محمد على أمراً فى ٢٢ ذو الحجة ١٢٥٧هـ / ٦ فبراير ١٨٤٢م ، بوجوب تحصيل رسوم جمركية مقدارها ٥٠٠ قرش عن كل نفر من الأرقاء الأحباش ، وتحصيل ٣٥٠ قرش عن كل نفر من الأرقاء السود [٣] ، وأرسلت صورة من ذلك الأمر إلى مدير عموم قبلى وإلى جمارك أسوان وكرسكو وأسيوط [٤] .

بيد أن هذا القرار عند تطبيقه اصطدم ببعض المشاكل ، وأثار بعض التساؤلات عما يلزم أخذه من رسوم عن الأطفال من الجوارى والعبيد زنوجاً وأحباشاً . والذى أدى إلى إثارة هذه المشكلة أن جلاباً حضر إلى جمرك أسوان ، ومعه جارية زنجية ولها ولد عمره ستة أشهر ، وأنه "*حسب الأصول الجديدة*" يلزم أخذ ٧٠٠ قرش رسوماً عن الجارية وولدها كما ينص منطوق القرار الصادر من محمد على ، ولكن الجلاب تظلم من ذلك ، فصدرت أوامر جديدة تفصيلية "*بعدم أخذ جمرك عن الأولاد الحبش والزنوج الذين هم لحد ثلاث سنين من أعمارهم ، وأن يؤخذ نصف جمرك عن من هم من السنة الثالثة من أعمارهم إلى السنة السابعة*" بمعنى أن من كان من الحبش يؤخذ عنه مائتين وخمسين قرشاً ، ومن كان من الزنوج يؤخذ عنه مائة وخمسة وسبعين قرشاً ، ومن كان عمره أكثر من سبع سنوات يؤخذ عنه رسماً جمركياً كاملاً ، وقد أرسلت صورة من هذا الأمر إلى ديوان المالية وجمرك أسوان وجمرك مصر القديمة [٥] .

---

[١] م.ا.س ، محفظة ٢ ، وثيقة بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٤هـ / ٣٠ يوليه ١٨٢٨م .
[٢] الكونت دوهاميل : تقرير عن مصر فى ٦ يوليو ١٨٣٧م ، نشره الدكتور محمد فؤاد شكرى وآخرون فى كتاب : بناء دولة مصر محمد على .. مرجع سابق ، ص٣٥٠ .
[٣] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٥١ .
[٤] م.ا.س ، محفظة ٧ ، ث بتاريخ ١٩ محرم ١٢٥٨هـ / ٢ مارس ١٨٤٢م .
[٥] م.ا.س ، محفظة ٧ ، ث بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٢٤ إبريل ١٨٤٢م .

وانتظمت بذلك عملية تحصيل الرسوم الجمركية ، ولكن محمد على كان يسمح أحياناً بمرور بعض الرقيق دون دفع الرسوم الجمركية المقررة ، خاصة إذا كان الرقيق مجلوباً لحساب بعض الأتباع والمقربين ، فقد أرسل إلى أمين جمرك بولاق يأمره بأن لا يمانع فى مرور الجارية والعبد المرسلين من طرف محمد أغا ابن شقيقة حسين أغا زعيم زاده [1] .

واستمرت الجمارك تقوم بدورها بهدوء وانضباط فى مدة حكم محمد على وعباس ، ولم يحدث خلال هذه الفترة أن دفع أحد الجلابة رسوماً جمركية فى أكثر من جمرك ، أو أكثر من الرسم المقرر ، فقد كان الجلاب يحصل على إيصال بالمبلغ الذى دفعه رسماً عن من معه من الرقيق ، وكان عليه أن يحتفظ بهذا الإيصال ، وإلا سيدفع أكثر من مرة وفى أكثر من مكان . وكان ذلك بناء على أوامر من عباس باشا ، بضرورة أخذ الرسوم الجمركية عن الرقيق الذين ليس مع أصحابهم إيصال بالدفع ، على أن يكون المأخوذ منهم بموجب التعريفة المقررة وهى ٥٠٠ قرش للحبشى و ٣٥٠ قرش للزنجى ونصفها للأولاد [2] .

وقد كانت عملية تحصيل الرسوم الجمركية تتم بمنتهى الحزم فى عهد عباس حتى أن الرقيق الذى أرسله خالد باشا حكمدار السودان إلى مصر ، لحساب " سعادة الوالدة هانم " – أى والدة عباس باشا – قد تم تحصيل الرسوم الجمركية عنهم ، وبلغت قيمته ٧٤٥٠ قرشاً ، أمر عباس باشا بخصمهم على طرف الديوان [3] . ونتيجة لدقة التحصيل والتشدد فى جبى الرسوم الجمركية على الرقيق ، فإنه كانت تحدث أحياناً بعض محاولات للتهرب من دفع الرسوم بوسائل مختلفة منها على سبيل المثال الادعاء بعتق الرقيق أو الزواج بالجوارى أو غير ذلك من الحيل التي يتفتق عنها ذهن الجلابة[4] وعند ضبط أحد الجلابة متهربا من دفع الجمرك على ما معه من الرقيق كان يحكم عليه بدفع الجمرك "الطاق طاقين" [5] أى مضاعفا.وعندما أرسل أحد رجال رجال الادار المصرية بالسودان ٨٩ رقيقا إلى مصر فإنه قد تم تحصيل الرسوم الجمركية عليهم ، وتبقى عليه ديونا مقدارها خمسة جنيهات ولأن ٢٥ منهم قد ماتوا في

---

[1] ديوان الخديو تركى : دفتر س ٢/٣٠/١، ص٢٩ ، ث ١١٥ ، من الديوان إلى أمين جمرك بولاق ، فى ١٨ ربيع الأول ١٢٤٢هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨٢٦م .

[2] م.ع ، دفتر س ١٧/٨/١، ص٣٩٥، ث٦٦ ، فى ١٨ شعبان ١٢٦٨هـ / ٧ يونيو ١٨٥٢م .

[3] م.ع ، دفتر س ٢٣/٨/١ ص٥٣ ، ث٤٣ ، فى ٨ ذو الحجة ١٢٦٨هـ / ٢٣ سبتمبر ١٨٥٢م .

[4] م.ع ، دفتر س ١١/٨/١ ص١٢٢٤ ، ث ٨٠٤ ، من المعية إلى ديوان المالية ، فى ٣ جمادى الأخرة ١٢٦٦هـ / ١٦ إبريل ١٨٥٠م .

(٥) مجلس الأحكام ، دفتر س ٤/١/٧ ، ص ٤ ، ث ١٤٠ ، في ٢٠ ذو الحجة ١٢٦٥هـ /٧ نوفمبر ١٨٤٩م .

الطريق إلى القاهرة ، فإنه قد رفض دفع الديون التى عليه للجمارك ، وادعى أنه سوف يدفع الرسوم الجمركية على الأحياء فقط [1] .

جدير بالذكر أن الرقيق الوارد من جدة إلى مصر عن طريق القصير ، لم تكن تحصل عنهم رسوماً جمركية فى القصير ، بل يتم تحصيل الجمارك المقررة عليهم فى جمرك " مصر المحروسة ببولاق " وكان ذلك طبقاً لأوامر عباس باشا إلى مأمور إدارة جمارك بولاق [2] .

وهكذا كانت الجمارك مورداً مالياً هاماً للدولة ، حتى أنه عندما جاء ريتشارد مادن Richard Madden إلى مصر فى عام ١٨٤٠م فى محاولة إقناع محمد على بإلغاء تجارة الرقيق ، فإنه كان يعتقد أن من العبث إقناع الوالى بإلغاء هذه التجارة ، لأنها كانت مصدراً هاما لخزانته ، كما وجد أن الرسوم الجمركية لم تكن تحصل على الرقيق عند دخولهم إلى مصر فقط ، بل كانت تحصل أيضاً عند إعادة تصديرهم مرة أخرى من الإسكندرية إلى تركيا ، حيث كان يحصّل عن العبد الواحد فى جمرك الإسكندرية ما قيمته دولاراً واحداً [3] .

وإلى جانب تحصيل الرسوم الجمركية نجد للجمارك وظائف أخرى ؛ ففى بعض الأحيان كان الحكام يعهدون إلى مأمورى الجمارك بشراء أعداد من الرقيق من الجلابة الذين يمرون عليهم ، فعندما احتاج عباس باشا إلى شراء بعض الرقيق لاستخدامهم فى بعض الأشغال الطارئة ، فإنه أرسل إلى أمين جمرك أسوان بأمره بشراء عدد منهم[4].

جـ - تطعيم الرقيق :

أضف إلى ذلك أن الجمارك قد لعبت دوراً آخر أكثر أهمية وخطورة ، ألا وهو الإشراف الصحى على الرقيق الوارد من السودان وغيره من الأقاليم ، فكانت هذه الجمارك بمثابة نقاطا للحجر الصحى ، يتم فيها التأكد من خلو الرقيق الوارد إلى مصر من الأمراض وتطعيم من لم يسبق تطعيمه فى مكان آخر . وكانت هذه الأوامر

---

[1] Richard Hill : Op. Cit. , P. 101 .

[2] م.ع ، دفتر س ١/٢٣/١ ، ث ٦٩٨ ، أمر إلى مأمور إدارة جمارك بولاق ، فى ٢١ ذو الحجة ١٢٦٩هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٥٣م .

[3] Richard Madden : Op. Cit., P. 130-131 .

[4] م.ع ، دفتر س ٣٣/٨/١ ، ص٢ ، ث ٥٩ ، فى ٢٤ جمادى الأولى ١٢٧٠هـ / ٢٢ فبراير ١٨٥٤م .

التى تذخر بها الوثائق تصدر إما إلى مأمور الجمرك مباشرة [١] ، أو تصدر إلى ديوان المالية الذى تتبعه هذه الجمارك [٢] . كما كانت هذه الأوامر تصدر إلى مديرى العموم للتنبيه على "باش حُكما" المديريات التى توجد بها هذه الجمارك ، باتخاذ ما يلزم من الإجراءات الوقائية لحماية الرقيق والأهالى من خطر الأوبئة [٣] . كما صدرت أوامر من هذا القبيل إلى "مفتش صحة المحروسة" بضرورة التفتيش على جمركى بولاق ومصر القديمة ، والاطمئنان على صحة الرقيق الوارد إلى المحروسة [٤] .

جـ- الجمارك ومحاربة تجارة الرقيق :

مع بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأت هذه الجمارك تلعب دوراً عكسياً فى تجارة الرقيق ، فقد استهل سعيد باشا حكمه بإصدار أمر عالٍ بمنع التجارة فى صنف الرقيق ، وكانت الجمارك هى أول من وُكِل إليه تنفيذ هذه الأوامر الجديدة ، فقد أرسلت صور من هذا الأمر إلى مأمورى الجمارك ، خاصة جمركى أسوان وأسيوط ، حيث تم التنبيه عليهم بمنع التجارة فى الرقيق ، وإعادة من يرد من السودانيين إلى مصر بغرض البيع ، ذكوراً وإناثاً ، إلى بلادهم [٥] . كما صدرت أوامر أخرى بهذا الخصوص إلى مفتش عام الوجه القبلى وكذلك إلى ديوان المالية [٦]. بمعنى أن هذا المورد المالى الذى كان يعتبر أحد بنود الإيرادات فى الميزانية ، قد انقطع وأصبح لا وجود له .

وبذلك كانت الجمارك بالنسبة لتجارة الرقيق ، تعنى أكثر من كونها مجرد نقاط لتحصيل الرسوم الجمركية على الرقيق ، فقد كانت تمثل مراكزاً للحجر الصحى

---

(١) م.ع ، دفتر س ٥/٢٣/١ ، ص٤١٠ ، ث٤٣ ، امر إلى مامور جمرك بولاق ، وصورة منها إلى مامور جمرك مصر القديمة ، فى ٨ رجب ١٢٦٨هـ / ٢٨ ابريل ١٨٥٢م .

(٢) م.ع ، دفتر س ١/١٤/١ ، ص٤٠ ، ث ٣٨ ، فى ٢٦ ربيع الآخر ١٢٦٧هـ / ٢٨ فبراير ١٨٨٥م وانظر ايضا دفتر س ١٩/٨/١ ص٧٠٤ ، ث٧١١ ، فى ٨ رجب ١٢٦٨هـ / ٢٨ ابريل ١٨٥٢م . وانظر كذلك دفتر س ٧/٢/١ ، ص٢٧٨ ، ث ٢٩٩ ، فى ١٣ رجب ١٢٦٨هـ / ٢ مايو ١٨٥٢م . وكذلك دفتر س ١٣/٢/١ ، ص٥٤٧ ، ث ٦١٢ ، فى ١٠ ربيع الآخر ١٢٦٨هـ / ٢ فبراير ١٨٥٢م ، وجميعها اوامر صادرة إلى المالية .

(٣) م.ع ، دفتر س ٥/٨/١ ، ص١٦٣ ، ث ٢٠ ، من المعية إلى مدير عموم قبلى فى ٢٣ صفر ١٢٦٦هـ / ٨ يناير ١٨٥٠م .

(٤) م.ع ، دفتر س ١٩/٨/١ ، ص٥٩٧ ، ث ٤٢ ، فى ٨ رجب ١٢٦٨هـ / ٢٨ ابريل ١٨٥٢م ، وانظر ايضا دفتر س ٧/١/١ ، ص٢٥٨ ، ث ١٩ ، فى ١٣ رجب ١٢٦٨هـ / ٣ مايو ١٨٥٢م ، وهى أوامر صادرة من المعية إلى مفتش صحة المحروسة .

(٥) م.ت ، محفظة ٥ ، ق ٢٥ ، ث ١٦١ ، فى ١٩ ربيع الأول ١٢٧١هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٥٤م .

(٦) م.ت ، محفظة ٥ ، ق ١٦ ، ث ٢٢١ ، فى ٢٥ ربيع الأول ١٢٧١هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٥٤م .

وتطعيم الرقيق الوارد إلى مصر ، ثم لعبت فى فترة متأخرة دوراً جديداً قد يبدو للوهلة الأولى غير مناسب لطبيعة عمل هذه الجمارك ، وهو محاربة تجارة الرقيق ، لكنها كانت في الحقيقة أصلح من يقوم بهذا الدور ، لأنها كانت أفضل الأماكن لمراقبة الجلابة ومنعهم من إدخال بضاعتهم البشرية إلى مصر .

أما الرقيق الأبيض ، فلم تصادفنا أى معلومات عن مقدار الرسوم الجمركية المقررة عليه ، ولكن يبدو أن هذا النوع من الرقيق لم تحصل عنه رسوماً جمركية فى غالب الأحيان لسببين :

أولاً : أنه فى عهد محمد على كانت الغالبية العظمى منهم تجلب من بلادها إلى مصر لحسابه الخاص وكثيراً ما كانت تجلب بتوصيات مسبقة .

ثانياً : أن تجار الرقيق الأبيض فى عهد محمد على وبعده ، كانوا يجدون الوسائل السهلة لإخفاء الرقيق عن العيون ، خاصة الجوارى ، حيث كان التجار يدعون بأنهن زوجات لهم ، أو أنهن من حريم إحدى الشخصيات الهامة فى مصر . ولم يكن التجار يخشون وشاية الرقيق المجلوب بهم ، لأن أغلبهم حضر إلى مصر باختياره ، ويعلمون أنهم سوف يجدون فى مصر فرصاً كبيرة للثروة والمجد . وفى عهد إسماعيل كانت الجوارى تجلب لحسابه إلى الإسكندرية حيث يتم إنزالهن من القوارب التابعة له إلى عربات السكك الحديدية المغلقة بعناية ، والمخصصة أساساً لحريم الخديو ، وعلى التجار الذين يجلبونهن أن يقولوا فقط ، أنهن ذاهبات إلى حريم الخديو ، أو أحد الأمراء ، أو الباشاوات ذوى المكانة العالية ، لكى يمروا من ضباط الشرطة ، أو من مأمورى السكة الحديد [1] .

ثانياً : أسواق الرقيق:

كانت المرحلة الأخيرة فى مأساة الرقيق بنوعيه الأسود والأبيض – بعد أسرهم أو خطفهم ونقلهم إلى مصر عبر هذه المسافات الشاسعة والصحراوات القاحلة – هى عرضهم فى أسواق الرقيق بمصر ، لكل راغب فى الشراء أو المشاهدة . وكانت هذه الأسواق منتشرة فى كثير من مدن مصر ، فى أماكن معلومة يقصدها الجلابة

---

(1) Blanchard Jerrold : Egypt Under Ismail Pasha, London, 1879, P. 175 .

والنخاسون من راغبى البيع ، وكذلك الأعيان وسراة القوم أو وكلاؤهم من راغبى الشراء . وسوف نتحدث عن هذه الأسواق ونظام البيع والشراء فى كل منها ، حسب أهميتها وحجم حركة البيع والشراء فى كل منها .

أ- وكالة الجلابة :

كانت وكالة الجلابة الكبرى فى القرن الثامن عشر عامرة بالحركة ، وسوقها رائجة تموج بالتجار من أبناء الصعيد والسودان ، وكذلك التجار من أبناء أزمير والقسطنطينية الذين كانوا يصدرون الرقيق من مصر إلى ولايات الدولة العثمانية الشمالية ، وكانت هذة الوكالة تضم فضلا عن التجار ، طوائف الدلالين والمحتسبين الذين كانوا يعملون على تيسير ومراقبة عملية البيع فى الوكالة . ونتيجة لرواج تجارة الرقيق فى وكالة الجلابة فى القرن الثامن عشر ، فإنها أصبحت تعطى التزاما لشخص أصبح فيما بعد يحمل لقب " شيخ طائفة الجلابة " . وقد كان هذا الملتزم يحصّل رسما مقرراً على كل عبد يتم بيعه فى الوكالة ، ومقابل ذلك يتسلم التاجر الحجة اللازمة لتسجيل البيع ، وكان من الضرورى أن يوقع الملتزم هذه الحجة التى تبين جنس الرقيق واسمه ، ومكان واسم البائع والمشترى ، وكانت هذه الحجة تنتقل إلى أيدى من يتداولون شراء هذا الرقيق بعد ذلك ، ثم فى النهاية تسلم هذه الحجة إلى العبد نفسه عندما يمنح حريته [١] .

ويحدد على باشا مبارك وكالة الجلابة ، عند حديثه عن شارع الصناديقية فيقول " ... *وبهذا الشارع عدة وكايل من الجانبين منها وكالة الجلابة من إنشاء السلطان الغورى، وهى معدة لمبيع البضائع السودانية ، وبها عدة حواصل ، ولها بابان أحدهما من هذا الشارع* – الصناديقية – *والآخر من شارع السكة الجديدة*" [٢]. ويصف أحد الرحالة الفرنسيين – وقد زار مصر قبيل مجئ الحملة الفرنسية – عملية البيع فى هذه الوكالة بأنها كانت تشبه بيع المواشى ، فلكل شخص حرية فحص الرقيق واختبارهم ، فيلمسهم ويديرهم ويحرك أعضائهم فى أوضاع مختلفة [٣] .

---

[١] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص٢٤٩ .
[٢] على مبارك : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٨٥ .
[٣] Sonnini : Op. Cit., P. 466-467 .

وفى مطلع القرن التاسع عشر ، وصف أحد الرحالة الإنجليز وكالة الجلابة ، بأنها عبارة عن حجرات رديئة ضيقة تتشابه إلى حد كبير مع السجون فى أوربا ، حيث يوضع العبيد فى بعض هذه الحجرات ، والجوارى فى البعض الآخر ، كما يوضع جزء من العبيد فى حوش الوكالة تحت طلب التجار . وعندما احتكر محمد على تجارة السودان ، ومنها تجارة الرقيق ، فى مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر ، فإنه قد استولى على وكالة الجلابة ، ولكن هذا لم يدم طويلاً ، فقد ألغى الاحتكار وعاد النظام القديم إلى ما كان عليه ، وازدهرت تجارة الرقيق فى وكالة الجلابة ، بل وامتدت إلى وكالات أخرى ، فكانت هناك وكالات تستأجر خصيصاً من أجل قافلة الرقيق السنوية ، حيث يعرض فيها الرقيق المستورد حديثاً [1] . وفى تلك المناسبات كانت وكالة الجلابة تمتلئ العبيد السود حتى أبوابها ، ويجتمع فى حوش الوكالة عدد كبير من العبيد والجوارى يغنون ويضحكون وينتظرون البيع [2] وقد أدى هذا التزاحم إلى قيام "الخواجة ميخائيل" ملتزم وكالة الجلابة بتقديم طلب إلى "المجلس العالى" فى أغسطس ١٨٣٢م ، يطلب فيه إخلاء الحواصل الكائنة داخل بناء الوكالة من سكانها ، وتسليمها إليه نظراً لضيق المكان وعدم وجود غرف كافية للأرقاء الذين يقدمون على الوكالة ، حيث يباعون فى أماكن مجاورة للوكالة بدون علمه . ولذلك أصدر المجلس قراراً بالموافقة عل طلبه [3] .

وفى عام ١٨٣٤م كتب السير بارتل فرير Bartle Frere عضو البرلمان الإنجليزى – عند زيارته للقاهرة – عن سوق الرقيق بها قائلاً "*إنه واحد من أهم المشاهد التى تستحق الزيارة* " [4] . وقد استمرت تجارة الرقيق مزدهرة فى وكالة الجلابة حتى عام ١٨٤١م ، عندما أمر محمد على بنقل بيع الرقيق إلى قرب ضريح قايتباى خارج القاهرة،وقد نص هذا الأمر على "*أن يكون بيع الرقيق بجهة قايد بك بالمكان الذى يخصص لذلك ولا يكون بالوكايل حتى لا ترى الأجانب أن الجلابة تسوق العبيد فى أزقة مصر وشوارعها وبالأسواق* "[5] ويبدو أن هذا لم يدم طويلا فسرعان ما عادت تجارة الرقيق إلى وسط القاهرة ، بل وانتشرت فى أحياء مختلفة من القاهرة فى

---

(1) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٢ .

(2) Paton : A history of the Egyptian Revolution, vol II,2nd Edition, London,1870,P.295

(3) ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٤٠/٢٦ ، ص٧٧ ، ث ١٢١ ، فى ١٤ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٠ أغسطس ١٨٣٢م.

(4) Beachey : Op. Cit., P. 131 .

(5) أمين سامى : تقويم النيل ، جـ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٨م ، ص ٥١٨ .

عهدى عباس وسعيد ، وليس أدل على ذلك من قائمة الوكالات التى كان يباع فيها الرقيق فى أوائل عهد إسماعيل ، والتى قدمها القنصل البريطانى ريد Read فى عام ١٨٦٧ ، والتى تضمنت وكالات مثل : وكالة المحروقى ووكالة السلحدار (١) .

وفى وكالة الجلابة كان الأرقاء السود يجلسون على الأرض فى فناء واسع ، وكانت تبدو عليهم علامات عدم الاهتمام ، واللامبالاه بالنتائج ، وكانوا يتحدثون ويضحكون (٢) . ولا تبدو على وجوههم أية دلائل على الحزن أو الأسى ، ذلك لأنهم قد بلغوا ، أخيراً ، مكانا ينالون فيه قسطا من الراحة بعد سفر طويل شاق . وقلما يلقن العبد شيئا من لغة شاريه ، فلم يكن يتعلم غير اسم البلاد التى جاء منها ، ولم تكن قدرته على التعبير تتجاوز قوله "حبش" إذا كان من الحبشة ، أو "نوبا" إذا كان من السودان . وقد يحدث أن يجتمع فى سوق الرقيق ، عبيد كثيرون ، من أصقاع وشعوب متباينة ، فلا تكاد تجد بينهم اثنين يستطيع أحدهما أن يفهم ما يريده الآخر . والفكرة العامة التى تنطبع فى ذهن المتفرج والشارى والبائع ، أن الاتجار فى الرقيق ليس إلا اتجاراً فى صنوف من الحيوان يعيبها النطق ، ولهذا يفحص كما تفحص الماشية التى لا تستطيع أن تروى عن نفسها حديثاً ، فيطالب العبد بالسير تارة ، وبالجرى تارة أخرى ، وقد ترفع أذرعهم أو تخفض للتحقق من مرونتها ، وتجس عضلاتهم لتقدير مدى اكتنازها باللحم والشحم (٣) .

أما الإناث فيعرَّضن لتفرس المشترين ونظراتهم ، وهن فى حالة من العرى والبؤس ، فلا يسترهن سوى قطعة صغيرة من القماش حول أصلابهن ، أو شالٌ معلق فوق أكتافهن (٤) . وهذه الحالة ليست غريبة عليهن فهى عادتهن فى بلادهن ، وهن لذلك يستسلمن بهدوء لأيدى المشترين والبائعين الفاحصة . وأما المرأة التى سبق لها العمل فى خدمة المنازل فكانت ترتدى الملابس الشرقية ، وتغطى وجهها ، وتجلس سقيمة المزاج ، وتبدى نفوراً من المشترى الذى يطلب منها كشف وجهها. (٥)

أما الجلابة فيجلسون بالقرب من رقيقهم ، وهم يدخنون "الشبك" فى فتور ظاهر ،

---

(١) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٢ .

(٢) حلمى محروس : دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراه من آداب القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص١٥٢ .

(٣) جون بورانج : المرجع السابق ، ص ٥٦٠ .

(٤)Richard Madden : Op. Cit., P, 132 .

(٥) حلمى محروس : المرجع السابق ، ص١٥٢ .

إلى أن يـأتى أحد المشترين ، فيطيل النظر فى الرقيق ، ويتفحصهم ، ثم يبدأ فى مساومة التاجر فى الثمن ، وقد جرت العادة أن يحاول التاجر معرفة الثمن الذى يتقدم به المشترى ، وقد يستعين التاجر أو المشترى أحيانـا بسماسرة الرقيق الذين يعملون على تقريب وجهات النظر بين الطرفين من أجل أن تتم الصفقة ، ثم يحصل السمسار على عمولة من التاجر ، وكذلك من المشترى إذا راقته الصفقة [1] .

وبمساعدة واحد من كبار تجار وكالة الجلابة ، يذكر مادن أنه قام بإحصاء عدد الرقيق الموجودين فى سوق الرقيق بالقاهرة ، فـى يـوم ٣٠ أغسطس ١٨٤٠م ، فوجدهم ١٩١ رأس بيانهم كالتالى [2] :

جوارى حبشيات	٧
غلمان أحباش	٩
جوارى زنجيات	٧٥
غلمان زنوج	٩٠
الجملة	١٨١

ولم يكن صدور القوانين بمنع تجارة الرقيق فى عهد سعيد باشا ، يعنى أكثر من تحول بيع الرقيق من السوق العام إلى داخل البيوت ، وفى الأماكن البعيدة عن رقابة الحكومة [3] حتى لو كان ذلك تحت ظلال الأهرام كما حدث عام ١٨٩٤م عندما اشترى على باشا شريف وبعض الأعيان مجموعة من الجوارى السود من الجلابة الذين تسللوا إلى مشارف القاهرة [4] .

ب- وكالة جعفر أغا :

كانت هذه الوكالة مخصصة لبيع الرقيق الأبيض ، ولكن عدم اهتمام تجار الرقيق الأبيض "اليسرجية" بعرض رقيقهم فيها ، جعلها أقل شأناً ثم لم تلبث أن توقف

---

(١) بورانج : المرجع السابق ، ص٥٧٣-٥٧٤ .

(2) Richard Madden : Op. Cit., P. 134 .

(3) Beachey : Op. Cit., P. 135 .

(٤) طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية ......، مرجع سابق ، ص١٨٣ .

بيع الرقيق فيها فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر . ولكن محمد على أصدر أوامره فى جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / أكتوبر ١٨٣١م بإخلاء هذه الوكالة وجعلها سوقاً للرقيق كما كانت من قبل ، ومنع بيع الرقيق خارجها [١] .

ولكن هذا لم يدم سوى سنوات قليلة ، فنرى فى عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٦م قيام بعض اليسرجية ببيع الرقيق البيض خارج وكالة جعفر أغا مخالفين بذلك الأوامر السابقة . وقد كان ذلك مدعاة لغضب ملتزم الوكالة ، الذى طالب هؤلاء اليسرجية بدفع رسوم الدلالة عن الرقيق المباع خارج الوكالة ، ولكن اليسرجية تظلموا ، ولما عرضت المسألة على محمد على ،فإنه فوض الأمر إلى "المجلس العالى" للبت فيها . وقد تداول المجلس فى المسألة ، ثم قرر أنه" *لاحق للملتزم أن يطلب رسم الدلالة من اليسرجية الذين يبيعون الرقيق الأبيض فى بيوتهم وغرفهم دون أن يدفعوا رسم الدلالة عنهم*" [٢].

وقد شجع ذلك اليسرجية على التمادى فى البيع خارج الوكالة ، حتى أصبح من النادر أن يباع الرقيق الأبيض ، ذكوره وإناثه ، فى الأسواق ، حيث ظهرت فى القاهرة بعض البيوت الخاصة لبيع هذا النوع من الرقيق ، يمتلكها بعض اليسرجية واليسرجيات ، فكان يرتادها من يرغب فى اقتناء الجوارى البيض أو المماليك . وفى البيوت كان من المعتاد أن يتم الكشف على الرقيق من الجنسين وهم عرايا ، وقد يبالغون فى ذلك فيجرون بعض الاختبارات الغريبة ، خصوصاً بالنسبة للجوارى ، فيذكر أحمد شفيق أنهن كن يوضعن فى طسوت ملآى بالماء ، ثم يخرجن منها ، فإن نقصت كمية الماء ، دل ذلك على الصحة [٣] .

ولم يكن الأمر يقتصر على ذلك الاختبار ، إذ كانت الجوارى توضع فى حريم المشترى أو حريم أحد أصدقائه لمدة ثلاثة أيام ، تظل تحت مراقبة نساء الحريم وفى النهاية يقدمن تقريراً عنها ، فإما يقبلها المشترى وإما يردها إلى التاجر. ويذكر إدوارد وليم لين أن من الأسباب التى تجعل المشترى يرد الجارية ، أن تغط فى نومها ، أو تصر بأسنانها ، أو تتكلم أثناء النوم [٤] وهى كما نلاحظ أسباب لايمكن اكتشافها فى

---

[١] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٤٠/٢٣ ص٩٥-٦٠ ، ث ٥٣ ، من المجلس العالى إلى كاتب ديوان الخديو ، فى ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٣١م.

[٢] د.و.ق ، مجلس ملكية تركى ، محفظة ٣ ، ث ٢١٠ ، من الجناب العالى إلى مختار بك ناظر المجلس ، فى ٢٨ ذو القعدة ١٢٥١هـ /١٧ مارس ١٨٣٦م .

[٣] أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ١ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ص٥٠ .

[٤] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص١٦٥ .

السوق وقت الشراء ، لذلك كان لابد من فترة ضمان لاكتشاف هذه العيوب التي يشير إليها "لين" . ويبدو أن ما ذكره لين كان متبعاً في كثير من الأحيان ، فقد حدث أن اشتُرِيَتْ جارية لحريم "عبدى شكرى باشا" مدير المدارس من سليمان أغا اليسرجى فى عام ١٨٥٤م ، ثم أعيدت إليه بعد مرور ثلاثة أيام *" لعدم موافقتها للحرم ، بحسب الشرط المأخوذة عليه ، وعلى ذلك لا يكون له حق فى التظلم "* [١] . ولكن حق التظلم كان مكفولاً للتاجر في إحدى حالتين : أن تُرَد إليه الجارية بعد انقضاء مهلة الثلاثة أيام، أو أن يجامعها المشترى ، خاصة إذا كانت عذراء ، فعند ذلك ليس للمشترى الحق فى ردها إلى التاجر [٢] .

وفى اعتقادنا أن من أسباب تدهور تجارة الرقيق فى وكالة جعفر أغا ، هو أن المشترين كانوا حكام البلاد وأعيانها ، حيث ينبغى أن يذهب إليهم التجار لعرض بضاعتهم ، كما أن أغلب هذه البضاعة كان يأتى بتوصية مسبقة ، خاصة ، إذا كان المشترين من أسرة محمد على باشا الذين كانوا هم لامستهلك الأول لهذه البضاعة .

جـ- سوق الإسكندرية :

من المؤكد أن القاهرة كانت المستودع الأكبر لتجارة الرقيق والمركز الرئيسى لها، وإن كانت هذه التجارة قد امتدت أيضا إلى مدن أخرى فى أنحاء مصر خاصة الإسكندرية التى كانت بها سوقاً عامرة بالرقيق طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ويذكر "مادن" أنه عندما زار مدينة الإسكندرية فى أغسطس ١٨٤٠م ، كانت سوقها مزدحمة بالرقيق ، وعندما قام بإحصائهم وجدهم يزيدون على المائة عبد وجارية من الزنوج والأحباش [٣] .

ويذكر "بورانج" أن سوق الرقيق فى الأسكندرية كانت تُعقد بصفة دائمة ، وعندما تكون هذه السوق مغلقة ، فإنه قد جرت العادة أن يسوق التجار عبيدهم فى شوارع المدينة ، حيث يستوقفهم كل راغب فى الشراء ويبدأ فى اختبار الرقيق وفحصه كالمعتاد [٤] .

---

[١] م.ت ، محفظة رقم٤ ، ترجمة الوثيقة ١٢٦ ، من عبدى شكرى مدير المدارس إلى كاتب ديوان الخديو ، فى ١٧ محرم ١٢٧١هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٥٤م .

[٢] محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨م ، ص ١٦٧ .

[٣] Richard Madden : Op. Cit., P. 134 .

[٤] بورانج : المرجع السابق ، ص٥٧٤ .

ولكن سوق الرقيق فى الإسكندرية قد اختفت فى أواخر القرن التاسع عشر ، ففى عام ١٨٧٣م كتب التقرير التالى عن تجارة الرقيق فى الإسكندرية : " *لا يوجد بالإسكندرية مستودعات عامة لبيع أو تبادل الرقيق ، إلا أنه يوجد بها العديد من تجار الرقيق الذين يقومون بأعمالهم التجارية فى مقر سكنهم ، ويتروواح عدد ما يملكه الواحد منهم من الرقيق بين ٦ إلى ١٥ أو ٢٠ عبداً ، طبقاً لأحوالهم المالية* " . وقد كان تجار الرقيق فى الإسكندرية يلتقون فى مقهى معين ومعلوم للجميع ، يرتاده المتعاملون فى هذه التجارة من المشترين والبائعين ، حيث كان الأشخاص الراغبون فى بيع أحد عبيدهم يصطحبون التاجر إلى منازلهم . وكان رقيق الأسكندرية يجلبون إليها إما عن طريق القاهرة ، أو عن طريق الصحراء الغربية خاصة سيوة[1] .

د- سوق طنطا:

تختلف سوق الرقيق فى طنطا عن غيرها من الأسواق فى القاهرة والإسكندرية، فهى سوق موسمية كانت تعقد مرة واحدة فى السنة لمدة أيام محدودة ، خلال موسم معلوم لجميع تجار الرقيق ، وكذلك كل راغبى الشراء . فقد كانت موالد السيد أحمد البدوى فى طنطا من المناسبات الهامة للغاية للإتجار فى الرقيق ، فقد كان يجلب إلى هذا المولد مئات من الرقيق بكافة أنواعهم وأجناسهم . وكانت السوق تعقد عند مشارف المدينة حيث تقام خيام هناك للعبيد والجوارى السود ، بينما كان الطواشيون والجوارى الحبشيات والجوارى البيض والمماليك يتم إسكانهم فى "وكالات" تستأجر من قبل انعقاد المولد بمعرفة كبار التجار ، ويستمر عرضهم طوال أيام المولد[2] .

وقد استمر بيع الرقيق فى مولد طنطا حتى عهد إسماعيل ، حيث قام القنصل البريطانى ريد Read بزيارة مولد طنطا متخفياً فى عام ١٨٦٧م ، فشاهد عدداً يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ من الرقيق ، وقدر ريد العدد الإجمالى للرقيق المجمعين للبيع فى هذه المناسبة بما يتروواح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ رأس من الرقيق بكافة أنواعه . وقد كانت تجارة الرقيق تعد جانباً هاماً من جوانب المولد الأحمدى فى طنطا ، وأحد المظاهر الرئيسية به ، ولذلك استمرت تجارة الرقيق فى هذه المدينة رغم صدور

---

[1] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٢-٣٣٣ . وراجع الفصل الأول بخصوص الرقيق الوارد من الغرب .
[2] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٣ .

الأوامر بوقف تجارة الرقيق ، وكان ذلك يحدث أحياناً بعلم رجال الحكومة المصرية ، فعندما زار إسماعيل باشا صديق المفتش مدينة طنطا ، وأصدر أوامره بتحرير الرقيق المعروضين فى السوق ، فإن هذا لم يدم سوى ساعات قليلة ، ثم عاد الرقيق إلى حوزة التجار مرة ثانية ، واستؤنفت عمليات البيع والشراء بعد أن حصل المفتش على ٤٠٠٠ جنيه واثنين من المماليك الجراكسة [١] .

ولكن التشدد فى محاربة تجارة الرقيق فى أواخر القرن التاسع عشر ، كان أحد الأسباب الرئيسية للتدهور الكبير فى عدد الزائرين للمولد ، بل وتدهور المولد نفسه ، فكان من نتيجة ذلك أن عانت المدينة من تدهور أهميتها التجارية التى كانت تستمدها من وضعها التقليدى فى وسط الدلتا . وبذلك شهدت مدينة طنطا فى أواخر القرن التاسع عشر تدهوراً كبيراً ونقصاً فى عدد السكان [٢] .

هـ- تجارة الرقيق فى أسيوط

كانت أسيوط فى فترة مبكرة من القرن التاسع عشر هى أكبر سوق للرقيق فى مصر [٣] كما كانت هذه التجارة تمثل واحداً من الفروع الهامة فى اقتصاد المدينة ، ولاشك أن ذلك يرجع إلى موقعها المتميز عند التقاء العديد من طرق القوافل ، حيث كانت التجارة مع السودان بما فيها تجارة الرقيق هى المصدر الرئيسى لازدهار هذه المدينة خلال أغلب فترات القرن التاسع عشر [٤] وكانت قوافل الرقيق الآتية من دارفور وكردفان تجلب سنويا إلى أسيوط عدداً يتروا ح بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ رأس من الرقيق ، حيث كانت سوق الرقيق تنعقد بمجرد وصول القافلة [٥] .

وإلى جانب تجارة الرقيق العادية ، فإن أسيوط قد حازت شهرة عالمية فى تجارة نوع معين من الرقيق هم الخصيان . ومنذ العصر العثمانى كانت هذه التجارة تستحوذ على تشجيع السلطات العثمانية فى مصر ، حيث كان الولاة العثمانيون يترقبون

---

(١) نفس المرجع ، ص.ص٣٣٢ ، ٣٣٩ .

(٢) حلمى أحمد شلبى : فصول فى تاريخ تحديث المدن بمصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٩٢.

(٣) Beachey : Op. Cit., P. 283 .

(٤) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص.ص٢٨٦ ، ٢٩١ .

(٥) عبد العزيز محمد الشناوى : المرجع السابق ، ص٦٥٥-٦٥٦ .

وصول القوافل ، ثم يعهدون إلى حاكم جرجا بانتقاء عدد معين من العبيد بصفات معينة ، ثم يتم تسليمهم إلى جماعة من أقباط أسيوط الذين يتولون إجراء عملية الخصاء لهم ، ثم يتم ترحيلهم إلى القاهرة حيث يبعث بهم الباشا إلى استانبول كهدايا للسلطان العثماني (١) .

وقد بقيت صناعة الجب "الخصاء" رائجة في أسيوط حيث أصبحت في القرن التاسع عشر لاتتم إلا في هذه المدينة ، وقد زاد في ربح هذه التجارة شدة الطلب عليها، وغلاء أسعار أولئك التعساء الذين كانت تجرى عليهم تلك العملية القاسية . وكانت قرية "دير الجنادلة" القريبة من أسيوط ، تمثل عاصمة هذه الصناعة ، ومركزاً للسفاحين الذين يقومون بهذه العملية . ويرتكبون جرمها الشنيع على نحو ٣٠٠ عبد كل عام ، ويختارون ضحاياهم من بين صغار السن ، وكانت هذه العملية تتم عادة في فصل الخريف باعتبار أنه أوفق الفصول لذلك . وتتم هذه العملية ببتر عضو التذكير وجميع الأعضاء البارزة المرتبطة به ، ثم يصبون على مكان البتر شيئا من الزيت المغلى ، ويركبون في الجزء المتبقى من مجرى البول ، ويذرون مسحوق الحناء على مكان الجرح ، ثم يدفنون الفتى المعذب في الأرض إلى ما فوق البطن لمدة أربع وعشرين ساعة ، يكابد خلالها آلاما لا يمكن وصفها (٢) . وقيل أنهم يدفنونه في الرمل الساخن لمدة تتراوح بين ثلاثين إلى أربعين ساعة (٣) .

ويذكر مادن أن نسبة الوفيات التى تنتج عن هذه العملية كانت ٣ إلى ١ بمعنى أن ثلاثة يموتون من كل أربعة تجرى عليهم هذه العملية (٤) . ويبدو أن مادن قد بالغ كثيراً ، خاصة وأنه ذكر ذلك أثناء حديثه مع محمد على حول بربرية هذه العملية وضرورة إبطالها ، وأن الحماس هو الذى دفعه إلى المبالغة . ويؤكد ذلك ، أن كلوت بك – أحد شاهدى العيان لهذه العملية – قد ذكر أن الربع فقط لا يعيشون بينما يبقى الثلاثة أرباع على قيد الحياة (٥) . ولو صحت هذه النسبة التى ذكرها مادن ، لاستنتجنا من ذلك أرقاما مخيفة وحقائق مزعجة ، فقد ذكر مادن أنه تم إنتاج ٤٠٠ خصى في العام المنتهى في أغسطس ١٨٤٠، معنى ذلك أن عدد من أجريت عليهم

---

(١) نفس المرجع ، ص٦٥٦ .

(٢) كلوت بك : المرجع السابق ، ص٦٣٠-٦٣١ .

(٣) Richard Madden : Op. Cit., P. 143-144 .

(٤) Ibid, P. 144 .

(٥) كلوت بك : المرجع السابق ، ص٦٣٢ .

هذه العملية كان حوالى ١٦٠٠ عبد ، وهو رقم يمثل نسبة ٨٠٪ من عدد الذكور السودانيين والأحباش الذين دخلوا إلى مصر فى عام ١٨٤٠م حسب إحصاء مادن نفسه ، حيث ذكر أن عددهم كان ١٩٩٠ عبد [1] . ولو صحت هذه النسبة أيضا لكان سعر العبد الخصى لا يقل عن أربعة أضعاف سعر العبد غير الخصى ، فى حين أن بورانج يذكر أن نسبة الخصيان إلى العبيد كانت منخفضة بدرجة كبيرة [2] . وبذلك فإن فرق السعر كان كافيا لتعويض الخسارة فى الوفيات ، وتحقيق ربح مشجع على الاستمرار فى هذه العملية .

وهناك نسبة أخرى ، نكتفى بذكرها فقط ، وهى ماذكره الأيوبى من أن ٩٠٪ من الذين تجرى عليهم هذه العملية يموتون[3] . حيث يمكن أن نستنتج منها حقائق أكثر إزعاجا مما سبق استنتاجه بخصوص النسبة التى ذكرها مادن .

وكانت هذه العملية تتم أحيانا تحت إشراف حكومة محمد على وبأوامر منه ، فقد أرسل فى ذى القعدة ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م إلى سليم أغا مأمور أسيوط يشعره بأن *"الإرادة تقضى بتطويش – خصى – العبيد الخمسة الذين أرسلوا إليه من طرف عبد الرحمن طوير ، وكيل سليمان كتخدا صهر حسين باشا بكلر بك تونس"* [4] . ويؤكد على مبارك – عند حديثه عن قرية دير الجنادلة بأسيوط – أن هذه القرية كانت مركزاً لعمليات خصى "جب" الذكور السودانيين *"ليصلحوا لخدمة نساء الأكابر"* [5] .

وبرغم ازدهار تجارة الرقيق فى أسيوط ؛ فإنه لم تكن فيها سوق دائمة لتجارة الرقيق ، وإنما كانت السوق تعقد عند وصول القوافل فقط ، ومع ذلك فإن شهرتها فى تجارة الرقيق لم تكن خافية ، حتى أن سعيد باشا عندما احتاج إلى الرقيق الزنوج فى سبتمبر ١٨٥٤م ، لتشكيل آلاى سودانى منهم فى الجيش المصرى ، فإنه كلف عبد اللطيف باشا – مفتش عموم الوجه القبلى – بشرائهم من أسيوط ، لكن عبد اللطيف باشا أرسل إلى المعية موضحا أن *" أسيوط لا يوجد بها الآن أسواق للرقيق ، وأن الرقيق الموجود الآن لدى بعض العمد والمشايخ "* كما أوضح أنه من المتعذر شراء أعداد كبيرة من الرقيق لأن هذا ليس موعد وصول القوافل [6] .

---

(1) Richard Madden : Op. Cit., 135-144 .

(2) جون بورانج :المرجع السابق ، ص ٥٧٥ .

(3) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٠٩ .

(4) ديوان الكتخدا ، دفتر س ٤/٧/١ ص٤٤ ، ت ٢٥٧ ، من ديوان الكتخدا إلى سليم أغا ، فى ٨ ذو القعدة ١٢٤١هـ / ١٤ يونية ١٨٢٦م .

(5) على مبارك : المرجع السابق ، جـ٧ ، ص٣٦ .

(6) م.ت ، محفظة ٢٨ت٣٢٧ ، ق٧ من عبد اللطيف باشا إلى المعية،فى٧صفر١٢٧١هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٥٤م .

وقد استمرت تجارة الرقيق فى أسيوط حتى أواخر القرن التاسع عشر ، برغم صدور قوانين منع بيع الرقيق ، وكانت صفقات الرقيق تتم فى الخفاء بعيداً عن أعين رجال الحكومة ، وأحياناً بعلمهم واطلاعهم . وفى فترة متأخرة ترجع إلى عام ١٨٨٠م، قبض على بعض تجار الرقيق ، ثم اتضح من التحقيق أن كل تجار المدينة وأعيانها ومشايخها ، بما فيهم رئيس التجار ، وكذلك التاجر مقار دميان وكيل القنصلية الفرنسية، وحتى حاكم المدينة ، جميعهم كانوا متواطئون فى تجارة الرقيق [١] . ونتيجة للتشدد فى محاربة تجارة الرقيق ، ثم توقف التجارة مع السودان أثناء ثورة المهدى ، فإن مدينة أسيوط قد شهدت تدهوراً ملوحظاً فى عدد السكان [٢] .

و- تجارة الرقيق فى السويس :

كان أغلب الرقيق الوارد إلى مصر عن طريق البحر الأحمر يتم إنزاله فى السويس ، وقد كانوا يجلبون إليها من الحبشة والساحل الشرقى لأفريقيا ، عن طريق ميناء مصوع وزيلع ، حيث ينقلون فى مراكب شراعية خاصة إلى السويس ، وفى وقت متأخر كانوا يجلبون إليها عن طريق السفن التجارية التابعة لشركة العزيزية التى كان الخديو هو المساهم الأول فيها . وفى الأوقات التى اتخذت فيها الحكومة المصرية إجراءات فعالة ضد تجارة الرقيق فى السودان ، فإن طريق البحر الأحمر قد استخدم بديلا عن الطرق الأخرى ، مما أدى إلى زيادة و أعداد الرقيق الوارد إلى السويس [٣].

ونظراً لكثرة عدد الرقيق الوارد إلى المدينة ، فإن تجارة الرقيق قد ازدهرت بها، مما أدى إلى حالة رواج اقتصادى وازدهار فى المدينة ، وزيادة عدد سكانها [٤] . كما تسببت كثرة عدد الرقيق وعدم اعتناء الجلابة بتقديم الأكل الكافى لهم إلى انتشار الأمراض بينهم ، ووفاة أعداد منهم ، ولذلك صدرت الأوامر من عباس باشا إلى محافظ السويس " بإلزام أصحاب الرقيق والجلابة بأن يعتنوا فى تقديم الأكل الصالح والملابس اللازمة إلى الرقيق لأجل وصحة عموم القطر المصرى " [٥] . ونتيجة

---

[١] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٩ .
[٢] حلمى أحمد شلبى : المرجع السابق ، ص٩٢ .
[٣] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٨ .
[٤] نفس المرجع ، ص٣٢٨ .
[٥] م.ع ، دفتر س ٣٥/٨/١ ، ص٧٤ ، ث ٤٠٢ ، من المعية إلى محافظ السويس ، فى ٨ رمضان ١٢٧٠هـ / ٤ يونية ١٨٥٤م .

لاشتهار السويس بتجارة الرقيق– خاصة فى عهد عباس باشا – فإن الحكومة المصرية عندما احتاجت لأعداد من العبيد السود للعمل فى خدمة الجمال المستخدمة فى أحد المشروعات ، فإنها كلفت محافظ السويس بشراء بعض العبيد الواردين إلى السويس والذين يتم بيعهم فى المدينة بمعرفة التجار [١] .

وقد استمرت مدينة السويس مزدهرة نتيجة رواج تجارة الرقيق بها حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ، بالرغم من صدور قوانين منع تجارة الرقيق ، وبرغم تعيين شريف باشا مديراً لشركة العزيزية فى عام ١٨٦٥ وتشديده الرقابة على مراكب الشركة لمنع نقل الرقيق بها ، وإصدراه التعليمات إلى محافظ السويس لمحاربة هذه التجارة [٢] . ولكن التشدد فى محاربة تجارة الرقيق ، وضم ميناء سواكن ومصوع إلى مصر ، والسماح للأسطول البريطانى بتفتيش السفن المصرية [٣] ثم مراقبة التجار أنفسهم فى السويس كل ذلك أدى إلى إضعاف تجارة الرقيق ثم القضاء عليها ، ومن ثم حرمان مدينة السويس من أحد أهم فروعها الاقتصادية ، وبالتالى تعرض المدينة للاضمحلال التدريجى [٤] .

ثالثاً :- أسعار الرقيق :

تعرضت أسعار الرقيق لتقلبات كبيرة خلال القرن التاسع عشر ، وترجع هذه التقلبات إلى تذبذب عدد القوافل ومقدار الرقيق المجلوب إلى مصر ،وترجع كذلك إلى معدل الوفيات بين المماليك فى مصر ، وحجم الطلب على الرقيق الذى كان يتغير من وقت لآخر تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية للدولة [٥] . لذلك فإنه من الصعب وضع قائمة أسعار ثابتة للرقيق بأنواعه المختلفة خلال القرن التاسع عشر حيث أن أسعارهم فى بداية القرن تختلف عن أسعارهم فى أوسطه وكذلك فى أواخره . وعلى ذلك فإنه من الأصوب عند ذكر أحد الأسعار أن تحدد السنة التى كان هذا السعر ساريا فيها . وبناء على ذلك فقد قمنا بجمع حالات بيع الرقيق التى ذكر فيها سعر البيع ، حيث اتضح أنها تغطى سنوات متباينة من القرن التاسع عشر .[٦]

---

(١) م.ع ، دفتر س ٣٣/٨/١ ، ص٦٢ ، ث ٣٥ ، من المعية إلى محافظ السويس ، فى ١٧ جمادى الأخرة ١٢٧٠هـ / ١٧ مارس ١٨٥٤م .

(٢) طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص٨٤-٨٥ .

(٣) Beachey : Op. Cit., P. 136-137 .

(٤) حلمى أحمد شلبى : المرجع السابق ، ص٥١ .

(٥) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٩ .

(٦) راجع الملحق رقم ١٦ بآخر الكتاب .

ولكن أسعار الرقيق لم تكن تتوقف على ما ذكر فقط ، وإنما كانت هناك عوامل أخرى تحدد السعر ، منها النوع والسن ، ومنها المؤهلات الفردية كاللياقة البدنية ومعرفة القراءة والكتابة بالنسبة للمماليك ، ودرجة الجمال بالنسبة للجوارى البيض والحبشيات ، أو إجادة الطهى وأعمال الخدمة المنزلية بالنسبة للجوارى السود ، وكذلك اللياقة البدنية للعبيد .

أ- أسعار الرقيق الأبيض :

كان نوع الرقيق وجنسه من أهم العوامل التى تحدد السعر حيث كانت أسعار الرقيق الأبيض أكثر ارتفاعاً عن غيرها ، وكان متوسط سعر الغلام صغير السن من الجراكسة والجورجيين واليونانيين يتراوح بين ٢٥٠٠ قرش [١] و ٦٧٠٠ قرش [٢] . بينما كان سعر المملوك البالغ القابل للتدريب على فنون القتال يتراوح بين ٣٥٠٠ قرش [٣] إلى ٧٥٠٠ قرش [٤] ، وإن كان السعر يرتفع فى بعض الأحيان ليصل إلى ٨٠٠٠ قرش [٥] أو ٨٥٠٠ قرش [٦] ، وأعلى سعر بيع به مملوك من خلال الحالات التى قابلناها فى القرن التاسع عشر هو مبلغ ٩٠٠٠ قرش . ويتضح لنا هذا التباين فى الأسعار من خلال صفقة واحدة فقد اشترى محمد على فى مايو ١٨٢١م تسعة مماليك بسعر إجمالى ٥٩٢٥٠ قرش وبيانهم كالتالى : *كورجى حسين ٨٠٠٠ قرش ، عباده رشيد ٦٠٠٠ قرش ، جركس حسن ٤٠٠٠ قرش ، جركس رستم ٧٢٥٠ قرش ، جركس عثمان ٩٠٠٠ قرش ، جركس خورشيد ٧٥٠٠ قرش ، جركس إسماعيل ٦٠٠٠ قرش ، جركس حسن ٤٠٠٠ قرش ، جركس حسن ٧٥٠٠* [٧] .

أما الجوارى فإن أسعارهن قد تباينت كثيراً حيث تراوحت بين ٤٠٠٠ قرش [٨] و ١٠٠٠٠ قرش [٩] . وإن كانت أسعارهن قد ارتفعت كثيراً فى النصف الثانى من

---

[١] ديوان الخديو تركى ، دفتر س٢/٣٠/٣ ، ص٦ ، ث ٥١ ، فى رمضان ١٢٤٢هـ / ٤ إبريل ١٦٢٦م .
[٢] م.ت ، دفتر س١/٥٠/٧ ، ص٧٥ ، ث ٣٨٥ ، فى ٢١ شعبان ١٢٤١هـ / ٣١ مارس ١٨٢٦م .
[٣] م.ت ، دفتر س١/٥٦/١ ، ص٦٤ ، ث ٣٩٩ ، فى ٢٨ ربيع آخر ١٢٤٩هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٢١م .
[٤] م.ت ، دفتر س١/٥٠/٥ ، ص٣١ ، ث ٣٠٠ ، فى ٢٣ رمضان ١٢٣٩هـ / ٢٢ مايو ١٨٢٤م .
[٥] م.ت ، دفتر س١/٤٧/٣ ، ص٤ ، ث ٤٣٧ ، أمر إلى الخزينة فى ١٩ شعبان ١٢٣٦هـ / ٢٢ مايو ١٨٢١م .
[٦] م.ت ، دفتر س١/٤٧/٧ ، ص٢٣ ، ث ١٧٢ ، فى ١٩ صفر ١٢٣٩هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٢٣م .
[٧] م.ت ، دفتر س١/٤٧/٣ ، ص٤ ، ث ٤٣٧ ، فى ١٩ شعبان ١٢٣٦هـ / ٢٢ مايو ١٨٢١م .
[٨] م.ت ، دفتر س١/٨٣/٢ ، ص٤٩ ، ث ٢١٢ ، فى غرة شوال ١٢٣٥هـ / ١٢ يوليو ١٨٢٠م .
[٩] م.ت ، دفتر س١/٥٠/٧ ، ص١٢ ، ث ١١٠ ، فى ٢٣ رمضان ١٢٤٠هـ / ١١ مايو ١٨٢٥م .

القرن التاسع عشر ، ويرجع ذلك إلى منع التجارة في الرقيق ، مما أدى إلى إحاطة عمليات البيع بسرية تامة ، بالإضافة إلى قلة الوارد من الرقيق الأبيض أصلا بسبب الاحتلال الروسى لجركسيا وجورجيا [1] . فقد بلغ سعر إحدى الجوارى فى شوال ١٢٧٠هـ / يوليو ١٨٥٣م مبلغ ٤٧ كيس أى ٢٣٥٠٠ قرش [2] . ويذكر إلياس الأيوبى أن سعر الجارية البيضاء فى عهد إسماعيل باشا كان يتروواح بين ٢٠٠ جنيه و ٥٠٠ جنيه ، وأحيانا يتروواح – تبعا لجمال الجارية المبيعة – بين ٨٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه [3] وهى مبالغ يعجز عنها حتى أكابر الأعيان الذين أصبح مصدرهم الوحيد من هذا النوع هو الهدايا التى يقدمها الخديو إسماعيل إليهم فى صورة جوارى [4] .

وفى بعض الأحيان ، ونتيجة لارتفاع أسعار الجورى فى عهد إسماعيل ، كان الأعيان يشترون الجوارى بعد دفع جزء من الثمن ، وتأجيل باقى الثمن إلى مدة معينة، وقد حدث أن اشترت حرم على باشا عضو مجلس الأحكام جارية بيضاء ، وتبقى علها مبلغ ٥٠٠٠ قرش من ثمن الجارية ، ولكنها ماطلت فى دفع المبلغ إلى تاجرة الرقيق التى اشترتها منها ، فما كان من التاجرة إلا أن تقدمت بشكوى إلى إسماعيل باشا الذى أمر محافظ مصر *" باستحصال باقى أثمان الجارية من حرم على باشا "* [5] .

ب- أسعار الرقيق الأسود :

أما بخصوص الرقيق الأسود فقد دون هولرويد Holroyd قائمة بأسعار الرقيق التى كانت سارية فى سوق الخرطوم فى شهر مايو عام ١٨٣٧ وكان من بين أسعارها : الغلام العادى من ١٥٠ إلى ٣٠٠ قرش ، الغلام المراهق سليم البنية من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ، الفتاة فى سن المراهقة من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قرش ، الولد الحبشى من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ قرش ، الفتاة الحبشية من ٦٠٠ إلى ١٥٠٠ قرش [6] وقد اعتقد بعض

---

(1) Beachey : Op. Cit., P. 162-165 .

(2) الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص١٣٤ .

(3) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٠٩ .

(4) Beachey : Op. Cit., P. 165 .

(5) م.ت ، دفتر س١/٥٥/٢٤ ، ص٢٣٢ ، ث ١٣ ، فى ١١ ربيع الآخر ١٢٨٦هـ / ٢١ يوليو ١٨٦٩م.

(6) جون بورانج : المرجع السابق ، ص٥٥٧-٥٥٨ .

من نقلوا عن تقرير هولرويد ، الموجود ضمن تقرير بورانج ، أن هذه الأسعار كانت سارية في مصر في تلك الفترة [1] . وهذا غير مطابق للواقع ، حيث كانت أسعار الرقيق في مصر أعلى منها في السودان ، فقد ذكر هولرويد نفسه أن نفقات نقل العبد إلى القاهرة حوالي ٣٠٠ قرش ، فيكون المجموع ٦٠٠ قرش بالنسبة للغلام العادي الذي سعره في الخرطوم ٣٠٠ قرش ، ويذكر هولرويد أن هذا المبلغ -٦٠٠ قرش- يفوق أحيانا سعر العبد في القاهرة ، ويستدل من ذلك أن تجارة الرقيق كانت لا تحقق ربحا للتجار ، ولكن هولرويد يعتمد في ذلك على أقوال أحد الجلابة الذين صادفهم في سوق الخرطوم [2] . وهذا يدعونا للتساؤل عن جدوى استمرار التجار في جلب الرقيق إلى مصر رغم أنها كانت تجارة خاسرة ؟

والحق أنها لم تكن تجارة خاسرة ، فقد كانت أسعار الرقيق في مصر تزيد عنها في السودان بأكثر من الضعف ، فقد اشترى محمد علي عام ١٨٢١م عبداً زنجيا مع كسوة له بمبلغ ٧٥٣ قرش [3] . كما كان متوسط أسعار العبيد الذين وردهم أحمد الغربي إلى مصر ، ١١٠٠ قرش للعبد الواحد [4] . كما باع أحد التجار في عام ١٨٤١م عبدين من السود بسعر ٧٥٠ قرش للعبد الواحد [5] . وكذلك اشترى محمد علي ثلاثة عشر عبداً مع كسوتهم في عام ١٨٢٥م بسعر ١٠٠٥٠ قرش أي بمتوسط ٧٥٣ قرش للعبد الواحد أيضاً [6] . وفي عام ١٨٥١م . قدر سعر أحد العبيد السود بمبلغ ٨٠٠ قرش [7] وبيع آخر بسعر ٨٨٧ قرش [8] .

أما العبيد الأحباش فكانت أسعارهم أعلى من الزنوج بكثير ، فقد بيع أحد العبيد الأحباش في عام ١٨٤١م بمبلغ ١٢٥٠ قرش . وفي عام ١٨٥١م اشترى أحد التجار عبداً حبشياً بسعر ١٠٠٠ قرش ، ثم باعه بسعر ١٢٥٠ قرش [9] . وفي نفس العام قدر سعر أحد العبيد الأحباش بمبلغ ١٤٦٠ قرش [10] . أما الخصيان فإن أسعارهم كانت

---

(١) حلمي محروس : المرجع السابق ، ص ١٥١-١٥٢ . وانظر أيضا سمير عمر إبراهيم : المرجع السابق ، ص٥٨ .
(٢) جون بورانج : المرجع السابق ص٥٥٨-٥٥٩ .
(٣) م.ت ، دفتر س١/٤٧/٣ ص٦٥ ، ث ٦٢١ ، في ٨ جمادى الأولى ١٢٣٦هـ / ١١ فبراير ١٨٢١م .
(٤) راجع الفصل الأول .
(٥) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات الشرعية ، ٨ ، ص٣١٦ ، ث ١٠٩٧ ، في ٢٣ شعبان ١٢٥٧هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٤١م .
(٦) م.ت ، س١/٥٠/٧ ، ص٣٥ ، ث ٣٢٩ ، في ١٤ جمادى الأولى ١٢٤١هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٢٥م .
(٧) محكمة مصر الشرعية ، سجل ١١ تركات ، ص٨٤ ، ث ١٠٢ ، في ١٨ ذو القعدة ١٢٦٧هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٥١م.
(٨) نفس السجل السابق ، ص٨٥ ، ث ١٠٣ ، في نفس التاريخ .
(٩) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات الشرعية ٨ ، ص٣١٦ ، ث ١٠٩٧ ، في ٢٣ شعبان ١٢٥٧هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٤١م .
(١٠) نفس المحكمة، سجل ١١ ، تركات ، ص ٨٥ ، ث ١٠٣ ، في ١٨ ذو القعدة ١٢٦٧هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٥١م .

تتراوح بين ١٩٠٠ قرش للفتى حديث الجب ، و ٢٧٥٠ قرش بعد مرور فترة من الزمن على عملية الجب وشفاؤه من الجروح أو الآثار التى تنتج عنها [١] .

أما الجوارى السود فإن أسعارهن كانت تتوقف بالدرجة الأولى على أعمارهن ، فقد بيعت جارية سوداء صغيرة السن فى عام ١٨٢٧م بمبلغ ٥٤٠ قرش [٢] أما الفتاة البالغة فإن سعرها كان يتوقف على درجة جمالها واكتمالها ، حيث تراوحت بين ٧٠٠ قرش [٣] و ٩٢٥ قرش [٤] بينما كان أعلى سعر لفتاة سوداء هو مبلغ ١٣٠٠ قرش فى عام ١٨٤٨م [٥] . أما المرأة الزنجية كبيرة السن ، فإن سعرها كان ينخفض فى أسواق القاهرة عن سعر الفتاة الزنجية التى من جنسها ، حيث تباع بسعر ٢٠٠ قرش ، ولكنها إذا كان سبق لها العيش فى وسط عائلة أجنبية ، وتعلمت الحياكة والغسيل ، وإعداد المائدة ، فإن سعرها كان يرتفع فى أسواق القاهرة إلى ٧٠٠ قرش [٦] ، وإن كان هذا القياس لا يمكننا أن نقبله عندما تتقدم الجارية فى السن بدرجة كبيرة . أما سعر الجارية الحبشية فإنه كان يقارب ضعف سعر الجارية الزنجية حيث بيعت جارية حبشية فى عام ١٨٥١م بمبلغ ١٤٨٠ قرش [٧] وقد ارتفعت أسعار الجوارى السود والحبشيات فى عهد إسماعيل ، حيث يذكر بلانشارد جيرالد Blanchard Jerrald أن أسعار الجوارى السود كانت تماثل عدد سنوات أعمارهن من الجنيهات الذهبية ، أما الحبشيات فإن أسعارهن كانت تتراوح بين ٧٠ جنيها و ١٠٠ جنيه للفتاة بين الثانية عشرة والثامنة عشرة من عمرها [٨] .

---

(١) سجل الإعلامات الشرعية رقم ٢٥ ، ص٣٧ ، ث ، فى ١١ صفر ١٢٦٧هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٥٠م .
(٢) م.ت ، بدفتر س ١/٩:٤/٥ ، ص٣٣ ، ث٢٨٦ ، فى ٥ رجب ١٢٤٢هـ / ٢ فبراير ١٨٢٧م .
(٣) م.ت ، دفتر س ١/٤٩/٤ ، ص٣١ ، ث ٢٦١ ، فى ٢٧ ربيع أول ١٢٤٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٢٦م .
(٤) سجل ١١ تركات ، ص٨٤ ، ث١٠٢ ، فى ١٨ ذو الحجة ١٢٦٧هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٥١م .
(٥) سجل الإعلامات الشرعية رقم ٢٥ ، ص ٧٣ ، ث٢٣٩، غاية ربيع الأول ١٢٦٧هـ / ٢ فبراير ١٨٥١م .
(٦) حلمى محروس : المرجع السابق ، ص١٥٢ .
(٧) سجل ١١ تركات ، ص١ ، ث١ ، ١٦ ذو الحجة ١٢٦٧هـ / ١٢ أكتوبر ١٨٥١م .
(٨) Blanchard Jerrald : Op. Cit., P. 183 .

رابعاً :- طوائف تجار الرقيق :

كانت مهنة تجارة الرقيق من المهن المعترف بها فى مصر طوال العصر العثمانى ، ومعظم سنوات القرن التاسع عشر ، وكان تجار الرقيق يندرجون فى سلك طائفة حرفية ، لها شيخ معترف به لدى السلطات الحكومية كممثل لهذه الطائفة . وخلال القرن التاسع عشر ، كان تجار الرقيق ينقسمون بوضوح إلى فئتين : فئة التجار الذين يشتغلون فى تجارة الرقيق الأسود ، وغالباً يطلق عليهم اسم "الجلابة" ، وفئة التجار الذين يشتغلون بتجارة الرقيق الأبيض ويطلق عليهم اسم "اليسرجية" ومفردها يسرجى وأصلها أسيرجى Esirci التركية [1] .

أ - طائفة تجار الرقيق الأبيض "اليسرجية":

١- شيخ الطائفة :

هذه الطائفة كانت - على ما يبدو - أقل الطوائف الحرفية فى مصر ترابطا ، كما كان نفوذ شيخ الطائفة ضعيفاً جداً ، وليست له سلطة على أغلب تجار الطائفة . وقد كان هذا التفكك واختلال النظام فى طائفة تجار الرقيق الأبيض مدعاة للشك فى وجود هذه الطائفة أصلا ، ولكن الوثائق جاءت لتقطع الشك باليقين ، وتؤكد أن تجار الرقيق الأبيض كانوا مندرجين فى سلك طائفة خاصة بهم تسمى "طائفة اليسرجية" .

إحدى هذه الوثائق كانت عبارة عن شكوى تقدم بها شيخ اليسرجية إلى المجلس العالى يوضح فيها الخلافات التى سادت طائفته وأدت إلى تفككها ، وهى خلافات نشأت بين التجار وبعضهم البعض ، وكذلك بين التجار وشيخهم . وقد زاد من تدهور الطائفة أن وكالة جعفر أغا التى كانت سوقا لبيع الرقيق الأبيض ، قد أصبحت فى عام ١٨٣١م، مساكن معمورة وأصبح كل تاجر يبحث بطريقته الخاصة عن مكان يعرض فيه بضاعته ، وكان خروجهم من الوكالة قد جعلهم بعيدين عن رقابة شيخ الطائفة ،

[1] جابرئيل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٠-٣٣١ .

حتى أن *"بعضهم قد أصبح يجلب الحرائر من بلاد الروم ويقوم ببيعهم كأنهن جوار وإماء ، ومنهم من قام باستئجار بيوت في بعض أزقة القاهرة وأباحها لأنواع الدعارة والفجور ، وإذا طلب شيخ طائفة اليسرجية واحدا من هؤلاء لم يجد اسمه مقيداً في السجل ، فإن طالبه بالفردة المفروضة على اليسرجية أبى أن يدفع بحجة أنه ليس داخلا في الطائفة"* (١) .

وقد عزا شيخ اليسرجية هذه الفوضى إلى *" كون تجار الرقيق الأبيض ليس لهم نظام واضح يتبعونه مثل جلابي الرقيق الأسود ، ولا لهم مثل وكالتهم"* ، وللقضاء على هذه الفوضى ، اقترح الشيخ *"أن تعاد وكالة جعفر أغا سيرتها الأولى فتتخذ مثابة للمتجرين بالرقيق الأبيض حيث يجتمعون فيها ويبيعون بضاعتهم البشرية"* (٢) .

وقد وضعت شكوى شيخ اليسرجية وحلوله للمشكلة ، موضع البحث والدراسة في "المجلس العالي" الذي قرر في ٣٠ أكتوبر ١٨٣١م أن تُخلّى وكالة جعفر أغا من ساكنيها ، وتتخذ سوقاً للرقيق الأبيض ، على أن لا يدخل القاهرة أحد من الرقيق الأبيض ، إلا أتى به صاحبه ليباع فيها تحت إشراف شيخ اليسرجية . ولم يكتف المجلس بهذا القرار؛ بل وضع نظاماً يكفل لشيخ الطائفة السيطرة على اليسرجية والإشراف عليهم ، وتضمن هذه الإجراءات :

١- تعيين كاتب مخصوص لوكالة جعفر أغا ، على أن يتم تدبير مرتبه من جعل معلوم يجبى عن كل رقيق يباع داخل الوكالة .

٢- أن يقوم أمين جمرك بولاق بإخطار شيخ اليسرجية بأمر الرقيق الأبيض الذي يأتي به التجار إلى مصر ليتولى الشيخ إحصاء الأرقاء وإثبات أوصافهم وأسماء أصحابهم في دفاتره .

٣- أن يخاطب "المجلس العالي" "ديوان الخديو" ليقوم بإطلاع التجار على مضمون القرار وإلزامهم السمع والطاعة (٣) .

---

(١) ديوان الخديو تركي ، دفتر س ٢/٤٠/٢٣ ص٥٩-٦٠ ، ث ٥٣ ، في ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٣١م .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر

وبناء على مخاطبة المجلس إلى الديوان الخديوى ، قام الديوان باستدعاء بعض كبار اليسرجية وهم : *الحاج محمد شيخ اليسرجية والحاج أحمد أغا الطرابزونلى ، وسليمان أغا الأرنؤدى ، وإسماعيل أغا الأخسنخه لى ، والحاج محمود الأخسنخه لى، والحاج نادر أغا الأخسنخه لى ، والحاج أحمد أغا الأخسنخه لى ، ومحمد أغا الأرضروملى ، وإسماعيل الخربوطلى* ، واجتمع معهم مأمور ديوان الخديو ، وتشاوروا فى هذه الترتيبات ، واتفقوا على أن يرتب لكاتب الوكالة ماهية مؤقتة قدرها مائة وخمسون قرشاً ، وأن يرتب للوكالة خدم وحراس بمهايا معلومة أيضا ، حتى إذا مضى بعض الزمن وعرف الدخل التقريبى و وُوزن بينه وبين الماهيات المذكورة ، يتم تعديلها بعد ذلك زيادة أو نقصاناً لكى تلائم هذا الدخل [1] .

٢ - التجار :

كان هذا هو حال الطائفة وشيخها ، أما حال باقى التجار ، فكان أكثر غرابة ، فلم نجد من بين تجار الرقيق الأبيض تاجراً مصرياً ، بل كانوا من جنسيات عديدة وقد مر بنا ذكر أسماء بعض التجار والبلاد التى ينتسبون إليها فمنهم الطرابزونى ، والأرنؤدى، والأخسنخه لى ، والأرضروملى ، والخربوطلى . كما أن هناك تجار من بلاد أخرى فمنهم العلائية لى [2] ، والأستانة لى [3] ، والكريدلى [4] والبوسنةلى[5] ، وغيرهم كثيرون من بلاد أخرى [6] .

أضف إلى ذلك وجود بعض الأشخاص ممن ليسوا يسرجية ، ساهموا فى إمداد مصر بأعداد من الرقيق ، حيث كانوا يرسلون المماليك والجوارى إلى مصر فى صورة هدايا مقدمة إلى الحكام ، فى حين يقوم هؤلاء الحكام بإرسال مقابل الهدية نقداً أو عيناً . فمثلا أرسل حسن أفندى بن اليازجى من موظفى الخزينة الهمايونية ، مملوكا جركسيا كهدية إلى محمد على باشا ، وبعد مرور عامين تذكر الباشا أنه لم يرسل إليه مقابل المملوك ، فأمر الخازندار بإرسال ٤٠٠٠ قرش إليه مقابل ثمن المملوك [7] .

---

[1] ديوان الخديو تركى ، دفتر س٢/٢٣/٤٠ ص٥٩-٦٠ ، ث ٥٣ ، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٣١م.
[2] نفس المصدر ، دفتر س٢/٣/٣٠ ، ص٢٧ ، ث ٣٢٦ ، ١٣ شعبان ١٢٤٢هـ ، ١٢ مارس ١٨٢٧م .
[3] م.ت ، دفتر س١/٥٣/١ ، ص١١٥ ، ث ٤٥ ، فى ٤ شعبان ١٢٤٢هـ /٣ مارس ١٨٢٧م .
[4] م.ت ، دفتر س١/٥٦/١ ، ص٣١ ، ث١٨ ، فى ١٤ ذو الحجة ١٢٤٨هـ / ٤ مايو ١٨٣٣م .
[5] نفس الدفتر السابق ، ص٦٤ ، ث ٣٩٩ ، فى ١٨ ربيع آخر ١٢٤٩هـ / ٤ سبتمبر ١٨٣٣م .
[6] يراجع الملحق رقم ١٦ بآخر الكتاب .
[7] د.و.ق ، ديوان الكتخدا ، دفتر س٤/٧/١ ، ص٨٢ ، ث ٥٣٠ ، من ديوان الكتخدا إلى الخازندار ، فى ١٣ محرم ١٢٤٢هـ / ١٧ أغسطس ١٨٢٦م .

كما أرسل سليم أغا من استانبول جارية إلى محمد على ، ولأن الجارية عندما وصلت إلى محمد على ، قد أعجبته وصادفت قبولاً حسنا لديه، فإنه أمر بصرف ٤٠٠٠ قرش وتسليمها له بصفة هدية [١] .

ولم تكن مهنة التجارة فى الرقيق الأبيض مقتصرة على الرجال فقط ، فبينما لم نعثر على أسماء تاجرات فى الرقيق الأسود ، فقد وجدنا بعضهن يعملن فى تجارة الرقيق الأبيض ، ففى عصر محمد على نجد "السيدة فاطمة خاتون الجركسية" التى باعت إحدى الجوارى إلى حمزة بك [٢] . والأغرب من ذلك أنه كانت هناك بعض النساء اللاتى يعملن فى خطف الحرائر وبيعهن فى مصر ، فقد سرقت "بليبج خاتون" إحدى الفتيات الحرائر من الأستانة وباعتها فى القاهرة [٣] . وفى عصر إسماعيل نجد تاجرة أخرى تسميها الوثائق "أسيرجى فاطمة خاتون" و ربما تكون هى نفس التاجرة الجركسية السابقة [٤] .

وكان بعض التجار يعمل – إلى جانب بيع وشراء الرقيق – فى استخلاص الرقيق الواقع عليه بعض خلافات فى الملكية لحساب أشخاص آخرين ، بصفته خبير فى مثل هذه المعاملات ، فمثلا وكل أحد الأشخاص بمصر فى يناير ١٨٥١م أحد التجار ليكون وكيلا شرعيا ومتكلما عنه *"فى تخليص جاريته المدعوة مارية النصرانية البيضا الجورجية التى اشترها لنفسه قبل تاريخه بمحمية استانبول ممن هى تحت يده وفى جهته كائناً من كان "* [٥] .

٣- الدلالين :

وكانت طائفة تجار الرقيق الأبيض تضم إلى جانب شيخ الطائفة والتجار بعض الدلالين الذين يعملون على تسهيل عملية البيع ، وكان "الدلال باشى" يعتبر مشرفاً على نظام البيع فى وكالة جعفر أغا ، وكان عليه مراقبة المخالفين والقبض عليهم ، فمثلا عندما ذهب أحد التجار لبيع طفل مخطوف فى وكالة جعفر أغا ، قال الطفل أنه ليس

---

(١) م.ت ، دفتر س١/٨٣/٢ ، ص٤٦ ، ث ٢١٢ ، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى ، فى غرة شوال ١٢٣٥هـ / ١٢ يوليو ١٨٢٠م .

(٢) د.و.ق ، ديوان المعاونة تركى ، دفتر س٣/١٤/٥ ، ص١٤ ، ث ١١٧ ، فى ٩ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ / ٧ يونيه ١٨٤٣م .

(٣) م.ت ، دفتر س١/٨٣/٢ ، ص١٥ ، ث ٥٢ ، فى ٩ شوال ١٢٣٤هـ / ١١ أغسطس ١٨١٩م .

(٤) م.ت ، دفتر س١/٥٥/٢٤ ، ص٢٣٢ ، ث ١٣ ، فى ١١ ربيع الأول ١٢٨٦هـ / ٢١ يونيو ١٨٦٩م .

(٥) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات الشرعية رقم ٢٥ ، ص٥١ ، ث ١٦٦ ، حجة توكيل فى ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٧هـ / ٢٦ يناير ١٨٥١م .

مملوكا ، فعندئذ قبض "الدلال باشى" على التاجر والطفل وسلمهم إلـى ديـوان الخديـو ، كما كان عليه التأكد من إحضار التاجر للضمانة التي تؤكد ملكيته للرقيق الذي يعرضه للبيع [1] .

٤- نهاية الطائفة :

وليست لدينا معلومات مفصلة عن الطريقة التى انتهت بها هذه الطائفة فآخر معلومات وجدت عنها هى أنه فى شعبان ١٢٧٠هـ / مايو ١٨٥٤م ، كان شيخ الطائفة هو المدعو "على أفندى" الذى استدعى أثناء التحقيق فى قضية جارية مسروقة [2] ثم فى بداية عهد سعيد باشا وفـى ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ / ٢١ يوليو ١٨٥٦م صدرت قرارات بمنع تجارة الرقيق بأنواعه المختلفة ، وتضمن هذا الأمر إبطـال طائفـة اليسرجية ، حيث ذكر فيه : *"وتبطل بالكلية طوايف اليسرجية التـى كـانت معدة إلـى الأخذ والعطا فى ذلك ، ولا يبقى لها اسم فى هذه الحكومة مطلقاً "* [3] .

ب - طائفة تجار الرقيق الأسود "الجلابة" :

١ - شيخ الجلابة :

لم تكن "طائفة الجلابة" وليدة القرن التاسع عشر ، فهـى ترجـع بجذورهـا إلـى العصر العثمانى ، وربما إلـى أواخر المملوكى عندما أنشأ السلطان الغورى وكالة للجلابة لتكون مقراً لهم وسوقاً لعرض بضاعتهم . ولكن أول ظهور لهذه الطائفة فى الوثائق يرجع إلى عام ١٧٣٣م علـى أساس ظهور اسم السيد عبد الرحمن البناوى كشيخ لطائفة الجلابـة فـى الفترة من عـام ١٧٣٣م إلى عـام ١٧٦١م . ثم فـي عـام ١٧٦٣م . ظهر اسم الحاج عبد الكريم المناوى "شيخ طائفة الجلابة" ملتزم ناحية كفر التاج ، وهذا يدل على أن شيخ هذه الطائفة قد وصل إلـى درجـة مـن الثراء جعلته يستثمر فائض أمواله فى التزام قرية بأكملها [4] .

---

[1] الوقائع المصرية ، محفظة رقم ١٠ ، ملف رقيق ، عدد ٣٦٥ ، فى ٢٨ شوال ١٢٤٧هـ / ٣١ مارس ١٨٣٢م .
[2] م.ت ، محفظة ٢٤ ، ق ١٣٤ ، ش ٥٠٢ ، من مامور الضبطية إلى كاتب ديوان الخديو ، فـى ٢٠ شعبان ١٢٧٠هـ / ١٨ مايو ١٨٥٤م .
[3] م.ع ، دفتر ، س١/١/٧ ، ص١٦ ، ث ٩٠ ، أمر كريم إلى مديرية روضة البحرين ، فى ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ / ٢١ يوليو ١٨٥٦م .
[4] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص٢٤٩ .

وفى عصر محمد على كان "أحمد شيخ الجلابة" يتاجر فى الرقيق مثل باقى التجار ، فيذهب ببضائع مختلفة إلى السوادن ، ويبيعها هناك ، ويعود إلى مصر حاملا معه أعداداً من الجوارى والعبيد [1] وكان شيخ الطائفة هو المسئول أمام الحكومة عن أى خلل يحدث فى الطائفة ، كما كان يستدعى عند القبض على بعض التجار المشبوهين للتعرف عليهم ، وإصدار رأيه فيهم ، ولما قبض على بعض تجار الشام بعد أن اشتروا سبعة عبيد من وكالة الجلابة فى عام ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م ، فقد استدعى شيخ الجلابة وبعض التجار حيث شهدوا بأمانتهم ونزاهتهم ، وأنهم اشتروا الأرقاء من وكالة الجلابة ، وبناء على ذلك تم الإفراج عن التجار ومن معهم من الرقيق [2] .

كما كان شيخ الجلابة يستدعى أحياناً لتقدير أسعار بعض العبيد الذين ترغب الحكومة فى شرائهم ، فعندما توفى عبدى الكاشف فى ذى الحجة ١٢٤٢هـ فقد وجد فى تركته اثنى عشر عبداً رقيقاً غير معتق ، وقد رأى ديوان الخديو أخذهم لحساب الميرى وإلحاقهم بالجيش ، ولذلك استدعى شيخ الجلابين لتقدير أسعارهم ، فقدر ثمن كل واحد منهم بثلاثمائة قرش [3] ، وهو لاشك مبلغ يقل كثيراً عن الأسعار المعروفة للعبيد .

٢-معاونو الشيخ :

وإلى جانب شيخ الطائفة ، انتظم فى سلك الطائفة جماعة آخرون هم الدلالون ، الذين مهمتهم هى تسهيل عملية البيع بالإعلان عن البضاعة ، والقيام بدور الوسيط بين البائع والمشترى [4] .

ويبدو أن طائفة الجلابة كانت أكثر تنظيماً وانضباطاً من طائفة اليسرجية إذ كان للطائفة شيخ ونقيب وكاتب ، وفى عام ١٨٣٦م دأب شيخ طائفة الجلابة – الذى أصبح فى نفس الوقت ملتزماً لوكالة الجلابة – على أخذ فردة عن الأسرى الزنوج دون أن يوردها إلى الديوان ، كما خصص مبلغ عشرين بارة – أى نصف قرش – لنقيب الطائفة يحصلها من رسوم الدلالة التى يأخذها الدلالون ، وقدرها ثلاثة قروش عن كل

---

(١) م.أ.س ، محفظة ٢ ، ث بتاريخ ٨ رجب ١٢٤٥هـ / ٣ يناير ١٨٣٠م .

(٢) ديوان الخديو تركى ، دفتر س٢/٤٠/١٨ ، ص١٣ ، ث ٢٧ ، فى ١٨ ربيع ١٢٤٥هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٢٩م .

(٣) م.أ.س ، محفظة ٢ ، فى ٢٢ ذو الحجة ١٢٤٢هـ / ٢٨ يوليو ١٨٢٦م .

(٤) نفس المحفظة السابقة ، ث بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٥١هـ / ٩ إبريل ١٨٣٦م .

عبد يباع . ولأن حكومة محمد على لم تكن تسمح لأحد بجباية الأموال لحسابه ؛ فقد وجه المجلس العالى اتهاماً للشيخ والنقيب ، لأخذهما نقوداً خلاف الأصول ، ولذلك فقد تم إحضار شيخ الجلابة والنقيب والملتزم السابق للوكالة ، وبعض كبار التجار ، أمام المجلس ، وباستجوابهم اتضح أن هذه الفردة كانت تُحصل منذ عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م وأنها خارجة عن "كتاب الشروط" الموجود لدى الملتزم . ولما عرضت مضبطة المجلس على محمد على غضب من ذلك وأرسل إلى مختار بك ناظر المجلس قائلاً : *"إن أخذ الشيخ السابق هذه العوائد وأكله وبلعه لها ، ليست من الأمور التى تستساغ بأى وجه من الوجوه ، فلا تسمحوا لأحد بأخذها بعد ذلك"* ثم طلب من مختار بك أن يقوم بحساب ما أخذ من هذه الفردة بدءاً من عام ١٢٤٦هـ حتى تاريخه - ٢٧ ذو القعدة ١٢٥١هـ / ١٦ مارس ١٨٣٦م - ويقوم بتوزيعه على الفقراء مهما بلغ قدره ، إن لم يجد لهذا المال صاحب يطالب به [١] .

وبعد أن استردت حكومة محمد على الأموال التى حصلها شيخ الطائفة ونقيبها ، فقد استدارت إلى الدلالين ، حيث كان من العادة أن يأخذ الدلالون مبلغ ثلاثة قروش كرسم دلالة عن كل رأس رقيق يباع فى وكالة الجلابة . وقد ناقش المجلس العالى هذه القضية أيضاً وبعد مداولات بين أعضاء المجلس ، رأى بعضهم أنه لو استردت هذه المبالغ من الدلالين ، وحرموا من هذا المصدر ، لكان فيه ضيق فى معيشتهم . وبرغم أن هذا كان رأى المجلس ؛ لكنه -كالعادة- علّق المسألة على موافقة الجناب العالى . ولما عرضت القضية على محمد على رأى أن قرار المجلس ناقص وغير مستوف ، لأنه كان من اللازم - قبل عرض المضبطة عليه- بيان عدد الدلالين الذين يعملون بالوكالة ، وما إذا كان شخص واحد هو الذى يأخذ رسم الدلالة أم جملة أشخاص ، وطلب من المجلس إيضاح هذه المسائل [٢] وبناء على ذلك أعاد المجلس دراسة الموضوع ثم أرسل بمضبطة أخرى إلى محمد على جاء فيها : *"إن عدد دلالى بيع الرقيق الأسود خمسة وأربعون شخصاً ، وكل واحد منهم يأخذ ثلاثة قروش من الرقيق المباع حسب نصيبه ، وأن مسألة استرداد رسم الدلالة الذى يأخذونه من الرقيق المباع، وقدره ثلاثة قروش عن كل رأس ، هى شئ محوّل إلى إرادة الجناب العالى "* .

---

[١] مجلس ملكية تركى ، محفظة ٣ ، ترجمة ث ٢٠٦ ، من الجناب العالى إلى مختار بك ناظر المجلس ، فى ٢٧ ذو القعدة ١٢٥١هـ / ١٦ مارس ١٨٣٦م.

[٢] نفس المحفظة ، ترجمة الوثيقة ٢٣٩ ، إلى مختار بك، فى٧ ذو الحجة ١٢٥١هـ/٢٥ مارس ١٨٣٦م .

ويبدو أن محمد على قد وجد الأمر لا يستحق منه هذا الاهتمام ، فأرسل إلى المجلس يعلمه بأن عليه أن يقرر فى هذا الأمر مايراه مناسباً ، ويبادر إلى تنفيذه دون الرجوع إليه [1] . وللأسف لم نعثر على قرار المجلس النهائى فى هذه المسألة ، وإن كنا نعتقد أنه قد حكم بعدم أخذ هذا المبلغ من الدلالين ، وتركه لهم لأنه مصدر رزقهم الوحيد ، كما أن هذا كان رأى أعضاء المجلس قبل عرض القضية على الباشا وتفويضه فى الحكم .

٣ – التجار "الجلابة" :

أما ما كان من أمر تجار الطائفة وجنسياتهم ونشاطهم ووضعهم الاجتماعى وعلاقة بعضهم ببعض ؛ فإنهم كانوا على مدى القرن التاسع عشر من مصر العليا بالدرجة الأولى ، وبعضهم سودانيون مقيمون فى مصر ، كما اندرج فى سلكهم بعض البدو ، وقرويون من مديرية البحيرة ، وبعض المغاربة . وأشهر من اشتغل بهذه التجارة من سكان مصر العليا هم أهالى ناحية دراو – حوالى ٢٥ ميلا شمال أسوان – والمناطق المجاورة لها . وفى وقت متأخر يرجع إلى عام ١٨٨٠م وجد الكونت ديلا سالا Della Sala – الذى كان يراقب المنطقة بهدف محاربة تجارة الرقيق – أنه لكى يتم تنفيذ الأوامر الصادرة بمنع تجارة الرقيق ، فإن الأمر يستلزم ضرورة إيداع معظم السكان فى أربع قرى قريبة من دراو فى السجن ، بما فى ذلك شيوخ تلك القرى والموظفين الحكوميين بها . وإلى جانب هؤلاء عمل فى تجارة الرقيق أيضا بعض الرعايا الإيرانيين المقيمين بمصر [2] .

ومن المنطقى أنه عندما يحدث خلاف بين بعض الجلابة ، أن يتدخل شيخ الطائفة لحل الخلاف وفض النزاع ، ولكن يبدو أن هذا لم يكن فرضاً واجب الاتباع ، فقد حدث أن قام نزاع بين محمد المدنى " المتسبب فى بيع الرقيق " وأحمد حسين الإسناوى التاجر بخط الحمزاوى ، على ملكية ثلاثة رؤوس من الرقيق الأسود ، ولكن بدلا من اللجوء إلى شيخ الطائفة لحل النزاع ، فإن القضية قد عرضت أمام محكمة مصر الشرعية ، التى فصلت فى القضية وألزمت الطرفين بتنفيذ الحكم [3] . وعندما

---

[1] نفس المحفظة ، ترجمة الوثيقة ٢٨٦ ، إلى مختار بك فى ٢٢ ذو الحجة ١٢٥١هـ / ٩ إبريل ١٨٣٦م .
[2] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٠ .
[3] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات الشرعية رقم ٨ ، ص٣١٦ ، ث ١٠٩٧ ، فى ٢٣ شعبان ١٢٥٧هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٤١م .

اشترى أحد التجار عبداً طواشياً أسود ، وكان العبد مصاباً بمرض فى "محل تطويشه" فقد سلمه التاجر إلى زميل له لأجل مداواته لكونه أهل خبرة فى ذلك ، ولكن التاجر باع الطواشى لحسابه وادعى أنه هرب ، فلجأ صاحب العبد إلى شيخ الطائفة وكبار التجار ، وبعد عدة اجتماعات بين الطرفين المتخاصمين بحضور عمد الطائفة لم تسفر عن حل النزاع ، فلجأ الرجل إلى المحكمة ، ولكنه لم يستطع إثبات دعواه أمام المحكمة ، ولذلك حكمت المحكمة بمنعه من دعواه [1] .

ويذكر جابرييل بير Gabriel Baer أن تجار الرقيق الأسود كانوا منضمين إلى مجموعة من طوائف الحرف الملعونة والمستخفة بالمقدسات ، ذات الوضع الاجتماعى المنخفض ، على عكس تجار الرقيق الأبيض المنضمين إلى مجموعة الحرف المحترمة التى تضم تجار خان الخليلى [2] . إلا أنه لا يسعنا قبول هذا الرأى ، فلم يكن تجار الرقيق الأسود منبوذين أو موضع ازدراء أو استخفاف ، فقد كان لهم وضعهم فى المجتمع ، فنجد مثلا بعضهم شاهداً فى المحكمة ، فقد ورد فى محضر إحدى الجلسات، " .. *بحضرة كل من المكرم عبد الحليم الدلال فى الرقيق الأسود ابن المرحوم عبد المجيد الأشمونى و* ... " [3] . كما نجد فى وثيقة أخرى هولاء الدلالين يعين وصياً على قاصرتى زميله الدلال المتوفى ، ولم تقبل المحكمة وصايته إلا بعد التثبت من أهليته لذلك " *بشهادة كل من فخر المكرمين الشيخ محمد بن المرحوم إبراهيم والحاج على ابن المرحوم على الدالى ، الدلال كلاهما فى الرقيق الأسود بوكالة الجلابة بمصر* " . ونتبين من هذه الوثيقة أنه كانت هناك علاقة نسب بين كثير من أعضاء الطائفة ، حيث كان ابن الوصى متزوجا من الابنة الثالثة المتوفى لذلك فإنها قد شملت بوصاية زوجها [4] .

ولم يكن الأمر مقتصراً على اعتراف المجتمع بتجار الرقيق ، بل إن بعضهم قد لعب أدواراً سياسية هامة ، فقد حدث أن حاكم سنار المصرى أرسل فى عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م بعض الرسل إلى سلطان دارفور للتفاهم حول بعض الخلافات ، ولكن سلطان دارفور قام باحتجاز الرسل ، ولما علم محمد على بالأمر غضب وهم أن يلجأ إلى القوة العسكرية لاستخلاص الرسل ، ولكنه تروّى ، وارسل إلى مأمور اسيوط يطلب

---

[1] سجل الإعلامات الشرعية ٢٥ ، ص٣٧ ، ث ١٢٣ ، فى ١١ صفر ١٢٦٧هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٥٠م .
[2] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٢٣١ .
[3] محكمة القسمة العسكرية ، سجل٢٣٧ ، ص٢٢٥ ، ث ٢٨٦ ، فى ٢ شعبان ١٢١٨هـ / ١٧نوفمبر ١٨٠٣م .
[4] القسمة العسكرية، سجل ٣٠١ ، ص٢٩٨ ، ث ٥٤٧ ، فى غاية رجب ١٢٤٩هـ / ١٣ ديسمبر١٨٣٣م .

منه أن يُفهم الجلابة المسافرون إلى دارفور بأنه " *إذا كان سلطان دارفور لا يطلق سراحهم بالرضا ، فإننا نأخذهم عنوة وكرها* " . فكان ذلك سبباً فى خوف الجلابة على تجارتهم ومصالحهم فى دارفور ، فتقدموا بعريضة إلى محمد على ، يوضحون فيها أن ميل الباشا إلى استخلاصهم بالقوة سيكون سبباً فى خسارتهم أموالهم التى فى تلك الجهات ورجوه أن " *يصرف النظر عن سوق العساكر إلى تلك الجهة على أن يتكفلوا بإيجاد وسيلة للإتيان بهم سالمين* " فوافق محمد على على ذلك [1] . وهذا يوضح أن الجلابة كان من الممكن أن يقوموا ببعض الأدوار السياسية إلى جانب عملهم التجارى.

أما الاتهام الموجه إلى الجلابة بالقسوة فى معاملة الرقيق فهو باطل ، فقد كان الجلابة يعاملون الرقيق معاملة طيبة ، هى أقرب إلى الرقة منها إلى العنف ، ولم يكن الجلابة يجلدون العبيد إلا نادراً ، بل كان بعضهم يتلطف بهم . ولكن هذه المعاملة الطيبة ، وإن كانت تحمل شيئا من الرحمة والشفقة إلا أنها فى بعض الأحيان كانت اتقاء لهروبهم [2] . وعلى أية حال فإن الجلاب ما كان ليؤذى هؤلاء وهم بضاعته ورأس ماله ، لكن يمكن توجيه هذا الاتهام إلى صيادى الرقيق الذين كانت طبيعة عملهم تفرض عليهم هذه القسوة ، كذلك يمكن أن يوجه هذا الاتهام إلى الطريق نفسه الذى كانت مشقة اجتيازه تنال ، ليس من الرقيق فقط ، بل من الجلابة أنفسهم أيضاً . ويذكرنا ذلك بوصف أحد الرحالة الفرنسيين – الذى زار مصر أواخر القرن الثامن عشر – للجلابة بقوله " *إنهم عرايا مثل العبيد الذين يجلبونهم ، قليلو الأكل مثل الجمال التى تحملهم* " [3] .

ونحن لا نعرف عدد الأشخاص الذين اشتغلوا بتجارة الرقيق فى مصر ، ولابد أنهم كانوا يُعدون بالمئات ، بما فيهم الفئات المعاونة فى هذه التجارة كالكتبة والدلالين وغيرهم . وقد سبق أن أوضحنا أن عدد الدلالين العاملين فى وكالة الجلابة كان خمسة وأربعون شخصاً فى عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م . وربما كان هناك مثلهم فى وكالة جعفر أغا ، وفى سوق الإسكندرية وباقى الأسواق بالمدن المصرية . ويذكر بير أن عدد تجار الرقيق فى القاهرة كان ٧٩ شخصاً فى عام ١٨٧٩م ، وكان عددهم قد انخفض إلى ٣٢ تاجراً بحلول عام ١٨٨٢م ، وإلى صفر فى أواخر الثمانينات [4] ، إلا

---

[1] م.أ.س محفظة ٢ ، مكاتبة من الجناب العالى إلى الأغا السلحدار مأمور تنظيم أسيوط وأبو تيج ، بتاريخ غاية ذو القعدة ١٢٤١هـ / ٦ يوليه ١٨٢٦م .

[2] حمدنا الله مصطفى حسن : الجيش المصرى ودوره فى الإدارة المصرية ، مرجع سابق ، ص٢٧٢ .

[3] Sonnini : Op. Cit. P. 466 .

[4] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٠ .

أنه من المحتمل أن يكون البعض قد استمر فى ممارسة هذه التجارة سراً . ويؤكد ذلك القائمة التى أعددناها بالعقوبات التى توقعت ضد تجار الرقيق فى أواخر القرن التاسع عشر [١] .

٤ - نهاية الطائفة :

أما نهاية طائفة الجلابة فيشوبها الغموض ، فالقرارات التى أصدرها سعيد فى ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ / ٢١ يوليو ١٨٥٦م لم تنص على إبطال طائفة الجلابة ، وإنما نصت على إبطال " طوائف اليسرجية " [٢] . ومن الواضح أن المقصود بطوائف اليسرجية ليس تجار الرقيق الأبيض فقط ، وإنما تجار الرقيق الأسود أيضاً ، فمع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر حدث خلط بين المسميات فى الطائفتين ، ويرجع بير سبب هذا الخلط إلى أن التخصص فى تجارة نوع من الرقيق ، قد انتهى مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حيث أصبح الكثير من التجار يعملون فى تجارة الرقيق الأبيض والأسود معاً . كما نجد فى إحدى الوثائق ما يدل على أن محمد بك اليسرجي وشريكه فى المهنة أحمد قليج قد اختصما لدى سعيد باشا على ربح البنت الجركسية والعبد الأسود اللذين باعاهما شركة بينهم [٣] . وكان من نتيجة ذلك الخلط أن أصبح اليسرجى يطلق على تجار يعملون فى تجارة الرقيق الأسود ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ، حيث نجد بعض التجار الذين قبض عليهم وهم يتاجرون فى الرقيق الأسود وقد أردفت أسماؤهم بلقب اليسرجى [٤] .

وأكثر من ذلك أن سليمان أغا أبو داود الذى كان تاجراً فى الرقيق الأسود تسميه الوثائق فى يناير ١٨٥٩م "شيخ الياسرجية سابقاً" [٥] ويذكر بير أنه قد شغل منصب رئاسة الطائفة طوال فترة الستينيات وحتى أواخر السبعينيات [٦] ، ولكن من الواضح أن الحكومة لم تكن تعترف به إلا كشيخ سابق للطائفة ،لأن الطائفة قد أبطلت بقرار سابق من سعيد باشا . ولكن هذه لم يكن يمنع من وجود بعض الأعمال التى يمكن أن يؤديها، فطوال عهد سعيد كان من المعتاد أن يتم تسليم العبيد والجوارى السود المضبوطين بأيدى التجار ، إلى "شيخ الياسرجية السابق " لرعايتهم ، وتقديم الأكل لهم

---

[١] يراجع الملحق رقم ١٧ باخر البحث .

[٢] م.ع ، دفتر س١/١/٧ ، ص١٦ ، ث ٩١ ، ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ / ٢١ يوليو ١٨٥٦م .

[٣] م.ت ، محفظة ٣٠ ، ورقة ١٨ ، ث ٣٥٦ ، فى ٦ ربيع الأخر ١٢٧١هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٥٤م .

[٤] جريدة القاهرة ، العدد ١٨٩ ، فى ٢٧ يوليو ١٨٨٦م ، ص٢ ، والعدد ٢٠١ ، فى أغسطس ١٨٦٦م ، ص٢ .

[٥] ديوان مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٤ ص٧٧ ، ث ٦١٣ فى ١٨ جمادى الأخرة ١٢٧٥هـ / ٢٣ يناير ١٨٥٩م .

[٦] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣١ .

علـى نفقـة الحكومـة ، لحين استخدامهم فـى إحدى الأشـغال التابعــة للحكومـة [1] أو إرسالهم إلى بعض الأعيان ، للعمل فى بيوتهم كخدم ، لقاء راتب يحصلون عليه [2] .

ويذكر بير أنه بعد موت سليمان أغا أبو داود ، خلفه فـى رئاسـة الطائفـة أحد التجار يدعى محمد أغا صالح ، وتزوج من أرملة سليمان أغا . وعندما كان محمد أغا شيخاً للطائفة صدر بيان رسمى فى إبريل ١٨٧٨م ينص على أن "*طائفة تجار الرقيق لا وجود لها ، ولا تعترف الحكومة بها فى أى شكل من الأشكال ، وأن المذكور محمد أغا معروف للسلطات الحكومية المحلية على أنه رئيس للتجار الذين يشتغلون بالاتجار فى البضائع السودانية مثل كربونات الصوديوم وريش النعام والصمغ والعاج*" [3] . ولم يكن إنكار حكومة إسماعيل لوجود هذه الطائفة إلا تأكيداً للقرار السابق إصداره فى عهد سعيد . وعلى أية حال ، فإنه لم تمض إلا شهور قليلة علـى إصدار هذا البيـان ، حتى تم القبض على محمد أغا صالح بتهمة الاتجار فى الرقيـق الأسود ، وحكـم عليـه فى ١ ديسمبر ١٨٧٨م بالسجن لمدة ستة أشهر [4] . ولعل هذه كانت نهاية الطائفة فلم نصادف بعد ذلك اسما لشيخ جديد .

خامسا :- تعداد الرقيق فى مصر :

إنه لمن المستحيل حقا تحديد عدد الرقيق فى مصر على وجـه الدقـة ، فـى أى وقت خلال القرن التاسع عشر [5] ، فلم يتم إجراء تعداد رسمى للسكان إلا قرب نهايـة النصف الأول من القرن التاسع عشر، وسجلاته فى دار الوثائق غير كاملة ، وكذلك التعداد الـذى فـى عـام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م ، ولـو افترضنـا أن السجلات كاملـة، وأن الوقت يتسع لفحصها بدقة ، وهى تعد بالمئات ، فإننا سوف نخرج فى النهاية برقم غير دقيق عن عدد الرقيق فى مصر ، ويرجع ذلك إلـى أنـه عنـد إجراء التعداد، لـم يكـن مسموحا للمشايخ بدخول منازل الأتراك والعلماء والذوات ، وإنمـا كـان يكتفـى بتقديم هؤلاء الذوات بياناً بتعداد أسرهم [6] . ولأن هؤلاء هم أكـثر مـلاك الرقيـق ، فـإن دقـة

---

(1) مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٤ ، ص٧٦ ، ث ٦١٣ ، ١٨ جمادى الآخرة ١٢٧٥هـ / ٢٣ يناير ١٨٥٩م .
(2) جابرييل بير : المرجع السابق ص٣٣٢ .
(3) نفس المرجع السابق ، ص٣٣١ .
(4) م.ع ، دفتر س١/١/٦٣ ، ص١٤ ، ث ١٣ ، أمر كريم إلى الجهادية ،٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ/١ديسمبر١٨٧٨م
(5) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٥ .
(6) زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص٣٤٩ .

الرقم النهائي لعدد الرقيق تعتمد على مدى أمانة هؤلاء الذوات ودقتهم في المعلومات . وكذلك كانت نسبة الوفيات بين الرقيق بأنواعه مرتفعة جداً ، حتى أنه كان من الممكن أن يفنى جيل بأكلمه خلال بضع سنوات [١] ، ولذلك فإن عدد الرقيق كان يتوقف بدرجة كبيرة على عدد الرقيق الوارد إلى مصر ونسبة ذلك إلى عدد الرقيق المتوفى .

ولا توجد سوى تقديرات تقريبية عن عدد الرقيق الواردين إلى مصر ، فقد قدر عدد الرقيق السود الذين يدخلون مصر عند بداية القرن التاسع عشر ، بحوالى ١٢٠٠٠ رأس سنوياً [٢] . وفى أواخر العشرينات قدر عددهم بحوالى ٤٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ رأس سنوياً ، وفى بداية الستينيات كان يرد إلى مصر ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رأس سنوياً [٣] . وقد شهدت فترة منتصف الستينيات تزايد عدد الرقيق الوارد إلى مصر بشكل هائل ، نتيجة لانتعاش سوق القطن وإقبال الفلاحين على شراء الرقيق ، وقد قدر عددهم بما يتراوح بين ٢٥٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ فى الفترة من عام ١٨٦٩م إلى ١٨٨٠م [٤] .

وبرغم هذه الأرقام الضخمة لعدد الرقيق الواردين إلى مصر ، فإن ما لدينا من تقديرات لأعداد الرقيق الموجودين فعلاً فى مصر تبدو متواضعة ، إذا ما قورنت بعدد الوارد منهم ، ففى عام ١٨٣٣م قدر البارون دى بوالكمت Baron De Boislecomte ، عدد الرقيق السود المقيمين فى مصر ، بحوالى ٢٠٠٠٠ عبد وجارية [٥] . وفى عام ١٨٣٧ قدرهم دو هاميل Duhamel ، القنصل الروسى فى مصر ، بحوالى ١٨٠٠٠ عبد وجارية [٦] . أما القنصل البريطانى باتريك كامبل Patrick Campbell فقد قدرهم فى عام ١٨٤٠م بحوالى ١٨٠٠٠ أيضاً ، وذكر منهم ٥٠٠٠ عبد و١٣٠٠٠ جارية[٧]. وذكر بير أن أعدادهم فى الفترة بين عامى ١٨٣٨م و ١٨٤٠م ، قد تراوحت بين ٤٥٠٠ و٥٠٠٠ عبد ، وبين ١٢٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ جارية [٨] . وبمقارنة هذه الأرقام

---

(١) بورانج : المرجع السابق ، ص ٥٦٩ .
(٢) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٨-٣٢٩ .
(٣) Beachey : Op. Cit., P.P. 122-123, 126 .
(٤) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٩ .
(٥) دى بوالكمت : تقرير عن مصر فى ١ يوليو ١٨٣٣ ،ترجمة محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص٢٤٧.
(٦) دو هاميل : المرجع السابق ، ص٣٠٦ .
(٧) باتريك كامبل : تقرير عن مصر فى ٦ يوليو ١٨٤٠م ، ترجمة محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص٧٨٩ .
(٨) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٥ .

بعدد الوارد فى تلك الفترة ، نجد أنهم يمثلون عدد الرقيق الوارد إلى مصر فى عامين فقط .

وعن أعداد الرقيق السود فى القاهرة فقط ، يذكر الرافعى أنهم كانوا فى عصر محمد على ، نحو ألف جارية حبشية وسودانية ، و٢٠٠٠ من العبيد السودانيين [١] أما بورانج فيقدرهم بحوالى ١٢٠٠٠ جارية و٢٠٠٠ من العبيد بالإضافة إلى ٥٠٠٠ من السود الأحرار [٢] .

أما عن تعدادهم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد ذكر ماك كون Mc Coan ، أن عدد السوادنيين المقيمين فى مصر فى عام ١٨٥٩م قد بلغ ٤٠٠٠٠ سودانى ، الأغلبية منهم رقيق والأقلية أحرار ، بالإضافة إلى ٣٠٠٠ حبشى ، أغلبهم رقيق ، وأغلب الرقيق جوارى ، وأغلب العبيد خصيان [٣] . وعلى ضوء أعداد الرقيق المحررين عقب معاهدة الرقيق فى عام ١٨٧٧ ، قدر بير عدد الرقيق فى مصر من جميع الأنواع بحوالى ٣٠٠٠٠ فى سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر [٤] .

أما الرقيق البيض فليس لدينا تقديرات محددة عن عدد الوارد منهم فى أى وقت من الأوقات باستثناء ما ذكر عن عدد الرقيق اليونانيين بأنهم كانوا حوالى ٦٠٠٠ مملوك وجارية [٥] ، وما ذكرته جريدة المورننج ستار اللندنية من أن هناك حوالى ١٠٠٠٠ طفل جركسى من أبوين مسيحيين يتم تصديرهم إلى مصر سنوياً ، خلال فترة الستينيات [٦] وهو رقم ضخم لا يمكننا تقبله بسهولة ، حيث أن جميع التقديرات التى لدينا عن تعداد الرقيق بمصر لم تصل إلى ١٠٠٠٠ مملوك أبداً . ففى عام ١٨٣٣ قدر البارون دى بوالكمت عدد المماليك بما يتروام بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ [٧] ، بينما قدرهم دوهاميل فى عام ١٨٣٧ بحوالى ٤٠٠٠ مملوك [٨] وقدرهم باتريك كامبل بحوالى ٤٠٠٠ أيضاً فى عام ١٨٤٠م [٩] ، فى حين قدرهم الرافعى بحوالى ٢٠٠٠

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص٥٥٢ .
(٢) جون بورانج : المرجع السابق ، ص٣٩٦ .
(٣) Mc Coan : Egypt as it is, London, N.d , P. 23
(٤) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٢٢٥ .
(٥) Beachey : Op. Cit., P. 121 .
(٦) Ibid, P. 165 .
(٧) دى بوالكمت : المرجع السابق ، ص٢٤٧ .
(٨) دو هاميل : المرجع السابق ، ص٣٠٦ .
(٩) باتريك كامبل : المرجع السابق ، ص٧٨٩ .

مملوك [١] ، أمـا بـير فقد قدرهم بعدد يتروواح بين ٢٣٠٠ إلـى ٤٠٠٠ مملـوك [٢] . وقدرهم بورانج بحوالى ٥٠٠٠ مملوك [٣] .

أما الجوارى البيض فقد اتفق كل من بورانج وبير والرافعى على أنهن كن ٣٠٠٠ جارية [٤] .

وفيما يلى جدول بالتقديرات المختلفة لعدد الرقيق فى مصر ، ونسبتهم إلى جملة سكان مصر ، وقد تروواحت بين ٠,٨٪ إلى ١٪ من جملة السكان :

اسم صاحب الإحصاء	السنة	جملة سكان مصر	عدد الرقيق الأبيض			عدد الرقيق الأسود			جملة الرقيق	نسبة الرقيق إلى السكان
			مماليك	جوارى	جملة	عبيد	جوارى	جملة		
دى بوالكمت	١٨٣٣	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٪٠,٨٣
دو هاميل	١٨٣٧	٢٢١٣٠٠٠	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	—	—	١٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٪٠,٩٩
بورانج	١٨٣٨	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠٠	٤٥٠٠	١٢٠٠٠	١٦٥٠٠	٢٤٥٠٠	٪٠,٨
مادن	١٨٤٠	٣٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	١٣٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٪١
باتريك كامبل	١٨٤٠	٢٢٣٥٠٠٠	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٥٠٠٠	١٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٪٠,٩٨

[١] عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص٥٥٢ .
[٢] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٥ – ٣٢٦ .
[٣] بورانج : المرجع السابق ، ص٣٨٩ .
[٤] بورانج ، جابرييل بير ، الرافعى : المراجع السابقة ، نفس الصفحات .
* نفس المراجع السابقة ، ونفس الصفحات ، وانظر أيضا:
Richard Madden : Op. Cit., P. 82-83.

الفصل الثالث

الدور الاقتصادى للرقيق

أولاً : الرقيق والملكية

ثانياً : الرقيق والأوقاف

ثالثاً : الرقيق والعمل الزراعى

رابعاً : الرقيق والعمل فى الصناعة

خامساً : الرقيق والعمل فى أنشطة

اقتصادية منوعة

أولاً : الرقيق والملكية :

أ - ملكية الأراضى الزراعية :-

ترجع الأصول الاجتماعية لعدد كبير من ملاك الأراضى الزراعية - كبارهم ومتوسطهم وصغارهم - إلى أصول رقيّة ، بمعنى أنهم كانوا فى الأصل رقيقا بيعوا فى سوق الرقيق . ونحن لسنا بصدد إعادة دراسة نظام ملكية الأراضى الزراعية فى مصر فى القرن التاسع عشر ، لأنه قد حصل على حقه من الدراسة من خلال ما كتبة كل من د.على بركات ، ود. رءوف عباس ،ود.عاصم الدسوقى وغيرهم ، ولكن ما يهمنا الآن، هو إبراز ما للرقيق والمعاتيق من دور ليس بالصغير فى صياغة نظام الملكية الزراعية وتطوره خلال القرن التاسع عشر .

١ - أمثلة لبعض الملاك من ذوى الأصول الرقية :

من خلال استعراض الأمثلة التالية نجد أن الرقيق بأنواعهم وأجناسهم كانوا يشكلون قطاعا كبيراً من ملاك الأراضى خلال القرن التاسع عشر ، فمن كبار ملاك الأراضى ذوى الأصول الرقيّة نجد سليم باشا ، الذى كان فى بداية حياته من مماليك محمد على ، فأدخله الجيش وزوجه جارية من جواريه وترقى فى مناصب مختلفة عسكرية ومدنية ، حتى وصل إلى منصب ناظر ديوان المالية فى ١٢٦٨هـ / ١٨٥٢م [١] . وعند وفاته كان " *جملة ما هو مخلف عنه وفى حوزته واختصاصه وتصرفه الشرعى ٢٧٠٠٧ فدان عشورى وخراجى* " [٢] كما كان مصطفى باشا الجركسى - وهو من مماليك عباس باشا ، وعمل مديرا لدائرته الخاصة - يمتلك ٢٧١٩ فدان ، منها ١٢٦٠ فدان من أبعاديات الشرقية ، و١٤٠٠ فدان من أبعاديات القليوبية و ٥٩ فدان من معمور شبرا الخيمة [٣] .

---

[١] د.م.ع ، ملفات الموظفين ، ملف رقم ٨١٥ ، محفظة ١٠٨ ، عين ٣ ، دولاب ٥ أوراق ربط معاش سليم باشا ناظر المالية سابق .

[٢] د.م.ع ، محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة ، إشهادات ٥ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص١-١٦ ، ث٢ ، فى ٢٢ محرم ١٢٩٤هـ / ٦ فبراير ١٨٧٧م .

[٣] على محمد محمد بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣-١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص١٧٤ .

ومن مماليك سعيد باشا ، نجد محمد راتب باشا الجركسي ، الذي شغل منصب سردار الجيش المصري ، وقاد الحملة الفاشلة على الحبشة في عام ١٨٧٨م ، ثم عين ناظرا للجهادية في وزارة نوبار الأولى ، وقد بلغت ملكيته في عام ١٨٧٨م ١٠٣٩ فدان من الأراضي العشورية [١] . ومن معاتيق إسماعيل باشا نجد داود أغا معتوق وجماشرجي إسماعيل باشا ، وعند وفاته في عام ١٨٧٣م ، كان إجمالي ما تخلف عنه من الأراضي الزراعية مساحة ٨٣ فدان من أبعاديات الجيزة [٢] .

وقد ضمت فئة كبار ملاك الأراضي عدداً كبيراً من النساء ، هن في الغالب زوجات ومستولدات ومعتوقات أسرة محمد علي ، وكذلك بعض معتوقات أعيان البلاد وذواتها . فقد بلغت ملكية خديجة قادن الزوجة الأولى لإبراهيم باشا "برنجي قادن" ، ٢٠٠٠ فدان ، منها ١٤٦٠ فدان أوقفتها على نفسها ومعاتيقها وأوجه الخير ، كما أنعمت على بعض معاتيقها بمساحات أخرى كانت كافية لجعلهم في مصاف كبار الملاك، ومنهم عنبر أغا الحبشي الذي منحته مساحة ١٠١ فدان ، ولالاثار الجركسية ١٠٢ فدان ، وحُسْن ملك البيضا ٩٩ فدان ، وظيا البيضا ٧٢ فدان ، ونفيسة الرومية ٥٢ فدان [٣] . كذلك بلغت ملكية والدة إسماعيل باشا وزوجة إبراهيم باشا في عام ١٨٧٢م مساحة ٩٧٥١٢ فدان عشوري وخراجي [٤] . كما بلغت ملكية ماه دوران قادن الزوجة الثانية لمحمد علي مساحة ١٧٧٦٣ فدان أوقفتها جميعها على عتقائها من العبيد والجواري ، وكذلك والدة عباس باشا التي أوقفت مساحة ١٣٠٠ فدان على عتقائها [٥] . وعند وفاة لطافة البيضا معتوقة سليمان أغا السلحدار في عام ١٨٨٤م ، تخلف عنها من الأراضي الزراعية مساحة ٥٠ فدان [٦] .

ومن متوسطي الملاك نجد حسن أفندي ، الذي كان من مماليك حسن بك الجماشرجي ، وقد توفي في ١٨٥٣م وبحيازته ٢٩ فدان [٧] . وكذلك بلغت ملكية عبد

---

(١) علي محمد بركات : نفس المرجع ، ص١٧٨ .

(٢) د.و.ق ، دفاتر قيد الأباعد العشورية ، دفتر ص٢/١٥٣/٦٧ ، ص٦٨ ، ث ٧ ، في ٢ جمادى الآخره ١٢٩٠هـ / ٢٨ يوليو ١٨٧٣ .

(٣) قضية دولة البرنسات ورثة المرحوم إسماعيل باشا الخديو الأسبق ومراد أغا محمد ، ضد ديوان الأوقاف ، طبعت بمطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية سنة ١٩٠٠ إفرنجية ، ص.ص١ ، ٣٦ .

(٤) أمين سامي : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثاني من الجزء الثالث ، ص٩٩٤ .

(٥) رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، دار الفكر الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٧٧ .

(٦) محكمة بني سويف الشرعية ، مضبطة قيد المواد الشرعية رقم ١٧ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص١٩ ، ث ٢٢ في ١٣ ربيع الآخر ١٣٠١هـ / ١١ فبراير ١٨٨٤م .

(٧) م.ت ، محفظة ٣٤ ، ث ٣٠٩ ، ق ١٢٠، في ٥ ذو الحجة ١٢٧١هـ / ١٩ أغسطس ١٨٥٥م .

الرحمن أغا ، وهو من أغوات حرم "خصيان" إلهامى باشا مساحة ٢٠ فدان من الأراضى الأثرية بجهة منطى قليوبية [١] . ومن متوسطيهم أيضا نجد إنجى البيضا الجركسية معتوقة حسين بك نامق وكيل مديرية الدقهلية ، التى كانت تمتلك عند وفاتها مساحة ١٩ فدان من الأطيان الخراجية الأثرية ، ونصف فدان عشورى بناحية بشنا بقسم بنى سويف [٢] .

وهناك أيضا أعداد أخرى يمكن تصنيفها ضمن فئة صغار الملاك منهم على سبيل المثال عشق نياز البيضا الجركسية معتقوقة ماهوش قادن والدة الأمير إلهامي باشا ، التى كانت تمتلك ثلاث قطع من الأراضى العشورية إجمالى مساحتها ستة أفدنة وكسور بناحية الدير بقليوب [٣] . كما كانت فُلّة السودا معتقوقة زينب هانم تمتلك قطعة أرض مساحتها فدان ونصف بأراضى قسم بنى سويف . كما امتلك مساحة مساوية لها كل من فرج العبد وسرور أغا ، معاتيق محمد بك رشوان [٤] .

٢ - مصادر الملكيات الزراعية :

وقد طرحنا سؤالا عن المصادر التي كون هؤلاء الأشخاص ملكياتهم منها ؟ وبالبحث وجدنا أنهم قد كونوا ملكياتهم من مصادر متعددة ، فالبعض منهم كوَّن ملكياته عن طريق المنح والإنعامات التى أنعم بها حكام مصر عليهم ، كما اشترى بعضهم مساحات أخرى من الأراضى ، بالإضافة إلى ما آل إلى البعض الآخر عن طريق الميراث الشرعى .

* الإنعامات والمنح :

كانت المِنَحُ التى أنعم بها حكام مصر على مماليكهم وجواريهم ومعاتيقهم ومعاتيق محاسيبهم ، هى أهم المصادر التى تكونت منها ملكيات الكثير منهم ، وجعلتهم فى مصاف كبار الملاك . فقد أنعم محمد على بمساحات مختلفة عليهم ، منها - على سبيل المثال - مساحة ٢٠٠ فدان أنعم بها على سليم أغا السلحدار وزوجته معتوقة أحمد باشا طاهر ، فى مارس ١٨٣٢م [٥] . وأنعم أيضاً بمساحة ١٥ فدان من

---

[١] د.و.ق ، محافظ الأبحاث ، محفظة ١٣٥ ، أوراق العائلة المالكة ، ث بتاريخ ٢١ جمادى الآخر ١٢٨٣هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٦٦م .

[٢] محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة قيد المواد الشرعية رقم ١٧ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ص ١٠٣ ، ث ١٠٧ ، في ١٢ رمضان ١٣٠١هـ / ٢٧ مارس ١٨٨٨م .

[٣] أرشيف العقاري ، محكمة الباب العالى ، سجل المبايعات رقم ١٥٢ ، ص٢٥ ، ث ٢٢ ، فى ١٤ رجب ١٣٠٥هـ / ٢٧ مارس ١٨٨٨م.

[٤] محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة١٧،عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ص٢٣ ، ث ٢٧ ، فى ١٧ فبراير ١٨٨٤م .

[٥] دفتر قيد تقاسيط الأباعد العشورية رقم من ٢/١٥٣/١ ، ص٥٧ ، ٢٥ شوال ١٢٤٧هـ / ٢٨ مارس١٨٣٢م .

أطيان المعمور بناحية كوم أشفين بقليوب ، على مصطفى أغا من أغوات الحريم ، في فبراير ١٨٣٤م [١] . كما أصدر أمراً في إبريل ١٨٣٤م بمنح نفيسة خاتون معتوقة أحمد باشا طاهر ، مساحة ١٢٤ فدان من أطيان مديرية الأقاليم الوسطى [٢] . وفي أغسطس ١٨٤١م منح " أحمد أغا جورجي أوغلي من غلمان جناب داوري أكرم " مساحة ١٠٠ فدان من أبعاديات قسم البهنساوية بالأقاليم الوسطى [٣] ، بالإضافة إلى ٥٠ فدان بقسم نصف أول الأقاليم الوسطى منحها له في نفس التاريخ [٤] . ومن إنعاماته أيضا ، منْحِه أبعادية مساحتها ١٠٠ فدان من أطيان الجيزة لإسماعيل أغا الشمعدان أغاسي ، في مارس ١٨٤٢م [٥] ومنحه مساحة ٧٥ فداناً بنفس المديرية إلى يوسف أغا شمعدانجي باشا في يونيو ١٨٤٢م [٦] .

وفي بداية الأمر لم تكن هذه الأراضي تعطى لهم ملكا مطلقا ، وإنما كان لهم حق الانتفاع بها فقط ، ثم منحهم محمد علي بعض الحقوق على هذه الأراضي كان أولها في ديسمبر ١٨٢٩ ، حيث نص أمره الصادر إلى الروزنامجة أن الأرض " *تبقى ملكا للمنعم عليهم رزقة بلا مال على شرط عدم التصرف فيها لا ببيع ولا خلافه إنما يجوز التوارث فيها* " [٧] . ثم أصدر أمرا آخر في ٢٧ شوال ١٢٥٢هـ / ٤ فبراير ١٨٣٧م نص " *على أن الذات المنعم عليه يكون متصرفاً في الأرض بمدة حياته ، ومن بعده على أولاده ، ومن بعد الانقراض يكونوا العتقا وأولاد العتقا متصرفين نسلا بعد نسل ، خلاف الغلام والجارية السودا* " [٨] . وإذا كان هذا الأمر قد حرم الغلام والجارية السوداء من هذه الميزة ، فإنه قد أضاف إلى المماليك والجواري البيض ميزة أخرى إلى جانب ما حصلوا عليه من المنح إذ جعلهم وارثين لسادتهم إذا توفوا دون عقب ، ولكنها في الواقع لم تكن منحة شرعية ، وإنما هي من ابتداع محمد علي [٩] . ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلا ، فقد أصدر أمرا آخر في ٥ محرم ١٢٥٨هـ / ١٦

---

[١] م.ع ، دفتر س١/١/١٣ ، ص٢٤ ، ث ٣ ، أمر عال بخصوص استخراج حجة تقسيط لمصطفى أغا ، في ٥ صفر ١٢٧٥هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٥٨م .

[٢] دفتر قيد تقاسيط الأباعد المشورية رقم ١٢٣١ جـ٨ ، ص٣٢ ، في ٢٨ صفر ١٢٥٨هـ/١٠ إبريل ١٨٤٢م .

[٣] نفس الدفتر ، ص٤٧ ، في ١٨ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ٢٧ يونيو ١٨٤٢م .

[٤] نفس الدفتر ، ص٥٠ ، في ٢٠ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ٢٩ يونيو ١٨٤٢م .

[٥] نفس الدفتر ، ص١٠ ، في ٣ صفر ١٢٥٨هـ / ١٦ مارس ١٨٤٢م .

[٦] نفس الدفتر ، ص٤٧ ، في ١٧ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ٢٦ يونيو ١٨٤٢م .

[٧] محمد فؤاد شكري وآخرون : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

[٨] فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المطبعة البخارية الإسكندرية ،جـ١ ، ١٨٩٠م ، ص١٢ .

[٩] المعروف أن السادة يرثون معتوقيهم شرعا بمقتضى حق الولاء ولكن محمد علي قلب الآية وجعل المعتوق يرث سيده، لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخامس .

فبراير ١٨٤٢م بمنح أصحاب الأطيان المنعم بها عليهم من الأبعاديات والمعمور حقوق الملكية على أراضيهم ، وجعلهم " *مأذونين بالبيع والتصرف بالوجه الشرعي* " (١) .

وقد فاقت إنعامات عباس باشا على معاتقيه وأتباعه ، ما أنعم به محمد علي ، وعلى سبيل المثال ، فقد أنعم على مصطفى باشا الجركسي بمساحة ١٢٦٠ فدان من أبعاديات الغربية ، بالإضافة إلى ٥٩ فدان من معمور شبرا الخيمة (٢) . كما أنعم على رامز أغا " أحد غلمانه المماليك " بأبعادية مساحتها ٢٠٠ فدان بناحية الطور بحيرة، في عام ١٨٤٩م (٣) . وفي هذا الاتجاه ، يذكر الدكتور علي بركات أن عباس باشا قد منح كثيراً من غلمانه بعض الأبعاديات من حجم ٥٠ فدان (٤) . ومن إحدى الوثائق نجد أن ناحية "معينا" بمديرية البحيرة كان بها العديد من أبعاديات غلمان عباس باشا،حيث كانت بعض الإجراءات تتخذ لتركيب طواحين " *لزوم أبعاديات الأغوات غلمان ولي النعم* " (٥) . كذلك كان محمد دهيبي أغا من غلمان عباس باشا يمتلك أبعادية بناحية دسوق ، أنعم بها عباس باشا عليه (٦) .ويجب أن نشير إلى أن هؤلاء الغلمان كانوا يستغلون نفوذهم وحظوتهم لدى سادتهم في الحصول على ما ليس من حقهم ، فرامز أغا السابق الإشارة إليه ، عندما ذهب إلى البحيرة لإستلام أبعاديته ، قام مفتش الجفالك بتسليمها إليه من "أطيان المعمور" التابع للأهالي و وأعطى الأهالي بدلها من أراضي الأبعاديات (غير مزروعة) ولم يستطيع أحدا من الأهالي أو المشايخ أن يشكو من هذا النظام إلا بعد وفاة عباس باشا ، حيث حكم لهم مجلس الأحكام في عام ١٨٥٧م برد الأرض إلى أصحابها (٧) .

ولم يقتصر أمر منح الأراضي على غلمان عباس باشا فقط ، فقد منح مساحات أخرى إلى عدد من معاتيق والدة سعيد باشا ولي عهده (٨) . كما منح مساحات شاسعة من الأراضي لكثير من نساء أسرة محمد علي من الجواري والمستولدات والمعتوقات، ففي ٢٢ رجب ١٢٦٥هـ / ١٣ يونيو ١٨٤٩م أصدر عباس باشا أمراً بتخصيص ٥٠٠٠٠ فدان لنساء هذه الأسرة وزعت كالتالي : (٩)

---

(١) دفتر قيد تقاسيط الأباعد العشورية رقم ١٢٣١ جـ٨ ، ص١ ث ١ ، أمر كريم إلى روزنامجي مصر في ٥ محرم ١٢٥٨هـ / ١٦ فبراير ١٨٤٢م .
(٢) علي بركات : المرجع السابق ، ص١٧٤ .
(٣) مجلس الأحكام ، س٧/١٠/١ ، ص٣٦ ، ث ٧٨ ، غرة جمادي الأولى ١٢٧٤هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٥٧م .
(٤) علي بركات : المرجع السابق ، ص١٤٤ .
(٥) م.ع ، دفتر س١/٢٣/٦ ، ص٧٣٢ ، ث ٥٠٢ ، من الجناب العالي إلى ديوان جفالك وعهد أصفى ، في ١٧ ذو القعدة ١٢٦٨هـ / ٢ سبتمبر ١٨٥٢م .
(٦) م.ع ، دفتر ١/٢٣/٧ ، ص٢٩ ، ث ٨ ، من ديوان الجفالك إلى المعية،٦صفر ١٢٦٩هـ/١٩ نوفمبر ١٨٥٢م .
(٧) م.ت ، محفظة ٢٤ ، ترجمة ث ٤٠١ ، في شعبان ١٢٧٠هـ / ٣ أبريل ١٨٥٤م .
(٨) علي بركات : المرجع السابق ، ص٩٨ ، والجدول بتصرف من الباحث ، وتوجد معلومات عن هؤلاء السيدات في الفصل الخامس ، وكذلك في الملحق رقم ٢١ .
(٩) س٧/١٠/١ ، ص٣٦ ، ث٧٨ .

المساحة	الجهة	المنعم عليها
٦٠٠٠	من جفالك البحيرة	والدة سعيد باشا
١٠٠٠	من جفالك البحيرة	والدة حسين بك
١٠٠٠	من جفالك البحيرة	والدة على بك
١٠٠٠	من جفالك البحيرة	قمر قادن
١٠٠٠	من جفالك البحيرة	ماه دوران قادن
١٠٠٠	من جفالك البحيرة	نوراك قادن
٥٠٠٠	من جفالك الشرقية	والدة محمد على الابن
٥٠٠٠	من جفالك الشرقية	والدة زينب هانم
٥٠٠٠	من جفالك الغربية	والدة حليم بك
٣٠٠٠	من جفالك البحيرة	ثلاث من نساء إبراهيم باشا لم ينجبن ولكل منهن ألف فدان
٥٠٠٠	من جفالك البحيرة	والدة مصطفى بك بن إبراهيم باشا
٥٠٠٠	من جفالك البحيرة	والدة أحمد بك بن إبراهيم باشا
٥٠٠٠	من جفالك البحيرة	والدة إسماعيل بك بن إبراهيم باشا
٥٠٠٠	من جفالك الشرقية	والدة إلهامى باشا بن عباس باشا
١٠٠٠	من جفالك الشرقية	إحدى جواريه لم يذكر اسمها

ولم يتوقف عباس عن منح الأراضى لأسرته ، فمنح والدته بنبا قادن مساحة ١٠٣٨ فدان من جفالك القليوبية ، كما منح ماهتاب قادن والدة ابنه محمد صديق مساحة ٥٨٤٧ فدان من جفالك الغربية ، وكذلك ٢٢٦٠ فدان من جفالك الغربية لمرضعته خديجة قادن [١] . وبذلك ساهمت منح عباس باشا فى خلق قطاع كبير من الملكيات ، كان أصحابها من ذوى الأصول الرقية . أى أن الرق كان أحد المفاتيح الهامة لتكوين الملكيات فى تلك الفترة . فمن الواضح أنه ما كان هؤلاء ليصبحوا من كبار الملاك لولا أصولهم الرقيّة .

---

[١] على بركات : المرجع السابق ، ص٩٧ – ٩٨ .

أما فى عهد سعيد باشا – وبرغم أن الأبعاديات كانت قد أصبحت ملكاً للمنعم بها عليهم ، منذ أواخر عهد محمد على ، ولم ينص أمر التمليك على توريث العتقاء عند وجود الوارث من أقارب المتوفى – فإنه منح العتقاء الحق فى ميراث الأطيان الزراعية التى خلفها سادتهم بدون وريث من العصبة أو أصحاب الفروض (1) ، وقد تسبب ذلك فى حدوث مشكلة خلاصتها أنه فى عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م توفى أحمد بك عمر من مديرية روضة البحرين دون وريث ، وبناء على ذلك فإن السيد على محمود البقلى ، والشيخ محمد الرافعى ، مفتى وقاضى المديرية ، قد أفتيا بأن الحق فى الأطيان التى خلفها أحمد بك ، عائد إلى الست بنبة هانم كريمة عثمان بك إبراهيم ، لكونها هى الوارثة الوحيدة لأحمد بك عمر . ولكن هذه الفتوى لم ترض عتقاء أحمد بك وعتقاء والدته ، فتقدموا بعرضحال إلى سعيد باشا ، وأرفقوا طيه فتوى شرعية من مجموعة من العلماء تفيد بأنها لا تستحق الميراث ، لكونها ليست من أصحاب الفروض ولا العصبة وطعنوا فيما قاله مفتى وقاضى المديرية ، فصدر أمر سعيد باشا *" بأنه إذا كان العتقاء يرغبوا أخذ هذه الأرض بالرسم ، ويدفعوا أموالها فهم أولى"* ، ولتحديد قرابة بنبة هانم لأحمد بك ومدى أحقيتها فى الميراث ، عرضت القضية على مفتى أفندى المحروسة ، لإصدار الحكم الشرعي فيها (2) . وقد أصدر المفتى حكمه بعدم أحقية السيدة المذكورة فى الميراث ، وأن الأولوية فيه للعتقاء ، ولا ندرى على أى أساس صدرت هذه الفتوى ، فالأولوية في الأرض في هذه الحالة هى لبيت المال . على أية حال ونتيجة لظهور خطأ مفتى وقاضى طنطا ؛ أصدر سعيد باشا أمرا بتجريدهم من وظائفهم وتعيين خلافهم من *"العلماء الفخام ذوى الإدراك والملاحظة"* (3).

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ظاهرة الإنعام بأراض زراعية على الغلمان والجوارى والعتقاء ، قد استمرت فى عهد سعيد باشا . وعلى سبيل المثال ، فإنه قد منح ثلاثا وعشرين جارية من جوارى بيدك هانم إحدى زوجات محمد على باشا ،

---

(1) أصحاب الفروض هم كل من له سهم محدد شرعاً فى تركة المتوفى كالنصف أو الثلث مثلا ، أما أصحاب العصبة فهم كل من له سهم محدد شرعا في تركة المتوفى ، ولكنه يرث التركة كلها إذا انفرد اى لم يكن هناك وارث غيره ، أو يرث ما تبقى بعد أصحاب الفروض بصفته من أصحاب العصبة . أنظر لمزيد من التفصيل : شمس الدين محمد بن أحمد الشربيتى : الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع ، إدارة المعاهد الأزهرية ، القاهرة ١٩٩١ ، جـ٢ ، ص.ص ٢٢٠ ، ٢٢٣ .

(2) م.ع : دفتر س٤/٩/١ ، ص١٤٦ ، ث ٨٣ ، من المعية إلى مفتى أفندى المحروسة ، فى ١٦ جمادى الآخرة ١٢٧٧هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٦٠م .

(3) م.ع ، دفتر س٤/٧/١ ، ص٢ ، ث ١ ، أمر إلى مديرية روضة البحرين ، فى ربيع الأول ١٢٧٨هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٦١م .

مساحة ٥٧٥ فدان بمديرية المنيا ، بواقع ٢٥ فدان لكل جارية منهم ، بمقتضى أمر عال صدر فى عام ١٢٧٨هـ / ١٨٦٢م [1] . وبمقتضى أمر آخر صدر فى ديسمبر ١٨٦٢م منح سعيد باشا عشر "أستاوات" من جواريه ، مرسلات من سراى الحرم ، مساحة ٥٠ فدان لكل واحدة منهم ، بإجمالى ٥٠٠ فدان من أطيان جفلك الخزان بمديرية البحيرة [2] .

أما إنعامات إسماعيل باشا على جواريه ومماليكه وعتقائه ، فقد فاقت كل الحدود، فماذا عن عدد الجوارى ، من بيض وسود وحبشيات ، اللاتى كان يزوجهن من ضباطه ورجاله وموظفى حكومته ، *" فلا يكتفى بإمهار الواحدة منهن المال الوفير، بل ويقطعها الطين الواسع ، ويرتب لها على خزينته الخصوصية المصروف الشهرى الوافى والمعاش الكافى "* [3] وتحفل صفحات "تقويم النيل" بكثير من إنعامات إسماعيل باشا على معتوقاته قرينات الضباط وموظفى الحكومة ، وقد جمعناهن فى الجدول التالى :

---

[1] على بركات : المرجع السابق ، ص١٤٤ .
[2] م.ع ، دفتر س١/١٠/٦ ، ص١٠٧ ، ث ٣٦ ، من الجناب العالى إلى مدير البحيرة ، فى ٦ رجب ١٢٧٩هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٦٢م .
[3] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص١٤٧ .

المساحة بالفدان	التاريخ	المنعم عليها
٣٠٠	١٢ يناير ١٨٦٤	قرينة إسماعيل أيوب بك ميرالاى آلاى المشاة السادس
٥٠	١٢ يناير ١٨٦٤	قرينة حسن عاصم بك ميرالاى آلاى المشاة الثامن
١٠٠	١٢ يناير ١٨٦٤	قرينة عبد القادر بك قائمقام آلاى المشاة الأول
١٠٠	١٢ يناير ١٨٦٤	قرينة إسماعيل كامل بك قائمقام آلاى المشاة الثانى
١٠٠	١٢ يناير ١٨٦٤	قرينة محمد سعود بك قائمقام آلاى المشاة الرابع
١٠٠	١٢ يناير ١٨٦٤	قرينة عثمان غالب بك قائمقام آلاى المشاة الخامس
٣٠٠	٣ إبريل ١٨٦٤	قرينة أحمد فؤاد بك ناظر المسافر خانات
١٠٠	٦ إبريل ١٨٦٤	قرينة محمود طاهر أفندى قائمقام آلاى المشاة الثالث
٥٠٠	١٨ نوفمبر ١٨٦٤	قرينة مصطفى عزمى بك
٢٥٠	٢١ نوفمبر	قرينة محمد نجيب بك ميرالاى آلاى المشاة الخامس
٣٠٠	٢٢ ديسمبر	قرينة محمد رضا بك ميرالاى آلاى الخيالة الثالث
٢٥٠	٢٢ ديسمبر	قرينة مصطفى فهمى بك قائمقام آلاى المشاة الأول
٢٥٠	٢٢ ديسمبر	خورشيد عارف بك قائمقام آلاى المشاة الرابع
١٠٠	٢٢ ديسمبر	قرينة يوسف شهدى أفندى بكباشى بآلاى المشاة الرابع
١٠٠	٢٢ديسمبر ١٨٦٤	قرينة محمد أفندى السرو صاغقول اغاسى بآلاى المشاة
٥٠	٢٢ ديسمبر	قرينة عبد القادر بك ميرالاى آلاى المشاة الأول
٥٠	٢٢ ديسمبر	قرينة عثمان غالب بك ميرالاى آلاى المشاة الخامس
٥٠	٢٢ ديسمبر	قرينة إسماعيل كامل بك ميرالاى آلاى المشاة الثانى
٣٠٠	٢٢فبراير ١٨٦٥	قرينة خيرى بك مكتوبجى ذات الخديو
١٥٠	٢٢ فبراير	قرينة صالح بك مأمور ضبطية الإسكندرية
١٥٠	٢٢ فبراير	قرينة على فهمى أفندى بكباشى أورطة الجبة جية
١٥٠	٢٢ فبراير	قرينة على راغب أفندى بكباشى بآلاى الخيالة الثالث (١)

أما إنعاماته على زوجاته ومستولداته ومحظياته ، وجميعهن من الجوارى ، فكانت تعد بآلاف الأفدنة ، فكان إجمالى ما منحه لزوجته الأولى "برنجى قادن" شهرت هانم ، مساحة ٣٣٨٢٢ فدان ، وإجمالى ما منحه لزوجته الثانية " إيكينجى قادن"

(١) أمين سامى : المرجع السابق ، المجلد ٢ ، جـ٣ ، ص.ص ٥٤٢،٥٣٣، ٦٠٦ ، والجدول بتصرف من الباحث.

جنانياز قادن مساحة ٢٠٨٣٣ فدان ، وأما زوجته الثالثة " أوجينجى قادن " جشم آفت قادن ، فقد بلغ إجمالى ما منحه لها مساحة ١١١٣٥ فدان [١] . أما زوجته الرابعة " دور تنجى قادن " شفق نور هانم وأم ابنه الأكبر توفيق ، فلم تنل حظاً من إنعاماته لأنها لم تكن مقربة إليه بل انه لم يعتقها ويتزوجها إلا بعد أن اصبح ابنها ولياً للعهد[٢]. أما مستولدته "حور محبات" ، والدة ابنته أمينة ، فقد بلغ إجمالى ما منحه لها مساحة ٢٢٧٨ فدان ، كما منح مساحة ٣٤٩٩ لجاريته "بزم علم" ، ومساحة ١٠٢٨ فدان لجاريته "دلر نايب" ، ومساحة ٩٨٥ فدان لجاريته "زانة دل" ، ومساحة ٩٨٥ فدان لجاريته "سر فزار" [٣] .

ولم تقتصر إنعاماته على جواريه ومعتوقاته فقط ، وإنما امتدت لتشمل رجال من الأغوات والخصيان ، وغيرهم من أغوات نسائه ونساء أسرة محمد على وقد جمعناهم أيضا من " تقويم النيل " فى هذا الجدول [٤] :

---

(١) رءوف عباس حامد : المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٢) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٤١٨ .

(٣) رءوف عباس حامد : المرجع السابق ، ص٢٧١ .

(٤) أمين سامى : المرجع السابق ، جـ٣ ، مجلد ٢ ، ص.ص ٥٠٤ ، ٥١٣ ، ٥٢١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٩ ، ٥٦١ . [والجدول بتصرف]

المنعم عليه	التاريخ	المساحة بالفدان
داود أغا السفرجى	٤ يوليو ١٨٦٣	٦٠
حيدر أغا باش أغا سراى برنجى قادن	٤ يوليو ١٨٦٣	٢٠٠
خليل أغا باش أغا سراى الوالدة	٢٦ يوليو ١٨٦٣	١٠٠
محمد أغا الباش أشجى	٤ نوفمبر ١٨٦٣	١٠٠
شاكر أغا الباش كيلارجى	٤ نوفمبر ١٨٦٣	١٠٠
شاكر أفندى ناظر عموم الكيلار	٤نوفمبر ١٨٦٣	١٠٠
محمد أغا من أغوات دائرة الحريم	٤ نوفمبر ١٨٦٣	٨٠
حسين سرى أغا من أغوات دائرة الحريم	٤ نوفمبر ١٨٦٣	٥٠
الحاج زلفوا أغا من الدائرة الخاصة	٢٣ نوفمبر ١٨٦٣	١٠٠
سرور أغا من أغوات قصر الحريم	٢٣ نوفمبر ١٨٦٣	١٠٠
خضر أغا من الدائرة الخاصة	٢٣ نوفمبر ١٨٦٣	١٠٠
إبراهيم أغا كتخدا بقصر الوالدة	٢٣ نوفمبر ١٨٦٣	١٠٠
سعيد أغا من أغوات الزوجة الثالثة لإبراهيم	١٢ يناير ١٨٦٤	٣٠٠
على أغا القهوجى باشى	١٢ يناير ١٨٦٤	١٠٠
محمد أغا رئيس المزينين	١٢ يناير ١٨٦٤	١٠٠
حجاج أغا باش عربجى	١٢ يناير ١٨٦٤	١٠٠
داود أغا السفرجى	١٢ يناير ١٨٦٤	٥٠
محمود أغا سايس باشا لإبراهيم باشا	٩ يوليو ١٨٦٤	٦٠
أحمد أغا سايس باشا	٩ يوليو ١٨٦٤	٦٠
يوسف أغا من أغوات حريم إبراهيم باشا	١٦ يوليو ١٨٦٤	٢٧
خليل أغا باش أغوات الوالدة	٢٦ نوفمبر ١٨٦٩	١٢٠

ولم يكن الحكام فقط هم الذين ينعمون على عتقائهم ، فقد سايرهم الكثيرون من ملاك الرقيق ، ومنهم على سبيل المثال صالح بك الجداوى - وهو من المماليك القدماء ومعتوق حسين بك الجداوى معتوق على بك الكبير - الذى أوصى فى عام ١٢٦٩هـ / ١٨٥٣م بتوزيع تركته على أرقائه السبعة المُدَبَّرين [1] ، وكانت هذه التركة تتكون من ٢٦٤ فداناً و ١٦,٥ قيراطاً من أراضى الرزق الأحباسية ، وقد وزعت التركة على الأرقاء السبعة كالتالي :

المساحة		الاسم
قيراط	فدان	
٢٢,٥	٥٢	وسيلة البيضا الجريدلية (كريتلية)
٢٢,٥	٥٢	نور قمر الجركسية
٧	٣٥	مبروكة السودا
٧	٣٥	زعفرانة السودا
٧	٣٥	زهرة السودا
٧	٣٥	فاطمة السودا
١٥,٥	١٧	فرج الحبشى [2]

كما أنعم ناظر الجهادية فى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م ، على كل من محمد أفندى وحسن أفندى وعلى أغا - من غلمانه المعاتيق - بمساحة ٥٠ فداناً لكل منهم ، من أبعاديته البالغ مساحتها ٤٠٠ فدان بناحية سنهور غربية [3] . وأوصى المدعو زكى أفندى بمنح معتوقته ماه نور الجركسية مساحة ٥٠ فدان أبعادية لمعاشها [4] . كذلك قامت أمهان خاتون كريمة إبراهيم جلبى عزبان رزاز ، بإفراغ حصص التزامها بحق قيراطين بناحية سندوب دقهلية ، والبالغ مساحة أطيانهم ٥٤ فداناً وكسور إلى معتوقتها بنبة خاتون الكردلية واثنين آخرين مثالثة بينهم [5] . وقامت محبوبة بنت حسن زوجة

(١) المدبر هو الرقيق الموصى بعتقه بعد وفاة سيده . لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخامس .
(٢) محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٣٤ ، ص١٠٠ ، ث ٢٨٦ ، فى ٢٢ شوال ١٢٦٩هـ/ ٢٩ يوليو١٨٥٣م .
(٣) م.ت ، محفظة ٣٠ ، ترجمة الوثيقة ٤٠٠ ، ق ٢٢ ، فى ربيع أخر ١٢٧١هـ / ١ يناير ١٨٥٥م .
(٤) م.ت ، محفظة ٢٧ ، ترجمة الوثيقة ١٨١ ، فى ٢٢ محرم ١٢٧١هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٥٤م .
(٥) م.ع ، دفتر س١/٧/٤ ، ص١٩ ، ث ٢٠ ، فى ٨ شعبان ١٢٧٨هـ / ٢٦ فبراير ١٨٦٢م .

عثمان أغا كنج بإفراغ حصص التزامها بحق ١١ قيراط بمديرتي الروضة والدقلهية والبالغ مساحة أطيانهم ٤٢ فداناً وكسور إلى معتوقتها خديجة البيضاء وزوجها محمد مرتضى [١] .

* - شراء الأراضي :

لم تكن هذه الإنعامات الكثيرة والكبيرة - أيا كان المنعم - هي المصدر الوحيد لتكوين ملكيات الرقيق والمعاتيق خلال القرن التاسع عشر ، فقد حصل البعض منهم على مساحات أخرى من الأرضى بطريق الشراء . وعلى سبيل المثال فقد اشترى حسن أغا خازندار ومعتوق محمد بك الدفتردار مساحة ٥٤٩ فدان وكسور من أراضي الرزق الأحباسية بسعر ٧٥٥٠٧ قرش من مير ميران محمد سهراب باشا في عام ١٨٤٢م [٢] . ومن سهراب باشا أيضا ، اشترى محمد بيك معجون أغاسي إبراهيم باشا، وزوجته خديجة هانم ، مناصفة بينهما ، مساحة ٣٩٢ فدان بسعر ٦٨٦٥٨ قرش في عام ١٨٤١ [٣] . واشترت خديجة هانم البيضا معتوقة رستم بيك مدير المنوفية ، مساحة ٢٩٠ فدان وكسور ، بسعر ٣٥٥٠٠ قرش ، من حسن بك حيدر في عام ١٨٤٢ [٤] .

وفي عهد عباس اشترى مصطفى باشا الجركسي ، مساحة ١٤٠٠ فدان من أطيان سليم بك بالقليوبية بتقسيط مؤرخ في ٢٤ صفر ١٢٧٥هـ / ٣ أكتوبر ١٨٥٨م[٥]. وفي عهد إسماعيل اشترت ماه دوران هانم أفندى الزوجة الثانية لمحمد على باشا مساحة ٢٧٧٠ فدان بالبحيرة بسعر ١٦٥ قرش للفدان [٦] . كما اشترت كلزار البيضا معتوقة السيد على البكرى مساحة ٢٥ فدان من أطيان ناحية تلا بالمنيا نوفمبر ١٨٧٧م[٧] . واشترت أنبدول هانم البيضا حرم على أفندى فهمي البكباشي ومعتوقة إسماعيل باشا ، مساحة ٩٥ فدان بثمن قدره ١٥٠٠ جنيه إنجليزي بتقسيط

---

[١] نفس الدفتر ، ص١٩ ، ث ٢٢ ، في ٢٦ شعبان ١٢٧٨هـ / ٢٦ فبراير ١٨٦٢م .
[٢] دفتر قيد تقاسيط الأباعد العشورية رقم١٢٣١ جـ٨ ، ص٤٦ ، في جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / يونيو ١٨٤٢م .
[٣] نفس الدفتر ، ص٥٣ ، في غرة جمادى الأخرة ١٢٥٨هـ / ١٠ يونيو ١٨٤٢ .
[٤] دفتر قيد الأباعد العشورية رقم١٢٣١جـ٨ ، ص٦١ ، في ٢٩ جمادى الأخرة ١٢٥٨هـ / ٧ يوليو ١٨٤٢م .
[٥] على بركات : المرجع السابق ، ص١٧٤ .
[٦] محفظة ١٣٥ أبحاث،أوراق العائلة المالكة ، ترجمة ث بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٠هـ / ٢٥ يونيو ١٨٦٣م .
[٧] دفتر قيد تقاسيط الأباعد العشورية رقم ص٢/١٥٣/٦٦ ، ص١١٨ ، ث ١١١ ، في ٢٢ رمضان ١٢٩٠هـ / ١٣ نوفمبر ١٨٧٣م .

مؤرخ فى ٢٨ ذو الحجة ١٢٩٠هـ / ١٦ فبراير ١٨٧٤م [١] . ويذكر الدكتور على بركات أن مساحة الأراضى التى صودرت من على فهمى بعد القضاء على الثورة العرابية بلغت ٢٤٠ فدان منها ٩٥ فدان باسم زوجته [٢] وهذا يعنى أنها ربما تكون قد باعت الأراضى التى سبق لإسماعيل أن أنعم بها عليها .

ويتوارد إلى الذهن سؤال هام ، هو من أين حصل هؤلاء على الأموال التى اشتروا بها تلك الأراضى ؟ ويبدو أنه كان هناك أكثر من مصدر للحصول على تلك الأموال ، فربما كانت من ريع الأراضى التى حصلوا عليها بطريق الإنعام ، أو ربما أن بعضهم قد باع أرضه واشترى غيرها . ولكن المصدر الأول لتلك الأموال ، كان من الإنعامات النقدية التى حصلوا عليها من سادتهم . وهذه بعض الأمثلة التي تبين ضخامة تلك الإنعامات النقدية ، فإن محمد على ، بعد وفاة ابنه اسكندر بك ، أمر بمنح الجارية التى كانت بخدمته ثلاثة آلاف قرش وتزويجها لرجل من أهل الكفاية [٣] كما أمر بمنح مصطفى أغا ، من أغوات الحريم- الذى جاءه مبشرا بميلاد ابنة لإبراهيم باشا – مبلغ ٥٠٠٠ قرش وإلباسه فروة وشالا [٤] .

أما عباس باشا فقد منح على سبيل المثال ، مبلغ ١٥٠٠٠ قرش إلى مستولدة محمد على باشا "تام ساز قادن" ، والدة محمد على بك ، ومثلها أيضا إلى "ممتاز قادن" والدة حسين بك . كما منح ٩٠٠٠٠ قرش إلى ستٍ من نساء إبراهيم باشا لكل منهن مبلغ ١٥٠٠٠ قرش ، وكذلك منح ثلاث من زوجات ومستولدات إبراهيم باشا هن : والدة أحمد باشا ووالدة إسماعيل بك ووالدة مصطفى بك ، ولكل منهم ١٥٠٠٠ قرش أيضا [٥] أما سعيد باشا فقد أصدر أمرا فى فبراير ١٨٥٥م بصرف مرتب شهرى خمس كيسات شهرية لزوجات وقادينات ومستولدات محمد على وإبراهيم باشا [٦] . وأصدر أمرا آخر بترتيب معاش شهرى للجارية هداية من جوارى أخيه المرحوم محمد على باشا [٧] .

---

[١] نفس الدفتر ، ص١٤٢ ، ث ١٣٧ ، فى ٢٨ ذو الحجة ١٢٩٠هـ / ١٦ فبراير ١٨٧١م .
[٢] على بركات : المرجع السابق ، ص ٣٧١ .
[٣] م.ت ، دفتر س١/٤٧/٦ ،ص٦ ، ث ٦٥ ، فى ٢٩ شوال ١٢٣٨هـ / ٩ يوليو ١٨٢٣م .
[٤] م.ت ، دفتر س١/٥٠/٥ ، ص٧٨ ، ث ٧٧٠ ، فى ٢٨ رجب ١٢٤٠هـ / ١٨ مارس ١٨٢٥م .
[٥] محفظة ١٣٥ أبحاث ، تراجم محمد على باشا وعائلته ، إنعامات عباس باشا على حريم الأسرة فى ٢٢ شوال ١٢٦٥هـ/ ١٠سبتمبر ١٨٤٩م ، وأسماؤهن مذكورة فى الملحق ٢١ .
[٦] م.ت ، محفظة ٣١ ، ترجمة ث ٧١٢ ق ٥٦ ، فى ١٥ جمادى الأولى ١٢٧١هـ / ٣ فبراير ١٨٥٥م .
[٧] م.ع ، دفتر س١/٧/٤ ، ص٢٩ ، أمر إلى الدايرة السنية ، فى ٧ شوال ١٢٧٨هـ / ٧ إبريل ١٨٦٢م .

وقد كان إسماعيل أكثر إنفاقا وإحسانا من سابقيه ، ومن أمثلة ذلك أنه أصدر أمرا بصرف مرتب سنوى ٣٠٠٠ كيسة إلى كل من زوجاته الأربع [١] كما أمر بربط معاش شهرى قيمته ٥٠٠٠ قرش إلى عشر من جواريه اللائى أعتقهن وزوجهن إلى بعض رجاله ، أى ٥٠٠ قرش لكل منهن [٢] . كما أمر بترتيب معاش سنوى ٣٦٠ كيسه إلى قمر خاتون الزوجة الثالثة لمحمد على باشا [٣] . وترتيب ١١٥٢٢ قرش شهرى إلى كل من الزوجة الأولى والثانية لوالده إبراهيم باشا ، وربط ٣٠٠٠ قرش شهرى بأسماء أتباع وجوارى الزوجة الثانية على أن يتم توزيعهم بمعرفتها [٤] .

أيضا ، لم تكن تلك الإنعامات النقدية قاصرة على الحكام فقط ، فقد قلدهم كثيرون من غير الحكام ، والأمثلة عديدة ومتنوعة ، منها على سبيل المثال ، قيام حسين بك بمنح معتوقه خليل الجركسى ٢٥٠٠٠ قرش فى مايو ١٨٢٩م [٥] . كما أوصت جُلسن خاتون ، بتوزيع تركتها على جواريها الثلاث ، وبعد خصم الديون ، كان صافى قيمة التركة ١٠٨٢٣ قرش و١٥ بارة ، وزعت عليهن كالتالي : جاريتها جلسن خاتون البيضا ٥٤١١ قرش و٢٧ بارة ، وجاريتها فاطمة السمرا ٢٧٠٥ قرش و٣٣ بارة ، و جاريتها محبوبة السمرا ٢٧٠٥ قرش و ٣٣ بارة [٦] . كما قام سليمان بك بعتق أربع جوار بيض وأنعم على كل منهن بمبلغ ٥٠٠ قرش [٧] . وقد كانت ملكية الأراضى فى ذلك الوقت إحدى دلالات الوضع الاجتماعى المتميز [٨] ، لذلك سعى هؤلاء إلى استغلال تل الأموال التي تدفقت عليهم في شراء مساحات كبيرة من الأراضى كما سبق التوضيح .

*** - استبدال المعاشات بأطيان :**

عمل الكثير من الأرقاء والمعاتيق فى وظائف حكومية مختلفة [٩] ، وقد ساعدهم

---

[١] امين سامى : المرجع السابق ، ص٩٤٠ .

[٢] ملفات الموظفين ، ملف رقم ٤٨٨٨ محفظة ٢١٣ ، عين ٤ ، دولاب ٩ ، أوراق ربط معاش عشر إشراقات فى ١٧ شعبان ١٢٩١هـ / ٢٩ ١٨٧٤م .

[٣] محفظة١٣٥ أبحاث ، أوراق العائلة المالكة ، ث بتاريخ غاية ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ١٦ إبريل ١٨٦٦م .

[٤] نفس المحفظة ، ث بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨٣هـ / ٣ يناير ١٨٦٧م .

[٥] م.ت ، دفتر س١/٥٣/٢ ، ص٨٥ ، ث ٣٢٥ ، فى ١٧ ذو القعدة ١٢٤٤هـ / ٢١ مايو ١٨٢٩م .

[٦] محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٨٩ ، ص١٥٥ ،ث ١٢٦٧،فى ربيع آخر ١٢٤٢هـ / ٢١ أكتوبر ١٨٢٨م.

[٧] ديوان الخديو تركى ، دفتر س٢/٤٩/٦ ، ص٥٢ ، ث ١٤٨ ، فى ٢١ محرم ١٢٤٨هـ / ٢٠ يونيو ١٨٣٢م .

[٨] على شلبى : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ،دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٥١.

[٩] راجع الفصل السادس العنصر الخاص بالرقيق والإدارة .

ذلك على إيجاد مصدر ثالث للحصول على الأرض ، فيذكر الدكتور علي شلبي أن سعيد باشا أصدر أوامره في فبراير ويونيو من عام ١٨٦٠م ، بإعطاء المرفوتين من الخدمة – وتكون مدة خدمتهم عشر سنوات فأكثر – *" أطيان من المتروك والأبعاديات ... كلا منهم بالنظر إلى مرتباته الأصلية بدون طلب مال كونها مقابلة المعاش "* . ثم أصدر أمرا آخر في يناير ١٨٦١م جعل إعطاء الأراضي للموظفين بدلا من المعاش إجباريا ، ومن لا يوافق على أخذ الأطيان يحرم من المعاش [١] .

ويبدو أن أوامر سعيد باشا في عام ١٨٦٠م لم تكن هي الأولى في هذا المجال ، فقد كان ألماس أغا ، من معاتيق حرم حسن باشا طاهر ، يتقاضى معاشا من الرزنامة مقدار ٧٥ قرش شهرى ، ثم في ٦ ربيع الآخر ١٢٧٤هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٥٧م صدر أمر المالية برفته من جرائد الاستحقاقات لداعي أخذه أطيان ، ثم في ٤ ذو الحجة ١٢٧٤هـ / ١٦ يوليو ١٨٥٨م ، صدر أمر عال يشير بأن *" الغلمان السقط الغير مقتدرين على الخدامة وعلى الذهاب والمجيء ويوجدوا معلولين وغير مقتدرين على الزراعة ... يصير إبقاء الأطيان التي أخذوها بذمتهم في هذه السنة ... ثم من ابتدى السنة الآتية يصيرقيد معاشهم في محل الاقتضى "* ، وبناء على هذه الأوامر تقدم ألماس أغا بعريضة طالب فيها أن تتسلم منه الحكومة الأرض التي استلمها مقابل معاشه ومقدارها أحد عشر فدانا بخط السنبلاوين بمديرية المنصورة ، ويستعيد معاشه البالغ ٧٥ قرش مرة ثانية ، وتمت الموافقة على عريضته في ديسمبر ١٨٥٨م [٢] .

ومع ذلك فإن بعضهم قد وافق على استلام الأرض ، حيث تقدم كل من جركس خورشيد لطفي ، وجركس خورشيد صبري ، وجركس مهيب ، من الغلمان السقط المقيمين بالقلعة ، يطلب تحويلهم على مديرية الروضة لإعطائهم أطيان بدل ما هو مربوط لهم من المعاشات ، وتمت الموافق على طلبهم في ديسمبر ١٨٦١م [٣] . ومن الذين حصلوا على أطيان أيضا جركس محمد روشان من الغلمان السقط بالقلعة في فبراير ١٨٦١ [٤] .

---

[١] علي شلبي المرجع السابق ، ص١٣٤ .
[٢] ملفات الموظفين ، ملف رقم ١٥٥٥ ، محفظة ١١٩ ، عين ٤ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش الماس أغا من أمكدارية حسن باشا .
[٣] م.ع ، دفتر س١/٧/٤ ، ص١١ ، ث ١١ ،أمر كريم إلى محافظة مصر ، في ١٧ جمادى الآخرة ١٢٧٨هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٦١ .
[٤] ملفات الموظفين ، ملف ١٩٠٣م ، محفظة ١٢٦ ، عين ٢ ، دولاب ٦ ، أوراق ربط معاش جركس محمد روشان من الغلمان السقط ، كان أودة باشى الغلمان بالجبة خانة .

* - ميراث الأراضي :

بالإضافة إلى المصادر السابقة فقد حصل كثير من المعاتيق على مساحات من الأراضى بطريق الميراث الشرعى ، وعلى سبيل المثال فقد أعتق محمد خسرو باشا اثنتين من جواريه وتزوجهما ، وبعد وفاته عن تركة مقدارها ٣٨٤ فدان ، حصلت الزوجتان على مساحة ٣٢ فدان ، مقدار نصيبهما الشرعى من التركة ، لكل منهما ١٦ فدان [١] . وبعد وفاة إنجى البيضا الجركسية معتوقة حسين بك نامق وكيل مديرية الدقهلية عن تركة مقدارها ١٩ فدانا من الأراضى الخراجية ، فإن زوجها ، خشداشها [٢] ، عتيق حسين بك نامق أيضا ، قد حصل على نصيبه الشرعى فى تركتها ومقداره النصف ، تسعة أفدنه ونصف الفدان ، بينما ورث النصف الآخر أبناء المرحوم حسين نامق بحق الولاء الشرعى [٣] . كما ورثت لمشكر البيضا معتوقة محمد على باشا ، زوجها سليم باشا السلحدار وكان نصيبها الثمن ، أى ثلاثة أسهم ، من تركته البالغة ٢٧٠٠٧ فدان ، أى حوالى ٣٣٧٥ فدان . وكان نصيب صديقة هانم ابنة سليم باشا من مستولدته اقتناب البيضاء مساحة ١٠٧٤ فدان ، وبوفاة صديقة المذكورة حصلت والدتها اقتناب البيضا مستولدة سليم باشا على سدس تركة ابنتها ومقداره ١٧٩ فدان فأصبحت تلك الجارية فى مصاف كبار الملاك لمجرد كونها مستولدة الباشا وليست زوجته . ونفس هذه المساحة كانت من نصيب خوشقدم البيضا مستولدة سليم باشا أيضا ، وذلك نصيبها من تركة ابنتها آسيا هانم ابنة سليم باشا [٤] .

وبذلك فإنه كانت هناك مصادر متعددة تكونت من خلالها ملكيات مختلفة الأحجام لهؤلاء الرقيق والمعاتيق ، خلال القرن التاسع عشر ، وساهمت بذلك فى صياغة نظام ملكية الأراضى وتطوره بقدر هام لا ينبغى لنا أن نغفله ، فالحقيقة أن الرق كان أحد المفاتيح السحرية لامتلاك الأراضى خلال تلك الفترة ، ولذلك لا ينبغى لدارسى تطور نظام ملكية الأراضى أن يهملوا هذا المفتاح السحرى .

---

[١] دفتر قيد الأباعد العشورية رقم ص٢/١٥٣/٦٦،ص١١٨،ث١١١،فى٢٢رمضان ١٢٩٠هـ / نوفمبر ١٨٧٣م.
[٢] أى زميلها فى الرق من "يولداش" التركية بمعنى زميل الطريق .
[٣] محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة قيد المواد الشرعية رقم ١٧ عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص١٠٣ ، ث ١٠٧ ، فى ١٢ أكتوبر ١٨٨٤م وحول معنى الولاء راجع الفصل الخامس .
[٤] نفس المحكمة ، مضبطة الإشهادات رقم ٥ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص١ ، ث ٢ ، فى ٢٢ محرم ١٢٩٤هـ / ٦ فبراير ١٨٧٧م .

ب - ملكية العقارات :

لم تقتصر ملكيات الرقيق على الأراضي الزراعية فقط ، بل امتدت إلى مختلف العقارات من بيوت ومحلات ووكالات تجارية وأراضي سكنية وغير ذلك من المنشآت. ويمكن القول بأنهم حصلوا على ملكية هذه العقارات بنفس الوسائل السابقة في ملكية الأراضي الزراعية ، كما سيتضح فيما يلي .

كان من عادة محمد على باشا أن ينعم ببيت على كل مملوك من مماليكه عندما يزوجه بإحدى جواريه ، على أن يكون البيت مناصفة بين المملوك والجارية [1] . كما أنعم محمد على ببيوت كثيرة على عدد كبير من ضباط الجيش الذين كانوا من مماليكه ومن هؤلاء : صالح بك أميرالاى السوارى وحمزة بك أميرالاى البيادة ، حيث اشترى محمد على بيتين بحى المغربلين فأنعم بهما عليهما في عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م واشترى منزلاً بدرب الأغوات في عام ١٢٤٦هـ ، وانعم به على الأميرالاى سليمان بك [2] . وقد أصدر محمد على في شعبان ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م أمراً عاليا ينظم عملية توزيع البيوت التي سبق الإنعام بها على مماليكه وجواريه في حالة وفاة أحدهم وينص على أن الإشراقة (أي جاريته التي أعتقها وزوجها لمملوكه) التي تتوفى عن زوج فلا تمس مرتباتها وعقاراتها بل تترك كلها للزوج وتعطى له زوجة أخرى من السراى ، وكذلك الغلام الذي يتوفى عن زوجة تعطى متروكاته لزوجته وتزوج لاحد غلمان الباشا أو الأمراء .[3]

ولم يكن الأمر قاصرا على مماليكه فقط بل امتد إلى مماليك أبنائه ورجال حكومته ، فقد أنعم بمنزل على أحد أتباع إسماعيل باشا في عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م . وأنعم بمنزل آخر على أحد معاتيق عباس باشا [4] . وعندما أعتق أحمد باشا سر عسكر الحجاز ، ثلاثة من مماليكه وأرسلهم إلى مصر ، فقد أمر محمد على بشراء منازل لهؤلاء المماليك الثلاثة ، على أن تخصم أثمانهم من مرتبات أحمد باشا [5] . وبعد وفاة ابنه اسكندر بك ، أمر محمد على بمنح الجارية التي كانت في خدمته منزلاً مناسبا [6] .

---

(1) م.ت ، محفظة ٣١ ، ث ٢١٦ ، ق ١٨ ، من حسن فؤاد إلى خازن الخديو ، في ٩ جمادى الأولى ١٢٧١هـ / ٧ فبراير ١٨٥٥م .

(2) محفظة ١٢٥ أبحاث ، ملف ٧٧ نظارة الأشغال ، بيان المباني التي رممت وأنشئت في قسمي بولاق وقيسون ، حتى عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .

(3) الأوامر والبيورلديات الصادرة من محمد على ، مخطوط بدار الكتب ، ص٤٠٦ -٤٠٧ .

(4) نفس المصدر السابق .

(5) م.ت ، دفتر س١/٧٩/١ ، ص٣٢ ، ث ٩٨ ، من الجناب العالي إلى باقي بك الخزينة دار ، في ١١ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ١٧ أغسطس ١٨٣٤م .

(6) م.ت ، دفتر س١/٤٧/٦ ، ص٦ ، ث ٦٥ ، من المعية إلى نجيب افندى،٢٩ شوال ١٢٣٨هـ / ٩يوليو١٨٢٣م.

وقد استمرت هذه العادة سارية بعد عهد محمد على ، ففى عهد سعيد ، قام أبو بكر راتب باشا محافظ الإسكندرية بشراء عدة بيوت لحساب الميرى ، وأرسل إلى سعيد باشا ، فى أغسطس ١٨٥٥م ، يستأذنه فى تخصيص هذه البيوت لسكنى معاتيق ولى النعم [١] . وقد وافق سعيد باشا على طلبه وأرسل إليه يطلب شراء بيوت جديدة ، غير ما تم شراؤه ، وبعد وفاة أبو بكر راتب باشا ، استأنف محمد شاكر ، محافظ الإسكندرية الجديد ، عملية شراء البيوت لمعاتيق سعيد باشا " *بناء على الأمر العالى الصادر إلى سلفه ، بشراء بيوت لمعاتيق ولى النعم* " . ومن أمثلة ذلك شراؤه بيت الريان حسن أباظة ، وتسجيله باسم الريان مصطفى الصغير – وهو من معاتيق سعيد باشا – وزوجته مناصفة بينهما [٢] .

وعندما اشترى محمد شاكر منزلا آخر ، بهدف تسجيله باسم الريان يوسف وهو من معاتيق سعيد باشا أيضا ؛ حدث أن توفى الريان قبل تسجيل البيت ، ونتيجة لذلك فقد واجهت محمد شاكر مشكلة ، هل يسجل البيت باسم الزوجة أم ماذا يفعل ؟ . وأرسل إلى سعيد باشا ، يسأله عن كيفية التصرف فى النصف الذى سيصيب المعتوق المتوفى [٣] . ولم نعثر على رد سعيد باشا على استفسار محافظ الإسكندرية . وربما أن سعيد باشا قد وافق على منح البيت كاملا إلى الزوجة ، لأن هناك موقفاً مشابهاً حدث فى عام ١٢٧٥هـ / ١٨٥٩م ، حيث وافق سعيد باشا على منح الأسطى فداية ، التى هى من جوارى محمد على باشا ، نصف البيت الذى كان باسم زوجها المتوفى القاووش أغاسى محمد أغا وتسجيله باسمها [٤] كما أن هذا كان هو المتبع فى عصر محمد على كما مرّ بنا . وقد استمرت هذه الظاهرة فى عهد إسماعيل ، فنراه يصدر أمراً إلى المالية فى مارس ١٨٧٢م ، بالإحسان بمنزل كائن بحارة الكريدلى فى خط الحنفى ، إلى معتوقيه الصاغقول أغاسى محمد صادق أفندى وحرمه ، مناصفة بينهما، وتحرير حجة التمليك باسمهما [٥] .

على أن أغلب البيوت التى كانت فى ملك هؤلاء ، آلت إليهم عن طريق الشراء،

---

(١) م.ت ، محفظة ٣٣ ، ترجمة ث ٨٨ ، ق ٢٦٩ ، من أبو بكر راتب باشا إلى المعية ، فى ١٠ ذو القعدة ١٢٧١هـ / ٢٥ يوليو ١٨٥٥م .
(٢) نفس المحفظة السابقة ، ترجمة ث ٢٧٤ ، ق ٢٨٦ ، من محمد شكرى محافظ الإسكندرية إلى المعية فى ذو القعدة ١٢٧١هـ / يوليو ١٨٥٥.
(٣) نفس المحفظة ، ترجمة ث ٢٧٥ ، ق ٢٨٥ ، بنفس التاريخ .
(٤) م.ع ، دفتر س١/١/١٣ ، ١٨٩١ ، ص٢٤ ، ث ٢٨، أمر عال إلى بيت مال المحروسة ، ٢٥جمادى الأولى ١٢٧٥هـ/ ١ يناير ١٨٥٩م .
(٥) أمين سامى : المرجع السابق ، جـ٣ ، مجلد ٢ ، ص٩٣١ .

فقد اشترى مرجان أغا الأسمر باش أغوات سراى توفيق باشا ، ومعتوق والدته شفق نور هانم ، منزلاً مساحته ١٦٧,٤ متر ، بخط الناصرية بقسم السيدة زينب ، بثمن قدره ٥٠٠ جنيه ذهب [١] . كما اشترت إقبال البيضا الجركسية عتيقة حسين بك نامق، منزلاً بدرب الملاح ببنى سويف ، مشتملاً على جميع المنافع والمرافق ومساحته ٨٠٦ ذراع ، بثمن قدره ٢٢٠٠٠ قرش ، بحجة مؤرخة فى ٩ يناير ١٨٨٤م [٢] . كما اشترت أيضا الحرمة بخيتة السودانية معتوقة حسين باشا الطوبجى ، قطعة أرض سكنية معدة للبناء مسطحها ٣٢ متر ببنى سويف ، بثمن قدره ٨٠ قرش [٣] .

وامتدت ملكياتهم أيضا إلى منشآت أخرى غير سكينة ، وعلى سبيل المثال كانت نور صباح الحبشية معتوقة حسين بك نامق تمتلك قطعة أرض مقام عليها طاحونة بناحية سوق مدينة بنى سويف ومساحتها حوالى ١٠٠ ذراع [٤] . كما اشترى خليل أغا باش أغوات والدة إسماعيل باشا ، ومعتوق محمد باشا مدير الخرطوم ، " جميع *كامل بنا الوكالة الكاينة بمصر المحروسة بخط الجامع الأزهر ، داخل درب الساقية "* بثمن ١٨٧٦م [٥] . وفى هذا المجال أيضا اشترى حسن حسين أفندى معتوق محمد على باشا ووكيل دايرة غلمان إسماعيل باشا ، القهوة المعروفة " بقهوة السرجى " بخط سوق السلاح بمصر المحروسة بحجة مؤرخة فى ١٢ ربيع الآخر ١٢٨٠هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٦٣م [٦] .

ولم يكن الأمر قاصراً على الملكية من باب المنح أو الشراء ، بل امتد إلى الاستئجار ، فقد استأجرت عشق نياز الحبشية معتوقة زينب هانم بنت محمد على باشا قطعة أرض " كانت زراعية وأصبحت غير صالحة للزراعة " ومسطحها ٨٧٩ متر مربع ، بأجر سنوى ٦٢٥ قرش ، ونصت حجة التأجير المؤرخة فى يوليو ١٨٩٤م على أن " *يصرح لها بالبناء والعمارة والإنشاء والتجديد والتعلية على قطعة الأرض كيفما تحب وتختار على أن كل شئ بنته يكون ملكا مطلقا لها* " [٧] .

---

[١] محكمة الباب العالى ، سجل المبايعات ٢٩٠، ص٧١،ث٨٣، ١٠ربيع الأول ١٣١٢هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٩٤م .
[٢] محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة ١٧ ، عين ٥٧ مخزن ٤٦ ، ص٧ ، ث ٩ ، فى ٩ يناير ١٨٨٤م .
[٣] محكمة الباب العالى ، سجل ٢٩٠ ، ص٢٦ ، ث ٣١ ، فى ١٥ محرم ١٣٣١هـ / ١٩ يوليو ١٨٩٤م .
[٤] محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة ٤ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص٢٤ ، ث ٦٤ ، فى غرة رجب ١٢٨٣هـ / ٩ نوفمبر ١٨٦٦م .
[٥] محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ٤١٨ ، ص٨٠ ، ث ٥٨، فى٢٢ذو الحجة ١٢٩٢هـ/ ١٩ يناير ١٨٧٦م.
[٦] محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٢٢٦ ، ث ٢١٠ ، ١٢ربيع الآخر ١٢٨٠هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٦٣م.
[٧] محكمة الباب العالى ، سجل المبايعات ٢٩٠، ص٩ ، ث ١٠ فى ٤ محرم ١٢١٢هـ / ٨ يوليو ١٨٩٤م .

ثانيا : الرقيق والأوقاف :

إن الطابع المميز لحركة وقف الأراضى والعقارات فى مصر خلال القرن التاسع عشر ، هو أن الرقيق كانوا طرفاً دائماً فى عملية الوقف ، فهم إما واقفين أو موقوف عليهم ، ويندر أن نجد وثيقة وقف دون أن يوجدوا فيها . والوقف من الناحية الشرعية جائز ، ويمكن تعريفه بأنه حبس وتسبيل العقارات والأراضى للإنفاق من ريعها على أوجه الخير ، فلا تباع ولا توهب ولا ترهن . وليس للموقوف عليهم سوى الانتفاع بريعها حسب شروط الواقف (١) .

ولما كان الوقف هو أحد علامات ملك الرقبة ، فإن عمليات وقف الأراضى الزراعية قد تأخرت ، ريثما يحصل أصحاب الأراضى على حق الملكية كاملا ، والذى يتضمن حق البيع والرهن والوقف والهبة . أضف إلى ذلك أن محمد على قد صادر الكثير من الأوقاف القديمة ، خلال مشروعاته الزراعية ، وبرغم أنه لم ينهى الوقف كنظام ، فإنه يمكن القول أن الأوقاف قد بلغت أقل مساحة لها فى عهده . وبناء على فتوى من مفتى الإسكندرية ، أصدر محمد على أمرا فى ٣٠ يوليو ١٨٤٦ بمنع تحويل أية أراضى جديدة إلى أوقاف . ولم يكد عباس يتولى الحكم ، حتى ألغى الأمر السابق بإرادة صادرة فى ٢٥ رمضان ١٢٦٥هـ / ١٤ أغسطس ١٨٤٩م ، وجاء فيها *" كانت صدرت إرادة مخصوصة من جانب الحكومة بمنع الأهالى من وقف أملاكهم ، ولكن ظهر أن هذا الأمر جائر وتعد صريح على حقوق الناس ، لذلك أمرنا بصرف النظر عن حكم هذه الإرادة ليكون كل شخص حر فى أملاكه "* (٢) .

وبعد صدور هذا الأمر توالت الأوقاف ، وكان أغلب الواقفين من أفراد أسرة محمد على ، وأغلب الموقوف عليهم من الجوارى والعبيد والمعاتيق ، ففى عام ١٨٥٦م أوقفت ماه دوران قادن ، الزوجة الثانية لمحمد على ، مساحة ١٧٧٦٣ من أجود أراضى الدلتا ،على عتقائها من العبيد والجوارى . كما أوقفت بنبا قادن والدة عباس باشا ، ١٣٠٠٠ فدان فى محافظات الغربية والقليوبية على عتقائها من العبيد والجوارى والخصيان (٣) . وأوقفت ممتاز قادن مستولدة محمد على باشا والدة ابنه

---

(١) شمس الدين محمد بن أحمد : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص١٨٣ .
(٢) على بركات : المرجع السابق ، ص١٣٦ - ١٣٨ .
(٣) رءوف عباس : المرجع السابق ، ص٧٧ .

حسين بك ، ٣٦٦٥ فدان بنواحي درين والمنشأة الكبرى بالغربية ، من بينها ٢٤٩٠، فدان على عتقائها . وكذلك كان لشازديل قادن الجركسية مستولدة عباس باشا ، أوقاف كثيرة من بينها ٢٥٠ فدان على عتقائها . أما إنجي هانم زوجة سعيد فكان لها وقف مساحته ٤٧٨٠ بدمنهور ، على عتقائها وجواريها وأغواتها وعتقاء زوجها ، وأيضا كان لملك برهانم مستولدة سعيد باشا وقف مساحته ٢٢٠٩ فدان على عتقائها [1] . كما أوقف سعيد باشا ٣٢٢٥ فدان بالغربية على بعض أتباعه ومماليكه [2] .

ومع بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، نبدأ فى ملاحظة وثائق بوقفيات لأشخاص ليسوا من الأسرة الحاكمة ، ومنها على سبيل المثال ، قيام محمد سعيد بك وأخيه أحمد نجيب بك بوقف مساحة ٩٠ فدان ، فى عام ١٨٧٣م ، على معاتيق والدهما المرحوم حسين بك [3] . وكذلك وقف حفيظة خاتون الكريدلية ، البالغ مساحته ٥٧ فدان على معتوقتها فلك نور البيضا الجركسية ، وعلى معتوقة زوجها جلفدان الجركسية ، وقد نصَّت حجة وقفها على أن يصرف ريع الوقف عليهما ثم من بعدهما على أولادهما، ثم من بعدهم على عتقائهما وعتقاء أولادهما بيضا وسودا وحبوشا [4] .

أما المنشآت والعقارات ، فكان حق الملكية عليها قائما منذ بداية القرن التاسع عشر ولذلك فإن عمليات وقف هذه العقارات تظهر بوضوح فى الوثائق منذ بداية القرن التاسع عشر ، ففى فبراير ١٨٠٩م أوقف إسماعيل بن عبد الله معتوق إسماعيل جوربجي جمليان رزاز " *جميع كامل خلق وملك كامل المكان المستجد الإنشا والعمارة الكائن بمصر المحروسة ... على نفسه أيام حياته ثم من بعده على زوجته خشداشته زليخا خاتون بنت عبد الله البيضا ... مدة حياتها ثم من بعدها على أولادها وأولاد أولادها ... فإن انقرضوا جميعا كان وقفا على عتقا الواقف المذكور وعتقا زوجته* "[5] ومن أمثلة وقف العقارات أيضا ، وقف على أغا جركس معتوق مصطفى بك درملي فى عام ١٢٨٣هـ / ١٨٦٧م" *على نفسه أيام حياته ، ثم من بعده على زوجته معتوقته*

---

[1] عزيز خانكي : نفحات تاريخية ، مرجع سابق ، ص.ص٤٥ – ٤٦ ، ٤٩ – ٥١ .
[2] على بركات : المرجع السابق ، ص١٣٨ .
[3] تقاسيط الأباعد العشورية،دفتر ص٢/١٥٣/٦٦،ص٧٨ ، ث ٧٨ فى ٢٧ شعبان ١٢٩٠هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨٧٣م.
[4] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادات رقم ٢ ، ص٧٥-٧٩، ث٣٠ ، فى ٢٥ ربيع الأول ١٢٩٧هـ / ٨ مارس ١٨٨٠م.
[5] محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٤٦ ، ص٢٤٠ ، ث ٤١٧ ، فى محرم ١٩ ١٢٢٤هـ / ٦ مارس ١٨٠٩ .

الست زعفرانة الحبشية تنتفع بذلك وبما شاءت منه سكنا وإسكانا وغلة واستغلالا بساير وجوه الانتفاعات ... ثم من بعدها يكون ذلك وقفا على من يوجد للواقف وزوجته من العتقا ذكوراً وإناثاً سوداً وحبوشاً وبيضاً بالسوية بينهم " [1] .

والمتتبع لسجلات المحاكم الشرعية في القرن التاسع عشر، يجد الوقفيات سواء كانت أرضا زراعية أو عقاراً مبنياً – كانت توزع على الموقوفة عليهم بالطريقة التي تروق للواقف حسب الشروط التي يشترطها في حجة الوقف ، ومن خلال الوثائق نتبين عدة طرق لتوزيع ريع الوقفيات على المعاتيق . وكانت الطريقة الأولى هي توزيع ، ريع الوقفيات ريع بالتساوى بين الأفراد الموقوف عليهم، فقد نصت حجة وقف جوهر أغا الحبشي معتوق دخشارة البيضا على وقف البناء الكائن بمصر والبالغ ثمنه ١٢٠٠٠ قرش *"على نفسه أيام حياته ، ثم من بعده على عتقائه ذكوراً وإناثاً بيضا وسوداً وحبوشا بالسوية بينهم"* [2] وكذلك نصت حجة وقف الست حفيظة خاتون الكريدلية على وقف ستة عشر قيراطاً من وقفها البالغ مساحته ٥٧ فدان ، على نفسها، ثم من بعدها على معتوقتها فلك نور ، ثم من بعدها على عتقاء الواقفة بيضاً وسوداً وحبوشاً بالسوية ، فإن انقرضوا جميعا يكون ذلك وقفا على عتقاء فلك نور المذكورة بالسوية بينهم أيضاً [3] .

وكانت الطريقة الثانية هي توزيع ريع الوقف بالتساوى مع تفضيل شخص على باقى الموقوف عليهم ، فقد نصت حجة وقف حالت هانم البيضا الجركسية معتوقة محمد علي باشا ، على وقف مساحة ٩٥ فدان أراضى زراعية وثلاث أفدنة، وربع الفدان أراضى بور ، بناحية شلقام بمديرية المنيا على عتقائها الأربعة وهم مرجان أغا النوباوى ، وفرج الحبشي ، وافتخار السودا وحليمة السودا ، *"مع مشاركة من تقوم بعتقه بعد ذلك ، بيضاً وحبوشا بالسوية ، فيما عدا مرجان أغا النوباوى فإن له نصيب اثنين "* [4] .

وكانت الطريقة الثالثة هي توزيع ريع الوقف بالتفاضل بين أجناس الرقيق ،فقد كان البيض مفضلون غالباً على السود ، ولذلك كانوا يحصلون على نصيب كبير من

---

(1) محكمة مصر الشرعية ، سجل الوقفيات رقم ١٤ ، ص ٧٧ ، ث٣٧ ، فى ٢٠ رمضان ١٢٨٣هـ / ٢٦ يناير ١٨٦٧م.
(2) نفس السجل السابق ، ص١٢٢ ، ث ٦١ ، فى ٢٥ ذو الحجة ١٢٨٣هـ / ٣٠ إبريل ١٨٦٧م .
(3) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادات ٢ ، ص٧٥ ، ث ٣٥ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٩٧هـ / ٨ مارس ١٨٨٠م .
(4) محكمة مصر الشرعية سجل الإشهادات ٢ ، ص١٢٠ ، ث ٥٦ ، وفى ٢٥ ذو القعدة ١٢٩٨هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٨٠م.

ريع الوقفيات ، وعلى سبيل المثال فقد نصت حجة وقف ماهيتاب خاتون البيضا معتوقة محمد باشا ، على وقف البناء الكائن بباب زويلة " *علـى عتقائها ذكورا وإناثا بيضا وسوداً وحبوشاً مع مشاركة معتوق زوجها مصطفى بك هو المكرم الحاج داوود أغا ابن عبد الله الجرديلي ، على أن يكون للأبيض منهم قدر ما للأسود والحبشى مرتين ذكراً كان أو أنثى* " [1] وفي وثائق أخرى نجد تفضيلا للأحباش على السود ، فقد نصت حجة وقف محمد سعيد بك وأخيه ، على توزيع ريع الوقف البالغ مساحته ٩٠ فدان ، على عتقاء والدها بالوجه التالي : شمس جهان البيضا ٢٥ فداناً ، دلير البيضا ٢٥ فداناً، زعفرانة الحبشية ١٥ فداناً ، نور صباح السودا ١٠ أفدنة [2] .

غير أن هذه القاعدة – برغم شيوعها – لم تكن مطلقة ، إذ توجد بعض الوقفيات التى فضل فيها الحبشى على الأبيض ، أو الأسود على الحبشى ، وهى حالات نادرة على أية حال ، فقد أوقفت جنفندا خاتون البيضا معتوقة محمد على باشا ، منزلا كبيراً يشمل جنينه وعدة حواصل ومخازن ، قيمته ١٥٠٠٠ قرش ، بالتفاضل كالتالى ، " الحصة التى قدرها النصف اثنى عشر قيراطا تكون وقفا على معتوقها زينب الحبشية، والحصة التى قدرها الثلث ثمانية قراريط تكون وقفا على مدبرتها ماه الكمال البيضا ، والحصة التى قدرها السدس أربعة قراريط تكون وقفاً على مدبرتها عتر شاه السودا [3]. وقد ذكرنا فى الصفحة السابقة تفضيل مرجان أغا النوباوى على جميع المعاتيق بيضاً وسوداً وحبوشاً بحصوله على نصيب اثنين. وإذا حدث وتضمنت حجة الواقف أحد من تابعى أو أقارب الوقف ، فإن نصيبه غالبا ما يكون أقل من الرقيق ، ففى حجة وقف حسين أغا بهلوان الذى أوقف أطيان مساحتها ٨٧ فداناً على عتقائه وأتباعه ، بالتفاضل بينهم ، نجده يوزع ريع الوقفية كالتالى ، أمان الحبشى ٢٥ فداناً ، محبوبة الحبشية ٢٠ فداناً ، حوى الحبشية ١٥ فدانا ، عبد الفتاح الأسمر ٢٢ فداناً ، وهؤلاء جميعاً من معاتيقه أما الحاج نصر أحد أقاربه فكان نصيبه خمسة أفدنة فقط[4].

أضف إلى ذلك أن كثيراً من الوقفيات كانت تسجل باسم شخص واحد ، مثل وقف زينب البيضا الرومية ، المكون من أراضى زراعية وعقارات ، على معتوقها سلم خاتون البيضا [5] . ووقف الشيخ مصطفى العروسى شيخ الأزهر ، المكون من

---

[1] محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٣٠٠ ، ث ٢٨١ ، فى ربيع الأخر ١٢٨٠هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٦٣.
[2] تقاسيط الأباعد العشورية ، دفتر ص ٢/١٥٣/٦٦ ص٧٨ ، ث٧٨ فى ٢٧ شعبان ١٢٩٠هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨٧٣م.
[3] محكمة مصر الشرعية ، سجل الوقفيات ١٤ ، ص ١٣٦ – ١٣٧ ، ث ٦٩ ، فى ١٥ شوال ١٢٨٣هـ / ٢٠ فبراير ١٨٦٦م.
[4] دفاتر قيد الأباعد العشورية ، دفتر ص٢/١٥٣ ٦٦ (١٣٠٦)ص٥١ ، ث ٦٠ فى١٢ شعبان ١٢٩٠هـ / ٥ أكتوبر ١٨٧٣م .
[5] محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٣٤ ، ص٩٠ ، ث ٢٥٩ ، فى ٩ ذو الحجة ، ١٢٦٩هـ / ١٣ سبتمبر ١٨٥٣م.

منزل كبير وأراضى زراعية بسنديون قليوبية وطاحونة وست حوانيت ، على زوجته معتوقة جلبهان البيضا الجركسية [1] . وكذلك وقف زينب خاتون الموره ليه على معتوقها بحر النيل السودا [2] .

وخلاصة القول أن الأمر كان يتوقف على مدى قرب المعتوق لسيده ، ومدى تفانيه فى خدمته وقتما كان فى الرق ، وكذلك مدى حرص السيد على تأمين مستقبل رقيقه بعد حصولهم على حريتهم ، أو بعد وفاته . ونكاد نجزم بأن المعاتيق كانوا قاسماً مشتركاً فى كل وقفيات القرن التاسع عشر ، فكان هناك بنداً تقليدياً فى كل وقفية تقريباً ، ينص على أنه إذا انقرض الموقوف عليهم أجمعين ، يكون وقفاً على عتقائهم وأولاد عتقائهم جيلاً بعد جيل ، ثم إن انقرضوا جميعاً يكون ذلك – وقفا على أوجه الخير المختلفة كالحرمين الشريفين أو أحد المساجد أو فقراء المسلمين . وبذلك كان للرقيق دور بارز فى حركة وقف الأراضى والعقارات فى خلال القرن التاسع عشر ، سواء كانوا واقفين أو موقوف عليهم .

ثالثا : الرقيق والعمل الزراعى :

أ – عصر محمد على :-

شهد القرن التاسع عشر تحولات كبيرة ، نتج عنها نقص شديد فى الأيدى العاملة الزراعية ، فقد استلزم تنفيذ مشروعات محمد على السياسية والعسكرية ، تجنيد أعداد كبيرة من المصريين ، مما أدى إلى حرمان الأراضى الزراعية من جانب كبير من الأيدى العاملة الفتية ، إلى الحد الذى جعل بعض المديريات تعجز عن الوفاء بما هو مطلوب منها من الأنفار المطلوبين للأشغال العامة " السخرة " هذا فضلاً عن عدم كفاية السكان للقيام بأعمال الزراعة وفلاحة الأرض ، التى كانت تزداد اتساعاً كل عام ، وعجزهم عن أداء ما عليهم من ضرائب ، لذلك فقد التمس الكثيرون سبل الفرار

---

(1) محكمة مصر الشرعية ، سجل الوقفيات ١٤ ، ص٦٥ ، ث٣٠ ، وفى ١٠ شعبان ١٢٨٣هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٦٦م .
(2) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادات ٢ ، ث ٣٦ ، فى ٢٩ جمادى الأولى ١٢٩٧هـ / ٨ يونيو ١٨٨٠م .

من قراهم [1] ، رغم صرامة التشريعات الصادرة لمنع ظاهرة الهرب من الأرض الزراعية، حتى بلغ عدد الهاربين من مديرية الشرقية وحدها ٦٠٠٠ فلاح ، كما تم القبض على ١٠٠٠٠ فلاح من الهاربين إلى الإسكندرية [2] . وبلغ عدد الأسر التى هربت من جفالك مديرية البحيرة وحدها ١٢٠٠٠ أسرة [3] .

ولا شك أن محمد على قد درس عدة طرق لحل هذه المشكلة ، وكان استخدام الرقيق فى الزراعة أحد البدائل المطروحة منذ عشرينيات القرن التاسع عشر . وهنا يجب أن نلاحظ إن استخدام الرقيق فى أعمال إنتاجيه لم يكن أمراً شائعاً فى مصر طوال العصر العثمانى ، وأن العمل الشائع للرقيق كان الخدمة المنزلية .

ولذلك رأى محمد على ، فى يناير ١٨٢٤م ، تخصيص قرية لإسكان الرقيق المجلوب من السودان فيها ، ليقوموا بزراعة أراضيها . فأصدر أمراً إلى متصرف جرجا ، بتخصيص قرية " كوم كام بوها " الواقعة بين منفلوط وبنى عدى ، لإسكان عدد من الرقيق السودانى ، وانتداب الكاشف أحمد جمال الدين للإشراف عليهم ، وعهد إليه بجلب خمسة عشر فلاحاً ، وأحد المشايخ ، لتعليم هولاء العبيد والجوراى أصول الزراعة ، كما أمر محمد على ببناء مسجد وطاحونة وجلب أعداد من المواشى اللازمة لهؤلاء الرقيق ، كالغنم والماعز ، وصرف ملابس لهم ، وبعض الحبوب والأطعمة حتى تثمر زراعتهم [4] .

وبعد استلام هؤلاء الرقيق لأراضى القرية ، بدءوا فى زراعتها ، وكان عددهم ٢٦٥ نفراً من العبيد والجوارى والأطفال ، وبعد أن قدمت لهم الحكومة كل التسهيلات اللازمة ، منحتهم مهلة مقدارها سنتين ، وبعد انقضاء المهلة ، قام شيخ بنى عدى بمنعهم من زراعة أراضيهم ، فتقدموا بشكوى إلى محمد على ، فأرسل إلى عبدى أغا مأمور الأشمونيين ومنفلوط يستعلم منه عن حقيقة الحال ، فأرسل إليه عبدى أغا تقريراً مفصلاً عن حال هؤلاء العبيد ، مضمونه أن الكاشف أحمد جمال الدين ناظر قسم منفلوط ، قد عين شيخ بنى عدى لتحصيل الأموال على أراضى هؤلاء العبيد ،

---

[1] على شلبى : المرجع السابق ، ص٣٨ .
[2] على بركات : المرجع السابق ، ص٢٨٦ - ٢٧٨ .
[3] هيلين ريفلين : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
[4] م.ت ، دفتر س١/٤٨/١ ، ص٢٥ ، ث ١٥٤ ، من الجناب العالى إلى متصرف جرجا فى ١٤ جمادى الأولى ١٢٣٩هـ / ١٦ يناير ١٨٤٤م .

وقد بلغت الديون المطلوبة منهم ٢٨٢٨٠قرش ، نظير الأشياء التى صرفتها لهم الحكومة ، ثم اقترح عبدى أغا أن تأخذ الحكومة ذوى القوة منهم وعددهم يبلغ المائة ، لكى يعملوا فى المصانع ، ولكن محمد على وقد عزّ عليه أن تفشل التجربة بهذه السرعة ، أرسل إلى عبدى أغا ، فى سبتمبر ١٨٢٦م ، يؤنبه على رغبته فى التخلص من هؤلاء الرقيق، فى حين أن الواجب هو بذل الجهد معهم فى سبيل تعليمهم الزراعة وإمهالهم مدة مقبولة لتأدية الأموال الأميرية المطلوبة منهم ،ثم يختتم رسالته قائلا " عزيزى : *إذا كنتم تعتقدون بأن هؤلاء سيبدو فيهم بطء وكسل فى سبيل استعمار أراضيهم فلكم استعمال الضرب والشدة حسبما تقضى به الضرورة* " [1] .

وكانت هذه الإرشادات سبباً فى نجاح هؤلاء الرقيق السود فى إعمار القرية وزراعة أراضيها ، ولم نسمع عن مشاكل جديدة واجهتهم فى قريتهم الجديدة ، وبعد عشر سنوات من تاريخ بدء التجربة ، وفى ديسمبر ١٨٣٣م ، نرى محمد على يرسل إلى مأمور منفلوط حسين أغا ، يستفسر عن أحوالهم ومقدار الأموال التى تصرف لهم كإعانة ، ومدى نجاحهم فى زراعة الأرض [2] .

ويبدو أن نجاح الرقيق السود فى زراعة قرية " كوم كام بوها " كان مشجعا على التوسع فى هذا المجال ، ففى عام ١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م ، استخدم محمد على عدداً آخر من العبيد السود ، من سقط الجهادية ، فى خدمة أشجار التوت والسواقى التى تعمل عليها بمديرية القليوبية ، ولأنهم من سقط الجهادية ، فإنهم كانوا أكثر شغباً ، فحدثت بعض المنازعات بينهم وبين ناظرهم سليم أغا ، الذى لم يستطيع السيطرة عليهم ، ولما عرضت المسألة على مجلس المشورة ؛ قرر تنصيب رجل حازم وكفء ليكون ناظراً عليهم ، ومنحه سلطة تأديب المخالفين منهم بموجب قانون الجهادية ، ولذلك تم تزويد الناظر الجديد ببعض التعريفات والشروح على قانون الجهادية [3] .

وفى قسم محلة دمنة استخدم محمد على مجموعة أخرى من الرقيق السود ، لزراعة أراضى قرية ميت على ، ولا نعلم شيئا عن تاريخ توطينهم فى هذه القرية أو

---

[1] م.ا.س ، محفظة ٢ ، وثيقة بتاريخ غاية المحرم ١٢٤٢هـ / ٣ سبتمبر ١٨٢٦م من الجناب العالى إلى عبدى أغا مأمور الاشمونيين ومنفلوط .

[2] م.ت ، دفتر س١/٥٧/٢ ، ص ٩٠ ، ث ٣٥٣ ، من الجناب العالى إلى حسين أغا ، فى ٢٣ رجب ١٢٤٩هـ / ديسمبر ١٨٣٣م .

[3] الوقائع المصرية ، محفظة ١ ، ملف إدارة ، عدد ١٠٥ ، فى ٧ شعبان ١٢٤٥هـ / ١ فبراير ١٨٣٠م .

طريقة ذلك ، ولكن فى يناير ١٨٣٢م ، هرب إلى القاهرة ٢٢ عبداً منهم ، حيث قدموا شكوى إلى ديوان الخديو ، ضد ناظر قسم محلة دمنة ، لأنه يسئ معاملتهم ، فأحالهم الديوان إلى ورشة القلعة ليعملوا فيها ، غير أن قسم محلة دمنة أرسل مندوبا إلى الديوان ، للمطالبة بإعادتهم إلى القرية ، فأحاله ديوان الخديو إلى مجلس المشورة ، الذى بحث المسألة ورأى ضرورة عودة هؤلاء العبيد إلى القرية حتى لا يقتدى بهم غيرهم ، وتتفاقم المشكلة . وعلى ذلك تم تحرير أمر إلى أدهم بك مفتش المهمات الحربية بالقلعة بتسليم العبيد لوكيل ناظر قسم محلة دمنة ، ويبحث عن آخرين للعمل مكانهم فى الورشة (١) . وبعد عامين نجد أن هؤلاء العبيد لا يزالون يعملون فى هذه القرية ، حيث أرسل محمد على إلى ناظر قسم محلة دمنة ، فى ديسمبر ١٨٣٢م ، يسأل عن أخبار العبيد الذين يعملون فى قرية ميت على ، وما إذا كانت إقامتهم فى تلك القرية تعود بفائدة على الميرى أم لا . ثم أرسل إلى مختار بك ناظر مجلس المشورة يأمره بتأجيل صرف الكساوى عن السنة الماضية إلى العبيد ، حتى يصله رد ناظر قسم محله دمنه (٢) .

وفى نفس الوقت ، كانت هناك مجموعات أخرى من العبيد السود يعملون فى زراعة أراضى قسم السنبلاوين ، ولأن الوثائق فى الغالب لا تتحدث إلا عن المشاكل وأسبابها والإجراءات التى يجب أن تتخذ لحل هذه المشاكل ، لذلك كان حديث الوثائق عن العبيد العاملين فى زراعة أراضى قسم السنبلاوين سببه هذه المشاكل أيضا ، فقد هرب بعضهم إلى الإسكندرية ، ولأن العبيد التابعين للحكومة "عبيد الميرى" كانوا يدمغون على ذراعهم الأيمن بختم الحكومة ، عن طريق الكى ، فقد كان من السهل ضبط هؤلاء الهاربين وإعادتهم محل عملهم (٣) .

وقد استمر محمد على يستخدم الرقيق فى زراعة الأراضى حتى أواخر أيامه، ففى عام ١٨٤٥م نراه يرسل إلى حكمدار السودان ، يطلب منه إرسال ٢٠٠ من العبيد والجوارى إلى مصر ، لاستخدامهم فى زراعة جفالك ناحية بشنتواى بمديرية البحيرة، وقد استجاب الحكمدار لطلب محمد على وأرسل العدد المطلوب فى العام التالى (٤) .

---

(١) الوقائع المصرية ، محفظة ١١ ، ملف زراعة ، عدد ٣٤٢ ، فى ١٩ شعبان ١٢٤٨هـ / ٢٣ يناير ١٨٣٢م .

(٢) م.ت ، دفتر س ١/٥٥/٢ ، ص ١٣٠ ، ث ٥٩٣ ، من الجناب العالى إلى ناظر مجلس الشوره فى ٢٦ رجب ١٢٤٩هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٣٣م .

(٣) ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٣٧/١٠ ، ص١٧٧ ، وث ٢٦٥ ، من شورى الجهادية إلى وكيل الجهادية، فى ٧ رجب ١٢٤٩هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٣م.

(٤) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٤٥ .

ورغم ندرة المعلومات التي تقدمها الوثائق عن هؤلاء العبيد إلا أن طريقة استخدامهم يمكن تصورها على أساس أنهم يعملون بدون أجر غالبا ، وإن كانت الحكومة عادة تصرف لهم الجراية اليومية والكسوة السنوية ، كما كان من المعتاد أن تقوم الحكومة بدمغ هؤلاء العبيد والجوارى بختم الحكومة على ذراعهم الأيمن عن طريق الكى بالنار حتى يسهل التعرف عليهم .

ولم يكن استخدام الرقيق السود فى زراعة الأراضى قاصراً على الحكومة فقط ، فقد استخدمهم كثير من ملاك الأراضى ، ويذكر بير أنه نتيجة لعمليات تجنيد الفلاحين المصريين ، وظهور نقص حاد فى العمالة ، مع سهولة الحصول على العبيد ، اتجه بعض ملاك الأراضى من الأوربيين فى أسيوط ، إلى استخدام العبيد فى زراعة أراضيهم ، إلا أنه اتضح لهم أن التكلفة ستكون أعلى مما لو استخدموا عمالة الفلاحين [1] . وعلى أية حال فإنه عند انعدام وجود الفلاحين ، فإن الاعتماد على العبيد، يصبح أمراً لا مفر منه ، فقد تقدم مشايخ القرى فى قسم وادى حلفا ، باسترحام إلى محمد على باشا فى صفر ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م ، للتصريح لهم بشراء عبيد بدل المائة وأربعة نفر الذين تم تجنيدهم «نظراً لقلة الأهالى » وحتى يمكن للعبيد أن يساعدوا المشايخ فى أعمال الزراعة بالقسم [2] .

جـ - عصر عباس :

أصبحت الدولة ، فى عهد عباس ، هى المسئولة عن تدبير الفلاحين للعمل فى الجفالك وفى أبعاديات كبار الملاك [3] . ولذلك فقد توسع عباس باشا فى استخدام الرقيق السود فى زراعة الأراضى خاصة الجفالك والأبعاديات ، وقد تركز وجود الرقيق فى مديرية البحيرة ، التى يبدو أنها كانت تعانى نقصاً شديداً فى الأيدى العاملة وتذكر إحدى الوثائق أن عباس قد أرسل فى عام ١٢٦٦هـ / ١٨٥٠م ، عدداً من الرقيق السودانى إلى هذه المديرية ، ورغم أن الوثيقة لم تحدد عددهم ، إلا أنها ذكرت أن مصروفات نقلهم من السودان إلى مصر قد بلغت ٤٦٤٠٦ قرش و ٢٠ بارة تم

---

(1) جابرييل بير : المرجع السابق ، ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(2) غريب عبد الغنى أحمد السيد : عمد ومشايخ القرى فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص٦٨ .

(3) على بركات : المرجع السابق ، ص٣٤٦ .

خصم سنداتهم من حساب ديوان الجفالك [1] . وقياساً على ما جلبه عباس في عام ١٨٥١م من العبيد – حيث بلغت تكاليف نقل ١٨ عبد مبلغ ٢٠٦٠ قرش و ٩ بارة [2]– يمكن احتساب تكلفة نقل العبد الواحد حوالى ١١٤ قرش و١٨ بارة ، وبذلك فإن مبلغ ٤٦٤٠٦ قرش كان مقابل مصروفات نقل ٤٠٥ من العبيد تقريباً .

ومع ذلك فإن مديرية البحيرة كانت لا تزال تعاني نقصاً شديداً في الأيدي العاملة، ولذلك أرسل مفتش جفالك جهة "معينا" بمديرية البحيرة ، في أكتوبر ١٨٥٢م ، إلى ديوان الجفالك ، يشكو من قلة الأنفار الرقيق الموجودين بالمديرية ، ويذكر أنهم غير كافين لأجل زراعة الأبعاديات والجفالك بالمديرية ، ويلتمس إرسال ألفي نفر خلاف الموجود ، حتى زراعة الأراضي ، ولأن إرسال هذا العدد لم يكن أمراً سهلاً ، فإن ديوان الجفالك أرسل مندوباً لدراسة المشكلة والتعاون مع مدير البحيرة ، ومفتش الجفالك ، لإيجاد الطريق المناسبة ، لحل هذه المشكلة [3].

كما استخدم الرقيق في مديريات أخرى في عهد عباس ، فكان يوجد بعض العبيد في دائرة زراعة القلج بمديرية القليوبية ، وفي يناير ١٨٥١م هرب أحد هؤلاء العبيد ويدعى سعد مدين ، الذى كان يستخدم ناظراً على مواشي الزراعة ، ومعه فرس من خيول الدائرة [4] .

واستمر عباس يجلب الرقيق من السودان للعمل في زراعة الأراضي حتى أواخر أيامه ، فجلب ١٦ عبد في عام ١٨٥٣م لحساب الجفالك [5] . كما أمر بجلب عدد أخر في عام ١٨٥٤ لاستخدامهم في الجفالك أيضا ولكنهم وصلوا بعد وفاته ، وكان عددهم ٢٦ جارية ، فأمر سعيد باشا بإلحاقهم بدائرة حريمه [6] .

ولم يكن استخدام الرقيق في الزراعة في عهد عباس قاصراً على الجفالك والدوائر الخاصة بالأسرة الحاكمة فقط ، فقد قام كثير من كبار ملاك الأراضي

---

[1] م.ع ، دفتر س ٩/٨/١ ، ص٩٤٩ ، ث٣١ ، من المعية إلى حكمدار السودان ، في ٢٩ شعبان ١٢٦٦هـ / ١٠ يوليو ١٨٥٠م .

[2] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٣٠ .

[3] م.ع ، دفتر س ٧/٢٣/١ ، ص٥١ ، ث ١٦ ، من مفتش جفالك معينا إلى ديوان جفالك أصفى ، في ١٥ ذو الحجة ١٢٦٨هـ / ٣٠ سبتمبر ١٨٥٢م .

[4] م.ع ، دفتر س ١٢١٤/١ ، ص٢١٦ ، ث١٣ ، من دائرة زراعة القلج إلى ديوان جفالك آصفى في ربيع أول ١٢٦٧هـ / ١٠ يناير ١٨٥١م .

[5] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ١٣٠ – ١٣١ .

[6] م.ع ، دفتر س ٥/١/١ ، ص٨١ ، ث ٤١ ، في ١٠ ربيع الأول ١٢٧١هـ / ١ ديسمبر ١٨٥٤م .

باستخدام العبيد فى زراعة أراضيهم ، وعلى سبيل المثال كان حافظ أفندى ، صاحب أبعادية بناحية تلا بمديرية المنيا ، يستخدم جملة من العبيد السود فى زراعة أبعاديته ، وكان ناظر زراعة هذه الأبعادية عبد سودانى أيضا يسمى بخيت ، وكان بخيت يأوى الهاربين من السخرة والخارجين عن القانون ، وفى ١٨٥١م ، عندما أراد أحد مشايخ الناحية ضبط الأنفار الهاربين من حصته إلى الأبعادية ، تعرض له بخيت العبد وأحد الأهالى الهاربين واسمه السيد المحرصاوى ، المتهوم فى قضايا قتل عديدة ، وقام المحرصاوى بخطف بندقية بخيت العبد وقتل شيخ الناحية ، وقبض على المحرصاوى بينما هرب بخيت العبد ولم يعثر له على أثر [1] .

وكان عبدى شكرى باشا مدير المدارس فى عهد عباس باشا يمتلك أبعادية بناحية البجلات بمديرية الدقهلية واستخدم عدداً كبيراً من العبيد فى زراعة أراضى الأبعادية ، وجعل العبد مبروك الزنجى ناظراً على الأبعادية ، ومنحه سلطات مطلقة فى إدارتها ، ومثلما فعل بخيت العبد ، قام مبروك بإيواء الفارين من الجهادية والمتهربين من دفع الأموال الأميرية، وكان يستخدمهم فى زراعة أراضى الأبعادية، مقابل حمايتهم من رجال الإدارة الذين كانوا يبحثون عنهم فى كل مكان . ونظراً لكثرة من هم تحت يده من العبيد واللاجئين إلى الأبعادية فإن مبروك قد استخدم العنف فى إرهاب العمد والمشايخ ، وإذا ذهب أحدهم إليه للمطالبة بالهاربين من قريته اعتدى عليه بالضرب ، بل إنه لم يكتف بضرب على عاصى شيخ ناحية النزل بالدقهلية " *فعلقه فى الطاحون بدلا من الثور* " ، ونتيجة لذلك زادت هيبته فى عيون المشايخ والعمد ، وخشى أحمد خضير شيخ ناحية طماى الزهايرة بالسنبلاوين، أن يذهب لإحضار " الأنفار المتسحبين " من قريته ، فذهب مع جملة من المشايخ إلى المديرية وتشكوا فى حق مبروك العبد ، وتم استدعاؤه للمديرية ، حيث اعترف بوجود الأنفار الهاربين ووعده بتسليمهم ، وبعد إطلاق سراحه ، رفض تسليم الهاربين ، وعندما توجه على أبو ناصف عمدة الرزقة ومحمد موسى شيخ ناحية البجلات مع بعض الخفر إلى الأبعادية لإطلاق سراح الهاربين ، " *فما شعروا إلا ومبروك العبد ، وعدد من العبيد والأنفار الهاربين يزيدون عن ٣٠٠ نفر يحملون البارود والنبابيت ، قد هجموا عليهم وضربوهم ضرباً شديداً حتى أشرفوا على الهلاك* .. " ونتيجة لتجبر

---

[1] م.ع ، دفتر س ١/١/٥ ، ص٨٤ ، ث ١١ ، فى ٢٣ صفر ١٢٧٢هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٥٥م .

مبروك العبد ، واعتداءاته المتكررة على المشايخ والعمد ، فإنه قد صدر أمر من مدير الدقهلية ، فى نوفمبر ١٨٥٤م – أى بعد تولى سعيد بأشهر قليلة – بالقبض على مبروك فتم تشكيل قوات من المديرية حاصرت الأبعادية ، وقبضت على مبروك وسلمت الهاربين إلى مشايخهم . أما مبروك فعندما وجهت إليه هذه الاتهامات ، كان رده " *إنى واحد عبد، ولى سيد هو صاحب الأبعادية ، فكان من اللزوم أن تخبروا سيدى بما حصل منى ، إذا كان حصل ، حتى كان صاحب الأبعادية يجرى ما يوافق الأصول* " . وأرسل محمد شيخى مدير الدقهلية صورة من محضر التحقيق إلى المعية، وأعلن أنه قام بتطويق الأبعادية والقبض على الفارين وغيرهم وتأديبهم الأدب اللائق [١] . ولكنه على أية حال لم يصرح بنوع هذا التأديب أو مصير مبروك .

وإلى جانب العمل لحساب سادتهم ، قام بعض العبيد ممن حصلوا على حريتهم ، بالعمل لحسابهم ، حيث نجد ، على سبيل المثال ، سرور الزنجى بن عبد الله معتوق بيومى خليفة ، يزرع قطعة أرض بالبرسيم ، فى بنى سويف ، ويبيعه إلى تفتيش فرشوط كعلف لمواشى التفتيش ، حيث اشترى منه التفتيش برسيماً بمبلغ ٢٧٠ قرش [٢] وفى مرة أخرى اشترى منه برسيماً بمبلغ ١٧٥ قرش [٣] .

جـ – عصر سعيد :

برغم صدور أوامر سعيد بمنع تجارة الرقيق ، إلا أن عدد الرقيق العاملين فى مجال زراعة الأراضى قد ازداد زيادة كبيرة فى عهده ، ويرجع ذلك إلى تفاقم أزمة عجز الأيدى العاملة الزراعية التى كان سببها تحسين وسائل الرى ، وتسخير الفلاحين فى حفر قناة السويس ، وتطهير الترع حيث بلغ عدد الفلاحين المسخرين فى تطهير الترع فى عهد سعيد ٣٠٠ ألف فلاح ، بالإضافة إلى المسخرين فى أشغال السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية ، وكذلك فى أعمال بناء القناطر الخيرية [٤] . ومن

---

(١) م.ت ، محفظة ٢٩ ث ١٥١ ، من مدير الدقهلية إلى كاتب ديوان الخديو ، فى ١٨ ربيع الأول ١٢٧١هـ / ٩ ديسمبر ١٨٥٤م ، ومرفق بالوثيقة محضر استجواب مبروك العبد بتاريخ ٣ محرم ١٢٧١هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٥٤م .

(٢) محكمة بنى سويف الشرعية ، سجل إشهادات وخلافه ١ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٧ ، ص ٧ ث ١١٣ ، فى رجب ١٢٧٠هـ / ٦ إبريل ١٨٥٤م .

(٣) نفس السجل السابق ، ونفس الصفحه ، ث ١١٥ ، فى ١٠ رجب ١٢٧٠هـ / ٨ إبريل ١٨٥٤م .

(٤) على بركات : المرجع السابق ، ص٣٣٤ .

شدة الأزمة فى الأيدى العاملة جرى التفكير فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فى استقدام بعض العمال من أوربا وغيرها لفلاحة أرض مصر ، كما جرت محاولات لاستخدام العبيد فى العمل الزراعى ، وبرغم أن العبيد كانوا أقل خبرة من الفلاحين بشئون الزراعة ، إلا أنه قد انتشر استخدامهم فى الزراعة فى الريف المصرى [١] .

ففى الجفالك نجد أنهم قد استمروا يعملون فى الزراعة وكان أغلبهم من الذين تم جلبهم فى عهد عباس ، كما أن إلهامى باشا قد جلب بعضهم للعمل بدائرته فى بداية عهد سعيد [٢] . ومن إحدى الوثائق نجد أعداداً كبيرة من العبيد يعملون فى زراعة أراضى دائرة إلهامى باشا ، وكذلك فى رعاية خيول الإسطبل التابع للدائرة [٣] . وفى جفالك كفور نجم التابعة لدائرة إلهامى باشا نجد مجموعة أخرى من العبيد تعمل فى زراعة أرض الجفالك ، ونجد أحدهم ويدعى خير الله العبد يعمل فى وظيفة ناظر الزراعة فى جفالك كفور نجم ، وقد كان خير الله العبد نسخة أخرى من بخيت العبد ناظر أبعادية حافظ أفندى ، وكذلك مبروك العبد ناظر أبعادية مدير المدارس فى عهد عباس باشا . فنجده يسخر الأهالى فى أشغال الجفالك بدون أجر ، ويكون عصبة من العبيد والبرابرة المستخدمين فى الجفلك لإرهاب الأهالى والاعتداء بالضرب الشديد على كل معترض [٤]كما كان بلال العبد نسخة أخرى من هؤلاء ، حيث عمل ناظرا لأبعادية سليم باشا محافظ دمياط الكائنة بناحية صندفا بالمنيا ، حيث كان يأوى الهاربين ويشغلهم فى الأبعادية ، وكانت نهايته عندما ضرب أحد أولئك اللاجئين إلى أبعاديته ضربا أدى لوفاته ، فحكم عليه بالسجن لمدة سنة ثم النفى إلى السودان [٥] ومن هذا يتضح أن كثيرا من الملاك كانوا يفضلون تعيين نظار الزراعة من العبيد السود لأنهم كانوا يعملون لمصلحة أراضى سادتهم بكل السبل المشروعة وغير المشروعة ، وفى النهاية لاتقع على الملاك مسئولية ما يقوم به عبيدهم بل ربما يتبرأون منهم .

على أن الشئ الهام الذي يمكن ملاحظته في عهد سعيد هو توسع الأهالي من متوسطي وصغار الملاك في استخدام العبيد ، ولأن العبيد كانوا كثيرى الشغب فإن سجلات مجلس الأحكام تقدم لنا مادة طيبة حول دورهم في الزراعة نستخلصها من محاضر التحقيق في القضايا المختلفة ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

أولا- أن كبار الملاك كانوا يتركون الحبل على الغارب لعبيدهم ليديروا مزارعهم كيف شاءوا.

---

[١] على شلبى : المرجع السابق ص٣٣٨ - ٣٣٩ .

[٢] م.ت ، محفظة ٢٧ ، ث ٩٦ ، ق٨ ، من وكيل دائرة إلهامى باشا إلى المعية ، فى ١٣ محرم ١٢٧١هـ / ٦ أكتوبر ١٨٥٤م .

[٣] مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٣ ، ص٥٤ ، ث ٣٤٧ ، فى ربيع الآخر ١٢٧٥هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٥٨م.

[٤] مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٣ ، ص٢٦ ، ث ٣٠٠ ، فى ١٥ ربيع الآخر ١٢٧٥هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٥٨م.

(٥) مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/١ ، ص ٥٣ ، ث١١٧ ، في ٢٠ ذو الحجة ١٢٧٤هـ /١ اغسطس ١٩٥٨م .

ثانياً – أن كثير من العمد والمشايخ كانوا يمتلكون عبيدا يعملون فى الزراعة .

ثالثاً – أن العبيد المملوكين لصغار الملاك كانوا يشتركون مع سادتهم فى أشغال الزراعة يداً بيد ، ولا فرق بين سيد وعبد .

رابعاً – كان من الممكن إرسال العبيد إلى السخرة ليعملوا بدلاً من سادتهم قياساً على ما كان متبعاً فى الجيش باسم "البدل الشخصى" .

وفى الأمثلة التالية توضيح لهذه النقاط ، حيث نرى فى إحدى الوثـائق خير الله يقوم برى أرض سيده ، شيخ ناحية شبرا باص بمديرية روضة البحرين ، ثم لا يتورع عن الاعتداء على ابنة إبراهيم يوسف ، التى كـانت تقوم بحراسة الغلال فى حقل والدها المجاور لحقل شيخ الناحية [1] وفى ناحية مليج بنفس المديرية ، كان اثنـان من عبيد السيد الجحش، يبيتان عند الساقية لرى أرض سيدهما ، وعندما نـزل أحدهما – بخيت العبد – إلى الترعة ليغتسل غرق فيها ، فاستنجد زميله – فـرج العبد – ببعض الأشخاص وأخرجوه ميتا [2] . فى مديرية قنا وإسنا ، كـان على عبد السيد و " العبد تعلقه " يبيتان عن الساقيه لرى الأرض ، وبينما كان العبد يجلس عند الساقيه لملاحظـة الثور ، كان سيده يجرى تحويل الماء إلى الزرع ، وبسبب الخـلاف على رى الأرض يشترك العبد مع سيده فى قتل أحد الفلاحين ، حيث قـام العبد بشل حركـة الرجل ، بينما ضربه سيده بسكين [3] .

وفى بعض الحالات كان هناك من العبيد من يعمل لحسابه الخاص ، ففـى ناحية كرداسة بمديرية الجيزة ، كان مسعود العبد يزرع البرسيم فى " أرض الملقـة"، وبينما كانت ابنة الصابر أبو عميرة ترعى بهائم والدها ، نزلت تلك البهائم فى برسيم مسعود العبد وأتلفته ، فقام مسعود بضرب البنت ، وفى ذلك الوقت كـان مـارى العبد – أحد عبيد والد البنت – يروى أرض سيده بالشادوف ، فلمـا رأى مسعود يضرب البنت ، اشتبك معه فى شجار عنيف أسفر عن كسر ذراع مسعود[4]

وفى حالات أخرى كان بعض العبيد يهربـون مـن سـادتهم ، ويلجئـون إلـى أحد الملاك ، ويعملون لديه بالأجرة ، فقد هرب أحدهم من سيده إلى ناحية كفـر البتـانون

---

(1) مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٥ ، ص٣٠ ، ث ٧٩٣ ، فى ٩ شعبان ١٢٧٥هـ / مارس ١٨٥٩م .
(2) مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٤ ، ص٤٨ ، ث ٥٨٣ ، فى جمادى الأخر ١٢٧٥هـ / ٢٢ يناير ١٨٥٩م .
(3) نفس الدفتر السابق ، ص٤٧ ، ث ٥٨١ ، فى ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧٥هـ / ١٨يناير ١٨٥٩م .
(4) ديوان مجلس الأحكام دفتر س ٧/١٠/٥ ، ص١٤٣ ث ٩٠٨ ، فى ٢٦ شعبان ١٢٧٥هـ / ٣١ مارس ١٨٥٩م .

بروضة البحرين ، وأقام عند الحاج سليمان الأسرج ، حيث عمل لمدة ثلاثة أشهر في الحصيدة ؛ كما أرسله الحاج سليمان مدة أخرى للعمل في تطهير بحر شبين ، ولما استثقل العبد العمل ، هرب من أعمال التطهير إلى طنطا [١] .

د - عصر إسماعيل :

شهدت السنوات الأولى من عهد إسماعيل ، وصول الخط البياني - الراصد للاتجاه الخاص باستخدام الرقيق في الزراعة - إلى أعلى مستوى له خلال القرن التاسع عشر ، فيذكر بير أن كثيراً من الفلاحين الذين كسبوا ، فجأة ، أموالاً طائلة بشكل غير عادى ، بعد ارتفاع أسعار القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦٢ - ١٨٦٥م ، قد أنفقوا جانبا من أرباحهم في شراء العبيد لمساعدتهم في زراعة أراضيهم، وكان معظم المشترين من الفلاحين ، كما كان كثير من الفلاحين يقدمون عبيدهم للعمل في السخرة بدلا عنهم [٢] . وعن تلك الفترة يذكر بيشى Beachey أن الرق الزراعى كان شائعا في الوجه القبلي والنوبة والسودان ، وأن مصر كانت واحدة من البلاد الإسلامية القليلة ، التى استخدمت عدداً كبيراً من العبيد خارج الأبواب [٣] .

وتؤكد دفاتر تعداد النفوس هذه الحقائق ، ففى التعداد الذى أجرى فى أواخر عهد محمد على "١٢٦٣ - ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧ - ١٨٤٨م " ، نرى أن وجود الرقيق في الريف يكاد يكون معدوما . وبمقارنة ذلك بالتعداد الذى أجرى فى عهد إسماعيل " ١٢٨٥ - ١٢٨٦هـ / ١٨٦٨ - ١٨٦٩م " ، نلاحظ أن وجود الرقيق ، قد أصبح ملموساً لاتخطئه عين الباحث المتعجل ، فبينما كان عدد سكان ناحية ميت على بمركز المنصورة في عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، ٣٧٧ نفس، من بينهم ثلاثة أشخاص لا يعملون في الزراعة ، لأنهم من رقيق سليم أفندى ناظر الزراعة بالناحية ، وأحدهم عبد أسود والثانى حبشى والثالث مملوك ابيض [٤] ، نجد أن عددهم في عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م ، كان ٦١٢ نفس ، من بينهم ٢٨ من الرقيق ، ولا شك أن أغلبهم كان

---

[١] نفس الدفتر ، ص٦٥ ، ث ٨١٩ ، في ١٤ شعبان ١٢٧٥هـ / ١٩ مارس ١٨٥٩م .
[٢] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .
[٣] Beachey : Op. P . 131 .
[٤] دار الوثائق : تعداد النفوس ، دفتر ناحية ميت على بمديرية المنصورة لسنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، رقم٨٣١٨ .

يعمل فى الزراعة ، وذلك يرجع إلى أنه لم يكن بينهم سوى جاريتين سودانيتين ، والباقى من العبيد الشبان الذين تتروح أعمارهم بين ١٥ - ٢٥ سنة ، كما أنهم جميعا كانوا مملوكين لفلاحين ، حسب ما هو مذكور فى الدفاتر[1] .

وفى حين كان عدد السكان المقيمين بناحية أويش الحجر بمديرية الدقهلية فى عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، ٢٧٠٧ نفس ، لم يكن بينهم رقيق سوى جارية واحدة [2] فإن عدد السكان فى هذه الناحية فى عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م ، قد بلغ ٣١٨٤ نفس منهم ٢٥ نفر من الرقيق ، جميعهم من العبيد الذكور الشباب الذين تتروح أعمارهم بين ١٥- ٣٠ سنة [3] ، وكذلك كان عدد سكان ناحية ميت السودان بقسم دكرنس دقهلية ، ١٠٣٣ نفس فى عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م ، من بينهم عبد واحد عمره ٢٠ سنة يمتلكه أحد مشايخ القرية [4] ، بينما أصبح عددهم فى عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م ١٣٧٩ نفس ، من بينهم ٤٤ من الرقيق السود ، منهم ١٠ جوارى ، والباقى من العبيد الذكور الذين تتروح أعمارهم بين ١٥ - ٣٠ سنة ، منهم ستة عبيد مملوكين لأشخاص غير فلاحين- غفير ونجار وخدام ضريح وجهادى - والباقى كانوا ملكاً لفلاحين [5] وفى الجدول التالى توضيح ذلك :

القرية	تعداد سنة ١٨٤٧ - ١٨٤٨			تعداد سنة ١٨٦٩		
	عدد	عدد	النسبة	عدد	عدد	النسبة
ميت على	٣٧٧	٣	٪٠,٧٩	٦١٢	٢٨	٪٤,٥٧
أويش الحجر	٢٧٠٧	١	٪٠,٠٣	٣١٤٨	٢٥	٪٠,٧٩
ميت السودان	١٠٣٣	١	٪٠,٠٩	١٣٧٩	٤٤	٪٣,١٩

ولم يكن استخدام العبيد فى زراعة الأراضى قاصراً على الأهالى فقط، فقد استخدم الخديو إسماعيل مئات عديدة من العبيد فى مزارعه الشاسعة ، خاصة مزارع قصب السكر فى جفالك الدائرة السنية بالصعيد [6] . كما جلب مئات أخرى من

---

[1] دفتر تعداد ناحية ميت على بمديرية المنصورة لسنة ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م ، رقم ٨٣٢٠ .
[2] دفتر تعداد النفوس بناحية أويش الحجر بمديرية الدقهلية لسنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، ٧٤٧٨ .
[3] دفتر تعداد النفوس بناحية أويش الحجر بمديرية الدقهلية لسنة ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م ، رقم ٧٤٧٩ .
[4] دفتر تعداد النفوس بناحية ميت السودان بقسم دكرنس دقهلية لسنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م ، رقم ٨٣٠٠ .
[5] دفتر تعداد النفوس بناحية ميت السودان بقسم دكرنس دقهلية لسنة ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م ، رقم ٨٣٠١ .
[6] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ ، رءوف عباس : المرجع السابق ، ص١٨١ ، أيضا
Beachey : OP. Cit., P. 131 .

السودان للعمل فى مزارع قصب السكر بالفيوم ، وجميعهم كانوا من العبيد الذين تم تحريرهم من أيدى تجار الرقيق المقبوض عليهم.ففى السودان ، حاول غردون إعادة الرقيق المحررين إلى بلادهم ، ولكنه وجد أن الطرق التى لاتزال خارجة عن سيطرة الحكومة ، مزدحمة بتجار الرقيق ، وأنه من المحتمل جدا ، أن يتم صيد هؤلاء الزنوج مرة ثانية ، لذلك فإن أعدادا كبيرة منهم قد رفضت العودة إلى بلادهم ، فلم يجد غردون بدا من إرسالهم إلى مصر ، وأطلق عليه اسم " العبيد الرافضين للحرية "Volontaires Esclaves " حيث أرسلهم إسماعيل إلى مديرية الفيوم للعمل فى مزارع القصب ، بناء على توصية من غردون الذى اشترط منع الأهالى من امتلاك هؤلاء العبيد الذين سيعملون فى مزارع قصب السكر كمتطوعين ن تحت أسم Un System d'emigration libre Fayoum" [1]

هـ - عصرى توفيق وعباس حلمى الثانى :-

استمر العبيد يعملون فى مجال الزراعة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ففى عام ١٨٨٤م كان تسعة أعشار العاملين على مضخات الرى الآلية فى إسنا من العبيد ، كما استخدم كثير من الفلاحين فى المنطقة الواقعة بين إسنا وكرسكو فى مصر العليا عبيداً للقيام بأعمال زراعية على مدى القرن التاسع عشر ، ويؤكد ذلك أن معظم العبيد الذين أعتقوا فى عامى ١٨٨٥ و ١٨٨٦م عن طريق مكاتب عتق الرقيق ، كانوا من العبيد العاملين فى زراعة الأراضى بمنطقة إسنا ومصر العليا . كما كان كل العبيد - تقريباً- الذين تقدموا بطلبات لعتقهم ، فى المنصورة ، من العبيد الزراعيين ، وليسوا من خدم المنازل [2] .

والمتفحص لدفاتر عتق الرقيق فى المديريات المختلفة ، يجد أنه كان هناك كثير من العبيد العاملين فى مجال زراعة الأراضى فى أغلب المديريات ، ففى مديرية الغربية ، كان جميع العبيد الذين حصلوا على تذاكر الحرية فى مركز فوة فى الفترة من مايو ١٨٩٧م إلى ١٩٠٢م يعملون فى زراعة أراضى مالكيهم ، وبعد حصولهم على حريتهم ، استمروا يعملون فى الزراعة بالأجر اليومى ، بعضهم لدى ملاكهم السابقين ، والبعض لدى أشخاص آخرين [3] . كذلك كان جميع العبيد المحررين فى مركز دسوق [4] ، وبعض المحررين فى مركز السنطة [5] .

---

[1] Mohamad F . Shukry : Equatoria Under The Egyptian rule, 1874-1876, Cairo, 1953, P. 36-37 .

[2] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٣ - ٣٢٤ .

[3] دار المحفوظات العمومية ، دفاتر عتق الرقيق ، دفتر أورنيك نمرة ١٣٨ لقيد وقائع تفاصيل عتق الرقيق بمركز فوة الغربية ، ٢٠٣٨ عين ٣٥ مخزن ٧ .

[4] دفاتر عتق الرقيق ، دفتر تذاكر حرية الرقيق بمركز دسوق بمديرية الغربية ، ٢٠٤١ عين ٣٥ مخزن ٧ .

[5] دفتر تذاكر حرية الرقيق بمركز السنطة بمديرية الغربية ، ٢٠٣٩ عين ٣٥ مخزن ٧ .

وفى مديرية القليوبية كان الكثير من العبيد المحررين ، مملوكين لفلاحين ، وتؤكد دفاتر وقائع الرقيق بالمديرية أن بعضهم عمل فى الزراعة لمدد زمنية طويلة، فمرسال السودانى عمل فى أشغال الزراعة لدى سيده فرج قنديل بناحية كفر منصور ، لمدة ثلاث عشرة سنة ، وكذلك كان ريحان السودانى ، محمد آدم السودانى ، وعبد الله السودانى يعملون فى زراعة الأرض ، كما أعلن بعضهم أنه سوف يستمر فى العمل بزراعة الأراضى بعد العتق من أجل تعيشه [1] . وفى مديرية البحيرة كان الكثير من العبيد المحررين مملوكين لفلاحين وبعضهم عمل فى زراعة الأراضى أيضا [2] .

ومع نهاية القرن التاسع عشر ، شهد الريف المصرى تطورات جديدة ، خلقت ظروفاً غير ملائمة بالنسبة لتشغيل العبيد فى الأعمال الزراعية ، فبينما كانت مصر تعانى نقصاً فى العمالة فى فترات كثيرة من القرن ، إلا أنها مع نهايته أصبحت تشكو من فائض العمالة ، الناتج عن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان . ولذلك فإنه عندما حدث انتعاش اقتصادى وزراعى جديد فى بدايات القرن العشرين ، نجد أن ملاك الأراضى الذين توسعوا فى مزارعهم ، كان يوجد تحت تصرفهم قدر كبير من العمالة الزراعية الحرة ، بحيث أن واحداً منهم لم يفكر فى امتلاك عبيد مثلما فعل ذلك من قبل فلاحو الستينيات أثناء فترة الانتعاش التى سببتها الحرب الأهلية الأميريكية [3] .

رابعا :- الرقيق والعمل فى الصناعة :

شهد عصر محمد على تجربة فريدة ومتميزة ، تمثلت فى استخدام الرقيق فى أعمال صناعية على نطاق واسع ، بحيث لم يعرف لها مثيل فى تاريخ مصر الحديث. وما يهمنا الآن ، ليس تجربة محمد على الصناعية ، وإنما دور الرقيق فيها ، وحجم هذا الدور . وقد سبق أن تحدثنا عن النقص الحاد فى الأيدى العاملة فى عصر محمد على ، والذى كان من أسباب استخدام الرقيق فى مجال الزراعة ، ولاشك أن هذا

(1) دفتر وقايع عتق الرقيق بمديرية القليوبية ، ٦٧٩ عين ١٣ ، مخزن ١ .
(2) دفتر تذاكر حرية الرقيق بمديرية البحيرة من ١٨٨٥ إلى ١٩٠٦ م ، ٩٩٣ عين ١٧ مخزن ١٣ .
(3) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

النقص فى الأيدى ، كان من الأسباب الهامة التى أدت إلى استخدام الرقيق فى الصناعة، حتى أن البعض يرى أن الدور الذى لعبه الرقيق فى الزراعة، لا يذكر ، إذا قيس بما حققوه من نجاح فى مجال الصناعة [١] .

وقد حازت صناعة الغزل والنسيج على أكبر عدد من الرقيق الذين عملوا فى المصانع . ويرجع استخدام الرقيق فى مصانع إلى عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م حيث واكب استخدامهم فى المصانع ، وصول الأفواج الأولى من الرقيق السودانى ، الذى جلب إلى مصر أثناء وبعد فتح السودان ، ففى هذه السنة ، كان مصنع الغزل والنسيج فى بولاق، يضم بين عماله أعداداً من العبيد السود ، كما أصدر محمد أمراً فى رجب ١٢٣٧هـ / إبريل ١٨٢٢م ، بإضافة خمسين منسجاً إلى مصنع الخرنفش ، ليعمل عليهم العبيد المجلوبين من السودان [٢] .

وفى نفس العام قام محمد على باستخدام بعض الجوارى الزنجيات فى مصنع بولاق ، واشترى وكالة بالقرب من المصنع ، وخصصها لسكنى الجوارى العاملات فيه [٣] ، كما اتخذ قراراً بتزويج الجوارى العاملات فى مصنع بولاق ، إلى العبيد الذين يعملون فى نفس المصنع ، على أن تكون إقامة العبيد المتزوجين ، فى الوكالة التى سبق أن اشتراها فى بولاق [٤] .

وقد كان نجاح الجوارى الزنجيات فى العمل بمصنع بولاق ، دافعاً لمحمد على للتوسع فى هذا المجال ، فأصدر أوامره إلى الكتخدا بإنشاء مصنع للنسيج ، يخصص للعمل فيه ، الجوارى السود المتزوجات من العبيد الذين يعملون فى المصانع الحربية بالقلعة ، وطلب البحث عن مكان مجاور للقلعة لإقامة هذا المصنع، وأن يقوم ببنائه وعمارته بسرعة ، على أن يصمم بحيث يتسع لمائتى نول من أنوال النسيج [٥] ، وقد كان اهتمام محمد على ببناء هذا المصنع شديداً ، حتى أنه أرسل إلى الكتخدا ، فى شهر رجب ١٢٣٧هـ / إبريل ١٨٢٢م ، وبعد أقل من شهر من البدء فى العمل ، يطلب تقريراً عن ما تم إنجازه فى مصنع النسيج الجارى إنشاؤه من أجل الجوارى السود [٦] .

---

(١) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٤٦ .

(٢) م.ت ، دفتر س ٤/٤٧/١ ، ص٥٠ ، ث ٤٦٨ ، فى ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ / ٢٠ إبريل ١٨٢٢م .

(٣) نفس الدفتر السابق ، ص٣٧ ، ث ٣٦٥ ، فى ٩ جمادى الأخر ١٢٣٧هـ / ٣ مارس ١٨٢٢م .

(٤) نفس الدفتر السابق ، ص ٥٠ ، وثيقة ٤٦٨ ، فى ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ / ٢٠ إبريل ١٨٢٢م .

(٥) م.ت ، دفتر س ٤/٤٧/١ ، ص ٣٧ ، وثيقة ٣٦٥ ، فى ٩ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ٣ مارس ١٨٢٢م .

(٦) نفس الدفتر ، ص٤٤ ، وثيقة ٤٢٤ ، فى ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ / ٢٠ إبريل ١٨٢٢م .

وقد شهدت سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م ، توسعاً كبيراً في مجال عمل العبيد في صناعة الغزل والنسيج ، فبالإضافة إلى ماسبق ، أمر محمد على في رجب ١٢٣٧هـ / إبريل ١٨٢٢م ، بوضع عدد من أنوال النسيج ، في البيت الذى كان يقيم فيه كتاب الروزنامجة بمصر ، كما أمر بوضع عدد آخر من الأنوال في معمل الحديد ، ليتم تشغيلهم بواسطة الجوارى الزنجيات المتزوجات بالعبيد العاملين في هذا المعمل [١] .

وثمة سؤال يطرح نفسه ، عن سبب إقبال محمد على على استخدام الجوارى السود بالذات في إدارة أنوال النسيج ؟ والإجابة ببساطة ، هى أنه إذا كان من السهل على محمد على أن ينتزع الرجال من حقولهم ، فإنه ليس من السهل انتزاع النساء من بيوتهن ، في ظل مجتمع شرقي محافظ ، مهما كان فقرهن وبؤسهن . لذلك لجأ محمد على إلى الوسيلة التى لا تجد معارضة من أحد ، وهى استخدام الجوارى في إدارة تلك الأنوال . وحتى يضمن محمد على عدم المعارضة ، ومنعاً للمشاكل من أى نوع فإنه أمر بسرعة تزويج الجوارى والعبيد العاملين في مصنع بولاق ، وإسكانهم في وكالة بولاق ، ولكن عندما تم ذلك الزواج ، قام المهندس الفرنسي جوميل Jumel [٢] ، بالفصل بين الذكور الزنوج وإناثهم ، وإسكانهم متفرقين ، وعندما علم محمد على بذلك ، غضب ، وأرسل للكتخدا يأمره بالتحقيق في هذه المسألة التى تمت بعكس رأيه [٣] . وبعد التحقيق في هذه المسألة بمعرفة الكتخدا والخواجة بوغوص ، صدر أمر محمد على في شهر ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م ، بضرورة إسكان ذكور الزنوج العاملين في فابريقة مالطة مع إناثهم ، حتى لا يؤدى ذلك إلى تبرم العبيد وهيجانهم ، مما سيكون له أثر سلبى على الإنتاج[٤] .

ولم يكن عمل الرقيق قاصراً على مصانع الغزل والنسيج فقط ، فقد شهدت أواخر سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م ، بدء استخدام العبيد في مصانع المهمات الحربية ، حيث أصدر محمد على أمراً إلى الكتخدا ، في ٢٥ ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ١٣ سبتمبر ١٨٢٢م بتوزيع الواردين من ليبيا ، وعددهم ١٦٠ عبد ، على مصنع البنادق " التفنكخانة " ودار الحدادة . كما أمر بإرسال العبيد الواردين من طرف متصرف جرجا

---

[١] نفس الدفتر ، ص٥٠ ، وثيقة ٤٦٨ ، في ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ / ٢٠ إبريل ١٨٢٢م .

[٢] كان جوميل يعمل مشرفاً على مصنع الغزل والنسيج في بولاق ، أنظر على الجرتلى : تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٥٤ .

[٣] م.ت ، دفتر س ٤/٤٧/١ ، ص٨١ ، ث ٧٥٤ ، في ٢٢ ذو الحجة ١٢٣٧ / ٢٨ أغسطس ١٨٢٢م .

[٤] م.ت ، دفتر س ٤/٤٧/١ ، ص٨٦ ، ث ٧٩٢ ، في ٢٢ ذو الحجة ١٢٣٧هـ / ٩ سبتمبر ١٨٢٢م .

وعددهم ٧٥ عبد إلى هذه المصانع أيضا [١] . وكذلك قام محمد على بإرسال أعداد أخرى من العبيد ، إلى مصنع صب المدافع ومصنع البارود بالقلعة [٢] .

كما استخدم بعض الجوارى السود فى مصانع المهمات الحربية أيضا ، ولكن يبدو أن العمل كان شاقا عليهن ، فهربن إلى الإسكندرية "*وسلكن مسالك نساء الشوارع والأزقة واخترن الضلال ...*" ولذلك خيف من اقتداء غيرهن بهن ، فصدرت الأوامر إلى عثمان أغا باش أغا الإسكندرية بضبطهن لأنهن ملك للميرى، وإرسالهن إلى يوسف أغا ناظر الجوارى السود اللاتي يعملن بالمهمات الحربية بالقلعة [٣] .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للجوارى ، فإن بعض العبيد كان له رأى آخر ، حيث رأى بعضهم أن العمل فى المصانع ، أهون من العمل فى زراعة الأرض ، ومثال ذلك هروب اثنين وعشرين عبدا من جفالك ميت علي بمديرية الدقهلية والتحاقهم بالعمل في ورشة القلعة ، حيث قام أدهم بك بتشغيلهم في الورشة ، ورفض إعادتهم إلا بعد صدور أمر من مجلس المشورة بتسليمهم إلى المندوب الذى حضر لاستلامهم ، حتى لا يكونوا قدوة لغيرهم من العبيد الزراعيين ، وطلب منه المجلس أن يبحث عن آخرين للعمل فى الورشة محلهم [٤] .

ويبدو أن العبيد والجوارى السود قد حققوا نجاحا فى العمل بالمصانع المختلفة، بدرجة حازت على رضا محمد على ، وشجعته على التوسع فى هذا المجال ، فأصدر أمرا فى ربيع الآخر ١٢٤٥هـ / ٧ أكتوبر ١٨٢٩م ، بتشغيل كل " عبيد الميرى فى "الكرخانات" أى المصانع- سواء كانوا أضخاء أم سقط [٥] .

ولكى نتبين مدى اتساع أعمال الرقيق فى المصانع ، فإنه يكفى أن نعلم أن عددهم كان بالكثرة التى جعلت إحصائهم أمرا صعبا ، فعندما انتدب الشيخ أحمد الملاطية لى ، من جدة إلى مصر ، وكلف بضبط وتنظيم حسابات العبيد والجوارى الأميرية بالجهادية والمصالح والمعامل والقبارك ، من ابتداء سنة ١٢٣٧هـ ، وحتى

---

(١) نفس الدفتر ، ص٨٩ ، وثيقة ٨١٥ ، فى ٢٥ ذو الحجة ١٢٣٧هـ / ١٢ سبتمبر ١٨٢٢م .
(٢) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ٤٦ .
(٣) ديوان الخديو تركى ، دفتر س٢/٣٠/٩ ، ص٥ ، وثيقة ٢٨ ، فى ٢٠ محرم ١٢٤٥هـ / ٢٢ يوليو ١٨٢٩م .
(٤) الوقائع المصرية ، محفظة ١١ ، ملف زراعة ، عدد ٣٤٢ ، فى ١٩ شعبان ١٢٤٧هـ / ٢٣ يناير ١٨٣٢م .
(٥) على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١١٠ – ١١١ .

نهاية سنة ١٢٣٩هـ ، فقد وجد أنه من المتعسر ضبط وتنظيم هذه الحسابات نظراً لوفاة بعض نظار هؤلاء العبيد ، وعدم وجود قوائم مكتوبة ببيانهم ، ولذلك قام ديوان الخديوى بالكتابة إلى المصانع والمصالح التى يوجد بها عبيد ، ليصرحوا للشيخ أحمد الملاطية لى بمراجعة الدفاتر التى عندهم . وتدلنا أسماء المصالح والمصانع التى أرسل إليها على اتساع قاعدة استخدام العبيد فى ذلك الوقت ، فقد أرسل الديوان إلى كل من : ناظر الجهادية ، ناظر ورشة الخرنفش ، الأغا ناظر ورشة الظهورات ، الأفندى ناظر دار العبيد المنشأة بباب العزب بالقلعة ، الأغا ناظر ورشة الصوف ، حسين بك ناظر المهمات الحربية ، أدهم بك ناظر التفنكخانة [1] .

وقد زود محمد على جميع العمال الذين يعملون فى مصانعه المختلفة ، من أحرار وعبيد ، بتذاكر شخصية " بطاقات " ، يوضح فيها أوصاف العامل ، وبياناته مثل الاسم والسن والعقيدة ، ثم تعتمد من " ديوان التذاكر " وتختم بخاتم هذا الديوان وتوزع على أصحابها . وربما كان من أغراض هذه التذاكر تمييز العبيد العاملين فى المصانع عن غيرهم من العبيد العاملين فى مهن أخرى ، وكذلك تسهيل حصولهم على مرتباتهم [2] . وكان من أهداف استخراج هذه التذاكر أيضا ، منع هروب العبيد ، حيث كانت الأوامر تصدر بالقبض على كل عبد لا يحمل هذه التذكرة وقد نص الأمر الصادر فى ربيع الأول ١٢٤٥هـ / سبتمبر ١٨٢٩م على أن يحملها " الفلاحون والصنايعية والخدمة الذين بمصر والبنادر الكبرى وكذلك العساكر والعبيد ، وليس ذلك إلا لمنع هروب العبيد وراحة العباد " [3]

وإذا كان حمل التذاكر مفروضا على الجميع من الأحرار والرقيق ، فإن العبيد والجوارى السود قد تم تمييزهم بعلامة خاصة ، هى " ختم الحكومة " يوسمون به على ذراعهم الأيمن عن طريق الكى ، وذلك لسهولة ضبط الهاربين والمسروقين منهم ، فعندما تم جرد العبيد الذين فى عهدة مصطفى أغا ناظر الرقيق، فى رمضان ١٢٤٦هـ / فبراير ١٨٣١ تبين وجود عجز مقداره جارية واحدة وأحد عشر عبداً ، وعندما تداول الأمر فى مجلس المشورة ، قرر المجلس خصمهم على الخزينة ، واعتبارهم هاربين ، *" لأنه لايمكن أن يقال أنه باعهم ، حيث أنهم مدموغون بدمغة الحكومة "* وأمر المجلس بالكتابة إلى المأمورين ليرسلوا أولئك العبيد إن عثروا على أحد منهم ، إذ يمكن معرفتهم عن طريق الدمغة التى على أذرعهم [4] .

---

[1] م.أ.س ، محفظة ٢ ، إلى الجهات مختلفة ، فى ٢٩ محرم ١٢٤٥هـ / ٣١ يوليو ١٨٢٩ .
[2] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ٤٦ – ٤٧ .
[3] وقائع المصرية ، محفظة ١ ، ملف أمن عام ، عدد ٦٩ ، فى ١٩ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢٩م .
[4] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٤٠/١٨ ، ص١٦٤ ، ث ٣٠٩ ، من ناظر المجلس إلى مأمور ديوان الخديو ، فى ١٥ رمضان ١٢٤٦هـ / ٢٧ فبراير ١٨٣١م.

وقد حدث أن أبقت إحدى الجوراى من سيدها ، وآوت إلى عبد فى رأس التين بالإسكندرية ، ولما قبض عليها ، ادعت بأنها من الجوارى الأميرية مستشهدة بالختم المطبوع على ذراعها ، فأرسلت إلى ديوان الخديو بالقاهرة ، حيث *" فحص مكان الكى فوجد طابع كبير لا يشبه طابع الحكومة "* فتم ردها إلى سيدها [1] . ولكن رد العبيد الآبقين من سادتهم والمدعين بأنهم من عبيد الميرى لم يكن يتم تلقائيا هكذا ، فعندما هرب أحد العبيد من سيده والتحق بمصانع المهمات الحربية بالقلعة ، وبعد مُضِىّ عامين ، استدل عليه سيده ، وطالب بعودته إليه ، ولكن محمد على رفض عودة العبد، لأنه تعلم صنعة مهمة خلال هذه المدة ، وأمر بشراء عبد " غشيم " - أى جاهل - وإعطائه له بدلا من العبد المتعلم [2] .

وكان الرقيق العاملون فى المصانع يحصلون على مرتبات شهرية ، ورغم أن الوثائق لم تحدد مقدار المبالغ التى كانوا يتقاضونها ، إلا أنها اعترفت بأن ما كانوا يحصلون عليه كان قليلاً جداً . ففى ربيع الأول عام ١٢٤٦هـ / سبتمبر ١٨٣٠م ، صدرت قرارات بأخذ فردة من الصناع فى المعامل مقدارها مرتب شهر ، ولما تداول "مجلس المشورة" فى هذا الأمر وجد أن هذه الفردة كانت تحصل فى السنوات السابقة من الأحرار والرقيق ، فقرر عدم أخذ الفردة من العبيد والإماء الأميرية ، لأن أجورهم لا تكاد تكفيهم [3] ، وتذكر هيلين ريفلين Helen Rivlin ، أنه كان هناك بعض الأطفال الزنوج يعملون فى معامل تكرير السكر ، خلال فترة الثلاثينيات ، وأنهم كانوا لا يتناولون أجراً على عملهم ، وإن كان يمكنهم أن يأخذوا الجزء الأعلى من القصب الذى كان يستخدم علفا للماشية ، بينما كان الأولاد والبنات من المصريين يحصلون على أجر يتراوح بين ١٠-١٥ بارة فى اليوم [4] .

وربما كان السبب فى قلة أجورهم يرجع إلى أن الحكومة كانت توفر لهم السكن المناسب ، وتشرف على تزويج الجوارى والعبيد ، وتوفر لهم الفرش والطعام الكافى . وبالنسبة للسكن فقد سبق أن ذكرنا أن محمد على قد اشترى وكالة ببولاق لسكن

---

[1] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٣٠/١ ، ص٦ ، ث ٢٩ ، من ديوان الخديو إلى عثمان أغا وكيل محافظ إسكندرية ، فى ١٠ ربيع الأخر ١٢٤٣هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٢٧م .

[2] م.ت ، دفتر س ١/٤٧/٦ ، ص٢٢ ، ث ٢٣١ ، من المعية إلى ناظر المهمات ، فى ٢ جمادى الأولى ١٢٤٠هـ / ١٩ يناير ١٨٢٥م .

[3] م.أ.س ، محفظة ٣ ، ث بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٤٦هـ / ١١ سبتمبر ١٨٣٠م ،من المجلس إلى ديوان الخديو.

[4] هيلين آن ريفلين : المرجع السابق ، ص٢٢٠ .

الجواری والعاملات فی مصنع بولاق . کما کان عدد کبیر من الرقیق العاملین فی المصنع یقیمون فی بیت کبیر بالداودیة ، یسمی " دار الشرقاوی " ، وکان ناظر الرقیق یشرف علی هذه الدار ویتسلم العبید الجدد بموجب إیصالات یحتفظ بها لدیه ، وقد شغل هذا المنصب کل من حسین أغا المتوفی فی عام ١٢٤١هـ ومصطفی أغا الذی خلف حسین أغا [١] حتی عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣١م [٢].

وکان کل عبد یدخل دار الشرقاوی أو غیرها من أماکن إقامة الرقیق فی القلعة وبولاق ، یتسلم عند دخوله ، حصیراً یستخدمه کفراش له . وفی إحدی الوثائق نجد أمراً من دیوان الکتخدا إلی المدعو حنا الطویل ، بإرسال ٨٨ حصیراً إلی مصطفی أغا ناظر الرقیق ، لزوم ٨٨ عبداً تم ضمهم إلی العبید المقیمین فی دار الشرقاوی [٣] کما نجد أمراً آخر إلی المعلم عریان بإرسال ٤٥ حصیراً من نوع "النسخ" إلی مصطفی أغا، ناظر الرقیق ، لزوم ٤٥ عبداً وصلوا من أسوان ، وتم إلحاقهم بهذه الدار [٤] وفی وثیقة أخری نجد أمراً إلی المدعو حسین بك بصرف ٣٦ حصیراً لزوم ٣٦ عبداً [٥] .

وکان الرقیق العاملون فی مجال الصناعة یحصلون علی جرایة یومیة من الخبز، وکانت دار الشرقاوی تحصل علی جرایتها من المخبز فی عشرة صنادیق ، ولکن نتیجة لتزاید أعداد الرقیق بها ، أصبحت الصنادیق العشرة غیر کافیة لنقل جرایة الرقیق ، فصدر أمر من دیوان الکتخدا ، فی ٢٧ ذو الحجة ١٢٤١هـ / ٢ أغسطس ١٨٢٦م ، إلی أمین أفندی ناظر المبانی ، بأن یسلم إلی مصطفی أغا ناظر الرقیق ، أربعة صنادیق لنقل جرایة الخبز إلی العبید والجواری المقیمین فی دار الشرقاوی ، زیادة علی العشرة صنادیق الموجودة بها [٦] .

ولم تصرح الوثائق بعدد الرقیق المقیمین بهذه الدار ، ولکن فی عام ١٢٤٦هـ /

---

[١] م.أ.س ، محفظة ٢ ، ث بتاریخ ٢١ جمادی الأولی ١٢٤٥هـ / ١٨ نوفمبر ١٨٢٩م .

[٢] دیوان الخدیو ترکی ، دفتر س ٢/٤٠/١٨ ، ص١٦٤ ، ث ٣٠٩ ، من ناظر المجلس إلی مأمور دیوان الخدیو ، فی ١٥ رمضان ١٢٤٦هـ / ٢٨ فبرایر ١٨٣١م .

[٣] دیوان الکتخدا ، دفتر س ٤/٧/١ ، ص١٤٤ ، ث ٩٦٠ ، من الدیوان إلی حنا الطویل ، فی ٣ ربیع الأول ١٢٤٢هـ / أکتوبر ١٨٢٦م .

[٤] م.أ.س ، محفظة ٢ ، وثیقة بتاریخ ١٨ الآخر ١٢٤٢هـ / ١٩ نوفمبر ١٦٢٦م ، من الدیوان إلی المعلم عریان.

[٥] دیوان الخدیو ترکی ، دفتر س ٢/٣٠/٣ ، ص ٤٢ ، ث ٤٨٩ ، من الدیوان إلی حسین بك ، فی غرة رمضان ١٢٤٢هـ / ٢٩ مارس ١٨٢٧م .

[٦] دیوان الکتخدا ، دفتر س ٤/٧/١ ، ص ٦٤ ، ث ٤٠٩ ، من الدیوان إلی أمین أفندی ناظر المبانی ، فی٢٧ ذو الحجة ١٢٤١هـ / ٢ أغسطس ١٨٢٦م .

١٨٣٠م صدرت الأوامر بترحيلهم خارج القاهرة ، إلى جهة غير معلومة بالوجه البحرى ، وقد أمكننا تحديد عددهم من مقدار البقسماط الذى صرف لهم أثناء عملية الترحيل ، فقد كان نصيب كل عبد من الجراية نصف "أقجة" فى اليوم ، وكان مقدار ما صرف لهم ٩٦٦ أقجة جراية لثلاثة أيام ، بمعنى أن استهلاكهم اليومى كان ٣٢٢ أقجة، وأن عددهم كان ٦٦٤ عبد وجارية . وقد تم تحميلهم فى خمسة عشر قارباً هم وعيالهم والجوارى غير المتزوجات ، وسارت بهم القوارب من بولاق فى منتصف المحرم ١٢٤٦هـ / ٦ يوليو ١٨٣٠م . ولم توضح الوثائق الهدف من ترحيلهم ، ولا المكان الذى أرسلوا إليه ، وإن كان محمد على قد خشى ألا يصلوا الجهة المقصودة فى مدة الأيام الثلاثة ، فأرسل ساعياً على حصان إلى صالح أفندى مأمور ميت غمر يأمره بصرف بعض المؤن الإضافية لهم ، وألا يتركهم يتألمون من الجوع [١] .

وبذلك كان للرقيق دور بارز فى النهضة الصناعية التى شهدتها مصر فى عهد محمد على ، حيث عملوا فى مصانع الغزل والنسيج ، وفى المصانع الحربية المختلفة، وكذلك فى مصانع السكر ، وبرغم أن مرتباتهم كانت قليلة ، إلا أنهم تمتعوا ببعض الميزات التى لا يتمتع بها العامل الحر ، كالسكن والجراية والفراش والزواج ، وغير ذلك . ولم تحدد الوثائق تاريخاً محدداً لنهاية هذه التجربة ، غير أن الدكتور على الجريتلى يذكر تاريخاً مبكراً جداً لنهاية تجربة استخدام العبيد فى مصانع النسيج فيذكر أن محمد على أصدر أمراً عالياً فى عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م " *بعدم جعل العبيد فى خدمة أنوال الأقمشة ، لأن عملهم لم يأت بنتائج مرضية* " [٢] والغريب أن عام ١٢٣٧هـ قد شهد توسعات كبيرة فى مجال عمل الرقيق فى صناعة النسيج بالذات ، وحتى قرب نهاية العام ، ففى ١٠ ذو الحجة ١٢٣٧هـ كان العبيد والجوارى يعملون فى صناعة النسيج ، بل وصدرت الأوامر بتزويجهم وإسكان الزوج والزوجة معا [٣] . وبالرغم من اهتمامه بتوثيق مادته ، إلا أن الجريتلى لم يذكر مصدر هذه المعلومة بالذات لكى نتأكد من صحة التاريخ الذى يبدو أنه نقل خطأ . وعلى أية حال فإن الشواهد تشير إلى أن عمل العبيد فى المصانع قد انتهى مع فشل التجربة الصناعية كلها، ولم نعثر على ما يدل على استخدامهم فى مصانع بعد ذلك .

---

[١] م.أ.س ، محفظة ٣ ، وثيقة من الديوان إلى الكتخدا ، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٦هـ / ٨ يوليو ١٨٣٠م .

[٢] على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١١١ .

[٣] م.ت ، س ٤/٤٧/١ ، ص٨١ ، ث ٧٥٤ ، من الجناب العالى إلى الكتخدا ، فى ١٠ ذو الحجة ١٢٣٧هـ / ٢٨ اغسطس ١٨٢٢م .

خامسا: أشغال اقتصادية متنوعة :

أ- التجارة :

كان الدور الاقتصادى للرقيق فى مصر كبيراً ومتشبعاً ، وامتد إلى مختلف نواحى الحياة الاقتصادية ، وفى مجال التجارة عمل المعاتيق فى كثير من الأنشطة التجارية ، فمن البيض ، نجد محمد شاكر أفندى معتوق الحاج أحمد أغا جاويش يعمل تاجراً فى بضائع استانبول بخان الخليلى ، وفى إحدى المرأت نجده يشترى بعض البضائع ، من التاجر محمد صالح أفندى الإسلامبولى ، أحضرها له من استانبول ، وتبقى عليه دين مقداره ٢٠٠٠ قرش ، ولكنه توفى فى عام ١٢٧٦هـ / ١٨٥٩م ، قبل أن يسدد ما عليه من ديون ، وقد حصل محمد صالح على باقى ثمن البضاعة من تركة محمد شاكر ، التى بلغت ٣٦٤٢٦ قرش و٣٨ نصف فضة [١] . وهى تدل على اتساع تجارته ، وتحقيقه ربحا معقولا .

ومن الأحباش الذين عملوا فى التجارة ، نجد الحاج عبد الله أغا الحبشى ، معتوق الحاج إسماعيل أغا قيصرية لى ، وقد عمل تاجراً فى الأبسطة بخان اللبن التابع لخان الخليلى . وكذلك كان سعيد أفندى الحبشى ، معتوق محمد أفندى أمين ، وقد عمل تاجراً فى بضائع مختلفة بحوش عطا بخط الجمالية [٢] وتذكر الوثائق أيضا اسم الحاج سعيد الحبشى التاجر فى خط خان الخليلى ، معتوق يوسف أغا سرسوارى [٣] .

ومن السود ، نجد فضل الله العبد ، معتوق حسن النقلى شيخ طائفة النقلية بمصر ، الذى عمل فى مجال التجارة كمستخدم لدى الحاج مصطفى عليان التاجر بمصر القديمة ، بماهية ١٠٠ قرش ، ثم ترك العمل بالماهية واشترك مع الحاج

---

(١) محكمة مصر الشرعية ، سجل٣٧ ، ص ٦٤، ث٢٢٣ ، ١٨جمادى الأولى ١٢٧٦هـ/ ١٣ ديسمبر ١٨٥٩م .
(٢) نفس المصدر .
(٣) القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٧٠ ، ث ٦٦ ، فى ١٤ ربيع الأول ١٢٨٠هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٣م .

مصطفى فى تجارة الغلال ، وقد سافر عدة مرات إلى الوجه القبلى لشراء الغلال ، وفى رجب ١٢٧٥هـ / فبراير ١٨٥٩م ، سافر على مركب الريس حسن موسى ، ولكنه نزل يستحم فى النيل فغرق [١] . كما كان فرج العبد الحبشى ، يدير الدكان الذى تمتلكه سيدته ، بخانة أبو طاقية بالقاهرة ، حيث كان يعمل فى بيع البضائع بالدكان من الصباح إلى ما بعد الغروب ، ثم يذهب ليبيت فى منزل سيدته [٢] .

جـ- العمل فى الإسطبلات :

ومن الأعمال الهامة التى تميز بها الرقيق وبرعوا فيها ، العمل فى سياسة خيول وحيوانات الإسطبلات فى دوائر أمراء البيت الحاكم ، ففى الإسطبل العالى ، الذى أنشأه عباس باشا بناحية العباسية ، كان يوجد عدد من العبيد يعملون كسُيَّاس للخيول . وكذلك تميز العبيد السود فى العمل كَجَمَّالة – سُيَّاس للجمال – على جمال الميرى فى هذا الإسطبل ، وقد ظهرت أهمية العبيد كجمالة ، عندما أرادت حكومة عباس باشا – فى ربيع الآخر ١٢٧٢هـ / ديسمبر ١٨٥٥م – إرسال بعض العمال ومعهم أدواتهم ومعداتهم من السويس إلى طور سيناء لعمارتها ، ولما أنزلوا بالمراكب ، فإنها عادت بهم مرة ثانية لاختلاف الرياح ،ووجد أن الحل الأمثل هو إرسال هؤلاء العمال ومعداتهم على الجمال ، ولأن الجمال الموجودة فى السويس قد تم حجزها عل ذمة بوسطة الإنجليز ، فقد قام عباس باشا بإصدار أمر إلى مدير الاسطبل العالى بسرعة إرسال الجمال إلى السويس ، ولكن الإسطبل كان يعانى من عجز شديد فى العبيد العاملين على الجمال ، ولذلك طلب مدير الإسطبل إمداده بمائة عبد لقيادة الجمال التى سترسل إلى السويس ، وبناء على ذلك أرسلت التعليمات إلى مدير قنا وإسنا لشراء هذا العدد من العبيد بمعرفة جمرك أسوان [٣] .

وفى مديرية بنى سويف ، كان هناك عدد من العبيد العاملين على الخيول الطلوقة بالمديرية ، وعندما صدرت الأوامر بتجنيد أحدهم ، وجد غير لائق للعسكرية،

---

[١] مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٤ ، ص ١٤٧-١٤٨ ، ث٧١٠ ، ١٩ رجب ١٢٧٥هـ / ٢٢ فبراير ١٨٥٩م .

[٢] مجلس الأحكام ، س ٧/١٠/٣ ، ص ١٩ – ٢٠ ، ث٢٩٣ ، ٤ ربيع الآخر ١٢٧٥هـ / ١١ نوفمبر ١٨٥٨م .

[٣] م.ع ، س١/٢/٢٢ ، ص١٨٩ ، ث ٤٣٩ ،من المعية إلى مدير الإسطبل العالى ، فى ٤ ربيع الآخر ١٢٧٠هـ / ٤ يناير ١٨٥٤م . ، وانظر أيضا الدفتر س١/٨/٣٣ ، ص٤٨ ، ث ٧٤ ، من المعية إلى مدير قنا وإسنا ، فى ٣ جمادى الآخرة ١٢٧٠هـ / ٣ مارس ١٨٥٤م . وانظر أيضا بنفس الدفتر ص٦٢ ، ث ٣٢ ، من المعية إلى محافظ السويس ، فى ٥ جمادى الآخرة ١٢٧٠هـ / ٥ مارس ١٨٥٤م .

" لوجود زروقية فى عينيه " ، ولما كان هذا العبد – ويدعى بلال – مقيداً على عهدة مديرية بنى سويف ، فإن ناظر الخزانة قد أرسل إلى المعية يستأذن فى خصم ثمنه بأبعادية المديرية ، وإرساله للعمل فى إسطبل شبرا بماهية ٩٠ قرشا ، *" كالمرتب المربوط لأمثاله من العبيد المستخدمين على خيول الإسطبل "* . وقد تمت الموافقة على خصم ثمن بلال العبد بأبعادية المديرية ، وإرساله إلى إسطبل شبرا ، وضم التسعين قرشاً شهرياً على مربوط استحقاقات الإسطبل [1] . جدير بالذكر أن إسطبل شبرا كان يضم عددا من الجوارى والعبيد الذين يعملون فى خدمة حيوانات الإسطبل ، وقد حدث فى عام ١٢٦٨هـ / ١٨٥٢م أن هرب أحد عشر رقيقا منهم ، بين جوار وعبيد ، إلى السودان ولكن حكمدار السودان تمكن من القبض عليهم وإعادتهم إلى مصر ، حيث تم تسليمهم إلى الإسطبل مرة أخرى [2] .

وفى دائرة زراعة إلهامى باشا ، كان يوجد عدد كبير من العبيد يعملون فى أشغال الدائرة ، وكان من أهم تلك الأشغال رعاية الخيول والمواشى فى الإسطبلات التابعة للدائرة ، ويقدم الأمير محمد على ، بيانا بعدد مستخدمى الإسطبلات التابعة للدائرة الإلهامية ومرتباتهم ، فنجد من بينهم ٦٢ عبداً بمرتب ٤٦٦٠ قرش شهرى ، كما يذكر فى نفس القائمة عدد ١١٤ من "العبيد والعرب" يعملون كسياس للخيول ، بمرتب شهرى ٢٢٣١ قرش [3] . ومن إحدى الوثائق نجد أن أعداداً منهم كانت تعمل فى إسطبل الحصوة التابع للدائرة ، وقد تنوعت أعمالهم بين سياس وعربجية وبيطريين وخدم ، وكان جميع العاملين فى الإسطبل من العبيد ، ماعدا بعض الحرس من القواصة الأتراك ، والمعاون ، وناظر الإسطبل . وكان لعمر بك وصفى– ناظر الإسطبل– سلطات مطلقة على هؤلاء العبيد ، فكان يضطهدهم ويعاملهم معاملة سيئة ، ويعاقب المخطئين منهم عقاباً شديداً أدى إلى موت بعضهم من شدة الضرب والتعذيب. وعلى سبيل المثال ، فقد قام بضرب السايس سلطان العبد حتى تمزق جلده وتقيأ دما ، ثم أدخله إحدى الغرف الملحقة بالإسطبل ، وربط رجليه بالحديد ، وحبس عنه الطعام والشراب حتى مات ، كما فعل نفس الشئ مع العبد نسيم العربجي والعبد عنبر البيطار

---

[1] م.ع ، دفتر س ١/١/٥ ، ص٩١ ، ث ٤٢ ، أمر عال إلى الخزينة ، في ١٢ ربيع الآخر ١٢٧٢هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٥٥م .

[2] م.ع ، دفتر س ١/٢/٨ ، ص٥٨٣ ، ث ١٥٠ ، من المعية إلى الجهادية ، في ٦ جمادى الآخرة ١٢٦٨هـ / ٢٨ مارس ١٨٥١م .

[3] الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص ١٦٠–١٦١ .

البيطار بالإسطبل ، فأدى ذلك إلـى ثورة العبيد العـاملين فـى الإسطبل ، ولجئـوا إلـى ضبطية مصر ، وشهدوا على ما فعل عمر بك واتهموه بأنـه " *متقصـد إتلافهم واحداً بعد الآخر* "[1] . وبسؤال عمر بك اعترف بضربهم وسجنهم ، ويرز ذلك بانهماكهم فـى شرب المسكرات ، وتغير نفوس العبيد عليه ، وعدم التفـاتهم إلـى مواشـى الإسطبل ورعايتها ، ولما رأى مجلس الأحكام أن عمر بك مذنب فقد قرر فـى ربيع الآخر ١٢٧٥هـ / نوفمبر ١٨٥٨م ، رفع أمره إلـى سـعيد باشـا " *ليصدر أمره العـالى فيما تقتضيه الإرادة السنية* "[2] .

ومن خلال التحقيقات التى أجريت مع عمر بك وصفى وعبيد الإسطبل ، تبين أن بعض العبيد كان متزوجاً ، ويعيش فى سكن مستقل ، كما كـان الجميـع يحصلـون على جراية يومية من مخبز الدائرة ، وكان صرف الجراية يتم بمقتضى أمر من ناظر الإسطبل ، أو المعاون فى حالة غيـاب النـاظر ، ويوجد بـالمخبز دفـاتر تسـجل فيهـا " أذونات الصرف " ، وعند وفاة أحد العبيد ، يكتب لـه إذن خـاص ، يسـمى " إذن قطـع الجراية " ويكون إما بختم الناظر أو المعاون[3] .

وفى بعض الأحيان ، نجـد مـن الأهـالى مـن يسـتخدم العبيد لرعايـة مواشـيهم ، وعلى سبيل المثال كان العبد ريحان تعلق الذمية مريـم مـن ناحيـة كـوم سـعيد الشـرقى بأسيوط ، يعمل فى رعاية مواشى سيدته ويبيت فى حظيرة المواشى لحراسـتها ، وفـى ليلة ٢٥ رمضان ١٢٧٤هـ / ٩ مايو ١٨٥٨م تعرضـت الحظـيرة لهجـوم اللصـوص ، ونتج عن هذا الهجوم قتل العبد بسلاح نارى كان يحمله أحد اللصوص[4] .

جـ- العمل فى مدرسة الولادة والاسبتالية الملكية :

بالإضافة إلـى عمـل الجـوارى كتلميذات فـى المدرسـة وطبيبـات فـى الإسـبتالية الملكية[5] ، فقد استخدمت أعداد أخرى منهن فى أعمال الخدمة والنظافة والطبخ وغير ذلك ، وعلى سـبيل المثـال ، كـانت الجاريـة الزنجيـة زرافـت خـاتون ، قـد عملـت فـى مدرسـة الـولادة ، كطباخـة لمدة ست وعشـرين سـنة ، ولمـا انتهـت خدمتهـا فـى عـام

---

[1] مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٥ ، ص٣٧ - ٣٩ ، ث٧٩٨ ، فى ٩ شعبان ١٢٧٥هـ / ١٤ مارس ١٨٥٩م.
[2] نفس المصدر ، دفتر س ٧/١٠/٣ ،ص ٥٤ ، ث ٣٤٧ ، فى ٢٢ الآخر ١٢٧٥هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٥٨م .
[3] نفس المصدر السابق .
[4] نفس السجل السابق ، ص ١٦٥ – ١٦٦ ، ث ٤٧٩ ، فى ٢٢ جمادى الأولى١٢٧٥هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٥٨م.
[5] حول وجود الجوارى كتلميذات ومعلمات في مدرسة الولادة راجع الفصل السادس .

١٢٧٣هـ / ١٨٥٧م ، ربط لها معاش يعادل آخر مرتب تقاضته أثناء العمل ، وقد بلغ ٥٣ قرشاً ماهية ، و ١٥٩ قرشا و٨ بارت بدل ، فربط لها معاش قدره ٢١٢ قرش ٨ بارت [١] .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان من المعتاد – بعد ضبط قوافل الرقيق المتسللة إلى مصر – أن ترسل الجوارى الصغيرات فى السن إلى مدرسة الولادة من أجل التعليم ، أما الجوارى كبيرات السن فكن يرسلن إلى الاسبتالية الملكية برسم الخدمة فيها . وكذلك كان بعض العبيد يلحقون باسبتالية الرجال برسم الخدمة أيضا [٢] . وكان من نتيجة ذلك أن عدد المستخدمين في الاسبتاليات كان فى تزايد مستمر ، ففى عام ١٨٦٠م كان عدد الجوارى السود فى الاسبتالية الملكية سبع جوار [٣] ، زاد عددهن فى العام التالى إلى خمس عشرة جارية بين زنجية وحبشية ، وكان مرتب الجارية الواحدة ١٥ قرشا فى الشهر [٤] . هذا بالإضافة إلى سبع جوار كن يعملن فى خدمة الاسبتالية الملكية ، ولما كان لبعضهن خبرة فى أمور التوليد فقد نقلن إلى سراى الحرم بالقلعة برفقة تمرهان أفندى الحكيمة [٥] .

د- العمل فى محلات البوظة :

وفى عام ١٨٨١م ، نجد بعض الجوارى السود ، يعملن فى بعض الأعمال غير محترمة ، حيث يذكر النديم أن جاريتين من السودان – يبدو أنهما ممن حصلن على حريتهن من مكاتب عتق الرقيق التى أنشئت لهذا الغرض عام ١٨٧٩م – تدعيان نخل وعشامة ، كانتا تمتلكان محلين لبيع البوظة فى القاهرة ، وأنهما حازتا شهرة كبيرة حتى كانت بوظتيهما مزدحمتين بالرواد دائما ، وأنهم كانوا من الكثرة ما يفوق رواد بيرة ترستا المجاورة . ويعلق النديم على حال هاتين الجاريتين يقول : " *نخل وعشامة جاريتان من السودان ، طلع نجم سعودهما فى رؤوس جهلتنا ، فاستضأتا بنور الجنيه، حتى وصلتا جنة الثروة فى كوم بكير ، فهما فى فردوس الاستغفال تتمتعان بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر* " [٦] .

---

[١] ملفات الموظفين ، ملف ١٠٦٢ ، محفظة ١١٢ ، عين ٣ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش زرافت خاتون الزنجية الطباخة بمدرسة الولادة .
[٢] مجلس الأحكام ، س ٤/١٠/٧ ، ص٧٧-٧٨ ، ث٦١٣ ، فى١٨ جمادى الآخرة ١٢٧٥هـ /٢٣ يناير ١٨٥٩م .
[٣] دار الوثائق القومية ، محافظة مصر ، دفتر جزء ثانى استحقاقات الاسبتالية الملكية ومكاتب الصحة ومدرسة الولادة لسنة ١٨٦٠ ، رقم ل ٤/٦٣/١ ، ص ١٨ – ٢٩ .
[٤] محافظة مصر ، دفتر جزء أول استحقاقات الاسبتالية الملكية ومكاتب الصحة ومدرسة الولادة لسنة ١٨٦١ ، رقم ل ٥/٦٣/١ ، ص ١٢ – ٢٧ .
[٥] محافظة مصر ، دفتر رقم ل ٤/٦٣/١ ، ص ٣٦ – ٣٩ .
[٦] التنكيت والتبكيت ، السنة الأولى ، العدد ٣ ، ٢٩ رجب ١٢٩٨هـ / ٢٦ يوليو ١٨٨١م .

هـ - الأشغال الشاقة :-

كان من المعتاد أن تصدر الأحكام على مرتكبي الجرائم من الرقيق مقرونة بالأشغال الشاقة ، والأمثلة كثيرة ، فبالنسبة للرقيق من الذكور ، كانت الأحكام في الغالب تقضي باستخدامهم " بورشة الوابورات والعمليات " بمدد زمنية مختلفة حسب جريمة كل منهم [1] ، كما حكم على بعضهم " بالاستخدام في أشغال استحكامات القلعة السعيدية " [2] . أما بالنسبة للجوارى ، فكانت الأحكام تصدر " باستخدامهن في الأبلكخانة " بمدد معينة [3] كما صدر حكم على إحدى الجوارى السارقات في صفر ١٢٧٢هـ / ١٨٥٨م " باستخدامها بورشة الغزل مدة سنة ونصف " [4] . وكذلك صدر حكم على جارية أخرى " بتشغيلها في أشغال المبانى لمدة ثلاثة شهور " [5] .

و - العمل في الأشغال العامة والمراكب الشراعية :-

وأخيرا كانت هناك حالتان آخيرتان لاستخدام الرقيق في أعمال غير منزلية ، فيذكر بير أنه في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر كان يتم استخدام أسرى الحرب اليونانيين ، الذين أصبحوا عبيداً في مصر ، في الأشغال العامة ، وفي وقت لاحق خلال القرن ، استخدم العبيد السود في السويس للعمل في المراكب الشراعية الساحلية، حيث كانت المراكب الشراعية من نوع " الذهو والبوجلا" يزودون مراكبهم كلية بطاقم من العبيد [6] .

وربما أننا ، باستعراضنا لهذه المجالات المختلفة التي عمل فيها الرقيق ، نكون قد بيَّنَّا حجم الدور الذي لعبه الرقيق على الساحة الاقتصادية ، خلال القرن التاسع عشر ، والذي يبدو أنه كان أكبر مما تخيل كثيرون .

---

(1) مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٢ ، ص١٦٥ ، ث ٢٢٣ ، في٢٣ ربيع الأول ١٢٧٥هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٥٨م وانظر أيضا ص١٦٩ ، ث ٢٣٢ في٢٣ ربيع الأول ١٢٧٥هـ .

(2) م.ع ، دفتر س ١/١/٧ ، ص٦٦ ، ث ٧٧ ،أمر كريم إلى مديرية المنيا وبنى مزار ، في ٢٩ ذو الحجة ١٢٧٢هـ / ٣١ أغسطس ١٨٥٦م .

(3) مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٢ ، ص١٧٢ ، ث ٢٣٧ ، في ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٥هـ ، وأنظر أيضا دفتر س ٧/١٠/٣ ، ص ١٩٥ ، ث ٥٢٢ في غاية ذو الحجة ١٢٧٥هـ / ٣٠ يوليو ١٨٥٩م .

(4) م.ع ، دفتر س ١/١/٥ ، ص٣٧ ، ث ٢٣ ، أمر كريم إلى محافظ المحروسة ، في ٧ صفر ١٢٧٢هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٥٥م .

(5) ديوان المعاونة تركى ، دفتر س ٣/١٤/٣ ، ص ٢٣ ، ث ١٦٥ ، من الديوان إلى محافظ الإسكندرية في ٧ صفر ١٢٥٦هـ / ١٠ إبريل ١٨٤٠م .

(6) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٤ .

الفصل الرابع

الرقيق والجندية

أولاً : الرقيق والجندية فى عصر محمد على

ثانياً : الرقيق والجندية فى عصر عباس

ثالثاً : الرقيق والجندية فى عصر سعيد

رابعاً: الرقيق و الجندية فى عصر إسماعيل

خامساً : الرقيق والجندية فى عصر توفيق

أولاً-الرقيق والجندية فى عصر محمد على

مثلما كان المحاولات الإصلاحية ، التى قام بها السلطان سليم الثالث فى الجيش، سبباً فى سقوطه ، فإن محمد على كاد يتعرض لنفس المصير ، عندما قام الجند بثورة فى القاهرة لما علموا أن الباشا يفكر فى القيام ببعض الإصلاحات فى الجيش . وكان تجنيد جيش من الرقيق مسألة تقليدية اتبعها حكام المسلمين ، فى أزمات مختلفة ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم (١) . وكان محمد على فى بادئ الأمر ، يحتاج إلى تكوين فرقة من الضباط يكون ولاؤهم المطلق له وحده ، وليس ذلك فقط ، بل يضمنون له ولاء الجيش كله . ولم يكن هناك من ينطبق عليهم هذا الوصف ، سوى مماليكه الذين اشتراهم بماله ، ورباهم على يديه ، وغمرهم بفضله ، فكانوا - اعترافاً بهذا الفضل - على استعداد لبذل أرواحهم رخيصة فى سبيل نيل رضاه .

أ - المماليك في الجيش المصرى :

على الرغم من انهيار قوة المماليك أثناء الحملة الفرنسية وبعدها ، ثم القضاء عليهم فى مذبحة القلعة ١٨١١م ، إلا أن النظام العسكرى المملوكى قد عاد إلى الظهور من جديد بصورة مُحَورة ، فقد سمح محمد على بوجود ما يشبه البيوت المملوكية حول أفراد أسرته ، وكبار رجال دولته ، بالإضافة إلى مماليكه هو ، فكان محمد على نفسه يمتلك ٥٠٠ مملوك ، وكان لإبراهيم باشا ٣٠٠ مملوك ، وعباس باشا ١٥٠ مملوك ، ومحمد بك الدفتردار ١٥٠ مملوك ، ومحرم بك ١٠٠ مملوك (٢) ، وغيرهم كثيرون من ذوات البلاد . وقد اهتم هؤلاء الرجال بتدريب مماليكهم ، وتنشئتهم نشأة عسكرية ، فكانوا فرساناً يفوقون مماليك العصر السابق فى الفروسية والشجاعة ، وكان عدد هؤلاء الفرسان المماليك يزداد بارتفاع مكانة مالكيهم وزيادة ثروتهم (٣) ، حتى بلغ عددهم فى عام ١٨٢٥م ١٠٦١٠ من فرسان المماليك التابعين

---

(١) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربى ١٥١٦ - ١٩٢٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥م ، ص ٣١٠-٣١١ .

(٢) أحمد صادق سعد : تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى إلى النمط الرأسمالى ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨١م، ص٢٨٣ .

(٣) جميل عبيد : قصة احتلال محمد على لليونان ، مرجع سابق ، ص٧٦ .

لكبار رجال الدولة [1] . وكان الجانب الأكبر من هؤلاء المماليك ينضمون إلى الفرق المقاتلة فى حالة الحرب ، حيث كانوا يشكلون العمود الفقرى لسلاح الفرسان فى الجيش المصرى الناشئ . وبالرغم من كفاءتهم ومهارتهم الفردية ، إلا أن قدرتهم على العمل العسكرى الجماعى لم تبلغ الحد المطلوب ، بسبب تبعيتهم لفئات متباينة ، واختلاف مستوى تدريبهم مع ضعف مابينهم من رابطة [2] .

وقد اهتم محمد على بتدريب مماليكه الخصوصيين منذ وقت مبكر ، ليكونوا سنداً له عند الضرورة ، فى خضم الأحداث السياسة المضطربة ، التى شهدتها مصر فى بداية حكمه . فكان يشترك معهم بنفسه فى عمل المناورات التدريبية وسباقات الفروسية، التى يطلق عليها الجبرتى اسم " الرِمَاحَة " ، حيث يتحدث عن رماحة أقامها الباشا ومماليكه فى ميدان الجيزة ، وأصيب خلالها أحد غلمانه المماليك برصاصة فمات، " *ويقال أن الضارب لها كان قاصدا الباشا فاخطاته وأصابت ذلك المملوك* " [3]. وكان مماليك محمد على يقيمون فى القلعة ، التى كانت بمثابة مركز تدريبهم ومحل خدمتهم ، حيث يذكر حمزة باشا – أحد مماليك محمد على ، والذى عين فيما بعد مديراً للمنوفية – أنه قيد فى غلمان الباشا من ابتداء سنة ١٢٣٢هـ / ١٨١٦م ، وأنه أقام مع الغلمان بالخدمة فى القلعة حتى سنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٩م ، ثم توجه إلى إسنا لأجل التعليم مع الغلمان [4] .

أ- تدريب المماليك :

وفى سنة ١٨١٩ وصل إلى مصر ضابط فرنسى هو الكولونيل سيف Colonel Seve ، الذى أسلم وعرف باسم سليمان أغا – سليمان باشا فيما بعد – فوجهه محمد على إلى أسوان مع خمسمائة من مماليكه ، فى مطلع ١٨٢٠م ، ليدربهم هناك على الطريقة الحديثة فى استعمال الأسلحة والنظام العسكرى [5] . ثم فى مطلع عام ١٨٢٢م، أرسل محمد على أعداداً أخرى من المماليك ، من غلمان إبراهيم باشا ، ونظراً لأنهم مستجدون ، ولا يستطعون التعايش مع مماليك الباشا فى أسوان ، فقد تم

---

(1) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص١٥٣ .
(2) جميل عبيد : قصة احتلال محمد على لليونان ، مرجع سابق ، ص٧٦ .
(3) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٤ .
(4) ملفات الموظفين ، ملف رقم ٧١٥ ، محفظة ١٠٦ ، عين ٢ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش سعادة حمزة باشا مدير المنوفية سابق .
(5) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص٣ .

إعداد معسكر مستقل لهم فى فرشوط ، وانتدب محمد على لتعليم هؤلاء المماليك والإشراف عليهم ، أحد رجاله المخلصين ، هو إبراهيم أغا "ناظر المهمات بفرشوط"[1]. وبذلك كان سليمان أغا مشرفاً على تعليم مماليك الباشا فى أسوان ، وإبراهيم أغا مشرفاً على تعليم مماليك إبراهيم باشا فى فرشوط ، كما عين محمد على باشا ، محمد بك ناظراً على المعسكرين معاً ، حيث تسميه الوثائق "محمد بك ناظرمصلحتى أسوان وفرشوط " [2] .

وبينما كان مماليك أسوان قد قطعوا شوطاً كبيراً فى التدريب ، فإن مماليك فرشوط كانوا لا يزالون فى بداية مشوارهم التدريبى ، لذلك فإنه عندما أرسلت أفواج أخرى من المماليك فى إبريل ١٨٢٢م . ، فقد رؤى ضمهم إلى معسكر فرشوط ، لأن مماليك إبراهيم باشا حديثو عهد بالمعسكر ، ويمكن للمستجدين معاشرتهم بخلاف مماليك الباشا فى أسوان [3] . وكانت هذه الأفواج الجديدة من المماليك قد تم جمعها من بيوت عظماء وكبراء البلاد ، الذين حذو الوالى وأخذوا يرسلون بمماليكهم ، ليتعلموا مع مماليك الباشا ، ونتيجة لذلك فإن عدد المماليك الذين تم جمعهم لهذا الغرض فى أسوان وفرشوط ، قد قارب الألف مملوك [4] .

ويذكر الرافعى أن الكولونيل سيف ، قد لاقى صعوبات كبيرة ومشاق جمة ، فى تدريب المماليك على الأساليب الحديثة ، فقد اعتاد المماليك الصخب والضوضاء والإخلال بالنظام ، ولم يألفوا من الحركات العسكرية سوى الكر والفر ، فكان النظام والسكون اللذان لا غنى عنهما أثناء المناورات ، مما لا يروق لهم . كما أنهم لم يتعودوا تعلم فنون الحرب على أيدى ضباط أوربيين ، فجاشت نفوسهم بفكرة التمرد والعصيان [5] . ثم أخذوا يدبرون المؤامرات مراراً لاغتيال سيف ، وبلغ من أمرهم معه ، أنه كان ذات يوم يدير تمرينات ضرب النار ، فإذا بأحدهم يطلق عليه رصاصة مرت بجوار أذنه ، وسمع صفيرها ، فلم يفقد شيئاً من ثباته ، بل استأنف تمرين

---

[1] م.أ.س ، محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العالى إلى إبراهيم أغا ناظر المهمات بفرشوط ، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ / ١٧ فبراير ١٨٢٢م .

[2] نفس المحفظة السابقة ، من الجناب العالى إلى محمد بك ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط ، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٣٨هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٨٢٢م .

[3] نفس المحفظة ، من الجناب العالى إلى إبراهيم باشا ، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٣٧هـ / ١٠ إبريل ١٨٢٢م .

[4] عمر طوسون : المرجع السابق ، ص٣ .

[5] عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

ضرب النار (١) ، وواجه مؤامراتهم بشجاعة منقطعة النظير ، وسعة صدر كان لها تأثيرها السحرى فى نفوس هؤلاء المماليك ، وهم على أية حال – وبرغم ما اتصفوا به من الغدر – يقدرون الشجاعة حق قدرها ، فأصبحوا ، بعد أن كانوا ناقمين عليه ، يحيطونه بإعجابهم وإجلالهم (٢) .

بيد أن شجاعة وسعة صدر الكولونيل سيف ، لم تكن هى السبب الأوحد لاستجابة هؤلاء المماليك ، وخضوعهم لأوامره ، فما كان محمد على ليتغاضى عن مثل هذه المخالفات ، وعندما علم بأن بعض الغلمان قد سبب المشاكل ، فإنه أرسل إلى محمد بك نـاظر معسكرى أسوان وفرشوط قائلا "*لابد أن يقدر أولئك الذين عنيت بتربيتهم ، هذه النعمة حق قدرها ... فإن قام واحد من بينهم بعمل ينافى مبدأ الإنسانية، بسبب غباوته وبلادته ، أو سلك طريقاً مخالفاً للأصول ، فلا ينبغى إبقاء أمثال هذا الرجل فى الخدمة* " ثم طلب منه أن يرسل إليه المخالف إن كان ذو شارب لكى يكون أغا للحرم ، أو يرسله إلى الحاج حسين أفندى ليتعلم القراءة والكتابة ، إن كان شاربه لم ينبت بعد (٣) .

وبعد انتهاء فترة التدريب ، تم توزيع هؤلاء المماليك على الأورط "الكتائب" التى بدأت تتشكل من العبيد السودانيين منذ بداية عام ١٨٢٢م ، وما جاء شهر يناير عام ١٨٢٣م ، حتى تألفت من العبيد السود ستة آلايات ، وتولى الرئاسة عليهم هؤلاء المماليك الذين أصبحوا ضباطاً نظاميين ، وبدأوا فى تعليمهم وتدريبهم حتى انتهوا من ذلك العمل الهام فى يناير ١٨٢٤م (٤) .

٢- رتب المماليك :

على أنه يجب أن يوضع فى الاعتبار ، أن أولئك المماليك ، عندما تم توزيعهم على الأورط الجديدة ، لم يكونوا جميعاً فى رتبة واحدة ، وإنما اختلفت رتبهم بحسب كفاءتهم ومقدرتهم ، ومدى استعدادهم للعمل ، ومدى قربهم إلى محمد على باشا . فقد اختار محمد على خمسة من أفضل مماليكه وأقربهم إليه ومنحهم رتبة الأمير آلاى ، وعينهم أمراء على خمسة من الآلايات الستة التى تم تكوينها (٥) . وانتداب لرئاسة

---

(١) على شلبى : المصريون والجندية فى القرن التاسع عشر ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ،١٩٨٨ ، ص٢٣ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
(٣) م.أ.س،محفظة١، من الجناب العالى إلى ناظر أسوان وفرشوط ،١٣ محرم ١٢٣٨هـ/٣٠سبتمبر ١٨٢٢م .
(٤) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص ٣٨ .
(٥) الآلاى السادس تعين لقيادته الكولونيل سيف نفسه أو سليمان أغا كما تسميه الوثائق في ذلك الوقت .

الآلاى الأول الأميرآلاى عثمان بك ، وهو من مماليك محمد على ، حيث أشرف على تربيته وتعليمه منذ كان صغيراً ، ثم عينه فى وظيفة "جامة شوى" ، أى أمين الملابس، وبعد ذلك جعله رئيساً على الغلمان فى القلعة ، ثم أرسله إلى أسوان مع المماليك ، وبعد انتهاء التدريب حصل على رتبة الأمير الأميرآلاى [1] . وانتدب لرئاسة الآلاى الثانى الأميرآلاى محمد بك ، الذى كان من مماليك محمد على أيضاً ، ولإجادته القراءة والكتابة ، جعله "دواتدار" - صاحب الدواة - وبعد ذلك أرسله إلى أسوان وبتخرجه حصل على رتبة الأميرآلاى هو الآخر [2] . كما حصل خورشيد بك ، وهو من مماليك محمد على أيضاً ، على رتبة الأميرآلاى لقربه من الباشا وثقته فيه . وكان هذا موجباً ليأس جماعة من الأغوات المماليك الذين وزعوا على الأورط برتب يكباشية ورتب أخرى أقل ، و لذلك رأى محمد على اختيار أحد هؤلاء المتبرمين ، وهو حسين أغا الكورجي ليكون ميرالايا رابعاً [3] .

ومن الذين حصلوا على رتبة الأميرآلاى أيضاً ، سليم بك ، الذى كان من مماليك إسماعيل باشا بن محمد على ، وعمل سلحداراً لإسماعيل باشا ، ثم التحق بالمماليك فى أسوان ، وبعد انتهاء تدريبه ، منحه محمد على رتبة الأميرآلاى ، وعينه قائداً للآلاى الخامس [4] . كما رشح إبراهيم باشا ، اثنين من مماليك إسماعيل باشا أيضاً لنيل رتبة الأميرآلاى ، هما رستم أفندى وعثمان أفندى ، ولكن محمد على رفض منحهما هذه الرتبة بحجة أن الذين حصلوا على هذه الرتبة قد أمضوا أعمارهم فى خدمته ، ثم ذكر أنهم قد *"علموا مشربنا ويبذلون قصارى جهدهم فى تحصيل رضانا ، وبرغم ذلك قامت قيامة بعضهم ،وملئوا الدنيا صياحاً ، فأرينا القضاء على صياحهم ، وإسكاتهم ، فاستصوبنا أخذ الميرآلاى حسين بك من بينهم"* وأعلن أن منح هذين المملوكين رتبة الميرآلاى سيؤدى إلى ثورتهم مرة ثانية *" ولن يكون لدينا ما نحتج به من الكلام"* وأعلن أن المقياس الذى يجب أن يتم على أساسه منح هذه الرتبة هو الكفاءة وإجادة القراءة والكتابة [5] .

---

[1] م.أ.س ، محفظة ١ ، مرسوم بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٣٩هـ / ١٤ مايو ١٨٢٤م ، صادر إلى عثمان بك أميرآلاى الآلاى الأول .

[2] نفس المحفظة السابقة ، ث بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٣٩هـ / ٣ نوفمبر ١٨٢٣م .

[3] دار الوثائق ، مجموعة وثائق الجيش المصرى من ١٧ فبراير ١٨٢٢ - ١٥ مايو ١٨٣٣م ، مجلد محفوظ بمكتبة الدار تحت رقم ٣٠٧ ، ص٢٤ ، ث بتاريخ ٣٠ شعبان ١٢٣٨هـ / ١١ مايو ١٨٢٣م .

[4] م.أ.س ، محفظة ١ ، ث بتاريخ ١٨ ربيع آخر ١٢٣٩هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٢٣م .

[5] وثائق الجيش المصرى ، المصدر السابق ، ص٣٨ ، ث بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٣٩هـ / ٣ نوفمبر ١٨٢٣م .

ثم اختار محمد على ستة من مماليكه ايضا ومنحهم رتبة القائمقام ، ليكونوا مساعدين لأمراء الآلايات ، ومنهم على سبيل المثال على أغا قائمقام الآلاى الأول [١] وسليم أفندى قائمقام الآلاى الخامس [٢] . كما حصل ٣٠ من هؤلاء المماليك ، على رتبة البكباشي ، ليكونوا قادة على الأورط التى تشكلت منها تلك الآلايات ومنهم على سبيل المثال ، سليمان بك الذى كان بكباشياً على الأورطة الثالثة بالآلاى الأول ، ثم ترقى بعد ذلك إلى قائمقام لهذا الآلاى بعد إعدام على أغا قائمقام الآلاى الأول بسبب حدوث تمرد في بعض وحدات الآلاى أثناء توجهه إلى السودان [٣] . ومنهم عثمان أغا بكباشى الأورطة العشرين ، وحسين أغا بكباشى الأورطة الثانية والعشرين ، وسليمان أغا بكباشى الأورطة الثالثة والعشرين ، وسليم أغا بكباشى الأورطة الرابعة والعشرين [٤] .

أما باقى المماليك ، فقد منحهم محمد على رتب مختلفة أقل من بكباشى ، مثل رتب الصاغ قول أغاسى ، والصول قول أغاسى ، واليوزباشى ، والملازم الأول ، والملازم الثانى [٥] .

٣- كساوى الضباط المماليك :

وفى أثناء فترة التدريب ، كانت تصرف لهؤلاء المماليك كسوة من خزينة الأمتعة [٦] . وبعد انتهاء التدريب ، وحصول كل منهم على رتبته ، وقبل توزيعهم على الوحدات الجديدة ، صدرت الأوامر بإعداد كساوى لهم من قُماش الجوخ ، تكون مميزة عن تلك التى يلبسها العساكر السود . وكانت هذه الكسوة عبارة عن "جبكن" – جاكت قصير مفتوح الأكمام – و"بَطُوز" – بنطلون ضيق جداً – وخصصت هذه الكسوة للضباط من الرتب الصغيرة حتى رتبة بكباشى وصنع "بطوز" مقصب ، وآخر سادة لحامل العلم " العلم دار " [٧] .

ولما كان الكتخدا هو المشرف على إعداد هذه الكساوى ، فإنه استصوب صنعها

---

(١) م.أ.س ، محفظة ١ ، ث بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٣٩هـ / ١٤ مايو ١٨٢٤م .
(٢) نفس المحفظة السابقة ، ث بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٣٩هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٢٣م .
(٣) نفس المحفظة ، ث بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ / ٥ فبراير ١٨٢٤م .
(٤) نفس المحفظة ، ث بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٣٩هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٢٣م .
(٥) نفس المحفظة ، ث بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م .
(٦) ملفات الموظفين ، ملف رقم ٧١٥ ، محفظة ١٠٦ ، عين ٢ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش حمزة باشا
(٧) م.أ.س ، محفظة١ ، ث بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م .

من أقمشة تميز ، ليس فقط بين الضباط والعساكر ، وإنما بين الرتب المختلفة من الضباط ، ولذلك فإنه اقترح على الباشا صنع الكسوة المخصصة للبكباشى من جوخ صابا – نوع جيد من الأجواخ – وأن يتم صنع كسوة الضباط الحائزين لرتب الصاغ والصول واليوزباشى ، من صابا ٣/٤ درجة ، والضباط من رتب الملازم والملازم الثانى والعلمدار ، من جوخ صابا ١/٢ درجة . فوافق محمد على على هذا الاقتراح ، بل وطلب من الكتخدا عمل الكساوى بحيث يكون هناك تمييز بين رتب الصاغ والصول واليوزباشى . كما أمر بأن تُلبس هذه الكساوى فى أيام التعليم وأوقات الحروب فقط ، على أن يتم تفصيل ملابس سادة ، لكى يلبسونها فى الأيام العادية ، وبعد ذلك ، فعندما يستلمون كسوة العام القادم فلا بأس من أن يستعملوا ملابسهم القديمة فى لبسهم اليومى (١) .

وبعد إعداد هذه الآلايات وتدريبها تم توزيعها على الميادين المختلفة ، فأرسل الآلاى الأول إلى السودان ، والثانى إلى الحجاز ، والأربعة الباقية إلى اليونان . وأصبحت مصر خالية من جيش نظامى يدافع عنها عند الضرورة ، كما أن فقد جانب من القوات التى أرسلت إلى الميادين المختلفة كان أمراً واردا بطبيعة الحال ، لذلك استمر محمد على فى إنشاء آلايات جديدة (٢) . كما استمر فى تجنيد المماليك ليكونوا ضباطاً لهذه الآلايات . وأنشأ لهم المدارس الحربية المختلفة ، وكان أولها مدرسة المشاة التي تأسست بالخانقاة فى سبتمبر ١٨٢٢م ، ثم مدرسة أركان الحرب التى تأسست فى قرية جهاد آباد سنة ١٨٢٥م ، وكان محمد على لا يقبل فى هذه المدارس إلا المماليك وأبناء الترك (٣) . وكان المماليك مفضلون على الأتراك من جميع النواحى، *" لأن الأتراك لا يقاسون بالمماليك "* من وجهة نظر محمد على(٤) . وقد تعددت المصادر التى حصل منها محمد على على المماليك اللازمين لهذه المدارس فإلى جانب شراء المماليك(٥) ، استعان برجال دولته ليمدوه بمن تحت أيديهم من المماليك . وعلى سبيل المثال فإنه قد أرسل إلى محافظ الإسكندرية فى جمادى الأولى ١٢٣٩هـ / فبراير ١٨٢٤م يطلب منه انتخاب ٢٧ مملوكاً ممن تربوا فى دائرته

---

(١) م.أ.س ، محفظة ١ ، ث بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م .
(٢) جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٧٨ .
(٣) محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص.ص١٦٨ ، ١٨٣ .
(٤) عبد الرحمن زكى : الجيش الذى قاده إبراهيم باشا ، بحث منشور فى كتاب : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، لمجموعة من المؤلفين ، طبعة مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص١٤٢ .
(٥) حول طرق شراء المماليك راجع الفصل الأول .

ويرسلهم إليه ليلحقهم بالجيش . وقد اشترط أن تكون أعمارهم بين ١٥-١٦ سنة ، وأن يكون بينهم ثلاثة مماليك يجيدون القراءة والكتابة لكي يتم تعيينهم بكباشية أو قول أغاسية [١] .

وفي شعبان ١٢٣٩هـ / إبريل ١٨٢٤م ، كان عدد الغلمان المماليك الذين تم جمعهم في المعسكر الجديد بأثر النبي ، من أجل الآلايات الجديدة ، قد بلغ ١٨٠ غلاما، من بينهم ٢٠ غلاما يجيدون القراءة والكتابة من الدرجة الأولى ، و١٩ غلام يجيدون القراءة والكتابة من الدرجة الوسطى [٢] . ولم تتوقف عملية تجنيد المماليك، خاصة من مماليك رجال الدولة ، ففي رمضان ١٢٤٢هـ / إبريل ١٨٢٧م ، أرسل الكتخدا خمسة مماليك ، وأرسل محمد أغا مملوكين ، وعبدي أغا أربعة مماليك ، وزعيم زادة مملوكا، وشربتجي باشا مملوكا واحدا [٣] . وفي رمضان ١٢٤٣هـ / مارس ١٨٢٨م ، أمر محمد علي " *بإرسال الأغوات الغلمان مماليك صاحب النجابة عباس باشا والبالغ عددهم سبعة مماليك ، إلى مدرسة الجهادية* " [٤] . وعندما توفى كنج أغا زادة - أحد رجال الإدارة المصرية بالسودان - في عام ١٨٤٠م ، أمر محمد علي بإلحاق مماليكه البالغ عددهم أحد عشر مملوكا ، بآلاي المشاة الأول بالسودان توطئة لاستخدامهم فيه بصفة ضباط ، ونبه على عثمان بك قائد الآلاي بالاهتمام بتدريبهم [٥] .

٤ - مصادر الحصول على المماليك للجيش :

ونتيجة لاتساع ميادين القتال من منتصف العشرينيات وحتى بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، فقد زادت حاجة محمد علي إلى المماليك ، حتى أنه اضطر لقبول المماليك الهاربين والآبقين من سادتهم ، وإلحاقهم بصفوف قواته أو بمدارسه العسكرية. وكان هؤلاء السادة يعتقدون أن محمد علي سيرد هؤلاء المماليك إليهم ، لأنهم يدخلون في حوزتهم وملكيتهم ، ولكن محمد علي أصدر أمرا إلى ناظر الجهادية

---

[١] حول نص هذه الرسالة راجع الملحق رقم ٩ .
[٢] مجموعة وثائق الجيش المصري ، مصدر سابق ، ص٤٦ .
[٣] ديوان الخديو تركي ، دفتر س ٣/٣٠/٢ ، ص٨ ، ث ٨٣ ، من الجناب العالي إلى الكتخدا أغاسي ، في ١٥ رمضان ١٢٤٢هـ / ١٢ إبريل ١٨٢٧م .
[٤] م.ت ، دفتر س ٣/٤٨/١ ، ص٨٠ ، ث ٤٦٦ ، أمر كريم إلى ناظر الجهادية ، في ٥ رمضان ١٢٤٣هـ / ٢١ مارس ١٨٢٨هـ .
[٥] م.ا.س ، محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العالي إلى عثمان بك ٢٣ربيع الآخر ١٢٤٠هـ/١٥ ديسمبر ١٨٢٤م .

"بعدم رد المماليك الذين يحضرون إلى ديوان الجهادية ، إلا إذا طلبهم سادتهم" ونتيجة لذلك تقدم محمد أغا " قبوجي باشي" بطلب استرداد مماليكه الثلاثة الذين فروا من عنده إلى الجهادية ، وتمت الموافقة على طلبه [1] . وعندما ما فر أحد غلمان محمد أغا أخو محرم بك والتحق بالجهادية وافق محمد على على قبوله بالجيش ، وطلب من ناظر الجهادية ، *"رد هذا المملوك إلى سيده عند طلبه ، وإن لم يطلبه فلا"* [2] .

ولكن رد الهاربين لم يكن أمراً متبعاً فى كل الحالات ، فأحيانا كان المملوك يلتحق بالجهادية ، ويتلقى تدريباً كافياً ثم يلتحق بإحدى الوحدات العاملة ويحصل على إحدى الرتب العسكرية ، ثم يتقدم سيده بطلب استرداده ، وفى هذه الحالة كان محمد على يرفض رد المملوك ، فعندما فر مملوك أحمد بك الدرمللى وانخرط فى سلك الجهادية ، وبعد تدريبه التحق بإحدى الوحدات برتبة ملازم ثانى ، ثم أظهر كفاءة فى العمل ، فرقاه إبراهيم باشا إلى رتبة ملازم أول ، فى عام ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م ، وبعد ذلك علم أحمد بك بوجود مملوكه فى صفوف الجيش ، فتقدم بطلب لاسترداده ، ولكن محمد على رفض عودة المملوك ، لأنه تعلم الفنون العسكرية ، ووافق على دفع ثمنه لسيده من طرف الميرى ، وبناء على ذلك أرسلت المعية إلى أحمد بك تستعلم عن ثمن المملوك ، " لعرضه على أعتاب ولى النعم " [3] ، ثم صدرت التعليمات إلى الجهادية فى ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / أغسطس ١٨٣٤م ، *"بعدم رد هذا المملوك إلى سيده ، لأنه سيعطى ثمنه ويعتق"* [4] .

وفى أوقات الحرب اليونانية وبعدها ، جند محمد على كثيرا من الأسرى اليونانيين فى صفوف الجيش ، ولكنهم كانوا يهربون باستمرار ، لذلك لم يبذل محمد على محاولات جادة لإعادة الهاربين منهم إلى الجيش مرة ثانية ، فعندما هرب أحد مماليك ذكى أفندى مأمور ديوان الخديو ، من الجهادية ، ولجأ إلى منزل قنصل الروم فى شعبان ١٢٥١هـ / نوفمبر ١٨٣٥م ، صدر أمر من محمد على إلى وكيل ناظر الجهادية بتركه يذهب إلى الجهة التى يرغبها ، *"لأن المماليك الذين من بلاد الروم لا يصلحون للجندية بدليل كثرة هروبهم"* [5] . ومع ذلك فإن محمد على قد استخدم الكثير

---

(1) م.ت ، دفتر س ٦/٤٧/١ ، ص١٩ ، ث ٢١٠ ، أمر إلى ناظر الجهادية ،فى محرم ١٢٤٠هـ/٣ سبتمبر ١٨٢٤م.
(2) نفس الدفتر ، ص٢٢ ، ث ٢٣٨ ، من الجناب العالى إلى محمد بك ناظر الجهادية ، فى ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ/ ١٣ فبراير ١٨٢٥م .
(3) م.ت ، دفتر س ١/٧٩/١ ، ص٣٥ ، ث ١١١ ، من المعية إلى احمد بك درامة لى ، فى ٢٤ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٣٤م .
(4) م.ت ، دفتر س ٤/٤٨/١ ، ص١٣٠ ، ث ٥٨٥ ، من المعية إلى خورشيد بك وكيل الجهادية ، فى ٢٤ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٣٤م .
(5) م.ت ،دفتر س ١/٨٤/١، ص٦٩، ث ٣٧٣ ، إلى وكيل الجهادية، غرة شعبان ١٢٥١هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٥م .

منهم فى إدراة المدارس الحربية ، وأعمال هيئات أركان الحرب ، وكذلك فى البحرية وإدارة المصانع الحربية [1] .

٥ - عتق الضباط المماليك :

بقيت نقطة أخيرة ، خاصة بتجنيد المماليك في عصر محمد على ، وهى أنه كان من المعتاد أن يظل المماليك الذين تم تجنيدهم مربوطين برباط الرق إلى حين انتهاء فترة التدريب والتعليم ، وبعد التحاقهم بالوحدات العسكرية ، يمنحون أوراق العتق ، خاصة عندما يكونون فى رتبة الملازم الثانى . أما الغلمان الذين كان محمد على يطلبهم من رجال الدولة ، فكانوا أحياناً يحصلون على أوراق العتق قبل إرسالهم إلى الجيش ، وعلى سبيل المثال فقد طلب محمد على من محافظ الإسكندرية إرسال ٢٧ مملوكاً من دائرته ، على أن يسلمهم أوراق العتق قبل إرسالهم .

أما المماليك الذين أرسلهم رجال الدولة ، ولم يرسلوا معهم أوراق العتق ، فقد حررت لهم أوراق العتق من ديوان الخديو ، ثم أرسلت إلى سادتهم ليمهروها بأختامهم، ثم قام الديوان بتسليم كل مملوك ورقة عتقه ، وعلى سبيل المثال فقد أرسلت ثلاث تذاكر عتق إلى السلحدار أغا ليختمها ، وهى خاصة بمماليكه الثلاثة الذين سبق إرسالهم إلى الجهادية [2] كما نجد تذكرة أخرى مرسلة إلى فرهاد أغا - ناظر قسم بالقليوبية - *" خاصة بغلامه خورشيد الجركسى الذى سبق وقدمه إلى العتبات الخديوية"* [3] .

وقد توج محمد على أعمال العتق هذه ، باتخاذه قراراً صدر فى أوائل رمضان ١٢٤٢هـ / مارس ١٨٢٧م ، بعتق جميع غلمانه الأرقاء *" سواء منهم الذين بقصر العينى و الذين بدار الجهاد والذين بالقلعة "* . وأمر ديوان الخديو بتحرير شهادات العتق لهم هم وسائر الغلمان الذين أرسلهم خاصته المقربين ، بشرط أن ترسل تذاكر غلمان رجاله وخاصته إليهم ليختموها بخاتمهم ويسلمونها إلى غلمانهم بأنفسهم . وبناء على هذه الأوامر حررت تذاكر العتق ، وأرسلت تذكرتان إلى محمد أغا ، أخو محرم بك ، باسم غلاميه أمين الجركسى وأحمد الجزائرلى ، ليختمهما ويسلمهما بنفسه إليهما [4] .

---

[1] أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص٦٩ .

[2] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٣/٣٠/٢ ، ص٤١ ، ث ٤٨٥ ، من ديوان الخديو إلى السلحدار أغا السابق ، فى ٣ رمضان ١٢٤٢هـ /٣١ مارس ١٨٢٧م .

[3] نفس الدفتر ، ص ٤٢ ، ث ٤٩٢ ، من الديوان إلى فرهاد أغا ، فى ٤ رمضان ١٢٤٢هـ / ١ أبريل ١٨٢٧م .

[4] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٣/٣٠/٢ ، ص٦٨ ، ث ٧٩٣ ، من الديوان إلى محمد أغا أخى محمد بيك ، فى ٧ شوال ١٢٤٢هـ / ٤ مايو ١٨٢٧م .

ويبدو أنه قد سقط سهواً إدراج بعض الأسماء ضمن كشوف المماليك المعتوقين، لذلك نجد بعضهم يتقدم بعرضحالات إلى محمد على ، مطالبين بحقهم فى الحرية كغيرهم ، ومنهم جركس عمر الملازم الثاني بأورطة عربجية السوارى، وجركس صالح الملازم الثانى بأورطة عربجية الطوبجية الأولى ، وجركس إسحاق الملازم الثانى بأورطة عربجية الطوبجية الثانية . وبعد التحرى عنهم وعن وحداتهم أرسلت لهم تذاكر العتق ، وقد نصت كل تذكرة على أن صاحبها *" قد أعتق والحق بسائر الأحرار ، وأعطيت له ورقة العتق – عتقنامة – هذه بيده دليلاً على ذلك"* [1]

ولم تكن هذه خاتمة عمليات العتق التى قام بها محمد على لغلمانه المجندين ، فكان كلما ألحق غلاماً جديداً بالجيش ، قدم له ورقة العتق ، حيث نراه يأمر بمنح تذاكر عتق فى شعبان ١٢٤٩هـ / ديسمبر ١٨٣٣م ، إلى ثلاثة من مماليكه التحقوا بالجيش وهم خورشيد أغا ومصطفى أغا الكورجى ، وشاكر أغا الجركسى [2] . وكانت عمليات العتق هذه تتم فى وقت مبكر ، بحيث أنه يندر أن نجد وثائق عتق خاصة بضباط من ذوى الرتب الكبيرة ، وأعلى رتبة قابلتنا من الذين حصلوا على أوراق العتق هى رتبة اليوزباشى وصاحبها مصطفى أفندى بأورطة البلطجية الثالثة [3]

وبرغم حصولهم على حريتهم فإنه لم يكن مسموح لهم بالزواج ، إلا بعد صدور إذن خاص من محمد على ، وفى حالة موافقة محمد على على زواج أحد ضباطه فإنه كان ينعم عليه وعلى عروسه – التى كانت فى الغالب إحدى جواريه – بالنعم الكثيرة، وفى عام ١٨٣٣م أصدر محمد على أمراً بتزويج جميع الضباط بالجيش من رتبة البكباشى وحتى رتبة اليوزباشى [4] .

على أية حال ، فإن محمد على قد حصل على عدد كبير من الضباط المدربين تدريباً جيداً ، ويدينون له بالولاء التام والخضوع المطلق لأوامره ، وهو بذلك قد حقق شطراً عظيماً من العمل الضخم الذى أزمع القيام به ، وهو تكوين جيش حديث منظم وفقاً لأحدث النظم العصرية . وبذلك بقى الشطر الآخر من المشروع العظيم ،

---

[1] م.ت ، دفتر س ٤/٤٨/١ ، ص٩٦ ، ث ٤٤٦ ، من الجناب العالى إلى خورشيد بك وكيل الجهادية ، فى ٢ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٣٣م . أنظر أيضا ، نفس الدفتر والصفحة ، ث ٤٥٢ ، عتقنامات بتاريخ ٢٩ جمادى ١٢٤٩هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٣٣م .

[2] نفس الدفتر ، ص٦٢ ، ث ٣٠١ عتقنامات بتاريخ ٤ شعبان ١٢٤٩هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٣٣م .

[3] م.ت ، دفتر س ٣/٤٨/١ ، ص١٠٧ ، ث ٣٧٨ ، عتقنامة بتاريخ ١٠ صفر ١٢٤٤هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٢٨م.

[4] زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص٣٤٨ .

وهو تجنيد العدد الكافى من الجنود اللازمين لملء صفوف هذا الجيش الذى صيغ هيكله وعموده الفقرى بتدريب هؤلاء المماليك .

٦- الأسلحة التي خدم فيها المماليك :

وقبل أن نتحدث عن تجنيد العبيد يجب أن نذكر أن استخدام المماليك فى الجيش لم يكن قاصراً على العمل فى آلايات المشاة فقط ، فقد مر بنا أن بعضهم كان يخدم فى أورط البلطجية والعربجية والطوبجية ، كما كانوا يمثلون عصب سلاح الفرسان قبل إنشاء مدرسة السوارى ، حيث ذكرنا أنه كان هناك ١٠٦١٠ من فرسان المماليك . ولما أزمع الباشا إنشاء سلاح الفرسان على الطراز الأوربى ، وجد أنه من الضرورى إعداد كوادر من الضباط ، ليقودوا آلايات الفرسان ، ولذلك أسس الباشا فى أوائل عام ١٨٣١م مدرسة الفرسان بسراى مراد بك الجيزة ، وقد عهد بإدارتها إلى الضابط فاران Varane، فاشرف على تعليم ١٢٠ مملوكا تم اختيارهم لهذا الغرض ، وقد نجح فاران فى تدريبهم نجاحاً عظيماً ، مما شجع الباشا على أن يمد المدرسة فى عام ١٨٣٣م ، بحوالى ٣٥٠ من المماليك والمصريين [١].

وكان على أغا جركس ، من الفرسان المماليك الذين برزوا فى صفوف قوات الفرسان غير النظامية ، حيث نجده فارساً برتبة بلوكباشى فى جماعة سر جشمة دليلان حسين بك ، فى الفترة من عام ١٢٣٧حتى عام ١٢٤٤هـ / من ١٨٢١ حتى عام ١٨٢٩م ، وابتداء من غرة رجب ١٢٤٤هـ / ٧ يناير ١٨٢٩م ، صدر أمر بتعيينه ضابطاً فى آلاى السوارى الثانى برتبة بكباشى . وبعد عامين حصل على رتبة القائمقام[٢] . ومن المماليك الفرسان أيضا نجد خورشيد أفندى الصاغقول أغاسى بالآلاى الرابع السوارى الذى كان متزوجا من احدى معتوقات محمد على باشا [٣] .

وفى سلاح البحرية كان يوجد الكثير من المماليك ، ومن أشهر هؤلاء المماليك الذين شهدوا مولد البحرية المصرية ، القبودان لطيف باشا ، الذى كان من مماليك محمد على ، ثم دخل المدارس الأميرية وعمره ١٩ عاماً ، وفى عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م ، نقل إلى مدرسة البحرية ، وبإتمام دروسه فيها عين قبوداناً فى إحدى البوارج الحربية التى جددت عقب هزيمة نافارين Navarine ،وفى حصار عكا١٢٤٦هـ/١٨٣١م نجده قبطاناً للفرقاطة " البحيرة "، حيث شارك فى ضرب أسوار عكا من البحر ومنع وصول الإمدادات إليها . ثم أخذ يترقى حتى صار مفتشاً على

---

(١) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص.ص ١٥٣ ، ١٦٥ - ١٦٦ .
(٢) ملفات الموظفين :ملف١٢٢٨ ، محفظة١١٥ ، عين٤ ، دولاب٥،أوراق ربط معاش على باشا حكمدار السودان.
(٣) محكمة مصر الشرعية ، سجل ٢ إشهادات ، ص١٢٠ ، ث ٥٦ ، فى ٢٥ ذو القعدة ١٢٩٧هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٨٠م.

دار صناعة الإسكندرية ، ثم ناظراً لدار صناعة بولاق ، ثم عين ناظراً لديوان الفاوريقات والعمليات عند إنشاءه فى عام ١٨٥٨م ، وهو الديوان الذى كان يشرف على ترسانة بولاق والمخازن التابعة لها ، وكذلك كان يشرف على وابورات النيل . ثم توج خدمته فى البحرية المصرية بتعيينه ناظراً لديوان البحرية فى ١٢ يناير ١٨٦٤، واستمر يشغل هذا المنصب ، حتى عام ١٨٦٧م ، عندما أصبح شاهين باشا ناظراً للبحرية والجهادية معاً ، ثم أعيد عبد اللطيف باشا ناظراً للبحرية فى عام ١٨٧١ حتى عام ١٨٧٣م . وتعتبر فترة نظارته للبحرية ، عصراً ذهبياً للبحرية المصرية ، فعلى يديه بدأ إحياء وتكوين الأسطول المصرى ، وزاد الاهتمام بالترسانة البحرية ، كما يعتبر من مؤسسى شركة البوستة العزيزية ، وفى عهده تم بناء مقر ديوان نظارة البحرية الذى يطل على الميناء ، والموجود حتى اليوم ، حيث كانت تتخذه مصلحة الموانى والمنائر مقراً لها[1].

ومن جزيرة كريت اصطحب إبراهيم باشا إلى مصر جماعة من الأرقاء الذين برزوا – بوجه خاص فى البحرية المصرية ، وحققوا فيها كثير من الإنجازات ، ومن أشهر هؤلاء القبودان سرهنك بك الكبير [2] . وقد جلب إلى مصر وعمره لا يتجاوز السادسة ، وتلقى علومه بمدرسة قصر العينى ، ثم نقل إلى فرقاطة "البحيرة" سنة ١٨٣١م برتبة مساعد أول فى حرب الشام ، وصار يترقى إلى أن عين قبطاناً أول فى عام ١٨٤٧م ، برتبة صاغقول أغاسى . وقد اشترك فى حرب القرم وكريت ، وعمل قبطاناً للباخرة " الدقهلية " فى عام ١٨٦٥م ، ثم شغل منصب معاون ديوان البحرية ، ثم ناظرا لدار صناعة – ترسانة – بولاق فى عام ١٨٨١م [3] . ومن زملائه أيضاً ، أمير البحر اللواء رضوان باشا الكريتلى ، الذى تخرج من المدرسة البحرية ، وعين بإحدى سفن الأسطول ، ثم نقل إلى سفينة نيلية ، فى عهد سعيد باشا ، وترقى إلى أن عين قبطاناً "لقرويت الصاعقة " وسافر به إلى البحر الأحمر ، حيث أدى هناك الكثير

---

[1] أحمد عبد اللطيف محمود:البحرية المصرية فى مائة عام ، بحث منشور في كتاب تاريخ البحرية المصرية لنخبة من أساتذة جامعة الأسكندرية، بالاشتراك مع القوات البحرية المصرية ، جامعة الأسكندرية،١٩٧٣م ،ص٦٧٦-٦٧٧.

[2] محمد محمود السروجى : البحرية المصرية فى العصر الحديث ، بحث منشور فى كتاب تاريخ البحرية المصرية ، مرجع سابق ، ص٦٦٦ .

[3] خلف عبد العظيم سيد الميرى : تاريخ البحرية التجارية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص٢٦٦ .

من الأعمال الهامة [1] . ومن مماليك محمد على الذين برزوا فى البحرية أيضاً واستمروا فى الخدمة حتى عهد عباس ، محمد شاكر قابودان ، الذى خدم برتبة صاغ قول أغاسى[2] . وبذلك فإن المماليك قد خدموا ضباطاً فى جميع أسلحة الجيش المصرى.

ب - العبيد في الجيش المصري :

١ - خطة محمد على لتجنيد العبيد :

يتحدث البعض عن عملية تجنيد العبيد السودانيين على أنها كانت الحل الأخير الذى لجأ إليه محمد على لإنشاء هذا الجيش ، فيذكرون أن محمد على ، بعد أن توفر لديه العدد الكافى من الضباط المماليك ، وقف يفكر فى الجهة التى سوف يحصل منها على الجنود ، ومن أى الأجناس يحشدهم ، هل يجند الأتراك ، أم الأرنؤود ، أم بدو شبه الجزيرة العربية ، أم فلاحى مصر ، أم يجند العبيد السودانيين ؟ ويفندون سبب عدم اختياره لأى من الأجناس السابقة ، ثم استقراره على اختيار الجنس الأخير [3] .

ولكن الواضح أن محمد على كان قد وضع خطة محكمة ومتكاملة لإنشاء هذا الجيش شطرها الأول تدريب المماليك ، وشطرها الأخير تجنيد العبيد ، والشطران متداخلان لا يمكن فصلهما ، ولا يوجد مجال لالتقاط الأنفاس بين كل مرحلة وأخرى ، وإن كنا نستطيع أن نلمس ملامح خطة محمد على فى المراحل التالية ، ويلاحظ أنها فى كثير من الأحيان متداخلة ومتشابكة :

١ - فى عام ١٨١٩م أرسل محمد على عدد من الرقيق السود إلى فرشوط لتدريبهم تحت إشراف ضابط تركى يدعى إبراهيم أغا ، وهو من العصاة الأتراك الذين هربوا إلى مصر ، ولكن الباشا لم يلبث أن وجد نفسه فى حاجة ماسة إلى تأليف هيئة من الضباط المدربين على الأسلوب الحديث لتنظيم الجيش الجديد [4] .

---

[1] زكى مجاهد : الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية ، جـ٢ ، دار الطباعة المصرية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص٢٥ .

[2] محكمة مصر الشرعية، سجل الإعلامات٢٥ ، ص٢٣ ، ث ١٤٢ ، فى ٢٨ صفر ١٢٦٧هـ / ٢ يناير ١٨٥١م.

[3] محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص ١٥١ ، عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ص ٣٨٢-٣٨٣ ، على شلبى : المصريون والجندية ، مرجع سابق ، ص ٢٦ - ٢٧ ، جميل عبيد : قصة احتلال محمد على لليونان ، مرجع سابق ، ص ٧١- ٧٢ .

[4] محمد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

٢ – **فى عام ١٨٢٠م** أرسل محمد على مماليكه ومماليك أفـراد أسرته ورجـال دولته إلى أسوان بصحبة الكولونيل سيف ، لكى يكونوا بعد تدريبهم هناك ضباطـاً فـى الجيش الجديد المزمع تكوينه من العبيد السودانيين . ولهذا السبب تم اختيـار أسـوان ، حيث أنها أقرب مدن مصر إلى السودان [١] .

٣ – **فى نفس العام** زحفت على السودان ، حمله مصرية يقودها إسماعيل باشـا ابن محمد على . وفى إبريل من العـام التـالى زحفت حملـة أخرى يقودهـا محمـد بك الدفتردار كان هدفها فتح كردفان [٢] . وكانت تعليمات محمد على لهذين القائدين تنـص صراحة على أن الغرض من إرسالهما إلى السودان مـع كـل هـذه القـوات والتكلفـات ، هو جلب العبيد ، وإرسالهم إلى أسوان سالمين [٣] .

٤ – **فى سبتمبر من عام ١٨٢١م** – وبينما دماء الجنود تراق فى حروب الفتـح بالسودان ، وعرق المماليك يسيل فى المناورات التدريبية بأسوان – بدأت الإجـراءات الحاسمة والسريعة تتخذ لبناء ثكنات للعبيد فى أسوان وفرشوط ،لتكون بمثابـة مراكـز تدريب لهم ، فأرسل محمد على مأمور جرجا إلى مديرية بربر بالسودان ، فـى مهمـة محددة ، هى إرسال الأخشاب اللازمة لبناء هذه الثكنـات ، واصطحب مـأمور جرجـا معه ١٥ نجاراً ونحو ٢٠٠ بلطة . وطلب محمد على من مـأمور دنقلـة أن يـزوده بمـا يحتاج إليه من العمال اللازمين لمساعدتهم فى قطع الأشجار وإلقائها فى النهـر . وبعـد وصول الأخشاب اللازمة عن طريق النهر ، بدأ العمال فى تشييد الثكنات فى أسوان [٤] التى كان العبيد قد بـدءوا يتوافدون عليهـا بـالفعل ، حيث كـان أول فـوج مـن هـؤلاء العبيد ، ومقداره ١٩٠٠ زنجى ، قد وصل إلى أسوان فى أغسطس ١٨٢١م [٥] .

٥ – **فى ١٢ محرم ١٢٣٨هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨٢٢م** ، انتهى العمل فى تكنـات أسـوان وفرشـوط ، بعد عـام كـامل مـن العمـل المتواصـل ، وأرسـل محمـد علـى إلـى إسماعيل باشا ، يخبره بأنه قد صار تنظيم الثكنات وأصبح الحـال يتطلب ورود العبيد المطلوبين ، ولما كان موسم الأمطار قد انتهى فإن وقت الغزو قد حان ، ولذلـك طلـب

---

[١] عمر طوسون : المرجع السابق ، ص٤ .
[٢] شوقى الجمل : المرجع السابق ، ص٢٥ ، وأيضا عبد الحمن الرافعى : عصر محمد على ، ص١٧٣ .
[٣] م.أ.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالى إلى حاكم دنقلة ،١٥ ذو القعدة ١٢٣٧هـ / ٧ أغسطس ١٨٢٢م .
[٤] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ٣٥ .
[٥] تمام همام تمام : الرقيق والجندية فى نظر محمد على ، بحث منشور فـى المجلـة التاريخيـة المصريـة ، المجلد السـابع والعشرون ، ١٩٨١ ، ص١٣٥ .

منه أن ينفر بقواته إلى مجمعات الزنوج ويأسر منهم أكبر عدد ممكن[1] ونتيجة لذلك فإنه ما وافى عام ١٨٢٣م ، حتى كان عدد العبيد الزنوج الذين جلبوا إلى هذه الثكنات، يربو على الثلاثين ألف عبد [2] .

٦ – **واكب عملية بناء الثكنات** في أسوان وفرشوط ، عملية أخرى ، هي تشكيل أورط من العبيد الذين وصلوا إلى مصر ، وفي ٢٤ من ذي الحجة ١٢٣٧هـ / ١١ سبتمبر ١٨٢٢م ، بلغ عدد الأورط التي تم تشكيلها أربع عشر أورطة أخذ جميع جنودها من العبيد ، وجميع ضباطها من المماليك الموجودين في معسكر أسوان تحت إشراف الكولونيل سيف [3] . وفي ١٣ محرم ١٢٣٨هـ / ٣٠ سبتمبر ١٨٢٢م ، أي بعد انتهاء العمل في الثكنات بيوم واحد ، بلغ عدد الأورط التي تم تشكيلها ، خمس عشرة أورطة . وصدرت في نفس التاريخ أوامر من محمد علي إلى محمد بك ناظر أسوان وفرشوط ، *"بتشكيل أربع أورط جديدة من السود في أسوان وإبلاغها تسع عشرة أورطة "* ، ونص هذا الأمر على أن يؤخذ الضباط اللازمين لهذه الأورط من معسكر أسوان ، وإذا كان عددهم غير كاف ، فيستكمل العدد اللازم من الغلمان الذين يتدربون في فرشوط تحت إشراف إبراهيم أغا [4] .

٧ – **وتوالت الأوامر** بعد ذلك بإنشاء الأورط حتى بلغ عددها في يناير ١٨٢٣م، ٣٠ أورطة تتألف كل أورطة من حوالي ٨٠٠ جندي ، تم تقسيمهم إلى ستة آلايات ، أي أن الآلاي الواحد كان يتكون من ٤٠٠٠ جندي ، ومن ثم فإن جملة الجيش المصري الذي أعد وفقاً "للنظام الجديد" بلغ ٢٤٠٠٠ جندي [5] . وخلال الفترة من يناير ١٨٢٣م ، وحتى يناير ١٨٢٤م ، أشرف الضباط النظاميون المماليك ، على تعليم هؤلاء العبيد وتدريبهم على فنون الحرب الحديثة [6] .

وبذلك فإن محمد علي كان يسير وفق خطة منظمة ولم يكن يعمل عشوائياً ،

---

[1] د.و.ق : محافظ الذوات تركي ، محفظة ٥ ، ث ٣/١/٨ ، أمر من الجناب العالي إلى الباشا سر عسكر السودان ، في ١٢ محرم ١٢٣٨هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨٢٢م.

[2] عمر طوسون : المرجع السابق ، ص٤، ١٢، ٣٧ ، أنظر أيضاً ، قصة احتلال محمد علي لليونان ، مرجع سابق ، ص٧١ ، حيث يذكر أن عددهم قد تراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ ألف عبد .

[3] م.أ.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالي إلى ناظر مصلحتي أسوان وفرشوط ، بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٣٧هـ / ١١ سبتمبر ١٨٢٢م .

[4] م.أ.س ، محفظة ١ ، إلى ناظر مصلحتي أسوان وفرشوط بتاريخ ١٣ محرم ١٢٣٨هـ / ٣٠ سبتمبر ١٨٢٢م .

[5] دار الوثائق القومية : مجموعة وثائق عن الحجاز من عام ١٨٠٧ إلى عام ١٨٢٨م ، مجلد محفوظ بمكتبة الدار برقم ٧٣٩ ، ص٣٢ .

[6] عمر طوسون : المرجع السابق ، ص٣٧ .

بحيث ينتهى من مرحلة ثم يقف ليلتقط أنفاسه ويفكر فى المرحلة التالية ،وقد اهتم محمد على ، منذ البداية ، بجمع الجوانب الرئيسية والفرعية التى تخص حياة الضباط المماليك ، والجنود العبيد ، من ملابس وطعام ومرتب وصحة عامة وعلاج وحتى قراءة الفاتحة قبل التدريب وإقامة الصلاة جماعة ، وغير ذلك من أمور حياتهم داخل المعسكرات ، كبيرة كانت أم صغيرة .

٢ - الملابس :

فكان اهتمامه بالملابس التى سيرتديها السودانيون ، يرجع إلى زمن يسبق وصول أول عبد إلى المعسكرات . ففى ١٧ شوال ١٢٣٦هـ / ١٨ يوليو ١٨٢١م ، أصدر محمد على أمراً إلى الكتخدا ، بالبدء فى صنع أحزمة للعساكر السودانيين الذين سيردون قريبا من السودان ، وتضمن الأمر ضرورة صنع غمد سونكى بجانب كل حزام [١] . وفى نفس الوقت ، كان العمل قد بدأ فى تفصيل قمصان لهؤلاء العبيد من قماش البفتة المصنوع فى جرجا . وفى ذى الحجة ١٢٣٧هـ / سبتمبر ١٨٢١م ، تم الانتهاء من صنع هذه القمصان ، وألبس بعضها لمن وصل إلى مصر من العبيد ، واحتفظ بالباقى لمن سيأتى منهم بعد ذلك . ولكن ثبت أن هذه البفتة رديئة الصنع ، ولاتتحمل التمرينات العسكرية العنيفة [٢] ، لذلك أرسل محمد بك لاظ أوغلى "ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط" إلى محمد على فى مارس ١٨٢٢م ، يخبره بأن الوقت الذى تحملته قمصان البفتة لم يجاوز الشهرين ، وبناء على ذلك ، فقد تم أخذ بعض لفافات من قماش زعابيط الفلاحين ، وعمل منها كساوى ، وألبست للسودانيين فبدت أنيقة تعجب الناظرين ، إضافة إلى أن قماش الزعابيط أشد من البفتة . وقد أعجبت الفكرة محمد على ، فأرسل على الفور إلى متصرف جرجا يطلب منه ألفى ثوب من قماش الزعابيط ، وإرسالهم إلى محمد بك لاظ أوغلى ، على وجه السرعة ، لعمل الكساوى اللازمة للسودانيين [٣] .

ولكن قماش الزعابيط لم يكن صالحا بالدرجة التى ترضى محمد على ، مما دفعه فيما بعد ، إلى استبداله بنوع آخر من القماش ، هو قماش قلوع المراكب ، وطلب

---

[١] م.ت ، دفتر س ١/٤٧/٣ ، ص٢٢١ ، ث ٥٦٢ ، من الجناب العالى إلى الكتخدا ، في ١٧ شوال ١٢٣٦هـ / ١٨ يوليو ١٨٢١م .

[٢] م.ا.س ، محفظة١، من الجناب العالى إلى متصرف جرجا ،١٤جمادى الأولى ١٢٣٧هـ / ٦ فبراير ١٨٢٢م .

[٣] م.ا.س ، محفظة ١ ، إلى ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط ، ٢٥جمادى الآخرة١٢٣٧هـ/١٩ مارس ١٨٢٢م .

من ناظر الجهادية ، محمد بك لاظ أوغلي ، أن يعمل على تفصيل هذا النوع من القماش تفصيلاً حسناً ، كي يعطي بعض الجنود السودانيين مظهراً مقبولاً [1] .

٣ - الطعام :

إلى جانب الملابس ، حرص محمد على على توفير الطعام الجيد لهؤلاء العبيد ، حيث أمر فى جمادى الأولى ١٢٣٧هـ / فبراير ١٨٢٢م ، بإعطائهم لحما وأرزاً مفلفلاً يومين من كل أسبوع . كما أمر بصرف مرتب شهرى لهم ، مقداره ثمانية قروش ، وطلب إرسال دفاتر العلوفة "المرتبات" إلى أسوان ، وكذلك أذونات صرف الجراية [2]

٤ - الصلاة :

كذلك كانت إقامة العبيد لشعائر الصلاة ، من الأمور التى اهتم بها محمد على، حيث أرسل إلى محمد بك ، فى جمادى الأولى ١٢٣٧هـ / فبراير ١٨٢٢م ، قائلا "بما أن الواجب أن يواظب هؤلاء السود على الصلاة جماعة ، فلتجدوا لهم بضعة مشايخ من الفلاحين ، ليؤدوا لهم الأمانة ، ولتبادروا إلى تعيين هؤلاء المشايخ أئمة لهم ، وإفهامهم خدمتهم [3] .

٥ - الرعاية الصحية :

على أن اهتمام محمد على الأكبر ، كان منصباً على الرعاية الصحية ، لضباطه المماليك وجنوده العبيد ، فكان يصدر تعليمات صارمة بإجراء الكشف الدقيق على العبيد السودانيين ، قبل التحاقهم بالمعسكرات ، وكان لا يتسامح مع أى طبيب يتقاعس عن أداء واجبه على أكمل وجه ، كما كان يعاقب كل متسبب فى إصابتهم بالأمراض ، بسبب إهماله فى طلب الأدوية ، لذلك كان الأطباء والممرضون فى حالة تعبئة دائمة ، خاصة عند وصول أفواج الرقيق من السودان . فعند وصول كل فوج ، كان الأطباء يقومون بتطعيمهم ضد الجدرى ، ومعالجتهم من كافة الأمراض الأخرى التى تبدو أعراضها عليهم [4] .

---

[1] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٤١-٤٢ .
[2] م.أ.س ، محفظة ١ ، ث بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ / ١٧ فبراير ١٨٢٢م ، ث بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ١٩ مارس ١٨٢٢م من الجناب العالى إلى متصرف جرجا.
[3] نفس المحفظة ، إلى ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط ، ١٤ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ / ٦ فبراير ١٨٢٢م .
[4] تمام همام تمام : المرجع السابق ، ص١٤٦ .

وعندما تشكى بعض الاطباء المأمورين على معسكرات أسوان من عدم وجود الأودية اللازم إعطاؤها للأغوات الغلمان وللعبيد السودانيين ، أمرهم محمد على بإعداد كشف بالأدوية المطلوبة ، وطلب من ابراهيم باشا أن ينبه على الخواجة "جوانى" رئيس الحكماء ، بإعداد وإحضار الأدوية المطلوبة وإرسالها إلى أسوان على وجه السرعة[1] .

وفى شعبان ١٢٣٧هـ / مايو ١٨٢٢م ، شرع محمد بك لاظ أوغلى ، فى بناء مستشفى في الجزيرة المقابلة لأسوان ، لمعالجة المصابين بالأمراض من الأغوات الغلمان ، والأنفار العبيد . ولما علم محمد على بذلك ؛ اغتبط وأرسل إليه يشجعه على الاستمرار في العمل . قائلا له *"لما كان ينبغى دفع كل مرض وقمعه بالمعالجات والمداواة ، فاعلموا أننا نطلب اليكم أن تصدقوا همتكم فى ذلك ، وفق ما أشعرتم"* [2]. وقد ظهرت أهمية هذه المستشفى عندما مرض بعض الإغوات المماليك ، فى رمضان ١٢٣٧هـ / يونيو ١٨٢٢م ، حيث تم نقلهم على الفور إلى المستشفى الجديد وتم علاجهم بمباشرة الأطباء وإشراف محمد بك ، فشرح ذلك من صدر محمد على ، الذى أرسل إلى محمد بك يصف بناء هذا المستشفى بأنه *" كان عملاً حسن التدبير حقا "* ثم طالبه ببذل مزيد من الجهد فى سبيل توفير الوسائل التى تضمن سلامة هؤلاء المماليك والعبيد [3] .

وكانت المحصلة النهائية من هذا الجهد المتواصل ، والعمل الدءوب ، فى مراحل متلاحقة ، بل ومتشابكة ، أن تم تدريب ستة آلايات ضباطها من المماليك ، وجنودها من العبيد . وقد تسلم كل آلاى منها علمه الخاص ، وسافر الآلاى الأول إلى سنار وكردفان ، أما الآلاى الثانى فسافر إلى القصير حيث أبحر منها إلى الحجاز . أما باقى الآلايات من الثالث إلى السادس ، فقد غادرت معسكر التدريب إلى بلاد اليونان [4] .

٦- مسألة فشل تجربة تجنيد العبيد :

ومن الضرورى أن نتعرض لقضية هامة خاصة بهذه الآلايات الست ، وهى

---

(١) م.أ.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالى إلى ابراهيم باشا، في ١٥ رجب ١٢٣٧هـ / ٧ ابريل ١٨٢٢م .
(٢) نفس المحفظة ، إلى ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط ، ١٢ شعبان ١٢٣٧هـ / ٤ مايو ١٨٢٢م .
(٣) نفس المحفظة ، إلى محمد بك ، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٣٧هـ / ٤ يونيو ١٨٢٢م .
(٤) جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٧٤-٧٥ ، وانظر أيضا عمر طوسون : المرجع السابق ، ص٦-٧ .

أنه قد سيق إلى وهم كثير من المؤرخين أن تجربة تجنيد العبيد قد فشلت قبل أن تبدأ لأن الموت قد تفشى بينهم ، فحصدهم ألوفا ألوفا ، وهم مازالوا بالمعسكرات ، ولم يبق منهم غير عدد كان أخذا فى النقصان ، ولم يتجاوز ٢٥٠٠ جندى أو ٢٠٠٠ جندى حسب رأى آخر ، ويؤكدون أن " جميع أفراد الآلايات كانوا أصلاً من الفلاحين المصريين "[١]

وقد كان هذا الرأى من الأمور المسلم بها لدينا ، لولا ما ذكره الأمير عمر طوسون – فى هامش إحدى صفحات كتابه عن الجيش المصرى – عن الخطأ الذى وقع فيه البعض بقولهم أن هذه الآلايات الستة ، كان جنودها من المصريين ، ثم يؤكد أنها كانت حتى لحظة توزيعها على ميادين عملها فى السودان والحجاز والمورة ، تتكون من العبيد السودانيين [٢] . ولكنه لم يذكر حجج أو براهين أو وثائق تحسم هذه المسألة ، وقد وجدت أنه من الضرورى بحث هذه المسألة ، ومحاولة حسم الخلاف حولها .

فعند حديثهم عن أسباب هلاك العبيد السودانيين ، يذكر البعض أن ذلك كان بسبب اختلاف المناخ بين مصر والسودان [٣] وهناك فريق آخر يرى أن هلاكهم كان بسبب عدم طاقتهم على تحمل الخدمة العسكرية ومشاقها [٤] . أما الفريق الثالث، فيرى أن مرضهم الأكبر كان الغربة أو الحنين إلى الوطن "Homesickness" [٥] . وهناك من يرى أن عدم وجود دافع قومى أو وطنى أو طبقى عند هؤلاء العبيد ، أدى أن ركبتهم الأمراض وحصدتهم الأوبئة [٦] .

وإجمالاً فإن هذه الأسباب تبدو غير منطقية ، وغير مقنعة ، خاصة بعد استعراض هذه الحقائق :

* **الحقيقة الأولى** : أن جو أسوان ومناخها لا يختلف كثيرا عن مناخ السودان،

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر ، جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٧٤،٧١ – جابرييل بير : المرجع السابق، ص٣٢٢ – على شلبى : المصريون والجندية ، مرجع سابق ، ص٢٨ – محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص١٥٢ – عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص٩٢ – أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص٢٨٣ – محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص١٧ – عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص٩ .

(٢) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص٦ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص٣٣٠ ، ومحمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص١٥٢ .

(٤) على شلبى : المصريون والجندية ، مرجع سابق ، ص٢٨ ، والرافعى : المرجع السابق ، ص٣٣٠ .

(٥) جميل عبيد : قصة احتلال محمد على لليونان ، مرجع سابق ، ص٧١ .

(٦) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص٩ .

إذ هي مدينة حارة ، تقع في الإقليم الصحراوي الحار الذي يمتد في الصحراء الكبرى بشمال أفريقيا ، كما يمتد في مصر إلى حدود مدينة المنيا ، ووجود نهر النيل والسهل الفيضي ، لا يمنع وقوعها مناخيا داخل هذا الإقليم الحار [1] .

* **الحقيقة الثانية** : أن محمد علي لم يكن أول من جَنَّدَ العبيد السودانيين ، فقد استقدم أحمد بن طولون من السودان ٤٠٠٠٠ عبد وضمهم إلى جيشه ، كما كان للعبيد السودانيين وجود ملموس في جيش الإخشديين ، خاصة في عهد كافور الإخشيدي الذي كان هو الآخر عبداً سودانيا خصياً ، وقد وصل عددهم في عهد المستنصر بالله الفاطمي إلى ٥٠٠٠٠ عبد سوداني منتظمين في صفوف الجيش ، خاصة وأن والدة المستنصر كانت جارية سودانية فشجعته على جلبهم وتجنيدهم ، لما اشتهر عنهم من البسالة وتحمل المشاق ، وطاعة الرؤساء [2] . وبعد عودة بونابرت من حملته على سوريا ، حيث فقد كثيرا من جنوده ، اتجه تفكيره لتأليف "جيش مستعمرات من المماليك السود " فأرسل إلى سلطان دارفور يقول " *أرجوك أن ترسل لي بالقافلة التالية ٢٠٠٠ عبد أسود تزيد أعمارهم على السادسة عشرة ، بشرط أن يكونوا أقوياء أشداء، وسأشتريهم كلهم لحسابي* " . ولم يكن بونابرت ينوي تأليف وحدات من العبيد في جيشه ، بل ذكر لديزيه ، أن هدفه دمج ١٠٠ زنجي في كل أورطة فرنسية . وكان هذا العدد من العبيد هو جزء من خطة كان ينوي تنفيذها ، وتتضمن تجنيد حوالي ٢٠٠٠٠ عبد في القوات الفرنسية ، والاستغناء بهم عن التعزيزات من فرنسا . ولكن سفره المفاجئ حال دون تنفيذ هذه الخطة وإن كان قد ترك تعليمات بالعمل على تنفيذها [3] . وبينما لم يفعل كليبر شيء في هذا المجال ، فإن مينو قد أضاف إلى الألفين الذين اشتراهم بونابرت ، ١٢٠٠ عبد جديد اشتراهم من صعيد مصر [4] .

* **الحقيقة الثالثة** : أن تجنيد العبيد في الجيش المصري لم يتوقف في أي وقت من القرن التاسع عشر ، حتى في أواخر القرن حيث اشتدت الحركة المناهضة للرق . وهذا ما سوف نفصله فيما يلي ، فلو كانت التجربة قد فشلت فلماذا استمرت عمليات تجنيد العبيد بعد ذلك ؟

* **الحقيقة الرابعة** : أن الوثائق التي تحدثت عن تفاصيل عمليات تجنيد العبيد ،

---

(1) محمد السيد غلاب وآخرون : جغرافية مصر وحوض النيل ، دار أخبار اليوم ، القاهرة ١٩٩٣م ، ص٥٩ .
(2) تمام همام تمام : المرجع السابق ، ص١٣٢ .
(3) كريستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص٢٢٤ .
(4) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص١٨٣ .

بداية من فتح السودان ، وجلب العبيد ، وبناء الثكنات ، وصنع النقورات ، ومرورا بأدق تفاصيل حياتهم داخل المعسكرات كالصلاة جماعة ، وأكل اللحم والأرز المفلفل مرتين فى الأسبوع ، وإعداد الكساوى والمرتبات ، وانتهاء بالرعاية الصحية المتكاملة- هذه الوثائق لم تذكر شيئا عن موت عشرات الآلاف من العبيد ، إن كانوا ماتوا داخل المعسكرات . **ومن الغريب حقا ذلك الصمت الوثائقى المريب عن حدث بهذا الحجم الضخم ، وهو موت عدد من الجنود يقارب الثلاثين ألفاً ، ولاشك أن مثل هذا الحدث لو كان وقع فعلاً لكان له دوىٌ غير عادى في سجلات الجيش على الأقل .**

ولكن مع البحث الدقيق فقد وجدنا أن ما ذكرته الوثائق بخصوص وفيات الرقيق، ونسبتهم إلى العدد الإجمالى، يتمثل فى التقرير المفصل الذى قدمه المعلم باسليوس إلى مجلس المشورة، فى شهر ذى القعدة ١٢٤٥هـ / إبريل ١٨٣٠م ، بخصوص أعداد المتوفين من العبيد والجوارى الأميرية فى الفترة من إبتداء سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م وحتى نهاية سنة ١٢٤٠هـ / أغسطس ١٨٢٥م (أى في الفترة الذروة بالنسبة لتجنيد العبيد) . وخلاصة ما جاء فى هذا التقرير أن إجمالى العجز فى الرقيق الوارد من السودان ، وتم توريده إلى الجهادية والفبارك ، قد بلغ ٧٢٤٤ رأس ، وبالتحقيق فى أسباب هذا العجز ،وجد أن من بينهم ٤١٠٢ رأس قد توفوا وتم تسجيلهم فى "الرجعة" ، وأن الباقى من هذا العجز هو عدد ٣١٤٢ رأس ، وبالتحرى عنهم من مصطفى أغا ناظر الرقيق ذكر أن ١٤٦٤ منهم قد ماتوا فى دار الشرقاوى خلال هذه المدة ، وأن ٣٢ رأساً قد أعيدوا إلى بلادهم "بأمر جناب الداورى" . وباستكمال البحث فى حسابات المعلم خليل مباشر ، بخصوص الرقيق المرسلين إلى الجهادية ، وجد زيادة ٧٤٢ عبد أرسلوا إلى الجهادية ولم يسجلوا فى السجلات ، أما الباقى من العجز، وعددهم ٩٠٤ رأس فقد تقرر رفعهم من حساب الخزينة *"لأن هذا العدد قد أعطى للوازم الميرى ولم يقيد كما هو الملحوظ"* [1] .

ومن هذا نستنتج أن عدد الذين توفوا من الرقيق السود فى الجيش والمصانع ، فى الفترة من سبتمبر ١٨٢١م ، إلى أغسطس ١٨٢٥م ، قد بلغ ٥٥٦٦ رأس ، منهم ٤١٠٢ من العبيد المجندين و ١٤٦٤ من العبيد العاملين فى المصانع والمصالح الأخرى . وإذا كان عدد الذين تم جلبهم من السودان قد بلغ ٣٠٠٠٠ عبد [2] ، وعدد

---

[1] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٤٠/١٤ ، ص١٩٠ ، ث ٤٦٣ من المجلس إلى مأمور الديوان ، فى ٣ ذى القعدة ١٢٤٥هـ / ٢٦ أبريل ١٨٣٠م .

[2] عمر طوسون : المرجع السابق ، ص٣٧ .

الذين ماتوا منهم ٤١٠٢ ، فإن الباقى وهو ٢٥٨٩٨ عبد ، يقارب إلى حد كبير العدد الذى تكونت منه الآلايات الستة التى تم تدريبها فى مطلع عام ١٨٢٤م ، وهو ٢٤٠٠٠ جندى . أما الفارق بين الرقمين ، فهم العبيد الذين تم تجنيدهم بعد تخريج الآلايات الستة، حيث نجد محمد على يأمر فى ٧ سبتمبر ١٨٢٥م ، بإلحاق ٢٠٠٠ عبد بالآلايات الموجودة فى مصر ، وذلك لأنه تم إكمال النقص الموجود فى الآلايات المحاربة فى المورة من هذه الآلايات الموجودة بمصر ، ولذلك ينبغى إكمال النقص فى تلك الأخيرة من العبيد [1] . ويؤكد هذه الأرقام ما ذكره محمد على لمادن من أن حوالى سبعة آلاف عبد منهم من قد ماتوا فى فترة زمنية قصيرة [2] . وربما أن محمد على يشير إلى هؤلاء الآلاف السبعة الذين ذكرهم تقرير المعلم باسليوس وتوفوا فى الجهادية والفبارك .

٧- الميادين التى خدم فيها الرقيق :

ولبست هذه الحقائق فقط هى التى تؤكد نجاح تجربة محمد على ، وإنما يتأكد ذلك أيضا باستعراض أعمال الرقيق فى الجيش المصرى فى عهد محمد على ، ففى أوائل عام ١٨٢٤م ، وما كادت هذه الآلايات تنتهى من تدريبها ، حتى نشبت ثورة فى قرية "بنجا" بقسم طهطا نتيجة للنزاع بين العساكر والأهالى ، فما كان من أحمد باشا متصرف جرجا ، إلا أن أرسل على هذه القرية "أورطة من العبيد السودانيين " فأغاروا عليها ليلاً ، وأحاطوا بها إلى الصباح ، ثم دخلوها وجمعوا كافة أهلها ذكورا وإناثاً خارج البلد ، وأمر أحمد باشا الجنود السودانيين بقتل بعض المشايخ [3]

كما شارك الجنود السودانيون مع الجنود المصريين فى محاربة الحركة الوهابية، التى كانت تطل برأسها من آن لآخر ، حيث أمر محمد على متصرف جرجا بسرعة إرسال السودانيين إلى الحجاز للعمل هناك ، حيث تلاحظ أن الجنود الأتراك لا يستطيعون البقاء طويلا فى تلك البلاد ، نظراً لجوها الحار ، وأن السودانيين فى إمكانهم سد هذا الفراغ نظرا لتشابه الطقس بين السودان والحجاز . وبناء على ذلك تحرك الآلاى الثانى بقيادة محمد بك فى أواخر عام ١٨٢٣ من أسوان إلى القصير ومنها إلى الحجاز لتدعيم القوات المصرية هناك [4] .

---

[1] مجموعة وثائق الجيش المصرى ، المصدر السابق ، ص٦٣ .

[2] Richard Madden : OP. Cit ., P. 113 .

[3] على مبارك : المرجع السابق ، جـ٩ ، ص٨٦ .

[4] تمام همام تمام : المرجع السابق ، ص١٥٠-١٥١ .

وفى السودان ، رأى محمد على أن يخفف من طلبات الحكام الخاصة بتزويدهم بقوات عسكرية مدربة ، وأن يستفيد من خدمات الرقيق الذى تم تدريبه فى أسوان ، فأرسل فى ٥ يناير ١٨٢٤م عثمان بك على رأس الآلاى الأول إلى سنار وكردفان ، رغم أنه كان فى حاجة ماسة إلى ذلك الآلاى لإرساله إلى المورة للمشاركة فى إخماد ثورتها ضد الحكم التركى (١) .

وفى حملة مصر على المورة يكفى أن نعلم أن الحرس الخاص بإبراهيم باشا كان يتكون من عدد من الجنود السودانيين ، تراوح بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ جندى (٢) . كما نستطيع أن نستنتج أن الآلايات من الثالث إلى السادس كانت تتكون من ١٦٠٠٠ عبد سودانى ، وأن أغلبهم قد مات فى اليونان ، وسبب ذلك ضراوة الحرب فى اليونان ووعورة التضاريس ، بالإضافة إلى الاختلاف الشديد بين مناخ مصر ومناخ اليونان خاصة فى الشتاء وفوق الجبال . فقد كان إجمالى الجنود الذين اشتركوا فى هذه الحرب ٤٢٠٠٠ جندى ، خسرت مصر منهم فى أثناء المعارك ٣٠٠٠٠ جندى (٣) . وبذلك فإن ما ذكر عن وجود ٢٥٠٠ جندى سودانى فى الجيش المصرى (٤) ، ربما أنهم الذين بقوا على قيد الحياة من السودانيين الذين شاركوا فى حروب المورة ، وأقاموا فى مصر بعد عودتهم ، بينما استمر سودانيو الآلايين الأول والثانى يقيمون خارج مصر . وبذلك فإنه قد فقد من السودانيين نحو ١٣٥٠٠ جندى فى المورة وحدها ، وبينما كانت أعداد السودانيين فى تناقص داخل صفوف الجيش كانت أعداد الفلاحين المصريين فى ازدياد.

ومع ذلك فإن تجنيد العبيد فى الجيش المصرى لم يتوقف ، فقد كان من القواعد المتبعة لدى قادة الآلاى الأول الذى سافر إلى السودان ، أنه عندما يحدث نقص فى صفوف هذا الآلاى ، أن يتم إكمال هذه الصفوف عن طريق تجنيد العبيد الذين تأتى بهم الغزوات ، وفى رجب ١٢٤٣هـ / يناير ١٨٢٨م ، قام الأميرآلاى رستم بك حاكم كردفان بتجنيد ٥٠٠ عبد وقسمهم إلى أورطتين ، وباشر تعليمهم إطلاق النار ، وأرسل إلى محمد على يعلمه أنه لم يعد هناك نقص فى صفوف آلايه سوى ٥٠ جندياً فقط ، وأنه باذل الهمه لاستكمالهم ، مما كان داعيا لسرور محمد على ، الذى أرسل إليه يشجعه على المضى فى هذا الاتجاه (٥) .

---

(١) نفس المرجع ، ص١٥١ .
(٢) حمدنا الله مصطفى حسن : الجيش المصرى ...... مرجع سابق ، ص٥٩ .
(٣) على شلبى : المصريون والجندية ، مرجع سابق ، ص١٨٥ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ص٥٥٣ ، وانظر ايضا ، جميل عبيد قصة إحتلال محمد على لليونان ، مرجع سابق ، ص٧٤ .
(٥) م.أ.س ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى إلى الميرآلاى رستم بيك ، ٨ رجب ١٢٤٣هـ / ٢٥ يناير ١٨٢٨م .

وفى سنار ، فشل خورشيد أغا فى تجنيد العبيد لسد النقص فى صفوف الأورطة المحافظة هناك ، بسبب ظهور حالات فرار بين العبيد المستجدين ، فأرسل إليه محمد على يؤنبه على إهماله وتهاونه فى عقاب الفارين ، ثم نصحه قائلا : "*فإذا راعيتم هذه الأحوال ، فإن العبيد المجندين من تلك الجهات يألفون التعليم ، ويتقابلون من أهل جنسهم القدماء* – يقصد العبيد الذين تدربوا فى مصر – *ويتعارفون بهم ، وحينئذ لا يفر منهم أحد*" [1] وبإتباع خورشيد أغا لهذه النصائح ، نجح فى تجنيد العبيد ، وأرسل إلى مصر ، يقول بأنه لم يرسل عبيد إلى مصر فى هذه الفترة لأن كل الذين جئ بهم من الغزوات قد جندوا فى صفوف الأورطة التى لديه فى سنار [2] .

وباتباع هذه السياسة ، فإن العبيد السودانيين قد أصبحوا يمثلون أغلبية مطلقة فى صفوف القوات المصرية بالسودان ، وعندما تمرد الجنود السودانيون فى معسكر التاكة فى عام ١٨٤٥م ، نجد أن عدد السودانيين الذين شاركوا فى هذا العصيان ، كان يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ جندى سودانى [3] .

وعندما احتاج محمد على إلى بعض الجنود ، فى شعبان ١٢٥١هـ / نوفمبر ١٨٣٥م ، لمجابهة الثورات التى نشبت فى شبه الجزيرة العربية ، فإنه فضل أن يبقى على تكتل قواته بالشام وعدم سحب وحدات منها ، وأصدر أمراً بتشكيل آلاى كامل من العبيد السودانيين [4] . وقد اتخذ خورشيد باشا حكمدار السودان الإجراءات اللازمة لجمع العبيد لهذا الآلاى ، فجمع أعيان البلاد والكشاف والمأمورين ، وطلب منهم الرقيق "*لأجل دخوله النظام وكونه مطلوب من بلاد السودان ، وآمنهم من طلب الأحرار*" ، ثم غزا فى عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م ، نواحى قبلى السودان وأصاب رقيقاً كثيراً [5] . ثم أرسل إلى محمد على يقترح أن يسافر ضباط هذا الآلاى المزمع تشكيله من السويس إلى جدة مباشرة على أن يقوم هو بإرسال العبيد من سواكن إلى جدة ، ليتم تجميع الآلاى هناك ، على أن يقوم قائد هذا الآلاى بإرسال ضابط برتبة بكباشى وطبيب إلى سواكن ، وذلك لفحص العبيد الذين سيتجمعون فى سواكن ، حيث يتم إرسال الذين يقع عليهم الاختيار إلى جدة ، وقد وافق محمد على هذا الاقتراح ، حيث

---

[1] نفس المحفظة ، من الجناب العالى إلى خورشيد أغا ناظر سنار ،١٦ربيع الآخر١٢٤٣هـ/٦ نوفمبر ١٨٢٧م .
[2] نفس المحفظة ، إلى خورشيد أغا ، بتاريخ ٢ جمادى الأخرة ١٢٤٥هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٢٩م .
[3] السيد سويف نصر : المرجع السابق ، ص٤٣ .
[4] تمام همام تمام : المرجع السابق ، ص١٥١ .
[5] أحمد بن الحاج أبو على كاتب الشونة : المرجع السابق ، ص١١٨ .

سافر الضباط إلى جدة ، كما صدرت الأوامر بنقل العبيد من سواكن إلى جدة ، لتكوين هذا الآلاى الذى أصبح يعرف بالآلاى السابع والعشرين [1] .

إلى جانب هذه الميادين المختلفة ، فقد خدم العبيد السودانيون فى ميدان آخر أكثر أهمية ، وهو الشام ، فقد تبين من التفتيش الذى أجرى على الآلاى الثامن المشاة فى إبريل ١٨٣٥ ، وجود ٤٣ عبد ضمن قوة هذا الآلاى ، منهم اثنين جاويشية واثنين أونباشية وواحد نقار ، والباقين من الجنود ، ومن ملاحظة تاريخ دخولهم الخدمة ، وجد أن أقدمهم هو الجاويش عبد الباقى محمد وتاريخ دخوله الآلاى هو ١٦ ديسمبر ١٨٢٣م ، ثم الجاويش عثمان وتاريخ دخوله الآلاى هو ١٩ أغسطس ١٨٢٤م ، وكذلك التحق بالآلاى فى نفس العام الاثنين الأونباشية وبعض الجنود ، والباقون التحقوا بالآلاى فى إبريل ١٨٣٥م [2] .

وفى مصر كان هناك بعض العبيد المجندين بالقلعة ، حيث يذكر إبراهيم باشا فى خطاب أرسله إلى عباس باشا فى جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / نوفمبر ١٨٢١م ، أن العبيد النظامين المقيمين فى القلعة متبرمون من أحوالهم الداخلية ، وأنهم اتفقوا على الهرب ، وقد صرح بذلك واحد منهم قبض عليه أثناء محاولته الفرار [3] . كما قلد العبيد المصريين فى محاولات التخلص من الجندية بتشويه أنفسهم ، حيث قام العبد عبد الجليل بقطع يده اليمنى بقصد التخلص من الجندية ، بمساعدة ابن شيخ ناحية الدواقة بجرجا ، ولذلك أمر محمد على عام ١٨٣٠ الشيخ المذكور بتقديم أحد الأفراد ليخدم بدلا عن العبد فى الجهادية [4] . ومع ذلك فقد استمر العبيد يعملون فى الوحدات المختلفة للجيش المصرى ، حيث نجد العبد بركة محمد السودانى يخدم فى الأورطة الثانية بآلاى المحافظين الرابع ، حتى رجب ١٢٦٠هـ / أغسطس ١٨٤٤ ، حيث ربط له معاش شهرى مقداره ٢٧ قرشا بسبب ضمه إلى عساكر الجهادية السقط ، وذكر فى تذكرة البيمارستان أن علة سقطه ، *"سوس فى جملة عظامه"* [5] . ومنهم أيضا عبد الله أغا وهو واحد من السودانيين القلائل الذين حصلوا على ترقيات فى جيش محمد على

---

[1] أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على ، جـ٢ ، ص ٤٧٠ .

[2] أسعد رستم ، عبد الرحمن زكى : الممهدات لتاريخ الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير ، صفحة من تاريخ آلاى المشاة الثامن ١٨٣٦م ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٩٤٣م ، ص ٩٢-٩٤ .

[3] الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص٨ .

[4] غريب عبد الغنى أحمد السيد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

[5] ملفات الموظفين ، ملف ١٠٣ ، محفظة ٩٧ ، عين ١ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش بركة محمد السودانى ، من ٤ جى آلاى المحافظين .

وقد بدا نفرا بسيطا فى الآلاى الثانى المشاة بعد أن جلب إلى مصر مع الأفواج الأولى من العبيد السودنيين عام ١٨٢٢م ، ثم نقل بعد ذلك إلى آلاى الحرس الأول برتبة جاويش ، وفى عام ١٨٣٣م رقى إلى رتبة ملازم ثانى وشارك فى الحرب السورية وعاد منها برتبة يوزباشى . كما حصل جندى سودانى آخر يدعى عبد الله أغا أيضا على رتبة يوزباشى حيث كان يعمل فى الآلاى العاشر بعد أن جند عام ١٨٢٥م ثم نقل إلى آلاى الحرس الثانى فى الحرب السورية أيضا [١] .

ثانيا -الرقيق والجندية فى عصر عباس باشا

أ - المماليك :

تعرض الجيش المصرى فى عصر عباس باشا لانحطاط شديد ، وتدهور شأنه وقلت مكانته بين جيوش الدول [٢] . حتى أنه تحول إلى مجرد حرس شخصى لعباس باشا ، وتميز غلبة العنصر الأجنبى عليه ، خاصة الألبانيين والأرقاء والمماليك [٣] . وكانت علاقات عباس باشا بعمه إبراهيم باشا سيئة للغاية ، وكذلك علاقاته بأفراد أسرة محمد على ، لذلك فإنه سافر إلى الحجاز ، ولم يرجع منها إلا ليتولى الحكم [٤] . ولما كان ولاء الجيش متجها إلى إبراهيم باشا ووالده فإن جل اهتمام عباس باشا ، قد انحصر فى تحويل ولاء الجيش إليه .

وكان عباس باشا يمتلك حاشية من المماليك ، يقربهم ويصطفيهم ويتخذ منهم خواص خدمه و حرسه ، ولهم عنده من المنزلة ما جعله يغدق عليهم الرتب العسكرية العالية ، على غير كفاءة يستحقونها ، حتى حاز أكثرهم رتبة القائمقام [٥] . وكان

[1] Richard Hill : Biographical Dictionary of Anglo-Egyptian Sudan, Oxford, 1951, P.3 .
[٢] عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٢٢-٢٣ .
[٣] محمد عمارة : الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى ، م١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣ ، ص٥٩.
[٤] عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص١٦ .
[٥] إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص٢٦٥ .

لعباس مندوباً خاصاً يجوب أسواق الرقيق ، ويشترى من المماليك من يصلح لخدمته كضباط أو حراس خصوصيين . كما كان عباس يهتم بتدريب مماليكه على فنون القتال والفروسية ، وكان يتعين فى تدريب المماليك ، بكل فارس حاز شهرة واسعة فى هذا المضمار ، فيذكر على مبارك أنه كان ممن تستعين فى ركبدارية عباس باشا ، فارسا مشهورا من قرية الرياينة بأسيوط ، يسمى عثمان أبو ليلى ، حيث وكل إليه تعليم الرماحة لمماليك عباس باشا [1] .

وعندما تولى عباس باشا الحكم لم تعجبه المدارس الحربية التى أنشئت فى عهد محمد على ، فأمر بإلغائها وطرد جميع معلميها ، واختار من بين تلامذة هذه المدارس الملغاة ، من اتصفوا بالنجاح واللياقة ، وأدخلهم فى مدرسة حربية جديدة سماها "المفروزة". وقد فضل عباس باشا فى عملية فرز هؤلاء التلاميذ ، *" من كان من المماليك وأولاد الترك"* . وكان عدد تلاميذ هذه المدرسة فى سنة ١٨٤٩م وهى السنة التالية لحكم عباس ، ١٦٩٦ تلميذاً أغلبهم من المماليك [2] .

وقد أدخل عباس باشا عدداً من مماليكه فى هذه المدرسة ، ونجد منهم على سبيل المثال مملوكه عثمان ماهر أفندى الجركسى ، الذى أدخل المفروزة وتخرج منها فى أواخر عهد عباس ، ولما أظهر حماساً ونشاطاً وأعلن عن رغبته فى السفر للاشتراك فى حرب القرم ، منح رتبة اليوزباشى ، غير أن وفاة عباس باشا المفاجئة جعلته يغير رأيه ، فتقدم بعريضة إلى مدير المدارس الحربية يطلب فصله من السلك العسكرى ، لعدم رغبته فى الخدمات الحربية [3] .

ومن مماليك عباس باشا الذين حققوا شهرة واسعة فى المجال العسكرى بعد تخرجهم من مدرسة المفروزة ، نجد مملوكه راشد حسنى الجركسى ، وقد أدخله عباس المفروزة فى عام ١٨٥٢م ، ولكن وفاة عباس باشا لم تحل دون التحاقه بخدمة سعيد ، فأرسله فى بعثة عسكرية إلى أوربا ، وبعد عودته ترقى فى الرتب العسكرية حتى حصل على رتبة أميرالاى فى أواخر عهد سعيد ثم حاز على رتب أعلى فى عهد إسماعيل حتى وصل فى النهاية إلى رتبة الفريق [4] .

---

[1] على مبارك : المرجع السابق ، جـ١١ ، ص٨٢ .
[2] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص١٥٦-١٥٧ .
[3] م.ت ، محفظة ٢٧ ، ث ٢٥ ، من أحمد كمال مدير المدارس الحربية إلى الديوان العالى ، فى ٦ محرم ١٢٧١هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨٥٤م .
[4] ملفات الموظفين ، ملف ١١٦٨٩ ، محفظة ٣٩٨ ، عين ١ ، دولاب ١٩ ، ملف راشد باشا حسنى الفريق .

ولم يكتف عباس بإدخال مماليكه إلى المدرسة الحربية "المفروزة" ، بل أخذ مماليك رجاله وأعيان البلاد وألحقهم بها ، وكان من المعتاد أن يأخذ أصحاب هؤلاء المماليك رجعة بأثمانهم من المعية ، ويصرفونها من المالية ، وفي إحدى المرات رفضت المالية دفع ثمن المملوك الذى أخذ من نجل حسين باشا ، وأدخل المفروزة ، وبناء على شكوى نجل حسين باشا ، صدر أمر إلى المالية فى نوفمبر ١٨٥٢م " *بأن ثمن المماليك الذين يؤخذون للخدمة بمعية سعادة الآصفى تعطى رجعة للمالية بيد اربابهم لإجراء التسديد لهم من المالية ، وأنه يجب أن يتم إجراء ذلك فى ثمن المملوك الذى أخذ للمفروزة من نجل سعادة حسين باشا* " [١]

وقد اهتم عباس باشا بمماليكه الضباط ، فكان يغدق عليهم الأموال ، ويزوجهم بجواريه وجوارى والدته ، ومنهم حسين بك نصحى الذى كان من مماليك عباس ، فأدخله الجيش ورقاه حتى وصل إلى رتبة أمير آلاى بسلاح السوارى "الفرسان" وقد أعتقه عباس وزوجه بجارية من جواريه [٢] ، هى فاطمة هانم البيضا معتوقة عباس باشا [٣] وكان محبوب أغا باش أغوات سراى الحلمية (أى كبير خصيان السراى) هو المشرف على هذه الزيجات ، حيث نجده فى إحدى المرات يشرف على تزويج جارية من جوارى السراى إلى الصاغ قول أغاسى خورشيد رشوان أفندى [٤] .

كما قامت والدة عباس ، وكذلك زوجاته ، بتزويج الكثير من جواريهن إلى كثير من ضباط الجيش من غير مماليك عباس باشا وكذلك من الضباط الأتراك ، على سبيل المثال زوجت والدة عباس إحدى جواريها إلى البكباشى خورشيد أفندى بسيكز نجى آلاى بيادة "آلاى المشاة الثامن " [٥] . كما يوجد فى ملف ربط المعاشات لأتباع والدة عباس ، كثير من الجوارى ممن تزوجن من أعيان البلاد من غير الضباط [٦] . ومن معاتيق حرم عباس باشا نجد الست شرواز التى تزوجت من الفريق راشد راقب باشا[٧].

---

(١) م.ع ، دفتر س ١/٢/١٢ ، ص٣١٩ ، ث ٣٣٣ ، من المعية إلى المالية ،١٢صفر١٢٦٩هـ/٢٥نوفمبر١٨٥٢م.
(٢) محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٢٨٩ ، ث ٢٧٢ ، فى ٢٤ صفر ١٢٨٠هـ/١٠أغسطس١٨٦٣م .
(٣) ملفات الموظفين ، ملف ٤٦٣٨ ، محفظة ٢٠٥ ، عين ٣ ، دولاب ٩ ، أوراق ربط المعاش ربط معاش فاطمة هانم زوجة حسين بك نصحى ومعتوقة عباس باشا .
(٤) الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص١٢٧ .
(٥) محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٣٤ ، ص١٢١ ، فى غرة محرم ١٢٧٠هـ / ٤ أكتوبر ١٨٥٣م .
(٦) ملفات الموظفين ، ملف ٤٥١٥ ، محفظة ٢٠٣ ، عين ٢ ، دولاب ٩ ، أوراق ربط معاش عائلة وأتباع المرحومة والدة المرحوم عباس باشا .
(٧) ملفات الموظفين ، ملف ٥٢٣١ ، محفظة ٢٢٣ ، عين ٢ ، دولاب ١٠ ، أوراق ربط معاش الست شرواز حرم راشد راقب باشا من معاتيق حرم عباس باشا .

وكان عباس باشا يعمل على راحة ضباطه الذين خرجوا من الخدمة العسكرية ، ويصرف لهم المعاشات التى تكفل لهم العيش الكريم ، خاصة المماليك "سقط الجهادية" الذين رفتوا من الخدمة لأسباب صحية ، ومن هؤلاء الملازم الثانى يوسف أفندى كامل، من مماليك عباس باشا ، الذى كان ضابطا فى آلاى السوارى الأول ، ثم رفت من الخدمة فى صفر ١٢٦٩هـ / نوفمبر ١٨٥٢م لداعى إصابته بالرمد ، وقد أمر عباس بترتيب معاش شهرى له قدره ٢٦٨ قرش [١] .

وبينما كان المعتاد أن يدخل هؤلاء المماليك إلى المفروزة ، ثم يتخرجون منها فى رتب الضباط ، فإنه كان هناك بعض المماليك الذين خدموا فى الجيش فى رتب الصف ضباط ، ومنهم على سبيل المثال سليم أغا بن عبد الله معتوق محمد أغا قهوجى باشا ، والذى كان برتبة جاويش فى ديوان الجهادية [٢] . كما كان بعضهم يجند فى صفوف العساكر الباشبوزق برتب الصف ضباط أيضاً ، ومنهم على سبيل المثال جركس عبده أغا ، وهو من غلمان محمد على باشا ، وكان ضمن عساكر الباشبوزق فى فرقة سر سوارى مصطفى أغا ابتداء من ١٤ محرم ١٢٦٦هـ / ٣٠ نوفمبر ١٨٤٩م ، ثم انتقل إلى فرقة سر سوارى يوسف أفندى خليفة حتى رفت من الخدمة فى ٢٢ صفر ١٢٦٩هـ/ ديسمبر ١٨٥٢م برتبة بلوكباشى ، بداعى أنه سقط ، حيث *"بالكشف عليه وجد أن عينه اليسرى مفقودة والثانية بها كتركتة وبهذا السبب لا ينفع بالخدمة "* وترتب له معاش شهرى ١٨٠ قرش " [٣] .

وكان من نتيجة هذه الجهود التى بذلها عباس باشا أن أصبح الجيش يدين له بالولاء ، كما أصبح مماليكه يسيطرون على الجيش ، حتى أنهم بعد وفاته تحدوا الفرمانات السلطانية وعملوا على أن يخلف إلهامى باشا والده فى ولاية مصر بدلاً من الوالى الشرعى سعيد باشا [٤] .

---

[١] ملف ٥٣٩ ، محفظة ١٠٣ ، عين ٢ ، ودولاب ٥ ، أوراق ربط معاش الملازم الثانى يوسف كامل أفندى من الغلمان.

[٢] محكمة القسمة العسكرية سجل ٣٣٤ ، ص٢٥٥ ، ث ٦٥٨ ، فى ٢٣ ربيع آخر ١٢٧٠هـ / ٢٣ يناير ١٨٥٤م .

[٣] ملفات الموظفين ، ملف ٥٨٧ ، محفظة ١٠٤ ، عين ٢ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش جركس عبده بن عبد الله من عساكر الباشبوزق .

[٤] راجع الفصل الخاص بالدور السياسى للرقيق .

جـ - العبيد :

لم يعد وجود العبيد فى الجيش بالكثرة التى كانوا عليها أيام محمد على ، ويرجع ذلك إلى اهتمام عباس باشا بتجنيد عناصر أخرى غير العبيد ، فقد أدخل فى صفوف الجيش نحو ٦٠٠٠ من الجنود الأرنؤد ، أضف إلى ذلك أن الجيش- أساساً- لم يكن موضع عناية عباس باشا بنفس الدرجة التى كان عليها أيام محمد على [١] . وبرغم ذلك فإن وجود هؤلاء العبيد كان لا يزال ملموساً فى الجيش ، خاصة فى السودان ، حيث كانت عمليات تجنيد العبيد وأخذهم للخدمة فى صفوف القوات المصرية بالسودان ، ما تزال مستمرة [٢] . وليس أدل على وجودهم بكثرة فى صفوف جيش السودان فى عهد عباس ، من أن سعيد باشا أرسل إلى حكمدار السودان فى شهر ذى الحجة ١٢٧٠هـ / سبتمبر ١٨٥٤م ، أى بعد توليه الحكم بأربعة أشهر ، يطلب إرسال ١٢٠٠ نفر من العبيد المجندين فى آلايات السودان [٣].

على أن عباس باشا قد فتح باباً جديداً لتجنيد العبيد لم يطرقه محمد على ، ففى جمادى الأولى ١٢٦٩هـ / مارس ١٨٥٣م ، أصدر عباس باشا قانوناً جديداً للقرعة العسكرية نصت مادته الخامسة على أن " *كل من اقتضى الحال أخذه للعسكرية بحسب أوراق القرعة ... ثم يشترى بدلاً عنه من العبيد السود أو المولدين ، يكون معافى من القرعة العسكرية* " . كما نصت هذه المادة أيضاً ، على أن الشخص الذى ألحق بالجيش فعلاً ، ثم رغب فى تقديم بدل عنه ، فإنه يصرح له بذلك ، على شرط إلا يكون قد مضى على التحاقه بالجيش أكثر من ١٥ يوماً [٤] . ولعله من الواضح أن تقديم " البدل الشخصى " كان أمراً ميسوراً بالنسبة للأغنياء "وأهل الصنعة والتجارة" فإذا طلب أحد من الطبقة الغنية أو المتوسطة للجندية ، بادر بتقديم عبد بدلاً عنه ، بشرط أن يكون هذا العبد قد بلغ السن القانونية ، أى سن التجنيد [٥] .

وبذلك ضمن البدل الشخصى للجيش مورداً لاينضب من العبيد اللاتقين للجندية ،

---

[١] على شلبى : المصريون والجندية ، مرجع سابق ، ص٢٠٧ .

[٢] م.ع ، دفتر س ٦/٨/١ ، ص٢٠٧ ، ت ١٢٣ ، من المعية إلى مجلس الأحكام ، فى ٢٣ صفر ١٢٦٦هـ / ٨ يناير ١٨٥٠م .

[٣] م.ت ، محفظة ٢٨ ، ت ٣٤١ ، ق ٦ ، من على سرى حكمدار السودان إلى كاتب ديوان الخديو ، فى ٧ صفر ١٢٧١هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٥٤م .

[٤] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص٦٤-٦٥ .

[٥] على شلبى : المصريون والجندية ، مرجع سابق ، ص١١٠ .

لايتأثر بظروف السودان ، أو أحوال تجارة الرقيق وقوافله . وما كادت تمضى أيام على صدور هذا القانون حتى بدأت الطلبات ترد على ديوان الضبطية ، تطالب بحق التمتع بميزة هذا القانون ، ففى رجب ١٢٦٩هـ / إبريل ١٨٥٣م ، تقدم نجاح الياسرجى بطلب يلتمس فيه السماح له بتقديم عبد بدلاً عن ولده قاسم من مديرية قنا ، حيث أنه ياسرجى وتاجر مشهور وقادر على تقديم البدل . وقد وافقت الضبطية على طلبه وحولته إلى الجهادية لأخذ العبد بدلاً عن ولده [١] .

ولو تتبعنا قصة واحد من أولئك العبيد الذين تم تجنيدهم فى عهد سعيد لعرفنا كيف كانت تطوح بهم الأحداث وتلقى بهم حيث شاءت ، فمن جبال تقلى الواقعة فى الجنوب الشرقى لمدينة الأبيض ، اختطف النخاسون طفلا صغير يدعى فرج عزازى ، وجلبوه إلى مصر ، حيث باعوه فى أسوان لرجل هوارى من سكان بنى سويف ، ثم انتظم فى سلك الجندية فى عهد عباس باشا - ربما بطريق البدل الشخصى - وترقى فى رتب الصف ضباط ، وفى بداية عهد سعيد منح رتبة الملازم الثانى ، ثم شارك فى حرب المكسيك برتبة يوزباشى ، وبعودته إلى مصر منح رتبة بكباشى ، وانتدب للخدمة فى السودان حيث عمل هناك فى أكثر من مكان، وعندما حاصر المهديون كسلا كان فرج عزازى قائدا لحاميتها برتبة قائمقام ، واستبسل فى الدفاع عن المدينة ، ولكنها سقطت فى أيديهم فأسروه وقتلوه [٢] .

ثالثاً الرقيق والجندية فى عهد سعيد باشا :

أ - المماليك :

بالرغم من اهتمام سعيد باشا بالمصريين وفتحه أبواب الترقى إلى رتب الضباط أمامهم ، إلا أن العنصر المملوكى من الضباط الجراكسة ظل مسيطراً على الجيش فى

---

[١] م.ع ، دفتر س ١/٢٣ / ١٠ ، ص٧٤٥ ، ث ٦٢ ،عرضحال وارد لديوان الضبطية وعليه شرح للجهادية ، فى ١٦ رجب ١٢٦٩هـ / ٢٥ إبريل ١٨٥٣م .

[٢] عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك ، مطبعة صلاح الدين ، الإسكندرية ١٩٣٣م، ص.ص ٨٥ ، ١١٢-١١٧ .

عهده ، فإلى جانب وجودهم فى الرتب الصغرى مع المصريين ، فإنهم قد احتكروا الرتب العليا والمناصب القيادية فى الجيش . ويرجع ذلك إلى أن الضباط المصريين قد ترقوا من تحت السلاح . أما الجراكسة فإنهم كانوا من تلاميذ المدارس الحربية ، حيث نجد أن عدد تلاميذ مدرسة المفروزة فى عام ١٨٥٧م قد بلغ ٢١٢ تلميذاً جميعهم من الجراكسة والأتراك (١) .

ومن أكثر مماليك سعيد باشا شهرة ، كان محمد راتب الجركسى ، الذى تربى فى رعاية سيده سعيد باشا ، ولما شب أرسله إلى فرنسا فى بعثة لدراسة العلوم الحربية ، ولما عاد إلى مصر انتظم ضابطاً فى الجيش ، وعرف عنه أنه أبى النفس شجاعاً إلى حد بعيد ، وقد حدث أن سعيد باشا غضب عليه يوماً ، وهو برتبة أميرآلاى ، فاستدعاه إليه ، وبعد أن أشبعه لوماً وتأنيباً ، رفع يده ولطمه على خده وطرده من أمامه ، فخرج راتب إلى حجرة مجاورة ، وتناول مسدساً وأطلقته على نفسه بقصد الانتحار ، لعدم تمكنه حتى من مجرد التفكير فى الانتقام من سيده وولى نعمته ، فانطلقت الرصاصة من فمه وخرقت خده دون أن تصيب منه مقتلا ، فحمل دامياً إلى بيته ، وما نقه من جرحه أو كاد ، إلا وفر هارباً إلى الأستانة خوفاً من بطش سعيد ، ولم يعد إلى مصر إلا بعد وفاة مولاه ، فأعاده إسماعيل باشا إلى الجيش برتبته ، ثم ترقى فى الجيش حتى حصل على رتبة الفريق ثم أصبح سرداراً للجيش المصرى(٢) .

ومن غلمان سعيد باشا أيضاً نجد صالح قبودان ، الذى كان من ضباط البحرية المصرية ، وشارك فى حرب القرم ، حيث كان قائداً للباخرة الحربية "برواز بحرى"، ومات شهيداً فى هذه الحرب بعد غرق سفينته ، وكان سعيد باشا قد أنعم عليه بمنزل فى الإسكندرية ، كعادة حكام مصر فى ذلك الوقت ، وبوفاته آل البيت إلى سعيد باشا مرة ثانية (٣) .

وبرغم أن سعيد باشا لم يكن مكثراً من المماليك ، إلا أنه اعتمد على كثير من مماليك والده ومماليك عباس باشا . ومن هؤلاء خالد باشا الجركسى ، الذى كان من

---

(١) محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص١٥٧ .

(٢) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٨٩-٩٠ .

(٣) م.ت ، محفظة ٢٨ ، ث ٤٣٥ ، ق ١٦ ، من أبو بكر راتب محافظ الإسكندرية إلى كاتب الديوان العالى ، ١٧ صفر ١٢٧١هـ / ٩ نوفمبر ١٨٥٤م .

مماليك محمد على ، والذى حاز فى عهد على رتبة لواء على الآلايين الأول والثانى [1] بل إن من أوائل الأوامر التى أصدرها فى حكمه أمر أصدره فى ٢٤ شوال ١٢٧٠هـ / ٢٠يوليو ١٨٥٤م ، إلى اللواء حسين باشا الشماشرجي الأسبق لمحمد على باشا بتعيينه لواءاً على الآلايين الخامس والسادس خيّالة ، وإلى حمزة باشا بتعيينه لواءاً على الآلايين الثالث والثامن مشاة ، وكذلك إلى اللواء إسماعيل باشا بتعيينه لواءاً على الآلايين الأول والرابع المشاة [2] . كما ألحق سعيد باشا عدداً من مماليك محمد على بمدرسة المفروزة الحربية ، منهم على سبيل المثال مصطفى أغا وحسن حاسم وحسن فهمى ، ولكن تم رفتهم من المدرسة بداعى أنهم سقط ، وأقاموا بالقلعة [3] .

ومن مماليك عباس باشا الذين برزوا فى عهد سعيد أحمد راشد حسنى الجركسى، الذى قربه سعيد إليه وأرسله فى بعثة إلى فرنسا ، وترقى فى عهده وصل إلى رتبة الأميرالاى ، وعينه فى عام ١٨٦٠م ، قائداً للآلاى السعيدى الثانى [4] . ومنهم أيضا عبد الله شكرى الذى أرسله عباس باشا فى بعثة إلى ألمانيا لدراسة الطب وعاد إلى مصر بعد عامين ونصف فى عهد سعيد [5] ، فألحقه سعيد باشا بمدرسة الخطرية بالقلعة وكان عمره ١٦ سنة ، ولما تخرج التحق بالجيش ، ثم بالحرس الخديوى ، وفى عهد إسماعيل اشترك فى حرب الحبشة وحصل على رتبة اللواء ، وكذلك كان إسماعيل كامل الجركسى – وهو شقيق عبد الله شكرى – حيث أرسل إلى فيينا لتعلم الطب ثم انتقل إلى فرنسا لتعلم الفنون الحربية ، وعاد إلى مصر فى سعيد وعين فى حرسه ، وترقى فى عهد سعيد وإسماعيل وشارك فى حرب كريت ١٨٦٦م، وحرب الحبشة ١٨٧٥م ، وحرب الصرب والروسيا التى حصل بعدها على رتبة الفريق [6] .

كما نجد فى جيش مصر فى عهد سعيد باشا عدداً من مماليك زوجته "بيدك هانم"، مثل البكباشى على ثروت أفندى ، والبكباشى أحمد أفندى ، والصاغ قول أغاسى خليل أفندى [7] .

---

(1) زكى مجاهد : المرجع السابق ، ص٢٢ .
(2) أمين سامى تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، المجلد الأول من الجزء الثالث ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص٧٧ .
(3) ملفات الموظفين ، ملف ٦٧٦ محفظة ١٠٥ ، عين ٢ ، دولاب ٥ ، اوراق ربط معاش منكورين مصطفى وحسن جاسم وحسن فهمى من الغلمان السقط .
(4) زكى مجاهد : المرجع السابق ، ص٧ .
(5) م.ت ، محفظة ٣٠ ، ث ٤٦٩ ، ق ١٠ ، فى ١٠ ربيع الآخر ١٢٧١هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٨٥م .
(6) زكى مجاهد : المرجع السابق ، ص١٢ – ١٣ ، ٣٦ .
(7) م.ع ، دفتر س ٢٦/٨/١ ، ص٩٢ ، ث ١٠٧٥ ، من المعية إلى سرور اغا اغاسى بيدك هانم أفندى ، فى ٢٧ ذو الحجة ١٢٧٢هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٥٦م .

٢ - العبيد :

شهد عهد سعيد تحولاً كبيراً بخصوص وجود العبيد في الجيش المصري ، فلأول مرة نرى في القرن التاسع عشر عبيداً سودانيين طلاباً في المدرسة الحربية ، حيث كان من المعتاد أن يتم إلحاقهم بالوحدات العسكرية كأفراد ، بينما يلحق المماليك بالمدارس الحربية ليتخرجوا منها ضباطاً في الجيش . ولكن بعد صدور الأوامر بمنع تجارة الرقيق في بداية عهد سعيد ، فإنه أصبح من المتبع أخذ الذكور للجيش ، " *فالذى يكونوا صغار يرسلوا إلى المدرسة الحربية لأجل التعليم والتربية والذى يكونوا أكبر منهم يصير إلحاقهم بالعساكر السودانية* " . وبناء على ذلك فقد تم إرسال ثلاثة عبيد إلى المدرسة الحربية في شهر المحرم ١٢٧٥هـ / أغسطس ١٨٥٨م [١] . كما أرسلت الضبطية عدداً آخر من العبيد إلى المدرسة الحربية في جمادى الأولى ١٢٧٥هـ / ديسمبر ١٨٥٨م بعد أن تم ضبطهم مع تجار الرقيق [٢] .

وفي عام ١٨٦١م نجد الكثير من العبيد السودانيين وقد أصبحوا ضباطاً في الجيش ، فكانت أورطة السودان بغفر القلعة جميع ضباطها من السودان ، ويقودها البكباشي فضل الله أفندي ، ومعه عدد آخر من الضباط مثل الصاغ أغاسي عبد الله أفندي واليوزباشي فضل الله أغا والملازم أول مرجان أغا والملازم الثاني نجيب أغا وغيرهم من الضباط والصف والجنود [٣] .

وإلى جانب اهتمام سعيد باشا بتخريج ضباط من العبيد السودانيين ، فإنه قد اهتم بإنشاء وحدات كاملة من العبيد السودانيين ضباطاً وجنوداً ، فقد استهل سعيد حكمه بإصدار سلسة من الأوامر الخاصة بجلب العبيد وتجنيدهم ، كان أولها أمر صادر في ٢٩ ذي الحجة ١٢٧٠هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٥٤م ، إلى حكمدار السودان ، بخصوص جلب ١٢٠٠ سوداني من العبيد المجندين بالآيات السودان بصحبة الضابط السوداني عثمان بك مدير التاكة [٤] وبالفعل وصل هؤلاء العبيد إلى مصر في دفعات متتالية كان آخرها قد تحرك من السودان بقيادة عثمان بك في ١١ ربيع الآخر ١٢٧١هـ / ١ يناير ١٨٥٥م [٥] .

---

(١) مجلس الأحكام ، س٧/١٠/٤ ، ص٧٧-٧٨ ، ث٦١٣ ، في١٨جمادى الآخرة ١٢٧٥هـ / ٢٣ يناير ١٨٥٩م .
(٢) مجلس الأحكام ، دفتر ٧/١٠/٥ ، ص٢-٣ ، ث ٧٩٢ ، في غاية رجب ١٢٧٥هـ / ٥ مارس ١٨٥٩م .
(٣) دار الوثائق : محافظة مصر ، جزء أول استحقاقات منكورين بأورطة السودان بغفر القلعة ١٨٦١م ، رقم ل ١/٦٨/١ (٣٥٢٦) ص١-١٥ .
(٤) م.ت ، محفظة ٢٨ ، ث ٤٧٤ ، في ٢٣ صفر ١٢٧١هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٥٤م .
(٥) محفظة ٣٠ ، ث ٤٠٦ ، ق ٨٤ ، من أحمد عصمت إلى كاتب ديوان الخديو ، في ١١ ربيع آخر ١٢٧١هـ ، وث ٤٨٣ ق ٤٠ ، من على سرى إلى كاتب ديوان الخديو ، في ١٦ ربيع آخر ١٢٧١هـ ، وث ٥٥٧ ، من عثمان بك صبرى إلى أعتاب ولى النعم ، في ٢٤ ربيع آخر ١٢٧١هـ / ١٤ يناير ١٨٥٥م .

وفى نفس الوقت أصدر سعيد أمراً إلى حسين غالب وكيل ديوان الجهادية بالإشراف على تجميع عدد من العساكر السودانية الموجودين فى دمياط والوجه القبلى والمحروسة ، وبناء على هذا الأمر ، بُدئ فى جمع الضباط والعساكر السودانيين . وحتى ٥ محرم ١٢٧١هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٥٤م ، كان قد تم تجميع ٥١٩ نفر بين ضباط وجنود ، وتم توزيعهم على وحدات الآلاى الأول [١] . ثم وصل إلى القلعة دفعتين جديدتين من العبيد السودانيين بلغ مجموعهما ٧٦١ ضابط وجندى بيانهم كالتالى : [٢]

جنود	أونباشى	جاويش	باشجاويش	ملازم ثانى	ملازم أول	يوزباشى	جملة
٥١٣	٢٤	١٤	٢	٢	٢	١	٥٥٨
١٧٧	١٧	٦	١	–	١	١	٢٠٣
٦٩٠	٤١	٢٠	٣	٢	٣	٢	٧٦١

وبذلك يكون مجموع العبيد الذين تم تجميعهم فى القلعة قد بلغ :

٧٦١ +٥١٩=١٢٨٠ جندى .

ولم يكتف سعيد باشا بذلك ، فأصدر أمراً عالياً فى صفر ١٢٧١هـ / أكتوبر ١٨٥٢م ، إلى عبد اللطيف باشا مفتش عموم الوجه القبلى ، بشراء أعداد من العبيد الزنوج الصالحين للجندية لتشكيل آلاى سودانى منهم [٣] .

ونتيجة لتوافد أفواج العبيد من السودان والوجه القبلى وكذلك من الوجه البحرى ، فإن الأوامر بدأت تصدر تباعا بتشكيل وحدات عسكرية من هؤلاء العبيد ففى ٢١ جمادى الأولى ١٢٧١هـ / ٩ فبراير ١٨٥٥م ، صدرت إرادة سنية إلى سليمان باشا " رئيس رجال الجهادية " وإلى محمد فاضل باشا محافظ القلاع المصرية بتشكيل أورطة

---

[١] محفظة ٢٧ ، ث ١٦ ، من حسين غالب إلى المعية ، فى٥ محرم ١٢٧١هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٥٤م .

[٢] محفظة ٣١ ، ث ١٩٢ ، من محمد فاضل محافظ القلاع المصرية إلى خازن الخديو ، فى ٨ جمادى الأولى ١٢٧١هـ/ ٢٧ يناير ١٨٥٥م .

[٣] م.ت ، محفظة ٢٨ ، ث ٣٢٧ ، ق ٧، من عبد اللطيف باشا إلى المعية ،٧صفر ١٢٧١هـ/٣٠ أكتوبر ١٨٥٤م .

الإرادة فإن محمد فاضل باشا وسليمان باشا قد ذهبا إلى طرة التى كانت مركزا لتجميع العبيد الواردين من السودان والوجه القبلى ، وقاموا بفرز العبيد الموجودين هناك ، وشكلوا منهم أورطة كاملة بجنودها وضباطها وتكونت من :

جنود	ترمبتجى	زمار	اوسطى ترنبيطه	أومباشى	جاويش	باشجاويش	صول	ملازم ثانى	ملازم أول	يوزباشى	صاغ
٢٥٢	٦	٦	١	٤٨	٦	٦	١	٦	٣	٣	١

وقد ذكرت الوثيقة أن إجمالى عدد جنود الأورطة ٥٣٦ جندى ، ولأن حاصل جمع هذه الأعداد هو ٣٩٩ فإن الخطأ ربما يكون فى حاصل الجمع ، أو فى كتابة عدد الجنود . وبعد تشكيل الأورطة قام محمد فاضل باشا بصرف ملابس جديدة للجنود وستة أسياف للضباط ، وأرسلوا تحت رئاسة الصاغ قول أغاسى لينضموا إلى آلاى المشاة الأول من العساكر السعيدية بالقلعة (١) .

وقد استمرت هذه الأورطة تعسكر فى القلعة طوال عهد سعيد وحتى أواخر عهد إسماعيل ، ويوجد بدار الوثائق ثمانية سجلات خاصة *" باستحقاقات وعلايف ضباط وعساكر أورطة السودان بغفر القلعة العامرة "* وتنتهى هذه السجلات عند عام ١٨٧٨م (٢) .

وبالإضافة إلى العبيد المجندين المقيمين بالقلعة ، فإن سعيد باشا قد أصدر أمراً جديداً فى ذى الحجة ١٢٧١هـ / أغسطس ١٨٥٧م ، إلى سليمان باشا ، بتشكيل آلايا كاملاً من العبيد السودانيين . وبناء على ذلك قام سليمان باشا باختيار العبيد اللازمين ، وشكل الآلاى من أربع أورط وأورطة خفيفة بقوة ١٣٧٧ جندى بيانهم كالتالى : ١ جى أورطة ٢٩٨ نفر ، ٢ جى أورطة ٣٠٤ نفر ، ٣ جى أورطة ٣٠٥ نفر ، ٤ جى أورطة ٣٠٢ نفر ، أوجيان أورطة ١٠٦ نفر ، رجال موزيكه ٣٧ نفر ، رجال الآلاى ٢٥ نفر . وفى ٢٣ ذى الحجة ١٢٧١هـ / ٦ سبتمبر ١٨٥٥م . انتهى سليمان باشا من إعداد هذا الآلاى وأرسل إلى سعيد باشا يعلمه بذلك ، ويخبره بأن سبب قلة أنفار الآلاى يرجع إلى كثرة الوفيات بالوباء وغيره ولأنه قد اتصل بعلمه ورود أعداد كثيرة

---

(١) م.ت ، محفظة ٣١ ، ث ٢٧٥ ، ٢٦ جمادى الأولى ١٢٧١هـ / ١٤ فبراير ١٨٤٤م .
(٢) محافظة مصر ، استحقاقات أورطة السودان بغفر القلعة ، سجلات ل ١/٦٨/١ – ٨ ، من عام ١٨٦١ إلى عام ١٨٧٨م .

الآلاى يرجع إلى كثرة الوفيات بالوباء وغيره ولأنه قد اتصل بعلمه ورود أعداد كثيرة من العبيد السودانيين إلى أسوان ، فسوف يشرع فى إكمال قوة الآلاى بعد وصول هؤلاء العبيد إلى مصر ، بحيث لا يقل عدد رجال الأورطة الواحدة عن ٥٠٠ نفر ، وأن يكون إجمالى قوة الآلاى ٢٠٤٠ نفر بضباطه وتوابعه [1] .

كما كان لواء المشاة الثانى الغارديا بقيادة اللواء حسين باشا ، والمرابط فى الفيوم وبنى سويف ، يضم بين قواته أورطة كاملة من العساكر السودانية [2] . ولما كانت إقامة هذا الآلاى هناك سببها مواجهة تمرد العربان وتجريد أسلحتهم ، فإن يعقوب بك مدير الفيوم وبنى سويف كان يقدم تقريرا يوميا إلى سعيد باشا عن أحوال هذا الآلاى ، وفى هذه التقارير كان يذكر " *أن العساكر السودانية وغيرها دائبة على التمرينات العسكرية ، والعرب هادئة .... ولازالت الأسلحة ترد تباعا من القبائل* " [3]. وبرغم أن الوثائق تسمى هذا الآلاى باسم " آلاى المشاة الثانى الغارديا " فإن إحدى وثائق محكمة بني سويف الشرعية تذكره باسم " آلاى المشاة الثانى السودانى " ، وتذكر أن خليل أغا السودانى اليوزباشى بهذا الآلاى " قد فقد ختمه ولا يعمل به " بعد تاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٧٢هـ / ٨ نوفمبر ١٨٥٥م [4] .

وفى ٢٨ ذى الحجة ١٢٧١هـ / ١١ سبتمبر ١٨٥٥م ، أصدر سعيد باشا إرادة إلى ناظر ديوان الجهادية بجمع كافة السودانيين الموجودين فى آلايات المشاة والخيالة والمدفعية وفرز الموجودين فى آلايات القاهرة أيضا " *وتشكيل بلوك منهم أو أورطة بحالة توفر العدد ومنهم ضباطهم* " [5] .

وفى رجب ١٢٧٣هـ / مارس ١٨٥٧م كلف الميرالاى عثمان بك صبرى ، الذى تسميه الوثائق " قومندان العسكر السودانى " ، بجمع العبيد الشبان الصحاح البنية اللائقين للجندية من كل جهة ، لتشكيل أورطة منهم مركبة من أربع فرق كل فرقة من ١٦٠ نفر بمجموع ٦٤٠ نفر ، وفى غرة شعبان ١٢٧٣هـ ، أرسل إلى المعية بأنه يبذل همته فى تكوين هذه الأورطة مع ما يقتضى لها من بكباشى وصاغقول أغاسى وأربعة يوزباشية وثمانية ملازمين [6] .

---

[1] م.ت ، محفظة ٣٤ ، ث ٤٥١ ، فى ٢٣ ذو الحجة ١٢٧١هـ / ٦ سبتمبر ١٨٥٥م .

[2] نفس المحفظة ، ث ٤٤٠ ، فى ٢١ ذو الحجة ١٢٧١هـ / ٤ سبتمبر ١٨٥٥م .

[3] م.ت ، محفظة ٣٣ ، وثائق أرقام ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٥١ ، فى ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ذو القعدة ١٢٧١ هـ / ٢٩ ، ٣١ يوليو ، ١ أغسطس ١٨٥٥م .

[4] محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة ١ شهادات ١ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص ٣٨ ، ث ٤٩٢ ، فى ٢٩ ربيع الأول ١٢٧٢هـ / ٩ نوفمبر ١٨٥٥م .

[5] امين سامى : تقويم النيل وعصر عباس وسعيد ، مجلد ١ ، جـ٣ ، ص١٢٩ .

[6] م.ت ، محفظة ١٣ ، ث ٢٥٢ ، ق ٨ ، غرة شعبان ١٢٧٣هـ / ٢٧ مارس ١٨٥٧م .

وقد تميزت الآلايات السودانية آلتي تم تكوينها بوجود العديد من الروافد التي كانت تغذيها بالعبيد وتسد النقص في صفوفها ، وكان عبيد البدل الشخصي يمثلون أهم هذه الروافد ، وكان من المتبع في حالة هروب عبيد البدل أن يتم البحث عنهم في محل سكن سادتهم الذين جندوا بدلا عنهم [١] . وبعد صدور الأوامر بمنع تجارة الرقيق ، فإن آلايات السودان قد وجدت رافدا جديداً لاينضب من العبيد السود . حيث كان من المتبع إرسال العبيد الذين يتم أخذهم من أيدى الجلابة إلى الوحدات السودانية ليكونوا جنودا فيها [٢] .

ويبدو أن رغبة سعيد باشا في تجنيد السودانيين كانت تدعوه إلى غض النظر عن مسألة التجارة في الرقيق التي مُنعت بأمر منه ، فنراه في رجب ١٢٧٥هـ / فبراير ١٨٥٩م ، يصدر أمرا إلى مدير أسيوط بأن " يأخذ من الجلابة الواردين من دارفور على طريق الواحات ، ما يلزم إلى العسكرية من السودان الذكور الذين يأتون للبيع بصفة أرقاء ، بالثمن اللائق " [٣] . ويبدو أن مكانة العبيد عند سعيد كانت كبيرة لدرجة أنه عهد إلى شركة تجارة الرقيق التابعة لأخوة العقاد في عام ١٨٦٠م ، بشراء حرس خاص له قوامه ٥٠٠ جندى زنجي [٤] .

ومن المصادر الأخرى للحصول على الرقيق ، تجنيد العبيد المتشكين من أسيادهم ، فعندما تقدم ستة من العبيد السودانيين إلى الديوان الخديوى يتشكون من سوء معاملة أسيادهم لهم ، رأى الديوان إلحاقهم بآلاى السودان كأنفار جهادية [٥] .

وفي السودان كان تجنيد العبيد لا يزال مستمراً منذ عهد محمد علي ، وفي ٤ محرم ١٢٧٤هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٥٧م ، أصدر سعيد باشا أمرا إلى مدير الخرطوم بترتيب آلايين من العبيد السودانيين [٦] ويبدو أن أغلب هؤلاء العبيد كانوا يجلبون من غزوات صيد الرقيق التي لم تكن قد توقفت تماما حتى عهد سعيد ، ففي ذي القعدة ١٢٧٤هـ / يونيو ١٨٥٨م تم صيد ١٩٥ عبد في إحدى الغزوات التي هاجمت جبال تقلى بكردفان ، وصدر أمر عال بإلحاق اللائقين للجندية منهم بآلاى المشاة الخامس

---

[١] م.ت ، دفتر س ١/٨/٤٦، (١٦٢٠) ص٧٦ ، ث ١٠٣٤ ، وكذلك ص١٣٤ ، ث ٢٥٢ ، في ٧ محرم ١٢٧٣هـ / ٧ سبتمبر ١٨٥٦م .
[٢] ديوان مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٤ ، ص٧٧ ، في ١٨ جمادى الآخرة ١٢٧٥هـ / ٢٣ يناير ١٨٥٩م .
[٣] م.ع ، دفتر س ١/١/١٣ ، ص١٠١ ، ث ٢٨ ، في ١٢ رجب ١٢٧٥هـ / ١٥ فبراير ١٨٥٩م .
[٤] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٢ .
[٥] م.ت ، محفظة ١٠ ، ث ٢٦٨ ، في ١٩ جمادى الأولى ١٢٧٢هـ / ٢٧ يناير ١٨٥٦م .
[٦] م.ع ، دفتر س ١/١/١١ ، ص ٢٦ ، ث ٢ ، في ٤ محرم ١٢٧٤هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٥٧م .

السوداني [1] . وعندما أرسل سلطان دار فور هدية إلى مصر من العبيد والجوارى فى عام ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م ، فإن سعيد باشا أمر حكمدار السودان بإلحاق اللائقين للجندية منهم بقوات السودان . ولما كان من بينهم ٤٦ عبد من صغار السن ولا يصلحون للجندية فقد وافق سعيد باشا على اقتراح حكمدار السودان باستعواضهم بخلافهم من الكبار ممن يمتلكهم الأهالى، بشرط رضى الأهالى عن التبادل ، وأوضح لـه *" أن فى ذلك ميزة لدخول الكبـار الجهادية وتعيش الصغار عند الأهالى ، وأن هذا لا يبيح الاسترقاق "* [2] .

ونتيجة لهذه الجهود التى بذلها سعيد فى تجنيد العبيد فى الجيش المصرى ، فإنـه أصبح لديه رصيد كبير مدرب من هؤلاء الجنود لاستخدامهم عند الحاجة . وقد ظهرت هذه الحاجة عندما استنجد نابليون الثالث بسعيد باشا ، وطلب منه إرسال آلاى من الجنود السودانيين للاشتراك مع الجيش الفرنسى فى الحرب الدائرة بالمكسيك . وقد استجاب سعيد لطلب نابليون ، وأمده بأورطة من الجنود السودانيين من آلاى المشاة التاسع عشر تكونت من أربعة بلوكات بإجمالى ٤٥٣ جندى وضابط بقيادة البكباشى جبرة الله محمد السودانى ، وأبحرت من الإسكندرية فى ٨ يناير ١٨٦٣م[3].

وقد أوضحت المعلومات الواردة من باريس أن القوات كانت متجهة للعمل كحامية فى مدينة فيراكروز ، وأن اختيارها كان بسبب *" أن الجنس الأسود غير معرض للإصابة بالحمى"* . وعند إرسال سعيد باشا هذه القوات لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تحتج لأنـه تم فى إطار عمل أوربى جماعى ، ولكن عندما أرسل إسماعيل باشا ٩٠٠ جندى سودانى فى أغسطس ١٨٦٥م كغيار للقوات الموجودة فى المكسيك ، فإن الولايات المتحدة قد احتجت بشدة على أساس أنها تحارب الرق فى بلادها والبلاد المجاورة ، وأنها علمت من مصادرها فى مصر أن أفراد هذه القوة قد تم أسرهم بنفس طريقة صيد العبيد ، وأنهم بيعوا للخدمة فى دولة لا يعرفونها . كما ذكرت الحكومة الأمريكية أن الأسرى السودانيين من هذه القوات ، كانوا يباعون فى أسواق الرقيق بالمكسيك ، *" ومن البديهى أن الحكومة الأمريكية تعارض الرق مهما كان مظهره فى دولة مجاورة "* [4] .

---

[1] نفس الدفتر ، ص١٩١ ، ث ١٣ ، فى٥ ذو القعدة ١٢٧٤هـ / ١٧ يونيو ١٨٥٨م .

[2] م.ع ، دفتر س ١/١٠/٦ ، ص٩٩ ، ث ٩ ، فى ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٧٩هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٦٢م .

[3] عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية ، مرجع سابق ص ٤-٥ .
ويذكر الرافعي أن عددهم كان ١٢٠٠ جندى ، عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل جـ١ ، مرجع سابق ، ص٤٣ .

[4] لينوار شامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤م ، ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص.ص ٣٥-٣٦ ، ٩٧-٩٩ .

على أية حال ، فإنه بانتهاء الحرب فى المكسيك ، عادت الكتيبة السودانية إلى فرنسا مع الجيش الفرنسى ، حيث استعرضها الإمبرطور نابليون الثالث ، وهنأ قائدها البكباشى ألماس أفندى على شجاعة الكتيبة وحسن نظامها ووزع الأوسمة على رجاله، وعادت إلى مصر فى مايو ١٨٦٧م [١] . وكان عدد الأفراد الذين عادوا ٣١٣ جندى وضابط [٢] . وقد استعرضهم إسماعيل باشا فى ٢٧ مايو ١٨٦٧م ، وأمر بترقية ألماس أفندى بكباشى الأورطة إلى رتبة أميرالاى ، وترقية يوزباشية الأورطة إلى رتبة البكباشى ، وملازميها الأول إلى رتبة الصاغقول أغاسى ، وملازميها الثوانى إلى رتب اليوزباشية ، والباشجاوشية إلى ملازمين أوائل ، والجاوشية إلى ملازمين ثوانى ، والأنباشية إلى اسبرانات . أما الأنفار فقد ترقى ١٧٣ منهم إلى جاويشية ، ٦٥ إلى باشجاويشة بالإضافة إلى ثمانية بروجية ترقوا إلى رتبة الباشجاويشية أيضا [٣] .

رابعاً الرقيق والجندية فى عهد إسماعيل باشا :

أ- المماليك :

بالرغم من أن عدد الضباط المصريين قد زاد منذ عهد سعيد ، إلا أنهم يتجاوزوا رتبة القائمقام حتى نهاية عهد إسماعيل ،بينما اقتصرت الرتب الأعلى على فئات المماليك الجراكسة [٤] الذين كانوا يحتلون جميع المناصب العليا فى الجيش فى عهد إسماعيل ، ومنهم على سبيل المثال الفريق محمد راتب باشا الجركسى الذى عين سرداراً للجيش المصرى ، وقاد الحملة الفاشلة على الحبشة فى عام ١٨٧٦م ثم عين ناظراً للجهادية فى نظارة نوبار الأولى [٥] ومنهم أيضا الفريق راشد حسنى باشا

---

[١] عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ، مرجع سابق ، ص٤٤ .

[٢] عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية ، مرجع سابق ، ص٥٤ .

[٣] أمين سامى : تقويم وعصر إسماعيل ، المجلد الثالث من جـ٣ ، ص.ص ٦٦٣ ، ٨٠٧ .

[٤] أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، كتاب الهلال ، ٤٦١، القاهرة مايو ١٩٧٩م ، ص ٢٧ .

[٥] على بركات : المرجع السابق ، ص١٧٨ .

الجركسى ، الذى حصل على رتبة اللواء عام ١٨٦٥م وعين قائداً للواء السابع الذى سافر إلى كريت ، وفى ١٨٦٧م ، نال رتبة الفريق وعين قائداً لآلايات الحرس [١] ، وفى عام ١٨٧٦م قاد الحملة المصرية التى شاركت فى حرب البلقان ثم انتقلت هذه القوات فى إبريل عام ١٨٧٧م للمشاركة فى الحرب التركية الروسية التى استمرت حتى عام ١٨٧٨م [٢] . ومنهم أيضا عبد الله شكرى باشا الذى شارك الرتبة ثم شارك فى الحرب التركية الروسية وحصل بعدها على رتبة الفريق [٣] .

ويبدو أن اهتمام إسماعيل بإدخال مماليكه فى صفوف الجيش لم يكن يماثل اهتمام سابقيه ، فكل هذه الأسماء السابقة من مماليك محمد على وعباس وسعيد ، ولكن اهتمامه الأكبر كان ينحصر فى كسب ولاء هؤلاء الضباط عن طريق الإنعام عليهم بمساحات واسعة من الأراضى ، وتزويجهم بمن يفضن عن حاجته من الجوارى مع إقطاعهن مساحات واسعة من الأراضى وإمهارهن بالمال الوفير [٤] .

على أن رتب الضباط لم تعد قاصرة على المماليك أو المصريين ، فقد شهد عصر إسماعيل تقدم العبيد السودانيين بخطى واسعة نحو شغل رتب الضباط حتى سبقوا المصريين فى هذا المجال ، حيث حصل ألماس أفندى على رتبة الأميرالاى فى عام ١٨٦٧م [٥] ، بينما حصل عليها أحمد عرابى فى مطلع عهد توفيق عام ١٨٧٩م [٦] ، وفى مرة واحدة حصل نحو ٦٧ من السودانيين على رتب الضباط من أميرالاى وحتى ملازم ثان [٧] . **ويبدو أن الاتجاه نحو منح السودانيين رتب الضباط كانت له أسبابه ، فالمتأمل لسياسة إسماعيل باشا الخارجية يجد أنها كانت تدور حول محور واحد وثابت ، هو المحور الإفريقى ، فبعد أن أغلقت الدول الأوربية باب التوسع فى الشمال أمام أبيه وجده ، لم يجد أمامه سوى الباب الجنوبى ، الذى كان مفتوحا على مصراعيه ، فاتخذ لنفسه سياسة محددة هى مد حدود مصر جنوباً حتى وسط أفريقيا.**

---

(١) زكى مجاهد : المرجع السابق ، ص٧ .
(٢) خلف عبد العظيم سيد الميرى : المرجع السابق ، ص٦٦٧-٦٦٨ .
(٣) زكى مجاهد : المرجع السابق ، ص١٣،٣٦ .
(٤) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص١٤٧ .
(٥) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل مجلد ٢ ، جـ٣ ، ص٧٠٨ .
(٦) أحمد عرابى : المرجع السابق ، ٧٥ .
(٧) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل مجلد ٢ ، جـ٣ ، ص ٧٠٨ .

جـ - العبيد :

نتيجة لسياسة إسماعيل الأفريقية ، فإنه كان عليه الاستعانة بجنود وضباط تسطيع العيش فى الأجواء الإفريقية ، ولم يكن هناك أفضل من يمكن الاستعانة بهم من العبيد السودانيين ، لأنهم لا يتأثرون بمناخ بلادهم القاسى ، بخلاف الجنود المصريين الذين كانوا لا يميلون إلى الخدمة فى البلاد السودانية ، حيث كانوا يتعرضون لكثير من الأمراض الخطيرة [١] ، وارتفعت نسبة الوفيات بينهم ، حيث كان نصف العساكر المصرية تقريباً يقعون فريسة المرض فى الأيام الأولى من وصولهم إلى السودان [٢] .

وإلى جانب العبيد المجندين فى الآلايات السودانية ، فقد اهتم إسماعيل بزيادة عدد قواته فى مصر بالتدريج من المصريين والسود ، حتى استكمل منهم ثمانية عشر آلايات منهم آلايان من السود [٣] ، هما الآلايان التاسع والعاشر . وكان كل آلاى من هذين الآلايين يتكون من ٣ أورط ، كل أورطة تتألف من ٨ بلوكات ، ويتكون البلوك الواحد من ٦٤ نفر و٨ أونباشية و٤ جاويشية و١ باشجاويش . ويقود البلوك ضابط برتبة يوزباشى ويعاونه ضابطان أحدهما ملازم أول والآخر ملازم ثانى ، بالإضافة إلى اثنين بروجية وترمبتجى واحد ، وكذلك بلجى وكاتب وسقاء وطباخ . ويقود كل أورطة بكباشى ويساعده صاغ قول أغاسى ، وكاتب ، ويقود الآلاى أميرالاى ويساعده قائمقام ومعهم ٣ أطباء و٦ مساعدين وعلمدار . ويلحق بكل آلاى جوقة مكونة من ضابط وباشجاويش و ٣٢ نفر من الموسيقيين . وبذلك تكون إجمالى قوة الآلايين التاسع والعاشر ٤٢٦٨ جندى وضباط من السود ، ويذكر الدكتور محمد محمود السروجى أنهما كانا آلايان قويان وأنهما فى عام ١٨٧٠م كانا يعسكران فى مصر ، حيث وضع أحدهما فى القاهرة والآخر فى الوجه القبلى وإلى جانب هذين الآلايين وجد أيضا عشرة بلوكات من السود منها بلوكا من الهجانة [٤] .

---

[١] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .
[٢] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص٤٣٠ .
[٣] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، ص ٢٨ .
[٤] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص٣٦٨-٣٧١ .

وبرغم أن أحد الموارد الهامة لتجنيد العبيد فى عهد عباس وسعيد قد أغلق فى عهد إسماعيل ، إلا أنه كان هناك الكثير من الموارد الأخرى لتجنيد العبيد . فأما المورد الذى أغلق فهو البدل الشخصى ، حيث رفضت الحكومة قبول العبيد كبدل *"لأن هذا الأمر أصبح منهيا عنه فى هذه البلاد"* ، وقد تم ذلك بناء على أوامر من إسماعيل باشا فى غرة ذى الحجة ١٢٧٩هـ / ٢٠ مايو ١٨٦٣م بإلغاء البدل الشخصى وإقرار البدل النقدى [١] . وقد أدى صدور هذا القرار إلى حدوث بعض المشاكل ، منها أن أحد أهالى المحلة كان قد سبق له أن قدم عبداً بدلاً منه عندما طلب للتجنيد ، واستمر العبد تحت السلاح حتى مات ، وبعد مدة طلب الرجل للإمدادية "الرديف" ، فأخبر ديوان الجهادية بأنه سبق أن قدم بدلاً ، فلم يأخذ الديوان بأقواله ، فقدم الرجل عبداً آخر ، غير أنه لم يقبل ، وأصر الديوان على تجنيد الشخص نفسه . ويستنتج الدكتور محمد محمود السروجى من ذلك أم البدل الشخصى يعفى الشخص من الخدمة ولكن لا يعفيه من الإمدادية [٢] ، ولكن من الصعب قبول هذا الاستنتاج لأن تاريخ هذه الحادثة التى بنى عليها إستنتاجه كان فى رمضان ١٢٨٣هـ / يناير ١٨٦٧م أى بعد ما يقرب من أربع سنوات من إقرار البدل النقدى . ومن الغريب أن يسمح القانون بقبول العبيد كبدل شخصى ثم يرفض قبولهم فى الإمدادية مع أن المبدأ واحد ، وعلى ذلك فإن رفض ديوان الجهادية قبول العبد فى الإمدادية راجع إلى إلغاء مبدأ البدل أساساً بسبب إلغاء الرق .

أما المصادر التى حصل منها إسماعيل على العبيد للجيش فهى كثيرة منها تجنيد العبيد المحررين من أيدى تجار الرقيق ، وحالات تجنيد العبيد المحررين كثيرة لا مجال لحصرها سواء فى مصر أو فى السودان [٣] . وقد كان هؤلاء العبيد يرسلون من السودان إلى مصر لتدريبهم على النظم العسكرية فى القاهرة ، حيث يتم ختمهم

---

[١] على شلبى : المصريون والجندية ، مرجع سابق ، ص١١٠-١١١ .
[٢] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص٧٦-٧٧ .
[٣] لمزيد من التفاصيل راجع ، السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٤٦-١٤٧ ، وجميل عبيد : المديرية الاستوائية، مرجع سابق ، ص٤١٦-٤١٧ .

على ذراعهم الأيسر بعلامة "ج" بمعنى جهادى ، وذلك بطريقة الكى بالنار [1] .

ولم تكن هذه هى الوسيلة الوحيدة للحصول على العبيد ، فإن إسماعيل نظراً لحاجته الشديدة إلى الجنود ، بعد تدهور العلاقات مع الحبشة فى فترة بداية السبعينات من القرن التاسع عشر ، قد غض الطرف عن قوانين إلغاء الرق ، وطلب من حكمدار السودان أن يشترى العبيد اللائقين للجندية من الذين يمتلكهم الأهالى ، وبالفعل قام الحكمدار بشراء أعداد كبيرة منهم بسعر ٨٠٠ قرش للعبد ، وكان الحكمدار قد خير الأهالى بين حصولهم على أثمان هؤلاء العبيد نقداً أو خصمهم من الضرائب . ولكن نتيجة لتطور العداء مع الحبشة إلى حرب صريحة ، فإن إسماعيل لم يكتف بتجنيد العبيد المحررين أو المشترين من الأهالى،فطلب من حكمدار السودان فى صفر ١٢٩٢هـ/مارس١٨٧٥م ، أن يشترى العبيد اللائقين للجندية من الجلابة أنفسهم،بحيث يتم شراء هؤلاء العبيد من الجهات التى لا يوجد بها غردون ، وبحيث لا توضع القيود الحديدية فى أيديهم . كما طلب إسماعيل أيضا من مدير "هرر" أن يقوم بشراء العبيد من تجار الرقيق الذين يأتون إلى نواحى مديريته من الحبشة والصومال ، ثم يقوم بتدريبهم على استخدام البنادق التى تعمل بالكبسولة، وبعد ذلك يدربهم على بنادق الرامنتون [2] .

ووصل الأمر إلى حد أنه طلب من كبير تجار دارفور فى نوفمبر ١٨٧٦م،أن يرسل إلى مصر بأكبر عدد ممكن من العبيد الشبان ، على أن يحصل فى مقابلهم على بضائع مصرية،ومن المرجح أن السبب فى ذلك هو أن حاجة إسماعيل الملحة لتزويد جيشه بأكبر عدد ممكن منهم بعد أن قرر الانتقام من الحبشة لهزيمة جيشه أمام قواتها فى واقعتى جونديت وأوسه [3] .

---

(1) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٤٧ .

(2) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ١٤٧-١٤٨ .

(3) نفس المرجع ، ص١٤٩ .

وبعد انتهاء الحروب الحبشية ، فإن تجنيد العبيد ، وإن كان قد توقفت فى مصر ، إلا أنه قد استمر فى السودان ، وكان هدفه إكمال نواقص الأورط ، وكذلك عندما تقتضى الحاجة تكوين أورطة جديدة . وقد اعتمد تجنيد العبيد فى فترة ما بعد الحروب الحبشية ، على نظام جديد عرف "بنظام المكافأة" وهو فى جوهره لا يختلف عن شراء الرقيق إلا فى الاسم ، ففى ديسمبر ١٨٧٧م تم تجنيد ١٥٠٠ عبد لإكمال النقص فى الأورطتين اللتين بمديرية كردفان وإنشاء أورطة جديدة لمديرية سنار . وقد عهدت الحكومة فى جلبهم إلى عبد الهادى أغا ناظر قسم ، ورفعة الله بك أحد أمراء كردفان، نظير إعطائهما مكافأة قدرها ٨٠٠ قرش عن كل عبد . وفى تقرير أعده عثمان رفقى عن هذا النظام ذكر أن نظام المكافأة هذا سوف يقتضى إنفاق نصف دخل حكومة السودان فى دفع المكافآت ، واقترح أن تجند الحكومة العبيد الذين يلوذون بها ملتمسين تجنيدهم فراراً من كثرة الأشغال لدى سادتهم ، وذكر أنه سوف يكون هؤلاء العبيد ذوى معرفة باللغة ، وألفة للجو والإقليم ، فلا يفرون ولايصيبهم التلف [1] .

ونتيجة لعمليات تجنيد العبيد المستمرة فى السودان،فإن فرق العبيد أصبحت تمثل أغلبية القوات المصرية فى السودان طوال عهد إسماعيل . وإلى جانب العبيد كانت توجد فرق أخرى من المولدين والباشبوزق والمصريين والشايقية [2] وحتى الشايقية كان أكثرهم من العبيد [3] . وقد أدى ذلك إلى حدوث بعض المشاكل فى وجه الإدارة المصرية ، كان أخطرها ثورة الحامية السودانية فى كسلا سنة١٨٦٥م،والتى كانت تتكون من ٤٠٠٠ جندى من العساكر السود . وعندما تعين غردون مديرا لمديرية خط الاستواء فأنه أرسل إلى نوبار باشا فى أبريل ١٨٧٤م ، يبدى تخوفه من هذا التفاوت بين عدد القوات المصرية والسودانية ، ويطالب بزيادة عدد القوات المصرية [4] .

---

[1] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص٦١٥ – ٦١٨ .

[2] شوقى الجمل : المرجع السابق ، ص١٢٢–١٢٣ .

[3] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ٣٩٢ .

[4] محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠–٤٣١ .

ولكن زيادة عدد الجنود السودانيين كانت تحتمها الضرورة بسبب هواء المديرية الاستوائية وعدم ملائمته للمصريين . فالحملة التى رافقت السير صمويل بيكر Samuel Baker إلى المديرية الاستوائية فى عام ١٨٦٩م ، كانت تتألف من ١٦٤٥ جندى عبارة عن أورطتين من المشاة إحداهما مصرية تألفت من المجرمين الذين أبعدوا عن مصر لجرائم ارتكبوها ، واستكملت بعساكر من السود وقادها البكباشى أحمد حلمى المصرى . والأورطة الثانية سودانية ، اختيرت من أحسن الضباط والجنود الذين شاركوا فى حرب المكسيك [1] . وكانت برئاسة البكباشى طيب أغا سودانى [2] . وبرغم ذلك فإن أعداداً كثيرة من الجنود المصريين قد هلكوا، ولم يجد بيكر جدوى من بقاء الجنود المصريين فى المديرية الاستوائية ، فأعادهم إلى الخرطوم، وأرسل إليه أربعة بلوكات من العساكر السودانية بدلا عنهم فى فبراير ١٨٧٢م [3] .

وحتى غردون الذى كان متخوفاً من تفوق عدد الجنود السودانيين عندما كان مديراً للاستوائية ، فإنه بعد ما تعين حكمدارا عاماً للسودان فى فبراير ١٨٧٧م ، وجد أن الجنود السودانيين هم الأقدار على الخدمة فى السودان ، فأرسل فى أغسطس ١٨٧٨م إلى مصر يذكر أن *"العساكر أولاد العرب وجودهم فى السودان غير مفيد ، وأهويتها لا توافقهم ، ومقصودنا أنه إذا كان أحد الجهات موجود بها عساكر أولاد عرب وعساكر سودان ، نجعل أولاد العرب ثلث والسودانيين ثلثين "*. وقد وافق إسماعيل على طلب غردون فى ١٧ أغسطس ١٨٧٨م [4] .

وفى الحروب المصرية الحبشية ساهم العساكر السود بدور فعال ، رغم الظروف الصعبة التى دارت فيها هذه المعارك ، فقد أبدوا شجاعة فائقة تؤكدها كثرة عدد القتلى فى صفوفهم . ففى موقعة "جونديت" كانت خسائر السودانيين ١٤ بلوك من بين إجمالى خسائر الحملة المصرية البالغة ٢٢ بلوك وكان من ضمن القتلى قائد الحملة أرندروب بك Arendrop . أما الحملة التى شاركت فى موقعة أوسا والتى قادها منزنجر باشا Munzenger . محافظ سواحل البحر الأحمر ، فقد تكونت من بلوكين من

---

[1] Samuel Baker : Ismailia, vol , London, 1874, P. 8.

[2] أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل ، المجلد ٣ ، جـ٣ ، ص ٨٤٨ .

[3] جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، مرجع سابق ، ص.ص ٣٧٥،٣٥٧ .

[4] نفس المرجع ، ص ٤٧٤ .

المشاة المصريين عددهم ١٨٩ جندى ، وبلوك من المشاة السودان عددهم ١٠٠ جندى برئاسة اليوزباشى السودانى دياب أغا . وقد قتل أغلب جنود الحملة فى هذه المعركة[١].

أما الحملة التى قادها الفريق راتب باشا فتكونت من ستة آلايات منها آلايا كاملا من الجنود السودانيين يقوده الجركسى خورشيد بك عاكف [٢] كما انضم إليهم ٢٠٠ جندى سودانى أثناء الزحف على الحبشة [٣] . وقد تلاقت هذه الحملة مع القوات الحبشية بقيادة الملك يوحنا ، فى معركة "قورع" ٧ مارس ١٨٧٦م . وانتهت بهزيمة الجيش المصرى [٤] .

خامساً : الرقيق والجندية فى عهد توفيق :

أ - المماليك :

لم تدلنا المصادر المختلفة على أن توفيق جَنّدَ مماليك فى الجيش ، أو أنه كان يمتلك مماليك . ومع ذلك فإن العنصر المملوكى فى الجيش كان لا يزال قوة لا يستهان بها بين ضباط الجيش فى عهد توفيق ، خاصة فى الرتب العليا مثل راتب باشا والفريق راشد حسنى باشا . على أنه مع بداية عهد توفيق ، كان العنصر المصرى فى الجيش ، قد وصل إلى درجة من النضج جعلته يقف منافساً للجراكسة ومنازعاً لهم ، وهو النزاع الذى غلب عليه طابع المؤامرات والمكائد. وهذا ما سوف نفصله عند حديثنا عن الدور السياسى للرقيق .

ب - العبيد :

بصفة عامة لم يشهد الجيش المصرى عمليات تجنيد واسعة فى عهد توفيق ، سواء من العبيد أو المصريين ، إذ كان الاتجاه السائد هو الإقلال من عدد القوات

---

(١) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص.ص ٥٤ ، ٢١٤-٢١٨ .
(٢) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص ٢٣٣-٢٣٨ .
(٣) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٨٧ .
(٤) السيد رجب حراز : إريتريا الحديثة ١٥٥٧-١٩٤١، معهد الدراسات العربية،القاهرة١٩٤٤، ص١٠٨- ١٠٩.

خفضاً للنفقات [١] . ومع ذلك فإن العساكر السود كانوا لا يزالون يمثلون عنصرا بارزا في الجيش المصرى.ففى طرة كان يرابط آلا ى كامل من الجنود السودانيين ، يقوده الأميرالاى المصرى عبد العال حلمى [٢] وكان هذا الآلاى يمثل سدس قوة سلاح المشاة في الجيش المصرى الذى كان يتكون من ستة آلايات في عام ١٨٨١م [٣] . ثم تكون آلاى سودانى آخر فى فترة نظارة عرابى للجهادية ، وكان الغرض من تكوينه هو تدعيم القوات المصرية فى السودان ضد المهديين ، وكان أغلب ضباط هذا الآلاى الجديد من الجراكسة المعارضين للثورة وغير المرغوب في وجودهم بمصر فى ذلك الوقت [٤] .

أما فى السودان فإن أول الإجراءات التى اتخذها الحكمدار الجديد – عبد القادر باشا حلمى – لمواجهة الخطر المتزايد للمهدية ، هو تكوين أوطتين من الأرقاء السابقين الذين منحهم أسيادهم الحرية [٥] . هذا بالإضافة إلى أن أول ما نلاحظه بخصوص الجيش المصرى فى السودان أن أكثر عناصر الجيش المصرى خبرة فى المعارك الحربية ، هم الجنود السودانيين الذين شاركوا فى حرب المكسيك وبعودتهم حصل أغلبهم على رتب الضباط وأرسلوا للخدمة فى السودان . ومع بداية عهد توفيق كان أغلبهم حصل على رتب قيادية فى جيش السودان ، ليديروا دفة الحرب المشتعلة هناك ضد المهديين . ففرج الزينى الذى دخل حرب المكسيك برتبة جاويش ، نراه فى عام ١٨٨٤م وقد أصبح قائداً للآلاى السودانى الأول بالخرطوم برتبة أميرالاى ، فى أثناء حصار الخرطوم رقاه غردون إلى رتبة اللواء وجعله قائداً لحامية المدينة ، وقيل أن غردون قد منحه رتبة الفريق فى المراحل الأخيرة من الحصار وقد قتل فرج باشا الزينى على أيدى المهديين بعد سقوط الخرطوم [٦] .

أما بخيت بتراكى الذى دخل حرب المكسيك برتبة باشجاويش ، فإننا نجده مع بداية عهد توفيق وقد أصبح قائدا للقوات المصرية فى المديرية الاستوائية برتبة قائمقام، ثم انتقل إلى الخرطوم حيث عين قائداً ثانياً للآلاى الأول السودانى الذى كان

---

(١) محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص ٥٥٧ .
(٢) سميرمحمد طه : أحمد عرابى ودوره فى السياسة المصرية ،الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦،ص٦٨.
(٣) على شلبى : المصريون والجندية ، مرجع سابق ، ص٢٢٤ .
(٤) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .
(٥) ب.م. هولت ، دولة المهدية فى السودان ، ترجمة هنرى رياض وآخرون،مكتبة دار الجيل،بيروت ، ١٩٥٢، ص ٥٤ .
(٦) عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية ، مرجع سابق ،ص.ص ٧٩ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٣٧ .

يقوده فرج بك الزيني ، وبترقية فرج بك ترقى بخيت بتراكى إلى قائد أول لهذا الالاى. ويذكر الأمير عمر طوسون أن بخيت بتراكى أتى فى الدفاع عن الخرطوم أسمى درجات البطولة والشجاعة ، وقتل بعد سقوط المدينة ، وكذلك كان سرور بهجت الذى دخل حرب المكسيك برتبة جاويش ، وقتل بعد سقوط الخرطوم وهو برتبة قائمقام [1] .

كما خدم بعضهم خارج الخرطوم ، مثل الجاويش مرجان الدناصورى قضى معظم أيام خدمته فى المديرية الاستوائية ، وفى عام ١٨٨٥م كان قائداً لمحطة أمادى فى المديرية الإستوائية برتبة صاغقول أغاسى ، وقتل بعد استيلاء المهديين على هذه المحطة . وكذلك عبد الله السودانى الذى دخل حرب المكسيك برتبة جاويش ، حيث شارك فى الحملة التى قادها صمويل بيكر برتبة صاغ فى الأورطة السودانية التى قادها البكباشى طيب أغا سودانى ، ثم عينه بيكر قائداً لحماية "فاتيكو" . وآخر خدماته أنه كان مديراً "للرجاف" فى عهد حكمدارية غردون [2] .

وفى مصر كان للآلاى السودانى دور بارز فى الثورة العرابية ، حيث رفض الجنود السود كل المحاولات التى بذلها توفيق لجذبهم إلى الصف المناهض للثورة ، كما شاركوا مشاركة فعالة فى أحداث الثورة خاصة المعارك التى دارت على الجبهة الشرقية ، حيث صمد الجنود السود فى التل الكبير حتى قتل منهم عددا كبيرا فى هذه المعركة [3] .

وبعد حل جيش الثورة وتسريح جنوده ، كان العساكر السود عنصراً هاماً فى الجيش الجديد ، بل وامتد وجودهم أيضا إلى البوليس المصرى ، حيث جاء فى تقرير باكر باشا أن" *عساكر الجندرمة وهى عبارة عن البوليس الاحتياطى الموجود فى مصر ، يبلغ عددها ١٤٠٠ نفر من السود موزعون فى الجهات التى يخشى أن يحدث فيها مايخل بالراحة العمومية ، وهم على جانب عظيم من النظام والترتيب*" [4] . ومع اقتراب المهدية من حدود مصر الجنوبية ، اضطرت الحكومة المصرية إلى زيادة عدد قواتها لمواجهة هذا الخطر ، فاستقر رأيها على إنشاء آلاى جديد من العساكر

---

[1] نفس المرجع ، ص٨٢ – ٨٣ .
[2] عمر طوسون : المرجع السابق ، ص.ص ٧٨-٧٩ ، ٨١-٨٢ .
[3] سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص٢٥٥ .
[4] تقرير باكر باشا عن حالة الجيش المصرى والجندرمة فى عام ١٨٨٦م ، نشرت ترجمته فى جريدة القاهرة ، العدد٨١، السنة الأولى ، ١٤ جمادى الأخرة ١٣٠٣هـ / ٢٠ مارس ١٨٨٦م ، ص١ .

السودانية باسم الطابور الثالث عشر ليعمل إلى جانب طابور سودانى هو الطابور العاشر [١] . وقد نظم هذا الطابور الجديد بهدف ملاحظة التخوم المصرية الجنوبية، وتعين فيه عدد من الضباط الإنجليز [٢] .

وقد تميز العساكر السود بأن نساءهم كن يقمن معهم داخل المعسكرات وهن فى الغالب من الجوارى اللائى كن يؤخذن من أيدى التجار ويزوجن إلى الجنود ، غير أن وجودهن فى المعسكرات كان يسبب كثيراً من المشكلات ، ففى ١٧ فبراير ١٨٨٧م وقعت مشاجرة كبيرة بين عساكر الأورطة ١٣ والأورطة ٩ ، وهم جميعا من العساكر السود ، وكان سبب المشاجرة خصام وقع بين نساء الفريقين انتهى بمشاجرة بين الجنود قتل فيها نفرين وجرح تسعة [٣] .

واستمرت عمليات تجنيد السودانيين في الجيش المصرى ، حتى أصبحوا يمثلون أغلبية القوات المصرية التى ساهمت فى استرداد السودان ، فبعد حرب الاسترداد مباشرة كان الجيش المصرى يتكون من ٩ آلايات من السود و ١٢ أورطة من المصريين بالإضافة إلى الهجانة السودانيين . وبعد الحرب أصبح هذا الجيش قوة مقاتلة على جانب عظيم من الكفاءة والتنظيم ، فعملت بريطانيا على استبقائه فى السودان حتى لا يسبب لها مشاكل فى مصر [٤] . وكان ضباط هذا الجيش من الإنجليز والمصريين والسودانيين ، ومن الضباط المصريين نجد الضابط على فهمى شقيق مصطفى كامل ، الذى كان ضابطا فى إحدى الوحدات السودانية . وفى خطاب من مصطفى كامل لأخيه فى ١٢ يوليو ١٨٩٤م ، نجد توصية لعلى فهمى من الجارية السودانية : دادة حليمة " حيث توصيه " *بأن لا يكون شديداً على العساكر السود لأنهم أهل غدر ويحملون الضغينة* " [٥] .

ومن الجيش بدأت حركة وطنية تتألف من عناصر عسكرية فى بدايات القرن العشرين ، وكان على رأسها الملازم أول على عبد اللطيف السودانى ، الذى أسس فى أوائل عام ١٩٢٤م جمعية *"اللواء الأبيض"* ، وكان معه فى هذه الحركة الملازم أول على زين العابدين الذى حاول السفر إلى القاهرة بصفته ممثلا *"للعبيد السود"* فى الجيش

---

(١) جريدة القاهرة ، العدد ١٦٢ ، السنة الأولى ، ٢١ رمضان ١٣٠٣هـ / ٢٣ يونيو ١٨٨٦م ، ص٢ .
(٢) جريدة القاهرة ، العدد ١٦٩ ، السنة الأولى ، ٢٩ رمضان ١٣٠٣هـ / ١ يوليو ١٨٨٦م ، ص٢ .
(٣) جريدة القاهرة ، العدد ٣٧٢ السنة الثانية ، ١٠ جمادى الآخرة ١٣٠٤هـ / ٥ مارس ١٨٨٧م ، ص٢ .
(٤) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، مرجع سابق ، ص٧٣-٧٥ .
(٥) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ ، ص٣٩ .

المصرى ، مطالبا بعدم سحب الجيش المصرى من السودان ، ولكنه حجز فى حلفا وأعيد إلى الخرطوم تحت الحفظ [1] .

وعقب إجلاء الجيش المصرى من السودان بعد حادثة مقتل السردار سيرلى ستاك ، فإن الحاكم العام للسودان أصدر قرارا فى ١٧ يناير ١٩٢٥م بإنشاء " جيش *دفاع السودان* " تكون نواته جميع الضباط والجنود السودانيين فى الجيش المصرى[2] .

وبذلك فإن الجيش المصرى الذى حقق إنجازات عظيمة وانتصارات رائعة على مدى القرن التاسع عشر ، كان يضم عنصراً فعالا ومؤثرا فى قوته الضاربة ، هذا العنصر يتكون من الرقيق المجلوبين إلى مصر من بلاد مختلفة وبوسائل شتى . منهم المماليك الذين كانوا عصب القيادة فى هذا الجيش ، ومنهم العبيد الذين شاركوا - تقريباً - فى جميع الميادين التى حارب فيها الجيش المصرى ، بل وانفردوا بميادين أخرى لم يشارك فيها غيرهم كالمكسيك .

---

(1) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص١٧٣ .

(2) جاد طه : بريطانيا والجيش المصرى فى ضوء الوثائق البريطانية ، جـ١ ، ط٢ ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص٣٦ .

الفصل الخامس

الأحوال الاجتماعية للرقيق

أولاً : ملاك الرقيق .

ثانياً : نبذة مختصرة عن الرق فى الفقه الإسلامي .

ثالثاً : حركة عتق الرقيق فى مصر في القرن التاسع عشر .

رابعاً : علاقة الولاء .

خامساً : الأحوال الدينية للرقيق .

سادساً : الرقيق والجريمة .

سابعاً : الجوارى والحريم .

ثامناً :الخصاء وأثره على الوضع الاجتماعى للخصيان .

تاسعاً : المماليك فى المجتمع المصرى .

عاشراً : العبيد فى المجتمع المصرى .

أولاً : ملاك الرقيق :

لا ريب أن العامل الأول المؤثر فى وضع الرقيق الاجتماعى ، هو مالك الرقيق نفسه ، ولما كان ملاك الرقيق فى مصر من طبقات متباينة ، فإنه يمكن القول أن الرقيق كانت تتباين أحوالهم وظروف معيشتهم تبعا لحالة سادتهم الاجتماعية . وقد ذكرنا فيما سبق بعض دوافع امتلاك الرقيق ، والتى منها استخدامهم فى منافع عملية كالزراعة وغيرها ، أو تجنيدهم فى الجيش أو غير ذلك. بيد أن هناك دافع قوى كان يدفع كثير من المصريين لشراء الرقيق بمختلف أنواعه ذلك أن امتلاكهم كان دليلا على الوضع الاجتماعى المرموق ، لدرجة أنهم كانوا يعتقدون أن امتلاك عبد واحد أو أكثر يعد من الأمور الضرورية التى تجذب الاحترام بين الجيران . وكان هذا الاحترام يدفعهم إلى غض النظر عن مسألة التكاليف النسبية فى حالة الاحتفاظ بعبد ، مقارنة بحالة الاستعانة بخادم [1] .

ومن المقاييس الهامة لدى على باشا مبارك – عند حديثه عن المكانة الاجتماعية لشخص ما – أن يركز على عدد الرقيق الذين يمتلكهم ، كقوله عن السيد عبد الرحمن أبو دومة " *أنه كان إذا ركب يركب خلفه نحو ثلاثين عبداً أكثرهم متعمم بالشال الكشمير ....* " [2] . وعند ترجمته للسيد أحمد أغا أبو كريشة الذى كان ناظر قسم جرجا وبرديس فى عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٤م ، يذكر أنه " *كانت له شهرة فى الكرم وكان إذا ركب يركب خلفه كثير من عبيده ، وبلغت زراعته نحو ستة عشر ألف فدان* " [3]. ونرى أنه كان يتحدث عن ملكية الرقيق قبل ملكية الأرض الزراعية، التى كانت هى الأخرى إحدى دلالات الوضع الاجتماعى المتميز [4] . كما يذكر أن إبراهيم بك النبراوى الطبيب المشهور ، كان يكتسب من مهنته أموالا جسيمة استثمرها فى ملكية العقارات والجوارى والمماليك [5] .

ولم يقتصر الأمر على الرجال ، فقد كانت النساء أكثر اهتماما بملكية العقارات من الرجال ، ويظهر ذلك من مدى مايشعرون به من فخر وهن يتحدثن عن عدد الفتيات الرقيقات اللاتى تحت تصرفهن [6] .

---

[1] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٤ .
[2] على مبارك : المرجع السابق ، جـ٨ ، ص ٨٢ .
[3] نفس المرجع ، جـ١٤ ، ص ٣٨ .
[4] على بركات : المرجع السابق ، ص٢١٤ ، ص٢١٥ .على شلبى : الريف المصرى ، مرجع سابق،ص١٥١.
[5] على مبارك : المرجع السابق ، جـ١٤ ، ص٣٨ .
[6] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

وفي حين كان امتلاك الرقيق السود أمراً ميسوراً لجميع طبقات المجتمع المصرى تقريباً ، فإن امتلاك الرقيق الأبيض من المماليك والجوارى ، بالإضافة إلى الخصيان كان مقصوراً بالدرجة الأولى على أسرة محمد على والطبقة العليا من الأتراك وبعض أعيان المصريين . ويلاحظ أن كثيراً من الملاك كانوا من ذوى أصول رقية ، فنجد أن مالك الرقيق نفسه كان مملوكاً ، وتذكر وثائق المحاكم الشرعية كثيراً من هذه الحالات ، مثل : محمد أفندى ياور بن عبد الله معتوق مصطفى باشا برتو الخازندار معتوق عباس باشا [1] . بل إن عملية امتلاك الرقيق كانت تسير في سلسلة متصلة الحلقات ، إذ تمتد هذه السلسلة إلى الجيل الرابع أو الخامس ، فمثلا تذكر الوثائق نسب *" الحرمة بحر شنك السودا بنت عبد الله معتوقة المصونة زينب خاتون بنت عبد الله البيضا المورهلية الجنس معتوقة الست حفيظة قادن معتوقة الست نفيسة خاتون معتوقة المرحوم على بك الكبير "* [2] .

وعلى حين لم يكن مسموحاً للأجانب في تركيا بامتلاك الرقيق ، فإن كثيراً من الأجانب وكذلك الأقباط واليهود قد سمح لهم بامتلاك الرقيق ، وكان من بين الأجانب الذين امتلكوا رقيقاً للقنصل الفرنسى [3] . وعلى الرغم من أن أهل الذمة كانوا يمتلكون الرقيق في العصر العثمانى ، فإن أواخر القرن الثامن عشر قد شهدت عملية مصادرة واسعة لما يمتلكونه من الرقيق ، إذ يروى الجبرتى في يوميات شهر شوال ١٢٠٠هـ / أغسطس ١٧٨٦م أنه *" نودى على طائفة النصارى بأن لايركبوا الدواب ولا يستخدموا المسلمين ولا يشتروا الجوارى والعبيد ، ومن كان عنده شئ من ذلك باعه أو أعتقه "* [4].

وبعد ذلك بشهر يذكر أنه *" نودى على النصارى بإحضار ما عندهم من الجوارى والعبيد ساعة تاريخه ، ثم نزلت العساكر وهجمت على بيوت النصارى واستخرجوا ما فيها فكان شيئاً كثيراً وأحضروهم إلى القبطان ، فأخرجوهم إلى المزاد وباعوهم "* [5] .

ولكن القرن التاسع عشر شهد تسامحا كبيراً في هذا المجال ، فمع تزايد عدد

---

[1] محكمة مصر الابتدائية الشرعية ، سجل المبايعات ٤٥١ ، ص٨ ، في ١٨ أكتوبر عام ١٩١٥م .
[2] محكمة مصر الشرعية، سجل الإشهادات٢ ص٧٩ ، ث٣٦٦في٢٩جمادى الأولى١٢٩٧هـ/٩مايو١٨٨٠م.
[3] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٥ .
[4] عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص١٦٨ .
[5] نفس المرجع السابق ، جـ٢ ، ص١٧٥ .

الأجانب فى مصر فى عهد محمد على ، وبسبب حاجتهم إلى الأرقاء السود من الجنسين لخدمتهم المنزلية ، فقد أباحت لهم الحكومة شراء الأرقاء ، ولكنها كانت تعارض خروجهم من مصر بعد انتهاء عمل سادتهم الأوربين ، مع استثناءات قليلة لبعض الأوربيين من ذوى المقام الملحوظ ، ثم حدثت تسهيلات كثيرة فى هذا الشأن فيما بعد بموافقة الحكومة [1] . وبفضل هذا التسامح الذى أظهرته الحكومة ، فإن كثيراً من الأجانب قد باشروا على الأسلوب الشرقي ، فامتلكوا الرقيق وعاشروا الجوارى ، غير أن فهمهم السطحى لنظام الرق فى البلاد الإسلامية جعلهم يرتكبون كثير من المخازى والنقائض ، كعتقهم الرقيق الصغير السن مع العلم بعجزه عن الكسب ، أو بيع العبد البالغ بدلاً من عتقه ، بل إن بعضهم كانوا يبيعون جواريهم وهن حوامل منهم *" فيلقون بأبنائهم بأيديهم فى وهدة الاسترقاق دون أن يردعهم وازع الضمير"* . كما كان بعضهم يعتق جواريه دون تدبير أمر معيشتهن بعد العتق، وقد نسوا أن تحرير الرقيق فى بلد لا تستطيع المرأة فيه أن تعيش إلا فى ظل الرجل *"قد يدفع بها إلى أسوأ حالات الفقر ، بل ويلقى بها فى هاوية العهر والدعارة"* [2] .

ولأن امتلاك الرقيق الأبيض كان مقصوراً على فئات محدودة ، فقد قام جابرييل بير بحصر جميع الفئات التى تملكت رقيقاً أسوداً فى مصر خلال القرن التاسع عشر ، فذكر أن ملاك الرقيق الأسود كانوا من الفئات التالية : البدو – أعيان القرى – الفلاحين – أصحاب المطاحن – الجزارين – أصحاب المحلات التجارية – صاحب مكتبة – جميع أنواع التجار – مدير بنك – موظفين كتابين – جميع فئات الموظفين الحكوميين على اختلاف درجاتهم – ضباط الجيش من جميع الرتب العسكرية – وعاظ دينين – بعض الشخصيات التى شغلت منصب مفتى الديار المصرية – قاضى – طبيب ، بالإضافة إلى كثير من المسيحيين واليهود والأجانب [3].

ومع ذلك فإن هناك فئات أخرى من ملاك الرقيق الأسود لم يذكرهم بير مثل: خدام ضريح [4] ، مهندس [5] ، شيخ طائفة المراكبية [6] ، عرضحالجى [7] ، نجار [8]،

---

(1) حلمى محروس : المرجع السابق ، ص١٥٢ .
(2) كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص ٥٣٥-٥٢٨ .
(3) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .
(4) دفاتر تعداد النفوس ، دفتر تعداد النفوس بناحية ميت السودان ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م ، رقم ٨٣٠١ ، ص٤ .
(5) ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٣٢/٤ ، ص١٥٤ ، ث ٣٢٥ ، ١٧ شوال ١٢٤٩هـ / ٢٧ فبراير ١٨٣٤م.
(6) محكمة مصر الشرعية سجل التركات١١، ص٨٥ ، ث١٠٣، فى ١٨ ذو القعدة١٢٦٧هـ/١٤سبتمبر١٨٥١م.
(7) محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٤٠٠ ، ص٢٤٠ ، ث١٧٤، ١٤ ربيع الأول ١٢٨٩هـ / ٢٢ مايو ١٨٧٢م.
(8) دفاتر تعداد النفوس ، دفتر تعداد النفوس بناحية ميت السودان رقم٨٣٠١ ، ص٣ .

قواصة أتراك [1] ، سرماتى [2] ، دلالة تبيع القماش [3] ، امرأة ترزية [4] ، شاه بندر التجار [5] ،قبودان [6] ، بالإضافة إلى كثير من النساء ، وأعداد كبيرة من الفلاحين بمختلف مستوياتهم [7] .

ثانياً : نبذة مختصرة عن الرق فى الفقه الإسلامى :

ليس الرق فى الإسلام مجرد استعباد للإنسان واستغلال طاقاته استغلالا أنانيا كذلك الذى عرفته الأمم الأخرى ، وإنما هو نظام حياة حددته تشريعات واضحة منحت الأرقاء كثير من الامتيازات والحقوق تفوق ما حصلوا عليه فى أى عصر سابق، وقيدت السادة بقيود صارمة يصعب معها استغلال الرقيق أو ظلمهم . وقد رأيت وضع هذه النبذة عن تلك التشريعات إتماما للفائدة وإكمالا للصورة ، ذلك أن أغلب جوانب حياة الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر كانت تسير وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية وهو ما يلاحظ بوضوح من خلال وثائق المحاكم الشرعية على وجه الخصوص .

فمن ناحية الفرائض ، فلا يوجد فارق بين الرقيق والأحرار فى تأدية فريضتى الصلاة والصوم [8] . وأما الزكاة فلا تجب على الرقيق ولا تجب فيهم لقوله صلى الله عليه وسلم " **ليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه صدقه** " [9] ، وإنما تجب لهم إذ أن إنفاق الزكاة فى عتق الرقاب هو أحد المصارف الشرعية الثمانية للزكاة [10] . وأما الحج فلا يجب على الرقيق ، فمن شرائط وجوب الحج الحرية [11] .

---

(1) محكمة مصر الشرعية ، سجل التركات ١١ ، ص١ ، ث ١ ،١٦ ذو الحجة١٢٧٦هـ/١٢ أكتوبر ١٨٥١م .
(2) نفس السجل ، ص٨٤ ، ث ١٠٢ ، فى ١٨ ذى القعدة ١٢٦٧هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٥١م .
(3) مجلس الأحكام ، س ٢/١٠/٧ ، ص١٧٢-١٧٥ ، ث ٢٣٧ ، ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٥هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٥٨م .
(4) ديوان مجلس الأحكام ، س٢٠/١٠/٧ ، ص ١٥٣ ، ث٧٣٧ ، في ٥ ذو القعدة ١٢٨٠هـ .
(5) محكمة مصر الشرعية، سجل الإعلامات٨، ص١١٨، ث٣٧٩ ،١جمادى الآخرة ١٢٥٧هـ/٢١يوليو١٨٤١م.
(6) مجلس الأحكام ، ص ٤٦ ، ث ١٠٣ ، في ٢٠ الحجة ١٢٧٤ .
(7) أنظر على سبيل المثال ، محكمة بنى سويف الشرعية ، سجل الإشهادات ١ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٧ ، ص٥ ، ث ٨٣، فى ١٥ جمادى الأولى ١٢٧٠هـ / ١٣ مارس ١٨٥٤م ، وانظر أيضا محكمة القسمة سجل ٤٠٠ ، ث ١٩١ ، ص٢٥٩ ، في ٣ ربيع الأخر ١٢٨٩هـ / ١٠ يونيو ١٨٧٣م .
(8) أبو شجاع أحمد بن الحسين الأصفهانى : الغاية والتقريب ، مكتبة تاج ، طنطا ، د.ت ، ص٧-١٩ .
(9) الإمام مالك بن أنس : الموطأ ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م ، ص٣٢٢ .
(10) سورة التوبة ، الأية ٦٠ .
(11) أبو شجاع أحمد محمد بن أحمد الشربينى : جـ٢ ، ص١٠٤ .

ومن ناحية المعاملات ، فإن تصرف الرقيق ينفذ فى بعض الأمور دون إذن سيده ، كالطلاق والعبادات المفروضة ، وينفذ فى بعض الأمور إن أذن له سيده ، كالولايات والشهادات وأداء نوافل العبادات كصلاة السنن وصيام التطوع [١] . وليس للعبد ذمة مالية إذ هو وما يملك ملكا لسيده فلا يرث ولا يُورَّث وإنما يُورَّث هو نفسه كجزء من التركة ، وتقع عليه أحكام الشرع كاملة فى كافة المعاملات الخاصة بالأموال والممتلكات كالبيع والشركة والوقف والهبة والوديعة والوصية ، وغير ذلك [٢].

وفى الحدود ، لا يقتل حرٌ بعبدٍ ويقتل العبدُ بالحر ، والعبد بالعبد . والحر إن قتل عبداً فعليه الدية ، ودية العبد قيمته ، وإن أتلف عضواً من أعضائه فعليه ديته ، ودية العضو بقدر مانقص من قيمة العبد حينما كان سليما [٣] . ودية الجنين الرقيق عُشر قيمة أمه [٤] . وحدُ الرقيق فى الزنا الجلد نصف حد الحر أى خمسين جلدة . وحد القذف نصف حد الحر أى أربعين جلدة ، وكذلك حد شرب الخمر ، أى عشرين جلدة . وفى السرقة حده القطع مثل الحر ، غير أنه لا قطع فى رقيق سرق من مال سيده [٥] .

ومن شروط وجوب الجهاد الحرية ، فلا يجب الجهاد على رقيق ، وإن كان مكاتباً أو مبعضا [٦] . وليس للعبد أن يتزوج إلا بإذن سيده ، فإنه ملزوم بدفع الصداق، أو الإذن لعبده بالاكتساب لجمع الصداق . وأولاد العبد يصبحون رقيقاً إن تزوج بأمة ، وأحراراً إن تزوج بحُرَّةٍ ، والجارية أيضا لا تتزوج إلا بإذن سيدها ووكالته، وأولادها أرقاء لسيدها سواء تزوجت بحُر أو عبد ، وقال الإمام الشافعى إذا نكح الرجل امرأة وهو يظنها أنها حرة فأولاده منها مماليك لسيدها وإن شاء طلق أو أمسك، أما إذا غرته بادعائها الحرية فولده منها أحرار ولو كان هو مملوكا ، وقال أيضا أن زواج الحر بالأمة جائز بشرط أن تكون مسلمة ، لأن الأمة الكتابية لا تحل لمسلم إلا أن يطأها بملك اليمين [٧] . وعورة العبد مابين فخذيه وعورة الجارية من السرة إلى

---

[١] شمس الدين محمد بن أحمد الشربينى : جـ٢ ، ص١٠٤.
[٢] نفس المرجع السابق ، جـ٢ ، جـ٣ ، صفحات متفرقة .
[٣] أبو بكر جابر الجزائرى : منهاج المسلم ، دار التراث العربى ، المدينة المنورة ، ١٩٤٦م ، ص٢٥٨ .
[٤] شمس الدين محمد بن أحمد الشربينى : المرجع السابق ، جـ٣ ، ص١٨٢ .
[٥] نفس المرجع ، جـ٣ ، ص ١٩٥،٢٠٤،٢٠٦،٢١٥ .
[٦] نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٢ .
[٧] الإمام الشافعى:الأم ،الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصورة عن طبعة بولاق١٣٢١هـ،جـ٥، ص٢٦-٢٨.

الركبة (لاحظ أن عورة الحرة كل بدنها ما عدا الوجه والكفين ، وعورة الحر من السرة إلى الركبة) . والعبد لا ينكح إلا اثنتين معاً بينما يجوز للحر أن يتزوج بأربع نسوة كما هو معلوم ، وإذا أراد العبد طلاق زوجته فله طلقة واحدة ، ويقع الطلاق البائن في الثانية ، فلا يراجعها حتى تنكح رجلاً أخر ، و ليس عليه نفقة سواء كانت مطلقته حرة أو أمة ، وكذلك الحر ليس عليه نفقة لمطلقته الجارية ، إذ نفقة الجارية واجبة على سيدها . والعبد إن تزوج بجارية فكلاهما غير مُحْصَن، وإن تزوج العبد حرة أحصنها فتُرْجَمُ إن زَنَتْ، وهي لا تحصنه ، فيجلد إن زنا ، إلا أن يعتق وهو زوجها فيحصن . والأمة إن تزوجت بحر أحصنته ، وهو لا يحصنها إلا أن تعتق وهي في عصمته فتحصن ، وإن عتقت بعد الطلاق فليست محصنة [1] ، فإن زنت بعد طلاقها تجلد ولاترجم .

وللرجل أن يجامع جاريته التي ملك يمينه بغير نكاح لقوله تعالى " **والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين**" والعدد غير محدد ولا مشروط ، وقد بالغ بعض حكام المسلمين وأغنيائهم في اقتناء الجواري للتسري بهن ، انطلاقاً من هذه القاعدة ولذلك طالب بعض الفقهاء بتحديد عدد الجواري بأربعة مثل الزوجات [2] ، وقال الإمام الشافعي أن الرجل إذا ملك جاريتين أختين فليس له أن يطأ سوى واحدة منهما فإن وطأ إحداهما فتحرم عليه الأخرى حتى يعتقها الأولى ، وكذلك إن ملك جارية وابنتها لا يحل له وطء الام بعد ابنتها ولا البنت بعد أمها قياسا على ما هو متبع مع الحرائر [3] .

ولا يجوز للمرأة أن تجتمع بمملوكها كما يفعل الرجل بجاريته ، وإن جاز لها أن تضع بعض ملابسها أمامه كأحد المحارم[4] . وإذا كان التسري بالجواري حق للسيد بمقتضى ملك اليمين فليس ذلك بجائز للعبد وإن أذن له سيده ، ويبرر الشافعي ذلك بقوله أن الله أحل التسري للمالكين والعبد لايكون مالكا ولا يحل له أن يطأ بملك اليمين حتى يعتق ، وموقفه هذا ليس فيه ظلم للعبد وانما هو في مصلحة الجارية وولدها منه ، فلو وطأها فولدها منه مملوك لسيدها وهي ليست أم ولد تعتق بموته كما هو المتبع في عتق أمهات الأولاد كما سنرى فيما يلي . [5]

---

[1] مالك بن أنس : المرجع السابق ، ص٤٤٧-٤٤٩ .
[2] سورة المعارج ، الآية رقم ٣٠ .
[3] الشافعي : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ١٨٦-١٨٧ .
[4] سورة النور ، الآية رقم ٣١ .
[5] الإمام الشافعي : المرجع السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٨-٣٩ .

أما العتق فهو فك من الرق تقرباً إلى الله تعالى ، أو كفارة عن ذنب . وأركانه ثلاثة : مُعْتِقٌ وعَتِيقٌ وصيغة ، والمعتق هو كل مالك للرقبة مطلق التصرف فيها ، فلا يجوز العتق لصغير ولا مجنون ولا محجور عليه ولا مُكْرَه ، ويصح العتق من سكران وكافر ، أما العتيق فلابد أن يكون مملوكاً للمعتق ، لا موقوفاً ولا مرهوناً ولا مملوكاً للغير . وأما الصيغة فهي صريح لفظ العتق ، كأن يقول له " أنت حر " ، ويقع العتق بلفظ الكناية كقوله " لا سلطان لى عليك " ، " أنتِ سائبة " ، " أزلت ملكى عنك". ويستوى فى ألفاظ العتق الجد والهزل لقوله صلى الله عليه وسلم **"ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد : الزواج والطلاق والعتاق "** . وإن اشترك اثنان فى ملك عبد فأعتق أحدهما نصيبه ، سرى العتق إلى باقيه بمجرد اللفظ ، وعلي المعتق أداء نصيب شريكه إن كان موسراً ، فإن كان معسراً فإن العبد يكون مبعضاً ، فيعتق من بقدر نصيب المعتق ، ويكاتب علي الجزء الباقى ويدفعه إلى الشريك على أقساط [1] .

ومن ملك واحداً من والديه أو مولوديه ، علوا أو سفلوا [أى والديه وأجداده وأحفاده] ، بالشراء أو الميرث أو الهبة ، يعتق بمجرد الملك ، لقوله صلى الله عليه وسلم " **من ملك ذا رحم محرم فهو حر** " [2] .

ومن صور العتق التدبير والمكاتبة : فأما التدبير فهو تعليق عتق الرقيق إلى أجل محدد كقوله " *أنت حر إن أنا مت* " . ويعتق العبد المدبر من ثلث التركة ، إذ هو في هذه الحالة داخل فى بند الوصية ، فإن كانت قيمته تفوق ثلث التركة أعتق منه بقدر ثلث التركة ، ويكاتب على الباقى فيدفعه للورثة على أقساط إلا أن يعفوا ويسامحوا . وإن قال السيد لرقيقه " *أنت حر قبل موتى بساعة* " عتق كله ولو زادت قيمته عن ثلث التركة لأن العتق واقع قبل الموت فلا يدخل فى الوصية [3] ، ومن التدبير أيضا العتق المشروط كأن يقول السيد لمملوكه "*أنت حر إن أمطرت السماء اليوم*" فيعتق إذا نزل المطر فى يومه .

أما المكاتبة فهى عقد عتق ، يؤدى فيه العبد مبلغا من المال إلى سيده فى أجل معين ، فإن أداه يعتق ، وهى مستحبة من السيد لا واجبة عليه ، و " *المكاتب عبد ما*

---

(1) شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص١٢٢-١٢٥ .
(2) أبو بكر جابر الجزائرى : المرجع السابق ، ص٤٦٤ .
(3) شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص ١٣١-١٣٢ .

بقى عليه درهم " [1] والمكاتبة لم تكن شائعة عند المسلمين لأن العتق المباشر أو التدبير لوجه الله تعالى كان أكثر انتشارا .

ومن العتق القهرى ، عتق أمهات الأولاد ، أى الجارية تلد من سيدها ، لقوله صلى الله عليه وسلم " **أيما أمة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه** " أى حرة بعد موته فلا تباع ولا توهب فى حياته [2]

ومن مستتبعات العتق الولاء ، وهو عصوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية ، وهى أقل من عصوبة النسب . والولاء حق للمعتق لقوله صلى الله عليه وسلم " **إنما الولاء لمن أعتق** " . وحقوق المعتق على المعتوق بالولاء ثلاثة هى :

١ - **الميراث** : فيرثه إن مات دون وريث ، ويرث ما بقى من التركة إن مات دون عاصب ، إذ أن المولى على المعتق هو آخر العصبات .

٢ - **ولاية أمر النكاح** : أى يكون المعتق وكيل معتوقته عند زواجها .

٣- **إمامة الصلاة** : فلا حق للمعتوق أن يؤم معتقه فى الصلاة .

وحق المعتوق على معتقه الدية ، فيدفعها عند عدم مقدرته إذ هو من عاقلته أى من العصبات [3] .

بقى أن نذكر أن منبع الاسترقاق في الإسلام رافدين هما أسير الحرب الشرعية التي يعلنها الإمام ضد الكفار في دار الحرب ، وأبناء الجارية من غير سيدها . ويرى الإمام الشافعى أن حكم الأسير هو القتل ويجوز ، ويجوز أن يفتدى به غيره من أسرى المسلمين ، وللإمام أن يضرب عليه الرق ، ولا يجوز استرقاق المسلم بأي حال ، وإن أسلم بعد أسره فهو مملوك ، على أن هناك فريق آخر يقولون "إذا أسلم أهل العنوة فهم أحرار وأموالهم فئ للمسلمين" أى أن الأسير إذا اسلم فلا يجوز استرقاقا ولكن تصادر أمواله [4] .

---

[1] أبو بكر جابر الجزائرى : المرجع السابق ، ص٤٦٧ .
[2] شمس الدين محمد بن أحمد الشربينى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص١٤٥-١٤٨ .
[3] شمس الدين محمد بن أحمد الشربينى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص١٢٨-١٢٩ .
[4] لمزيد من التفاصيل راجع – الإمام الشافعى : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٩-١٧٠ .

ثالثاً : حركة عتق الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر :-

أ - العتق المباشر :

يؤكد مؤرخو العصر العثماني أن هذا العصر قد شهد حركة عتق نشطة ومستمرة ، وأن كثير من الأتراك والمصريين كانوا يشترون الجوارى ويقومون بعتقهن والتزوج بهن ، ونتيجة لذلك فإن الأرقاء قد اندمجوا فى فئة ساداتهم ، ثم ذابوا فى المجتمع خلال أوائل القرن التاسع عشر وأصبحت لهم كامل حريتهم (1) .

ولكن الواضح أن هذه الفئة لم تختفى فى القرن التاسع عشر ، لأن منابع الرق كانت مفتوحة طوال العصر العثمانى ، حيث كان الرقيق أحد أهم البضائع الواردة من السودان وتركيا (2) . كما أن هذه المنابع قد زادت وتعددت خلال القرن التاسع عشر ، خاصة منابع الرقيق الأسود بعد فتح السودان . ومع ذلك فإن القرن التاسع عشر قد شهد حركة عتق واسعة فاقت ما شهده العصر العثمانى ، وكانت لها دوافع سياسية ودينية واجتماعية وانسانية ونستطيع أن نتلمس ملامحها من خلال وثائق المحاكم الشرعية .

فكان من المعتاد أن السيد إذا رغب فى عتق مرقوقه توجه به إلى المحكمة الشرعية التابعة لها وأشهد القاضى والحاضرين بأنه " **قد أعتق ونجز وصير وحرر مرقوقه .... لوجه الله تعالى وأنه أصبح حراً من أحرار المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم من الحقوق والواجبات** " وبعد إعلان العتق يتم تسجيله فى سجلات المحكمة للرجوع إليها وقت الحاجة (3) .

أما إذا كان المعتق من الأمراء والأميرات أوكبار الذوات ، فإنه يرسل وكيلا

---

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

(2) نفس المرجع ، ص٢٠٥ ، وراجع كذلك الفصل الأول من هذا الكتاب .

(3) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٢١ ، ص٤٨ ، ث ١٣٠ ، إشهاد بعتق جارية تدعى بخيتة فى ٢٠ ربيع الأول ١٢٦٥هـ / ١٣ فبراير ١٨٤٩م ، وانظر أيضا محكمة بنى سويف الشرعية ، سجل إشهادات وخلافه رقم١ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٧ ، ص٢٢ ، ث ٣٣٢ ، إشهاد بعتق حليمة الزنجية فى ١٥ رجب ١٢٧١هـ / ٣ إبريل ١٨٥٥م .

عنه إلى المحكمة ليقوم بإعلان وتسجيل عملية العتق . فقد أرسلت الأميرة خديجة هانم كريمة محمد على باشا وكيلها سياجوش أغا جركس ، إلى محكمة مصر الشرعية فى جمادى الآخرة ١٢٦٥هـ / مايو ١٨٤٩م ، ليقوم نيابة عنها بعتق عشرين جارية بيضاء من جواريها بين جركسية وجورجية وأباظية وورومية . وقد نصت وثائق عتقهن العشرون على أن *" الوكيل المذكور قد صدق على صحة العتق الشرعى الصادر من موكلته – قبل تاريخه – لمرقوقتها .... الجارية فى ملكها بأن قالت لها بصريح لفظها وفصيح نطقها أنت حرة لوجه الله تعالى "* [1] .

وكما هو معروف فإن العتق شرعاً يقع فى أى مكان وفى أى وقت ، وليس شرطاً أن يتم فى المحكمة ، لذلك فإن هناك كثير من حالات العتق التى لم تسجلها وثائق المحاكم الشرعية ، وكان ذلك يؤدى إلى حدوث بعض المشكلات ، فقد كان بعض السادة يعتقون أرقائهم ثم بعد ذلك ينكرون وقوع العتق ، ففى جمادى الأولى ١٢٧٧هـ / نوفمبر ١٨٦٠م تقدم العبد جوهر الحبشى بشكوى إلى المعية يذكر فيها أن سيده منصور الشواربى من أعيان قليوب ، قام بعتقه وكتب له ورقة عتق ، ثم عاد فضربه وأخذ منه ورقة العتق ، وبناء على ذلك كتبت المعية إلى مدير القليوبية بحث المسألة " وإجراء ما يقتضى وفقاً للأصول " [2] . وعندما قام المهندس موسى أفندى بعتق مملوكه نور الدين بحضور بعض الشهود ، ولم يسلمه ورقة العتق ، وذلك وقتما كان بالسودان ، فإنه لما عاد إلى مصر باعه المهندس إلى التاجر الخواجة أوانس ؛ فتقدم المملوك بعريضة إلى المجلس العالى يطلب إنصافه . فقام المجلس بإحالة القضية إلى " الشرع الشريف " واستدعاء الشهود وأخذ أقوالهم ، ونص قرار المجلس على أنه *" إذا شهد الشهود لصالح المملوك أخذ ثمن المملوك من المهندس وأعيد إلى أوانس، وإلا فهو مملوك لأوانس "* [3] .

وربما تمتد المشاكل حول العتق إلى الورثة الذين ينكرون وقوع العتق طمعا فى أن يكون الرقيق من نصيبهم فى تركة مورثهم ، فقد أعتقت الذمية بنبا بنت الذمى أنطون الأرمنى مرقوقتها خيرة السمرا ، وكتبت لها وثيقة بذلك مشمولة باسمها

---

[1] محكمة مصر الشرعية ، سجل الاعلامات الشرعية ٢١ ، ص٢٤٣-٤٢٦ أرقام ٦١١-٦٣٠ ، فى ٢١ جمادى الآخرة ١٢٦٥هـ / ١٤ مايو ١٨٤٩م .

[2] م.ع ، دفتر س ٤/٩/١ ، ص٤٨ ، ث ١٣٢ ، من المعية إلى مدير القليوبية ، فى غرة جمادى الأولى ١٢٧٧هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٦٠م .

[3] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٤/٣٢/٢ ، ص١٥٤ ث ٢٥٥ ، فى ١٧ شوال ١٢٤٩هـ / ٢٧ فبراير ١٨٣٤م .

وختمها ، ثم ماتت المعتقة المذكورة بعد العتق بيومين ، ولكن ولدها اسكندر رفض الاعتراف بالعتق وضم الجارية إلى تركة والدته ، فتقدمت الجارية بدعوى إلى المحكمة لإثبات عتقها ، وفي المحكمة اعترف اسكندر بوقوع العتق ، فحكمت المحكمة بعتق الجارية [1] . وفي حالة أخرى نجد الوصي على التركة هو الذي يعترض على العتق ، فقد أعتق أحمد أغا البكباشي مرقوقه ريحان الزنجي ، وبوفاته عن أطفال قُصَّر ، اعترض أحمد أفندي يوسف الوصي على تركته ، على عتق ريحان ، وبسؤاله في المحكمة أجاب بأن ريحان باق على ملك أحمد أغا وأنكر عتقه له ، فطلبت المحكمة من ريحان إثبات دعواه ، فأحضر شاهدين ذكر كل منهم على انفراد أن المرحوم أحمد أغا **"في حالة صحته وسلامته وتصرفه الشرعي أعتق مرقوقه ريحان الزنجي الحاضر بالمجلس وأشار إليه بقوله له أنت حر لوجه الله تعالى "** فحكمت المحكمة بثبوت عتق ريحان العبد [2] .

ولم تكن الجواري البيض بمنأى عن هذه المشاكل ، فبعدما توفت حسن شاه البيضا زوجة محرم بك ، قام الوصي على تركتها شريف بك بوضع يده على معتوقتها سلم خاتون ، وعارض في عتقها ، وأنكر في المحكمة أيضا وقوع العتق ، ولكن شهادة الشهود حسمت القضية، فحكم بثبوت عتق الجارية وأخذ تعهد على شريف بك برفع يده عنها وعدم التعرض لها "فامتثل لذلك" [3] .

ومع ذلك فإن كثيراً جداً من السادة كانوا يحترمون كلمتهم ، وقد رأينا في الفصول السابقة كيف أنهم لم يكتفوا بالعتق بل عملوا على تأمين حياة معاتقيهم بعد العتق ، بالإنعام عليهم بالأرض والأموال . وقد شهدت عشرينيات القرن التاسع عشر حركة عتق واسعة تركزت أساساً في عتق مماليك محمد علي ورجال دولته الذين التحقوا بالجيش [4] . على أنه – وللحق نذكر – أن محمد علي لم يكن يشتري المماليك ويعتقهم من أجل الخدمة في الجيش في فقط ، فقد اشترى بعض المماليك بغرض العتق فقط . فعندما تقدم إليه مملوك المرحوم أمين أغا العلايلي رئيس التجار السابق ،

---

[1] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات الشرعية ٢٠ ، ص٢٩ ، ث ١٢٩ ، ص٣٦ ، ثبوت عتق جارية ، في ٢٦ شوال ١٢٦٤هـ / ١٩ مايو ١٨٦٧م .

[2] محكمة بني سويف الشرعية ، مضبطة إشهادات ٤ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص٣٦ ، ث ٩٤ ، في ١٥ محرم ١٢٨٤هـ / ١٩ مايو ١٨٦٧م .

[3] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات الشرعية ٣٧ ، ص٣٦ ، ث ١٨١ ، ثبوت عتق جارية بيضاء في ٢٤ ربيع الآخر ١٢٧٦هـ / ٢٠ نوفمبر ١٥٨٩م .

[4] راجع الفصل الرابع .

باسترحام طالباً عتقه ،أمر محمد على بشرائه ودفع ثمنه من طرف الديوان إلى ورثة أمين أغا وتم عتق المملوك " **ابتغاء لمرضاة الله تعالى** " [1] . وفى مثل هذه الحالة لم تكن عملية العتق تشهر فى المحكمة ، بل كانت تسجل فى ورقة مختومة من الديوان وتسلم إلي المعتوق . فعندما أخذ محمد على العبد خيرالله الكوردوفانى من متروكات الكاشف عبدى أغا ، فإنه أمر بعتقه " وإلحاقه بزمرة الأحرار المسلمين " ، فكتبت له ورقة العتق "*من قبل ديوان الخديو وسلمت ليده لإعلان حريته ومنع مداخلة الآخرين فى أموره من بعد الآن فيجب العمل بموجبها*" [2] .

وقد استمر حكام مصر بعد محمد علي يسيرون على هذا المنهج ، حيث نجد حالات عتق كثيرة لعباس وسعيد وإسماعيل ولكنها لم تكن بالكثرة ولا بالتميز الذى تم فى عشرينيات القرن التاسع عشر ، وباستثناء الإرادة التى أصدرها إسماعيل فى ١٦ ربيع الآخر ١٢٨٩هـ / ٢٣ يونيو ١٨٧٢م ، إلى نظارة المالية والتى يشير فيها إلى أنه "**قد أعتق من الآن جميع المماليك والعبيد المملوكين له والداخلين فى حوزته، بقصد المثوبات الجليلة الواردة فى القرآن الكريم والأحاديث المحمدية الشريفة** " والتى يطلب فيها إعلان العموم بذلك وحفظ هذه الإرادة فى ديوان الروزنامجة للعمل بموجبها [3] – فإن حركة عتق الرقيق فى بقية القرن برغم نشاطها لم تكن لها ملامح خاصة ، تميزها عن الفترة السابقة ، ولذلك نكتفى بوضع قائمة فى الملاحق ببعض من وجدنا أسماؤهم من معاتيق محمد على كنموذج فقط .

ومن مستتبعات العتق وحقوق المُعتِق أن يُقرن اسمه باسم معتوقه كأنه والده الذى ينتسب إليه ، فيقال مثلاً "*خديجة خاتون بنت عبد الله البيضا معتوقة المرحوم إبراهيم كتخدا مستحفظان القازدغلى*" [4] وإن لم يعلم اسم والد المعتوق ينسب إلى والدته أو إلى آباء من عباد الله ، ولكن هذا لا يمنع من أن ينسب إلى معتقه مثلا "*نفيسة بنت كلفدان معتوقة حسن أغا*" [5] ، ويقال أيضا "*بنبا خاتون البيضا الجركسية الجنس بنت طوغوظ الجركسي معتوقة الحاج محمد رشيد أغا معتوق سليمان اغا*

---

[1] محافظ الوقائع المصرية ، محفظة رقم١١ ، ملف رقيق ، عدد ٨٦، ٢ذو القعدة ١٢٦٣هـ/١٢أكتوبر ١٨٤٧م.

[2] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٣٠/٤ ، ص٦٩ ، ث ٣٤٦ ، عتقنامة من الديوان إلي يد خير الله الكوردفانى ، فى ٣ ذو القعدة ١٢٤٢هـ / ٢٩ مايو ١٨٢٧م.

[3] م.ت ، دفتر س ١/٦٧/١ ، ص٢٢ ، ث ٣١ ، إرادة سنية إلى نظارة المالية ، فى ١٦ ربيع الآخر ١٢٨٩٨هـ / ٢٣ يونيو ١٨٧٢م .

[4] محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٤٦ ، ث ٤٦٨ ، فى ١٤ صفر ١٢٢٤هـ / ٣١ مارس ١٨٠٩م .

[5] ملفات الموظفين ، ملف ٤٤٠ ، محفظة ١٠٢ ، عين ٢ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش نفيسة بنت كلفدان .

كتخدا الأرنؤوطي " [١] . وفي القرن العشرين ، وبالرغم من أن الرق أصبح من ذكريات الماضي إلا أن وثائق المحاكم الشرعية كانت لاتزال تصر على نسبتهم إلى معتقيهم ، فتذكر الوثائق في عام ١٩٠٦م إسم "*محمد أفندي راغب من ذوي الأملاك معتوق المرحوم رشوان باشا معتوق المرحوم محرم بك* " [٢] .وتذكر في عام ١٩١٣م اسم "*الست سلم سياد والست قدم خير زوجتا ومعتوقتا المرحوم الشيخ يوسف عبد الله حجاب* " [٣] . وتذكر أيضا في عام ١٩١٤ ، اسم "*الست وهدة السودانية بنت عبدالله معتوقة الست هنا* " [٤] .

ولم يستثن من هذه القاعدة سوى نساء الحكام من أسرة محمد علي ، فتذكر الوثائق أنها زوجة فلان أو والدة فلان ، ولا تنسب إلى لون معين أو جنس معين ، والمرة الوحيدة التي وصفت فيها إحداهن بأنها "بيضاء" كانت لوالدة عباس باشا حيث ذكرتها الوثيقة باسم "*الست بنبا قادن البيضا والدة عباس باشا* " [٥] . أما معتوقاتهم من غير الزوجات والمستولدات ، فينسبن إلى معتقهن ، حتى على شواهد قبورهن ، فقد كتب على شاهد قبر إحدهن "*الست شمس جهان معتوقة المرحوم طوسون باشا* " [٦] جدير بالذكر أنه في حالة موت الجارية وهي في الرق كانت تنسب أيضا إلى سيدها فكتب على شاهد قبر إحداهن "*جارية والي مصر كلفدان قادين روحيجون فاتحة ١٢٤٨هـ* " [٧] .

ومع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته ، بدأت عمليات إشهاد العتق تختفي من سجلات المحاكم الشرعية ، خاصة في السنوات العشرين الأخيرة من القرن [٨] وذلك رغم أن إشهادات العتق كانت لا تزال من أهم اختصاصت المحاكم الشرعية ، ففي لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ١٩ يونيو ١٨٨٠م ، نصت المادة ٤٧ على

---

[١] محكمة الباب العالي ، سجل المبايعات ١٥٢ ، ص١٨ ، ث ١٥ ، في ٢٢ رجب ١٣٠٥هـ / ٤ ابريل ١٨٨٨م.
[٢] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادت ٢٠٥ ، ص٧٢ ث ٢٠٢٨ ، في ١٠ رمضان ١٣٢٤هـ / ٢٨ اكتوبر ١٩٠٦م .
[٣] محكمة مصر الشرعية سجل المبايعات ٤٤٥ ، ص٦ ، ث ٧ ، ١٨ مارس ١٩١٣م .
[٤] محكمة مصر الشرعية : سجل المبايعات ٤٥١ ، ص٣ ، ث ٣ ، في ٢٢ نوفمبر ١٩١٤م .
[٥] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادات ٢ ، ص١٥٤ ، ث ٧٤ ، في ١٥ محرم ١٢٩٨هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٨٠م .
[٦] شاهد قبر شمس جيهان بمقابر الأسرة المالكة بالإمام الشافعي .
[٧] شاهد قبر كلفدان قادين بمقابر الأسرة المالكة بالإمام الشافعي .
[٨] محكمة الباب العالي ، سجلات أرقام ١٣٥-١٥٢ وهي تغطي الفترة من ١٨٨٥-١٨٨٩م ، . ومحكمة مصر الشرعية، سجلات الإشهادات لرقام ١٩٦-٢٠٥ وتغطي الفترة من ١٨٩٧-١٩٠٦م .

أنه " *لايؤخذ شئ من الرسوم على الإعلامات الصادرة بالعتق* " [1] .وليس معنى ذلك أن عمليات العتق قد توقفت ، بل العكس ، فقد شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر حركة عتق واسعة النطاق لم تشهدها مصر من قبل ، ربما على مدى تاريخ الرق بها ، وقد تميزت هذه الحركة بأن العتق كان من اختيار العبد وليس السيد ، وتولى القيام بهذه الحركة قلم خاص تم إنشاؤه لهذا الغرض ، هو "قلم عتق الرقيق " الذى أنشئ بموجب معاهدة الرقيق بين مصر وبريطانيا فى عام ١٨٧٧م ، حيث كان هذا القلم يمنح الرقيق تذاكر العتق دون قيد أو شرط إذ يكفى أن يتقدم العبد بشكوى فى حق سيده ليحصل على "تذكرة العتق" دون تحقيق فى موضوع الشكوى [2] .

ومع استمرار عمليات العتق واتساع حجمها بهذا الشكل فى الوقت الذى أغلقت فيه – تقريبا – جميع منابع الرق ، كان من الطبيعى أن يتم تصفية هذه الفئة فى مصر مع نهاية القرن التاسع عشر بمحو صفة الرق عنهم سواء بالعتق أو بالموت [3] .

ب – العتق غير المباشر :

إذا كان العتق المباشر هو تصريح السيد لمرقوقه بلفظ العتق ، وتحريره دون قيد أو شرط ، فإن هناك صور أخرى للعتق يحصل فيها الرقيق على حريتهم بشروط محددة وفق قواعد الشريعة الإسلامية ، ومن صور العتق غير المباشر :

أ- التدبير :

وهو ليس إلا عتقٌ مؤجل ، فهو وعد واجب التنفيذ من السيد بعتق مرقوقه فى ميعاد محدد ، وغالبا ما يكون هذا الموعد هو موت السيد . ووثائق التدبير نادرة فى سجلات المحاكم الشرعية ، وكان السيد الذى يرغب فى تدبير مرقوقه يصرح فى المحكمة أو فى أى مكان آخر " أنه قد دبر مرقوقه ... بأن قال له أنت حر بعد موتى لوجه الله تعالى " [4] ، وكان التدبير يضمن للسادة بقاء أرقائهم فى خدمتهم إلى آخر يوم فى حياتهم ، ثم يضمن للأرقاء حريتهم بعد موت السادة فلا يقعون تحت سيطرة الورثة . على أن ذلك لم يمنعهم من الإنعام عليهم بما يكفى لتأمين حياتهم ، وإن كانت

---

(1) فيليب يوسف الجلاد ، المرجع السابق ، جـ٤ ، ص١٥٨ .

(2) Mc Coan : Op. Cit; P. 321 .

(3) راجع الفصل الثامن لمزيد من التفاصيل .

(4) القسمة العسكرية ، سجل ٢٣٤ ، ص١٠٠ ، ث ٢٨٦ ، فى ٢٩ شوال ١٢٦٩هـ / ٥ اغسطس ١٨٥٣م.

هذه المنح لا تضارع ما كان يحصل عليه المعاتيق الذين عتقوا حال حياة أسيادهم ، فقد أوقفت جنفندا خاتون معتوقة محمد على باشا منزلا واسعا به جنينه وحواصل وملحقات أخرى على كل من معتوقتها ومدبرتيها ، فكان نصف البيت وقفا على معتوقتها زينب الحبشية والنصف الآخر وقفا على مدبرتيها ماه الكمال البيضا وعنتر شاه السودا ، وللبيضاء ضعف نصيب ما أوقف على السوداء [1] . إلى جانب الوقف كان السادة يوصون بعتق عبيدهم أى "تدبيرهم" ومنحهم مبالغ مالية كبيرة فعند تقسيم تركة إبراهيم أغا أباظة ، وجد أنه كان قد دبر اثنين من أرقائه وأوصى لهم ببعض الأموال" *ما هو لمدبره سعيد الأسمر ٥٠٠ قرش وما هو لمدبرته الحرمة فايده السمرا ٥٠٠ قرش"* [2] . وكذلك دبر صالح بك الجداوى المتوفى فى شوال ١٢٦٩هـ / أغسطس ١٨٥٣م ، أرقائه وأوصى لهم بكامل تركته وهى عبارة عن قطعة أرض مساحتها ١٩٥ فدان من أراضى الرزق الأحباسية [3] .

وفى ١٦ ربيع الآخر ١٢٨٩هـ /٢٣ يونيو ١٨٧٢م ، دبر إسماعيل باشا جميع الجوارى المملوكات له"*تدبيرا شرعيا بلا سبب أو واسطة*" . ويلاحظ أنه اعتق فى نفس التاريخ جميع مماليكه وعبيده ولكنه فضل تأجيل عتق الجوارى إلى ما بعد وفاته أى بتدبيرهن [4]

ويعد المدبر رقيقا طالما لم يأت موعد التدبير ، فتطبق عليه القوانين الخاصة بالرق، فعندما قام " العبد المدبر تعلق على أفندى بكباشى " بقتل أحد الأشخاص مع شريك له وقتما كان بالسودان مع سيده ، ونتيجة لذلك فإنه صدر أمر عال إلى حكمدار السودان على أن"*حكم الشرع يوجب نصف المال على الشريك ، ولم يوجب شيئا على العبد حيث إقراره يوجب المال على سيده*" [5] .

٢- المكاتبة :

وتقضى بحصول الرقيق على حريته بعد أن يفتدى نفسه بمبلغ من المال ، ويذكر كلوت بك أن هذا المبلغ كان يؤدى على دفعتين أحيانا ، وفى بعض الأحيان

---

[1] محكمة مصر الشرعية ، سجل الوقفيات ١٤ ، ١٣٦ ، ث ٦٩ ، فى ١٥ شوال ١٢٨٣هـ / ٢٠ فبراير ١٨٦٧م.
[2] محكمة مصر الشرعية ، سجل التركات ١١ ، ص١٤٩ ، ث ١٦٦ .
[3] القسمة العسكرية ، سجل ٢٣٤ ، ص ١٠٠ ، ث ٢٨٦ ، فى ٢٩ شوال ١٢٦٩هـ / ٥ أغسطس ١٨٥٣م.
[4] م.ت ، دفتر ١/٦٧/١ ، ص٢٢ ، ث ٣١ ، إرادة سنية إلى ناظر المالية ، فى ١٦ ربيع الآخر ١٢٨٩هـ / ٢٣ يونيو ١٨٧٢م .
[5] م.ع ، دفتر س ٥/١/١ ، ص٧٩،٢٧ ، ث ٥ ، فى ٢١ صفر ١٢٧٤هـ / ١١ أكتوبر ١٨٥٧م .

كان العبد يساوم مولاه بحيث يؤدى هذا المبلغ على أقساط صغيرة حتى إذا برئت ذمته أصبح عتيقاً طليقاً (١) . وللأسف لم نعثر على أية حالات كونب فيها رقيق على افتداء أنفسهم ، ومع ذلك فلا نستطيع الجزم بوجود مثل هذه الحالات من عدمه ولكنها إن وجدت فلاشك أنها لم تكن بالكثرة التى تستحق التعليق . وحتى في العصر العثمانى لم تكن المكاتبة أمرا شائعا ، وبمشاركة بعض الأصدقاء نجحت في الحصول على وثيقه مكاتبة تم فيها تحرير العبد بلال الحبشى مقابل مبلغ من المال بقسط عاجل . وعلى أية حال فإن ذلك العبد لم يكن مصرياً وإنما كان من المغاربة المقيمين في مصر (٢) .

وثمة نتيجة هامة يمكن استخلاصها من ذلك ، وهى أن المجتمع المصرى بصفة عامة ، وفى القرن التاسع عشر بصفة خاصة ، كان ينظر إلى السيد الذى يكاتب رقيقه نظرة احتقار وعدم احترام ، فى حين كان الذين يمنون على رقيقهم بالعتق أو بالتدبير موضع احترام وتوقير من أفراد المجتمع . كما أن حالات المكاتبة - إن وجدت - فهى بلا شك كانت قاصرة على الرجال ، لأن المصرى المسلم الذى كان يأبى عتق الجارية دون أن يدبر لها أمر معاشها ، كان بالتأكيد يرفض مكاتبة الجارية .

٣- الاستيلاد :

كان بيع أمهات الأولاد من الأمور المستنكرة فى مصر منذ العصر العثمانى فعندما قام القبطان العثمانى حسن باشا الجزائرلى ببيع عدد من جوارى ومستولدات وأولاد إبراهيم بك وباقى الأمراء المماليك الذين تمردوا على الدولة العثمانية ؛ كاد ذلك يؤدى إلى ثورة كبيرة ، وغضب المشايخ والعلماء وذهبوا إليه قائلين له" *لا يجوز بيع الأحرار وأمهات الأولاد* " ونتيجة لتصلبهم فى موقفهم اضطر القبطان للتراجع (٣) . ولم نعثر على حالات مشابهة فى القرن التاسع عشر ، اللهم إلا ما ذكره كلوت بك عن قيام بعض الأوربيين ببيع جواريهم وهن حاملات منهم دون أن ينتبهوا إلى أنهم يلقون بأبنائهم إلى وهدة الرق (٤) .

وندرة حالات بيع أمهات الأولاد لا ترجع إلى قلة عددهن ، ذلك أن أمهات الأولاد فى مصر خلال القرن التاسع عشر كن بالآلاف ، وإنما ترجع إلى التزام ملاك

---

(١) كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص٥٤٢ .
(٢) محكمة بولاق الشرعية ، سجل ٧٦ ، ص ٢٢٩ ، ث ٥٣٣ .
(٣) كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص٥٣٥ .
(٤) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق مجـ٢ ، ١٧٢-١٧٣ ، ص٢٦٣ .

الرقيق المسلمين بقواعد الشريعة الإسلامية التي كانت تضمن لأمهات الأولاد العتق الحتمي في النهاية ، ولذلك فإن المستولدات لم تكن أسمائهن تذكر في الوثائق مقرونة بعبارة "معتوقة فلان" المعتادة ، فيكفي أن تذكر الوثيقة عبارة *"مستولدة المرحوم فلان"*[1] فهذه العبارة تعني أنها كانت جارية له ثم أنجبت أولادا وحصلت على حريتها بموته . ومع ذلك فإن بعض الوثائق في حالات قليلة كانت تذكر عبارة *"مستولدة ومعتوقه المرحوم فلان"* وكلمة معتوقة هنا هي مجرد تحصيل حاصل ، فمثلا جاء في إحدى الوثائق اسم *" الست رنك كل هانم مستولدة ومعتوقة المرحوم محمد رستم باشا "* [2] . ومن تحصيل الحاصل أيضا ما تذكره وثيقة أخرى عن وفاة خليل باشا يكن وانحصار تركته في أولاده *" الست كلشن هانم وبهيجة هانم المرزوقتين له من مستولدته الست كلبرى التي عتقت بموته .... والست جميلة هانم والست مديحة هانم المرزوقتين له من مستولدته التي عتقت بموته هي الست شهندة هانم ... "* [3] . ومن الغريب أن نجد في الوثائق سيدا يدبر مستولدته – أي يوصي بعتقها بعد موته – إذ هذا الحق مكفول لها بغير وصاية . وعلى أية حال فإن تسليم المدبرين وأمهات الأولاد أوراق العتق كان ركناً مهماً في وظيفة الوصي على تركة السيد ، ولذلك لم يكن من حق أم الولد أن تصبح وصية على ولدها في تقسيم التركة لأنها حتى تلك اللحظة كانت هي نفسها جزء من التركة [4] .

وتذكر الأميرة جويدان أن السادة غالبا ما يخالطون جواريهم بنية غير حسنة، وحتى القليل منهم الذي يخالطهن بنية حسنة لا يستطيع أن يفعل لهن شيئا لأن الأمر يكون في يد السيدة " الهانم " التي ينصب غضبها على الجارية مزدوجا بصفتها زوجة وأم لا تريد أن يكون لزوجها أولاد من غيرها [5] .

ولكن ما تتحدث عنه جويدان لم يكن أمراً شائعاً ، فيذكر إدوارد وليم لين Edward W.Lane أن عدم اعتراف السيد بحمل جاريته أمر نادر الحدوث في مصر

---

(1) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٢١ ، ث ٧٣ ، ص٦٩ ، ث ١٨٤ ، في ١٢ ربيع الأول و٥ ربيع الآخر ١٢٦٥هـ / ٥ فبراير ١٨٤٩ .

(2) محكمة مصر الشرعية ، سجل المبايعات ٤٤٥ ، ص٨ ، ث ٩ ، في جمادى الأخرة ١٣٣١هـ / ١١ مايو ١٩١٣ .

(3) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادات الشرعية ١١٦ ، ص٦٢ ، ث ١٣٥١ ، في ٨ شعبان ١٣١٨هـ / ديسمبر ١٩٠٠م .

(4) مجلس الاحكام ، س٧/١٠/١ ، ص٩٧ ، ث١٨٦ ، ٨ المحرم ١٢٧٥هـ .

(5) الأميرة جويدان : مذكرات الأميرة جويدان زوجة الخديو عباس حلمي الثاني ، كتاب الهلال العدد ٣٥٦ ، أغسطس ١٩٨٠، ص١٠١ – ١٠٣ .

لأنهم كانوا يلتزمون بالمسائل الشرعية بدقة شديدة [1] . كما كان وجود المستولدات في قصور أسرة محمد على أمراً عاديا طوال القرن التاسع عشر ، فمن بين ثلاثين إبنا أنجبهم محمد على كان خمسة وعشرون منهم أبناء جوارى ، وأشهرهم ابنه محمد سعيد باشا الذى أنجبه من مستولدته عين حياة قادن . وكذلك كان أغلب أبناء عباس وسعيد وإسماعيل مولودين من مستولدت [2] .

ولم يكن وجود المستولدات فى قصور الحكام فقط ، وإنما كن موجودات فى جميع البيوت التى وجدت بها الجوارى من أى جنس ، فبينما كانت مستولدات الذوات وكبار الأعيان من الجوارى البيض ، نجد أن مستولدات من هم دونهم كن من الحبشيات والزنجيات . فقد كان ستة من أولاد خليل باشا كامل السبعة مرزوقين له من مستولدات ، أما إبنه السابع عدلى بك يكن فقد رزق له من زوجته معتوقة جنانياز هانم[3] وهى ربما كانت من مستوالدته ولكن زالت عنها صفة الاستيلاد بعتقه لها وزواجه منها . وفى بيوت صغار الموظفين ومن هم فى مستواهم من المصريين والأتراك ، كانت توجد كثير من المستوالدت الحبشيات والزنجيات ، فقد أنجب مصطفى أفندى درويش المعاون بمديرية كردفان ولديه حسن وحسين ، الأول من مستولدته زهرة الحبشية والثانى من مستولدته سكينة السودا [4] .

ومن الطريف أن كثيراً من الأتراك كانوا يفضلون الزواج من المعتوقات البيض، والتسرى بالجوارى الحبشيات والزنجيات ، لذلك فإن أغلب مستولداتهم كن من الحبشيات والزنجيات، فأحمد أغا قوله لى كان متزوجا من شمس جيهان البيضا معتوقة خديجة هانم بنت دلى خوجة ، وكان له ابن من مستولدته قدم خير السودا [5] . وبينما لم ينجب أحمد أغا شام سر بيادة من زوجتيه جلشن بنت إبراهيم أغا وفاطمة البيضا معتوقة إبراهيم أغا ، فإنه أنجب أولاده السبعة من مستولدتيه سكر الحبشية وبخيته السودا [6] . ولما سرقت جارية سوداء من جوارى يعقوب أغا جركس من

---

(1) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص٩٥ .

(2) عزيز خانكى : نفحات تاريخية ، مرجع بسابق ، ص٤٣-٥١ ، حيث أعد كشوفا بأسماء زوجات ومستوالدت الحكام من أسرة محمد على ، كما توجد معلومات أخرى كثيرة فى محفظة ١٣٥ من محافظ الأبحاث ، ملف شجرة العائلة ، يراجع الملحق ٢١ بآخر البحث . وهو خاص بمستولدات أسرة محمد على .

(3) محكمة مصر الشرعيةسجل الإشهادات١١٦، ص٦٢ ، ث١٣٥١، فى٨ شعبان١٣١٨هـ/ اديسمبر ١٩٠٠م.

(4) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٢١ ، ص٥٤ ، ث١٤٤ ،٤ربيع الأول١٢٦٥هـ/٢٨ يناير ١٨٤٩م.

(5) نفس السجل ، ص٦٩ ، ث ١٨٤ ، فى ٥ ربيع الأخر ١٢٦٥هـ / ١ مارس ١٨٤٩م .

(6) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٣٩ ، ث ٤٢ ، فى ١٢ رمضان ١٢٦٥هـ / ١ مايو ١٨٥٠م .

متقاعدى الروزنامجة بعض أشياء ونقود من منزله ، فقد حكم عليها بالسجن لمدة عام ونصف ، ولكن سيدها طلب تسليمها إليه لأنها حامل منه فى ثلاثة شهور ، وقد وافق مجلس الأحكام على طلبه وأمر بالإفراج عنها وتسليمها إليه [1] . **وتتبين من ذلك مدى حرص السادة على الاعتراف بمستولداتهم ورعايتهن والاعتراف بأبوتهم لأبنائهم منهن .**

وقد كانت جميع مستولدات الحكام والأمراء من أسرة محمد على من الجوارى البيض ، ولكن يمكن استثناء حالة واحدة فقط ، حيث كان للأمير أحمد رفعت باشا ولدين من مستولدته زعفران الحبشية [2] .

وبذلك فإن الاستيلاد كان أحد المصارف الرئيسية التى تنبع من مستنقع الرق ذى الروافد المتعددة ، بحيث كانت هذه المصارف المختلفة هى العامل الأول فى تحديد حجم هذا المستنقع ومنعه من التضخم . وبذلك فإن أعداد الرقيق لم تزد بشكل غير معتاد طوال القرن التاسع عشر ، حيث كان حجم حركة العتق يساوى تقريبا حجم تجارة الرقيق الواردة إلى مصر.

رابعاً : "علاقة الولاء" فى القرن التاسع عشر :

الحقيقة التى يجب أن نذكرها هى أن حرية المعاتيق لم تكن كاملة بدرجة مائة في المائة ، وإنما كانت منقوصة بدرجة ضئيلة لا تتعدى أمورا شكلية أغلبها لا يضر بالمعتوق بقدر ما يفيده وينفعه ، وهذه الأمور هى التى تسمى اصطلاحاً "حق الولاء". وكانت جميع الوثائق الخاصة بالعتق بعد أن تنص على أن الرقيق قد أصبح حرا كسائر أحرار المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم ، تذكر دائما عبارة *"إلا الولاء الشرعى فإنه لمعتقه"* [3] . وقد كان حق الولاء مكفولا للمعتق شرعا سواء نص إشهاد العتق عليه أم لم ينص [4] . كما كان هذا الحق مكفولا أيضا للمعتق مسلما كان أو

(1) مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٣ ، ص١٣٧ ، ث٤٣٦ ، ١٠جمادى الأولى١٢٧٥هـ/١٦ديسمبر ١٨٥٨م .
(2) محافظ الأبحاث ، محفظة ١٣٥ ، أوراق السرة المالكة ، وأنظر ايضا الملحق ٢١ بآخر البحث .
(3) محكمة بني سويف الشرعية ، سجل الإشهادات٤ ، عين ٥٧ ، مخزن٤٦ ، ص٣٦ ، ث ٩٤ ، ف
(4) محمد قدرى باشا : الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٩٨هـ ، ص١٢٨-١٢٩ ، وهو الكتاب الذو كان دستورا للمحاكم الشرعية فى أواخر القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين العشرين .

ذميا، حيث نصت بعض إشهادات العتق على ضمان حق الولاء لسادة من أهل الذمة [1] .

ومما يدل على أن الولاء كان لا يضر بالمعتوق ، أنه كان حق متبادل بين المعتوق والمعتق ، وهو يشمل دية القاتل كحق للمعتوق عند عجزه عن الدفع ، وإمامة الصلاة ووكالة الجارية في الزواج وميراث التركة عند عدم وجود الوريث كحق للمعتق [2] .

وفى مصر القرن التاسع عشر لا نجد في الوثائق أو المراجع ما يدلنا على أن السادة كانوا يدفعون الدية بدلاً عن معتوقيهم القاتلين ولا يرجع ذلك إلى رفض السادة دفع الدية ، وإنما يرجع إلى أن هذا المبدأ لم يكن معمول به أصلاً ، بل إن عدم العمل به كان أحد الأسباب التى تقدم بها أحد المحامين فى عام ١٩٢٩م ، للدفع ببطلان حق المعتق فى ميراث تركة معتوقه بالولاء ، إذ يذكر أن " *القانون لم يوجب على المعتق إرش عبده* " وقد كان على السيد واجب الإرش فى مقابل حق الإرث بالولاء [3] .

أما وكالة السيد لمعتوقته فى وسائل الزواج فكانت شائعة فى القرن التاسع عشر، فقد زوج محمد على كثيرا من معتوقاته إلى رجاله وأعوانه ، كما كان يعمل على رعايتهن وحمايتهن إذا أهملهن أزوجهن [4] . وكانت والدة عباس باشا تشرف بنفسها على تزويج معتوقاتها ، فيذكر على مبارك أنها زوجت إحدى إشراقاتها إلى الطبيب المصرى إبراهيم بك النبراوى [5] . كما زوجت كثيراً من جواريها إلى أعيان البلاد ومنهم مثلا معتوقتها زنكى كل وزوجتها إلى حسن باشا صبرى ، ولالايار البيضا إلى محمد بك توفيق ، وحسنة البيضا إلى محمد بك كامل والست قمر إلى محمد بك جركس [6] ، والست كل أفراح إلى عمر باشا لطفى [7] . كما زوج إسماعيل كثيراً من معتوقاته إلى أعيان البلاد وضباط الجيش وكان يمهرهن المال الكثير ويقطعهن

---

[1] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٢٠ ، ص٢٩ ، ص٢٩ ، ث ١٢٩ ، فى ١٦ شوال ١٢٦٤هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٤٨م ، سجل ٢١ ، ص٤٨ ، ث ١٣٠ ، فى ٢١ ربيع الأول ١٢٦٥هـ / ١٤ فبراير ١٨٤٩م .

[2] شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص١٢٨-١٢٩ .

[3] عزيز خانكى "المحامى" : مذكرة مقدمة لمحكمة مصر الإبتدائية الشرعية ، جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩م بعنوان قضية الشماشرجى ، الرق والعتق والولاء شرعاً ونظاما ، محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٨٦ قوانين ، ص٤ .

[4] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص٢٦٤-٢٦٥ .

[5] على مبارك : المرجع السابق جـ١٤ ، ص٤ .

[6] ملفات الموظفين ، ملف ٤٥١٥ محفظة ٢٠٣ ، عين ٢ دولاب ٩ ، باسم عائلة وأتباع والدة عباس باشا .

[7] ملفات الموظفين ، ملف ٤٦١٥ ، محفظة ٢٠٦ ، عين ٣ ، دولاب ٩ ، باسم كل أفراح معتوقة والدة عباس باشا .

الأرض الواسعة [1] . حتى بلغ عدد من زوجهن نحو ٤٠٠ جارية ، بالإضافة إلى ٤٥٠ جارية أخرى تركهن في مصر بعد رحيله [2] ، وقد أشرف على تزويجهن أحمد شفيق باشا على بأمر من توفيق باشا فجهزهن وأقام لهن الأفراح ، ثم زوجه الخديو بإحداهن [3] . وبذلك فإن حق الولاء من هذه الناحية لم يكن ضرراً على المعتوق بقدر ما كان في مصلحته . أما إمامة الصلاة فلا يوجد في الوثائق أو غيرها ما يدل على أن حق إمامة الصلاة كان مكفولا للمعتق من عدمه ، وإن كان الواقع يشير إلى أن احترام العبد العتوق لسيده ومولاه يقضي بضرورة تقديم السيد للإمامة إذا جمعتهما صلاة واحدة .

وأما ميراث السيد المعتق تركة معتوقه فلم يكن منها ضرر للعبد المعتوق أيضاً ولا حتى لورثته، لأن المعتق لا يرث إلا عند انعدام ورثة المعتوق ، ولدينا في القرن التاسع عشر حالات عديدة لمعاتيق ورثهم أولادهم وأقاربهم ولم يحصل صاحب الولاء على شئ من التركة [4] . أماعندما يموت المعتوق عن ورثة من أصحاب الفروض ليس من بينهم عاصب فإن صاحب الولاء يصبح العاصب للتركة، فيرث ما تبقى من أصحاب الفروض تعصيبا ، فعندما توفي سليم بك ميرالاى دورتنجي بيادة عن زوجته معتوقة بنبا ومعتقه محمد على باشا، ولم يكن له ورثة غيرهما ، فإن تركته قد وزعت عليهما كالتالي : الربع للزوجة فرضا ، والباقي للمعتق تعصيبا [5] ، وفي جميع الحالات ما كانت الزوجة لترث أكثر مما ورثت ، فلو فرض عدم وجود المعتق صاحب الولاء فإن باقي التركة كان سيؤول إلى بيت المال. ولعل المثال التالي يجعل الأمر أكثر وضوحاً ، فعندما توفيت باد صباح السمرا معتوقة سعيد باشا عن زوجها أحمد أفندي عبيد وابنتها زينب ونجل معتقتها الأمير طوسون باشا ، فإن تركتها وزعت على هذا النحو : النصف للابنة فرضاً ، والربع للزوج فرضاً والباقي لنجل المعتق تعصيباً [6] .

---

[1] إلياس الأيوبي : المرجع السابق جـ٢ ، ص١٤٧ .

[2] جرجي زيدان : تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، ط٣ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د.ت ، ص٧٧.

[3] أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص٩٠ .

[4] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٢٥ ، ص٤٢ ، ث ١٣٧ ، في ١٢٥٧هـ / ١٣ ابريل ١٨١١م ، انظر أيضا القسمة العسكرية ، سجل ٢٣٧ ، ص٢٧٦ ، ث ٣٤٦ ، في ٢٠ رمضان ١٢١٨هـ / ٣ يناير ١٨٠٤م ، وكذلك سجل ٢٤٦ ، ص٢٥٨ ، ث ٤٦٨ ، في ١٤ صفر ١٢٢٤هـ / ٢١ مارس ١٨٠٩م .

[5] محكمة مصر الشرعية ، سجل التركات٨،ص٢٢ ،ث٧٧٨ ، في٤شعبان١٢٥٧هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٤١م .

[6] محكمة مصر الشرعية مصر الشرعية ، سجل التركات ٢٨ ، ث ٢٦ ، في ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٤١م .

أما فى حالة وفاة العبد المعتوق دون وارث ، فإن أصحاب الولاء يرثون جميع التركة تعصيباً ، فعند وفاة الحاج نذير أغا معتوق أخت سعيد باشا الكبيرى ، بدون وارث ، فإن تركته آلت إلى معتقته المذكورة بحق الولاء [1] . وكذلك آلت تركة داود إغا شماشرجى إسماعيل باشا البالغة ٨٣ فدان وكسور من أطيان مديرية الجيزة ، *"لمعتقه سعادة أفندينا ولى النعم من غير شريك وتحرر لسعادته بذلك حجة شرعية بختم قاضى الجيزة "* [2] .

وينص الشرع الإسلامى على أن حق الولاء لا يوهب ولا يباع ، وإنما يورث لعصبة السيد المعتق الذكور دون الإناث ، والأصل أنه *"ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن "* [3] . وكانت هذه القاعدة الشرعية سارية طوال القرن التاسع عشر ، حيث نجد عشرات الوثائق التى تحوى أمثلة عديدة لعشرات التركات ورثها أنجال محمد على وعباس وسعيد الذكور ، بصفتهم أصحاب الولاء لأنهم أبناء المعتق ، بل إن إجمالى ما ورثة أنجال محمد على فقط من التركات بحق الولاء قد فاق السبعين تركة لا تقل قيمتها عن ثلاثة ملايين من الجنيهات [4] . ومن أمثلة ذلك أنه بعد وفاة الست دور زانة البيضا معتوقة محمد على باشا من غير وارث *" فإن ميراثها قد انحصر فى حضرات أنجال معتقها الثلاثة "* وهم محمد سعيد باشا ومحمد عبد الحليم باشا ومحمد على باشا " من غير شريك " [5] . كما ورث هؤلاء الأنجال الثلاثة أيضا تركة حُسن شاه البيضا معتوقة محمد على باشا من غير شريك أيضا [6] .

ومن خارج الأسرة الحاكمة وجدت حالات كثيرة ورث فيها أنجال المعتق تركة معتوق والدهم ، فبعد وفاة زينب الحبشية معتوقة محمد مصطفى البربرى انحصر ميراثها فى ابن معتقها مرسى محمد البربرى دون شريك[7] . وبوفاة جوهرة السمرا معتوقة المرحوم السيد محمد المحروقى ، انحصر ميراثها فى : زوجها الشيخ على

---

(1) م.ت ، محفظة ٢٤ ، ق ١٩٩ ، ث ٤٣١ ، فى ٧ شعبان ١٢٧٠هـ / ٥ مايو ١٨٥٤م ، ومحفظة ٣٢ ، ق ١٤٤ ، ث ٤٦٩ ، فى ١٤ جمادى الآخرة ١٢٧١هـ / ٤ مارس ١٨٥٥م .

(2) سجلات قيد الأباعد العشورية ، ص ٢/١٥٣/٦٧ ، ص٦٨ ، ث٧، ٢ ذو الحجة ١٢٩٠هـ/٢١ يناير١٨٧٤م .

(3) محمد قدرى باشا : المرجع السابق ، ص١٢٩ .

(4) عزيز خانكى: قضية الشماشرجى ، مصدر سابق ، ص١٦ .

(5) مصر الشرعية ، سجل الإعلامات٣٧ ، ص١٩ ، ث٤٨ ، فى ٢٩ محرم١٢٧٦هـ / ٢٨أغسطس ١٨٥٩م .

(6) نفس السجل ، ص٣٤ ، وثيقة ٨٠ ، فى ٢٠ صفر ١٢٧٦هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٥٩م .

(7) نفس المحكمة ، سجل إعلامات ٣٧ ، ص٧٠ ، ث ١٦٠ ، فى ٥ ربيع الآخر ١٢٧٦هـ / ١ نوفمبر ١٨٥٩م .

الفضالي النصف فرضاً ، وابن عم معتقها السيد حسن الباقي تعصيباً (١) . وكان ميراث أبناء العم وأبناء الأخ جائزاً في حالة عدم وجود ورثة للمعتق من أنجاله الذكور ، فبعد وفاة إنجي البيضا الجركسية عتيقة المرحوم حسين بك نامق وكيل مديرية الدقهلية ، انحصر ميراثها البالغ ١٩ فداناً وكسور في زوجها وولدى أخ معتقها" *من غير شريك ولا وارث ولا عاصب سواهم*" فأخذ الزوج نصف التركة فرضاً وأخذ ولدى أخ المعتق الباقي تعصيباً بالسوية بينهما (٢). ومن الطريف أن نجد أنجال عثمان باشا لطيف يرثون تركة زوجة أبيهم ومعتوقته الست إقبال هانم البيضا بصفتهم أنجال المعتق (٣) .

وعند وفاة المعتق وأنجاله الذكور ، فإن ميراث تركة المعتوق يؤول إلى الأحفاد شرعاً ، ففي إحدى الوثائق نجد إعلاماً بوفاة أحمد بك كمال محافظ سواحل ثغر اسكندرية معتوق محمد على باشا ، وانحصار ميراثه في زوجته ونجلي معتقه هما محمد سعيد باشا ، ومحمد عبد الحليم باشا ، وبوفاة الأول آل نصيبه إلى ابنه طوسون باشا (٤) .

ومن المسائل المعقدة في ميراث الولاء أن يرث التركة معتق المعتق أو نجل معتق المعتق ، ومن أمثلة ذلك أنه بوفاة محمد راشد أفندى معتوق المرحوم عبد الحميد بك جماشرجي معتوق المرحوم محمد على باشا ، قد انحصر ميراثه في زوجته و" *حضرات أنجال معتقه المشار إليه*" هم محمد سعيد باشا ومحمد عبد الحليم باشا ومحمد على باشا ، فكان نصيب الزوجة الربع فرضاً " والباقي لأنجال معتق المعتق تعصيباً بالسوية بينهم " (٥) . وعند وفاة زعفرانة الحبشية معتوقة المرحوم أحمد باشا الطوبجي معتوق المرحوم محمد على باشا ،" *عن زوجها بلال أغا الحبشي ونجل حضرة معتق معتقها الأمير محمد عبد الحليم باشا* " ، فإن التركة قد وزعت عليهم كالآتي : الزوج النصف فرضاً ونجل معتق المعتق الباقي تعصيباً (٦) .

---

(١) نفس المحكمة ، سجل إعلامات ٢١ ، ص٥٩ ، ث ٧٧ ، في ١٠ ربيع الأول ١٢٦٥هـ / ٣ فبراير ١٨٤٩م .
(٢) محكمة بني سويف الشرعية ، مضبطة قيد المواد الشرعية ١٧ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص١٠٣ ث ١٠٧ ، في ذو القعدة ١٣٠٣هـ / ٤ أغسطس ١٨٨٦م .
(٣) ملفات الموظفين ، ملف ١١٦٨٩ ، محفظة ٣٩٨ ، عين ١ دولاب ١٩ ، أورق ربط معاش راشد باشا حسني وداخله أوراق إنحلال معاش الست إقبال هانم .
(٤) القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٢٧٥ ، ث ٢٦١ ، ث ٢٦١ ، في ٢٣ جمادى الأولى ١٢٨٠هـ / ٥ نوفمبر ١٨٦٣م .
(٥) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٣٧ ، ص٨٢ ، ث ١٩٥ ، في ١٩٥ ، في ٩ جمادى الأول ١٢٧٦هـ / ٤ ديسمبر ١٨٥٩م .
(٦) نفس المحكمة، سجل التركات ٢٨ ، ص٦٦ ، ث ٦٩ ، في ١٣ رجب ١٢٨٧هـ / ٩ أكتوبر ١٨٧٠م.

أما الأكثر تعقيدا فهو موت حفيد المعتوق عن غير وارث من أصحاب الفروض، وأيلولة تركته إلى أحفاد السيد المعتق ، فعند وفاة حسين بك حلمى بن المرحوم إبراهيم بك بن المرحوم حسين بك الشماشرجي معتوق المرحوم محمد على باشا من غير وارث ، فإن تركته قد آلت إلى الأمراء محمد عباس باشا وإبراهيم باشا ومحمد على باشا أبناء الأمير محمد عبد الحيلم باشا بن محمد على باشا من غير شريك ، بصفتهم أحفاد معتق جد المتوفى ، بالرغم من أن المتوفى حسين بك حلمى قد توفى عن ابن خالة ، ولكنه لا يرث شرعا لكونه ليس من أصحاب الفروض ، ولكن ابن الخالة قد عزّ عليه أن تضيع التركة فرفع قضية يطالب فيها بحقه فى ميراث كامل التركة وعدم الأخذ بمبدأ الولاء [١] .

أما عندما يموت المعتوق عن غير وارث ، وفى نفس الوقت نجد السيد المعتق قد توفى عن غير وارث هو الأخر ، فإن تركته كانت تؤول إلى بيت المال ، ومن أمثلة ذلك وفاة خديجة خاتون معتوقة المرحوم إبراهيم كتخدا مستحفظان القازدغلى، فى صفر ١٢٢٤هـ / مارس ١٨٠٩م ، *" وانحصار ميراثها فى جهة بيت المال دون شريك "* وكان إجمالى تركتها مبلغ ٧٢٠٨٣٢ قرش [٢] .

ولم تكن علاقة الولاء حقوقاً وواجبات فقط ، وإنما كانت تقارباً وترابطا وتواداً بين السيد المعتق ومعتوقه ، وقد ضربت لنا الست كلزار البيضا الجركسية معتوقة السيد على البكرى [٣] – وهى زوجة حسن أفندى موسى ووالدة أحمد شفيق باشا – مثلا طيبا لهذا الوجه الأخر من علاقة الولاء ، فقد حافظت على العلاقات الودية بينها وبين معتقها وأولاده من بعده ، فيذكر أحمد شفيق أنه عندما كان فى باريس عام ١٨٨٩م ، أرسلت والدته تخبره بأن السيد توفيق البكرى نجل معتقها سيسافر إلى فرنسا قريباً ، فسافر شفيق إلى مدينة ليون حيث استقبله ثم رافقه إلى باريس ، وبعد ذلك بأيام وصلته رسالة أخرى من والدته توصيه فيها بالسيد توفيق *"وملاحظته فى باريس حتى لا تغره مظاهرها ولا يندفع فى تيارها خوفا من غضب سمو الخديو عليه لو علم بأنه أساء السيرة "* . ويذكر أحمد شفيق أنه عمل بوصية والدته فكان يصطحبه دائما حتى عاد إلى مصر [٤] .

---

(١) عزيز خانكي : قضية الشماشرجى ، مصدر سابق ، ص١-٢ .
(٢) القسمة العسكرية ، سجل ٢٤٦ ، ص ٢٥٨ ، ث ٢٥٨ ، ث ٤٦٨ ، ١٤ صفر ١٢٢٤هـ /٣١مارس١٨٠٩م.
(٣) قيد الأباعد العشورية ، دفتر ص ٦٦/١٥٣/٢ ، ص١١٨ ، ث ١١١ ، فى ٢٢ رمضان ١٢٩٠هـ / ١٣ نوفمبر ١٨٧٣م .
(٤) أحمد شفيق : المرجع السابق ص.ص ٣٨١،٦-٣٨٢ .

خامساً : الأحوال الدينية للرقيق :

من مستتبعات الاسترقاق ونتائجه فى مصر والشرق الإسلامى بصفة عامة ، تحويل عقيدة الأرقاء ذكوراً وإناثاً إلى العقيدة الإسلامية . وقد كان فى اهتمام المسلمين وسعيهم لتحويل الناس جميعا إلى عقيدتهم الدينية ، ما يعلل عدم إجازتهم للمسيحيين امتلاك الرقيق . ويعلق كلوت بك على هذا الاهتمام بقوله" *واهتمامهم بأمر دينهم على هذا المثال خليق بالإعجاب من حيث دلالته على أن الشرقيين يرون فى أرقائهم أهلا لمشاطرتهم السعادة المقبلة التى وعد بها المؤمنون فى القرآن* " [1] وبالرغم من ذلك فإنه يعترف بأن المسيحيين قد منحوا هذا الحق فى مصر دوناً عن بقية بلاد الدولة العثمانية [2] .

وقد كانت عملية تحول الرقيق إلى الإسلام تسير بصورة طبيعية دون أن تعوقها أية عقبات منذ العصر العثمانى وحتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر ، حيث واجهت عملية تحويل الأرقاء اليونانيين معارضة شديدة من الدول الأوروبية ، وبذل قناصل هذه الدول جهوداً كبيرة لافتداء هؤلاء الأرقاء [3] . ولكن نجاحهم فى تحريرهم كان محدوداً بسبب تحول هؤلاء الأرقاء إلى الإسلام ورفض كثير منهم العودة إلى بلادهم [4] ولذلك فقد تركزت جهود القناصل على افتداء الذين بقوا على نصرانيتهم . وعندما علم القنصل الفرنسى بوجود خمس جوار يونانيات فى أحد المنازل فإنه أرسل إلى محمد على يطالب بإطلاق سراحهن " *لأنهن لم يتشرفن باعتناق الإسلام* " ، وببحث الموضوع وجد أن إحداهن كانت حاملاً من صاحب الدار ، فصدر الأمر " *بتسليم الجوارى بعد تجريدهن من كل متاع إلا ملابسهن ، ما عدا الجارية الحبلى فينبغى إرجاء تسليمها إلى حين تضع مولودها* " [5] . وفى نفس الوقت كان

---

(1) لعله يشير بذلك إلى التعصب الشديد عند الأوربيين الذين نقلوا الزنوج إلى الأمريكتين حيث راوا انهم غير أهل لمشاطرتهم هذه السعادة ، خاصة فى الأملاك البريطانية التى لم يسمح فيها بالتبشير بين الرقيق ، ولوقت طويل ، وعندما حاولت إحدى الجمعيات التبشيرية فى أواخر القرن الثامن عشر قاومها ملاك الرقيق واضطهدوا المبشرين "لأنهم كانوا يضعون فى عقول العبيد أفكارا خطيرة عن حقوقهم " أنظر زاهر رياض : استعمار افريقية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م ، ص ٧٣ - ٧٤ .

(2) كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص٥٣٤ .

(3) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٠ .

(4) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص٢٤١ .

(5) ديوان الخديو التركى ، دفتر س ٢/٤٠/٢٤ ، ص١٠٤ ، ث ٢٠٨ ، فى ٢٧ رجب ١٢٤٧هـ / ١ يناير ١٨٣٢م.

محمد على يشجع اليونانيين على التحول إلى الإسلام ويهتم بالذين يعلنون إسلامهم من الأسرى ، وعندما اعتنق بعض المماليك الأروام الدين الإسلامى ، فى جمادى الأولى ١٢٤٦هـ / أكتوبر ١٨٣٠م ، فإنه أرسل إليهم *"للتشرف بمقابلة جنابه العالى"* [١] .

أما الزنوج فكان أغلبهم من الوثنيين ، بالإضافة إلى بعض المسيحيين من الأحباش ويذكر مادن Madden أنه لاحظ وجود صفة مميزة للزنوج فى كل البلاد التى يوجدون فيها كعبيد ، وهى تعلقهم الشديد بديانة الأشخاص الذين استرقوهم ، ثم يؤكد أن هذا التعلق لدى عبيد الشرق الإسلامى يتحول فى بعض الأحيان إلى حد التعصب ، وأنه قد أدهشته حرارة صلواتهم فى المساجد وكل الأماكن العامة التى تقام فيها الشعائر الإسلامية [٢] . وكان المسلم إذا اقتنى عبداً أجرى له عملية الختان، وأطلق عليه اسماً عربياً ، ومن النادر أن يسمع أحد عن غلام زنجى آثر اتباع وثنية آبائه وأبى الدخول فى الإسلام [٣] .

وفى الوقت الذى نعلم فيه أن هناك آلاف من الزنوج قد تحولوا إلى الإسلام، فإنه لا توجد فى سجلات المحاكم الشرعية المحاكم الشرعية إشهادات من هذا النوع، فى حين تزخر سجلات هذه المحاكم بوثائق كثيرة لدخول الأحرار فى الإسلام [٤] . ويبدو أن تحول الرقيق إلى الإسلام كان يتم بإشراف ساداتهم دون حاجة إلى تسجيل إشهاد بذلك أمام القاضى . ومع ذلك فهناك من يرى أنه كان يتعين على الأرقاء الذين يرغبون الدخول فى الإسلام ، أن يتقدموا بهذه الرغبة إلى القاضى حتى يتيسر قبولهم فى هذا الدين [٥] وهو ما لم يكن ينفذ بدقة كما هو ملاحظ .

وكان الأرقاء السود أكثر تمسكا بالإسلام وشعائره من الأرقاء البيض ، بل أنهم كثيراً ما كانوا يرفضون البقاء فى خدمة سيد غير مسلم ، وكان ذلك يوقع الحكومة – التى سمحت لغير المسلمين بامتلاك الرقيق – فى حرج شديد ، ففى ذى الحجة ١٢٧٦هـ / يوليو ١٨٦٠م ، هربت الجارية المسلمة عائشة من سيدها صالح صليب

---

[١] المعية تركى ، دفتر س ١/٥٨/١ ، ص٤٧ ، ث ٢٤٧ ، ٧ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ / ٢٤ أكتوبر ١٨٣٠م .

[٢] Rechard Madden : Op. Cit. P. 120-121 .

[٣] حمدنا الله مصطفى حسن :الجيش المصرى .... ، مرجع سابق ، ص٢٧٢ .

[٤] انظر على سبيل المثال ، محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة الإشهادات ١ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص٣٢ ، ث ٤ ، إسلام يعقوب بن كريكور الارمنى فى ٢٨ ذو الحجة ١٢٨٣هـ / ٣ مايو ١٨٦٧م ، محكمة مصر الشرعية ، سجل الاشهادات ٢٠٥، ص٧٣ ، ث ٢٠٣٠ ، إسلام سليمان جرجس القبطى الارثوذكسى ، وص٨٣ ، ث ٢٠٦٢ ، إسلام هيلانه النصرانية فى رمضان ١٣٢٤هـ / أكتوبر ١٩٠٦م .

[٥] حلمى محروس : المرجع السابق ، ١٥٢ .

وكيل قنصل فرنسا بالقصير ، فتم حجزها فى مديرية قنا ، وأرسلت المديرية إلى المعية للاستفسار عن الإجراء الذى يتبع فى هذه الحالة ، فصدرت إفادة من المعية الخارجية *"للتخابر مع قنصل فرنسا ... بما يلزم فى خصوص الجارية ما دامت لم ترغب الإقامة بطرفه"* [1] .

كما تسببت جارية أخرى فى إشعال ثورة دينية كادت تعصف بعرش إسماعيل باشا فى أول أيامه ، ذلك أن أحد الأقباط من قرية فاو التابعة لجرجا ، اشترى جارية مسلمة وحاول تنصيرها ، فأظهرت الامتناع ، فإغلظ لها ، وصادف ذلك ظهور رجل اسمه أحمد الطيب يدعى العلم والولاية فهب هذا الشيخ لنصرة الجارية واستخلصها من القبطى ورفض إعادتها ، واشتكى القبطى إلى الحكومة ، ولكن رجال الإدارة لم يستطيعوا مواجهة الشيخ الذى جند جيشا من الفلاحين فاستنجدوا بالخديو الذى وجه إليهم قوة عسكرية مكونة من أورطتين وبعض المدافع والتقت بجموع الشيخ من الفلاحين ، وانتهت المعركة بهزيمة الثائرين ومقتل الشيخ[2] . وتذكر الليدى دف جوردون Lady Duff Gordon أن هذه الجارية كانت تحفظ القرآن ، وأنها كانت تخدم سيدها ولكنه أراد أن يتخذها رفيقة فراشه فامتنعت عليه ولجأت إلى الشيخ الذى أعطاها مالاً لتفتدى نفسها ولكن سيدها رفض مكاتبتها مما كان سبباً فى الثورة [3] .

ومع ذلك فإن كثيرا من الذين امتلكوا رقيقا كانوا من الأقباط ولاشك أن قيام إحدى السيدات المسيحيات بعتق جاريتها المسلمة وإشهاد القاضى على هذا العتق[4] . لهو دليل على أن الجارية قد خدمت سيدتها بإخلاص استحقت عليه أن تعتق . كما امتلك الأقباط رقيقاً مسيحيين خاصة من الأحباش ولكن بعض المشاكل كانت تظهر أحيانا بسبب قيام هولاء الرقيق بتغيير مذهبهم الدينى ، فالجارية الحبشية زيتونة القبطية تعرضت للأذى من سيدتها وأخيها مرقص القسيس ، *"وذلك بسبب أنها تريد الدخول فى الديانة الكاثوليكية"* [5] . وبناء على ذلك فقد تقدم *"رئيس الرهبان*

---

(1) م.ع ، دفتر س١/٣/٥ ، ص١٠٧ ، ت٢٣ ، من المعية إلى ديوان الخارجية ، فى ١٦ ذو الحجة ١٢٧٦هـ / ٤ يوليو ١٨٦٠م .

(2) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص٢٨١ .

(3) أحمد خاكى : رسائل من مصر ، حياة لوسى دف جوردون فى مصر ١٨٦٢ - ١٨٦٩م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م .

(4) مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٢٠ ، ت ٢٦ شوال ١٢٦١هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٤٨م .

(5) وينبغى أن تنوه إلى أن الحركة التبشيرية التى كانت فى أوجها فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لما فشلت فى التبشير بين المسلمين فإنها ركزت جهودها بالدرجة الأولى للتبشير بين الأقباط ، واستقطابهم إلى الكاثوليكية، راجع جرجس سلامة : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ١٩٦٣م ، ص ٤٠ - ٦٨ ، وأحمد خاكى : المرجع السابق ص ١٧٣ - ١٧٤ .

الكاثوليكيين بالوجه القبلى " بشكوى إلى قنصل النمسا الذى أرسل إلى " مأمور الأمور الخارجية" يخبره بالأمر واتخاذ الإجراءات اللازمة ، فصدر أمر كريم من سعيد باشا إلى مدير قنا *"بأن الذين لا يريدون الإقامة بطرق أسيادهم يصير التفريق بينهم وبين أسيادهم، ومتى صار تخلية سبيلهم يتوجهون بمحل ما يشاءون "* [1] .

أما تحول الرقيق عن الإسلام فكان أمرا نادرا ندرة تحول الأحرار عنه ، بل ربما كان أكثر ندرة فطوال القرن لم يقابلنا سوى حالتين جاءتا من بين صفوف الجوارى البيض ، والأولى جارية يونانية كانت مملوكة لحسن أغا الأرضروملى ، وبعد أن أسلمت عادت وارتدت إلى المسيحية واستنجدت بالقناصل الأوربيين ، فأمر محمد على بإعادتها إلى بلادها بعد تجريدها من متاعها [2] . أما الحالة الثانية فكانت فى عام ١٨٨٦م ، حيث ذكرت جريدة القاهرة فى عددها الصادر فى ٩ مايو:

"أنه منذ أربعة أشهر تعرف أحد جاويشية البوليس العسكرى الإنكليزية بإحدى جوارى ح.بك، فصار يمر تحت شباك بيتها لاستمالتها اليه ، وفى ذات يوم أرسل اليها امرأة رومية وطلب منها أن تخرج من منزلها للقائه فى محل ، ولما اجتمع معها أخذها وطرد خادمها . فشكا سيدها إلى الحكومة المصرية التى أبلغت الجنرال ستيفنسن Stephenson رئيس عموم عساكر الانجليز ، فأجاب بأن الجارية تنصرت واقترنت بالجاويش ، فأحدث هذا الجواب تأثيرا عظيما فى المحافل الأهلية بمصر" [3] .

وفى الوقت الذى كانت فيه مثل هذه الحالات تظهر من بين صفوف الرقيق الأبيض ، فأنه كان هناك ميل واضح لدى الأرقاء الزنوج نحو التصوف والعبادة ، فيذكر لين أنه شاهد الكثير من العبيد السود يشاركون فى حلقات الذكر التى كانت تعقد فى الموالد والمناسبات الدينية [4] . كما كان الشيخ عبد الله معتوق على نور الدين مشغولا بزيارة المقامات وحضور المناسبات المختلفة والحج ، عن صرف فائض الرزقة نظارته التى كانت مرصدة على مسجد بناحية قهرمس بالبحيرة [5] أما العبد

---

[1] م.ع ، س ١٠/١/١ ، ص٧٠ ، ث١٠ ،أمر كريم إلى مدير قنا ، ١٢ محرم ١٢٧٤هـ / ٢ سبتمبر ١٨٥٧م .

[2] م.ت ، دفتر س٣/٦٠/١ ، ص٣٢ ، ث١٦٢، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى ، فى ١٢ محرم ١٢٧٤هـ / ٢ سبتمبر ١٨٥٧م .

[3] جريدة القاهرة ، السنة الأولى ، العدد ١٢٣ ، فى ٥ شعبان ١٣٠٣هـ / ٦ مايو ١٨٨٦م ، ص٣ .

[4] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص ٣٧٨ – ٣٨٢ .

[5] م.ع ، دفتر س ٢/١/١ ، ص٨٤ ، ث ٢٥ ، أمر عال إلى المالية ، فى ٨ ربيع الأول ١٢٧١هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٥٤م.

شافعى معتوق أحد مشايخ ناحية النواردة بأسيوط فقد اعتاد أن يقيم ليلة ذكر فى كل عام ، وكان من نتيجة إحدى هذه الليالى مصرع زوجته تحت أرجل حصان [١] .

كما يذكر لين أن العبيد كانوا أشد الناس تعصباً فى مصر وأكثر تعوداً على إهانة المسيحيين وكل من كان على غير دينهم الذى اعتنقوه *"دون أن يعرفوا من مبادئه أكثر مما يعرف أطفال العرب الذين لم يمض عليهم فى المدارس أكثر من أسبوع"* [٢] .

ومن بين جميع أنواع العبيد ، كان الخصيان هم الأكثر تمسكاً بشعائر الإسلام وفرائضه ، ويبرر كلوت بك هذا الاتجاه بأنهم ربما يجدون فى ذلك ما يعوضهم عن الشعور بالنقص وفقدان صفة هى من أخص صفات الرجال [٣] . ولذلك فإنهم بالإضافة إلى الإنشاءات الدينية والأوقاف الخيرية التى أوقفوها على أوجه الخير ، كانو أيضا ذوى ميل شديد إلى التفرغ للعبادة ، فقد كان سعيد أغا أحد أغوات أخت محمد على باشا مقيما فى المدينة المنورة ومتفرغا للعبادة هناك حيث أمر محمد على ناظر خزينة المدينة يصرف مرتباً شهرياً من الروزنامجة مقدارة ٣٠٠ قرش بالإضافة إلى ٣٠٠ قرش أخرى مقيدة له بالدايرة السنية ، حيث تقدم بطلب ضم المرتبين *"وإرسالهما إليه سنه بسنة مع الصرة الشريفة كونه متوجه الحجاز ليقيم ويجاور بذلك الطرف"* [٤] .

وقد كان إهتمامهم ببناء مقابرهم يفوق اهتمامهم ببناء بيوتهم ، فمقبرة خليل أغا كبير أغوات والدة إسماعيل باشا تحفة فنية من الرخام الأبيض كتب على شاهدها أبياتا توضح تدينه وفرحته بلقاء ربه [٥] . وكذلك مقابر نساء الأسرة المالكة من الجوارى والمستولدات [٦] وأيضا مقبرة سليم باشا السلحدار مملوك محمد على باشا [٧] .

---

[١] مجلس الأحكام ، دفتر س٧/٤/١٥، ص٥٢ ، ث١١٧ ، غرة جمادى الأخرة١٢٧١هـ / ١٩ فبراير ١٨٥٥م .
[٢] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .
[٣] كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص ١٣٩ .
[٤] ملفات الموظفين ، ملف ١٢١٧ محفظة ١١٥ ، عين ٤ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش أغا .
[٥] مقبرة خليل أغا بمقابر الإمام الشافعى .
[٦] أنظر على مثلا مقبرة والدة توفيق باشا ووالدة عباس باشا بالإمام الشافعى،ومقبرة والدة إسماعيل باشا بالرفاعى.
[٧] مقبرة سليم باشا السلحدار بالإمام الشافعى .

سادساً : الرقيق والجريمة :

مع أن الرقيق كانوا من عناصر الرفاهية فى المجتمع المصرى ومقياسا لها ، إلا أنهم كانوا فى ذات الوقت من عناصر الجريمة ومشعلى نارها . فتتحدث الوثائق - خاصة سجلات ديوان مجلس الأحكام - عن تفصيل الكثير من الجرائم التى ارتكبها الرقيق أو كانوا شركاء فيها .

أ - جرائم القتل :

لم تكن جرائم القتل التى ارتكبها الرقيق قليلة العدد ، ويمكن استخلاص بعض الحقائق المتصلة بهذه الجرائم ، وهى حقائق توضح ظروف هذه الجرائم وما وراءها من دوافع وأسباب ومن هذه الحقائق :

١ - أن جرائم القتل كان أغلب مرتكبوها من العبيد ، فلا نكاد نجد وثائق تشير إلى جرائم قتل ارتكبها مماليك ، اللهم إلا واحدة وهى قيام مملوك يعقوب أغا المسمى أشرف الذى أطلق الرصاص على عبد زنجى من العبيد الساكنين بالعشش خارج باب اللوق ، مما أدى إلى وفاته بعد نقله إلى الإسبتالية بخمسة أيام وذلك فى ربيع الآخر ١٢١٤هـ / إبريل ١٨٤٨م [١] .

٢ - أن غالبية جرائم القتل التى ارتكبها أولئك العبيد لم يكن دافعها مصلحتهم وإنما ارتكبوها لحساب ساداتهم ، فكانوا مجرد أداة يحركهم إليها دافع الولاء للسيد ، واعتبارهم أنفسهم من أفراد أسرته . ومن أمثلة ذلك قيام اثنين من عبيد السيد مدكور أحد مشايخ ناحية منيال بالمنيا ، بالاشتراك مع ابن الشيخ المذكور فى قتل أولاد ميخائيل عبدالله الأربعة انتقاما لقتلهم سيدهم السيد مدكور [٢] وكذلك قيام العبد الأسود تعلق على عبد السيد بالاشتراك مع سيده المذكور فى قتل أحد الفلاحين حيث قام العبد الأسود بضبط الرجل وقام سيده بطعنه بالسكين ، والسبب خلاف حول بعض المسائل المتعلقة بالزراعة [٣] . وفى إحدى المشاجرات الكبرى التى وقعت فى مديرية المنيا

---

[١] محافظ الوقائع المصرية ، محفظة ١ ، ملف أمن عام ، العدد ١١١ ، فى ٢٩ ربيع الآخر ١٢٦٤هـ/٤ أبريل ١٨٤٨م.
[٢] مجلس الأحكام س٧/١٠/٣ ،ص١٦٤، ث ٤٧٣ ، فى ٢٢ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٥٨م.
[٣] مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٤، ص٤٧ ، ث ٥٨١ ، فى ١٣ ذو الحجة ١٢٧٥هـ / ١٤ يوليو ١٨٥٩م .

فى ذى القعدة ١٢٦٩هـ / سبتمبر ١٨٥٣م ، وقتل فيها عشرة أشخاص ، انحصرت التهمة فى عشرين شخصاً بين أحرار ورقيق من أتباعهم ، ونجد من الرقيق العبد بخيت عبد رب النبى يمتطى حصاناً ويحمل سلاحا ويقاتل إلى جانب سيده أحمد صقر، ثم يهرب بعد المشاجرة ، ويتم القبض عليه بعد نحو ثلاث سنوات ، حيث حكم عليه بالسجن خمس سنوات [1] وتذخر سجلات مجلس الأحكام بكثير من القضايا التي تؤكد ذلك [2] .

٣ – أن بعض هذه الجرائم قد ارتكب بدافع طيش أولئك العبيد وتهورهم وعدم تبصرهم لعواقب الأمور ، دون أن تكون هناك مصلحة لساداتهم فى ذلك . ومن هذا النوع قيام ريحان السودانى معتوق منصور أغا من الروضة بمديرية الفيوم ، بضرب العبد سعيد السودانى الذى هو زوج اخته ومن عبيد منصور أغا أيضا ، بمسوقة فى رأسه أودت بحياته ، وذلك بسبب خلاف وقع بين سعيد وزوجته، ونتيجة لذلك فقد حكم عليه مجلس الأحكام بالقصاص الشرعى كطلب الوارث "منصور أغا " وتصدق على الحكم من " فضيلة مفتى الأحكام " ثم تراءى للمجلس أنه عند تنفيذ الحكم الشرعى يصير تخيير الوارث عن العفو عنه من عدمه وأنه فى حالة قبول الوارث العفو وانقلاب إلى الدية ، فإنه يبعث بالقاتل إلى البحر الأبيض مدة خمس عشرة سنة [3] . وكان هذا هو نفس الحكم الذى صدر على العبد سرور الحبشى معتوق عمدة كفر سليمان بالشرقية فى إبريل ١٨٧٥م ، جزاءً لتجاريه على قتل أحد الأشخاص من القرية المذكورة بضربه على رأسه بفأس من حديد عمداً [4] . ويذكر لين أن الحكومة نادراً ما كانت تجيز تسوية مالية لمثل هذه القضايا – يقصد الدية – وأن عقوبة الإعدام كانت توقع على قاتل عبده أو عبد ولده أو عبد يشارك فى تملكه [5] . ولكن الحقيقة أن الحكم بالدية كان معمولا به فى ذلك الوقت ، وفى حالة كون القاتل عبداً رقيقاً أو مكاتباً ، فإن الحكم كان يصدر *"بوجوب المال على سيده"* ، وإن كان دفع الدية هو

---

[1] م.ع ، دفتر س ٧/١/١ ، ص٦٦ ، ث ٧٧ ، امر كريم إلى مديرية المنيا وبنى قرار ، ٢٩ ذو القعدة ١٢٧٢هـ / ١ اغسطس ١٨٥٦م .

[2] انظر على سبيل المثال سجل س٧/١٠/١ ، ص٥٢ ، ث ١١٦ ، بخصوص اشتراك العبد مرجان مع سيده شيخ ناحية الكوم الأصفر جرجا بضرب احدى السيدات ، وكذلك سجل س٧/١٠/٢٠ ، ص ١٨٧ ، ث ٧٤٥ ، بخصوص اشتراك العبد بركات مع أقارب سيده من أولاد حمود في قتل أحد الأشخاص بسبب النزاع على ميراث .

[3] م.ع ، دفتر س ٥٦/٢/١، ص٣٨ ، ث ٥ ، أمر كريم إلى مديرية الفيوم ، فى ٧ صفر ١٢٩٢هـ /١٥ مارس ١٨٧٥م.

[4] م.ع ، دفتر س ٥٦/١/١، ص ٦٣ ، ث ١٠ ، أمر كريم إلى مديرية الشرقية ، فى ٢ ربيع الأول ١٢٩٢هـ / ٨ ابريل ١٨٧٥م .

[5] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

بمثابة إرضاء للورثة فى حين أن الحكم بالسجن كحق للحكومة كان يوقع على القاتل بعد دفع الدية [1] .

٤ – فى الإصابات التى لا تصل إلى حد القتل ، كان الحكم يصدر بدفع الدية، فعندما أطلق العبد عنبر الزنجى من عبيد إبراهيم اغا ناظر قسم أبنوب رصاصة أصابت ساق رجل يدعى أبا العلاء الحسينى ، " اقتضى الحال دفع نصف الدية من الضارب " [2] ولكن الوثيقة لم تحدد من الملزوم بدفع الدية العبد أم سيده .

ب – جرائم السرقة :

برغم ما ذكر عن جرائم القتل ، فإن جرائم السرقة كانت أكثر إلفاتا للنظر ، من حيث كثرتها وتنوع المواد المسروقة ، وربما يرجع ذلك إلى أن الرقيق –خاصة السود– كانوا يشعرون بالحرمان بينما يرون ساداتهم يرفلون فى النعيم والرفاهية . وكانت الجوارى السود هن أكثر من وقع فى أغراء هذه المظاهر ، فمددن أيديهن إلى ممتلكات أسيادهن ، فقد سرقت ثرنجة الحبشية عدة أشياء من منزل سيدتها زليجة الدلالة ، عبارة عن شكمجية وسبع بقج من القماش والملبوسات بالاتفاق مع جيران سيدتها وهما زهرة الحبشية وزوجها أحمد أغا بونابرته ، ونظير ذلك فقد حكم عليها بالسجن ثلاث سنوات [3] . كما سرقت حليمة السودانية جارية عبدالغنى أحمد من جرجا مبالغ نقدية وحلى من منزل سيدها وهربت من المنزل بالمسروقات [4] .

ويلاحظ أن قلة عقل هؤلاء الجوارى ، كانت سببا فى اكتشاف أغلب السرقات مبكرا ، فالجارية ثرنجة اعترفت بمجرد أن سألتها الضبطية ، أما الجارية حليمة فقد ذهبت بالمسروقات إلى منزل عبد الرحمن العبد الذى أخذ منها المسروقات وقتلها[5] بل إن من المواقف الطريفة أن الجارية مبروكة المملوكة لإسحاق حنين اليهودى ، لما سرقت أشياء ذهبية من منزل صهر سيدها ، ذهبت إلى ثلاثة أشخاص لمساعدتها فى

---

(١) م.ع ، دفتر س ٥/١/١ ، ص٢٧ ، ث ٥ ، إرادة سنية لحكمدار السودان ، فى ٢١ صفر ١٢٧٤هـ / ١١ اكتوبر ١٨٥٧م .

(٢) محافظ الوقائع ، محفظة ١ ، ملف أمن عام عدد ١١٥ ، فى ١٩ جمادى الأخرة ١٢٦٤هـ / ٢٣ مايو ١٨٤٨م .

(٣) ديوان مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٢ ص١٧٢ – ١٧٥ ، ث ٢٧٣ ، فى ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٥هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٥٨م .

(٤) م.ع ، دفتر س ٣١/١/١، ص ٢٦ ، ث ٦ ، إرادة سنية إلى مديرية جرجا فى ١١ جمادى الأولى ١٢٨٢هـ / ٢ أكتوبر ١٨٦٥م .

(٥) نفس المصدرين السابقين .

تصريف المسروقات ، غير أنهم أخذوا المسروقات وتصرفوا فيها ثم أخذوا الجارية نفسها فباعوها إلى سالم الحلبى . وقد حكم على الأشخاص الثلاثة بالسجن ثلاث سنوات ، وأما الجارية فحكم عليها " باستخدامها فى ورشة الغزل مدة سنة ونصف وبمضى المدة يصير تسليمها إلى صاحبها الذى اشتراها " . وقد صدق سعيد باشا على هذه الأحكام ، غير أنه أمر بنفى الجارية إلى السودان بعد انقضاء مدة جزائها " [1] .

وقد كانت أحكام السجن على الرقيق تشمل أحياناً بنداً ينص على نفيهم إلى بلادهم ، وكان ذلك طبقا لأمر عال أصدره سعيد باشا إلى مجلس الأحكام فى ١٤ صفر ١٢٧١هـ / ٦ نوفمبر ١٨٥٤م ، جاء فيه" *أن العبيد والجوارى السود المعتوقين الذين يوجدوا سارقين لا يجرى مجازاتهم بالجبس ولا خلافه ، بل فى الحال يجرى نفيهم إلى جانب السودان* " . وبصدور هذا الأمر غير مجلس الأحكام حكماً كان قد أصدره على الجارية عائشة التى سرقت بعض أشياء من منزل جارة سيدتها ، من السجن إلى النفى لأنه اتضح أنها حرة وليست فى الرق [2] . ومع ذلك فإن منطوق هذا القرار لم يكن يطبق حرفياً ، فقد حكم مجلس الأحكام على العبد ألماس الحبشى المملوك لكهرمانة أغا باستخدامه بالوابورات والعمليات مدة ستة أشهر ، نظير تجاريه على سرقة كمر حرير قيمته ١٨٥ قرش من حافظ نورى ، "*ثم ينفى بعد ذلك إلى بلاده ويخصم ثمن الكمر من سيده كهرمانه أغا*" [3] . أى أن خسارة كهرمانة أغا كانت مزدوجه ، فهو قد خسر ثمن العبد الذى اشتراه كما سيدفع ثمن الكمر الذى لم يسرقه .

وكانت سرقات العبيد برغم تنوعها تافهة إذا ما قيست بسرقات الجوارى التى كان أغلبها من الذهب والحلى ، فقد سرق العبد رزق من الحاج دسوقى شيخ العشش بناحية الحصوة بمصر ، "دفيه" بطانية قيمتها ١٠٠ قرش [4] كما سرق العبد سليمان سبع مخدات ومرتبة من الكشك الكائن بجنينة أوسية مهمشة التابعة لشريف باشا [5] . كما سرق العبد سرور الزنجى حمارة وكذلك شبكاً بتركيبة (شيشة) من تاجر

---

[1] م.ع ، دفتر س ٥/١/١ (١٨٨٣) ص٣٧ ، ث ٢٣ ، أمر كريم إلى محافظة المحروسة ، فى ٧ صفر ١٢٧٢هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٥٥م .

[2] ديوان مجلس الأحكام ، دفتر قيد القرارات عربى س ٢٢/٩/٧ ، ص٢٠ ؟، ث ٢٥ ، فى ٦ ربيع الأول ١٢٧١هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٤م .

[3] مجلس الأحكام ، دفتر س ٣/١٠/٧ ، ص٢١ ، ث ٢٩١ ، فى ربيع الآخر ١٢٧٥هـ / ١١ نوفمبر ١٨٥٨م .

[4] دفتر س ٢/١٠/٧ ، ص١٦٩ ، ث ٢٣٢ ، فى ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٥هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٥٨م .

[5] دفتر س ٥/١٠/٧ جـ٤، ص١٨٧ ، ث ٩٣٨ ، فى ١٥ شوال ١٢٧٥هـ / ١٨ مايو ١٨٥٩م .

يهودى [1] . وهناك بعض العبيد الذين تخصصوا في سرقة المواشـى ، وإن كان ضبطهم بالسرقة أسهل من ضبط الاحرار ، ومنها على سبيل المثال تجارى العبد جوهر على سرقة بقرتين [2] ، وتجارى العبدين فضل اللـه وسعيد على سرقة حمارة [3]، والعبد محمد سيد على سرقة بقرة [4] .

وقبل أن يترسخ لدينا اعتقاد فحواه أن وجود الرقيق فى البيوت كان مرضاً اجتماعياً ، فإنه ينبغى أن نذكر أنه كان هناك الكثير من الشرفاء الذين لم تمتد أيديهم إلى ممتلكات سادتهم أو غيرهم ، فالوثائق لا تهتم بالشرفاء والأمناء بقدر ما تهتم بالمجرمين وما يصدر ضدهم من عقوبات . وإن كنا نستطيع أن نتلمس بعض أخبار أولئك الشرفاء من بين السطور ، فقد حضر حنين دواد من أهالى مصنّاى غربية إلى وكالة العفيفى بمصر ومعه عبد تعلقه ، ثم سرق بواب الوكالة وإحدى النساء الدلالات وبالقبض عليه ألقى بالتهمة على العبد ، غير أن التحقيق فى القضية كشف عن براءة العبد ، فحكم بإطلاق سبيله وسجن سيده ثلاث سنوات [5] .

وإذا كان دور العبد فى القضية السابقة قد أقتصر على السلبية والوقوف موقف المتفرج حتى بعد إلقاء التهمة عليه ، فإن هناك من تجاوز دورهم هذه السلبية إلى حد الإبلاغ عن سادتهم السارقين ، فقد توجه العبد تعلق حسن أفندى سرى ناظر شونة الحمرة بأسيوط إلى مدير أسيوط وأخبره أن سيده قد أخذ بعض الأخشاب من تعلقات الميرى الموجودة بالشونة من أصناف اللاطة واللوح البندقى ، وبالتحقيق فى القضية بمجلس أحكام أسيوط أفاد بواب الشونة أن الناظر قد حضر إلى الشونة فى الصباح الباكر وأخذ بعض الأخشاب وسلمهم للعبد ، فحكم على الناظر باستبعاده من خدمة الميرى ودفع ثمن الأخشاب [6] .

وبالرغم من أن أغلب مرتكبى جرائم السرقة كانوا من العبيد والجوارى السود ، إلا أن هناك بعض حالات سرق فيها المماليك ، ففى إحدى الوثائق نجد أمرا من محمد

---

[1] دفتر س ٧/١٠/٣ ، ص١٣٧ ، ث ٤٣٧ ، فى ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٥٩م .
[2] س٧/١٠/٢٠ ، ص ١٠٤ ، ث٦٩١ ، في ٢٨ شوال ١٢٨٠ هـ .
[3] س٧/١٠/١٩ ، ص٣٥ ، ث٣٥٩ ، ١٦ رجب ١٢٨٠ هـ .
[4] س٧/١٠/٢٠ ، ص ٩ ، ث٥٩١ ، ٩شوال ١٢٨٠هـ .
[5] م.ع ، دفتر س ١/١/٥ ، ص٥٦ ، ث ٢٤ ، أمر كريم إلى محافظة المحروسة ، فى ١٣ صفر ١٢٧٢هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٥٥م .
[6] ديوان مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٣ ، ص ١٧٢-١٧٤ ، ث ٤٨٦ ، فى ٢٢ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٥٨م .

على فى رجب ١٢٥٢هـ / أكتوبر ١٨٣٦م ، إلى ناظر أشغال فم المحمودية بالبحث عن المملوك رستم الذى سرق ساعة ذهبية وبندقية وبعض أشياء ذات قيمة من سيده الميرالاى حسنى بك ، والقبض عليه وإرساله إلى سيده [١] . كما اعتاد المملوك خسرو من غلمان المرحوم عباس باشا السرقة من دائرة إلهامى باشا ، فطرد من الدائرة ، ولكنه توجه إلى منزل عمر بك وصفى ناظر إصطبل الحصوة التابع لدائرة إلهامى باشا ، وسرق منه تركيبة كارم بمينه الماس وصفرة بقصب وفردة طبنجة بفضة ، فحكم عليه بالسجن لمدة عامين بالوابورات والعمليات ثم نفيه إلى بلاده [٢] .

جـ- جرائم الزنا والبغاء والشذوذ :

ما دمنا نستعرض الآن الجانب السئ فى حياة الرقيق ، فلابد أن يمتد هذا الاستعراض ليشمل كافة أنواع الجرائم التى يمكن أن ترتكب فى أى مجتمع ، والتى قد يرتكبها الرقيق باعتبارهم جزءا من هذا المجتمع . وكانت جرائم الزنا منتشرة بين العبيد خاصة ، وربما يرجع ذلك إلى عدم اهتمام السادة بتزويجهم وربما يرجع ذلك إلى أن الشريعة تعتبر العبد غير محصن وإن تزوج ، أو ربما يرجع ذلك إلى طيشهم وتهورهم أو إلى تلك الأسباب جمعياً . فخير الله العبد وقتما كان يقوم برى أرض سيده شيخ ناحية شبرا باص بالغربية قام بالاعتداء على البنت البكر المسماة أم إبراهيم التى كانت تحرس غلال والدها فى الحقل المجاور ، حيث " ذهب إليها وطرحها على الأرض وخوفها بسكين وأزال بكارتها بقبله بدون حضور أحد " ولذلك حكم عليه بالسجن مدة سنة ونصف ثم نفيه إلى بلاده [٣]

وكثيرات من الجوارى كن على استعداد الزنا لمجرد أن سادتهن أو أزواجهن يهملونهن ، فيذكر لين أن محمد على زوج إحدى جواريه من نخاس غنى ، ولأن الرجل كان يهملها ، فإنها صاحبت تاجراً واعتادت على الزنا معه [٤] . كما اعتاد العبد مرسال المجند بالجيش الخروج من فرقته بدون إجازه ، ويتوجه عند الجارية زعفرانة الحبشية ويبيت عندها فى بعض الليالى رغم أنها ليست قريبته ، فحكم عليه بالجلد ٢٥١ جلدة فى مواجهة الطابور بمقتضى القانون العسكرى [٥] .

---

[١] محافظ الذوات تركى ، محفظة ١١ ، ث ٤/٤٢٩ ، أمر من الجناب العالى إلى عارف قبودان ناظر أشغال المحمودية ، فى ١٤ رجب ١٢٥٢هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٦م .

[٢] مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٢ ، ص١٦٥ ، ث٢٢٣ ، ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٥هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٥٨م .

[٣] مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٣ ، ص٦٦ ، ث٣٠٠ ، ٢٢ ، ربيع الآخر ١٢٧٥هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٥٨م .

[٤] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص٢٦٤ .

[٥] م.ع ، دفتر س١/١/١٣ ، ص١٥ ، ث ٣ ، أمر عال إلى الدايرة السنية ،٥ صفر ١٢٧٥هـ/٤ اسبتمبر ١٨٥٨م.

أما البغاء فهو مرض لم يخل منه مجتمع ، ولكن علاقته بالرق لا يمكن إنكارها، ويرجع ذلك لسببين : أولهمـا أن المجتمع الذى يأخذ بنظام الرق لابد أن يكون فيه إدراك المرأة المسترقة لقيمة العفة ضعيفا [1] . إذ تنتقل الجارية من تحت سيد إلى سيد آخر دون أن تكون لها رغبة فى ذلك أو رأى ، ولا يخفى أن ذلك كان من الأسباب التى دفعت ببعض الجوارى السود فى مطلع القرن التاسع عشر ، إلى السعى بأنفسهن للحاق بالجنود الفرنسيين ، حتى لو أدى ذلك إلى قفز الجدران حسب وصف الجبرتى الذى أدهشه إقبال الفرنسيين على اصطحاب النساء دون تمييز بين ألوانهم حتى قال عنهم أنهم يرغبون فى "مطلق الأنثى" [2] . أما السبب الثانى فهو أن بعض السادة فى الشرق الإسلامى ، خاصة فى السودان ، كانو يمتلكون عددا من الجوارى يجبرونهن على البغاء ويجنون من ورائهن الأموال [3] على أن هذا النوع لم يكن منتشرا فى مصر فلم نعثر على حالات استغلت فيها الجوارى مثل هذا الاستغلال ، باستثناء ما ذكره لين من أن بعض الغوازى كن يقتنين الجوارى السود ويدفعنهن إلى البغاء وينمين بذلك ثروتهن إلى جانب مصادرهن الأخرى [4] . وكان من أسباب الشكوى التى تقدم بها شيخ اليسرجية إلى المجلس العالى فى جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / أكتوبر ١٨٣١م ، أن بعض اليسرجية ، نتيجة لانعدام الرقابة عليهم ، قاموا باستئجار بيوتا فى بعض أزقة القاهرة وأباحوها لأنواع الدعارة والفجور [5] . وبذلك فإنه يمكن اعتبار السبب الخاص بعدم إدراك الجوارى لقيمة العفة هو المحرك الأول لهذه العادة السيئة . فتذكر إحدى الوثائق من عصر محمد على أن بعض الجوارى الزنجيات من "الجوارى الأميرية" قد هربن إلى الأسكندرية "وسلكن مسلك نساء الشوراع " واتخذن البغاء حرفة لهن [6] . وذلك أن البغاء كان حرفة من لا حرفة لها ، فهو بحق أقدم حرفة بين النساء. ولعله قد أصبح واضحـا الآن لماذا كان المصريون ينكرون على الأوربيين عتقهم جواريهم دون تدبير أمور معيشتهن وتركهن دون عائل يعولهن .

---

[1] صلاح العقاد : الجبرتى والفرنسيين ، بحث منشور فى كتاب أحمد عزت عبدالكريم وآخرون : عبد الرحمن الجبرتى دراسات وبحوث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦م ، ص٣٢٣ .

[2] عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٣ ، ص٢٨٩ .

[3] Richard Hill : On The Frontiers of Islam, P.P. 116,183

[4] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص٣٢٨ .

[5] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٤٠/٢٣، ص٥٩-٦٠ ، ث ٥٣ ، من المجلس العالى إلى كاتب ديوان الخديو ، فى ٢٢ جمادى الأولى١٢٤٧هـ/٢٩أكتوبر١٨٣١م ،ولمزيد من التفاصيل حول تلك الشكوى راجع الفصل الثانى .

[6] ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٣٠/٩ ، ص٥ ، ث ٢٨، من الديوان إلى عثمان أغا باش أغا الأسكندرية ، فى ٢٠ محرم ١٢٤٥هـ / ٢٢ يناير ١٨٢٩م .

وتحت ضغط القناصل استجاب إسماعيل باشا لمطلبهم الخاص بعتق الأرقاء المتشكين من سادتهم دون النظر فى الشكوى المقدمة منهم [1] . ونتيجة لذلك فإنه حدث أن كثيراً من الإماء الزنجيات الآبقات من سادتهن توجهن إلى الضبطية بالإسكندرية وحصلن على سند بالعتق " *ثم تجاسرن على ارتكاب ما لاينبغى لعدم من يقوم بواجباتهن مع الصيانة وحفظ العرض* " [2] . وعلى ذلك فإنه يحق لنا أن نتساءل عن ما إذا كانت هناك ثمة علاقة بين إلغاء الرق وتحرير الرقيق فى أواخر القرن التاسع عشر ، وبين تصريح الحكومة المصرية فى عهد توفيق بفتح محال للدعارة ، ومنح الرخص لأصحاب هذه المحال بمزوالة نشاطهم ، كما صدر فى ١١نوفمبر ١٨٨٢م منشور خاص بالكشف الطبى الدورى على العاهرات ، وفى يوليو ١٨٨٥ صدرت "لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات" [3] . والحق أنه مجرد تساؤل يحتاج إلى مزيد من البحث للإجابة عليه .

وقبل أن نغلق ملف هذه القضية يجب أن نتحدث عن فرع آخر من فروعها وهو الشذوذ الجنسى ، ذلك أن البعض يذكرون أن مصر فى أواخر العصر العثمانى وأوائل القرن التاسع عشر ، كانت تعانى أزمة فى القيم الخلقية والاجتماعية نتجت عن انتشار العلاقات الشاذة والمثلية الجنسية والغزل بالذكر وغير ذلك من العادات الهدامة [4] . ويذكرون أن مثل هذه العادات كانت تلقى استحساناً من الجبرتى الذى لاحظ غرام الفرنسيين بالنساء وأنهم – أى الفرنسيين – لو كانوا يؤثرون الغلمان ، لما لاحظ الجبرتى ذلك أو تعرضوا لهجومه لما شاهده من مظاهر تحرر المرأة واختلاطها بالرجال [5] .

غير أن ما يذكره الجبرتى عن حالات الشذوذ ليس بالحجم الذى يجعلها ظاهرة عامة ، ونحن لا يهمنا تحجيم هذه المظاهر بقدر ما يهمنا الآن تحجيم دور الرقيق فيها، وهو على أية حال دور ليس بالحجم الذى يستحق إعادة التفكير فى الرق كنظام اجتماعى كانت له قوانين وضوابط تكفلت بالسيطرة عليه . فلم نعثر على حالات شذوذ

---

[1] Mc Coan : OP. Cit., P. 321 .

[2] محافظ الوقائع المصرية ، محفظة ١١ ، ملف شئون اجتماعية ، عدد ٣٤٤ ، فى ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٤هـ / ١٤ مارس ١٨٧٠م .

[3] فيليب يوسف جلاد : المرجع السابق ، جـ٣ ، ص٢٥٦ .

[4] صلاح عيسى : الثورة العرابية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٢م ، ص ١٨٣ .

[5] كريستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص١٦٩ .

بين الرقيق وبعضهم أو بين الرقيق وسادتهم ، باستثناء ما ذكره الجبرتى من أن العسكر لما صعدوا بأسرى حملة فريزر إلى القلعة " فإنهم اختصوا بمن وقع فى أيديهم من المردان وباعوهم فيما بينهم وفسقوا بهم " [١] . بالإضافة إلى ما ذكره كريستوفر هيرولد Christopher Herold من أن الشيخ البكرى كانت تربطه بمملوكه رستم علاقة شاذة جعلته يتفانى فى لأنقاذ الغلام من أيدى الفرنسيين بينما تبرأ من ابنته وتركها للموت جزاء لعلاقتها مع الفرنسيين [٢] .

وبذلك فإن دور الرقيق فى هذه الظاهرة كان محدوداً ، ولابد أن تلك الحالات لم تكن باختيارهم ، وليس أدل على ذلك على من أن بعضهم - عندما ملك حق الاختيار- قد رفض هذه العلاقة رفضا صارما ، فقام فرج الله العبد بقتل خضير اللوطى عندما طلب منه أن يفعل به الفاحشة ، ولأن المقتول كان سيئ السمعة ويتشبه بالنساء ، فقد تم الاكتفاء بسجن العبد ثلاث سنوات [٣] .

سابعاً : الجوارى والحريم :

كلمة حريم التركية مصدرها عربى ، والفعل منها "حَرَّمَ" ومعناها الممنوع غير الجائز ، كما أن فيه القداسة ، وفى العصر العثمانى كانت كلمة حريم تعنى هذين المدلولين "الممنوع والمقدس" ، ولذا فإن عبارة "الحريم" يقصد بها الشئ المقدس المحرم على الغير الاقتراب منه أو النظر اليه [٤] . وكانت فكرة الحريم تعابث خيال الأوربى كلما تذكر الشرق ، وتجعله أسير حلم يرى نفسه فيه سلطانا محاطا بعدد من الصبايا الجميلات اللاتى لا يحلولهن شئ قدر السعى إلى إرضائه والمثول بين يديه فى طاعة وخضوع [٥] . أو ينصرف خياله إلى بركة من الماء المعطر تتواثب حولها العذارى يرقصن ويغنين [٦] ، غير أن هذه الفكرة الشائعة عن الحريم فى أوربا غير

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٧٨ .
(٢) كريستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص٢١٧ .
(٣) م٠ع ، دفتر س ٥٦/١/١ ، ص٥٠ ، ث ٩٩ ، أمر كريم مدير سنار ، فى ٢ محرم ١٢٩٢هـ / ٨ فبراير ١٨٧٥م .
(٤) محمد كمال يحيى : الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٩ .
(٥) ثروت عكاشة : التصوير الاستشراقى فى العالم الاسلامى خلال القرن التاسع عشر ، بحث منشور فى مجلة العربى الكويتية ، العدد ٤٠٠ ، مارس ١٩٩٢م ، ص١٢٠ .
(٦) جويدان : المرجع السابق ، ص١٠٠ .

صحيحة ، فالحريم - أو الحرم - كلمة تطلق ليس فقط على المكان بل على ما يحتويه من الساكنات من زوجات وجوار[1] ، حيث لا يسمح عادة للرجال بالدخول باستثناء رب الأسرة وبعض الأقارب والأطفال [2] . وفى بيوت الأتراك غالبا ما يكون الحريم فى القسم الأعلى من الدار . وهو يتكون من بهو كبير يشبه البهو الخاص بالاستقبال فى منازل الأوربيين ومجموعة من الحجرات المحيطة به ، وهى مخادع لرب المنزل ونسائه وجواريه [3] .

أ - حريم الحكام والأمراء :

كلما زادت مكانة الرجل فى المجتمع ، كلمات اتسع حريمه وزاد عدد سكانه، وعلى ذلك فإن حريم حكام مصر من أسرة محمد على كان الأكبر اتساعا والأكثر عددا . وكانت الجوارى محور نظام الحريم فى مصر والدولة العثمانية ، فهن الزوجات والمحظيات والخادمات ، حيث كانت العادة الجارية لدى سلاطين آل عثمان ألا يقترنون إلا بجوارى الرق ، وكذلك كان والى مصر محمد على باشا وأولاده لا يقترنون إلا بالجوارى تشبها بسلاطين آل عثمان [4] . وقد شمل حريم محمد على زوجتين وسبعا وعشرين مستولدة [5] ، إلى جانب جيش من الجوارى والمحظيات .

وفى ربيع الآخر ١٢٦٤هـ / مارس ١٨٤٨م ، ذكرت سجلات تعداد النفوس أن سراى القلعة وحدها كانت تحتوى على ٩٣ نفساً ، منهم ٧ من أغوات الأندرون "الخصيان" ، و٧ من الذكور الكبار - ربما من الحرس الخارجى "البيرون" - و٤ من الأطفال الذكور ، و٧٥ من النساء الكبار [6] . ولا شك أنهن كن يمثلن جيشا من المحظيات والجوارى والخادمات . ومع ذلك فلم يكن هؤلاء هن كل حريم محمد على وإنما هن سكان سراى القلعة فقط ، حيث أخذ هذا الإحصاء فى وقت كان فيه محمد على مقيما بالإسكندرية [7] .

---

(1) كلوت بك : المرجع السابق / ص٦١٥ .
(2) إدوارد وليم لين : التمرجع السابق ، ص١٢٢ .
(3) كلوت بك : المرجع السابق ، ص٣٦٤ .
(4) نفس المرجع ، جـ١ ، ص٥٣٢ .
(5) عزيز خانكى : نفحات تاريخية ، مرجع سابق ، ص ٤٢-٤٧ .
(6) دفاتر تعداد النفوس ، دفتر إجمالى تعداد النفوس بأثمان المحروسة ل ٨٤/١/٤٠ ، تعداد الذوات والعلماء والعمد وغيره على مقتضى كشوفات واردة منهم محفوظة عند المعلم إسحاق ميخائيل ، ص٩٩ ، كشف بختم وكيل ديوان الخديو .
(7) محمد مختار باشا : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ١٣١١هـ ، ص٦٣٢ .

ولم تكن أخبار حريم محمد علي سرا إلى الحد الذى يتخيله الكثيرون ، فنجد هذه الأخبار فى يوميات الجبرتى ، حيث يذكر فى يوميات شهر رجب ١٢٢٢هـ / سبتمبر ١٨٠٧م ، أنه قد ولد لمحمد على باشا مولود من إحدى محظياته [١] . كما يذكر فى يوميات صفر ١٢٢٩هـ / يناير ١٨١٤م ، أن الباشا – وكان وقتها فى الحجاز – أرسل يستدعى عددا من محاظيه عَيَّنَهُن بالاسم [٢] .

وقد سار أبناء محمد على على نهج والدهم ، فعندما رغب إبراهيم باشا فى الزواج من إحدى محظياته ، أرسل إلى والده فى محرم ١٢٣٩هـ / أكتوبر ١٩٢٣م، يستأذنه فى الزواج ويخبره بأنه "*قد خطر بباله أن يتزوج إحدى جواريه ويجعلها رئيسة على الباقيات*" ، فطلب محمد على منه عدم التعجل بالزواج ، ونبهه إلى ضرورة مراعاة الأصول المتبعة فى مصر بخصوص هذه المسائل وهى :

"*أنهم إذا أرادوا ترئيس واحدة على هذا الوجه ، فإنهم يلبسونها فروة ويجعلونها رئيسة على الباقيات ، ويستخدمونها فى هذه الرئاسة عاما أو عامين ، ينظرون إلى طورها وطرازها فى معرفة حال البيت ورعايته ، فإن وجدت لائقة حقا لأن تكون زوجة فإنهم يتزوجونها ويجعلونها سيدة البيت*" [٣] .

ومن الأحداث التى يرويها الجبرتى عن حريم إبراهيم باشا ، أنه قد مات له ابن صغير فى ٨ ربيع الأول ١٢٣٥هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨١٩م ، ويذكر عن كيفية موته أنه

"*كان نائما فى حجر دادته – جارية سوداء – فشاجرتها جارية بيضاء ورفستها برجلها فأصابت الغلام فاضطرب ، ووصل الخبر إلى أبيه ، فدخل عليهن وقبض على الجوارى الحاضرات وحبسهن فى مكان بالقصر ، وقال إن مات ولدى قتلتكن عن آخركن ، فمات من ليلته ، فخنق الجميع وألقاهن فى البحر بما فيهن الدادة ، قيل أنهن خمسة وقيل ستة والله أعلم*" [٤] .

وكان حريم إبراهيم باشا يشمل ستا من الزوجات والمستولدات بالإضافة إلى أعداد أخرى من الجوارى وكذلك كان حريم عباس وسعيد [٥] .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٩٢ .
(٢) نفس المرجع ، جـ٤ ، ص٢٨٦ .
(٣) م.ت ، دفتر س١/٥٠/٤ ، ص٥٦ ، ث ٢٠٥ ، من الجناب العالى إلى حسن أفندى ناظر الفابريقات ، فى ٢٧ محرم ١٢٣٩هـ / ٣ أكتوبر ١٨٢٣م .
(٤) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق جـ٤ ، ص٤٣٦ .
(٥) يراجع الملحق ٢١ الخاص بمستولدات أسرة محمد على .

أما حريم الخديو إسماعيل باشا فإن ما يروى عنه يحاكي الأساطير ، فهو برغم تعليمه الغربي وثقافته الفرنسية ، إلا أنه بحكم تربيته الأولى وتأثير منبته الأصلي ، كان يكثر من اقتناء الحسان من الجوارى ، وكان حريصا على ذلك حتى أن سراياته كانت تحتوى على حوالى ٢٠٠٠ من الجوارى بين مستولدة ومحظية ووصيفة وخادمة[١] . وكان له في كل سراية من سراياته العديدة في عابدين والجزيرة والإسماعلية والجيزة "بلك" مخصوص تقيم فيه مجموعة من "القلفاوات" الخصوصيات والمحظيات من خاصة جواريه [٢] . وإلى جانب هؤلاء فإن حريمه كان يضم أربع عشرة سيدة بين زوجة ومستولدة [٣] . وقد ظل متزوجا بثلاث زوجات حتى عام ١٨٦٦م ، حيث تزوج الرابعة وكانت إحدى مستولدته وأم ابنه الأكبر وولي عهده توفيق ، وقد تزوجها بناء على نصيحة السلطان بعد أن صدر فرمان تغيير الوراثة [٤].

وكان لكل واحدة من زوجات إسماعيل "بلك" مخصوص تقيم فيه هي وحاشيتها من الجوارى ، حيث كان لكل منهن "قلفاوات" من الجوارى البيض ، توزع عليهن الوظائف المختلفة من خازندارة وجماشرجية وغير ذلك ، وبصحبة كل قلفة مجموعة من الفتيات الجركسيات يتدربن تحت يديها على القيام بهذه الوظائف عند الاستغناء عن القلفاوات ، كما كان لكل قلفة عدد من الخادمات الخصوصيات من الجوارى السود يساعدنها في أعمالها المختلفة [٥] .

وكان إسماعيل يفكر كثيرا قبل الزواج من إحدى جواريه ، وربما أنه كان يتبع نصيحة جده لوالده باختبار الجارية قبل الزواج منها ، ولعل ذلك كان من أسباب عدم رغبة إسماعيل في الزواج من والدة توفيق . ويذكر شفيق باشا أن إسماعيل كان لا يعقد إلا على من يعتقد فيها الرزانة والعقل الراجح ، والمحافظة على المقام العلى الذى يرفعها إليه ، ولذلك كن محترمات وموقرات من الجميع ، كما كن يعشن على وفاق رغم أنهن ضرائر ، فضلا عن وجود محظيات كثيرات لزوجهن [٦] . وكان إسماعيل شديد الحرص على حريمه فلا يسمح برؤيتهن أو التحدث إليهن ، وكان يعاقب أشد العقاب من يتجاسر على اختلاس النظر اليهن [٧] .

---

(١) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٣١٥ .
(٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص٨٢ .
(٣) عزيز خانكى : نفحات تاريخية ، مرجع سابق ، ص٥٠-٥١ .
(٤) محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت، ص٨٤ .
(٥) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص٨٢ .
(٦) نفس المرجع ، ص٨٤ .
(٧) صالح رمضان : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص٢٥٣.

وفى مقال للدكتور يونان لبيب حول نهاية نظام الحريم ، نشرته جريدة الأهـرام، يوضح كيف أن إسماعيل كان آخر من تعددت زوجاتهم وسراريهم مـن حكـام مصـر، وكيف أن لفظة "حريم أفندينا" قد اختفت فى عهد توفيق وحل محلها لفظة "حرم أفندينـا" أى زوجته [1] . ويدعونا هذا إلى مناقشة رأى إسماعيل فى هذا النظام بصفته آخر مـن امتلك حريمـا بطابعه الشرقى الأصيل ، فيذكر الأيوبى أنـه كـان مقتنعـا فـى داخلـه بضرورة إبطال هذا النظام ، وأنه كان يقول *"إن تعدد الزوجات وعيشة الحريم يبطلان يوم تمكن تربية بنـات الفلاحين التربية المنزلية ، مـن إحلالهن فـى البيـوت محـل الرقيقات اللائى هن مصروف كبير وضرر أكبر"* . ويفسر الأيوبى هذا التناقض بين رأى إسماعيل والواقع بأنه كان مثل بطرس الأكبر الذى فـرض الإصـلاح علـى شـعبه بينما كان هو مغرق فى الرجعية ، ولذلك نجده يفـرض علـى أولاده إلا يتزوج أحدهم أكثر من زوجة واحدة [2] .

ومن الغريب حقا أن يكون هـذا هـو رأى إسماعيل فـى نظـام الحريـم بينمـا هـو صاحب أكبر حريم فى مصر ، كما أنه لم يكن يسمح لأحد بمهاجمة هذا النظام أمامه ، فكان يتهم الداعين إلى وحدانية الزوجة بأنهم لا يمتلكون فروسية جنسية تمكنهم مـن إرضاء أكثر من امرأة واحدة ، وليس أدل على ذلك من تهكمه على يعقوب صنوع بعد أن عرض أمامه إحدى مسرحياته وكان عنوانها "الضرتان" ، حيـث استدعاه وقـال لـه *"سيدى موليير مصر إن كانت كليتاك لا تحتملان إرضـاء أكثر من امرأة واحدة فلا تجعل الغير يفعل مثلك"* [3] .

أما حريم توفيق فإنه كان يحتوى على الجوارى ولكن كخادمات وقلفاوات وليـس زوجات أو محظيات ، حيث كانت زوجته – على غير العادة – إحدى أميرات الأسـرة الحاكمة ، وهى أمينة هانم ابنة إلهامى باشا بن عباس باشا [4] . ويذكر شفيق باشا عـن توفيق أنه *"كان عفيفا معتدلا فى شـهواته لـم يتخـذ الخليـلات والسـرارى"* [5] ، ويعلـق الدكتور يونان لبيب على ذلك بقوله أنها ليست مسالة عفـة الحـاكم لأن عفـة الحـاكم أو اعتداله فى الشـهوات لا تمنـع ظـاهرة استمرت تشكل أحد الأركـان الأساسـية للنظـام

[1] الأهرام ، عدد ٣٩٣٧٠ ، السنة ١١٩ ، فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤م ، ص٥ .
[2] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣١٦-٣١٧ .
[3] صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص١٨٣ .
[4] عزيز خانكى : نفحات تاريخية ، مرجع سابق ، ص٥٢ .
[5] أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص٥٢٥ .

الاجتماعى لأسرة محمد على ، وإنما يرجع ذلك إلى التغيرات التى شهدتها مصر منذ أواخر حكم إسماعيل والتى أدت إلى التخلى عن كثير من الأنظمة الاجتماعية العثمانية ومنها نظام الحريم [1] .

ومع ذلك فإن عباس حلمى لم يكن كوالده توفيق فى "عفته" فقد اتخذ المحظيات والسرارى بل والمستولدات ، ويذكر محمد فريد فى مذكراته أن عباس حلمى عقد زواجه فى ١٩ فبراير ١٨٩٥م ، "على إقبال هانم " إحدى جواريه التى حملت منه وولدت بنتاً فى الأسبوع الماضى " [2] . وبذلك فإن عباس حلمى كان آخر من اتخذ الخليلات و السرارى من حكام مصر من أسرة محمد على .

وقد كان لكل زوجة ومحظية من المقربات ما يشبه الحريم الصغير ، إلا أنه لم يكن حريماً مستقلاً لأنهن جميعا جزء من حريم أكبر هو حريم الحاكم ، ومن أمثلة ذلك مايذكره بير عن نزديل جارية إسماعيل التى كانت حاشيتها تضم خمسين جارية جركسية [3] بل أن من الغريب أن كل زوجة من زوجات إسماعيل كانت تحب أن تقتنى خير ما يكون من حِسان الجوارى ، لتنال زيادة الحظوة لديه ، وكانت كل واحدة ترسل إحدى قلفاواتها المعتادة انتقاء الجوارى ، فتطّلع على أجسامهن وتختبرهن فيما يمتلكنه من مهارات وتنتقى من تصلح وتشتريها . وفى بعض الأحيان كانت توصى اليسرجى عند وجود "بضاعة طيبة" ان يجلبها إلى السراى [4] .

ولكن فى بعض الأحيان كانت الزوجة تستطيع أن تكون حريماً مستقلاً، وذلك عندما يصبح ابنها حاكماً ، فكان حريم بنبا قادن والدة عباس باشا يضم مئات الجوارى والوصيفات والخصيان ، منهم ٦٢ جارية بيضاء والباقى من الجوارى السود والخصيان [5] . كما كان حريم خوشيار قادن والدة إسماعيل باشا فى القصر العالى يضم بين جنباته ما يربوعلى الألف جارية بين بيضاً وسوداء [6] .

وقد سار الأمراء على نهج الحكام فكان حريم كل منهم يضم أعداد كبيرة من

---

(1) الأهرام ، عدد ٣٩٣٧٠ ، السنة ١١٩ ، فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤ ، ص٥ .

(2) محمد فريد : تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية ، تحقيق رءوف عباس حامد ، القسم الأول ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص٢٣١ .

(3) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٠ .

(4) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص٨٦ .

(5) ملفات الموظفين ، ملف ٤٥١٥ محفظة ٢٠٣ ، عين ٢ ، دولاب ٩ ، أوراق ربط معاش عائلة وأتباع المرحومة والدة المرحوم عباس باشا . وجميعهم مذكورين فى الملف بالاسم والمرتب المخصص لهن .

(6) إلياس الأيوبى : المرجع السابق مجـ٢ ، ص١٤٧ .

الجواري والمستولدات والمحظيات ، ويكفي للدلالة على ذلك أن نذكر أن حريم الأمير محمد عبدالحليم باشا كان يضم سبع مستولدات أنجب منهن جميع أولاده الأربعة عشر كذلك انجب محمد على باشا الصغير أولاده الثلاثة من ثلاثة مستولدات. كما كان حريم الأمير مصطفى بهجت باشابن إبراهيم باشا ثلاث يضم زوجات وثماني مستولدات، أما أحمد رفعت باشا بن إسماعيل فكان يضم زوجتين وثلاث مستولدات [1] . أما حريم الأمير إلهامي باشا فيذكر الأمير محمد على أنه كان يتكون من حرم نمرة ١ ، وحرم نمرة ٢ ، والوالدة هانم ، والداية هانم ، وكتخدا الهانم ، ودادة ولده محمد بك صديق ، وكتخدا حرم نمرة ١ ، ووصيفة إلهامي باشا ، و١٢ قلفة و٢ أسطوات سود [2] بالإضافة إلى أعداد أخرى من المحظيات والمستولدات حيث تذكر أوراق العائلة المالكة أنه كان متزوجاً من "ميزة سلطانة" ابنة السلطان عبد المجيد بالإضافة إلى ثلاث مستولدات هن "عشق بريان قادن" والدة ابنته توحيدة و"نسرين" قادن والدة ابنته أمينة حرم الخديو محمد توفيق باشا و"جشم آفت قادن" والدة ابنته زينب [3]

ب - حريم الذوات :

كان حريم الذوات من الأتراك يأتي في المرتبة الثانية بعد حريم الحكام ، وإن كان بعضهم قد فاق حريمه حريم الحكام من حيث حجم المكان وعدد السكان ، فكان حريم إسماعيل صديق المفتش يتكون من ٣٠٠ جارية من أجمل فتيات القوقاز بالإضافة إلى أعداد أخرى من الجواري السود و الخصيان [4] . ومن سجلات تعداد النفوس لعام١٨٤٨م نجد أن حريم الباشاوات كان يضم عشرات النساء ومن أمثلة ذلك:

	نساء	بنات صغار
حريم سعادة كامل باشا	٥٤	–
حريم سعادة مدير المالية	٤٠	٢
حريم سعادة أحمد باشا طاهر	٣٨	١ [5]

[1] محافظ الأبحاث ، محفظة ١٣٥ ، أوراق الأسرة المالكة .
[2] محمد علي : المرجع السابق ، ص١٥٨ .
[3] محافظ الأبحاث ، محفظة ١٣٥ ، أوراق الأسرة المالكة .
[4] البرت فارمان : مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٢١٥ .
[5] دفاتر تعداد النفوس ، دفتر تعداد أثمان المحروسة ل ٤٠/٨٤/١ ، ص.ص. ١٥٣،١٤٣،٩٦ .

وفى الحريم كان الباشا أو البك رمزاً للسيادة فقط ، وإذا دخل البيت يلقاه الجميع بالخضوع الواجب والويل لمن تتقدم لـه بشكاية من الجوارى أو المحظيات أو الزوجات، فما وجد الحريم إلا ليدخل السرور على نفسه [1] . وعندما يصعد الزوج إلى الحريم فإنه يعلن ذلك مسبقاً عن طريق الطواشى ، ولكنه لا يصعد إلى الحريم مطلقاً إذا كان به زائرات غريبات [2] .

ومن التقاليد المتبعة فى الحريم المصرى أن السيدة لا تقوم بعمل ما ولو كان فى متناول يدها ، فتقديم القهوة له نظام خاص ، وحمل الملابس له نظام خاص أيضا ، ولهذا قد يرى المرء كثيراً من الجوارى منهمكات ولا يرى عملاً يؤدى [3] . فكل جارية لها وظيفة لا تتعداها ، فهناك مثلا "سفرجى قالفة" لإعداد المائدة ، و"قهوجى قالفة" لإعاد القهوة ، و"شمورجى قالفة" ووظيفتها تحضير الملابس للسيد ، وعملها ينحصر بين غرفة الزينة وغرفة النوم ، ولذلك ترى السيدة "الهانم" فيها كل الخطر لكثرة احتكاكها بالباشا أو البك ، ولكى تأمن شر هؤلاء الجوارى فإنها إما أن تغدق عليهن الهدايا أو تنزل بهن سخطها لكى تجعلهن من غضبها على حذر ، ولكن النتيجة فى الحالتين غير مضمونة ، لذا تهتم بعض السيدات بخدمة زوجها بنفسها ، خاصة إذا كان أصلها جارية ثم أصبحت "هانم" فإنها تعرف فقط كيف تبعد الجوارى عن زوجها [4] .

ومع ذلك فإن هؤلاء الجوارى هن فى ملك السيد وله حق التسرى بهن ، ولكن بعض الزوجات كن يمتلكن جوار اشترينهن بأموالهن أو أهدين إليهن ، وفى هذه الحالة لا يجوز للزوج التسرى بهن ، ويذكر لين أن الزوج كان يتسرى أحيانا بجارية زوجته دون علمها ، وفى هذه الحالة يصبح طفلها عبداً إلا إذا بيعت الأم أو أهديت للأب قبل الولادة . وهذا الموقف صحيح شرعاً ، ولكنه يذكر أن الزوج يجوز له التسرى بجارية زوجته بإذن منها [5] ، وهذا غير صحيح شرعا لأن إذنها ليس موجباً للتسرى ، وإنما يجوز له ذلك إذا أهدتها له أو اشتراها منها . وقد حدث موقف مشابه للأميرة زينب

---

[1] الأميرة جويدان : المرجع السابق ، ص ١٠١ .
[2] علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر ، المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص١١١ .
[3] وهناك الكثير من الأمثال الشعبية التى تعبر عن هذا الموقف ، راجع الفصل السادس .
[4] جويدان : المرجع السابق ، ص ١٠٠-١٠١ .
[5] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص١٦٣ .

هانم بنت محمد على باشا زوجة يوسف كامل باشا الصدر الأعظم ، حيث طلبت من ابن أخيها عباس باشا أن يسعى فى طلاقها من زوجها لأنه يعاملها معاملة سيئة *"كاستفراشه الجارية التى تملكها هى"* [1] . ويذكر محمد قدرى باشا أن الزوج تلزمه نفقة زوجته ونفقة خادمتها بشرط أن تكون مملوكه لها ومتفرغة لخدمتها ، وأنها إذا زفت إليه بخدم كثير ، استحقت نفقة الجميع عليه إن كان ذا يسار [2] .

لم يكن وجود الجوارى فى حريم الذوات مجرد محظيات وخادمات فقط ، وإنما كن زوجات أيضا ، حيث قلد الذوات حكام مصر فى الزواج من الجوارى ، ومن حالات الزواج التى قابلتنا أنه كان من المعتاد أن الرجل لا يتزوج إلا من معتوقته أو معتوقة من هو أعلى منه منزلة ، فبينما لم يتزوج الحكام أو الأمراء إلا من معتوقاتهم، فإن الذوات قد تزوجوا بمعتوقات الحكام ومعتوقات أشخاص آخرين. ونكاد نجزم بأن ذوات مصر جميعهم كانت إحدى زوجاتهم على الأقل من المعتوقات ، ومن الذين تزوجوا من معتوقات الحكام نجد عبدى الكاشف حاكم دنقلة الذى تزوج *"إشراقة من الناشئات المخرجات من سراى الجناب العالى"* [3] ، أى محمد على ، وخير الدين باشا مأمور ضبطية مصر الذى تزوج من دور زانة البيضا معتوقة محمد على أيضا [4] ومحو بك الذى تزوج من حسن شاه البيضا معتوقة محمد على [5] . ومنهم أيضا محمد حليم النجده لى الذى زوجه إبراهيم باشا من معتوقتة "تمزار" اليونانية التى أصبحت فيما بعد جدة لأمير الشعراء أحمد شوقى [6] . وكذلك تزوج أحمد شفيق باشا بإحدى معتوقات الخديو إسماعيل ، كما أشرف على تزويج نحو ٢٠٠ جارية من معتوقات إسماعيل بأعيان البلاد وذواتها [7] .

ومن الذين تزوجوا بمعتوقاتهم نجد ، سليم بك ميرالاى دورتتجى بيادة الذى تزوج من معتوقته بنبا البيضا [8] . وعثمان باشا لطيف الذى تزوج من معتوقته إقبال

---

(1) محافظ الأبحاث ، محفظة ١٣٥ ، أوراق الأسرة الحاكمة ، ملف زينب هانم .
(2) محمد قدرى باشا : المرجع السابق ، ص٣٦ .
(3) م.أ.س ، محفظة ٢ ، ث بتاريخ فى ٢٢ ذو الحجة ١٢٤٢هـ / ١٧ يوليو ١٨٢٧م .
(4) محكمة مصر الشرعية ، سجل الاعلامات ٣٧ ، ص١٩ ، ث ٤٨ ، فى ٢٩ محرم ١٢٧٦هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٥٩م .
(5) نفس السجل السابق ، ص٣٤ ، ث ٨٠ ، فى ٢٠ صفر ١٢٧٦هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٥٩م .
(6) ماهر حسن فهمى : احمد شوقى ، سلسلة أعلام العرب "١٠٦" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥م، ص٧ .
(7) احمد شفيق : المرجع السابق ، ص٩٠ .
(8) مصر الشرعية ، سجل الاعلامات ٨ ، ص٢١٣ ، ث ٧٧٨ ، ٤ شعبان ١٢٥٧هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٤١م .

هانم البيضا [١] . ومحمد شنجى بك الذى تزوج من معتوقته بنبا البيضا الساقزلية [٢] .

ومن الذين تزوجوا بمعتوقات أشخاص آخرين من غير الحكام نجد حسن أفندى موسى والد أحمد شفيق باشا الذى تزوج من كلزار البيضا معتوقة السيد على البكرى[٣] ويوسف بك جرى الذى تزوج من يلديز قلفة قادن معتوقة شمع نور قادن [٤] . وفرهاد أغا الذى تزوج من أمينة خاتون معتوقة محرم بك [٥] .

وكان لأولئك الزوجات دور أساسى فى المحافظة على نظام الحريم لفترة متأخرة ، بل والمحافظة على نظام الرق نفسه ، إذا كان من المعتاد أن تمتلك سيدات الطبقة الراقية فى المجتمع – وأغلبهن كن جوارى فى الأصل – جوار من نفس جنسهن يعهد اليهن بالعناية بأمورهن [٦] ، ومن بواعث الشرف للزوجة أن يكون عند جواريها كبيرا ، وأحيانا كان يخصص للجوارى التابعات عدد آخر من الجوارى الأقل درجة ، فيزداد بذلك عدد نساء الحريم ، ومن ثم يمكن القول بأن الحريم المؤلف من مائتى امرأة يوجد به أكثر من مائة وخمسين امرأة يجهلهن رب البيت ، وإن كان حريم بهذا الحجم لا يتوافر إلا لأكابر رجال الدولة الذين لا يعجزهم الإنفاق على هذا القدر العظيم من النساء [٧] .

وفى حالة موت الزوج فإن سيدة البيت تضع يدها على حريمه ، ولكنها لا تتخلص من العدد الزائد من الجوارى ، بل تعمل على تنمية الحريم وزيادة عدد الجوارى فيه ، ومن سجلات تعداد النفوس نجد هذه الأمثلة :

---

[١] ملفات الموظفين ، ملف ١١٦٨٩ ، محفظة ٣٩٨، عين ١ ، دولاب ١٩ ، أوراق ربط معاش راشد باشا حسنى وبداخله أوراق ربط معاش إقبال هانم البيضا .

[٢] محكمة الباب العالى ، سجل مبايعات ٣٨٠ ، ص ٤٢ ، ث ٣٢٣ ، فى ٢٥ صفر ١٣١٨هـ / ٢٤ يونيو ١٩٠٠م.

[٣] دفاتر قيد الأباعد العشورية ، دفتر ص ٢/١٥٣/٦٦ ، ص ١١٨ ، ث ١١١ ، فى رمضان ١٢٩٠هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٧٣م .

[٤] محكمة مصر الشرعية ، سجل المبايعات ٤٤٥ ، ص١٥ ، ث ١٧ ، فى ١٢ أكتوبر ١٩١٢ .

[٥] ملفات الموظفين ، ملف ١٥٦٨ ، محفظة ١٢٠ عين ١ دولاب ٦ ، أوراق ربط معاش أمينة خاتون من إشراقات محرم بك .

[٦] علماء الحملة الفرنسية : المرجع السابق ، ص١٠٨ .

[٧] كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص٦١٧-٦١٨ .

اسم صاحب الحريم	إناث		ذكور		الجملة
	صغير	كبير	صغير	كبير	
تعداد منزل حرم مرحوم محو بك	١	٢٢	٢	٤	٢٩
تعداد منزل حرم مرحوم حسن بك	١	١٦	٢	٢	٢٠
تعداد منزل حرم مرحوم إبراهيم بك	-	٩	-	٥	١٤

ويلاحظ أن وجود الذكور فى الحريم ليس غريبا لأنهم ربما كانوا من الخصيان أو العبيد المخصصين للخدمة [١] .

وكان امتلاك الزوجة للرقيق يسبب بعض المشكلات ، خاصة فى حالة وقوع الطلاق ، فكثيراً ما كان الزوج يضع يده على الرقيق التابع لمطلقته ولا يسمح لها بأخذهم ، ولما استولى أحد الذوات الأتراك على الجارية والأغا المملوكين لمطلقته ، فإن المرأة لم تجد سبيلاً للحصول عليهم سوى الشكوى إلى محمد على الذى أمره بتسليمهما إليها [٢] .

جـ - حريم الأعيان :

فى العصر العثمانى " كان المصريون من أولاد البلد " ممنوعين من امتلاك الجوارى البيض مثلما كانوا ممنوعين من ركوب الخيل ، وقد أجيز لهم امتلاك الجوارى السود ، أما الأقباط فكانوا ممنوعين من امتلاك الجوارى بكافة أنواعهن[٣] ولكن فى عصر محمد على سمح لكثير من المصريين بامتلاك الجوارى البيض ، وساعد على ذلك دخول المصريين فى فئة كبار الموظفين التى كانت قاصرة على الذوات ، ومكنهم من ذلك ثقافتهم وتعليمهم ومعرفتهم باللغة التركية ، وقد زاد عددهم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لذلك حرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية بتزويجهم من الجوارى المعتوقات ، حيث كان من يحظى بمثل هذه الزيجات

(١) دفاتر تعداد النفوس ، دفتر اجمالى تعداد النفوس بأثمان المحروسة ل ١/٨٤/٤٠ ، ص.ص٩١ ، ٩٤ ، ٩٧ .
(٢) م.ت ، دفتر س ١/٥٠/٤ ، ص٥٧ ، ث ٢٠٧ ، أمر كريم إلى محافظ الإسكندرية ، فى ٢٩ محرم ١٢٣٩هـ / ٥ أكتوبر ١٨٢٣م .
(٣) عراقى يوسف محمد : مرجع سابق ، ص٢١٦ .

يصبح مؤهلا لتولي المناصب الكبرى [1] . ثم كان دخول المصريين في فئة كبار ملاك الأراضي الزراعية وانتعاش تجارة القطن في الستينيات سببا في اتجاه كثير من المصريين إلى شراء محظيات شركسيات بهدف التسري [2] .

وبينما لا نجد مصريين تزوجوا بمعتوقات محمد علي فإننا نجدهم تزوجوا بمعتوقات أشخاص آخرين ، فقد تزوج الطبيب المصري محمد علي بك من حسنة البيضا الجريديلية معتوقة حسن بك الشماشرجي [3] كما تزوج الطبيب ابراهيم بك النبراوي بإشراقة من جواري والدة عباس باشا [4] . ولكن في عهد إسماعيل ونتيجة لما حققه المصريون من تقدم في احتلال المناصب العليا ، فإنهم قد حازوا شرف الزواج بمعتوقات الخديو ، حيث زوج إسماعيل باشا معتوقاته لكثير منهم ، ومن هؤلاء علي فهمي بك أحد قادة الثورة العرابية الذي تزوج من أنبدول هانم معتوقة إسماعيل باشا [5] ، وكذلك محمد بك عبيد الذي كان متزوجا من شقيقة حرم الفريق راشد راقب وهما من معتوقات إسماعيل [6] . ويذكر الدكتور طلعت إسماعيل رمضان أنه اتضح له من خلال بحثه في ملفات الموظفين المصريين الخلص أن كثيراً من كبارهم وصغارهم قد تزوجوا من معتوقات إسماعيل ومحظياته ، وأنهم بفضل هذه الزيجات يصلون إلى مناصب كبرى ، كما كانوا يتباهون بهذا النسب ويتخذونه وسيلة للتقرب من الخديو ، كما يذكر أن بعض الأرامل الشركسيات قد تزوجن بموظفين مصريين [7] .

ونتج عن ذلك تدهور مكانة المرأة المصرية بسبب تمكن هؤلاء الجواري من السيطرة على البيوت المصرية وانتزاع الأزواج من زوجاتهم الوطنيات ، فأصبحت الجارية في أكثر الأسر المصرية هي الزوجة الأولى والمحظية المقدمة على سائر النساء ، وقد تفشت هذه الظاهرة حتى امتدت من القصور والبيوت الكبيرة إلى أغلب البيوت المصرية المتوسطة الحال في المدن والقرى ، وقد ظلت الزوجة المصرية مستسلمة لمعاشرة منافستها التركية ومقاسمتها في رجلها وبيتها ، ولم تكن تستشعر

---

(1) علي شلبي : الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ١٢٦-١٢٩ .
(2) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢١ .
(3) ملفات الموظفين ، ملف ٥٥٥٣ ، محفظة ٣٢١ عين ٤ دولاب ١٠ ، أوراق ربط معاش الست حسنة البيضا .
(4) علي مبارك : المرجع السابق ، جـ١٤ ، ص٤ .
(5) دفاتر قيد الأباعد العشورية ، دفتر ص٢/١٥٣/٦٦ ، ص٣٧ ، في ٨ شعبان ١٢٩٠هـ / ١ أكتوبر ١٨٧٣م .
(6) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص٨١ .
(7) طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية ، مرجع سابق ، ص١٨١ .

خطر سيادة الجوارى الأجنبيات على أسرتها أو خطر انفرادهن بالنفوذ فى بيتها[1]. ويرجع ذلك إلى أن المرأة المصرية لم تكن قد بلغت من التقدم ما بلغته المرأة التركية [2].

ومع ذلك فإن هناك من المصريين من حافظ على كرامة زوجته المصرية بالرغم من وجود الجوارى فى بيته ، فقد تعهد رفاعة الطهطاوى لزوجته وابنة خاله *"أنه يبقى معها وحدها على الزوجية دون غيرها من زوجة أخرى ولا جارية ، وعلق عصمتها على أخذ غيرها من النساء أو تمتع بجارية أخرى"* وقد التزم رفاعة بعهده لزوجته حتى ماتت فتزوج من إحدى جواريه [3]. ولم يكن رفاعة هو الوحيد الذى تزوج بجارية من جواريه ، فقد كان الشيخ السادات متزوجاً بإحدى جواريه ، وأوصى لها بكل تركته ، مما كان داعياً لغضب محمد على الذى لم يعجبه أن تتولى جارية *"نهاية ثمنها ألفا قرش أو أقل أو أكثر"* على كل هذه الأموال وهدد بإغراقها فى النيل إن لم تفصح عن حقيقة التركة ، ولكنه فى النهاية قبل مصالحتها على ١٠٥٥ كيس ويترك لها الباقى . وبعد أن انفردت بالتركة رغب ابن أخو الشيخ السادات فى التزوج بأرملة عمه ، ولكنها اشترطت أن يطلق زوجته لأنها كانت إحدى جواريها وزوجتها له فى حياة عمه ، فلا يليق أن تكون ضرتها إحدى جواريها ، وقد نزل أبو الإقبال السادات على رغبتها وطلق زوجته رغم أنه كان قد أنجب منها أولاداً [4]. ومن الذين تزوجوا بمعتوقاتهم أيضاً الشيخ يوسف عبد الله حجاب الذى كان متزوجاً من معتوقتيه سلم سياد وقدم الخير [5].

أما الجوارى السود فكان الهدف الأول من وجودهن فى الحريم هو الخدمة المنزلية ، سواء كن فى حريم الحكام أو الذوات أو الأعيان ، حيث كان سعر الجارية يتوقف أساساً على مدى قدرتها على القيام بأعمال المنزل وإجادة الطهى وغير ذلك من الأعمال [6]، وفى حريم محمد على كانت الجوارى تعمل فى المطبخ تحت إشراف الجارية نفيسة القهرمانة وعندما سافر محمد على إلى الحجاز أرسل يطلب عدد من

---

[1] درية شفيق : المرأة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص٧٩-٨٠ .
[2] طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية ، مرجع سابق ، ص١٨٤ .
[3] محمد عمارة : رفاعة الطهطاوى رائد التنوير فى العصر الحديث ، ط٢ ، دار الشروق ،١٩٨٨، ص١٣٢-١٣٦.
[4] عبد العزيز محمد الشناوى : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، سلسلة أعلام العرب "٦٧" ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص٢٧٣-٢٧٤ .
[5] محكمة مصر الإبتدائية الشرعية ، سجل المبايعات ٤٤٥ ، ص٦ ، ث ٧ ، فى ١٨ مارس ١٩٠٣م .
[6] إدوارد وليم لين : المرجع ، ص١٦٤ .

الجوارى السود "الأسطوات فى المطبخ" بصحبة نفيسة القهرمانة [١] . وفى حريم إبراهيم باشا نجد إحداهن تعمل مربية "دادة" لابنه [٢] . وحتى أواخر القرن التاسع عشر ، كانت الجوارى السود لا تزال تعمل فى خدمة المنازل ، حيث تذكر جريدة القاهرة الحرة فى عام ١٨٨٧م ،أنه بينما كانت جارية من قسم باب الشعرية توقد ناراً للطبخ ، اشتعلت ثيابها ، وأمر الأطباء بلزوم مداواتها ٢٥ يوما [٣] . ولم يكن من الممكن الاستغناء عنهن فى خدمة المنزل إلا بإيجاد البديل المناسب ، ولذلك تم إنشاء مدرسة فى عهد إسماعيل ، هدفها تعليم الفتيات الريفيات أصول الخدمة المنزلية وأعمال الطهى [٤] .

ومع ذلك فقد اتخذت الجوارى السود كمحظيات فى كثير من الأحوال ، ذلك أن التكلفة العالية للجوارى البيض قد جعلتهن بعيدات المنال بالنسبة لراغبى التسرى من الطبقة الأقل غنى ، فكان عليهم أن يرضوا بالجوارى السود ، خاصة الحبشيات اللاتى كن فى موضع متوسط من الفتيات البيض والسودانيات [٥] . وكانت الحبشية تعتقد أن ما بينها وبين البيضاء من تفاوت قليل ، فلا يمكن حملها على القيام بخدمة البيض مع الخضوع الواجب ، وتشعر الجارية السودانية الشعور نفسه نحو الحبشية، ولكنها تخدم البيضاء بكل ارتياح [٦] .

ويذكر وليم لين أن أصحاب الشهوة فى مصر يقدرون الحبشيات كثيراً [٧] ، ويشير على مبارك إلى هذا التقدير ويذكر أنهن يتميزن باللطف والظرف ، وخاصة الأمهريات منهن ، ويؤكد ذلك ببعض الأشعار فيقول :

وحبشية سألتها عن جنسها ... فتبسمت عن در ثغر جوهرى

فطفقت أسأل عن نعومة ما خفى ... قالت فما تبغيه جنسى أمحرى [٨]

ولذلك فقد وجدت حبشيات كثيرات فى البيوت بصفتهن زوجات مستولدات

---

[١] عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٢٨٦ .
[٢] نفس المرجع السابق ، ص٤٣٦ .
[٣] القاهرة الحرة ، السنة الثانية ، العدد ٣٣٩ ، فى ٢٥ يناير ١٨٨٧م ، ص٢ .
[٤] صالح رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٤ .
[٥] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢١ .
[٦] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص١٦٤ .
[٧] نفس المرجع السابق .
[٨] على مبارك : المرجع السابق ، جـ٨ ، ص٧ .

ومحظيات ، فقد كان حسين المغربى الساكن بالحلمية متزوجا من جارية حبشية تسمى بحر الزين [١] كما كان أحمد يحى من أهالى القاهرة يحتفظ فى بيته بسرية حبشية ، وعندما أخذها منه محمد مرسى بطريق الاغتصاب فقد حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر مقيداً بالحديد [٢] .

ولكن هذا لايمنع من وجود السودانيات فى البيوت بنفس الصفة ، فقد كان حريم أمين بك مدير كردفان فى عهد سعيد باشا ، يتكون من زوجتين إحداهما سودانية من معتوقاته ، بالإضافة إلى سبع جوارى سودانيات [٣] ، كما كان أحمد أغا أبو كريشة من أعيان جرجا متزوجا بجارية سودانية هى أم ابنه المشهور عليوة أغا الذى تعين فى نظارة قسم جرجا وبرديس فى عهد محمد على وعباس [٤] . ومن طرائف ما تذكره الوثائق زواج الرجل بمعتوقة زوجته ، فتذكر إحدى الوثائق أن *"الست وهدة السودانية زوجة عباس أفندى وحيد ومعتوقة حرمه الست هنا كريمة المرحوم مصطفى بك الهوارى"* [٥] . كما كان هناك كثير من المستولدات الحبشيات والسودانيات فى كثير من بيوت المصريين والأتراك ، بل والأمراء فى بعض الأحيان [٦] .

ثامناً : الخصاء وأثره على الوضع الاجتماعى للخصيان

مع أن الشريعة الاسلامية تحرم الخصى "الجب" [٧] ، إلا أن المسلمين قد عكفوا على اقتناءالخصيان حتى أصبحت هذه العادة الوحشية ملازمة لنظام لا مفر منها . وفى تركيا لا يفوز بامتياز الحصول على الخصيان واقتنائهم غير العظماء ، أما فى مصر فإنهم أكثر انتشاراً لسهولة الحصول على العبيد لهذه العملية [٨] .

---

(١) مجلس الأحكام ، دفتر س٧/١٠/٣ ، ص١٣٦، ث٤٧٢ ،١٩جمادى الأولى ١٢٧٥هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٥٨م .
(٢) م.ع ، دفتر س ١/١/٦٣ ، ص١٤ ث ١١ ، فى ٢٩ ربيع الاخر ١٢٩٥هـ / ٢ مايو ١٨٧٨م .
(٣) مجلس الأحكام دفتر س ٧/١٠/٤ ، ص١٦٣ ، ث ٧٧٢ ، فى ١٩ رجب ١٢٧٥هـ / ٢٢ فبراير ١٨٥٩م.
(٤) على مبارك : المرجع السابق ، جـ١٤ ، ص٣٨ .
(٥) محكمة مصر الابتدائية الشرعية ، سجل المبايعات ٤٥١، ص٣ ، فى ٤ محرم ١٣٣٣هـ / ٢٢نوفمبر١٩١٤م.
(٦) يراجع العنصر الخاص بالاستيلاد فى هذا الفصل .
(٧) الخصى أو الخصاء عادة شرقية كانت شائعة قديما بين الأشوريين والبابليين والمصريين القدماء ، وأخذها عنهم اليونانيون ثم الرومان فالإفرنج ، ويقال أن سميراميس ملكة أشور هى أول من استنبطها عام ٢٠٠٧ ق.م، وفى التاريخ اشتهر كثير من الخصيان بالشجاعة والسياسة منهم نارسيس القائد الرومانى الشهير فى عهد الإمبراطور جستنيان ، وهرمياس حاكم آرانية فى ميسيا الذى ذبح الفيلسوف أرسطو ، وفى الإسلام اشتهر منهم كافور الإخشيدى . وكان يزيد بن معاوية هو أول من استخدم الخصيان من المسلمين ، ثم تبعه غيره حتى شاع ذلك بينهم ، وكان أكثر الخصيان حينئذ من البيض ، وكانت مدينة فردون فى مقاطعة اللورين بفرنسا هى أشهر الأماكن التى تخصصت فى صناعة الخصاء وتوريد الخصيان إلى أسبانيا المسلمة . كما كان ملوك الإفرنج إذا أرادوا التقرب من خليفة المسلمين فى الأندلس أو غيرها أهدوه عدداً من الخصيان الصقالبة لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع جريدة الهلال ، السنة الثانية عشر ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ١٥ أكتوبر ١٩٠٣م ، ص٤٦-٤٧ .
(٨) كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص ٦٢٩- ٦٣٠ .

وهناك علامات تميز الخصيان بحيث يمكن معرفة الخصى من مظهره ، فهو أمرد سليب اللحية والشاربين ، بجسمه ميل إلى السمنة ، وفى صوته خنوثة ، وفيما عدا ذلك فإنه تبدو عليه علامات التكبر فى وجوم وأسى ، وتشاهد فيه نزعة الأذى ، وهو سريع الخوف سريع الغضب ، وهى نتائج طبيعية لما شعر به من انحطاط شأنه بزوال صفة من أخص صفات الرجال عنه ، ولذلك فإنه يميل عادة إلى مظاهر التقوى والصلاح والقيام بفروض الدين ، ومنهم فريق يحبون الاجتماع بالنساء والسكون إليهن والتزوج بهن [١] .

وفى مصر القرن التاسع عشر كان العمل الأول للخصيان هو حراسة وخدمة الحريم ، وكانوا يعتبرون أنفسهم مؤتمنين من السادة على نسائهم وعرضهم ، وهى أمانة ما بعدها أمانة فى ذلك الوقت، ولذلك كانت مصدر فخر وشرف لهم ، خاصة إذا كانوا من أغوات الحكام ، حيث تلقبهم الوثائق بلقب "فخر الأغوات المعتبرين مؤتمن الملوك والسلاطين" ، ومن الذين أطلق عليهم هذا اللقب الحاج محمد محجوب أغا الحبشى والحاج عبد الله أغا الحبشى وهما من أغوات محمد على باشا[٢].وإلى جانب أغوات الباشا نفسه كان هناك أغوات مخصصين لكل واحدة من نسائه ومنسوبين إليهن،ومنهم مثلا سرور أغا من أغوات حرم ممتاز قادن والدة حسين بك بن محمد على[٣].كم اهتم محمد على بشراء أغوات لخدمة والدة حفيده عباس باشا حيث نراه يأمر بدفع ثمن "الطواشية المأخوذين لدائرة والدة صاحب الدولة عباس باشا" [٤] .

ومن أغوات حرم إبراهيم باشا نجد يوسف أغا الذى أنعم عليه إسماعيل بسبعة وعشرين فدانا فى يوليو ١٨٦٤م [٥] . وكذلك حيدر أغا الذى عمَّر حتى عام ١٨٨٦م، ودفن باحتفال كبير فى أبريل من هذا العام [٦] . ومن أغوات الزوجة الثالثة لإبراهيم باشا نجد سعيد أغا الذى أنعم عليه إسماعيل بمائة فدان فى يناير ١٨٦٥م [٧] .

أما حريم والدة عباس باشا فكان يشرف عليه ألماس أغا كبير أغواتها ، الذى كان أكثر أغوات مصر شهرة ومجداً فى عهد عباس ، حتى أن أعاظم القوم وسراتهم

---

(١) كلوت بك : المرجع السابق ، ص٦٣٢ .
(٢) القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٣٠٠ ، ث ٢٨١ ، فى ٥ ربيع الأخر ١٢٨٠هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٦٣م .
(٣) نفس السجل السابق ، ص٦٨ ، ث ٦٥ ، فى ٢١ صفر ١٢٨٠هـ / ٧ يوليو ١٨٦٣م .
(٤) ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٣٠/٢ ، ص٢٨ ، ث ١٦١ ، أمر كريم إلى المالية ، فى ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٢هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٢٦م .
(٥) مين سامى : المرجع السابق ، مجلد ٢ ، جـ٣ ، ص ٥٦١ .
(٦) جريدة القاهرة ، السنة الأولى ، العدد ٩٨ ، فى رجب ١٣٠٣هـ / ٨ ابريل ١٨٨٦م ، ص٢ .
(٧) أمين سامى : المرجع السابق ، مجلد ٢ ، جـ٣ ، ص٥٣٣ .

كانوا يتملقونه ويتزلفون إليه [١]. كما احتوى حريمها على العديد من الخصيان ، حيث كانت تصرف لبعضهم مرتبات من ريع أوقافها ومنهم :

الاسم	المرتب بالقرش	الاسم	المرتب بالقرش
أغوات مقيمون بسراى الحلمية		أغوات مقيمون بسرايات أخرى	
خليل أغا	٥٠٠	صالح أغا	٥٠٠
درويش أغا	٥٠٠	جوهر أغا	٣٣٣
مرجان أغا لالا زينب هانم	٢٠٠	ياقوت أغا	٣٣٣
نذير أغا	١٦٠	بشير أغا	١٦٦
كاظم أغا	١٦٠	الماس أغا [٢]	١٦٦
سليم أغا	١٦٠		

أما حريم سعيد باشا فكان يشرف عليه خليل أغا الذى كان يلقب "كبير أغاوات حرم سعيد باشا" أو "رئيس أغوات دائرة الحريم" [٣] وكان خليل أغا مسئولا عن مصاريف دائرة الحريم ، حيث نجده فى إحدى الوثائق يطلب صرف مبلغ ٥٠٠٠٠ قرش لمصاريف الحرم زيادة على المرتب المخصص لذلك ، وقد وافق سعيد باشا على صرف المبلغ ، بل وأمر بتخصيص مبلغ ١٢٠٠٠٠ قرش سنوى إلى الحريم زيادة على المرتب لهذه الدائرة ، وأن يرخص لخليل أغا بالصرف منه فى أى وقت[٤]. ومن أغوات سعيد باشا أيضا محبوب أغا أغاى سراى قيسون الذى كان يمتلك ثروة كبيرة ومنزلا وأعدادا من العبيد والجوارى السود [٥] .

---

[١] أحمد شفيق : الرق فى الإسلام ، ترجمه عن الفرنسية أحمد زكي باشا ، مطبعة الاعتماد ، ط٢ ، د.ت. ، ص١٠٣.
[٢] ملفات الموظفين ، ملف ٤٥١٥ ، محفظة ٢٠٣ عين ٢ دولاب ٩ ، أوراق ربط معاش عائلة وأتباع والدة عباس باشا .
[٣] م.ت ، محفظة ٣٠ ، ث ٥٩٥ ، ق ٩٤ ، من أبو بكر راتب إلى خازن الخديو ، فى ٢٨ ربيع الآخر ١٢٧١هـ / ١٨ يناير ١٨٥٥م .
[٤] م.ع ، دفتر س ١/١/١٠ ، ص٢ ، ث ٢ ، أمر كريم إلى الخزينة فى ٩ جمادى الأولى ١٢٧٣هـ / ٥ يناير ١٨٥٧م .
[٥] مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٣ ، ص ٨١ ، ث ٢٩١ ، فى ربيع الآخر ١٢٧٥هـ / ١١ نوفمبر ١٨٥٨م .

وفى عهد إسماعيل ، اشتهر خصى آخر باسم خليل أغا [1] ، الذى كان كبير أغوات والدة إسماعيل باشا ، ونظراً لاتساع نفوذ سيدته فى دوائرة الدولة ، فإنه قد حاز من الشهرة والسلطة ما يفوق أكبر المناصب فى الدولة . وتلقبه الوثائق بلقب *"فخر الأغوات المعتبرين زخر أصحاب العز والتمكين معتمد الملوك والسلاطين الجناب المكرم والمخدوم المعظم خليل أغا باش أغاى القصر العالى"* [2] . وكان نفوذه يشمل جميع الموظفين فى السراى من خصيان وغير خصيان ، أحرار وعبيد وليس أدل على ذلك من تسلطه على عبد الله النديم الذى كان يعمل تلغرافجي بالقصر إلى حد أنه سلط عليه عددا من الخصيان فأوسعوه ضرباً ، فما كان من النديم إلا أن فر من القاهرة كلها خوفا من غضب هذا "الجبار الاسود" [3] .

ولم يكن نفوذه قاصراً على سراى الوالدة فقط ، بل على جميع سرايات إسماعيل باشا وعلى حريمه وزوجاته ، فيذكر أحمد شفيق أنه فى الحالات القليلة التى كان يحدث فيها خلاف بين زوجات إسماعيل ، فإن خليل أغا كان يتدخل لفض هذا الخلاف. وفى حفلات زواج أنجال إسماعيل ، كان خليل أغا هو المشرف والمنظم لهذه الحفلات ، وفى خلال الحفلات كان خليل أغا موضع إجلال الجميع حتى أنهم كانوا يقبلون يديه وذلك لنفوذه الكبير عند إسماعيل ووالدته ، كما كانت كلمته نافذة فى الدوائر الحكومية [4] . وبعد وفاة خليل أغا فى عام ١٢٩٧هـ / ١٨٨٠م ، أصبح سليمان أغا فريد هو كبير أغوات والدة إسماعيل ، حيث نراه فى ١٩ أبريل ١٨٨٦م، يشرف على إعداد حفلة كبيرة تذكاراً لميلاد الخديو السابق إسماعيل باشا حضرها كثير من الذوات والأعيان [5] .

وبالرغم من أن إسماعيل كان لديه كثير من الخصيان ، إلا أن نفوذ أى منهم لا يقارن بنفوذ خليل أغا ، ومن هؤلاء الخصيان الذين كانوا يعملون فى حريم إسماعيل باشا،

---

[1] خليل أغا : أصله من خصيان محمد أمين باشا مدير الخرطوم الذى توفى فى عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م وهما مدفونان فى قبرين متجاورين ، وقد توفى خليل أغا فى عام ١٢٩٧هـ / ١٨٨٨٠م . ويلاحظ أن قبر محمد أمين قد جدد فى عام ١٢٩٨هـ وربما كان بناء على توصية من خليل أغا ، فأصبح القبران بعد التجديد متماثلان تماما . وتحتوى مقبرة خليل أغا بالإمام الشافعى على مقابر أقل شأنا لبعض الخصيان الأحباش ربما كانوا من المنتفعين بأوقافه ، كما ذكر لى أحمد رمضان "التربى" فى مقابر الإمام الشافعى أن هناك بعض الأشخاص السود يأتون لزيارة القبر ولكن لم يسعفنى الحظ لمقابلة أحد منهم لمعرفة مدى صلتهم به خلال المرات القليلة التي ذهبت فيها الى هناك .

[2] محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٤١٨ ، ص ٨٠ ، ث ٥٨ ، فى ٢٢ ذو الحجة ١٢٩٢هـ / ١٩ يناير ١٨٧٦ .

[3] على الحديدى : عبد الله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة أعلام العرب "١٢٥" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧م، ص ٤٥-٤٦ .

[4] أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، مرجع ص.ص. ٨٤، ٩١ .

[5] جريدة القاهرة ، السنة الأولى ، العدد ١٠٩ ، فى ٢١ إبريل ١٨٨٦م ، ص٢ .

سرور أغا باش أغوات برنجى قادن ، وسرور أغا آخر باش أغوات سراى الجيزة ، وهناك أيضا محمد أغا وحسين سرى أغا وداود أغا وغيرهم من صغار الخصيان [1]. وفى حين كانت حراسة السرايات من الخارج توكل إلى رجال من غير الخصيان ، هم الحرس البيرون ، فإن أعمال الحراسة الداخلية كانت توكل إلى الخصيان الذين يسمن "الأغوات الأندرون" [2] . وقد حدث أن تسلل بعض الشبان المغامرين إلى داخل حديقة إحدى سرايات إسماعيل حيث تفرجوا على نسائه يلعبن ويداعب بعضهمن بعضا ، وبينما لم يفطن إليهم الحرس الخارجى ، فإن أحد الخصيان قد اكتشفهم وحاول القبض عليهم لكنهم هربوا [3] .

ولم يحصل مرجان أغا باش أغوات والدة توفيق على شهرته إلا بعد أن أصبحت سيدته هى أم الخديو ، فغطى نفوذه على نفوذ كبير أغوات والدة إسماعيل ، أى جدة الخديو ، حتى أنه كان يمتلك عزبة بناحية الصنافين بالشرقيه ، ومع أنه من معاتيق والدة توفيق [4] ، إلا أنه بعد وفاتها فى مارس ١٨٨٤م ، أصبح يلقب "بحضرة المحترم مرجان أغا باش أغا حرم الخديوى" وقد زادته هذه النقلة نفوذاً وشرفا ، ففى الاحتفالات التى كانت تقام فى عيد جلوس توفيق فى ١٤ مايو من كل عام ، كان المدعوون يتوجهون إليه حيث كان يقابلهم بلطفه وظرفه ويكلف من قبلهم بتقديم فروض الاحترام والتشكر "*لصاحبة العصمة الحرم المصون*" [5] .

وقد كان ارتباط الخصيان بالحريم قوياً ووثيقا ، فنراهم فى حفلات زواج أنجال إسماعيل ، يمثلون حرس الشرف للعروس ، ويستقبلون المدعوات الأجنبيات والوطنيات من خارج السراى إلى داخل الحريم . وفى حفلة "كَتْبُ الكتاب" نرى الخصيان يقودون الشهود إلى داخل الحريم لكى يسألوا العروس من وراء ستار عن موافقتها على الزواج [6] . كما يظهر ارتباطهم بالنساء فى ساحات المحاكم ، فلا نكاد نجد مضبطة شهودها من الخصيان ، إلا وأصحاب الدعوى فيها من النساء ، كما نجد بعضهم يذهب إلى المحكمة بصفته وكيل عن سيدته فى إجراء بيع أو شراء أو إشهاد [7].

---

(١) أمين سامى : المرجع السابق ، مجلد ٢ ، جـ٣ ، ص.ص. ٤٩٩ ، ٥١٩ ، ٥٢١ .
(٢) عبد السميع سالم الهراوى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣١٦ .
(٣) الياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣١٦ .
(٤) محكمة الباب العالى ، سجل المبايعات ٢٩٠ ، ص٧١ ، ث ٨٣ ، فى ١٠ ربيع الأول ١٣١٢هـ / ١١ سبتمبر ١٨٩٤م.
(٥) الأهرام ، السنة ١١٩ ، العدد ٣٩٣٧٠ ، فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤، ص٥ .
(٦) أحمد شفيق : مذكرتى فى نصف قرن ، مرجع سابق ، ص ٧٠ – ٧٢ .
(٧) أنظر على سبيل المثال محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٦٨ ، ث ٦٥ ، فى ٢١ صفر ١٢٨٠هـ / ٧ أغسطس ١٨٦٣م ، ومحكمة الباب العالى ، سجل المبايعات رقم ١٥٢، ص٢٥ ، ث٢٢ ، فى ٢٧ مارس ١٨٨٨م ، ومحكمة مصر الشرعية سجل الإشهادات ١١٦ ، ص٥٠ ، ث ١٣٠١ ، فى ١٩ نوفمبر ١٩٠٠م .

وكان لكثير من الأغوات بيوت خاصة ، كما امتلك بعضهم العبيد والجوارى، وكوّن بعضهم حريما كبيرا ، ويتضح ذلك من خلال دفاتر تعداد النفوس :

اسم	إناث		ذكور		جملة
	كبير	صغير	كبير	صغير	
- عمر أغا معتوق المرحومة زينب هانم بنت المحتسب السابق عن تعداد منزله .	١٣	٣	٥	١	٢٢
- سلمان أغا من أغوات حرم جناب داورى عن تعداد منزله .	٦	-	٢	-	٨
- سعيد أغا أغاى حرم والدة على بك عن تعداد منزله .	١١	١	٣	١	١٦
- عثمان أغا أغاى حرم سراى الأزبكية عن تعداد منزله [١]	٢	١	٣	١	٧

وقرب نهاية القرن التاسع عشر وفى مايو ١٨٩٦ ، تأسست فى القاهرة جمعية خيرية باسم "جمعية الأغوات الخيرية" تحت رئاسة الماس أغا صبرى باش أغوات سراى الخديو عباس حلمى ، و ذكرت عنها جريدة الهلال أن *"غرضها مساعدة كل من اثقله العوز من الأغوات على اختلاف أجناسهم ، وهى أول جمعية ظهرت من هذا النوع على ما نعلم ، فنرجو لها الثبات وخصوصا لأنها حائزة لالتفات الجناب الخديوى"*[٢] وقد صدر قانون الجمعية في ١٥ صفحة تنظم طريقة عملها وأهدافها وانتخاب رئيسهاوقيمة اشتراك العضو ، كما تنص على حصول العضو على معاش شهرى في حالة احتياجه أو بلوغه سنا معينة [٣] . وكأن القرن يأبى أن ينقضى قبل أن يشهد التفات الخصيان إلى حالهم فيعملون على رعاية أنفسهم خاصة وأنهم سوف يقضون حياتهم دون ولد يرعاهم أو وريث يرثهم .

---

[١] سجلات تعداد النفوس ، دفتر اجمالى تعداد النفوس بأثمان المحروسة ل ٨٤/١/ ٤٠ ، ص.ص. ١٩، ٤٢، ٤٣، ٩٦.

[٢] الهلال ، السنة الرابعة ، المجلد الثالث ، ١٥ مايو ١٨٩٦م ، ص٧١٧ .

[٣] قانون جمعية الأغوات الخيرية بمصر ، موجود بدار الكتب المصرية تحت رقم ى ٦٧٤١ .

تاسعاً : المماليك فى المجتمع المصرى :

لا يكاد المماليك يكونون أرقاء إلا بالاسم ، فقد أجمع المؤرخون على أن استرقاقاً من هذا النوع لم يكن إلا نوعا من التبنى ، إذ كثيرا ما اتفق أن بعض السادة قد تبنوا مماليكهم ثم أوصوا لهم بجميع أموالهم [1] . كما أولع حكام مصر باقتناء المماليك وظنوا فيهم الإخلاص والولاء ، فتوجهت اليهم النفوس بالرعاية والاحترام ، ورفعوهم على سواهم [2] . وبرغم أن محمد على قد استخدام أغلب مماليكه فى تكوين الجيش ، إلا أنه لم يتوقف عن شراء المماليك حتى أواخر أيامه [3] . وكان هؤلاء يمثلون رجال الحاشية فى السراى ، ويسمى الواحد منهم بالنسبة لزميله فى القصر ،"خشداش" أى زميل [4] .

وكان لكل واحد منهم وظيفة لا يتعداها وقد ذكر الهراوى عدداً من هذه الوظائف منها "الأمير آخور" أى رئيس الاسطبلات ، و"القبوجى باشى" وهو رئيس البوابين ، و"القهوجى باشى" ، وهو المكلف بإعداد القهوة للباشا ، و"القمشجى" وهو السائس ، و"المعجون أغاسى" وهو الكمياوى بصيدلية القصر ، و"الإبريقدار" وهو حامل إبريق الماء للوضوء ، و"الجندارجى" وهو المكلف بغسل الملابس ، و"اليسقجى" وهو الحاجب، و"العشى باشى" وهو الطاهى ، و"الشماشرجى" وهو الموكل اليه حفظ ملابس الرجال وكان يساعد الباشا فى ارتداء ملابسه ، و"التوتنجى" وهو المكلف بإعداد التبغ ، و"الشبقجى" وهو المكلف بإعداد الشبك للتدخين ، و"الانختار أغاسى" أى ناظر القصر ، و"اللا لا" أى المربى ، و"الإيچ أغاسى" أى رئيس الخدم الخصوصيين فى الحريم [5] . وبالإضافة إلى هذه الوظائف التي ذكرها الهراوى فقد عثرت في الوثائق على وظائف أخرى مثل ، "البشكيرجى" أى أمين المناديل أو المناشف ، ومنهم مصطفى أغا بشكيرجى إسماعيل باشا بن محمد على ، الذى قيل عنه أنه "أغا بشكير ذو اعتبار" [6]. و"الجامة شوى" أى أمين الملابس ومنهم عثمان أغا الذى أصبح فيما بعد حكمداراً

---

[1] أحمد شفيق : الرق فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٠٢-١٠٥ .

[2] الإمام محمد عبده : مذكرات الإمام محمد عبده ، تحقيق طاهر الطناجى ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص٤٠.

[3] انظر على سبيل المثال ، م.ع ، دفتر س ١/٤٧/١٠ ، ص ٥٩ ، ث ٤٣٦ ، فى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٤٢هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٢٦م ، دفتر س ١/٥٥/٨ ، ص٣٨ ، ث ١١١ ، فى ٢٩ محرم ١٢٥٣هـ / ٥ مايو ١٨٣٧م .

[4] عبد السميع سالم الهراوى : المرجع السابق ، ص٢٣٠ .

[5] نفس المرجع السابق ، ص٢٣٠ .

[6] م.أ.س ، محفظة ١ ، وثيقة بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٣٦هـ / ١٣ أغسطس ١٨٢١م .

للسودان [١] . و"الشربتجي" أي كبير سقاة الشربات [٢] ، و"الكيلارجي" أي أمين المخازن [٣] ، و"الجبوقي باشي" وهو رئيس أمناء المباسم [٤]، كما ذكرت الوثائق وظائف أخرى مثل "السجادة جي" و"الشمعداني" و "المحرمجي" [٥] ، ولم توضح الوثيقة اختصاصات كل وظيفة منها ، وربما كان الأول هو المختص بتجهيز سجادة الصلاة للباشا ، والثاني هو المختص بتجهيز الشمعدانات وإضاءة الشموع ، أما الثالث فلا أدرى ما هي وظيفته تحديداً .

وكان محمد على يهتم برجال الحاشية ويرعاهم ، فكان يأمر بصرف الكسوة لهم في الصيف والشتاء [٦] كما نراه يصدر أمراً بصرف ١٣ سجادة إلى ١٣ مملوك انضموا حديثاً إلى مماليكة [٧] . كما كان كل منهم يصرف له مركوبا "حذاء" في كل شهر ، بالإضافة إلى "عيدية" قدرها ٥٠ قرشا في عيدى الفطر والأضحى ، وشملت هذه الميزات المماليك الذين انضموا إلى حاشية حفيده عباس باشا [٨] . كما كان يأمر بصرف مرتب أسبوعي قدره ٢٥ قرشا لكل مملوك ينضم إلى حاشيته وهناك أوامر كثيرة بصرف هذا المبلغ إلى أعداد كثيرة من المماليك [٩] . ولما أصيب ٢٤ غلام من مماليكه بالرمد في شعبان ١٢٤٩هـ / ديسمبر ١٨٣٣م ، أمر بإرسالهم إلى جزيرة كريت لتبديل الهواء بناء على نصيحة الطبيب ، وأمر حاكم الجزيرة بتوفير المكان الملائم لهم وتخصيص طبيب لملاحظتهم [١٠] .

---

(١) نفس المحفظة ، ث ٤٢٨بتاريخ ٢٣ ربيع الأخر ١٢٤٠هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٢٤م .

(٢) م.ت ، محفظة ٣٤ ، ث ٣٩٥ ، ق ٢٠٨ ، من حسن فؤاد باشا محافظ مصر إلى كاتب ديوان الخديو ، في ١٧ ذو الحجة ١٢٧١هـ / ٣١ أغسطس ١٨٥٥م .

(٣) ديوان الخدير تركي ، دفتر س ٢/١٨/٤٠ ، ص٢٢٤ ، ث ٤٠٩ ، من الجناب إلى كاتب الديوان الخديو ، ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٣٠م .

(٤) دار الوثائق ، محافظ مجلس ملكية تركي ، محفظة ٣ ، ث ١٤ ، من الجناب العالي إلى مختار بك ، في ٩ رمضان ١٢٥١هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٣٥م .

(٥) م.ت ، دفتر س ١/٢٤/٤٦ ، ص٤ ، ث ٢٧ ، عرضحال من رجال معية ولي النعم جنتمكان محمد على باشا ٣٧٣ ، في ٦ شوال ١٢٤٢هـ / ٣ مايو ١٨٢٧م .

(٦) ديوان الخديو تركي ، دفتر س ٢/٣/٣٠ ، ص٦٦ ، ث ٣٧٣ ، في ٦ شوال ١٢٤٢هـ / ١٢ ١٨٢٧م .

(٧) نفس الدفتر السابق ، ص٨ ، ث ٨٣ ، من الجناب العالي إلى الانختار أغاسي ، في ١٥ رجب ١٢٤٢هـ / ١٢ فبراير ١٨٢٨م .

(٨) ديوان الخديو تركي ، دفتر س ٢/٣/٣٠ ، ص٣٧ ، ث ٤٤٠ ، امر كريم إلى الانختار اغاسي ، في ٢٩ شعبان ١٢٤٢هـ / ٢٨ مارس ١٨٢٧م .

(٩) نفس الدفتر ، ص٣١ ، ث ٣٦٢ ، ص٣٧ ، ث ٤٣٨ ، أوامر إلى الخزينة في ٢٩ شعبان ١٢٤٢هـ / ٢٨ مارس ١٨٢٧م ، وأمر آخر إلى الخزينة دار في ص٧ ، ث ٦١ .

(١٠) م.ت ، دفتر س ١/٤/٤٨ ، ص٦٤ ، ث ٣٠٩ ، من الجناب العالي إلى محافظ كريت ، في ١٨ شعبان ١٢٤٩هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٣٣م .

أما عباس باشا فإنه كان شديد الاهتمام بتكوين حاشية كبيرة من المماليك منذ عهد جده ، وعندما أنعم عليه جده بثلاثة مماليك ، فإنه أرسل إلى أغا الملابس الذى كان مشرفا على مماليك الباشا الجدد ، يطلب منه أن ينتقى المماليك الثلاثة *"من المماليك الذين لهم تربية كاملة وأهلية تامة للخدمة"* (1) ونتيجة لاهتمام عباس بشراء المماليك فإنه استطاع تكوين حاشية بلغت ١٥٠ مملوك فى عهد جده (2) . ثم زاد عددها حتى وصل عدد أفرادها قبيل وفاة عباس إلى حوالى ٥٠٠ مملوك (3) ، ومن أشهرهم خازنداره ومعتوقه مصطفى باشا برتو (4) ، و"إبختار أغاسيه" - أمين المفاتيح أو ناظر القصر كما يسميه الهراوى - على راشد أفندى وهو من معاتيقه المقربين (5) . هذا بالإضافة إلى ٥٤ مملوكا كانوا فى حاشية إبنه الأمير إلهامى باشا (6) .

وأما سعيد باشا فكان أكثر اهتماما بحاشيته ، إذ نراه - كوالده - يأمر بصرف الكسوة السنوية لمماليكه ، وعندما انضم خمسة عشر مملوكا جديدا إلى حاشيته ، أمر بخياطة خمسة عشر طاقم كسوة لهم (7) ويتمثل اهتمامه بمماليكه فى ربط المعاش لمن يلتحق منهم بالغلمان السقط المقيمين بالقلعة (8) .

وقد برزت رعاية إسماعيل باشا لرجال حاشيته فى المساحات الواسعة من الأراضى الى أنعم بها عليهم ومن هؤلاء الذين نالوا إنعاماته ، شاكر أفندى ناظر عموم الكيلار ، شاكر أغا الكيلارجى ، محمد أغا باش الباش آشجى ، على أغا القهوجى ، داود أغا السفرجى وغيرهم (9)

كما كان أحمد باشا رفعت أخو إسماعيل يمتلك حاشية أخرى من المماليك . وكان مماليك كل أمير من الأمراء يتعصبون لأميرهم ، ولذلك كانت تنشأ بينهم بعض المشاجرات ومن ذلك النزاع الذى نشأ بين مماليك أحمد باشا وإلهامى باشا فى يوم عيد

---

(1) الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص١٠٧ .
(2) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص٢٨٣ .
(3) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣١٩ .
(4) محكمة مصر الإبتدائية الشرعية ، سجل المبايعات ٤٥١ ، ص٢٧ ، ث ٣٨ ، فى ١٨ أكتوبر ١٩١٥م .
(5) الشهر العقارى : القسمة العربية ، سجل ١٤٩ ، ص١٠٦ ، ث١٧٩ .
(6) الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .
(7) م.ت ، محفظة ٢٨ ، ث ٤٨٥ ، ق ٢١ ، من أبو بكر راتب إلى المعية ، فى ٢٣ صفر ١٢٧١هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٥٤م .
(8) ملفات الموظفين ، ملف ١٣٣٩ ، محفظة ١١٦ ، عين ٤ دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش عبد اللطيف نظيف من الغلمان ، وملف ١٥٥٤ ، محفظة ١١٩ عين ٤ دولاب٥ ، أوراق ربط معاش جركسى خورشيد زاهد من الغلمان السقط .
(9) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل ، جـ٣ ، مجلد٢ ، ص٥١٩ .

الأضحى ١٢٧١هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٥٥م ، فى إحدى محلات البوظة بالرميلة ، وتطور النزاع إلى تضارب بين الفريقين ، فأسفرعن سبعين جريحاً منهم خمسة جراحهم خطيرة تم نقلهم إلى الاسبتالية [١] .

وكان من عادة الحكام والأمراء أن يزوجوا مماليكهم من جواريهم ويجهزونهم على نفقتهم ، وكان المتبع فى عهد محمد على أنه إذا مات الزوج أو الزوجة من الذين تربوا فى نعمته ، أن يتم تزويج من بقى منهما على قيد الحياة من غير أن يجهز من طرف الميرى ، حيث كان محمد على يقوم بتقسيم ما خلفه الميت مناصفة بين الزوجين الجديدين . أما عباس باشا فقد أمر بإبطال هذا النظام وأحل مكانه اتباع الحكم الشرعى ، أى الميراث ، ولم يشأ سعيد باشا أن يغير شيئاً من النظام الذى اتبعه عباس باشا فأقره على ما كان عليه [٢] . ومن المماليك الذين تزوجوا بمعتوقات ساداتهم ، سليم باشا السلحدار ناظر المالية الذى كان متزوجا من لمشكر البيضا معتوقة مولاه محمد على باشا [٣] ، كذلك تزوج مراد بك غالب معتوق أحمد باشا رفعت من معتوقة مولاه الست جمال نور هانم البيضا [٤] وغيرهم كثيرون [٥] .

وهناك من هؤلاء المماليك من حازوا الجوارى وتَسَرُّوا بهن مثل سليم باشا الذى أنجب خمسة عشر ابنا من أبنائه الستة عشر من مستولدات ، أما ابنته السادسة عشر حنيفة فقد أنجبها من زوجته لمشكر البيضا [٦] . ومنهم أيضا حسين بك شماشرجى ومعتوق محمد على ، الذى كان متزوجا من معتوقتيه ماهتاب البيضا [٧] وفلك ناس البيضا [٨] . ومن الحالات النادرة أن نجد أحد هؤلاء المماليك متزوجا من جارية سودانية ، حيث كان خورشيد أفندى رشدى من غلمان دائرة إسماعيل باشا متزوجا من الجارية فورى السودانية [٩] .

---

[١] م.ت ، محفظة ٣٤ ، ث ٤٣٤ ، من محمد فاضل مأمور الضبطية إلى كاتب ديوان الخديو فى ٢٠ ذو الحجة ١٢٧١هـ/ ٣ سبتمبر ١٨٥٥م .

[٢] م.ت ، محفظة ٣١ ، ث ٢١٦ ، ق ١٨ ، من حسن فؤاد إلى خازن الخديو ، فى ١٩ جمادى الأولى ١٢٧١هـ / ٧ فبراير ١٨٥٥م .

[٣] محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطية الإشهادات ٥ عين ٥٧ مخزن ٤٦ ، ص١ ، ث ٢ ، فى ٢٢ محرم ١٢٩٤هـ/ ٦ فبراير ١٨٧٧م .

[٤] محكمة مصر الشرعية ، سجل إشهادات١١٦ ، عين ٨٣ ، ث ١٤١٥ ، فى ٢٢ شعبان ١٣١٨هـ / ١٥ ديسمبر ١٩٠٠م .

[٥] أنظر على سبيل المثال بنفس المحكمة ، سجل الإعلامات ٢٥ ، ص٤٢ ، ث ١٣٧ ، فى ٢٠ صفر ١٢٥٧هـ / ١٣ ابريل ١٨٤١م ، وسجل ٣٧ ، ص٩٤ ، ث ٢٢٣ ، فى ١٨ جمادى الأولى ١٢٧٦هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٥٩ .

[٦] محكمة بنى سويف الشرعية ، مضبطة الإشهادات ٥ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٦ ، ص١ ، ث٢ .

[٧] عزيز خانكى : قضية الشماشرجى ، مصدر سابق ، ص١ .

[٨] محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادات ٢ ، ص١٣٨ ، وثيقة ٦٥ .

[٩] ملفات الموظفين ، ملف ٤٨٢٤ محفظة ٢١١ عين ٤ دولاب ٩ ، أوراق ربط معاش خورشيد أفندى رشدى من غلمان الدايرة .

عاشراً : الوضع الاجتماعى للعبيد :

على الرغم من أن الوضع الاجتماعى للعبيد كان أقل من الوضع الاجتماعى للمماليك ، إلا أنهم – على أية حال – كانوا فى وضع أفضل من الفلاحين المصريين حتى عندما استخدموا فى مجالات الزراعة والصناعة . بيد أن أفضلهم حالا كانوا العبيد الذين عملوا فى الخدمة المنزلية ، حيث يذكر أحمد شفيق أن السادة كانوا يشفقون عليهم ويرعونهم ولا يأمرونهم بما يشعرهم بالشدة والعنت ، وما كانوا يسعون فى تحقيرهم أو إذلالهم [١] . ويؤكد لين أنهم كانوا يحيون حياة خاملة توافق طبيعتهم الكسولة ، كما أن الخادم العبد يستطيع أن يجبر سيده على بيعه إذ كان غير راضٍ عن طبيعة عمله ولذلك فإن السادة كانوا – فى حالة وجود خدم من العبيد والأحرار معا – يراعون الخادم العبد أكثر من الحر [٢] .

وكان على السيد – لكى يضمن ولاء عبيده – أن يوفر لهم حياة مستقرة عن طريق تزويجهم بإحدى جواريه . وليست لدينا معلومات عن ما إذا كان هناك عبيد تزوجوا بجوارى بيض ، غير أن زواجهم بالجوارى السود كان أمراً شائعا ، فمن ناحية ميت السودان بقسم دكرنس دقهليه ، نجد خير الله العبد السودانى متزوجا من الجارية عائشة وأنجب منها ابنته أم الخير وعمرها عام واحد . ونجد كذلك فرج العبد السودانى الذى كان متزوجا من الجارية حبيبة [٣] .

ومن خلال دفاتر عتق الرقيق نجد أشخاصا من المصريين يمتلكون أسراً من الرقيق السود ، وبعضهم أنجب أطفالاً من العبيد [٤] . وكانت الشكوى التى تقدم بها سرور السودانى إلى مكتب عتق الرقيق بمركز فوة بالغربية ، أنه متزوج ومقيم فى بيت سيده "وأنه لم يحصل راحة بين الحريم" [٥] ، ويبدو أن زوجة سيده كانت تعامل الجارية زوجة سرور معاملة سيئة . ومن الحالات النادرة أن نجد عبداً رقيقا يتزوج

---

(١) أحمد شفيق : الرق فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص١٠٢-١٠٣ .

(٢) إدوارد وليم الين : المرجع السابق ، ص١٤٠ .

(٣) دفاتر تعداد النفوس ، دفتر ناحية ميت السودان بقسم دكرنس بمديرية الدقهلية لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، ٨٣٠١ص٤ .

(٤) دفاتر عتق الرقيق ، دفتر عتق الرقيق بمديرية القليوبية ، ٦٧٩ عين ١٣ مخزن ١ ، ص٣ ، ودفتر عتق الرقيق بمديرية البحيرة ٩٩٣ عين١٣ ، صفحات مختلفة .

(٥) دفتر عتق الرقيق بمركز فوه بمديرية الغربية ٢٠٨٣ عين ٣٥ مخزن٧ ، ص١ .

من امرأة حرة ، والحالة الوحيدة التى قابلتنا كانت للعبد محبوب من عبيد إبراهيم عزالى من ناحية محلة أبو على ، حيث كان متزوجاً من امرأة من الناحية المذكورة وانجب منها ولداً [١] .

ويذكر لين أن العبد كان يجد نفسه أحياناً متزوجا من امرأة حرة من علية القوم دون أن تكون له رغبة فى ذلك ، وسبب ذلك أنه كثيراً ما يطلق الرجل زوجته طلاقاً بائناً لا رجعة فيه ، ثم يرغب فى إعادتها إليه ، فكان يستخدم "المحلل" ، الذى يكون عادة فقيراً أو قبيح الشكل أو أعمى ، ومع ذلك فإن المحلل قد يطمع أحياناً فى مال المرأة أو جمالها فيرفض الطلاق . وتحاشياً لمثل هذا الموقف يذكر لين أنه جرت العادة أن يستخدم أثرياء الترك وبعض المصريين عبداً أسوداً من عبيدهم ليقوم بدور "المحلل" ، وقد يُشترى العبد أحياناً لهذا الغرض ، وأحسن العبيد لهذه المهمة أقبحهم شكلاً ، وعندما تستكمل المرأة عدتها يقدم لها مطلقها هذا العبد – بعد الاتفاق معها من قبل – فتوافق على الزواج منه أمام الشاهدين ، ويقدم العبد المهر لتكتمل شرعية الزواج . وبعد العقد مباشرة ، أو فى الصباح التالى على الأكثر ، يقدم المطلق هذا العبد هدية إلى مطلقته ، فتنحل عقدة الزواج بمجرد قبولها الهدية ، ويصبح لها الحق فى الزواج من مطلقها بعقد جديد بعد إنتهاء عدتها ، ويندر أن يسمح الزوج لهذا العبد بالبقاء فى المنزل بعد ذلك [٢] . ولا شك أن هذا الإجراء جائز شرعاً مما يدفعنا إلى قبول روايه لين حول العبيد المحللين [٣] وإن كنا لانجد ما يؤكدها أو ينفيها من خلال الوثائق . ولاشك أن هذه الطريقة كانت حلا مضمونا لأولئك الأشخاص الذين كان يمين الطلاق جاريا على لسانهم كالتسبيح ، وهى القضية التي تناولتها السينما المصرية في أكثر من فيلم في منتصف القرن العشرين ، ولو علم مخرجو هذه الأفلام بتلك الطريقة لكانت موضوعا لفيلم جيد .

ومع ذلك فإن العبيد بعد عتقهم كثيراً ما يتزوجون من النساء المصريات فقد تزوج الحاج يسر الحبشى معتوق السيد محمد المحروقى شاه بندر تجار مصر ، من الحرمة فاطمة بنت محمد الصعيدى [٤] . وتزوج أحمد الأسمر معتوق على أغا من الحرمة فطومة بنت الشيخ محمد رشوان [٥] . أما الأكثر شيوعاً فكان زواج العبيد

---

[١] م.ع ، دفتر صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات س ١٢/١/١ ، ص٣ ، ث ٥٧، أمر كريم إلى مديرية الروضة فى ٢٧ ذو القعدة ١٢٧٤هـ / ١٩ يونيو ١٨٥٧م .

[٢] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص١٦١ .

[٣] راجع العنصر الخاص بفقه الرق فى هذا الفصل .

[٤] مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٨ ، ث٣٨٩ ، فى ٧ جمادى الأخر ١٢٥٧هـ / ٢٧ يوليو ١٨٤١م .

[٥] القسمة العسكرية ، سجل ٣٢٤ ، ص٢٦٩ ، ث ٦٩٧ ، فى غرة صفر ١٢٧٠هـ / ٣ نوفمبر ١٨٥٣م .

المعاتيق من الجوارى السود المعتوقات ، فقد تزوج الحاج ألماس الحبشى معتوق محمد أغا من آمنة السمرا معتوقة زينب البيضا ، ونور الصباح الحبشية معتوقة محمد أفندى الغمراوى قاضى بنى سويف [1] . وكذلك كان ريحان الأسمر معتوق الست حسنة متزوجاً من "خشداشته" قدم فرح السمرا معتوقة الست حسنة ، ثم بوفاة ريحان تزوجت من سرور أغا الحبشى معتوق إسماعيل القشيشى [2] .

وبالرغم من تلك المعاملة الحسنة التى لقيها العبيد ، فإن الأمر لم يكن يسلم من وجود بعض السادة قساة القلوب الذين كانوا يعاملون عبيدهم بقسوة تصل أحياناً إلى حد الضرب المبرح . ومن هؤلاء السيد على الشناوى من تجار المنصورة وكبار ملاكها ، الذى قام بضرب أحد عبيده ضرباً مبرحا نقل على أثره إلى الاسبتالية ، وبالكشف عليه، وجد مبطوحاً فى رأسه وجبهته ، ومضروبا على ذراعيه ووسطه بالنبوت ، وبعد حجزه فى الاسبتالية لمدة خمسة أيام هجم سيده على الاسبتالية وأخذه غصباً عن التمرجى ، ولذلك قام مدير الدقهلية بالقبض على السيد وحبسه رهن التحقيق [3] وبرؤية القضية فى مجلس الأحكام فى ذى القعدة ١٢٦٥هـ / سبتمبر ١٨٤٩م ، قرر المجلس الافراج عنه والاكتفاء بمدة سجنه [4] .

وبالرغم من أنه لم تصادفنا حالات لسادة قتلوا عبيدهم ، فإن "لين" يبدى تعجبه من أن الشريعة لا تجيز إعدام قاتل عبده [5] . ولكنه نسى أن الشريعة أيضاً لا تجيز إعدام قاتل ابنه [6] فجعلت العبد فى هذه الحالة فى منزلة الإبن . كما لم يكن من حق السادة ضرب عبيدهم ضرباً مبرحاً حتى لو رفض العبد كل أنواع العبودية ، فيذكر حلمى محروس أنه كان "على السيد في هذه الحالة أن يبعث به إلى السلطة المحلية لينال عقابه ، فإن لم يمتثل يصبح له الحق فى بيعه فى سوق الرقيق" [7] . والشطر الأول من هذه العبارة صحيح ، ولكن ألم يكن من حق السيد بيع عبده في جميع الأحوال؟ أما بخصوص تقديم العبد إلى السلطة المحلية فالوثائق تؤكد ذلك فعلا ، وعلى سبيل المثال فقد تقدم على أفندى معاون مديرية جرجا بشكوى إلى الضبطية

---

[1] بنى سويف الشرعية ، مضبطة الإشهادات رقم١ ، عين ٥٧ مخزن ٤٧ ، ص٥ ، ث ٨٣ ، فى ١٥ جمادى الأولى ١٢٧٠هـ / ١٣ مارس ١٨٥٤م .

[2] القسمة العسكرية ، سجل ٤٠٠ ، ص٢٥٩ ، ث ١٩١ ، فى ٣ ربيع الاخر ١٢٨٩هـ / ١٠ يونيو ١٨٧٢م .

[3] مجلس الأحكام ، س ٣/١/٧ ، ص١٠٦ ، ث ١٦٢ ، فى ١٦ شوال ١٢٦٥هـ / ٤ سبتمبر ١٨٤٩م .

[4] مجلس الأحكام ، س ٣/١/٧ ، ص٥٤ ، ث ٣٣ ، فى ١٢ ذو القعدة ١٢٦٥هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨٤٩م .

[5] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص٩٨ .

[6] شمس الدين محمد بن أحمد الشربينى : المرجع السابق ، جـ٣ ، ص١٥٦-١٥٧ .

[7] حلمى محروس : المرجع السابق ، ص١٥٣ .

"يتضرر من متولي العبد تعلقه بأنه ......أخذ في أسباب شرب الخمر وتردده على النسا الفواحش ، وكلما يقع منه التوبة يعود لهذه الفعال" وفى النهاية فإن مجلس الاحكام لم يصرح له ببيع العبد بل حكم عليه بالسجن مدة سنة ثم النفى إلى السودان[١] . وعند هروب العبيد من ساداتهم ، فإن الضبطية كانت تُكلَّف بالبحث عنهم ، وفى حالة ضبطهم ، كانت الضبطية تصرف لهم الخبز من مخابز الميرى ، ثم تطالب السادة عند تسلمهم عبيدهم بسداد ثمن الخبز الذى استهلكه هؤلاء العبيد . وقد حدث هذا عند القبض على خمسة من عبيد هلال وأخيه شيخ ناحية كوم النور بالدقهلية[٢] .

[١] حول تفاصيل هذه القضية انظر الملحق رقم ٢٢ بآخر هذا الكتاب .
[٢] غريب عبد الغنى السيد أحمد : المرجع السابق ، ص٦٨-٦٩ .

الفصل السادس

الأحوال الثقافية للرقيق

أولاً : الرقيق والتعليم

أ- الرقيق فى المدارس

ب- الرقيق فى البعثات

ثانيا : التأثير الثقافى للرقيق :

أ - التأثير العلمى

ب - التأثير الفنى

جـ - التأثير الأدبى

د - تاثير الرقيق فى الحياة العامة

أولاً : الرقيق والتعليم

أ - الرقيق في المدارس :

عند دخول الرقيق إلى مصر لم تكن حالتهم التعليمية تتعدى إلمام القليل منهم بالقراءة والكتابة ، خاصة الجوارى البيض اللائى مررن على الأستانة قبيل مجيئهن إلى مصر ، فتعلمن فيها إلى جانب القراءة والكتابة ، بعض المبادئ الدينية وأشغال الإبرة وأحيانا الغناء والرقص والموسيقى [١] . فى حين كان أغلب المماليك أميين لا يقرأون ولا يكتبون نتبين ذلك من أسمائهم التى كانت تقرن دائما بلقب باغا [٢] ، وهو لقب كان يطلق - بالإضافة إلى الخصيان - على الأميين من الأتراك [٣] . ويؤكد ذلك أن محمد على كان يبحث عن المماليك الذين يعرفون القراءة والكتابة بكل وسيلة حيث، كان يكفى أن يجيد المملوك القراءة والكتابة ليتم تعينه فى الجيش برتبة لا تقل عن بكباشى "مقدم" [٤] . بل إن بعضهم قد وصل إلى هذه الرتبة قبل أن يتعلم القراءة والكتابة [٥] . أما العبيد والجوارى السود فكانوا جميعا أميين عند جلبهم إلى مصر، وحتى بعد دخولهم إلى مصر فإن أعداداً قليلة منهم هى التى نالت حظاً من التعليم فى المدارس الحكومية وسوف نعرض لطريقة تعليم كل نوع منهم على حدة .

١ - المماليك فى المدارس :

حصل المماليك على الجانب الأكبر من الفرص التعليمية التى أتيحت للرقيق خلال القرن التاسع عشر ، فمنذ البداية كان أحد الأسباب لشراء المماليك هو مزاملة أبناء أسيادهم فى التعليم [٦] كما كان المماليك هم نواة ذلك المشروع العظيم الذى أقامه محمد على ، ليس كضباط للجيش فقط وإنما كتلاميذ فى المدارس ورجال للإدارة والحكم أيضا . فقد كان محمد على يؤمن بضرورة الصفوة الفعالة التى حرص على

---

[١] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣١٩ .
[٢] أغا : كلمة تركية بمعنى الأخ البكرى أو السيد او الرئيس ، أنظر محمد عيسى بك : المحكم فى أصول الكلمات العامية، مطبعة البابى الحلبى ، القاهرة ١٩٣٩م ، ص١٤ .
[٣] عبد السميع سالم الهراوى : المرجع السابق ، ص ٥٧ .
[٤] مجموعة وثائق الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص٣٧ .
[٥] دفاتر ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٣/٣٠/٢ ، ص٧ ، ث ٦١ ، فى ١١ رمضان ١٢٤٢هـ .
[٦] أحمد شفيق : الرق فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص١٠٤ .

ربطها بالحكومة بأقوى الروابط ، وكانت تلك الصفوة تتكون منذ البداية من المماليك والعتقاء ، حيث أصبحوا يشكلون أرستقراطية جديدة بعد أن نالوا جانباً كبيراً من التعليم ، هى أرستقراطية الفنيين الذين أعدوا إعداداً خاصاً لمواجهة التطورات الجديدة وتعقيداتها ، وفى نفس الوقت تعلموا الخضوع التام لمحمد على ، يتضح ذلك من قوله لهم :

"وحيث أنى قد ربيتكم وعلمتكم القراءة والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم إلى ما أنتم فيه من الدرجات وجعلتكم أولاداً لى ، وصرت أبا لكم بحق ، وجب أنكم لا تمتنعون عن قبولى أبا لكم" (١) .

ويذكر قطاوى Rene Cattaui أن محمد على ، فى أوائل عهده ، اعترف صراحة للقنصل الروسى بأنه لا يثق فى المصريين ، وأنه يعمل على اتخاذ أعوانه من المماليك ، ولذلك فإنه كان يشترى المماليك ويسلمهم إلى شخص موصلى اسمه "حسن أفندى الدرويش" (٢) . ويذكر الجبرتى أن حسن أفندى هذا قد توفى فى عام ١٢٣١هـ / ١٨١٦م ، حيث ترجم له ، وذكر فى حديثه عنه جانباً من طريقة تعليم المماليك قبل إنشاء المدارس الرسمية فيقول :

"لما رغب الباشا فى إنشاء محل لمعرفة علم الحساب والهندسة والمساحة ، تعين المترجم رئيساً ومعلماً لمن يكون متعلماً بذلك المكتب ، وذلك انه تداخل بتحيلاته لتعليم مماليك الباشا الكتابة والحساب ونحو ذلك ، ورتب له خروجاً شهرية ، ونَجَبَ تحت يده المماليك فى معرفة علم الحسابيات ونحوها ، وأعجب الباشا ذلك فذاكره وحَسَّن له بأن يفرد مكاناً للتعليم ويضم إلى مماليكه من يريد التعليم من أولاد الناس" (٣) .

وبعد وفاة "حسن الدرويش" فى عام ١٨١٦م ، عهد محمد على إلى شخص تركى يدعى "روح الدين أفندى" بمهمة الإشراف على تعليم مماليكه فى القلعة ، حيث كانوا يتعلمون الخط والحساب واللغة التركية إلى جانب التمرينات العسكرية (٤) وكانت هذه المدرسة نواة لما أنشئ من المدارس بعد ذلك ، وكان تلاميذ هذه المدرسة من

---

(١) سلوى العطار : التغيرات الاجتماعية فى مصر منذ الحملة الفرنسية حتى بناء الدولة الحديثة ، دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٧٩م ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٢) Rene Cattaui : le regne de Mohamed Ali d'apres les archivies Russes en Egypte, le Caire, 1931, I,p. 425-426 .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص١٧٢ .

(٤) Rene Cattaoui " Op. Cit p. 426 .

مماليك الباشا إلى جانب أعداد أخرى من أبناء وغلمان المماليك الذين احتضنهم بعد مذبحة القلعة حيث قضى على آبائهم وسادتهم ، ولما كان محمد على يؤثر اللغة التركية على اللغة العربية ، فإنه جعلها اللغة الأساسية فى هذه المدرسة إلى جانب ما كانوا يتعلمونه من القران الكريم وبعض الفنون الحربية (١) .

ومن أشهر تلاميذ هذه المدرسة نجد حمزة باشا (٢) ، عثمان بك (٣) ، اللذان كانا تلميذين فى هذه المدرسة ، ثم نقلا إلى أسوان فى عام ١٨٢٠م ، عندما أنشأ محمد على المدرسة الحربية فى أسوان ، حيث كان كل أو جل تلاميذ هذه المدرسة الحربية من تلاميذ مدرسة القلعة أى مماليك محمد على باشا (٤) .

وفى أسوان – فى جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / مارس ١٨٢٢م ، قام محمد بك لاظ أوغلى ناظر مصلحتى أسوان وفرشوط ، باختيار بعض الغلمان الصغار من بين مماليك مدرسة أسوان ، لكى يتخصصوا فى تحصيل الفنون والمعارف ، ونصَّب عليهم الحاج حسن أفندى ، ثم قام بنقلهم مع ناظرهم ومعلميهم إلى إسنا ، وكان سبب نقلهم هو *"أنهم لو ظلوا فى أسوان لاضطروا بمقتضى رابطة الجنس إلى التردد إلى جانب الكبار منهم"* وكان ذلك بناء على نصحية سليمان أغا الفرنساوى الذى قال للباشا *"سيدى إن فريق الأطفال يكون ذكيا ويستطيع أن يبز الكبار فى تعلم كل علم ، وعليه يجب تربيتهم أيضا بحسب استعدادهم"* (٥) .

وفى ذى الحجة ١٢٣٨هـ / أغسطس ١٨٢٣م ، قدم كريم افندى مدرس الأغوات الغلمان مذكرة تفصيلية إلى محمد على ، ذكر فيها عدد الأغوات المماليك الموجودين فى إسنا ، والأصول التى يقوم تعليمهم ، مما كان داعيا لانشراح صدر الباشا ، الذى كتب إليه يشجعه على الاستمرار فى هذا النهج والاعتناء بتعليمهم ليكونوا بارعين فى العلوم والفنون (٦) .

---

(١) عبد السميع سالم الهراوى : المرجع السابق ، ص١٣٣ .

(٢) ملفات الموظفين ، ملف ٧١٥ محفظة ١٠٦ ، عين ، دولاب ٥ أوراق ربط معاش سعادة حمزة باشا مدير المنوفيه سابق .

(٣) م.ا.س ، محفظة ١ ، ترجمة الث ٢٧٧ ، من دفتر ١٦ معية تركى ، من الجناب العالى إلى عثمان بك .

(٤) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص٩٦ .

(٥) م.ا.س محفظة ١ ، ث بتاريخ ٢٥ جمادى الاخر ١٢٣٧هـ / ١٩ مارس ١٨٢٢م .

(٦) م.ا.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالى إلى كريم أفندى مدرس الأغوات المماليك ث بتاريخ ذو الحجة ١٢٣٨هـ / ٢٩ اغسطس ١٨٢٣م .

ثم اتخذ محمد على خطوة أكبر فى سبيل تعليم مماليكه ، حيث انشأ فى عام ١٨٢٥م ، "المدرسة التجهيزية" بقصر العينى ، وألحق بها ٥٠٠ تلميذ من الأتراك والجراكسة واليونانيين والأرمن ، ولم يكن من بينهم مصرياً واحداً ، وكانت لغة التعليم فى هذه المدرسة هى اللغة التركية أيضا ، إلى جانب اللغات الإضافية التى تدرس فيها وهى اللغة الفارسية واللغة العربية (١) ويذكر على مبارك أن أكثر تلاميذ هذه المدرسة "كانوا من مماليك العزيز محمد على باشا" (٢) .

وقد اهتم الباشا بشراء المماليك وإدخالهم إلى هذه المدرسة التى كانت تسمى "مدرسة المبتديان" أى المبتدئين ، أو "المدرسة التجهيزية" ، كما كانت تسمى أيضا "المدرسة السنية بقصر العينى" ، فعندما توفى عبد الرازق أغا مأمور المنصورة ومحلة دمنة ، وعليه دين للميرى ، قام محمد على بحجز غلامين من مماليكه على ذمة الميرى ، وأمر بإدخالهما "المدرسة السنية بقصر العينى" لأنهما متعلمان القراءة والكتابة (٣) . والوثائق التى تحدثت عن قيام محمد على بشراء المماليك وإدخالهم هذه المدرسة وغيرها من المدارس التى أنشئت بعد ذلك كثيرة ومتعددة (٤) . بحيث أن دخول المصريين إلى هذه المدارس كان أمراً نادراً ، فكان يؤثر المماليك ، وإذا احتاج إلى مصرى فهى الحاجة التى لايقوم بها غيره ، ومن هذه الثغرة نفذ كثير من المصريين إلى التعليم حين استوعب جيشه المماليك واستوعبت وظائف الدولة الكبرى المدنية والعسكرية غيرهم من الأتراك (٥) .

وبرغم أن خلفاء محمد على قد أهملوا أمر المدارس ، فإنهم لم يهملوا أمر تعليم مماليكهم ، فكان الشرط الأساسى لدخول مدرسة "المفروزة" فى عهد عباس وسعيد ، أن يكون التلميذ من الأتراك أو المماليك (٦) . كما نجد فى إحدى الوثائق ما يدل على أن أربعة من مماليك سعيد باشا كانوا يتلقون تعليما مدنياً فى "مدرسة الإفرنج" فى

---

(١) عبد السميع سالم الهراوى : المرجع السابق ، ص١٣٣ .

(٢) على مبارك : المرجع السابق ، جـ١٧ ، ص٦٢ .

(٣) ديوان الخديو تركى ، دفتر الأوامر والفادات الواردة س ٢/٤٩/٣ ، ص٢٩ ، ث ١٤٢ ، من أفندى مدرس الغوات المماليك ، فى ذو الحجة ١٢٣٨هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٢٣م .

(٤) انظر على سبيل المثال م.ت ، دفتر س ٢/٥٢/١ ، ص٨٤ ، ث ٣٨٦ ، أمر إلى حبيب افندى فى ٢٣ شعبان ١٢٥٠هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٣٤م ، دفاتر ديوان المعاونة ، س ٢/١٤/٣ ، ص١٥ ث ١١٤ ، أمر إلى حبيب افندى فى ١٢ محرم ١٢٥٤هـ / ٧ ابريل ١٨٣٨م ، ودفاتر ديوان الخديو تركى ، دفتر س ٢/٣٠/٢ ، ص٤٤ ، ث٥٢٢، فى ٩ رمضان ١٢٤٢هـ / ٦ ابريل ١٨٢٧م .

(٥) حسين فوزى النجار : على مبارك ابو التعليم ، أعلام العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٦٦.

(٦) محمد محمود السروجى : الجيش المصرى ، مرجع سابق ، ص١٥٦ .

الأسكندرية ، حيث كانوا يتعلمون – إلى جانب الحساب وغيره من العلوم– اللغة الفرنسية ، وعندما احتاج سعيد إلى مماليكه هؤلاء ، فإنه أرسل يطلبهم على أن يحضروا مع معلمهم ، ولكن ناظر المدرسة اعتذر بحجة أنه لا يوجد فى المدرسة سوى مدرس واحد [1] كما فتح إلهامى باشا مكتبا لتعليم مماليكه الذين كان عددهم ٤٥ مملوك ، وعين لهم المدرسين والفقهاء والخطاطين ، وكان المماليك الكبار يحصلون على راتب شهرى مقداره ٢٠ قرش والصغار ١٥ قرش [2] .

وعند عودة الكثير من المدارس فى عهد إسماعيل ، فإنه أدخل الكثير من المماليك فى هذه المدارس ، وفى إحدى المرات نجده يشترى مملوكا من أحد تجار طرابيزون لإدخاله إحدى المدارس [3] .

٢ - العبيد فى المدارس :

لم يهتم محمد على بتعليم العبيد فى المدارس الحكومية ، إلا أن هناك بعض الحالات القليلة التى تلقى فيها العبيد تعليماً فى مدراس الحكومة ، حيث يذكر على مبارك عن "عنبر أفندى" مأمور زراعة القطن فى أبو كبير ، أنه "*مشترى ست من الستات الكبار مرعيات الخواطر ، أدخلته سيته مدرسة قصر العينى لما فتح العزيز المدارس وأدخل فيها الولدان*" ، ويذكر أنهم كانوا يتعلمون فيها الخط والحساب واللغة التركية [4] .

ومن الحالات القليلة اتى نال فيها العبيد فرصة دخول هذه المدارس ، قيام محمد على بإدخال اثنين من أغوات الحريم إلى مدرسة الطب البشرى ليتعلما صناعة التوليد والطب والجراحة [5] .

ولكن إسماعيل باشا فتح أمام هؤلاء العبيد باباً جديداً للتعليم ، حيث أصدر أمراً كريماً إلى ديوان المدارس فى ١٣ رجب ١٢٨٥هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٦٨م ، منطوقة

---

[1] م.ت ، محفظة ٢٤ ، ث ٥٦٩ ، ق ٤ ، من إسماعيل سليم محافظ الإسكندرية إلى الجانب العالى ، فى ٢٩ شوال ١٢٧٠هـ / ٢٥ يوليو ١٨٥٤م .

[2] الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص١٥٧ .

[3] م.ت ، دفتر س ٢/٧٠/١ ، ص١٢ ، ث ٧٧ ، ص ١٣ ، ث ٧٨ ، من السردار إلى الضبطية فى ٢٦ رجب ١٢٨١هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٦٤م .

[4] على مبارك : المرجع السابق ، جـ٩ ، ص٣٩ .

[5] أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على ، جـ٢ ، ص٣٨٥ .

"قد اقتضت إرادتنا أن يتجدد بمدرسة التجهيزية تعليم لسان الحبش ثم وخط هورجليف أى الخط المصرى القديم ، وأن التلامذه الذين يتعلمون ذلك يكونوا من الغلمان السمر . ومن الغلمان الزنجيين أيضا" ، وتضمن هذا الأمر ضرورة الحصول على المدرسين اللازمين من بطركخانة الأقباط [1] .

ويذكر أمين سامى أن هذه المدرسة قد تم افتتاحها فى عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م ، وأنها كانت تحت نظارة بروكش بك وكان بها عشرة تلاميذ ، وأنها كانت داخلية بالمجان ، وأن الغرض منها كان تربية رجال يكون لهم دراية باللسان المصرى القديم والحبشى. [2] وربما كان افتتاح إسماعيل لهذه المدرسة راجعا إلى حاجته لتراجمة متخصصين فى اللغة الحبشية لكى يستفيد منهم فى نزاعه المقبل والأكيد مع الحبشة ، وهو النزاع الذى كان جزءا من مخططه الإفريقى الكبير [3] .

٣ - الجوارى فى المدارس :-

مثلما كان المماليك هم طليعة تلاميذ المدارس الحكومية ، فإن الجوارى السود كن رائدات حركة تعليم البنات فى مصر فيذكر الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أنه بعد إنشاء مدرسة الطب ازداد الشعور بجهل المولدات "الديات" المصريات ولما كان من المتعذر حينذاك إقناع السيدات المصريات بأن يقوم على علاجهن وتوليدهن أطباء من الرجال ، فقد رؤى حينذاك أنه من الضرورى إنشاء مدرسة لتخريج مولدات متعلمات. ولكن محمد على وقد خشى أن يواجه البلاد بإنشاء مدرسة للبنات ويطلب من الناس أن يلحقوا بناتهم بها ، أو ينزعهن من أحضان آبائهن وأمهاتهن قسرا ، فيضيف بذلك عبئا جديداً إلى أعبائه الكثيرة التى يلاقيها فى المدارس الأخرى والتى يضطر إلى سوق الناس إليها سوقا ؛ رأى أن تكون النواة الأولى للمدرسة من أغوات الحريم والجوارى السود اللاتى يسهل جمعهن وليس لهن من الأهل من قد يقفون عقبة فى طريقه [4] .

واتخذ محمد على الخطوة الأولى فى سبيل تنفيذ هذا المشروع بإصداره أمرا فى عام ١٨٣٢م إلى حبيب أفندى مأمور ديوان الخديو بأن يختار أغوين مملمين بالقراءة

---

(١) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل ، مجلد ٢ ، جـ٣ ، ص٧٩٢ .
(٢) نفس المرجع ، ص٨٥٤ .
(٣) حول مخطط إسماعيل للتوسع فى إفريقيا انظر محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠-٢٩٠ .
(٤) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٨م .

والكتابة ليلحقهما بمعية كلوت بك ويتعلما الطب والجراحة ، وبأن يشترى عشرا من الجوارى السود الصغيرات ليتعلمن عند كلوت بك أيضا صناعة التوليد والطب والجراحة [١] وبذلك تكونت النواة الأولى لمدرسة الولادة الملحقة بمدرسة الطب البشرى بأبى زعبل من أغوين وعشر من الجوارى نصفهن من السود ونصفهم الآخر من الحبشيات [٢] .

أما الجوارى ، وقد كن أميات ، فقد بدئ بتعليمهن القراءة والكتابة وأصول الدين الإسلامى على يد شيخ عالم وكذلك قليلا من الحساب ، ثم درسن رسالة مترجمة إلى اللغة العربية فى فن التوليد . وكانت تقوم بتطبيق العلم لهن على نموذج إنسانى مصنوع ، معلمة أوربية هى الآنسة جولييت ، ومعها طبيب مصرى أتم دورسه فى باريس . وقد قامت الآنسة جولييت الفرنسية بتعليم اللغة الفرنسية لتلميذاتها ، وقامت هى بتدريسها لهن حيث كانت كفاءتهن فى تعليم هذه اللغة موضع إعجاب وتقدير كبار الزائرين الأجانب [٣] . وكانت الفتيات يتعلمن وهن مكشوفات الرؤوس كأنهن غربيات لا شرقيات بدون أن ينفر أحد الزائرين [٤] . وبعد ثلاث سنوات من الدراسة المتصلة، أتمت تلميذات المدرسة دراستهن ، لكن الحكومة رأت أن الدراسة النظرية لا تغنى عن المران العملى ، فأنشأت مستشفى صغيرا للنساء بقرب مدرسة الولادة فى أبى زعبل وكان يتسع لعشرين سريرا وقد حرص محمد على حرصا شديدا على نجاح التجربة، فأمر أن ترفع إليه نتيجة اختبار كفاءة التلميذات العلمية ، ووافق على زيادة عدد تلميذات المدرسة [٥] .

وممن نبغ من تلميذات هذه المدرسة "جليلة تمرهان" التى حققت شهرة كبيرة فى مجال الولادة وأمراض النساء وهى حبشية الجنس دخلت والدتها مدرسة الولادة عند أول إنشائها لتلقى العلم فيها ولما ماتت خلفتها ابنتها جليلة [٦] ، التى نبغت فى المدرسة وتعلمت اللغة الفرنسية ، ولذلك أصدر محمد على أمرا فى شوال ١٢٨٦هـ مضمونه :

---

[١] امين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على ، جـ٢ ، ص٣٨٥ .
[٢] كلوت بك : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٣٧ .
[٣] نفس المرجع ، جـ ، ص .
[٤] محمد كمال يحيى : المرجع السابق ، ص٢٩٦ . جدير بالذكر أن هذا أمر طبيعى لأن الشريعة الإسلامية تجيز للجارية كشف رأسها بل وأكثر من ذلك ، حول عورة الجارية والعبد راجع العنصر الخاص بفقه الرق فى هذا الفصل .
[٥] احمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ، ص٢٩٦ .
[٦] جاك تاجر : حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص١٠٦ .

" أن جليلة تمرهان من تلامذة مدرسة الولادة حسنت فيها الشهادة بنجابتها وإلمامها باللغة الفرنساوية ، وأنه استصوب لدى ريس المدرسة الطبية ورييس مجلس الصحة إجعالها معيدة بمدرسة الولادة بماهية ثلثمائة قرش شهرى لحسن تعليم التلامذة .... وأنه من حيث هذه الوظيفة غير مدرجة بترتيب مدرسة الولادة فيجرى تجديدها وعلاوة هذا المبلغ على المربوط" [1] .

وقد استمرت جليلة تعمل فى المدرسة حيث نجدها فى عام ١٨٦٠م برتبة ملازم أول وبمرتب ٨٧٧ قرش [2] .

وعند زيادة عدد تلميذات المدرسة ، قامت الحكومة باختيارهن من الجوارى ، فألحقت بها فى عام ١٨٣٦م ثلاث عشرة تلميذة من الجوارى السود ، ولكن كلوت بك اعترض على هذا المسلك ورغب فى إلحاق المصريات بالمدرسة ، فقامت الحكومة بإلحاق ست فتيات مصريات يتيمات فقيرات بالمدرسة إلى جانب الجدد من الجوارى ، فكان هذا بداية إلحاق المصريات بالمدرسة [3] .

أما الدفعة الأولى من تلميذات المدرسة ، فقد ألحقن بالمستشفى الذى ألحق بالمدرسة ، فكان ذلك أول مجال عمل لهن ، حيث قامت الحكومة بتعيين ساع "بلطه جى" لكل خريجة لمرافقتها وحراستها ، وتخصيص حمار لتركبه فى غدوها ورواحها على أن يخصم ثمنه على أقساط من مرتبها . كما كانت خريجات المدرسة يمنحن لقب أفندى ورتبة الملازم الثانى ومُرتبه أسوة بزملائهن من خريجى مدرسة الطب ، هذا إلى جانب الرعاية الخاصة التى كانت تحوطهن بها الحكومة حرصا على كرامة الفتيات اللائى قامت بتربيتهن وتعليمهن سنوات طويلة ، فقامت بتزويج الخريجات من الجوارى والمصريات واختارت لهن أزواجا من زملائهن الأطباء، وكن عندئذ يمنحن أوراق العتق ، ومنازل صغيرة مفروشه على نفقة الحكومة وخمسة أكياس من النقود وتزييرة [4] .

وقد أخذت الحكومة بمبدأ تعيين المصريات حتى أصبح عدد التلميذات بالمدرسة فى أواخر عهد محمد على ٦٠ تلميذة أكثرهن من المصريات والقليل منهن من

---

[1] م.ع ، س ٤١/١/١ ، ص٢٦ ، ث ٤٠ ، أمر عال إلى ديوان الداخلية .
[2] محافظة مصر ، دفتر جزء أول استحقاقات الأسبتالية الملكية ومدرسة الولادة ، س ٣/٦٣/١ ، ص٢ .
[3] إبراهيم عبده ودرية شفيق : تطور النهضة النسائية فى مصر ، القاهرة، ١٩٤٥ ، ص ٣٦-٣٧ .
[4] أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ، ص٣٠٦-٣٠٧ .

الجوارى [1] وبرغم هذا الاتجاه نحو تعيين المصريات إلا أن وجود الجوارى بالمدرسة كان قاعدة ثابتة ، ففى عهد سعيد باشا ، كان عدد التلميذات فى المدرسة عام ١٨٦٠م، ٤١ تلميذة من بينهن سبع جوار، أربع منهن سودانيات والثلاث الباقيات من الحبشيات. وكانت الحكومة تصرف لهن فى عهد سعيد راتبا شهريا تراوح بين ٣٩ قرش و٤٣ قرش وكسور [2] .

غير أن عام ١٨٦٠م شهد وفاة اثنتين من الجوارى الحبشيات هن زينب وحسنة فى شهرى أمشير وكيهك / فبراير وديسمبر من عام ١٨٦٠م على التوالى ، ثم نقلت الجارية "سعادة السودا" إلى سراى الحرم بالقلعة فى شهر برمهات / مارس ١٨٦٠م ، ولحقت بها الجارية "بحر النيل" [3] . ثم تشير السجلات إلى أنه قد تم نقل التلميذتين "صبر زين" الجارية السوداء و "سعادة" الجارية الحبشية من مدرسة الولادة إلى الخدمة بالاستبالية الملكية ، ثم نقلن من الاستبالية الملكية إلى سراى الحرم بالقلعة فى ٢٥ أبيب / ٣١ يوليو ١٨٦٠م ، برفقة تمرهان أفندى الحكيمة [4] . وعلى ذلك فانه لم يبق بالمدرسة فى عام ١٨٦١م إلا جارية واحدة هى الجارية "لطيفة السودا" من بين ٣٩ تلميذة كن بالمدرسة فى ذلك العام [5] .

وفى عهدى سعيد وإسماعيل كان المصدر الذى يتم الحصول منه على الجوارى اللازمات للدراسة فى هذه المدرسة هو الجوارى المحررات من أيدى تجار الرقيق ، حيث كان من المعتاد إرسال الجوارى الصغيرات إلى المدرسة كتلميذات ، وكذلك إرسال بعض كبارهن للخدمة فى المدرسة ورعاية التلميذات [6] ، حيث كان يوجد بالمدرسة "بلانة" تمشط رؤوس التلميذات مرتين فى الأسبوع [7] ، بالإضافة إلى الطباخات وغيرهن من الخادمات [8] .

---

[1] احمد عزت عبدالكريم : المرجع السابق ، ص٢٩٩ .

[2] دار الوثائق ، محافظة مصر ، دفتر أول استحقاقات الاسبتالية الملكية ومكاتب الصحة ومدرسة الولادة لسنة ١٨٦٠م ، ل ٣/٦٣/١ ، ص٨٩ ،٧٩/٩٦ ، دفتر جزء ثانى ٤/٦٣/١٧ ، ص ١-٥ .

[3] نفس المرجع دفتر ل ٣/٦٣/١ ، ص٨٩ ،٩٦ ،٩٧ .

[4] نفس المصدر دفتر ل ٤/٦٣/١ ، ص٣٩ .

[5] نفس المصدر ، دفتر جزء أول استحقاقات الاسبتالية الملكية ومكاتب الصحة ومدرسة الولادة لسنة ١٨٦١م ، ل ٥/٦٣/١ ، ص٩٤ .

[6] م.ت ١٣ ، ث ٢٤٦ ، ق ٤ ، من مدير إسنا إلى ديوان الخديو ، فى ٢٨ رجب ١٢٧٣هـ / ٢٤ مارس ١٨٥٧م . وانظر أيضا مجلس الأحكام ، دفتر س ٤/١٠/٧ ، ص٧٧ ، ث ٦١٣ ، فى ١٨ جمادى الأخرة١٢٧٥هـ / ٢٣ يناير ١٨٥٩م .

[7] إبراهيم عبده ودرية شفيق : تطور النهضة النسائية فى مصر ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، ١٩٤٥م ، ص٣٩.

[8] ملفات الموظفين ، ملف ١٠٦٢ محفظة ١١٢ ، عين ٣ ، دولاب٥ ، أوراق ربط معاش ، زرافت خاتون الطباخة بمدرسة الولادة .

وإذا كانت الجوارى السود هن رائدات حركة التعليم المتخصص فى مصر ، فإن الجوارى البيض كن رائدات أيضا فى مجال التعليم العام ، حيث كن طليعة تلميذات مدرسة البنات التى أنشأتها الزوجة الثالثة لإسماعيل "جشم آفت خانم" حيث رفض الأهالى إرسال بناتهن إلى المدرسة التى ظلت خالية من التلميذات ، فقامت مؤسسة المدرسة بإرسال جواريها البيض وجوارى نساء الأسرة الحاكمة والأمراء إلى هذه المدرسة [1] .

وكان تعليم البنات قبل ذلك شيئا كماليا يندر أن يتم ، وإن تم فإنه كان يتم فى داخل الحريم وليس فى المدارس ، حيث تذهب "شيخة" إلى حريم الأغنياء يوميا لتعليم البنات والجوارى إقامة الصلاة وتلاوة بعض سور القرآن الكريم ، وأحيانا القراءة والكتابة ، ويذكر "لين" أنه كان يوجد فى عصر محمد على بعض المدارس الخاصة التى تتعلم فيها البنات والجوارى الخياطة والتطريز [2] . ومنها مدرسة أنشأتها مسز ليدر Mrs . Lader فى عام ١٨٣٥م بتشجيع ابنة محمد على الكبرى ، وقد ضمت هذه المدرسة بنات الأسرة وعددا من الجوارى [3] .

ب - الرقيق فى البعثات التعليمية :

كان الرقيق عنصراً أساسيا فى البعثات التى سافرت لتلقى التعليم فى أوربا، حيث كان اتجاه محمد على فى بداية الأمر يتمثل فى تكوين طبقة أرستقراطية مشتراه بالمال تدين له وحده بالولاء ويحكم بواسطتها البلاد [4] ولذلك فقد انتخب من مماليكه بمدرسة القلعة معظم أعضاء بعثته الكبرى التى أرسلت إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦م، والتى ضمت الكثير من المماليك الجراكسة والجورجيين واليونانيين ، ومنهم على سبيل المثال على أفندى الكرجي وعمر أفندى الجركسى اللذان أرسلا لتعلم المدفعية وعادا من فرنسا فى عام ١٨٣٠م [5] .

[1] صالح رمضان : المرجع السابق ، ص٥٣-٥٤ .
[2] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص٥٧ .
[3] محمد كمال يحيى : المرجع السابق ص٦٩ .
[4] Rene Cattaoui : Op. Cit., P. 426.
[5] عمر طوسون : البعثات التعليمية ، مطبعة صلاح الدين ، الأسكندرية ، ١٩٣٤م ، ص٤١ .

ومن الذين أرسلوا فى هذه البعثة أيضا نجد رشيد أفندى أباظة وسليمان راشد أفندى الجركسى وأرسلا لتعلم الإدارة الحربية وعادا إلى مصر فى عام ١٨٣٢م [١]. وهناك أيضا محمود نامى أفندى الجركسى الذى أرسل إلى فرنسا لدراسة العلوم البحرية ، وعاد إلى مصر عام ١٨٣٣م . وترقى فى البحرية حتى أصبح قائد الغليون "الإسكندرية" ثم خرج من البحرية وترقى فى المناصب الإدارية حتى أصبح ناظراً للمالية فى عهد سعيد باشا حتى عام ١٨٥٩م ، ومن زملائه فى البعثة محمد شنان أفندى الجركسى الذى عاد معه إلى مصر فى عام ١٨٣٣م وترقى حتى أصبح قائداً للفرقاطة "البحيرة" وتوفى غريقاً مع فرقاطته فى حرب القرم عام ١٨٥٥م [٢] .

وقد وصل عدد الطلبة الذين أرسلوا إلى فرنسا ٧٠ تلميذاً حتى عام ١٨٣٣م ، من بينهم ٣٤ تلميذاً أرسلوا لتعلم الفنون الآلية "الصنائع" ويذكر عمر طوسون أنه من ضمن هؤلاء كان يوجد سبعة من العبيد السودان والأحباش هم :

١. عبد المريس : وقد أرسل لتعلم صناعة المنسوجات الحريرية ، وقد تعلم هذه الصنعة فى ليون وسافر إلى لندن ثم عاد إلى فرنسا ومنها إلى مصر حيث وصلها فى عام ١٨٣٤م [٣] .

٢. جاد غزالى : أرسل إلى فرنسا لتعلم صناعة طبع السيوف وعلم الرسم وعاد إلى مصر فى عام ١٨٣٥م [٤] .

٣. عبد الرب : أرسل إلى فرنسا لتعلم صناعة الأجواخ فى فابريقة المسيو أملدلون بألبيف وعاد إلى مصر فى عام ١٨٣٣م ، وقد أحضر معه عند عودته آلات لصناعة الأجواخ بلغ ثمنها ٣٧٥٣ قرش [٥] .

٤. محمد نبايل : أرسل إلى فرنسا لتعلم صناعة شمع الأختام ، كما تعلم فى مدينة ليون علم الرسم أيضاً ، ولكنه لم يكتف فتعلم اللغة الفرنسية وعاد إلى مصر فى عام ١٨٣٦م [٦] .

---

[١] عمر طوسون : نفس المرجع ص٣٦ .
[٢] نفس المرجع، ص٣٨-٣٩ .
[٣] نفس المرجع السابق ، ص٧٩ .
[٤] نفس المرجع ، ص٨٣ .
[٥] نفس المرجع ، ص٨٥ .
[٦] نفس المرجع ، ص٩٦ .

٥. محبوب الحبشي : أرسل إلى فرنسا في عام ١٨٣٢م ، حيث تعلم هناك صنعة النقش المعمارية على يد المسيو غارني ، ولكنه لم يكتفي بذلك فتعلم اللغة الفرنسية والإيطالية ، واشترى من هناك بعض الكتب في علم الجغرافيا ، وعاد إلى مصر في عام ١٨٣٦م .

٦. مرسال الحبشي : وهو زميل محبوب حيث تعلم صنعة النقش المعمارية ودرس اللغة الفرنسية واللغة الإيطالية .

٧. بلال الحبشي : وهو زميل محبوب ومرسال ودرس نفس العلوم وعاد معهما إلى مصر في عام ١٨٣٦م [١] .

وقد ذكر أمين سامي أسماء هؤلاء السبعة ولكنه لم يذكر تخصصاتهم [٢] .

ويذكر الهراوي أنه كثيراً ما كانت تدون أسماء أعضاء البعثات العلمية في السجلات والقرارات الرسمية منسوبة إلى أمهاتهم ، وهو تقليد نابي وغريب في صيغة مبتذلة ، ويذكر أن هؤلاء ربما كانوا من أبناء الجواري والإماء اللاتي كانت تغص بهن القصور في ذلك العهد [٣] ومن أمثلة هؤلاء نجد ، حسن بك بن الحرمة محبوبة، ومحمد حسن بن الحرمة آمنة ، اللذان أرسلا لدراسة علم المعادن [٤] . وإن صح ما ذكره الهراوي ، فإنهم يكونون من أبناء الجواري السود لأن هذه الأسماء ليست من أسماء الجواري البيض .

وفي عهد عباس باشا أرسلت بعثة مكونة من تسعة أفراد إلى ألمانيا لدراسة الفنون العسكرية وفن الطب ، وكان من بين تلامذة هذه البعثة أربعة من المماليك هم : خورشيد نصحي ومصطفى نائل لدراسة الفنون العسكرية ، وعبدالله شكري ويوسف شهدي لدراسة الطب . وقد أقامت هذه البعثة في ألمانيا لمدة عامين ونصف ، وعادت إلى مصر في أوائل عهد سعيد باشا ، حيث نجد أن أعضاء البعثة من المماليك كانوا

---

(١) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص١٢٠-١٢١ .
(٢) أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي ، جـ٢ ، ص ٦٠٤-٦٠٧ .
(٣) عبد السميع سالم الهراوي : المرجع السابق ، ص٢٦٥ .
(٤) أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي ، جـ٢ ، ص ٦٠٧-٦٠٨ .

موضع رعاية خاصة من سعيد باشا *"لكونهم مماليك وليس لهم آباء ولا أمهات"* [1].
وربما أنهم كانوا من مماليك عباس باشا ، وبوفاته أصبحوا لا عائل لهم .

ويذكر زكي مجاهد أن عبد الله شكرى الذى أرسل لتعلم فن الطب قد تحول في برلين إلى دراسة العلوم العسكرية ، وبعودته التحق بمدرسة الخطرية ثم التحق بالحرس الخديوى وترقى حتى حصل على رتبة اللواء . ويذكر أيضا أن عباس باشا قد أرسل شقيق عبد الله شكرى واسمه إسماعيل كامل إلى فيينا لتعلم الطب ، ثم انتقل منها إلى فرنسا لدراسة العلوم العسكرية وعاد إلى مصر فى عهد سعيد حيث ترقى فى الجيش إلى أن حصل على رتبة الفريق فى الحرب الروسية [2] .

ومن مماليك عباس باشا أيضا الذين سافروا فى بعثات إلى أوربا ، نجد أحمد راشد حسنى الجركسى الذى تخرج من مدرسة المفروزة والتحق بالجيش ، حيث أرسله سعيد باشا إلى فرنسا لتعلم الفنون الحربية فى عام ١٨٥٤م . وقد أهلته البعثة للترقى السريع حتى حصل على رتبة الفريق فى عام ١٨٦٧م [3] . ومن الذين أرسلهم سعيد باشا فى بعثات أيضا نجد مملوكه محمد راتب الجركسى الذى أرسله إلى فرنسا لتعلم الحربية وبعودته ترقى فى المناصب العسكرية حتى أصبح سردارا للجيش المصرى [4] .

ثانياً : التأثير الثقافى للرقيق

إذا كانت مصر هى البوتقة التى ذابت فيها كل العناصر الوافدة ، فإن هؤلاء الرقيق قد تركوا بصمات واضحة على الساحة الثقافية قبل أن يذوبوا فى مصر وتبتلعهم بوتقتها الواسعة ، و لا تزال تلك البصمات ملموسة إلى اليوم ، فى المجالات العلمية والفنية والأدبية .

أ- التأثير العلمى :

بما أن المماليك كانوا الرواد فى المدارس والبعثات [illegible] شك أن هذه الريادة قد عادت على البلاد بالفائدة فى المجالات العلمية المختلفة التى درسوها بمصر وأوربا ،

---

(1) محافظ المعية تركى ، محفظة ٣٠ ، ث ٤٦٩ ، ق ١٠ ، فى ١٥ ربيع الآخر ١٢٧١هـ / ٥ يناير ١٨٥٥م .
(2) زكى مجاهد : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ١٢-١٣ ، ٣٦ .
(3) زكى مجاهد : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٧-٨ .
(4) إلياس الايوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٨٩-٩٠ .

ولاشك أنهم قد ساهموا مساهمة فعالة فى تلك النهضة العلمية التى شهدتها مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد خلفائه ، ومن هؤلاء الذين كان لهم تأثير عظيم نجد فى مجال الهندسة : مصطفى بهجت باشا الذى كان محرمجى فى حاشية محمد على، ثم أدخله الباشا فى زمرة تلاميذ القلعة وأرسله إلى فرنسا لدراسة هندسة الرى، وأقام عشر سنوات أتقن خلالها العلوم الرياضية والهندسية ، وبعد عودته إلى مصر عين ناظرا لمدرسة قصر العينى ، ثم ناظرا لمدرسة المدفعية ، وشارك مع المهندس الفرنسى "موجيل بك" فى إنشاء القناطر الخيرية ثم أشرف على إنشاء السكة الحديدية من طنطا إلى كفر الزيات ، ووضع تصميم لترعة الإبراهمية وعين فى النهاية ناظرا لديوان المدارس من سبتمبر ١٨٧٠م إلى مايو ١٨٧١م ، وهو يعد من كبار المهندسين فى تاريخ مصر الحديث [١] .ومنهم أيضا أمين الكرجى الذى أرسل إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦م وأتقن هناك صناعة صب المدافع ، وبعودته عين برتبة يوزباشى فى الطوبخانة المصرية "معمل الأسلحة والمدافع " ، وترقى إلى أن حصل على رتبة الأميرالاى وعين ناظرا للكهرجالات "معامل البارود" فى عهد محمد على [٢] .

وفى مجال الترجمة نجد يحيى الجركسى الذى ترجم من اللغة العربية إلى اللغة التركية كتاب "الدرر الغوال فى معالجة أمراض الأطفال" [٣] كما اشتهر مصطفى رسمى الجركسى فى مجال الترجمة أيضا حيث ترجم عدة كتب فى الطب أيضا [٤]، منها "تربية الأطفال" وطبع عام ١٨٦٠م . و"كنوز الصحة" وطبع عام ١٨٦١م وهما من تأليف كلوت بك [٥] وبرغم أن المماليك قد أرسلوا فى بعثات لدراسة الطب إلا أنهم لم يبرعوا فى هذا المجال بل أن بعضهم قد تحول إلى دراسة العلوم العسكرية . ومع ذلك فإن الجوارى السود كن رائدات فى هذا المجال ، خاصة فى مجال الولادة ، حيث يبدو تأثيرهن على المصريات واضحا فى إقبال الأخريات على الالتحاق بمدرسة الولادة بعدما رأين نجاح الجوارى [٦] ، بل إن تعليم المصريات أصول ملك المهنة قد تم على أيدى الجوارى الحبشيات خاصة جليلة تمرهان التى عينت معيدة ثم مدرسة فى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص٤٦٥ .
(٢) نفس المرجع ، ص٤٧٨ .
(٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص١١٤ .
(٤) انور عبدالملك : نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص١٤٣ .
(٥) جاك تاجر : المرجع السابق ص٦٦ .
(٦) إبراهيم عبده ودرية شفيق : المرجع السابق ، ص٤٠ .

لكي يدرس لطالبات المدرسة (١) . وكذلك الحال في مدرسة البنات التي تأسست في عهد إسماعيل باشا (٢) .

على أن تأثيرهم في الساحة العلمية لم يقتصر على ذلك ، فقد كان للرقيق دور رائد في مجال إنشاء المدارس غير الحكومية ؛ وكانت والدة عباس باشا هي أول من أنشأ مدرسة لتعليم الأولاد القراءة والكتابة ، وقد أنشأتها فوق السبيل المعروف باسمها في شارع الصليبية في عام ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م ، وقد أوقفت على السبيل والمدرسة أوقافا كثيرة ، ويذكر على مبارك أن هذه المدرسة كانت عامرة بالأطفال ، وأنه كان يعقد بها امتحان في كل عام (٣) . وقد ضمت هذه المدرسة إلى المدارس الحكومية في عام ١٨٧٢م ، كمدرسة ابتدائية باسم " مدرسة الصليبية" (٤) ومن أشهر من تلقوا تعليمهم في هذه المدرسة ، مصطفى كامل باشا ، حيث يذكر الرافعي أن مدرسة والدة عباس *"تفخر بحق أنها أول معهد علمي تخرج فيه نابغة مصر العظيم"* (٥) .

وكذلك أنشأت الزوجة الأولى للخديو إسماعيل مدرسة لتعليم البنات الريفيات الفقيرات أصول الخدمة المنزلية وأعمال الطهي وخلافه ، لكي يعملن في خدمة المنازل بعد تخرجهن من المدرسة. كما أنشأت زوجته الثالثة "جشم آفت قادن" مدرسة أخرى لتعليم البنات ، وهي أول مدرسة تفتتح في مصر لتعليم البنات على الطريقة الغربية ، ولما لم يقبل الأهالي على إرسال بناتهم إلى هذه المدرسة فإنها قامت بإرسال جواريها البيض ليتعلمن في هذه المدرسة ليكن الرائدات في هذا المجال أيضاً (٦) .

ولم يكن إنشاء المدارس مقصوراً على جواري الأمس فقط ، برغم أنهن كن الرائدات ، فقد نشرت الوقائع المصرية في ٢٢ صفر ١٢٨٦هـ / ٣ يونيو ١٨٦٩م، أنه :

"قد تكرم حضرة سعادتلو خليل أغا باش أغوات حضرة المفخمة والدة الحضرة الخديوية بإنشاء مدرسة لأربعين من الأيتام ، وأغدق عليهم الخيرات الكثيرة والمبرات العظيمة ، وسمح أيضا لطلاب العلم الذين يريدون التزود ، في الانتظام في سلكها ، فنال من الرعية الدعوات الصالحات في الدنيا والآخرة " (٧) .

---

(١) جاك تاجر : المرجع السابق ، ص١٠٦ .
(٢) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص٥٤ .
(٣) على مبارك : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص١١٦ ، وأيضا جـ٦ ، ص٥٩ .
(٤) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، جـ١ ، مرجع سابق ، ص٢٠٧ .
(٥) عبد الرحمن الرافعي : مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ص٣١ .
(٦) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص٥٣-٥٤ .
(٧) أمين سامي : تقويم النيل وعصر إسماعيل ، مجلد ٢ ، ص ٨٢١ .

وكانت هذه المدرسة قرب المسجد الحسينى بالقاهرة ، وقد انضمت هى الأخرى إلى المدارس الحكومية فى عام ١٨٧٢م ، باسم "مدرسة خليل أغا الابتدائية" [١] . وكانت هذه المدرسة تؤهل لدخول المدارس العليا حيث يذكر إلياس زاخورة فى ترجمته لإسماعيل بك راجى وكيل مديرية أسيوط أنه قد دخل مدرسة خليل أغا وعمره ١١ سنة واستمر فيها حتى نقل منها إلى المدرسة الحربية عام ١٨٧٤م [٢] .

ويذكر الرافعى أن محمد راتب باشا سردار الجيش المصرى ومملوك سعيد باشا قد أنشأ مدرسة لتعليم الأولاد فى الاسكندرية ، وقد ضمت هى الأخرى إلى مدارس الحكومة فى عام ١٨٧٢م [٣] .

ب - التأثير الفنى :

كان تأثير الرقيق على الفنون قويا وملحوظا فى مصر فى القرن التاسع عشر وفى جميع المجالات الفنية ، ففى الموسيقى ، وبرغم أنها كانت فنا ناشئا فى مطلع القرن التاسع عشر ، كان العبيد السودانيين المجندون فى الجيش من رواد هذا الفن فى مصر ، حيث تشكلت منهم فرقة موسيقية متكاملة ، تميزت بمقدرة أفرادها فى العزف على النوتة الموسيقية بإتقان ، كما اشتهرت هذه الفرقة بنظامها وانضباطها[٤] . ومن أشهر من باشروا تعليم هذه الفرقة فى عهد سعيد كان الخواجة يوسف "معلمجى الموزيقة السودانية" الذى توفى فى عام ١٢٧٨هـ / ١٨٦٢م [٥] ولما ألغيت بعض فرق الجيش فى أواخر عهد إسماعيل مراعاة للاقتصاد ، استغنى عن هذه الفرقة فاجتمع بعض أفرادها وكونوا فرقة أهلية حققت شهرة واسعة فى الحفلات والأفراح [٦] بالإضافة إلى ذلك فقد اشتهر الجنود السودانيون كبروجية فى الجيش والمدارس العسكرية ، حيث يقوم البروجى السودانى بتنظيم عملية السير فى الطوابير على صوت البورى [٧] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ، مرجع سابق ، ص٢٠٧ .
(٢) إلياس زاخورة : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، جـ٢ ، المطبعة العمومية بمصر ، ١٨٩٧م، ص٣١٠ .
(٣) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل جـ١ ، مرجع سابق ، ص٢٠٧ .
(٤) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ١ مرجع سابق ، ص٥٨ .
(٥) م.ع ، دفتر س ١/٧/٤ ، ص٢٣ ، ث ٢٦ ، أمر عال إلى محافظة مصر ، فى ٣ رمضان ١٢٧٨هـ / ٤ مارس ١٨٦٢م .
(٦) أحمد شفيق : مذاكرتى فى نصف قرن ، جـ١ ، مرجع سابق ، ص٥٨ .
(٧) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ص٤٧ .

وعلى المستوى الخاص ، فلاشك أن الجوارى البيض كن الأكثر مقدرة ، من بين جميع النساء فى مصر ، على القيام بالعزف والرقص المنظم وكذلك الغناء، خاصة فى السرايات الكبرى ، حيث يشير "بير" إلى أن الكثير منهن قد تلقين دروساً فى هذه الفنون قبل جلبهن إلى مصر [1] وفى سراى عابدين كانت توجد جوقة وترية كاملة خاصة بالزوجة الثالثة لإسماعيل "جشم آفت قادن" وقد تكونت هذه الفرقة من الجوارى البيض سواءً العازفات أو المغنيات أو الراقصات [2] .

كما يذكر شفيق أن والدة إسماعيل "خوشيار قادن" كانت تحب السرور والانشراح ، وكانت تقيم فى سراى واسعة تطل على النيل وتضم بين جنباتها من الجوارى البيض وأتباعهم من السودانيات ما يقارب الألف جارية . وقد انتخبت من جواريها "طقم" موسيقى كالموجود فى آلايات الجيش مؤلف من أربعين عازفة، وترأس هذه الجوقة مديرة برتبة أميرالاى ، وتدير الفرقة بعصاها الفضية ، وكانت الجوارى العازفات من أعضاء الفرقة يرتدين البنطلون والجاكته ذات الأزرار المذهبة المصنوعة من الجوخ الأحمر المزخرف "بالقصب" ويلبسن طربوشاً على رؤوسهن. وفى حفلات أفراح أنجال إسماعيل باشا ، كانت هذه الفرقة تعزف فى داخل الحريم الأدوار العربية والتركية واالإفرنجية بكفاءة عالية . كما شكلت فرقة أخرى لتمثيل روايات مضحكة "أورطة أويون" ومن بين الممثلات من كن يقمن بتمثيل أدوار الرجال[3]. و إلى جانب هذه الفرقة كانت هناك فرق أخرى من الجوارى الراقصات اللاتى تخصصن فى جميع أنواع الرقص مثل الرقص البلدى والباليه حيث كانت فرق الباليه ، تؤدى رقصاتها وهن يلبسن ملابس عسكرية وفى أيديهن الصولجانات والسيوف والدورع. كما كانت هناك فرق مشابهة فى قصور إسماعيل الأخرى [4] .

وكان كثير من الذوات والأغنياء يمتلكون الجوارى المغنيات والراقصات، فلاشك أن مفهوم التسرى عندهم لم يكن مقصوداً به مجرد المتعة الجنسية وإنما كان يعنى أيضا التمتع بما لدى الجوارى من مواهب فنية . ويذكر محمد فريد أن على باشا شريف رئيس مجلس النواب كان متزوجاً من جارية مغنية من جوارى محمد باشا سيد أحمد ، ولكنه يذكر أنها كانت "سيئة السيرة جداً" [5] .

---

(1) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٦ .
(2) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ص٨١ .
(3) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن، ص٨٥ .
(4) Edwin de Leon : The Khedive's Egypt; or the old Hous of Boundage Under New Masters, second Edition, London 1877 .
(5) محمد فريد : المرجع السابق ، ص٢٨٤ .

ولم يكن تأثيرهم الفنى قاصراً على ما قاموا به ، بل امتد إلى ما كانوا موضوعاً له أيضا ، ففى القرن التاسع عشر ، كان التصوير الاستشراقى فى عهده الذهبى خاصة بين عامى ١٨٤٠–١٨٨٠م ، وكان هذا الفن لوناً من ألوان الرومانسية ، كما اعتبر أسلوباً جديداً لتسجيل التاريخ مصوراً . وقد دفع حرص بعض الفنانين على الإثارة إلى الإفاضة فى تصوير الجوارى والإماء ، حيث كانت سوق النخاسة فى القاهرة واستانبول موضوعا شائعا بين المصورين الفرنسيين والإنجليز ، الذين كانت فكرة الحريم تعابث خيالهم ، كما كان امتلاك المحظيات من الرغبات المكبوتة أو المعلنة عندهم ، فكان من أهم موضاعاتهم تصوير أجساد النساء عرايا أو تحت رداء شفاف، لا يقنع به المشترى المتلهف فيزيحه ليرتشف بعينيه جمال السلع التى توشك أن تسقط فى يديه . وثمة صور شتى للحريم بعضها متقن وبعضها مثير خلاب، ويشيع فى البعض الآخر عطن بيوت الدعارة . وقد ظهرت نماذج النوع الأول فى فرنسا على يد "آنجر" فى لوحة "المحظية" عام ١٨٠٧م ، ولوحة "الجارية ووصيفتها" عام ١٨٥٨م، ولوحة "الحمَّام التركى" التى رسمها فى شيخوخته . كما كان "جون فردريك لويس" هو رائد هذا النوع من التصوير فى انجلتر بلا منازع [(١)].

وفى مجال العمارة كانت "الأسبلة" هى أكثر ما قاموا بإنشائه ، خاصة مستولدات محمد على باشا ، حيث نجد "سبيل أم حسين بك" الذى أنشأته الست ممتاز قادن مستولدة ومعتوقة محمد على [(٢)] ، فى شارع جامع البنات بين قنطرة الموسكى وقنطرة الأمير حسين فى عام ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م . ويتحدث على مبارك عن هذا السبيل فيذكر أنه *"فى غاية الحسن وأرضه مفروشة بالرخام أيضا .. وهو عامر إلى الأن* [١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م] *، ويصرف عليه من ريع وقفه بمعرفة ديوان الأوقاف* [(٣)]. وهناك أيضا "سبيل أم محمد على الصغير" [(٤)] بميدان المحطة عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م، وهو السبيل الذى عرف بعد ذلك باسم "سبيل أولاد عنان" [(٥)] .

---

(١) ثروت عكاشه : المرجع السابق ، ص١٠٤–١٢٠ .

(٢) ممتاز قادن : هى أم حسين بن محمد على ، توفيت فى ٩ فبراير ١٨٦٨م ، وابنها حسين بك ولد فى عام ١٨٢٥م، وتوفى بباريس عام ١٨٤٧م ، ولها وقف مساحته ٣٦٦٥ فدان منها ٢٤٩٠ فدان لعتقائها والباقى على أعمال الخير ومنها السبيل ، انظر عزيز خانكى : نفحات تاريخية ، مرجع سابق ، ص ٤٦ . وراجع ملحق مستولدات محمد على بآخر الكتاب .

(٣) على مبارك : المرجع السابق ، جـ٦ ، ص٥٨–٥٩ .

(٤) زيبا خديجة قادن : هى مستولدة محمد على وأم ابنه محمد على باشا الصغير ، الذى ولد عام ١٨٣٣م ، وتوفى عام ١٨٧٨م بالأستانة ودفن بجامع أبى أيوب الأنصارى ، وأنظر عزيز خانكى : المرجع السابق ، ص٤٦ .

(٥) شحاته عيسى إبراهيم : القاهرة ، سلسلة الألف كتاب "١٨٤" ، د.ت ، ص٢٣٣ .

ومن أشهر الأسبلة التى أنشئت فى القرن التاسع عشر ، "سبيل أم عباس" الذى أنشأته بنبا قادن والدة عباس باشا فى عام ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م ، وقال عنه على مبارك أنه "*فى غاية الحسن والاتساع وأرضه مفروشة بالرخام وسقفه منقوش بالأصباغ الذهبية وشبابيكه من النحاس الأصفر ومكتوب عليه بدائرة الذهب آيات قرآنيه ، وفوقه مكتب متسع عامر بالأطفال*" [١] وقد أوقفت والدة عباس باشا على السبيل والمكتب أوقافاً كثيرة يصرف من ريعها عليهما [٢] .

كما أنشأت والدة الأمير مصطفى فاضل باشا [٣] سبيلاً آخر عرف باسم "سبيل والدة مصطفى باشا" وأنشأته أمام مسجد يشتاك بدرب الجماميز فى عام ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م ، وهو على نفس نمط الأسبلة السابقة [٤] . ويذكر على مبارك أن هذا السبيل كان يعرف باسم "سبيل أبى سبحة" وأن منشئه الأصلى هو قاسم بك أبى سبحة ، و"*كان عليه ربع وبجواره اصطبل والصرف عليه الآن جار من وقفها*" [٥] .

وقد كان خليل أغا باش أغوات والدة إسماعيل سباقاً دائماً فى إنشاء المبرات والصرف على الأعمال الخيرية ، فأنشأ سبيلاً بجوار مشهد الإمام الشافعى فى عام ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م ، وقد عرف هذا السبيل باسم "سبيل خليل أغا" ، وجعل بجواره مدفناً وبستاناً وعدة مساكن ، ويذكر على مبارك أن الإنفاق على السبيل كان من طرف خليل أغا [٦] .

وبخلاف الأسبلة قامت خوشيار قادن والدة إسماعيل باشا بإنشاء مسجد الرفاعى بالقاهرة ، وهو من أعظم ما أنشئ من المساجد فى العالم الاسلامى فى القرن

---

[١] على مبارك : المرجع السابق ، جـ٦ ص٥٩ .

[٢] نفس المرجع ، جـ٢ ، ص١١٦ .

[٣] هى ألفت قادن من مستولدات إبراهيم باشا ، وقد توفيت بالأستانة فى عام ١٨٦٥م ، انظر محافظ الابحاث ، محفظة ١٢٥ ، أوراق أسرة محمد على . وراجع الملحق بآخر الكتاب .

[٤] شحاته عيسى إبراهيم : المرجع السابق ، ص٢٣٣ .

[٥] على مبارك : المرجع السابق ، جـ٦ ، ص٥٨ .

[٦] على مبارك : المرجع السابق جـ٦ ، ص٥٩ .

العشرين، وقد بدئ العمل فيه عام ١٨٦٩م ، ولكن العمل توقف عدة مرات بسبب وفاة منشئته ، وبسبب إجراء تعديلات على تصميمه إلى أن تم بناؤه في ختام عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م ، وافتتح لصلاة الجمعة في غرة المحرم ١٣٣٠هـ / ٢٢ ديسمبر ١٩١١م ، بحضور الخديو عباس حلمي الثاني (١) .

كما أمتد تأثير الرقيق في مجال العمارة إلى فرع متميز وفريد ، هو بناء المقابر، فقد اهتم هؤلاء ببناء مقابرهم وزخرفتها بأروع الزخارف ، وخير مثال لذلك مقبرة والدة إسماعيل باشا في مسجد الرفاعي بجوار القلعة ، وكذلك مقبرة شفق نور هانم والدة توفيق باشا التي تعد تحفة فنية رائعة ، بل أنها أروع ما بني من المقابر في مدافن الأسرة المالكة بالإمام الشافعي . وقد بنيت في شكل ثلاث طبقات مدرجة أكبرها حجماً هي الطبقة السفلى ثم الوسطى ، وارتفاعها حوالي أربعة أمتار وفوقها شاهدين كتب على أحدهما ، وهو الشاهد المنصوب في واجهة المقبرة هذه الأبيات :

خديوينا توفيق أنشأ ببره　　مقاماً به الرحمات لاح ضياؤها
لوالداة وافته تاريخها بدا　　شفق نور في دار النعيم ميناؤها

كما يحتوى مدفن الأسرة المالكة على مقابر أخرى لا تقل روعة عن مقبرة والدة توفيق ، مثل مقبرة "ماهوش قادن" زوجة عباس الأول وكذلك مقبرة "سنية شاه قادن" أم نعمان بك بن محمد علي باشا وغيرهما (٢) هذا بالإضافة إلى مقبرة خليل أغا التي أنشأها لنفسه في مدفنه عام ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م ، وهي مبنية من الرخام الأبيض وارتفاعها حوالي مترين وكتب على شاهدها هذه الأبيات :

تأمل قبر من قد حاز مجدا　　بقرب لمليكه وازداد نورا
دعاه إليه مولاه فلبى　　ونال بقربة خيرا كثيرا
ولما قر بالجنات عينا　　وحاز بدار رضوان الله السرورا
دعا داعيه أن قد أرخوه　　خليل بالجنات بني القصورا (٣)

١٢٩٧هـ

(١) شحاته عيسى إبراهيم : المرجع السابق ، ص٢٥٥ .
(٢) مدفن الأسرة المالكة بالإمام الشافعي ومقبرة والدة إسماعيل بالرفاعي .
(٣) مدفن خليل أغا بالإمام الشافعي .

وامتد تأثير الرقيق في مجال العمارة أيضا إلى أسماء الشوارع والحارات، فهناك مثلا "حارة درب الأغوات" [1] ، وهى مازال موجودة بنفس الاسم حتى اليوم فى حى القلعة بالقاهرة . وهناك أيضا "حارة الجركسى" [2] ، و "حارة العبيد" [3] ، وهناك شارع المماليك وغير ذلك . ويذكر احمد شفيق أن المماليك الجراكسة كان لهم دور فى تعمير ضاحية حلوان حيث امتلكوا بها الكثير من الدور، حتى أن شوارع حلون قد سمى أغلبها بأسمائهم [4] . وفى الأسكندرية أيضا أطلقت أسماؤهم على بعض شوارعها وحاراتها ومنها مثلاً "حارة راتب باشا" وهو مملوك سعيد باشا [5] .

جـ - التأثير الأدبى :

أ - الشعر

كان الرقيق بأنواعهم غرباء على اللغة العربية ، وحتى بعد حصولهم على حريتهم كان أغلبهم ينتظم فى طبقة اجتماعية متميزة وشبه منعزلة ، وكانت اللغة التركية هى لغة الحديث بينهم وحتى من لم ينتظم فى سلك هذه الطبقة من العبيد والجوارى السود لم يكونوا مؤهلين لإثراء الحياة الأدبية في ذلك الوقت ، حيث كانت الأمية هى السمة الغالبة عليهم . لذلك فإن أعلام النهضة الأدبية التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر كانوا فى الغالب من المصريين والعرب خاصة الشوام مع استثناءات قليلة ، وحتى هذه الاستثناءات لا يوجد بينهم أحد من ذوى الأصول الرقية، اللهم إلا شاعراً من العبيد السود ذاع صيته في أواخر القرن التاسع فملأ الحياة الأدبية بأشعاره وأزجاله ونوادره ، ألا وهو محمد إمام العبد الذى ولد حوالى عام ١٨٦٠م، وتوفى فى عام ١٩١١م ، عن عمر يناهز الخمسين عاما [6] .

وقد ولد إمام العبد لأبوين جلبا من السودان للرق ، وبيعا فى مصر إلى إحدى الأسر التركية الكبيرة التى كانت تعيش فى القاهرة ، فدرج وهو يرى أبوين رقيقين

---

(1) إلياس زاحورة : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٢٦ .
(2) الباب العالى ، سجل المبايعات ٣٨٠ ، ص٢٢ ، وثيقة ٢٧٩ ، فى ٨ المحرم ١٣١٨هـ / ٨ مايو ١٩٠٠م.
(3) محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادات ٢٠٥ ، وثيقة ١٩٨٥ ، ص٦٢ ، فى ٣٠ شعبان ١٣٢٤هـ / ١٨ أكتوبر ١٩٠٦م .
(4) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، مرجع سابق ، ص٥٠ .
(5) حلمى أحمد شلبى : فصول فى تاريخ تحديث المدن ، مرجع سابق ، ص١٢٢ .
(6) عامر العقاد : محمد إمام العبد شخصية لا تنسى فى أدبنا الحديث ، بحث منشور فى مجلة الفيصل السعودية ، العدد ١٠٤ ، صفر ١٤٠٦هـ / نوفمبر ١٩٨٥م ، ص١١٠ .

يخدمان رب تلك الأسرة التركية فى ذلك القصر المنيف ، وقد كان الوضع الأليم الذى اختاره له القدر هو سبب محنته الكبرى التى صبغت حياته بسلسلة متصلة الحلقات من الشقاء والألم [1] ، فكان كل ما حصل عليه من التعليم هو التحاقه بالكتاب فحفظ جزءاً من القرآن الكريم ، ويبدو أن سيده كان متساهلاً معه إلى حد ما ، إذ سمح لأبويه أن يلحقاه بإحدى المدارس الابتدائية بحى الناصرية ، ولكنه لم يكمل دراسته بها ، فلما شب إمام عن الطوق تفتحت نفسه للأدب ، ووجد فى ذلك اللون من فنون الحياة ما لاءم طبيعته ، فلم يلبث أن استوى بين الناس كاتباً صاحب قلم وبيان وشاعراً يزاحم فحول الشعراء على منصات الإلقاء ، وزجالاً يبارى شيوخه على المقاهى وفى المنتديات [2] .

وبالرغم من الصداقة التى كانت بين إمام وشاعر النيل حافظ إبراهيم إلا أن إمام قد اشتهر قبل صديقه ، فكان حافظ فى صباه يعرض عليه ما يفيض به خاطره من أشعار ، فيقوم إمام بصقلها وتجويدها وتزكيتها ، ثم مضت الأيام فإذا شاعر النيل يطير بشعره فى الآفاق وإمام البائس لا يجد من يروى قصائده غير حفنة يسيرة لا يمكن أن تلحق برواة حافظ ، وينظر العبد إلى مكانه من صاحبه ، فيوسع عشاق حافظ لوماً وتسفيهاً ، كما يعلن أستاذيته له فى كل ندوة يدور بها الحديث عن الشعر والشعراء ، وحافظ يرد عليه بنكاته العابثة وفكاهاته الساخرة فينتصر عليه أى انتصار [3] . فكانت تلك الملكات التى تمتع بها إمام لاتشفع له أن يستوى فى المكانة اللائقة به، ذلك لأن الناس كانوا – بسبب لون بشرته وشفتيه الغليظتين وأنفه الأفطس – لايتجاوزون به مكانة قرنائه من الشعراء والأدباء . ويذكر البشرى فى مختاراته أن إمام كان زنجياً بمعنى الكلمة ، لولا فصاحة لسانه ، ولولا أنه ولد وعاش بمصر ففطر على أخلاق أهلها وأخذ بعاداتهم وسائر أسبابهم .

وأول ما عالج من فنون الأدب نظم الزجل ، فأجاد فيه أيما إجادة ، ثم دفعه طموحة إلى قرض الشعر ، فمدح وهجا وتغزل وفخر وتصرف فى كثير من فنون القريض ، وكان جيد الإلقاء ، جهير الصوت ، إذا أنشد الجمهرة هز الناس ورجهم، وبعث بالتصفيق أكفهم ، حتى إذا قرأ الناقد شعره من غده أنكر على نفسه ما كان منه

---

[1] عامر العقاد : المرجع السابق ، ص١١٠-١١١ .
[2] عبد العزيز البشرى : المختار ، جـ٢ ، مطبعة المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٣٥م ، ص١٢٤ .
[3] محمد رجب البيومى : نظرات ادبية ، جـ١ ، مطبعة زهران ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٧٢ .

فى أمسه ، حتى وصف بعضهم شعر إمام *"بأنك تأخذه دراً وتلقيه حجراً"* [1] . ويعلق حافظ إبراهيم على شعر إمام العبد بقوله فى ندوة حافلة بالسمار :

"إن مثل إمام فى الشعر كمثل "بخيتة" فى المطبخ ، إذا هى أفلحت فى "تعمير اللمبة" شاع عنها بين أهل الحي كله أنها سيدة الإماء ، وكذلك يتلقى الناس أبيات إمام فيهللون له لأنه عمَّر اللمبة بنجاح" [2] .

على أية حال ، فإن مايهمنا من شعر إمام ليس التعرض له بالنقد الأدبى وتقييم تجربته الشعرية ، بقدر ما يهمنا اتخاذه – أى شعره – مصدراً تاريخياً يوضح لنا حالة العبيد فى المجتمع المصرى فى مطلع القرن العشرين ، وكيف تقبلهم المجتمع المصرى بعد أن أصبح حقهم فى الحرية مكفولاً لمن يريد ، ومن الواضح أن إمام العبد قد حصل على حريته من أحد مكاتب عتق الرقيق ، إذ أن الأمر لم يكن يتطلب منه أكثر من زيارة لهذا المكتب . ويجد القارئ فى شعر إمام الثورة على المجتمع الذى نسبه إلى العبيد ولم يعطه حقه كإنسان وشاعر ، فيقول فى أحدى قصائده :

نسبونى إلى العبيد مجازا ... بعد فضلى واستشهدوا بسوادى
ضاع قدرى فقمت أندب حظى ... فسودى على ثوب حداد [3]

وإذا كان السواد ثوب حداد على حظه الضائع ، فإنه فى موضع آخر حداد على قلمه الكاسد هذا القلم الذى لايجر نفعاً لصاحبه ، حتى تمنى أن يكون قلمه سهماً مسدداً إلى قلبه حيث يقول :

لبست لأجله ثوب الحداد ... ودرت مع الزمان بغير زاد
أمد يدى إلى قلمى افتقارا ... فيدفعنى إلى تلك الأيادى
فياليت اليراع يصير سهما ... كما أبغى ويكتب فى فؤادى
سئمت فن الحياة بلا حياة ... وضقت من الرشاد بلا رشاد
وكيف يهيم بالدنيا أديب ... تسربل بالسواد على السواد[4]

---

[1] عبد العزيز البشرى : المرجع السابق ، ص١٢٤-١٢٥ .
[2] محمد رجب البيومى : المرجع السابق ، ص٧٢ .
[3] محمد رجب البيومى : ص٧٦-٧٧ .
[4] نفس المرجع ، ص ٧٧ .

وحتى فى الغزل كان شعره مشبوب العاطفة صادق الصبوة ، يغمرك بفيض من الإحساس الصادق ، كما يتميز شعره بأنه قد سلم مما ارتطم به معاصروه من الجناس المستتكر والطباق الثقيل ، واندفع فى التعبير عن خواطره فى سلاسة ووضوح ، ففى إحدى قصائده يصور غرامه بفتاة بيضاء ، وتعجب الفتاة من جرأة هذا العبد الأسود فى الوقت الذى عزت فيه على الأحرار البيض فيقول :

همت بالوصل فقالت عجبا   أيها الشاعر ما هذا الهيام

أنت عبد والهوى أخبرنى أن   وصل العبد فى الحب حرام

فقلت يا هذى أنا عبد الهوى   والهوى يحكم مابين الأنام

وإذا ماكنت عبداً أسوداً فاعلمى أنى فتى حر الكلام [1]

وكان الشعر لم يتسع ببحوره الرحبة لعواطفه "السوداء" فنظم كثيراً من الأزجال المرحة التى تحوم فى مجموعها حول سواده ودمامته وانتقاله لحب السوداوات بعد فشله فى حب البيضاوات ، وفى هذا المجال اشتهرت قصيدته "الزنجية الحسناء" التى يقول فيها :

الناس لها مذهب فى البيض   ومذهبى حب السودان

مرجان متيم بختيه   وبخيته مجنونة بمرجان

مين اللى قال الحب عذاب   يا ناس وحق الله أفتونى

الليل ومحبوتى أصحاب   إزاى عواذلى يشوفونى

والشمس تكره محبوبتى   كره البلابل للغربان [2]

وبرغم هذه المقطوعات الجياشة بالحنين إلى المرأة ، فإن إمام العبد قد عاش عزباً لم يتزوج ، ولسنا نحار فى تعليل ذلك إذا ما طالعنا شعره الذى يقول فيه :

أيها العاقل المهذب مهلا   هل رأيت الزواج فى الدهر سهلا

كل عام يزاحم الطفل طفلا   ليتنى عشت طول عمرى طفلا

---

(1) محمد رجب البيومى : المرجع السابق ، ص٧٣-٧٤ .
(2) عامر العقاد : المرجع السابق ، ص١١١-١١٢ .

ذاك يحبو وذاك يمشى وهذى فوق صدرى وتلك تنشد بعلا

ضاق صدرى من الزواج فمن لى بحياة الخصى قولا وفعلا [1]

ويذكر البشرى بيتين من الشعر فى تعليل ترهبه وانصرافه عن الزواج يقول فيهما :

ياخليلا وأنت خير خليل لاتلم راهباً بغير دليل

أنا ليل وكل حسناء شمس فاجتماعى بها من المستحيل [2]

وتحت يدى الباحث من الأمثلة على تنوع شعر إمام العبد وجودته ما يكفى لعمل دراسة صغيرة عن حياته وأدبه ، وهو ما ندعوا إليه الباحثين فى الأدب المصرى الحديث .

٢ - القصة :

وكما كان الرقيق موضوعاً لكثير من اللوحات الرومانسية ، فإنهم كانوا أيضاً موضوعاً هاماً فى كثير من الروايات الأدبية التى دارت أحداثها فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، وقد كانت الجوارى يمثلن واقعاً حياً فى المجتمع المصرى فى أوائل القرن العشرين على الرغم من قانون تحرير الرقيق الذى صدر قبل عشرات السنين ، ولم يصحبن ماضياً إلا فى الثلاثينيات من هذا القرن ، بعد أن ترك الرق بصمات واضحة نستطيع أن نتلمسها فى الكثير من الروايات ، فمثلا كانت "أم وصفى" فى رواية "قصر على النيل" للكاتب ثروت أباظة، جارية تركية اختطفها النخاسون وجاءوا بها إلى مصر حيث بيعت كجارية إلى جد أباظة ، الذى أعتقها وزوجها لولده أدهم باشا شكرى . وكانت زوجة التاجر عبد الرحمن فى رواية " شجرة البؤس" جارية سوداء اشتراها من سوق الرقيق ثم تزوجها ورزق منها بأولاده الثلاثة . وكذلك كانت "أم سعد" فى رواية "الشوارع الخلفية" للكاتب عبد الرحمن الشرقاوى . تتقاضى راتباً شهرياً من وقف الخديو لأن جدتها كانت جارية فى القصر قبل أن تعتق وتتزوج [3] والحق أننا نستطيع أن نؤكد على واقعية تلك الروايات

---

[1] محمد رجب البيومى : المرجع السابق ، ص٧٥-٧٦ .

[2] عبد العزيز البشرى : المرجع السابق ، ص١٥٢ .

[3] اعتمد الباحث فى هذا الموضوع على الدراسة القيمة التى أعدها محمد جبريل : مصر فى قصص كتابها المعاصرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٣٨٦-٣٨٩ .

وموافقتها لواقع المجتمع المصرى ، ووضع الجوارى فيه، كما تناولناه فى الفصل السابق .

وبعد صدور القوانين الخاصة بتحرير الرقيق ، فإن كثيراً من الجوارى قد آثرن البقاء فى بيوت أسيادهن كخادمات ، بعد أن حصلن على ورقة العتق ، حيث كانت حاجتهن إلى المعيشة الآمنة هى الباعث لأن يبقين بمحض إرداتهن . وفى رواية "فى قافلة الزمان" للكاتب عبد الحميد جودة السحار ، فكرت الجارية "قدم الخير" أن تذهب ، ولكن إلى أين ؟ إنها تأكل وتنام ولا تكاد تعمل شيئاً فماذا ينقصها إلا المتعة الجسدية التى كان يهبها لها "الحاج أسعد" قبل وفاته ، ثم إنها لما عجزت عن نيل تلك المتعة من سيدها الجديد – محمد– فضلت أن تغادر البيت إلى المجهول [1] .

أما الدلالة المادية الوحيدة التى جاء بها قانون تحرير الرقيق ، فهى أنه قد انقضى ذلك العهد الذى كان فيه تردد رجال الأسرة على غرف الجوارى أمراً مألوفاً، وعلى سبيل المثال ، فقد تعرض "الحاج أسعد" لحرج شديداً، لما ضبطته زوجته "الحاجة" وهو يختلى بالجارية "قدم الخير" ، ونفس الأمر بالنسبة "لياسين" فى رواية "بين القصرين" الذى كان تطليقه من زوجته هو النتيجة التى ترتبت على عناقه ذات ليلة للجارية نور [2] .

وبالنسبة لقضية البغاء ، التى تناولتاها فى موضع سابق ، فإن فن القصة لم يغفلها أيضاً ، ومن الضرورى فى هذا المجال أن يقف عند قول أحمد عبد الجواد للشيخ متولى فى رواية "بين القصرين" ، و *"لا تنسى يا شيخ متولى أن غوانى اليوم هن جوارى الأمس اللاتى أحلهن الله بالبيع والشراء"* فتلك حقيقة تصدق على غالبية الجوارى اللاتى لم تتح لهن فرص الزواج ، ثم التحقت أعداد كبيرة منهن بالخدمة فى البيوت ، لينشأ بُعدٌ جديد للمأساة يتمثل فى تحولهن – فيما بعد – إلى غانيات ، نتيجة لانتفاء حق الرجل فى أن يضم "الخادمة" إلى حوزته الجسدية [3] .

كما أن تحرير الرقيق كان له بعد اجتماعى آخر نلمحه فى قول سطيح فى قصة "ليالى سطيح" لحافظ إبراهيم :

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص٣٧٨ .
[2] محمد جبريل : المرجع السابق ، ص٣٨٧-٣٨٨ .
[3] نفس المرجع السابق ، ص٣٨٨ .

"فلعل الذى سخر لجماعة الرقيق والخصيان من أنقذهم من يد الذل والهوان ، يسخر لتلك السجين الشرقية ، والأسرة المصرية من يصدع قيد أسرها ، ويعمل على إصلاح أمرها" [1] .

أى أن الدعوة إلى تحرير المرأة كانت وليدة لدعوة سابقة تبناها دعاة آخرون ، هى الدعوة إلى تحرير الرقيق .

أما المماليك فكانوا عنصراً هاماً أيضاً فى أدب الرواية ، بل أن هناك الروايات التى كانوا هم محور موضوعاتها مثل رواية "المملوك الشارد" [2] كما أن الروايات التى تناولت الثورة العرابية لم تغفل دورهم المناهض للثورة ، فالمملوك خورشيد ، فى قصة "غادة حمانا" لمحمود طاهر حقى ، قد بيع إلى رجب حمدى باشا أحد ياوران الخديو إسماعيل باشا بألف ليرة عثمانية ، وفى مدى ثمانية عشر عاماً ، أصبح المملوك أميرالايا فى الجيش ، ولم يكن قد بلغ الثالثة والثلاثين من عمره بعد ، بل أنه قد شغل وظيفة كاتم سر عثمان رفقى باشا ناظر الحربية كما كان ساعده الأيمن بعد أن جمعتهما الكراهية المشتركة للضباط المصريين "ذلك المملوك هو كل المماليك والأتراك الذين كانوا يشكلون العقبة الكأداء أمام ترقى الضباط المصريين إلى الرتب الأعلى"[3].

٣ - الأمثال الشعبية :

وإذا كانت حالة الشعر فى القرن التاسع عشر متدنية ، وفن القصة لم يكد يبدأ فى أواخر القرن ، فإن ثمة فرعاً من فروع الأدب كان أكثر انتشاراً ، وكان الرقيق بأنواعهم أكثر تأثيراً فيه وتأثراً به ، ألا وهو أدب الأمثال الشعبية ، فالأمثال الشعبية التى تصاغ عادة فى جمل أدبية مختصرة ومعبرة ، قد نبعت من صميم أفكار الناس ولخصت فلسفتهم فى الحياة ، كما جسدت عيوبهم وأحلامهم وطموحاتهم ، وقديماً قيل أنك إذا أردت أن تعرف شعباً معرفة حقيقية فأسال أمثاله ، أى اقرأها وأعرفها جيداً فهى تنبع من كل فئات وطبقات الشعب . والأمثال هى المصدر الثابت للمؤرخ الاجتماعى والأخلاقى ، فمنها يستطيع أن يعرف أكثر الكثير عن أخلاقيات وعادات وتقاليد الأمم والشعوب [4] .

---

(1) حافظ إبراهيم : ليالى سطيح ، المكتبة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٧ .

(2) جورجى زيدان : المملوك الشارد ، نشرت على حلقات فى أعداد مجلة الهلال سنة ١٨٩٨م . وصدرت أخير فى مكتبة الأسرة حيث نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(3) محمد جبريل : المرجع السابق ، ص٩٨-٩٩ .

(4) سامية عطا الله : الأمثال الشعبية المصرية ، ط٢ ، مكتبة مدبولى القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص٥-٦ .

ولو عدنا إلى الأمثال الشعبية المصرية التى كانت شائعة فى القرن التاسع عشر، وسألناها عن الرقيق لأجابتنا بسيل من الأمثال التــى تزخر بـالعديد من الصـور لحيـاة الرقيق فى مصر ، ولو بدأنا بالجوارى لوجدنا أنهن كن موضوعاً شيقاً فـى الأمثـال الشعبية وبما أن وجودهن فى المطبخ كان من الوظائف الهامة لهن ، فنجد المثل القـائل **"أطبخى يا جارية كلف يا سيد"** ، وهو يبين أن مهمة الجارية هى الطبخ أما السيد فهو ملزم بالإنفاق ، وبمقدار النفقة يكون العمل [1] وفى حريم الذوات والأغنياء توجد أعداد غفيرة من الجوارى يقمن بعمل قليل ، فضربت لذلك أمثـال توضـح هـذا الموقـف مثـل قولهم **"الست والجارية على صحت بسـارية"** [2] وقولهـم **"مكبة وجاريـة علـى بجديد بسارية"** ، ويشرح جون لويس بوركهات هذا المثل بقوله : المكبة غطـاء مـن النحـاس يوضـع علـى الطبـق عن تقديمـه للضيـوف ، والمفـروض أن تحضـر الجاريـة الطبـق للضيوف وأن تركز اهتمامها على الجماعة وعلى ماتحمله ، لأن نشاط الجوارى يكثر فـى الحـالات الاستثنائية ، والبسـارية سـمكة صغيرة يبلـغ طولهـا اثنتيــن إلــى أربــع بوصـات، والجديد عمله نحاسية مصرية قديمة ، قل استعمالها فى عصـر محمـد علـى، وكل عشرة منها تساوى بارة واحدة ، والقرش يساوى ٤٠ بارة [3] ومن هذا النوع مـن الأمثال التى تضرب لكثرة العاملين مع تفاهة العمل نجد قولهم **"ست وجـاريتين علـى قلى بيضتين"** [4] ، وقولهم **"جارية وصينية على بدنجانه مقليه"** [5] .

ولخفة دم الجوارى الزنجيات ، فإنهن كن موضع إعجاب كثير مـن زوار بيـوت أسيادهن ، فضرب لذلك مثل هو **"كـل مـن جانـا يحـب مرجانـة"** أى أن كـل مـن جاءنـا وغشى دارنا يحب أمتنا مرجانة [6] وفى حنين العبيد إلى بنــى جنسـهم يقولـون **"راحـت العبدة السوة ما استحلت إلا شفاتير مسعود"** ومسـعود أسم مـن أسـماء العبيـد ، حيـث يغلب على أسمائهم مسعود ومرجان وبخيت وغير ذلك ، ولما ذهبت الأمة إلى السوق ورأت هذه الأوصاف فى مسعود حنت إليه لأنه من بنى جنسها [7] .

---

[1] احمد تيمور باشا : الأمثال العامية ، ط٤ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٢٧ .
[2] سامية عطا الله : المرجع السابق ، ص٤٠ .
[3] جون لويس بوركهات : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على ، ترجمة إبراهيم أحمد شعلان ، الألف كتاب الثانى ٧٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص١٧٠-١٧١ .
[4] احمد تيمور : المرجع السابق ، ص٢٦٩ .
[5] محمد قنديل البقلى : الأمثال الشعبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص٢٧٨ .
[6] أحمد تيمور : المرجع السابق ، ص٤٠٥ .
[7] محمد قنديل البقلى : المرجع السابق ، ص٣٨٥ .

وللمقارنة بين وضع السيدة والجارية يقال "**حاجة الست فى السندوق وحاجة الجارية فى السوق**" والمعنى أن سر السيدة يحفظ فى الصندوق أى لايفشى ، وسر الجارية يذاع حتى فى الأسواق لاستهانتهم بها (١) وعندما تكثر الجوارى فى الحريم ، فإن بعض المقربات منهن إلى سيد الدار تخصص لخدمتهن جوار أخريات ، ويضرب لذلك مثل هو "**جارية تخدم جارية قال دى داهية عالية**" والمثل يضرب للمتساوين يرفع الحظ أحدهما على الآخر (٢) . ومن أكثر أمثالهم حكمة ، قولهم للشخص المستقيم "**لايتسرى ولا يبات برا**" أى لا هو متخذ سرية أى محظية ولا هو ممن يبتون خارج البيت أى فى أماكن مشبوهة (٣) وأما قولهم "**زى الجوار كل ما يكبر يخس فى التمن**" فيضرب للشئ يقل سعره إذا تقدمت به العمر (٤) .

وأكثر أمثالهم طرافة ، ماقيل عن الخصيان ، ومنها قولهم "**أقوله أغا يقول ولاده كام**" وهو يضرب لمن لا يفهم ما يقال له ، فإذا قلت له أنه خصي قال لك كم له من الاولاد (٥) أما قولهم "**زى الأغوات يفرحوا بولاد أسيادهم**" فيضرب لمن يفخر بما ليس له ، فالأغوات يفرحون ويفخرون بأولاد اسيادهم لأنهم لا أولاد لهم(٦) . وقولهم "**بسملة قهوة من جيب الأغا**" يضرب لمن يدعو الناس والنفقة من غيره ، فيستغلون طيبة الأغا لدعوة الناس لشرب القوة على نفقته (٧) .

ولم يكن المماليك بمنأى عن هذه الأمثال ، فيقولون "**أعز الدرية مملوك وسرية**" ويفسر تيمور باشا هذا المثل بإن المملوك هو الشخص الرقيق إذا كان أبيض اللون والغالب أن يكون من الجركس ، فإن كان من السودان قالوا عنه عبد ، والسرية هى المحظية ملك اليمين ، وهم إما يقصدون المثل بمعناه أو يقصدون الأنباء بمعنى عدم استكثار المماليك والجوارى او الأولاد لما فى ذلك من تعب النفس وكثرة النفقة (٨) وكون المماليك إحدى دلالات الوضع الاجتماعى المتميز ، فإن الكثيرين من ذوى الأصول الأقل شأنا كانوا يشترون المماليك لإعلاء شأنهم ومكانتهم بين الناس ، وفى

---

(١) احمد تيمور : المرجع السابق ، ص١٧٣ .
(٢) نفس المرجع ، ص١٥٨ .
(٣) احمد تيمور : المرجع السابق ، ص٤٢١ .
(٤) نعوم شقير : أمثال العوام فى مصر والسودان والشام ، مطبعة المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٨٩٤م ، ص٨٤ .
(٥) احمد تيمور : المرجع السابق ، ص٣٤ .
(٦) نفس المرجع السابق ، ص٢٣٥.
(٧) نفس المرجع ، ص١٣٠ .
(٨) نفس المرجع ، ص٢٨ .

مثل هؤلاء من ذوى الأصل الوضيع يقال : "**بقى للكلب سرج وغاشية وغلمان وحاشية**" [1] ويقال أيضا " **حزينة مالها مملوك سمت الهر خوشقدم**" [2] أما قولهم "**اللى مالوش غلام هو أغلم لنفسه**" فيقصد به من ليس له غلام يخدمه -مملوكا كان أو عبداً - فهو غلام نفسه فى قضاء حاجاته [3] .

وأما العبيد ، فقد تناولت الأمثال جوانب كثيرة من حياتهم فى مصر ، بداية من شراء العبد وانتهاء ببيعه أو عتقه ، فالمثل القائل "**شراء العبد ولا تربيته**" يضرب فى توفير الجهد والوقت فى تربية العبد ويعلق بوركهات على هذا المثل بقوله أن الشرقيين يعرفون جيدا صعوبة تعليم العبد وإخماد شراسته [4] . وفى التفاخر بملكية العبيد والمغالاة فى ذلك يقولون "**واحد راح القبور قال دول كلهم عبيد أبوى قال له مين فيهم راح يقوم ويكدبك**" [5] . أما المثل القائل "**كرامة العبد من كرامة سيده**" فيضرب فى الحقير يكرم من أجل علاقته مع من هم ذوى فضل وخلق ومكانة عظيمة [6] ومن الأمثال التى توضح مكانة العبيد بين الناس قولهم "**عبد ماهو لك حر مثلك**" أى ليس لك عليه سلطان [7] .

ومن طريف أمثالهم عن العبيد قولهم "**العبد أول ما يِنْشرَى يجرى ويبيِّن مَشْطَرَة ولما يطول عليه المَطَال يقعد ويرخى الشَنْفَرَة**" ومعناه أن العبد عندما يُشترى يظهر الخفة فى الحركة والعمل ، وعندما يطول به الزمن تفتر همته ويتكاسل ويقعد مرخيا شفته ، والعبيد كما هو معلوم يمتازون بغلظ الشفاه [8] وكان العبد قد أيقن أنه يدور فى حلقة مفرغة ولا خلاص له منها . على أن الخلاص كان يأتى عادة من أحد طريقتين : الموت أو العتق ويتضح هذا من قولهم "**يا يموت العبد يا يعتقه سيده**" [9] .

ومن الأمثال التى تبين أن العبيد كانوا أحياناً يمثلون عنصراً من عناصر الجريمة وعدم الاستقرار فى المجتمع المصرى قولهم "**العبد أن جاع هرب وإن شبع**

---

[1] نعوم شقير : المرجع السابق ، ص٧٤ .
[2] نفس المرجع السابق ، ص٧٨ .
[3] أحمد تيمور : المرجع السابق ، ص٥٩ .
[4] جون لويس بوركهات : المرجع السابق ، ص١٠٤ .
[5] نعوم شقير : المرجع السابق ، ص١٠١ .
[6] محمد قنديل البقلى : المرجع السابق ، ص٦٢٩ .
[7] أحمد تيمور : المرجع السابق ، ص٣١٦ .
[8] محمد قنديل البقلى : المرجع السابق ، ص٥٢٤ .
[9] أحمد تيمور : المرجع السابق ، ص٥١٨ .

قتل" ، وهو عكس المثل الذى يطلق على الذنب **"إن شبع هرب وأن جاع قتل"** [١] ويذكر نعوم شقير هذا المثل بصورة أخرى فيقول **"العبد أن جاع سرق وأن شبع فسق"** [٢] ويذكر بوركهات مثل آخر هو **"العبد أما أولته أو آخرته"** ومعناه اشتر العبد صغيراً أو ضعيفاً حتى ينشأ على ما تحب وعندما يكتمل نموه فإن كل فضائله ورذائله يمكن اكتشافها [٣] .

ومن الأمثال التى تظهر العبد فى ثوب الحكيم قولهم **"قالوا للعبد سيدك راح يبيعك قال يعرف خلاصه قالوا تهربشى قال أعرف خلاصى"** وهو مثل يضرب فى فضول بعض الناس وتعرضهم لأمور الآخرين فى حين أن كل إنسان أعرف بشئونه حتى ولو كان عبداً [٤] .

د - تأثير الرقيق فى الحياة العامة :

فى مصر ، لا يكاد يختلف حريم عن الآخر ، فالأساس واحد والنظام متشابه، ونساء الحريم جميعا يؤمنّ بالخرافات ويعتقدن فى السحر ، فمنهن من تأتى بعظام الحيوانات وتقرأ عليها التعاويذ وتضعها تحت وسادة زوجها لتطرد من قلبه واحدة من الجوارى .

وفى الحريم بعد شرب القهوة يبدأ حديث الخرافات وتنتشر الشائعات العجيبة، وكان للجوارى والخصيان دورهم فى نشر هذه الشائعات أو تصديقها ، فإحدى الهوانم ظلت مدة لا تلد ، فأشارت عليها جاريتها بأن تزور النخلتين ، وهما نخلتان لا يفصل بينهما إلا فرجة بسيطة ، فأخذت الهانم تتردد يومياً على النخلتين عملا بنصيحة جاريتها ، وتمر من بينهما ، وقيل أنها قد رزقت بغلام . ومن حكاياتهم أيضا التى تبين دور الرقيق فى نشر الخرافات ، أنه فى حريم أحد الأمراء اصيب طفل بحمى التيفود ، وحار الأطباء فى علاجه ، فجاء أغا القصر وكتب آية من القرآن الكريم على

---

(١) Paton, : Op. Cit. P. 297 .

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص٩١ .

(٣) جون لويس بوركهات : المرجع السابق ، ص٥٣ .

(٤) أحمد تيمور : المرجع السابق ، ص٣٧١ .

ورقة ، ثم وضعها فى كوب الماء حتى محيت الكتابة ، وسقى المريض من هذا الماء المخلوط بالحبر ، وقيل أنه شفى بعد خمس دقائق [1]

ويذكر النديم أنه كان فى منزل أحد معارفه يوماً ، وقد اجتمعت بالمنزل بعض النساء ، وإذا بجارية سوداء قد دخلت عليهن ومعها امرأتان من أتباعها ، فقامت النساء إجلالاً لها واحتراماً وأجلسنها فى صدر مجلسهن ، وبعد تناول الطعام بدأت التابعتان تغنيان وتطبلان على مسمع من النديم ومرآه ، ثم أخذت الجارية السوداء تنتفض وقامت من وسط المجلس وصاحت بصوت مزعج "السلام عليكم" فأجابها من بالمجلس "وعليكم السلام سيدنا الشيخ" ثم قامت الجارية "الشيخ" وأخذت تمر بيديها على الحاضرات حتى إذا أتمت ذلك جلست وأخذت تقص عليهن من أخبارهن ، ثم يستشرنها فيما يفعلن ، فكانت تأمرهن بما تعود بالنفع على الشيخ "أى الجارية" وهن حامدات شاكرات [2] . وبذلك فإن الرقيق لم يعملوا على نشر الخرافات فقط بل قام بعضهم بدور الدجالين الذين استغلوا سذاجة الناس فى ابتزاز أموالهم .

كما كان للرقيق تأثيرهم على الأطعمة المصرية ، فيذكر راسم رشدى أن أهل مصر قد أخذوا عن الجراكسة بعض مأكولاتهم الوطنية التى كانت تصنعها الجوارى الجركسيات فى الحريم ، ومنها الشبس والباستة التى اهتمت بصنعها بعض العائلات المصرية ، بالإضافة إلى الأكلة المشهورة التى عرفت باسم "الشركسية" [3] .

وعلى الرغم من أن الجراكسة كانت لهم لغة قومية خاصة بهم لها قواعدها وأبجديتها [4] إلا أن لاتوجد أية دلائل على أن هذه اللغة كانت تستعمل فى مصر ، وتوجد ثمة إشارة تدل على أن الجراكسة فى مصر كان من الممكن أن يستخدموا هذه اللغة عندمايتطلب الأمر سرية تامة ، فنجد رسالة من إبراهيم باشا إلى عباس باشا فى جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ١٨٣٢م ، نتبين منها أن جماعة من المماليك الجراكسة كانوا يقيمون فى القلعة ، ولأنهم كانوا متبرمون من أحوالهم فقد تكلموا فيما بينهم بلسانهم واتفقوا على الهرب [5] . وحتى الزنوج الذين جلبوا إلى مصر صغارا

---

(1) جويدان هانم : المرجع السابق ، ص١٠٣-١٠٤ .
(2) التنكيت والتبكيت ، السنة الأولى ، العدد١٢ ، ١٠شوال ١٢٩٨هـ / ٤ سبتمبر ١٨٨١ .
(3) راسم رشدى : المرجع السابق ، ص٥٧ .
(4) يوسف عزت : المرجع السابق ، ص٥٨ .
(5) الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص٨ .

وانقطعت الصلة بينهم وبين بلادهم ، فهناك إشارة إلى أن بعضهم كان لا يزال يحتفظ بلغته الأصلية ويستطيع أن يتحدث بها عند الضرورة (1) .

وعلى الرغم من أن الجوارى كن يمثلن ركنا وطيدا من النظام القديم ؛ إلا أن بعضهن كن من عوامل نشر الحضارة الغربية ومظاهرها في مصر ، وبغض النظر عما إذا كانت الجوارى السود والنساء المصريات اللاتى استرقهن الفرنسيون من بولاق قد لعبن مثل هذا الدور من عدمه (2) فإن الجوارى البيض المتربيات فى سرايات الخديو إسماعيل قد لعبن دورا هاما فى هذا المجال ، حيث كان إسماعيل يزوج الكثير من جواريه إلى وجهاء البلاد فيدخلن على بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وما فيها من عادات غربية . وبذلك انتشرت مظاهر الحضارة الغربية فى البيوت المصرية (3) . ولا غرو فإن الجارية كانت هى أم الجيل الناشئ ومربيته وملقنته لغتها الأجنبية وتقاليدها ، وكان ذلك بعد أن أحكمت سيطرتها على الأسرة المصرية مما كان له أثره على الحياة العائلية والأسرة المصرية وقلل من مكانة المرأة المصرية سواء فى المدن أو القرى (4) .

كما نجد الجوارى فى البيوت الأخرى يساير ركب التطور ، حيث غيرن ملابسهن وأزيائهن ، واتخذت نساء الطبقة الأرستقراطية لأنفسهن ولجواريهن الموضات والمصوغات الفرنسية تاركين ملابسهن القديمة (5) كما غيرن نعالهن أيضا، فبعد أن كن يلبسن النعال القديمة التى كانت بدون كعب ويجرونها على الأرض ، أصبحن يلبسن الأحذية الفرنسية ويمشين فى خيلاء ، كما استخدمن بعض الكلمات الفرنسية فى أحاديثهن (6) .

---

(1) دار الوثائق : الأرشيف الأمريكي.vol. 14, Desp. No 235, Farman to M, Evarts, Cairo, June 8, 1878

(2) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ3 ، ص189 ، محمد جبريل : المرجع السابق ، ص379 .

(3) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص23 .

(4) محمد كمال يحيى : المرجع السابق ص48 -49 .

(5) Edwin de leon ; Op. Cit., P. 329 .

(6) محمد كمال يحيى: ص60 .

الفصل السابع

الدور الإدارى والسياسى للرقيق

أولاً : الرقيق والإدارة

أ - عصر محمد على

ب - عصر عباس

ج - عصر سعيد

د - عصر إسماعيل

هـ - عصرى توفيق وعباس الثانى

و - معاشات الرقيق الموظفين

ثانياً : الدور السياسى للرقيق

أ - المماليك

ب - العبيد

ج - الجوارى

أولاً : الرقيق والإدارة

أ - عصر محمد على

لم يكن دور العناصر المسترقة قاصراً على وجودهم فى الجيش ومساهماتهم فى الحياة الاقتصادية والثقافية فقط ، فقد امتد دورهم إلى الإسهام فى إدارة البلد وتوجيه دفتها حتى أواخر القرن التاسع عشر . وفى هذا المجال مثل العنصر المملوكى بقية العناصر المسترقة تمثيلاً يكاد يكون تاماً ، فلم يظهر للعبيد دور إدارى يستحق الذكر اللهم إلا ماذكره على مبارك عن عنبر افندى العبد الحبشى الذى شغل وظيفة "مأمور زراعة القطن فى أبو كبير" وهى وظيفة لم تكن قليلة الشأن ، إذ يذكر على مبارك أن مشايخ البلاد ونظار الأقسام كانوا يقفون بين يديه وهو يلقى عليهم التنبيهات والأوامر فيمتثلون لأوامره "رغم أنه عبداً حبشياً" [(١)] :

وفيما عدا ذلك ، فإن محمد على قد سلم البلاد إلى معيته المكونة من ذوى قرباه ومن دان له بالطاعة من المماليك القدماء ، الذين مرنوا على حكم المصريين وخبروا طباعهم ، وطائفة من المماليك الذين اشتراهم من أسواق الرقيق أو أسرهم فى حروبه المختلفة [(٢)] فعلى الرغم من أن المماليك الذين يحكمون مصر حتى أوائل القرن التاسع عشر قد أبيد معظمهم فى مذبحة القلعة التى نفذها محمد على فى مارس ١٨٨١م ، إلا أن عملية شراء الرقيق للاستعانة بهم فى وظائف الجيش والإدارة لم تتوقف ، وبرغم أنهم لم يشكلوا بعد ذلك أرستقراطية مملوكية حاكمة كما كانت فى العهد السابق ، إلا أنهم ظلوا طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر يحتلون بدون منافسة المراكز المرموقة فى الجيش والإدارة حتى نهاية حكم عباس الأول عام ١٨٥٤م [(٣)] .

ويذكر الدكتور محمد فؤاد شكرى أن محمد على أخذ عن النظم العثمانية

---

(١) على مبارك : المرجع السابق ، جـ٩ ، ص٣٩ .
(٢) عبد السميع سالم الهراوى : المرجع السابق ، ص١٣٠ .
(٣) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص١٣٠ .

الأولى[1] ضرورة خلق "الصفوة الفعالة" وكانت هذه الصفوة العلوية الجديدة تتكون من المماليك والعتقاء والسبى الذين أجزل لهم العطاء وأقطعهم الإقطاعات الواسعة ، ويذكر أن هؤلاء هم الذين تألفت منهم الأرستقراطية التركية [2] وقبل أن نبحث عن الوظائف التى شغلها أولئك المماليك والعتقاء ، فإنه يجب علينا أن نشير إلى أن مصطلح "تركى" الذى تردده المصادر كثيرا لم يكن إلا مزيجاً من أجناس شتى وسلالات متنوعة ، فأغلب أولئك الذين تدعوهم أتراكاً ليسوا أتركاً بالمعنى الجنسى المعروف ، وإنما يسمون أتراكاً تجاوزاً ، ولو أخذنا مثالاً على ذلك لوجدنا أن من بين ثلاثة وعشرين تركياً شغلوا منصب حكمدار السودان خلال الفترة من ١٨٢١-١٨٨٥م ، وجد ثمانية من الجراكسة ، واثنان من الأكراد، واثنان من اليونانيين، وألبانى واحد ، ومصرى واحد ، وأربعة من أجناس غير معروفة ، وخمسة فقط هم الذين يمكن وصفهم بأنهم أتراك بالمعنى الجنسى المعروف . وبالإضافة إلى هذه الأجناس فقد وجد بين الحكام والضباط الأتراك أجناس أخرى ساهمت فى صنع ذلك "الترقيع الجنسى" الذى يسمى بالأتراك منهم : التركمان من وسط آسيا ، والسلاف من البوسنة ، واللاز من الساحل البيزنطى [3] وقد جلب أغلب الجراكسة إلى مصر عن طريق الشراء من التجار ، و إلى جانبهم استعان محمد على فى إدارة البلاد بالكثير من المماليك الذين وقعوا أسرى فى يد جيش إبراهيم باشا من بلاد المورة وكريت والأناضول ، وسيقوا أرقاء إلى مصر ، ولكن هؤلاء الأسرى كانوا مثل الجراكسة فى بطشهم وبأسهم وترفعهم عن معاشرة المصريين وعن التكلم باللغة العربية [4] .

وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم العناصر التركية المقيمة فى مصر إلى قسمين :

---

(1) من خصائص الدولة العثمانية أنها دولة طبقية تضم أفراد من الأرقاء "القولار" وأفرادا من الأحرار ، وكانت الهيئة الحاكمة العثمانية بأكملها من أصغر فرد فيها إلى الصدر الأعظم من طبقة القولار ، ويطلق على كل فرد منهم لفظ قول Kul أى عبد ، ويوصفون فى الأوراق الرسمية بأنهم عبيد السلطان ، وكانوا لا يشعرون بغضاضة من إلصاق هذه الصفة بهم ، بل كانوا يفخرون بها ، أنظر عبد العزيز محمد الشناوى : المرجع السابق ، جـ١ ، ص١١٩-١٢٠ .

(2) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ، ص٢٢ .

(3) Richard Hill : Egypt in the Sudan op. cit. 20 .

(4) عزيز خانكى : التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، مرجع سابق ، ص٢٠ .

القسم الأول : وهم العناصر التركية من الأحرار وهؤلاء هم الأتراك العثمانيين الذين ينتسبون إلى الأتراك جنسا ، والقسم الأخر وهم العناصر التركية المسترقة وهؤلاء كان عددهم كبيرا حيث قدرهم مانجان Mangin فى عام ١٨٢٣م بحوالى ٢٦,٩٠٠ مملوك وتركى من أصل مملوك [١] . وبذلك فإن غالبية الأتراك فى مصر كانوا من المماليك ، ولكن الصعوبة تكمن فى تمييزهم عمن سواهم من الأحرار ، خاصة الذين احتلوا مناصب مرموقة منهم ، وسبب ذلك أن كثيراً من المراجع التى تترجم لهم تتغاضى عن ذكر أصولهم الرقية ومن على سبيل المثال محمد راغب باشا الذى تدعونا ظروف دخوله إلى مصر وطبيعة نشأته إلى القول بأنه كان من المماليك ، ولكن إلياس زاخورة يذكر فى الترجمه له أنه قد تربى فى بلاد اليونان ولما بلغ العاشرة من عمره رحل إلى مصر [٢] . ولسنا ندرى كيف يحضر طفل فى العشارة من اليونان إلى مصر إلا إذا كان كما يذكر الأيوبى قد جلب رقيقا إلى مصر ، حيث أخذه إبراهيم باشا مع من أخذ من الأطفال اليونانيين[٣]

وفى ترجمته لراشد حسنى باشا . يذكر زكى مجاهد أنه ولد فى إحدى مدن القوقاز ونشأ بها ، ولما بلغ التاسعة من عمره سافر إلى الأستانة ثم هاجر منها إلى مصر [٤] ولكن ملف خدمة راشد حسنى يذكر أنه كان من مماليك عباس باشا [٥] وبذلك فإن هجرة راشد حسنى إلى مصر كانت بصحبة احد تجار الرقيق ولم تكن هجرة اختيارية كما يفهم من كلام المترجم . وعندما يتحدث هؤلاء الجراكسة الكتاب عن الأصول الرقية لبعض هؤلاء ، فإنهم يستخدمون عبارات مبهمة ، كقول زكى مجاهد عن خالد باشا الجركسى انه "من رجال محمد على" وكذلك قوله عن راتب باشا الجركسى أنه "من رجال سعيد باشا" [٦] ونتيجة لهذه التعمية فإن هناك الكثير من الجراكسة لم نستطيع التأكد من أصولهم الرقية ، رغم أن ظروف دخولهم إلى مصر ونشأتهم فيها تدعو إلى القول بأنهم من الرقيق ، ومثال ذلك قول عبد العزيز حافظ دنيا

---

[١] عبد الغفار محمود السيد : دور العناصر التركية السياسى والإجتماعى فى مصر خلال القرن التاسع عشر، دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ ، ص٧-١٠ .
[٢] إلياس زاخورة : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص١٤١ .
[٣] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٢٥٨ .
[٤] زكى مجاهد : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٧ .
[٥] ملفات الموظفين ، ملف ١١٦٨٩ ، محفظة ٣٩٨ ، عين١ ، دولاب ١٩ ، أوراق ربط معاش سعادة ، راشد باشا حسنى الفريق .
[٦] زكى مجاهد : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص.ص٢٢٠ ، ٤٦-٤٧ .

عن سليم باشا الحجازى أنه كان من أمراء الجراكسة ، وكان ينتمى إلى أسرة حكمت تلك البلاد أكثر من ألف عام ، وأنه وفد إلى مصر بعد إلحاح من محمد علـى . ولكن المنطق يقول بأن نجاح دولة محمد على لم يكن متوقفا على سليم أغا الذى نراه فى جيش الباشا مجرد ضابط برتبة بكباشى فى حروب الحجاز وثورة عسير ، وبعد عودته من الحجاز ترقى إلى رتبة أميرالاى ، وأطلق محمد على عليه لقب الحجازى تمييزا له عن غيره من الجراكسة الذين يحملون نفس الاسم[1]، ومنهم على سبيل المثال سليم باشا الجركسى الذى تميز بلقب السلحدار [2] ، ويؤكد جرجى زيدان أن سليم باشا الحجازى كان من المماليك القدماء [3] .

ومن الذين تتشابه ظروف دخولهم إلى مصر ونشأتهم فيها مع ظروف المماليك، نجد أيضا اللواء محمد خورشيد باشا الذى يذكر عنه زكى مجاهد أنه وفد إلى مصر صبياً حدث السن فى عهد محمد على حيث أدخله الباشا مدرسة المشاة بأسوان ثم التحق ضابطاً بالجيش واشترك فى حرب الحجاز واليونان [4] . وكما هو معلوم فإن الدفعة الأولى من ضابط الجيش كانوا من المماليك كما أن دخوله إلى مصر صبيا يحمل دلالة خاصة .

وقد كان من المألوف فى دواوين ذلك العصر الاكتفاء فى الرسائل الرسمية بذكر الأسماء الأولى للموظفين مشفوعة بوظائفهم دون أن يتميزوا بأسماء آبائهم ، ولعل ذلك راجع إلى أن أغلب الموظفين كانوا فى الأصل من المماليك ، وهم بطبيعة الحال مجهولى الآباء ، أما إذا كانت أسماؤهم تذكر فى "التصرفات القانونية" فإن العرف قد جرى على نسبة المماليك والعبيد والجوارى إلى آباء من عباد الله [5]

ا - منصب حكمدار السودان :

ولو بدأنا بالوظائف الكبرى فى الدولة لوجدنا أن المماليك كان لهم نصيب كبير فى شغل منصب حكمدار السودان ، بل أن أول حكمدار للسودان بعد انتهاء أعمال الفتح على يد إسماعيل باشا ومحمد بك الدافتردار ، هو عثمان بك أمين ملابس محمد

---

(١) عبد العزيز حافظ دنيا : سليم باشا الحجازى ، القاهرة د.ت ، ص٦٢ .
(٢) ملفات الموظفين ، ملف ٨١٥ ، محفظة ١٠٨ ، عين ٣ ، دولاب٥ ، أوراق ربط معاش سليم السلحدار .
(٣) جرجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، مرجع سابق ، ص٢٣٥ .
(٤) زكى مجاهد : المرجع السابق ، جـ٢ ، ٤٢ .
(٥) عبد السميع سالم الهراوى : المرجع السابق ص٢٦٤ .

على ، وقد بدأ حياته الوظيفية بالوظائف الخدمية فـى حاشـية الباشـا ، حيث عمـل فـى وظيفة الجامحة شوى ، ثم عين ناظراً لمماليك الباشا فى القلعـة ، ثـم انتقـل معهـم إلـى المدرسة الحربية بأسوان ، وما إن تخرج منها حتى حصل على رتبة أمـيرالاى وعيـن قائدا للألاى الأول الذى أرسل إلى السودان ، حيث اصبح حكمداراً ، وتسميه الوثـائق "عثمان بك حاكم السودان وكردفان" [1] . وقد شغل هذا المنصب حتى وفاته فى أواخـر رمضان ١٢٤٠هـ / مايو ١٨٢٥م [2] . كما شغل هذا أيضا بعض مماليك محمد علـى في عهد عباس وسعيد مثل عبد اللطيف باشا وعلى باشا جركس .

٢- إدارة الأقاليم :

وفى إدارة الأقاليم بمصر شغل المماليك الكثير من المناصب الهامـة فكـان منهـم الكشـاف ونظـار الأقسـام والمـأمورين ، ومنهـم حسـن أغـا الشماشـرجى حيـث يذكـر الجبرتى فى يوميات شهر رجب ١٢٢٤هـ / أغسطس ١٨٠٩م خبر ولايتـه منصـب الكاشـف فيقـول "تقلد حسن أغـا الشماشـرجى كشـوفية المنوفيـة وأرخـى لحيتـه علـى ذلك"[3]. ويذكر كلوت بك أن إرخاء اللحية لم يكن مسموحاً به للمماليك إلا بعد عتقهم أو تقدمهم فى السن [4] . كانت هذه مناسبة لحسن أغا لإرخاء لحيته .

وبعد وفاة عبدى أغا مأمور الأشمونين ومنفلوط ، أمر محمد على بتعين مملوك عبدى أغا واسمه حسن الكاشف مأمورا مكان سيده المتوفى [5] . ومن المـماليك الذيـن نجوا من مذبحة القلعة ودانوا بالولاء لمحمـد علـى حيـث استعان بهـم فـى إدارة البـلاد نظراً لخبراتهم السابقة نجد عبد الله بك الجركسـى الـذى عينـة محمد علـى كاشـفاً فـى إحدى النواحى وهو جد محمود سامى البارودى [6] . وقد شغل كثير من مماليك عبـدى أغا وظيفة ناظر قسم منهم : محمد شوقى أفندى ومـراد كاشـف ، وهنـاك أيضـا محمـد الكاشف وهو من المماليك القدماء الذين دانوا لمحمد على ، كما أمر محمد على بتعييـن عشرة من المـماليك الأغـوات فـى معيـة إبراهيـم باشـا لمعاونتـه فـى وظائفـه الإداريـة الكثيرة [7] .

---

[1] م.أ.س ، محفظة ١ ، من الجناب العالى إلى عثمان بك حاكم السدان ، وكردفان ، فى ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٠هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٢٤م .

[2] نفس المحفظة ، من الجناب العالى إلى الميرالاى سليمان بك ، فى ٢٧ شوال ١٢٤٠هـ / ١٤ يونيو ١٨٥٢م .

[3] عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق جـ٤ ، ص١٤٣ س

[4] كلوت بك : المرجع السابق ، جـ١ ، ص٥٧٤ .

[5] زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص١٠٣ .

[6] الهلال ، السنة الثالثة عشرة ، الجزء الخامس ، فى فبراير ١٩٠٥م ، ص٢٥٩ .

[7] زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص٢٠٣ .

ومن مماليك الباشا اللامعين محمد ثابت باشا الجركسي الذي حفل سجله الوظيفي بالعديد من المناصب الإدارية والسياسية الهامة [1] ، وقد نشأ صغيراً مع أولاد الباشا ، وتعلم في مدرسة الخانقاه ، وكان مقرباً من الباشا حتى أنه زوجه كريمـة نجل شقيقته وأنعم عليه برتبة أميرالاى . وقد سافر إلى الاستانة حيث أدخله في قلم الباب العـالى ، ولما عاد إلى مصر شغل الكثير من المناصب في عهد خلفاء محمد على .

وهناك أيضا حمزة أغا، وهـو مـن مماليك الباشـا الذين تعلمـوا فـى تعلمـوا فـى مدرسة القلعة ، ثم أرسل منها إلى أسوان وتخرج من مدرستها وترقـى سريعاً حتـى وصل إلى رتبة بكباشى في رمضان ١٢٤٠هـ / مايو ١٨٢٥م ، وعين قـائداً للأورطـة الأولـى مـن الآلاى الخـامس ، ثـم ترقـى فـى الوظـائف الإداريـة حيـث عيـن مديـراً للخرطوم، وفي عام ١٨٤٧م عمل في وظيفة مأمور تعداد النفوس . بجهة طنطا [2].

كما شغل المماليك الكثير من الوظائف المساعدة في إدارة الأقاليم وكان أغلبهم من أتباع حكام الأقاليم ، وأهم الوظائف التي شغلوها وظيفة وكيل الإقليم بالإضافة إلـى المعاونين والكتاب [3] . وكذلك تعيـن بعضهـم - خاصـة مـن أغوات البيرون - فـى وظائف القواصة بالأقاليم حيث كلفوا بأعمـال إداريـة مختلفـة بالإضافـة إلـى الإشـراف على أحوال الزراعة [4] . وفي إقليم المنوفية نجد منهم إبراهيم اغا وأحمد أغـا ومحمد أغا . ومن أغوات البيرون ومن أتباع حكام الإقليم شغل سعيد اغا وإبراهيم أغا وبشير أغا منصب وكيل الإقليم على التوالى ، وقـد شـكل هـؤلاء الممـاليك الأغـوات فئـة مـن الأرستقراطية التركية قبضت على الحكم بقوة لخدمة مصالح الباشا في العاصمة [5] .

٣- الإدارة المركزية :

وفى العاصمـة شـغل الممـاليك أيضـا الكثير مـن الوظـائف الإداريـة الهامـة فـى المجالس والدواوين ، فراغب أفندى الذى جلبه إبراهيم باشا من بلاد اليونـان رقيقـا [6] نجده يتخـرج مـن المدارس الحكوميـة فـى عـام ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م ليعين مساعداً

---

(1) ملفات الموظفين ملف ١٧٢٠٠ ، محفظة ٥٤٧ ، عين٤،دولاب٧،أوراق ربط معاش سعادة محمد ثابت باشا.
(2) ملفات الموظفين : ملف ٧١٥ ، محفظة ١٠٦ ، عين ٢ ، دولاب٥ ، أوراق ربط معاش حمزة باشا .
(3) حلمى احمد شلبى : الريف المصرى في عهد محمد على ، المرجع السابق ، ص٥٢ .
(4) زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص١١٠ .
(5) حلمى احمد شلبى : المرجع السابق ، ص٥٢ .
(6) إلياس الايوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٢٥٨ .

للترجمة بمجلس الملكية ، ولما ظهرت كفاءته واجتهاده رقى إلى رتبة ملازم أول واستمر فى الترقية فى الوظائف الإدارية حتى عين رئيسا لقلمى المحاسبة والإيراد برتبة صاغ قول أغاسى فى عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م ، ثم حصل على رتبة الأميرالاى فى عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٦م [١] مما أهله لتولى الكثير من الوظائف الهامة فى عهد خلفاء محمد على ، وهناك أيضا عبد اللطيف باشا الجركسى وهو أحد مماليك الباشا المشهورين وقد ترقى فى المناصب العسكرية البحرية حتى حصل على رتبة قبطان لإحدى البوارج ثم انتقل إلى الوظائف الإدارية فعين مفتشاً على دار صناعة الإسكندرية ثم ناظراً لدار صناعة بولاق ، وفى عام ١٢٦٢هـ / ١٨٤٥م عين مفتشا على الأقاليم الوسطى ، واستمر فى هذا المنصب حتى بداية عهد عباس [٢] .

و إلى جانب الوظائف الخدمية فى حاشية الباشا والتى سبق الحديث عنها كانت توجد بعض الوظائف الإدارية الهامة مثل السلحدار والدفتردار والخزينة دار والانختار أغاسى . ومن هؤلاء نجد لطيف باشا الذى كان من مماليك محمد على أهداه إليه عارف بيك بن خليل باشا قاضى مصر ، وقد أحبه الباشا واختص به "ورقاه فى الخدمة والمناصب إلى أن جعله إنختار أغاسيه ، أى صاحب المفتاح ، وصار له حرمة زائدة وكلمة فى باب الباشا وشهرة" [٣] وقد كانت وظيفته الانختار أغاسى من الوظائف الإدارية الهامة فى معية الباشا، ومن خلال الوظائف التى كان كان الانختار أغاسى يقوم بها نستطيع أن يقول أنه كان بمثابة "أمين مخازن الملابس" ، إذ كان مسئولاً عن صرف الكسوة الصيفية والشتوية لمماليك الباشا بالإضافة إلى السجادات والإحرامات و "المراكيب" [٤] .

أما وصيفة السلحدار فإن أشهر من شغلها فى عهد محمد على هو سليم أغا، الذى كان من غلمان الباشا ، وبدأ حياته الوظيفية فى بداية عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م فى وظيفة "قاووش أغاسى" ثم عين فى محرم ١٢٣٤هـ فى "خدام دايرة سعادة ولى النعم" حيث شغل وظيفة خفتان أغاسى ، وفى محرم ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م عينه الباشا فى وظيفة السلحدار التى استمر فيها حتى أواخر أيام محمد على ، حيث نجده فى جمادى

---

[١] إلياس زاخورة : المرجع السابق ، ص١٤١-١٤٢ .
[٢] إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص٢٨٦ .
[٣] عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٢٥٧ .
[٤] الخديو تركى ، دفتر س٢/٣٠/٣ ، وثائق لرقام ٣٧٢،٨٣، ٤٤٠ صفحات ٨، ٣٣، ٣٧ وكلها أوامر صادره من الجناب العالى إلى الانختار أغاسى "أمين المفاتيح" فى عام ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .

الأولى ١٢٥١ / ١٨٣٥م وقد أصبح "سليم باشا سلحدار جناب داورى" ثم استمر يشغل هذه الوظيفة حتى ٢٠ رمضان ١٢٦٢هـ / ١١ سبتمبر ١٨٤٦م [١] أى أنه قد شغل وظيفه السلحدار لمدة أربعة وعشرين عاماً .

وحتى أولئك الذين شغلوا وظائف خدمية فى حاشية الباشا كان لهم دور إدارى لا ينبغى إغفاله ، حيث كان محمد على يرسلهم فى مهام تفتيشية ورقابية على رجال الإدارة ومنهم جوقدار الأندرون إبراهيم أغا الذى أرسله محمد على إلى سنار لترتيب أمورها ووضع تقرير عن أحوالها ، وعندما قام إبراهيم أغا بالتفتيش على حاكم بربر، فإنه قدم له رشوة أربعين كيسا وثلاث جوارى لكى يتساهل فى أعمال التفتيش ، ولكن إبراهيم أغا أبلغ الباشا بما كان فصودرت الأموال ووضعت الجوارى فى دار الشرقاوى [٢] كما كان السبب وراء اكتفاء محمد على بفتح سنار وكردفان وعدم مواصلة الفتح فى دارفور ، هو أنه كان قد أرسل بعض رجال حاشيته إلى السودان ومنهم الأغا الجوقدار والأغا البشكيرجى ، ولما عادوا إلى مصر أخبروا الباشا باتساع سنار وكردفان بالنسبة إلى عدد الجنود هناك ، ولذلك أمر الباشا بالاكتفاء بهذه البلاد وتأجيل فتح دارفوار إلى حين الاستعداد لها [٣] .

كما كان لهم دور هام فى نقل الرسائل بين الباشا ورجال الإدارة فى الأقاليم، حيث أرسل محمد على سليمان أغا الجركسى "رئيس أغوات السراى" إلى ابنه إبراهيم باشا فى الجزيرة العربية ، يحمل إليه بعض النصائح والإرشادات ويعلمه بقرب وصول المدد [٤] وعندما أرسل إسماعيل باشا بن محمد على تابعه مصطفى أغا

بشكير ذو اعتبار[٥]كما أرسل محمد على مملوكه وانختار أغاسيه (أمين مفاتيحه) لطيف

نجلنا الباشا السابق ورودهم" كما أمر بمنحه خمسة أكياس زيادة على الخلعة لكونه "أغا بشكير ذو أعتبار" [٥] كما أرسل محمد مملوكه وانختار أغاسيه [أمين مفتاحه] لطيف أغا إلى استانبول ليحمل البشائر بالنصر على الوهابيين إلى السلطان ، حيث كافاه السلطان بالهدايا ومنحه رتبة باشا [٦] .

---

[١] ملفات الموظفين ، أوراق ربط معاش سعادة سليم باشا ناظر الماليه بتاريخ ١٦ شوال ١٢٧٢هـ / ٢٠ يونية ١٨٥٦ ملف ٨١٥ ، محفظة ١٠٨ عين ٣ ، دولاب ٥ .
[٢] م.ا.س ، محفظة٢ ، وثيقة بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٤هـ / ٣ أكتوبر ١٨٢٨م .
[٣] حمدنا الله مصطفى حسن : الجيش المصرى ودوره فى الادارة ... مرجع سابق ، ص٢٨٢ .
[٤] عبد الحميد البطريق : إبراهيم باشا فى بلاد العرب ، بحث منشور فى كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٠م ، ص١٧ .
[٥] محافظ الابحاث ، محفظة ١ ، وثيقة بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٣٦هـ / ١٢ اغسطس ١٨٢١م .
[٦] عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٢٥٧ .

ويلاحظ أن أغلب المماليك الذين عملوا في الوظائف الإدارية المختلفة في القاهرة والأقاليم كانوا من العسكريين ، وحتى أولئك الذين لم يكونوا من العسكريين كانوا يحصلون أيضا على الرتب العسكرية لتقدير مرتباتهم على أساسها وقد كانت صفة العسكرية كافية في نظر الباشا لتقلد جميع المناصب الإدارية والقضائية ولا يشترط المستوى العلمي ، إذ حالتهم العلمية كانت أضعف ما يكون [1] .

ومن الذين شغلوا الوظائف الإدارية بنوعيها العسكري والمدني نجد ، دلار دليربك ، وهو أحد غلمان الباشا الذين تلقوا تعليماً عسكرياً ، وكانت له حظوة كبيرة عنده ، وقد تدرج في عدد من المناصب الإدارية ، وحين ترك الخدمة كان يتقاضى مرتبا قدره ١٢٥٠ قرشا . وهناك أيضا جركس إسماعيل أفندي الذي شغل عدة وظائف في ديوان الجهادية ، ثم نقل إلى الوظائف المدنية حيث أصبح فيما بعد "إسماعيل حمدي باشا" محافظ القنال . وكامل جركس الذي دخل المدارس العسكرية وعمره ١٢ سنه وترقى في الوظائف إلى أن أصبح وكيل نظارة الجهادية واسمه إسماعيل كامل باشا وهناك أيضا الفريق حسن أفلاطون واسمه الأصلي جركس حسن [2] .

ب - الرقيق والإدارة في عهد عباس الأول :

كان لعباس الأول حاشية من المماليك يقربهم إليه ويصطفيهم وكان يغدق عليهم الرتب العسكرية العالية حتى حاز أكثرهم رتبة القائمقام ، وكان كبير مماليك عباس باشا هو خليل درويش بك الذي كان من خاصة مماليكه [3] على أن أشهر مماليك عباس باشا هو مصطفى باشا الخزندار "أمين الخزينة" وهو أحد المماليك الجراكسة الذين اشتراهم عزت باشا أحد الصدور العظام في عهد السلطان محمود الثاني ورباه صغيراً في الأستانة ثم أتى به صغيراً إلى مصر في عام ١٨٣٦م ، فاشتراه عباس باشا وحظى عنده بمكانة عظيمة وقدمه على سائر مماليكه ، وكان أمره نافذاً في كافة الدواوين الحكومية ، وقد شغل وظيفة الخازندار طول عهد عباس ، وكان عباس لمكانة مصطفى باشا منه وقربه إليه يقول له "أنت يا مصطفى مثل أولادي" [4] .

---

(1) حلمي احمد شلبي : الريف المصري في عهد محمد علي ، مرجع سابق ، ص٤٢-٤٣ .
(2) حلمي احمد شلبي : الموظفون في مصر ... مرجع سابق ، ص٨٩ .
(3) عبد الرحمن الرافعي : عصر غسماعيل جـ١ ، مرجع سابق ص٢٤ .
(4) حلمي أحمد اشلبي : الموظفون في مصر ، مرجع سابق ، ص٨٩ .

كما كان هناك الكثير من مماليك عباس باشا الذين شغلوا وظائف إدارية هامة مثل سليمان أفندى الجركسى الذى شغل منصب "كاتم سر" عباس باشا أى سكرتيره، ومنهم أيضا ألفى بك كتخدا عباس باشا وأحد مماليكه المقربين [1] وقد كان ألفى بك يرافق عباس باشا فى كثير من تنقلاته داخل البلاد وكان آخرها عندما انتقل عباس إلى قصره فى بنها حيث قتله مماليكه ليلا ، وفى الصباح دخل عليه ألفى بك حجرة نومه ليجده مقتولا [2] .

وممن برز من مماليك عباس باشا أيضا نجد على أسد افندى الذى منحه عباس باشا رتبة بكباشى وعينه فى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٩م ، فى منصب أمين المفاتيح "انختار أغاسى" وقد صنفت هذه الوظيفة فى "دفتر قيد أسماء ذوات الحكومة المصرية وموظيفها" ضمن وظائف الدائرة الخارجية [3] ومنهم أيضا محمد شكيب بك الذى شغل منصب محافظ القلعة ، حيث يذكر نوبار أنه من مماليك الأمير إلهامى باشا بن عباس باشا [4] ، بينما يذكر سرهنك أنه من مماليك عباس باشا[5] .

و إلى جانب مماليك عباس باشا برز عدد آخر من المماليك خاصة مماليك محمد على باشا الذين كانوا يترقون فى سلم الوظائف الإدارية منذ عهد محمد على، حيث استمر فى الترقى فى عهد عباس ، ومنهم على سبيل المثال سليم باشا السلحدار ، الذى عينه عباس مديراً لعموم الوجه القبلى ، ثم عين عضوا بمجلس الأحكام المصرية [6] ، وفى ٥ ذو القعدة ١٢٦٦هـ / ١٢ سبتمبر ١٨٥٠م صدر أمر بتعيينه رئيسا لمجلس الأحكام المصرية ، وبعد عام من شغله هذه الوظيفة صدر أمر عال فى ١٦ ذى القعدة ١٢٦٧هـ / ١٢ سبتمبر ١٨٥١م ، بتعينه مديراً للمالية [7] ، وقد استمر يشغل هذا المنصب حتى أواخر عام ١٢٧٠هـ ، حيث يذكر أمين سامى أنه ترك الخدمة فى ٦ ذو الحجة ١٢٧٠هـ / ٩ سبتمبر ١٨٥٤م [8] .

ومن مماليك محمد على أيضاً "حمزة باشا" الذى شغل عدة وظائف عهد محمد

---

(1) Nubar Basha : Memoires Basha; Byrouth; liban, 1983, p.p. 8,12 .

(2) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٦٥ .

(3) م.ت ، دفتر قيد أسماء ذوات الحكومة المصرية وموظفيها س ١٠٦/١/١ ، ص٦.

(4) Numbar Basha : Op. cit. p. 123 .

(5) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص ٣٦٥ .

(6) حلمى أحمد شلبى : الموظفون فى مصر ، مرجع سابق ، ص٢٩ .

(7) ملفات الموظفين : ملف ٨١٥ محفظة ١٠٨ ، عين ٣ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش سليم باشا ناظر المالية سابق .

(8) أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس ، مجلد ١ ، جـ٣ ، ص٤٤ .

على وفى بداية عهد عباس نجده عضوا بمجلس الأحكام المصرية [1] ، واستمر فى هذا العمل حتى سبتمبر ١٨٥٠ حيث عينه عباس باشا فى منصب وكيل مجلس الأحكام، ثم عين بعد ذلك فى منصب مدير المنوفية [2] ، حيث شغل هذا المنصب فى الفترة من غرة ربيع الأول ١٢٦٨هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٥١م ، إلى ١٥ ذو القعدة ١٢٦٨هـ / ٣١ أغسطس ١٨٥٢م [3] . وأحيل بعدها إلى المعاش [4] ، أما أشهر مماليك محمد على الذين سطع نجمهم فى عهد عباس فهو عبد اللطيف باشا الجركسى الذى اشتهر باسم عبد اللطيف باشا البحرى ، وكانت آخر وظيفة شغلها فى عهد محمد هى وظيفة مفتش الأقاليم الوسطى ، ولكن عباس باشا عينه فى منصب حكمدار السودان ، واستمر يشغل هذا المنصب من نوفمبر ١٨٤٩م إلى يناير ١٨٥٢م، وقد اشتهر فى مدة حكمداريته بمعارضة سياسية إبطال الاحتكارات وفتح النيل الأبيض الملاحة ، حيث يذكر الدكتور محمد فؤاد شكرى أنه كان يسعى لاحتكار الملاحة فى النيل الأبيض لحسابه الخاص وكذلك التجارة فى العاج والرقيق[5] .

هذا بالإضافة إلى عدد أخر من مماليك محمد على الذين شغلوا وظائف أقل شأنا فى عهد عباس مثل محمد خسرو أفندى وكيل بيت المال بمصر ، ومحمد شاكر قابودان الملاحظ بعهدة السنبلاوين ، وكان برتبة صاغ قول أغاسى [6] . وهناك أيضا خليل أفندى جركس الذى كان يشغل بعض الوظائف الإدارية فى دايون المالية برتبة بكباشى [7] ، وهم جميعاً من مماليك محمد على .

جـ - الرقيق والإدارة فى عهد سعيد :

شهد عهد سعيدبداية تقلص دور العنصر المملوكى فى الإدارة ، فى حين بدأ المصريون يتولون الكثير من المناصب الإدارية خاصة الوظائف الصغرى ، ثم بدأوا

---

(1) م.ت ، دفتر س ١/١٠٦/١ ، ص١ .
(2) ملفات الموظفين ، ملف رقم ٧١٥ محفظة ١٠٦ ، عين ٢ ، دولاب ٥ ، اوراق ربط معاش سعادة حمزة باشا مدير المنوفية سابق .
(3) أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس ، مجلد ١ ، جـ٣ ، ٤٤ .
(4) أوراق ربط معاش حمزة باشا ، الملف السابق .
(5) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، مرجعه سابق ، ص٧٦ .
(6) محكمة مصر الشرعية : سجل الاعلامات رقم ٢٥ ، ص٢٣ ، ث١٤٢ ، ٢٨صفر١٢٧٨هـ/٢يناير ١٨٥١م.
(7) نفس السجل السابق : فى ٤٧ ، ث١٥٤ ، فى ٦ ربيع الأول ١٢٦٧هـ / ٩ يناير ١٨٥١م .

يزاحمون المماليك والأتراك فى الوظائف الإدارية العليا [١] ولكن هذا لايعنى اختفاء المماليك من على الساحة الإدارية ، فقد شغلوا العديد من المناصب خاصة الكبرى منها، مثل أحمد رشيد باشا الذى شغل منصب ناظر المالية فى عهد سعيد باشا [٢]. ذلك فإنه لم يظهر من مماليك سعيد باشا من شغل منصباً هاماً ، وربما يرجع ذلك إلى عدم اهتمام سعيد بتكوين تلك الطبقة الأرستقراطية التى تدين له بالولاء كما فعل محمد على وعباس ، فكان اهتمامه منصبا على الاستعانة بالمصريين ، حتى قيل عنه أنه واضع أول حجر أساس فى المبدأ القائل بأن "مصر للمصريين" [٣] .

وعلى ذلك فقد أتيحت الفرصة لمماليك محمد على لكى يتبوءوا مكانة هامة فى الحياة الإدارية فى عهد سعيد ، بصفتهم الأكثر خبرة فى هذا المجال وحتى يأتى الوقت الذى يصبح فيه المصريون مؤهلين لتولى الوظائف الكبرى ، ومن هؤلاء المماليك نجد على باشا جركس الذى تعين حكمداراً للسودان فى ٨ ربيع الأخر ١٢٧١هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٥٤م ، واستمر فى تلك الوظيفة حتى أحيل إلى المعاش فى ٢ ذو الحجة ١٢٧٣هـ / ٢٤ يوليو ١٨٥٧م [٤] ومن مماليك محمد على أيضاً قاسم باشا الجريدلى الذى شغل منصب محافظ القلعة السعيدية فى عهد سعيد [٥] وكذلك أحمد بك كمال الذى شغل منصب "محافظ سواحل ثغر الأسكندرية" حتى وفاته فى عام ١٨٦٢م [٦] وهناك أيضا عبد اللطيف باشا البحرى الذى كان يشغل منصب حكمدار السودان فى عهد عباس ، حيث نجده فى عهد سعيد وقد أصبح يشغل منصب مفتش الوجه القبلى ، وقام هناك بالكثير من الأعمال أهمها شراء العبيد اللازمين للجيش فى عهد سعيد باشا [٧] .

د - الرقيق والإدارة فى عهد إسماعيل :

برغم أن إسماعيل باشا قد ترك بعد رحيله عن مصر تركة كبيرة من الجوارى بأنواعهن المختلفة ، فإننا لم نعثر له على اسم لمملوك أو معتوق ، وعلى ذلك فإن

---

(١) طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ، مرجع سابق ، ص٢٤-٢٥ .
(٢) زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص ٣٦٤ .
(٣) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ، مرجع السابق ، ص٣٦ .
(٤) ملفات الموظفين ، ملف ١٢٢٨م ، محفظة ١١٥ ، عين ٤ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش على باشا .
(٥) محكمة مصر الشرعية ، سجل الاعلامات ٣٧ ، ص١٤٥ ، ث ٤ ، دولاب ٥ ، ٢٧ جمادى الأول ١٢٧٦هـ / ٢٤ ديسمبر ١٨٥٩م .
(٦) لقسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ،ص٢٧٥ ،ث٢٦١ ، فى ٢٣ جمادى الأول ١٢٨٠هـ / ٥ نوفمبر ١٨٦٣م .
(٧) م.ت ، محفظة ٢٨ ، ث ٣٢٧ ، ق ٧ ، من عبد اللطيف باشا إلى المعية ،٧صفر ١٢٧١هـ/٣٠أكتوبر ١٨٥٤م.

إسماعيل باشا لم يكن يهتم بشراء المماليك ، ولذلك فإنه لم يكن له مماليك أو على الأقل كان عددهم قليلا بدرجة لا تسمح بظهور بعضهم على الساحة الإدارية، بحيث اقتصر وجودهم على الوظائف الخدمية داخل السراى ومع ذلك فإننا نجد أن العنصر المملوكى كان يشغل الكثير من المناصب الإدارية فى عهده ، خاصة من مماليك محمد على باشا وعباس باشا . ومن هؤلاء نجد لطيف باشا حكمدار السودان السابق ، والذى عينه إسماعيل باشا ناظراً للبحرية عام ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م واستمر يشغلها لمدة أربع سنوات ثم فصل من نظارة البحرية عام ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م وأعيد إليها ثانية فى عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م واستمر بها حتى عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ، حيث نقل عضواً فى "المجلس الخصوصى" لمدة عام ثم اعتزل الأعمال الإدارية بعد ذلك طلباً للراحة [١] .

ومن الذين شغلوا مناصب النظارة أيضا نجد إسماعيل باشا سليم الفريق ، الذى يذكر عنه عرابى أنه كان مملوكاً روميا وقد كان إسماعيل باشا هو السبب فى رفت عرابى من الجيش بالرغم من حكم المحلس العسكرى بتبرئة ساحته [٢] . وقد استمر فى نظارته للحربية من بداية عهد إسماعيل حتى عام ١٨٦٧م حيث عين لقيادة الجيش المصرى فى كريت بدلاً من قائد الحملة الذى أرسل إلى مصر بناء على طلب السلطان [٣] ومنهم أيضا إسماعيل راغب باشا الذى شغل منصب ناظر المالية ، وكان فى بداية عهد إسماعيل يشغل منصب "باشمعاون الخديو" [٤] ثم عين نظارة المالية حيث استمر يشغل هذا المنصب حتى عام ١٨٦٨م ، فعزل ليحل مكانه إسماعيل صديق باشا الشهير بالمفتش [٥] وقبلهما كان أحمد رشيد باشا يشغل منصب ناظر المالية ، فلما عزل وعين مكانه إسماعيل راغب ، فإنه عين ناظراً للداخلية[٦] كما كان محمد ثابت باشا وهو أحد مماليك محمد على باشا والذين خدموا فى عهده وفى عهده خلفائه يشغل منصب ناظر المعارف فى عام ١٨٧٤م ، ثم عزل فى نفس العام لعين مكانة الأمير طوسون باشا ، ولكنه أعيد مرة ثانية فى أواخر عهد إسماعيل وذلك بعد عزل على باشا مبارك فى أبريل ١٨٧٩م ، ثم ترك الوزارة فى أوائل عهد توفيق [٧] .

---

[١] إسماعيل سرهنك : المرجع السابق جـ٢ ص٢٨٦.
[٢] أحمد عرابى : المرجع الاسبق ، ص٢٣.
[٣] عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ، مرجع سابق ص.ص ٨٣، ١٩٨ .
[٤] سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص٢٨ .
[٥] جون مارلو : المرجع السابق ، ص٢٣٧ .
[٦] زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص ٣٦٤ .
[٧] عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل جـ١ ، مرجع سابق ، ص٢١٠ .

وفى الوظائف الأخرى نجد حسين باشا جركس الشهير "بابوصباع" كان يشغل منصب وكيل مجلس الأحكام بمصر فى عهد إسماعيل وهو من مماليك على بيك سلاح شوران [١] وأحمد بك مظهر الذى شغل عدة وظائف إدارية فى عهد إسماعيل وكان من مماليك عباس باشا [٢] . وكذلك سليم بك ثابت من مماليك محمد على وكان عضواً بمجلس أحكام طنطا [٣] . وخورشيد أفندى شوكت الذى كان يعمل معاوناً بضبطية مصر هو من مماليك عثمان أفندى وكيل دائره سليمان أغا السلحدار[٤] .

وفى إدارة الأقاليم نجد كثيراً من المماليك ، وعلى الرغم من شغل المماليك لمعظم الوظائف الإدارية الكبرى فى الأقاليم منذ أوائل عهد إسماعيل ، لدرجة أن جميع مناصب مديرى المديريات عام ١٨٦٩ كان يشغلها مصريون ، إلا أن مناصب المحافظين ظلت بعيده عنهم ، فلا نرى مصريا واحدا تولى منصب المحافظ[٥] ولكن العنصر المملوكى كان مسيطرا على هذا المنصب حيث نجد كثيراً منهم قد شغلوا هذا المنصب مثل مصطفى باشا الجريدلى الذى شغل منصب "محافظ مصر المحروسه" [٦] واللواء إسماعيل حمدى باشا الجركسى الذين عين محافظ "القنال" وكلاهما من من مماليك محمد على [٧] وكذلك خورشيد باشا الذى كان محافظا للاسكندرية وهو من مماليك حسن أغا ينشهرلى [٨] .

هـ -الرقيق والإدارة فى عهد توفيق وعباس الثانى :

بالرغم من أن المناصب العسكرية الكبرى كانت شبه مقصورة على العناصر المسترقة ، عكس المناصب الإدارية ، إلا أن العنصر المملوكى استطاع فى أوائل عهد توفيق استعادة جميع المناصب الكبرى التى فقدت منه فىعهد سعيد وإسماعيل، حيث نجد بعضهم يشغل منصب مدير المديرية ، مثل إبراهيم بك أدهم الجركسى مدير

---

(١) محكمة الباب العالى ، سجل مبايعات ، ٣٢ ، ث ١١٤ ، ص١٨٥ بتاريخ ١٣ جمادى الثانية ١٢٩٨هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٧٣م

(٢) دفتر قيد الأباعد العشورية ١٣٠٦، ث ٦٥،٧٣ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٩٠هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٧٣م .

(٣) نفس المصدر ، ث ٤، ص٣ بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٩٠هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٧٣م.

(٤) مصر الشرعية ، سجل تركات ٢٨ ص٦٧ ، مادة ٧٠ ، بتاريخ ٢٠رجب ١٢٨٧هـ / ١ أكتوبر ١٨٧٠م .

(٥) طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ، مرجع سابق ص٢٥ .

(٦) محكمة مصر الشرعيه ، سجل الاشهادات ٧٧ ، ث ١١٢ ، ص٧١ ، بتاريخ ١٢ جمادى الاولى ١٣١٥هـ / ٩ أكتوبر ١٨٩٧م .

(٧) حلمى أحمد شلبى : الموظفون .... ، مرجع سابق ، ص٨٩ .

(٨) مصر الشرعية ، سجل تركات ٢٨ ، ث ٧٠ ، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٧هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٧٠م .

الغربيه وغيره من الجراكسة فى المديريات الأخـرى [(١)] كما نجدهم يشغلون وظائف أخرى مثل شاهين فؤاد الذى كان يعمل مفتشاً بالمصرف العقارى وهو من مماليك عباس باشا [(٢)] ، ومن مماليك عباس باشا أيضاً أحمد مظهر باشا الذى تولى رئاسة مصلحة الركايب الخديوية من أبريل ١٨٨١م إلى أغسطس ١٨٨٦م [(٣)] .

على أن أكبر مكسب حققه المماليك فى عهد توفيق هو تولى أحدهم منصب رئاسة الوزارة ، وهو راغب باشا الذى أصبح رئيساً للنظار بعد استقالة وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ ، حيث عين راغب باشا رئيساً لمجلس النظار فى ١٧ يوليو ١٨٨٢م وهى الوزارة المعروفة بإسم "وزارة الثورة" [(٤)] كما كان هناك أيضا بعض من شغلوا وظائف الوزارة مثل محمد ثابت باشا الذى كان ناظراً للمعارف فى أوائل عهد توفيق ثم عين بعد ذلك ناظراً للداخلية فى ١٠ يناير ١٨٨٤م ، ولكنه استقال بعد ذلك احتجاجا على تصرفات كليفورد لويد وكيل نظارة الداخلية ثم عين رئيساً لديوان الخديو حتى أوائل عهد عباس حلمى الذى عزم على إقالته بسبب تقدمه فى السن وعزمه على إعادة ترتيب المعية ، ولكن ثابت باشا سبقه وأسرع بتقديم استقالته حيث قبلها الخديو فى ٢٧ يناير ١٨٩٢م [(٥)] .

ومن الذين ظهروا على الساحة الإدارية فى عهدى توفيق وعباس حلمى ، يوسف شهدى باشا ، الذى يذكر عن محمد فريد أن "*أصله رقيق من قبائل الجركس*" [(٦)] وقد عينه الخديو توفيق فى أواخر عام ١٨٨٦ فى وظيفة "مرخص الخديو فى وادى حلفا" حيث أدى خدمات جليله فى مأموريته على الحدود المصرية السودانية فى فترة سيطرة المهدية على السودان [(٧)] ثم انتهت هذه المأمورية فى أواخر مارس ١٨٨٧م بعد تحسن الأحوال على الحدود والاستغناء عن بقائه باتفاق توفيق مع أحمد مختار باشا المرخص العثمانى المقيم بمصر [(٨)] ثم عين بعد ذلك فى وظيفة "محافظ مصر" [(٩)] ثم اختاره مصطفى فهمى باشا ناظرا للحربية والبحرية فى نظارته التى حلت محل

[(١)] صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص٣٩١ .
[(٢)] نجيب توفيق : عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية ، مكتبة الكليات الازهرية ، ١٩٦٣ ، ص٥٦ .
[(٣)] محافظ الأبحاث ، محفظة ١٢٨ ، ملف مصلحة الركايب الخديوية .
[(٤)] سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص.ص ١٢٢، ١٥٢ .
[(٥)] طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية ، مرجع السابق ص.ص ٦٩-٨٢،٧٠ .
[(٦)] محمد فريد : المرجع السابق ، ص٨٦ .
[(٧)] جريدة القاهرة الحرة ، العدد ٣١٢ السنة الثانية ، ٢٧ ربيع الول ١٣٠٤هـ /٢٦ ديسمبر ١٨٨٦م ، ص٢ .
[(٨)] جريدة القاهرة الحرة ، العدد ٣٩٢ السنة الثالثة ، ٣ رجب ١٣٠٤هـ / ٢٨ مارس ١٨٨٧م ، ص٢ .
[(٩)] نفس الجريده ، العدد ٦٥٤ السنة الثالثة ، ٨ جمادى الأخرة ١٣٠٥هـ / ٢١ فبراير ١٨٨٨م ، ص٢ .

وزارة رياض باشا فى ١٤ مـايو ١٨٩١م ثـم استمرت هذه الوزارة فـى عهد عبـاس حلمى حتى أقيلت فى يناير ١٨٩٣م ولكن شهدى باشا استمر ناظر للحربيـة والبحريـة فى الوزارة الجديدة التى شكلها حسين فخرى باشا [١] .

وفى عهد عباس حلمى كان جودت بك الجركسى يعمل مديرا لأسيوط حتى أحيل على المعاش فى ٨ أبريل ١٨٩٥م ، ويذكر عنه محمد فريد أنه *"من مماليك إسماعيل باشا صديق الشهير بالمفتش ويشهد لـه بالاستقامه والعفه إلا أنـه قليل التيقظ ويمكن التيقظ ويمكن للمستخدمين أصحاب الغايات استغفاله وجعلـه آلـه يديرونهـا كيـف شاءوا* [٢] .

و - معاشات الرقيق الموظفين :

وعند إحالة هؤلاء المماليك إلى الاستيداع فإنـه كـان يتم ترتيب معاشات لهم بمجرد تركهم العمل ، ويطلق على الواحد منهم إسم "سقط عـاجز" حيث يتم الكشف عليه بواسطة "حكيمباشى القلعة" الذى يقرر أنـه لا ينفع للخدمـة ، ثم يحصل على سركى مبين فيه الإسم والوظيفة والمبلغ المرتب له وهو يختلف من شخص لآخر تبعـاً لرتبته ومدة خدمته والوظائف التى شغلها وذلك تطبيقاً للائحة المعاشات التى صدرت فى عام ١٨٤٤م تحت أسم "لائحة ترتيب معاشات الملكية" [٣] .

ولا يعنى هذا أن المعاشات لم تكن تصرف لهم قبل عـام ١٨٤٤م ، حيث هنـاك حالات ترجع إلى تواريخ سابقه ، حيث صدر أمر عال فـى ١٤ شوال ١٢٥٥هـ /٢١ ديسمبر ١٨٣٩م بترتيب "لائحة معاشات الجهاديـة" [٤] كما لـم يكن هنـاك سنا محددا لصرف المعاش ، حيث كان الموظف يستمر فى العمل حتـى يصبـح غير قـادر علـى العمل ، ففى ملف عمر أغا وهو من غلمان محمـد علـى باشـا ومـن أغوات الأندرون يذكر أنه *"أصبح عليل وعديم الاقتدار للخدامة"* وبناء على ذلك فقد صرف لـه معـاش مقداره ٦٩ قرشاً شهرى هلالى [٥] .

ومن خلال ملفات الموظفين نجد أن الكثير من المماليك قد صرف لهم المعـاش

---

(١) طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية ، مرجع سابق ، ص٢٢٥ .
(٢) رءوف عباس : مذكرات محمد فريد ، مرجع سابق ، ص٢٣٥ .
(٣) حلمى أحمد شلبى : المرجع السابق ، ص٩٤ .
(٤) ملفات الموظفين ، ملف ١٠٣ ، محفظة ٩٧ ، عين ١ ، دولاب ٥ ، باسم محمد السودانى .
(٥) ملفات الموظفين ، ملف ٢٢ ، محفظة ٩٦ ، عين ١ ، دولاب ٥ ، أوراق ربط معاش عمر اغا أندرون سابق .

بناء على كونهم من "الغلمان السقط" وقد كانت أمراض العيون شائعة بينهم ، فيذكر أحد الملفات اسم حسن حاسم الذى نص تقريره الطبى على أن *"عينة الشمال فاقدة ونقطة على عينه اليمين"* وكذلك اسم حسن فهمى ، الذى نص تقريره الطبى على وجود "نقطة فى وسط عينه اليمين ونقطه على عينه الشمال ، ويذكر فى الملف اسم غلام ثالث هو مصطفى منير ، حيث ذكر فى تقريره وجود *"دماء سايله فى عينه اليمين ومبتدى كتاركت فى عينه الشمال"* ومن أجل ذلك قرر "حكمباشى القلعة" أن هؤلاء الغلمان الثلاثه لا يصلحوا للخدمة ولذلك تم ربط معاش شهرى لهم مقداره ٢٥ قرش شهرى لكل منهم [١] .

وقد كان الغلمان السقط يقيمون فى القلعة حيث تصرف لهم مرتباتهم من هناك بالإضافة إلى الكسوه والتعيين ، كما كان يعين عليهم رئيسا منهم يسمى *"أو دة باشى الغلمان السقط فى القلعة"* ومن هؤلاء الأوده باشية نجد "جركس فرحات نظيف الذى تعين أوده باشى بمقتضى أمر سعادة الخازن فى جمادى الأولى ١٢٧٢هـ وحسن أباظه الذى تعين "أوده باشى" فى رجب ١٢٧٣هـ / مارس ١٨٥٧م . وكذلك جركس محمد روشان من الغلمان السقط أيضا وقد تعين أوده باشى الغلمان السقط بالقلعة فى جمادى الآخر ١٢٧٤هـ / يناير ١٨٥٨م حيث استمر يشغل هذه الوظيفة حتى رفت منها بأمر من المالية فى ذى القعدة ١٢٧٩هـ ، وذكر أن ذلك كان "بسبب التوفير" وقد كان مرتبه عندما كان من الغلمان السقط ١٥٠ قرش ، ولما عين أوده باشى على الغلمان فقد بلغ مرتبه ٣٨٠ قرش ، وعند رفته ربط له المعاش ١٥٠ قرش شهرى ، أما باقى الغلمان فقد صار إعطاؤهم أطيان زراعية بدلا من مرتباتهم [٢] .

وقبل ذلك لم يكن يسمح للغلمان بالنزول من القلعة إلا لأسباب خاصة ، فقد تم رفت موره لى إسماعيل من الغلمان السقط من محافظة قلاع مصرية وربط له بالروزنامجة مرتب مقداره ٢٠٠ قرش ، وذكر فى ملفه أن سبب رفته من القلعة وربط معاشه بالرونامجة هو رغبته فى الزواج *"كأمثاله الذين رغبوا التأهل للزواج وتقيدوا*

---

[١] أواق ربط معاش مذكورين مصطفى وحسن حاسم وحسن فهمى من الغلمان السقط ، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٧١هـ / ١٤ فبراير ١٨٥٥ ملف ٦٧٦ ، محفظة ١٠٥ ، عين ٢ ، دولاب٥ .

[٢] أوراق ربط معاش جركس محمد روشان افندى من الغلمان السقط ، كان أوده باشى الغلمان بالجبة خانة بالقلعة، بتاريخ ١٥ ذى القعده ١٢٧٩هـ / ٤ مايو ١٨٦٣م ، ملف ١٩٠٣ ، عين ٢ ، دولاب٦ .

فى الرونامجة" [1] وكذلك تم رفت مصطفى أغا "من غلمان ولى النعم سعيد باشا" من القلعة ، وقيد معاشه فى الرونامجة ٢٠٠ قرش شهرى *" كونه عازم على التأهيل"* وذكر فى الملف أنه اعتبر من الغلمان السقط لأنه *"وجد سقط بعينه الشمال وعينيه اليمين ضعيفة البصر ونحيف الجسم ولا ينفع بالخدامة ولا بالأشغال"* [2] .

ولم تكن المعاشات تصرف للموظفين السقط فقط ، وإنما كانت تصرف لورثة المتوفين منهم أثناء الخدمة ، وكان هذا لا يتم فى الغالب إلا بناء على عرضحال من الورثة ، حيث كان هذا المعاش يأخذ شكل "الإحسان من ولى النعم" فعند وفاة جركس حسنين كاشف من غلمان محمد على باشا ، حاكم خط الحامدية بقسم قوص، فى ٦ فبراير ١٨٦١م ، تقدمت زوجته محبوبة بعرضحال إلى مدير قنا وإسنا تلتمس ترتيب معاشه "من إحسانات أفندينا" لها ولابنتيها زهرة وهانم ، لأن زوجها لم يترك لهم شيئا يتعايشوا منه ولأن مرتب المتوفى كان ٥٠٠ قرش شهرى ، فقد ربط لورثته معاش مقداره نصف هذا المرتب حسب لائحة المعاشات البند السابع ، على أن يوزع المرتب عليهم بالوجه الشرعى طبقاً لإفادة قاضى بنى سويف حيث للزوجة الثُمْن والباقى للبنتين فرضا وتعصيبا [3] .

وأحيانا كانت بعض العلاوات تضاف على المعاشات من وقت لآخر ، حيث كان المعاش الذى ربط لجركس محمد روشان هو ١٥٠قرش شهرى فى ذى القعدة ١٢٧٩هـ / ابريل ١٨٦٣م ثم زيد مرتبه ١٠٠ قرش هو جملة أشخاص آخرين من الغلمان السقط بناء على الأمر العالى الصادر فى ١٣ صفر ١٢٨١هـ / ١٨ يوليو ١٨٦٤م [4] أما راشد باشا الفريق فعند وفاته عام ١٩٠٥م كان معاشه قد وصل إلى ٣٧,٥٠٠ جنيه [5] .

---

[1] أوراق ربط معاش مورة لى إسماعيل أغا بتاريخ غاية محرم١٢٧٦، ملف ١٢٤٤ ،محفظة ١١٥ ،عين ٤ ، دولاب ٥.

[2] أوراق ربط معاش مصطفى أغا من غلمان ولى النعم فى ٢٦ جمادى آخر ١٢٧٩هـ / ملف ١٦٤٦ ، محفظة ١٢١ ، عين ١ ، دولاب ٦ .

[3] أوراق ربط معاش ورثة جركس حسنين كاشف حاكم خط فى ٢٦ جماد آخر ١٢٧٩هـ / ملف ١٨٤٩ ، محفظة ١٠٥ عين ١ ، دولاب ٦ .

[4] أوراق ربط معاش جركس محمد روشان أوده باشى الغلمان السقط ،ملف١٩٠٣ ،محفظة١٢٦ ،عين٢ ،دولاب٦.

[5] أوراق ربط معاش راشد باشا حسني الفريق ، ملف ١١٦٨٩ ، محفظة ٣٩٨ ، عين ١٩ .

ثانياً : الدور السياسى للرقيق :

أ - المماليك :

لقد لعب المماليك - كما هو معلوم - دوراً لا يخفى فى الحياة السياسية المصرية على مدى قرون عديدة منذ سقوط الدولة الأيوبية وتأسيسهم دولة عرفت باسمهم و استمرت سنوات طويلة ، وحتى بعد سقوط هذه الدولة فإن وجودهم كان واقعاً ملموساً طوال العصر العثمانى ، الذى لم يخلو من محاولات أولئك المماليك لاسترجاع مجدهم الغابر وإحياء دولتهم التى قضى عليها السلطان سليم الأول ، وبعد رحيل الفرنسيين من مصر استطاع المماليك أن يستعيدوا جزءا كبيراً من نفوذهم وأوشكوا أن يستعيدوا حكم مصر بزعامة البرديسى أولا ثم محمد بك الألفى ثانيا، وبالاتفاق مع الإنجليز آخرا ، لولا محمد على الذى استطاع القضاء على محاولاتهم وإفشال مؤامراتهم ، ثم القضاء عليهم فى مذبحة القلعة فى مارس ١٨١١م [١] .

ا - عصر محمد على :

لم تكن مذبحة القلعة خاتمة للدور السياسى الذى لعبة المماليك فى مصر ، وإنما كانت نقطة تحول ، وبداية لمرحلة جديدة ، ظهر فيها مماليك من نوع جديد ساهموا فى تشكيل سياسة مصر لا لمصلحتهم ، وإنما لمصلحة سيدهم ومولاهم محمد على باشا وقد كان مماليك هذه المرحلة خليط من المماليك القدماء الذين خضعوا للباشا، بالإضافة إلى مماليكه الذين اشتراهم والذين أسرهم فى حروبه المختلفة ، وأيضا أعداد كثيرة من مماليك أقاربه وأعوانه ورجال دولته .

---

[١] حول تفصيل هذه الفترة ، التى عرفت باسم "فترة الاضطراب السياسى" أنظر هيلين ريفلين : المرجع السابق ، ص٣٣-٤٨ ، وانظر أيضا عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، جـ٢ ، ط٣ ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ، ص٢٩٥-٣٢٥ .

وقد استطاع محمد على أن يستقطب إلى صفه عددا من المماليك الذين أحسوا بعدم جدوى المقاومة بعد مذبحة القلعة ومن هؤلاء شاهين بك الألفى زعيم الألفية بعد موت محمد بك الألفى ، وقد أعلن طاعته لمحمد على فى رمضان ١٢٢٤هـ / أكتوبر ١٨٠٩م وقدم للباشا هدية عبارة عن حصانا و ٤ خصيان و ٢٠ جارية سوداء [١] ومنهم أيضا نعمان بك وعمر بك وعلى الكاشف الكبير ، وقد استرضاهم محمد على جميعا وزوجهم من جواريه ، وقامت زوجة الباشا بهذه المهمة [٢] وبذلك ضمن محمد على ولاءهم وإخلاصهم له حتى أننا نراهم بعد فترة قصيرة يحاربون مع جنود الباشا ، قبائل أولاد على الذين تمردوا على الباشا فى البحيرة [٣] .

أما إبراهيم بيك الكبير وباقى المماليك فقد رفضوا الخضوع للباشا ، فحاربهم الباشا وألجاهم إلى أقصى الصعيد ثم إلى السودان ، ولما علم أنهم يعدون العدة لاستعادة مصر بتكوين جيش قوامه العبيد السودانيين ، فإنه لم يهدأ له بال حتى فتح السودان وشتت شملهم وقضى عليهم [٤] .

وبذلك استطاع محمد على تأمين جبهته الداخلية ، بعد تخلصه من خصومه ، وتكوينه طبقة أرستقراطية تدين له بالولاء المطلق لأنهم مماليكه الذين اشتراهم بماله ورباهم على يديه ، وليس أدل على هذا الولاء من أن دولته قد ظلت مستقرة داخليا فى الوقت الذى كان يحارب فيه خليفة المسلمين ، فلم يحدث أى أضطراب فى صفوف المدنيين أو العسكريين ولم يبد منهم أى تذمر أو اعتراض ، ولاشك أننا نستطيع أن نتبين أهمية هذا الموقف إذا عرفنا تأثير المنشور الذى أعلنه السلطان بعصيان عرابى [٥] ، بينما لم تجد إعلانه عصيان محمد على وعزله من ولاية مصر. وبالرغم من ذلك فإننا لم نعدم أمثلة شذت عن هذه القاعدة ، فكان ولاؤهم لأنفسهم ولمصلحتهم قبل أى شئ آخر ، لدينا مثالين لمملوكين تمردا على محمد على باشا فكان مصيرهما الهزيمة والخسران الأول هو لطيف باشا والثانى هو تركجه بيلمز .

وأما لطيف باشا فيذكر الجبرتى أنه كان مملوكا للباشا أهداه إليه عارف بيك بن

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص١٠٢ .
(٢) عبد الرحمن الجبرتى : المجع السابق ، جـ٤ ، ص١١٢ .
(٣) نفس المرجع السابق ، ص١١٧ .
(٤) محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان .. مرجع سابق ص٣٢ و ايضا شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ، جـ٢ ، ص١٦ .
(٥) حول هذا التأثير راجع لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص٣٩٩ .

خليل باشا قاضى مصر ، واختص بـه الباشا وأحبـه وقربـه إليـه ، ورقـاه فـى الخدمـة والمناصب حتى عينه الباشا فى وظيفة "إنختار أغاسـى" أى صـاحب المفتـاح ، وزادت مكانته عنده حتى كان من أخلص مماليك الباشا وأقربهم إليه ، وأصبحت لـه كلمـة فـى بلاط الباشا ، ولما انتصرت القوات المصرية على الوهـابيين ودخلت المدينـة المنـورة فـى عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٣م أرسله الباشا إلى إستانبول بالبشـارة إلـى السلطان العثمانى، الذى قابله وأنعم عليه بلقب باشا وانهالت عليه الهدايا من السلطان وأعيـان الدولة "*فرجع إلى مصر فى أبهة وأضله الغرور وتعاظم فى نفسه*" وأخذ يضم إليه مـن على شاكلته من المماليك ليكونوا "عزوته" فى ما أزمع القيام به [1] .

ولكن الباشا لم يكن غافلاً ، ولما سافر إلى الحجاز فى عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م فوض كتخداه فى أمره ، إن ظهر منه شئ ، ولما استمر لطيف باشا فى شراء المماليك واستمالة الاخرين ، فإن الكتخـدا أمـر باقتحـام داره "فقتلـوا" مـن صـادفوه مـن عسـكره وأتباعـه واختفـى فـى مخبـأة أسـفل الـدار مـع ستة أشـخاص مـن الجـوارى ومملـوك واحد... فنهبوا جميع ما فى الدار ... وسبوا الحريم والجوارى والمماليك والعبيد، وفـى الليل خرج لطيف باشا وقفز من أسطح المنازل حتى وصل إلى منزل خازنداره، ومعه كبير عسكره ومملوك آخر يسمى يوسف كاشف من بقايا أمراء المـماليك القدمـاء ، ثـم إنه أراد أن يخرج من دار خازنداره إلى مكـان أخر أكثر أمنـاً ، ولكـن الجنـود كـانوا يترصدون حركاتـه فقبضـوا عليـه وضربـوا عنقـه بالسيف وعلقت رأسـه علـى بـاب زويلة [2] .

واذا كان لطيف باشا قد انتهى أمره دون أن يسبب مشاكل كبيرة للباشا ، فإن محمد أغا الذى إشتهر باسم تركجمه بيلمر Turki Bilmaz قد تزعـم حركـة تمـرد ضـد الباشا فى صفوف إحدى فرق الجيش المصرى بالحجاز ، وسبب مشاكل كبيرة للباشـا. وقد كان محمد أغا من مماليك مصطفى بيك نسيب محمد علـى ، وكـان أحد المـماليك الذين استعان بهم محمد على من أتباع أقاربه وأعوانه ، حيث كان من الفرسان المماليك الذين شاركوا فـى الحـرب الوهابية ، ولشـجاعته عين فـى رمضـان ١٢٣٨هـ/ مـايو ١٨٢٣م قائدا لفرقة من الجند غير النظاميين ، وبدت منه أعمال غير مرضية فغضـب عليه أحمد باشا يكن قائد القوات المصرية فى الجزيرة العربية ، وطلب نقله إلى مصر، ولكنه أظهر شجاعة فى حروب عسير ، وأعلن توبته مما جعل أحمد باشا يطلب العفـو

[1] عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٢٥٧ .
[2] نفس المرجع السابق ، ص ٢٥٧-٢٦٠ .

عنه ، ولكن روح الثورة كانت كامنة فى نفسه ، وشاع ذلك عنه مما شجع والى بغداد على الاتصال به واتخاذه أداة للقضاء على حكم محمد على فى الحجاز (1) .

على أية حال فإن تركجه بيلمز قد بدأ تمرده فى عام ١٨٣٢م فى مدينة جدة التى كان يرابط فيها بقواته ، واستطاع أن يستولى عليها ، ويأسر حاكمها وينصب نفسه واليا على الحجاز ، وانضم إليه الكثير من الأهالى الموالين للوهابيين نكاية فى جنود محمد على ، كما كان البريطانيون فى عدن يتابعون أخبار حركة التمرد التى قادها تركجه بيلمز لاستغلال الفرصة أو التنسيق مع قائدها (2) . بل يذكر الدكتور محمد صبرى أن الباب العالى قد أسرع فأرسل فرمانا إلى تركجه بيلمز يقره واليا على الحجاز نكاية بمحمد على الذى خرج عن طاعته بل ورفع السلاح فى وجهه بالشام فى عام ١٨٣٢م (3) .

ولما وصل خبر هذا التمرد إلى محمد على فإنه حاول تذكير تركجه بيلمز بأصله وأنه ربيب نعمته ، وأن الواجب أن يثوب إلى رشده ويعود إلى الطاعة التى هى حق الباشا عليه ، فأرسل محمد على إلى حسن أغا وكيل الحرمين يطلب منه أن يرسل كتابا باسمه إلى تركجه يقول فيه:

" ... فإلى أى طريق أنتم مسوقون وفى أى خيال تتخبطون ، مع أنكم نشأتم فى ظل جنابه العالى ، وتربيتم بنعمته وكرمه ، منذ عهد طفولتكم ، فإن الذى يحمل ذرة من الانصاف لا يمكن أن يشغل عقله بهذا الخيال الباطل" (4) .

ولكن تركجه لم يستمع لهذه النصائح بل حاول توسيع قاعدة الثورة فهاجم مكة ولكنه ارتد عنها خائبا.ولما علم أن أحمد يكن باشا يعد جيشا للقضاء عليه خاف المواجهة فنقل ميدان عملياته إلى اليمن ، حيث استولى على تسع عشرة سفينة مصرية كانت راسية فى ميناء جدة ووضع فيها مدافعه واتجه جنوبا حيث استطاع احتلال ميناء الحديدة بعد أن حاصرها وضربها بالمدافع فى٢٥ سبتمبر١٨٣٢م . ثم استولى على زبيد

---

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : محمد على وشبه الجزيرة العربية ، جـ٢ ط٢ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص١٧١-١٧٥ .

(2) فاروق عثمان أباظة : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م ، ص ١١١ - ١١٢ .

(3) Muhammad Sabry : L'empire Egyptien Sous Muhammad Ali, et la Question d'Orient - 1811-1849, paris 1930 . p. 288 .

(4) م.ت ،دفتر س١/٥٣/٥ (٤٤) ، ث ١٣٧ ، ص ٢٨ ، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٤٨هـ / ٢٠ يوليه ١٨٣٢م ، من الجناب العالى إلى حسن أغا وكيل الحرمين .

والمخا ، وفرض حصارا اقتصاديا على مصر والحجاز بمنعه السفن التجارية من الإبحار شمالا [1] .

وقد استطاع تركجه تحقيق هذه الانتصارات بسبب خلو الميدان فى اليمن من قوات تتصدى له بالإضافة إلى ضعف الإمامة آنذاك ، ولذلك فإن نهايته قد جاءت على يد القوات المصرية التى زحفت من الحجاز بقيادة أحمد باشا يكن ، فحاصرت المخا براً وبحراً ولكن تركجه استطاع الهرب ومعه ١٢٠ من رجاله فى بعض القوارب حيث التقطتهم إحدى السفن الإنجليزية ، ونقلتهم إلى بومباى ، ومن هناك عاد تركجه إلى البصرة حيث عينه والى بغداد رئيسا على السفن الموجودة بميناء البصرة ، وظل فى منصبه هذا حتى وصلت إليه الأخبار فى عام ١٨٣٩م بأن الجيش المصرى قد بدأ يزحف على البصرة بقيادة خورشيد باشا ، فنشط تركجه لمواجهة هذا الموقف، وحاول إثارة الجنود فى جيش خورشد باشا ولكنه فشل ، ثم هرب عدد من قواته إلى جيش خورشيد باشا ، فكان ذلك سبباً فى عزله من منصبه. ولما أدرك حرج موقفه أخيراً ثاب إلى رشده وأبدى استعداده لإعلان الطاعة بعد أن عرف الجرم الذى ارتكبه فى حق سيده وولى نعمته ، فأرسل إلى خورشيد باشا قائلاً *"إذا عفا سعادة أفندينا عن ما مضى فإنى خادم مملوك إلى الأبد نظير الذنب الذى تقدم فعله"* ولكن لا نعلم شيئا عن موقف محمد على من هذه التوبة ، حيث انسحبت القوات المصرية من العراق وبدأت تعد العدة للانسحاب من شبه الجزيرة العربيه بعد تأزم الموقف الدولى عام ١٨٤٠م وبعد ذلك أصدر محمد على أوامره بمحاكمة رجال الأورطة الثانية الذين اتبعوا تركجه بيلمز وقضى بإعدامهم [2] .

وبالرغم من أن هاتين الحركتين كانتا مرتبطتين بالدولة العثمانية إلا أن هذه العلاقة لم تكن هى المحرك لكل منهما ، فلطيف باشا كان مجرد أداة فى يد السلطان فى وقت كان محمد على على علاقة ودية بالباب العالى ، أما الثانى فلم يتصل به الباب العالى إلا بعد ما شاع عنه من روح الثورة والتمرد التى كانت كامنة فى نفسه ، والتى لم يكن دافعها الولاء للباب العالى أو لخليفة المسلمين ، وإنما كان دافعها المصلحة الشخصية .

---

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ١٧٩ - ١٨٥ .
(2) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ١٨٥-١٨٩ .

٦- المماليك والحياة السياسية في عهد عباس وسعيد :

لعب المماليك في عهد عباس دوراً كبيراً في إدارة البلاد ، وبالرغم من أن عباس قد منحهم الكثير من الامتيازات ؛ إلا أنهم كانوا يفضلون مصلحتهم ، إذا تعارضت مع مصالح الآخرين ، وليس أدل على ذلك من أن نهاية عباس باشا نفسه كانت على أيديهم ، إذ قتله جماعة من مماليكه في قصره ببنها في يوم ١٨ شوال ١٢٧٠ هـ / ١٤ يولية ١٨٥٤ م . وبرغم تعدد الروايات حول سبب قتله والوسيلة التي تمت بها عملية القتل إلا أن جميعها اتفقت على أن قتله قد تم على أيدى جماعة من مماليكه [١] .

وفي اعتقادنا أن رواية سرهنك تبدو أقرب إلى الدقة عن غيرها من الروايات ، وخلاصة رواية سرهنك أن عباس باشا كانت له حاشية من المماليك يقربهم ويصطفيهم ويمنحهم الرتب على غير كفاءة منهم ، وكان لهم كبير من جنسهم يسمى خليل دوريش بك الذى عرف فيما بعد باسم حسين بك الصغير ، وكان مقربا من عباس باشا ، وقد أساء خليل درويش بك معاملة أولئك المماليك ، فاستطالوا عليه بالغمز واللمز ، وخاصة أنه كان صغير السن ، فسخط عليهم وشكاهم إلى مولاه ، الذى أمر بجلدهم وتجريدهم من رتبهم العسكرية ، وأرسلهم إلى الإصطبلات لخدمة الخيل ، فعزّ ذلك على مصطفى باشا أمين خزانه عباس باشا - وكان من مماليكه المقربين - فسعى لدى سيده ليعفو عنهم ، خاصة أن بعضهم كانوا من غلمانه ، فلم يوافق عباس باشا . ولكنه لم ييأس ، فلما ذهب عباس باشا الى قصره ببنها بصحبة أحمد باشا يكن ، وإبراهيم بك الألفى محافظ العاصمة والذى كان من مماليكه المقربين هو الآخر ، رجاهما مصطفى باشا أن يطلبا العفو عنهم من عباس باشا ، فأجاب عباس ملتمسهما وأصدر أمراً بالعفو عنهم وردهم الى مناصبهم ، فذهبوا إلى بنها ليرفعوا واجب الشكر لسيدهم [٢] .

ولكن هؤلاء المماليك كانوا قد أضمروا السوء والغدر بعباس باشا ، فاتفقوا وتواطئوا مع غلامين من خدمة السراى يدعى أحدهما عمر وصفى والآخر يدعى

---

[١] عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل جـ١ ، مرجع سابق ، ص٢٤ - ٢٦ ، وانظر أيضا الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص٦ ، وكذلك محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر جـ ١ ، المطبعة الاميرية ببولاق ، ١٣١٢ ، ص ص ١٩٨ .

[٢] إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

شاكر ، وفى ليله ١٩ شوال ١٢٧٠هـ / ١٥ يولية ١٨٥٤ م كانت نوبة هذين الغلامين فى حراسة عباس باشا الذى كان من عادته عندما ينام ان يقوم على حراسته اثنان من الغلمان ، ولما اقبل المماليك ليلا فتح الغلامان الباب ، فدخلوا على الأمير وهو مستغرق فى نومه وقتلوه وأوعزوا إلى الغلامين بالهرب فهربا ، وكتم الباقون الخبر الى الصباح ، وعندما لم يستيقظ عباس باشا دخل عليه إبراهيم بك الألفى وأحمد باشا يكن ، فوجداه مقتولاً ، فأخفيا الخبر حتى تم نقله إلى القاهرة [١] .

وعلى الرغم من أن الذين ائتمروا بعباس وقتلوه هم مجموعة من مماليكه ، إلا أن مجموعة أخرى كانت أكثر ولاءً له وإخلاصاً ، قد تشيعوا لابنه الأمير إلهامى باشا، وأرادوا تنصيبه والياً خلفاً لوالده ، وكان على رأس هؤلاء إبراهيم الألفى بك مملوك عباس باشا وكتخداه ، والميرالاى محمد شكيب بك محافظ القلعة وقائد قواتها ، واتفق هؤلاء المماليك على استدعاء إلهامى باشا الذى كان وقتئذ فى أوربا ، وكتبوا سرا الى محافظ الإسكندرية إسماعيل سليم باشا ، وهو من الجراكسة مماليك محمد على باشا، وطلبوا منه القيام على الثغر ، ومراقبة سعيد باشا الذى كان مقيما فى الإسكندرية، حتى يحضر إلهامى باشا ، ولكن إسماعيل سليم لم يشاطرهم هذا الرأى ، وذهب من فوره إلى سعيد باشا ، وأبلغه بالمؤامرة ، فشكره سعيد على إخلاصه ، وذهب وصحبته المحافظ الى سراى رأس التين وأعلن نفسه واليا على مصر ، وأطلقوا المدافع وسافر سعيد باشا إلى القاهرة بصحبة الكثير من الأمراء الذين كانوا يقيمون فى الإسكندرية لما كان بينهم وبين عباس باشا من الجفاء[٢] .

ولكن الأمر لم ينتهى بعد ، فعندما أراد سعيد الصعود الى القلعة التى كانت مقراً للحكم فى ذلك الوقت ، بلغة أن محمد شكيب بك الذى هو من مماليك عباس باشا[٣] قائد آلاى المشاه الأول المقيم فى القلعة ، قد اعتصم بقواته فى القلعة وأغلق أبوابها، وأصر على المقاومة حتى يحضر إلهامى باشا كالاتفاق المعقود بين رجال حزبه المؤيدين لإلهامى باشا ، ولكن الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا توجه إليه واقنعه بوخامة العاقبة ، وعدم جدوى المقاومة فسلم وفتحت الأبواب وصعد سعيد باشا إلى

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٦٥ .
(٢) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٦٥ .
(٣) يذكر نوبار أنه من مماليك الأمير إلهامى باشا انظر : Nobar Basha : Op.cti ., P .123

القلعة وتولى مهام منصبة وانتهت الأزمة [1]. ولم يذكر أحد موقف سعيد من هؤلاء الذين وقفوا ضده ، وماذا فعل بهم . ولكن الواضح أن سعيد باشا قد أحس بالأمان فى جوار مماليك والده الذين ساندوه فى هذه المواقف فى مواجهة مماليك عباس ، لذلك نراه بعد أيام قليلة يصدرقراراً فى ٢٤ شوال ١٢٧٠هـ / ٢٠ يوليو ١٨٥٤م بتنصيب اللواء إسماعيل سليم باشا لواءً للآلايين الأول والرابع مشاة ، وامراً آخر إلى اللواء حمزة باشا بتنصيبه لواءاً للآلايين الثالث والثامن مشاة وكذلك عدد أخر من مماليك محمد على باشا [2] . بهدف السيطرة على الجيش وفرض سيطرته على البلاد .

٣ - المماليك والثورة العرابية :

كان انفراد المماليك بالمناصب القيادية فى الجيش هو أحد مظاهر الدور السياسى الذى لعبوه فى عصر إسماعيل ، وقد تمثل هذا الدور فى محاولتهم الاحتفاظ بهذا الوضع المتميز ، الذى كان يتعرض لمنافسة شديدة من جانب الضباط الأجانب خاصة الضباط الأمريكيين ، وكان من نتيجة ذلك رضوح إسماعيل باشا لرأى الكثير من قادة الجيش وأعيان البلاد ، وموافقته على تعيين أحد الشراكسة قائداً للحملة التى أزمعت مصر إرسالها إلى الحبشة ، حيث تغلبت العوامل السياسية على المصالح العسكرية فى النهاية [3] . وكان من نتيجة ذلك أن كشفت هذه الحرب جهل العنصر الجركسى فى الجيش وأثبتت ضعفه وتخاذله إلى الحد الذى أفقده ما كان له من مكانة أيام محمد على وإبراهيم باشا [4] .

وأذا كان صراعهم مع الأجانب قد حسم لصالحهم بالرغم من الهزيمة ، ولكن هذه كانت مقدمة لصراع أخر أكثر ضراوة بين الجراكسة وعنصر جديد بدأ يفرض نفسه بقوة منذ عصر سعيد ، هو العنصر المصرى الوطنى ، وهو الصراع الذى توج فى النهاية بقيام الثورة العرابية . ونحن لن نكتب تاريخا للثورة ، وإنما نهدف إلى إبراز دور العناصر المسترقة فيها ، خاصة المماليك ، ورغم أن هناك الكثير من الأسماء التى شاركت فى الثورة ، سواء معها أو ضدها ، لم تستطيع تحديدا أصولها الرّقية ، إلا أن المؤكد أن أغلب الجراكسة الذين كانوا بمصر حتى وقت الثورة كانوا من المماليك ، ومما يؤكد ذلك قول أحمد عرابى عن الجراكسة فى مصر:

---

(1) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٦٥ . وانظر أيضا Nubar Basha : Op . Cit . P . 122 -124

(2) إلياس الأيوبى : المرجع السابق جـ٢ ، ص٨٨-٩١

(3) فاروق عثمان أباظة : المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .

(4) نفس المرجع ، ص ٤٣٥ .

" ..... وأما الذكور فقد اتخذوهم غلماناً أرقاء وعلموهم قليلا من القراءة والكتابة التركية والعربية ، فلما كبروا فى خدمة الممتلكين لهم ، أدخلوا فى خدمة الحكومة بدون استعداد ولا معرفة ، ثم رقوهم إلى الدرجات العالية والمناصب الرفعية ...... فما تسمع باسم وزير إلا وتجده مملوك الأصل ، وما ترى باشا أو بك أو رئيس أو مدير إلا وهو مملوك جركسي أو رومي ، وما ترى قصوراً مرتفعة إلا وهى للمماليك . ثم يذكر أن هذا الوضع الذى اصبحوا فيه ، لما سمع به الجراكسة فى بلادهم " أتو بأولادهم وبناتهم يلتمسون بيعهم رجاء الانتفاع بهم إذا بلغوا إلى ما تقدم من الثروة والنفوذ ، وهذا أمر مشاهد لاينكره إلا مكابر " [1] .

وقد كان كل مايتمناه عرابى – فى حديث له مع كولفن Colven عام ١٨٨١م – أن يتساوى مع هؤلاء الجراكسة الذين تمتعوا بكل الامتيازات حتى أن أى عبد معتوق منهم أكثر استمتاعاً بالحرية من المصرى الذى ولد حرا [2] . وقد بدأ عرابى يحس بهذا التمييز منذ بداية عهد إسماعيل ، عندما أمر بترتيب آلايات الجيش ، حيث كان عرابى قائمقاماً فى الآلاى السادس وكان خسرو باشا الجركسى أميرالايا على لألاى الثانى ، ثم رقى إلى رتبة لواء ، وتعين لواءاً على الآلايين الخامس والسادس، ولما كان خسرو باشا متعصباً لأبناء جنسه تعصبا أعمى ، فقد عظم عليه وجود عرابى فى آلايه ، وسعى فى رفته من أجل ترقية أحد أبناء جنسه مكانه ، هو البكباشى مصطفى أفندى سليم ابن سليم بك الحجازى وهو من المماليك القدماء [3] . فأوعز خسرو باشا إلى هذا البكباشى بتدبير مكيدة لعرابى ، انتهت بمحاكمته أمام المجلس العسكرى ، فحكم عليه بالسجن ٢١ يوماً محاباة لخسرو باشا ، ولكن عرابى استأنف الحكم أمام المجلس العسكرى العالى الذى قضى ببطلان الحكم الابتدائى ، ولكن الجراكسة كانوا يتميزون بتعصبهم الجنسى الشديد حتى أن وزير الحربية إسماعيل باشا سليم كان على استعداد لاثارة أزمة كبيرة فى الجيش من أجل مصلحة أحد أبناء جنسه ، لذلك لم يهدأ له بال حتى عزل عرابى ، بل سعى لدى الخديو حتى أمر بعزل رئيس المجلس العسكرى العالى الذى قضى ببطلان الحكم الابتدائى بسجن عرابى [4] .

وقد بقى عرابى خارج الجيش لمدة ثلاث سنوات تزوج خلالها من ابنة مرضعة

---

[1] احمد عرابى : المرجع السابق ، ص ١٢٣-١٢٤ .
[2] صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .
[3] جرجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، مرجع سابق ص ٢٣٥ .
[4] سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ٢٧ – ٢٨ .

الأمير إلهامى باشا ، وهى شقيقة حرم توفيق باشا فى الرضاع ، فكان هذا كافيا لعودته الى الجيش برتبته [١] . وعندما تولى الأمير حسين كامل نظارة الحربية قام بمحاولة لدى والده لترقية عرابى إلى رتبة الأميرالاى ولكن إسماعيل رفض بحجة أن عرابى " *من بتوع سعيد باشا* " . ولما ذكر الأمير ذلك الرد لعرابى رد عليه عرابى قائلاً:

" *إنى لست بتاع أحد بل خادم الوطن والحكومة ...... ولكن بتاع سعيد باشا هو راتب باشا لأنه ملكة* " [٢] .

والواضح أنها لم تكن مسألة ملكية ، بل كانت مسألة تبعية ، ولأن تبعية أحمد عرابى كانت للوطن وليس لشخص الحاكم فإن الطريق كان مغلقا أمامه ، أما المماليك فإن تبعيتهم كانت تتغير بتغير الحاكم حتى وإن لم يكونوا من مماليكه ، فراتب باشا رغم أنه من مماليك سعيد باشا ، إلا أنه أصبح " من بتوع إسماعيل باشا"، فقد حصل فى عهده على ترقيات كثيرة حتى وصل إلى رتبة الفريق وأصبح سردارا للجيش وقاد حملة الحبشة ، وقد توج إسماعيل باشا علاقته براتب باشا باستخلافه له على أمواله وأوقافه فى مصر بعد رحيله عنها فى عام ١٨٧٩م [٣] . ولم ينس راتب هذا الفضل لولى نعمته ، فنراه أثناء أحداث الثورة يعمل على إعادة إسماعيل إلى أريكة الحكم، ولما اكتشفت المؤامرة التى دبرها راتب باشا بالاتفاق مع بعض الضابط الجراكسة [٤]، وهى المؤامرة التى عرفت باسم مؤامرة الجراكسة، حكم على مدبريها بالنفى إلى السودان بعد تجريدهم من رتبهم ونياشينهم، أما راتب باشا فقد استطاع الهرب إلى نابولى ليلحق بإسماعيل باشا هناك ، وقد حكم عليه بتجريدة من الرتب والنياشين وإذا عاد الى مصر ينفى إلى السودان [٥] .

ولكن هرب راتب باشا لم يكن نهاية عمله السياسى لصالح سيده إسماعيل باشا، فقد أوفده إسماعيل باشا إلى الحجاز فى نوفمبر ١٨٨١م ، ليعمل على الدعاية لإسماعيل هناك ، لولا أن محمد ثابت باشا كان موجودا فى الأستانة فى ذلك الوقت وعلم بأمر راتب باشا ، فأبرق الى توفيق باشا لكى يمنعه من المرور فى قناة السويس

---

(١) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ م ، ص ١٥٥-١٥٦.
(٢) أحمد عرابى : المرجع السابق ص ٢٧-٢٨ .
(٣) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص٢٥٩ .
(٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ١٢٥ ، ملف ثابت باشا ، تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا فى ١١ إبريل ١٨٨٢ .
(٥) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ١ ، مرجع سابق ، ص.ص١٢٢، ١٣٥-١٣٦ ، سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

على ظهره باخرة استأجرها من نابولي لهذا الغرض . لكن راتب باشا بعد اكتشاف أمره ذهب إلى الإسكندرية وقابل توفيق باشا وقدم له خطاب توصية من والده بالسماح له بالإقامة في مصر لمدة شهرين لزيارة عائلته وتسوية بعض الأمور الخاصة بإسماعيل باشا ، فوافق توفيق على إقامته بمصر مع وضعه تحت المراقبة الشديدة [١].

وكانت نظارة عثمان رفقي نقطة تحول في الصراع بين الجراكسة والمصريين، فقد كان رفقي شديد التعصب للجراكسة لدرجة أن الشيخ محمد عبده يذكر عنه أنه كان *"لا يهمه بعد قبض راتبه الشهري سوى أن يرضي ميله ويروي ظماه إلى حصر السلطة العسكرية في بني جلدته من الجراكسة"* [٢] . ويؤكد ذلك أحمد عرابي في تقرير قدمه إلى اللورد دوفرين Lord Dufferin بعد فشل الثورة ، حيث يذكر أن الجيش المصري كان مؤلفاً مع اثنى عشر آلاياً ، وفي مدة نظارة عثمان رفقي تم تقليلها إلى ستة آلايات توفيراً للنفقات ، وقد اتبع عثمان رفقي سياسة عنصرية في تكوين الجيش الجديد ، *" فصار يرفت أغلب المصريين ويولي الجراكسة الذين هم مماليك العائلة الخديوية والمنتسبون إليها "* [٣]

وكان رفقي يعتبر نفسه الزعيم الذي سوف يقود المماليك إلى إحياء دولتهم القديمة . فمع بداية عام ١٨٨١م كانت اجتماعات الجراكسة بمنزل خسرو باشا، صغيرهم وكبيرهم وبحضور رفقي باشا ، قد شاع أمرها بين ضباط الجيش ، حيث كانوا في اجتماعاتهم هذه يتذاكرون في تاريخ دولة المماليك ، ويلعنون خاير بك الذي سلم الدولة الى العثمانيين ، ويقولون أنه : *" قد حان الوقت لرد رضاعتنا ، وأنهم لايغلبون من قله ، وظنوا أنهم قادرون على استخلاص مصر وامتلاكها كما فعل أولئك المماليك "* [٤] .

ولو صح ما قيل عن هذه الاجتماعات لكانت بلا شك ذات دلالة هامة ، إذ يتضح منها أن مماليك القرن التاسع عشر لم ينسوا مجد أجدادهم المماليك الجراكسة القدماء، وأنهم لا يزال يحدوهم الأمل في الانفراد بحكم مصر ، وعلى أية حال فإن الشواهد تؤكد وجود هذه النية لدى الجراكسة ، والدليل على ذلك تلك القرارات التي أصدرها

---

[١] محافظ الابحاث ، محفظة ١٢٥ ، ملف ثابت باشا ، برقية من ثابت باشا إلى الخديو في ٢٠ نوفمبر ١٨٨١ ، وبرقية أخرى من الخديو إلى ثابت باشا بنفس التاريخ .
[٢] محمد عبده : المرجع السابق ، ص ١٢٠ .
[٣] سليم خليل نقاش : مصر للمصرين جـ١ ، مطبعة جريده المحروسة ، الإسكندرية ١٨٨٤ م ، ص ٢٨ .
[٤] جرجي زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، مرجع سابق ، ص ٣٤٣ .

رفقى والتى تمنع ترقية المصريين من تحت السلاح ، ثم محاولته تطبيق القرار بأثر رجعى عن طريق التخلص من أولئك الذين ترقوا من قبل من تحت السلاح وإحلال الضباط الجراكسة مكانهم فنقل الأميرالاى عبد العال حلمى إلى ديوان الجهادية وحل محله الأميرالاى خورشيد بك نعمان الجركسى فى رئاسة الآلاى السودانى ، وعزل أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى وأحل محله ضابط جركسى أخر فكانت هذه القرارات مظهر من مظاهر التعصب المنظم ضد الضباط المصريين [١] .

بيد أن الحلم لم يلبث أن تحطم ، فتوالت الأحداث وعزل رفقى وألغيت القرارات التى أصدرها ، ثم توجت الثورة انتصاراتها بتولى عرابى نظارة الحربية فى وزارة البارودى ، فكان أول إجراء اتخذه هو تطهير الجيش من الجراكسة وأحال الى الاستيداع ٣٠٠ ضابط منهم ، وفتح بذلك المجال أمام المصريين للترقية محلهم ، ولم يبق بالجيش من الضباط الجراكسة سوى ٨١ ضابطاً فقط من جميع الرتب [٢]، بعضهم من المؤيدين للثوره مثل الفريق راشد حسنى باشا .

أما الخديو فقد وقف عاجزاً ، فيذكر هيكل أنه كان بين هذه العوامل والاضطرابات رجل يشعر بضعة أمومته ، وبحقد أهله عليه ، ويود لو أنه كان فى مكانة أبيه بطشاً وسلطاناً [٣] . وكان السلاح الوحيد الذى يجيده توفيق هو سلاح المؤامرات ، وهو أسلوب تعلمه فى الحريم حيث نشأ وسط الجوارى ، فتعلم منهن الكثير من الحيل والمؤامرات التى كانت تجيدها النساء خاصة عندما يشعرن بعجزهن [٤] . وليس أدل على ذلك من تلك المؤامرات التى دبرها مع حاشيته وغلمانه للتخلص من قادة الثورة ، فنراه مرة يتفق مع أحد غلمانه الجراكسة على إغراء غلاماً جركسياً آخر كان فى خدمة عبد العال حلمى بك قائد الألاى السودانى ، على قتل عبد العال بك ، فدس لم السم فى اللبن وكادت المؤامراة تتم لولا أن الخادمة رأته وهو يفعل ذلك وأبلغت سيدها فعوقب الغلام بالسجن [٥] . وبتدبير من الخديو أيضا قام يوسف باشا كمال ناظر الدائرة الخاصة ، وهو جركسى أيضا ، باستدعاء باشجاويش جركسى، كان ملحقاً بالآلاى السودانى ومتزوجاً بجارية من السراى ، إلى منزله

[١] صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .
[٢] نفس المرجع ، ص ٢٧٦ .
[٣] محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص٧٠ .
[٤] رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .
[٥] سليم نقاش : المرجع السابق : جـ١ ص ٣٢ .

وطلب منه أن يعمل على استمالة الصف ضباط والعساكر السودانيين بالآلاى السودانى وتحريضهم علـى قـادتهم ، وأغراهم بصرف مبلـغ ثمانيـة جنيهـات لمن يفعـل ذلـك وتزويجه بجارية من جوارى السـراى . وباكتشـاف المؤامـرة حكم علـى الباشـجاويش بالسجن لمدة ستة أشهر مقيدا بالحديد [١] .

وبعد أن استقالت وزارة البـارودى ، وتحمـل عرابـى مسئولية حفـظ الأمـن أراد الخديو إظهـار عجـز عرابـى عـن تحمـل هـذه المسئولية ، فـأوعز إلـى إبراهيـم أغـا التوتنجى بتدبير مؤامرة لإظهار عدم مقدرته على حفظ الأمن ، فأمر إبراهيم أغـا أحد الشوبكجية الذين يعملون معه ويدعى محمد حسن الحبشى الشوبكجى ، بإخفاء تراكيـب الشوبكات المجوهرة التى كانت معدة للضيوف فى التشريفات ليظهر لأوروبـا أن أمـوال الخديو معرضة للضياع ، ويلصق عار ذلك العبث بعسـاكر الحرس ، لكن علـى بـك فهمى أمير آلاى الحرس ، قام بالتحقيق فى الموضـوع حتـى اعترف لـه محمـد حسن الحبشى بتفاصيل المؤامرة ، واستخرجت الشوبكات من " مجرور المراحيض " ولكـن الخديو أسرع بإرسال إبراهيـم أغـا التوتنجـى إلـى الأستانه ، كمـا أمـر بإرسـال محمد الحبشى الى سواكن حيث لقى حتفه هناك جزاء صدقه وأمانته [٢]

وكان توفيق يتقرب من بعض المماليك الذين كانوا معادين لوالـده ، ثـم أصبحـوا معادين للثورة ، ومن هؤلاء مماليك إسماعيل صديق المفتش ، الذين كـان والـده قد شتت شملهم وأرسلهم جنوداً فـى الجيش المصـرى بالسودان بعـد أن جمعهـم مـن المديريـات[٣] . ومن الذين قربهم توفيق إليـه من ممـاليك المفتـش ، إبراهيـم أدهـم الجركسى ، حيث ضمه إلى الحرس عند توليه الحكم ، لذلك فإن إبراهيم أدهم قد وجد فى الثورة فرصة للتعبير عن ولائه لسيده الجديـد فتقدم إلـى الخديـو ، فـى هذا الوقـت الحرج ، وقال له " *أنه يضحى بنفسـة فـى سبيل خـلاص سيده بقتل عرابـى* " ويذكـر شفيق أن الخديو قد رفض هذا العرض بكبرياء وأنفه [٤] . ولكننـا نعتقد أن توفيـق لـو كان يستطيع الخلاص من عرابى لفعل ، ولكنه كان يخشى عاقبة فشل المؤامرة .

على أية حال فإن معسكر الثورة قد نجح فى استقطاب عدد قليل من العنـاصر

---

[١] احمد عرابى : المرجع السابق ، ص٦٦-٦٧ .
[٢] احمد عرابى : المرجع السابق ن ص٦٨ .
[٣] م.ع ، دفتر صادر المعية غير رسمى رقم س٢٣/٩/١ ، ث١٢ ، ص١٧ بتاريخ ٢ صفر ١٢٩٤هـ / ١٦ فبراير ١٨٧٧ من المعية إلى الجهادية .
[٤] احمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

الجركسية الواعية التى ارتبطت بمصر وأدركت أن ولاءها يجب ألا يكون لشخص ما أيا كان وإنما لمصلحة البلد [1] . ويعتبر الفريق راشد باشا حسنى خير مثال لهذا الفريق – إلى جانب البارودى الذى لم يكن من ذوى الأصول الرقية – الذى عينه عرابى قائدا للجبهة الشرقية ، وتجلى دوره فى هذه الجبهة فى معارك المسخوطة والمحسمة ، ومعركة القصاصين الأولى ، ثم معركة القصاصين الثانية التى ثبت فيها راشد باشا ثبات الأبطال حتى جرح برصاصة فى قدمه أخرجته من الميدان فى وقت كانت الثورة فى مسيس الحاجة إليه ، فكان ذلك سبباً رئيسياً فى هزيمة التل الكبير، حيث تولى على باشا الروبى قيادة الجبهة الشرقية ، فحضر إلى التل الكبير عصر يوم ١٢ سبتمبر أى قبل ساعات من معركة التل الكبير [2] .

ولما فشلت الثورة أمر الخديو بتشكيل "قومسيون مخصوص" لتحقيق وإقامة الدعوى على كل من *"ارتكب جريمة العصيان أو التعدى على السلطة الخديوية أو الإهانة للذات الخديوية"* كما أصدر أمراً بتشكيل محكمة عسكرية بمصر وأخرى بالإسكندرية [3] وقد تعمد الخديو اختيار أغلب أعضاء هذه اللجان من الجراكسة ، لا ليعيد إلى هذا الجنس مركزه المتفوق الذى كان عليه قبل الثورة فحسب ؛ ولكن أيضا لكى يضمن أن تجئ أحكامهم قاسية بقدر ما يحملونه من كراهية وشعور عدوانى تجاه زعماء الثورة [4] . ففى لجنة القاهرة نجد إسماعيل باشا أيوب رئيساً وعلى غالب باشا ويوسف شهدى باشا أعضاء ، وهم جميعا من الجراكسة . وفى محكمة القاهرة نجد من أعضائها . الفريق إبراهيم باشا الرومى والفريق إسماعيل كامل باشا الجركسى، وحسين عاصم باشا الجركسى ، واللواء خورشيد باشا الجركسى وعثمان باشا الجركسى وسليمان نجاتى بك الجركسى . وفى محكمة الإسكندرية نجد عثمان باشا رئيساً وحسين واصف باشا عضواً ، وهما من الجراكسة [5] .

وحتى الشخص الوحيد الذى نجا من المحاكمة من زعماء الثورة ، واستطاع الهرب ، وهو عبد الله النديم ، كان هؤلاء الشراكسة هم الذين يتعقبون أخباره ويبلغون الحكومة عنه ، فى حين تكتم أفراد الشعب جميع أخباره ، فعندما قصد النديم ساحل

[1] صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .
[2] سميرة محمد طه : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ – ٢٥٤ .
[3] سمير العبيد محمد طه : المرجع السابق ، ص٣٢٤ .
[4] صلاح عيسى : المرجع السابق ، ٤٣٩ .
[5] أحمد عرابى : المرجع السابق ، ص٢٤٣-٢٤٤ .

بولاق ليهرب إلى بنها،حيث أخفاه ملاحو إحدى المراكب الشراعية ، فإن شاهين فؤاد ، أحد مماليك عباس باشا ، قد شاهده وهو متجه إلى المركب وأبلغ عنه الحكومة [1] . على أن فشل الثورة لم يحقق رغبة الجراكسة في السيطرة على البلاد، أو حتى شغل المناصب الإدارية الكبرى فيها ، ذلك أنه عندما احتل الانجليز مصر بدأوا على الفور في تنفيذ سياسة هدفها التوغل في الإدارة المصرية ثم السيطرة عليها، وكان سبيلهم إلى ذلك تعيين موظفين من بني جلدتهم في الإدارة المركزية حتى يستطيعوا الاعتماد عليهم في تسيير دفة الأمور بمصر على هواهم [2] .

جـ - العبيد :

كان العبيد هم أقرب أنواع الرقيق إلى عامة الشعب المصري وأكثر إحساساً به وتأثرا بمشاكله . وكما كان الشعب المصري يثور على حكامه أحيانا طوال القرن التاسع عشر خاصة في الصعيد [3] . فإن العبيد خاصة في الجيش ، كان لهم مواقف مشابهه ، حيث قام الجنود السود في معسكر التاكه بالسودان ، بتمرد كبير سبب هزة كبيرة للوجود المصري في السودان وكانت أسبابه تأخر رواتب الجنود وعدم حصولهم على مستحقاتهم من المهمات والتعيينات وانعدام الصلة بين الحكمدارية ووحدات الجيش التابعة لها بسبب صعوبة المواصلات في السودان ، وطول المسافات [4]، بالإضافة إلى تكليف الجنود السود بأعمال تزيد عن مهامهم العسكرية كجمع الصمغ والعاج والذرة لحساب الحكومة [5] .

وقد بدأ التمرد في يوم الأحد ٢٧ صفر ١٢٦٠هـ / ١٨ مارس ١٨٤٤م أثناء التدريب العسكري للجنود في معسكر التاكة ، عندما وجه الضابط المسئول إهانة بالغة لأحد الجنود السود إثر خطأ ارتكبه ، فهجم هذا الجندي على الضابط وجرحه في عنقة، ثم انتشر التمرد في المعسكر وانتقل بين كل فرق الجنود السود في الأقاليم المجاورة مثل سنار وود مدني والكاملين من جميع الرتب [6] . وبلغ عدد الجنود الذين شاركوا في التمرد بين ٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠ جندي،ولكن الحكمدارية تمكنت من إخماد

---

(١) نجيب توفيق : المرجع السابق ،ص٥٦ .
(٢) طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة في مصر ... مرجع سابق ، ص٤١ .
(٣) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٢١٩-٢٢٧ .
(٤) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٤٤ .
(٥) حمدنا الله مصطفى حسن : الجيش المصري والإدارة في السودان ، مرجع سابق ص٢٦٨ .
(٦) Muhammad F. Shukry : The Khedive Ismail, Op. Cit. p. 132 .

التمرد بعد أن أرسلت إمدادات من الخرطوم وأماكن أخرى ، وقدم ٢٦ جندياً للمحاكمة بتهمة التمرد وبعد محاكمتهم تقرر إعدامهم ، وولكن محمد على لما عرض عليه الأمر خفف عنهم هذا الحكم واكتفى بإرسالهم إلى مصر لتوزيعهم على كافة الوحدات العسكرية فيها [١] .

وفى عهد سعيد نجد أن العبيد كانوا عنصراً هاماً من عناصر عدم استقرار الأمن فى صعيد مصر ، إذ كان زعماء البدو يشترون أولئك العبيد ويسلحونهم للاستعانة بهم فى حربهم ضد الحكومة وفى هجومهم على القرى والمدن المصرية، وكانت أعدادهم كبيرة لدرجة أن الحكومة استعانت بعدة ألوية من الجيش للقضاء على تمرد العربان وقد قبض على بعض العبيد فى أثناء هذا الصراع ، وقد أفاد هؤلاء عن الأماكن التى يتجمع فيها العربان وعن أحوال مشايخهم ، فمثلا عبد الشيخ سيف النصر من قبيلة الطرحون أفاد بأن العربان المتمردين *"قد باتوا فى حالة سيئة جداً حيث تفشى بينهم الوباء وهم يتضورون جوعاً ، وقد حصلت بينهم منافسة أدت إلى انفصال الشقى عمر المصرى مع جماعته عن سائر القبائل الشقية وهو الآن مقيم فى موضع يقال له "بريس"* – ربما يقصد واحه باريس–وكان من نتيجة هذه المعلومات أن تم إرسال ٥٠٠ هجان لمواجهتهم هناك ، وإرسال باقى قوات الجيش إلى الوحات فى نفس الوقت [٢] .

أما فى الثورة العرابية فقد ظهر دور العبيد واضحاً وقد مثلهم آلاى السودان، الذى كان معسكراً فى طرة ويقوده الأميرالاى المصرى عبد العال بك حلمى . وفى فبراير ١٨٨١م كان هذا الآلاى مكوناً من أورطتين إحداهما كانت حكمدارية القائمقام خضر بك خضر ، والثانية كانت حكمدارية البكباشى عبد الله الكردى [٣] . وقد بدأت مشاركة آلاى السودان الفعلية فى الثورة ، فى حادثة ٤ فبراير ١٨٨١م ، عندما قبض على الزعماء الثلاثة ، وقام محمد بك عبيد بالآلاى الأول إلى قصر النيل ، وأخرج الزعماء الثلاثة بالقوة ، حيث يذكر القائمقام خضر بك ، فى محضر استجوابه بعد الثورة ، أنه قام بالآلاى السودان إلى عابدين ، بعد أن أمر أحد الضباط بالتحفظ على

---

(١) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٤٣ .
(٢) م.ت ، محفظة ٣٤ ، ث ٤٠٤ من عبد اللطيف باشا مفتش الوجه القبلى إلى خازن الخديو بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٢٧١هـ / سبتمبر ١٨٥٥م ، وانظر محفظة ٣٣ ، ث ١٦٨ من محمد فاضل باشا لواء المدفعية السعيدية إلى كاتب ديوان الخديو بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٧١هـ / ٥ أغسطس ١٨٥٥م .
(٣) سليم خليل نقاش : المرجع السابق جـ١ ، ص٢٠١ .

عبد الله بك الكردى قائد الأورطه الثانية ، وخورشيد بك نعمان الذى عينه رفقى باشا لرئاسة الآلاى بدلا من عبد العال حلمى ، وخورشيد باشا طاهر الجركسى الذى جاء ليشرف على تسلم خورشيد بك نعمان مهام منصبه الجديد، وكذلك القائمقام فرج بك الزينى السودانى الذى كان من المؤيدين للخديو ، ولكنه وصل بالآلاى إلى عابدين وقت الغروب ، حيث كان الأمر قد انتهى ، وتم عزل رفقى باشا [1] .

ولكن هذا التحرك كان بمثابة إعلان عن اشتراك آلاى السودان فى الثورة ، ولكن الخديو كان يراوده الأمل فى استمالة السودانيين إلى صفه ، وقام بعدة محاولات فى سبيل تحقيق هذا الغرض ، كانت أولها بعد حادثة ٤ فبراير بحوالى شهر ، إذ عمل عن طريق باشجاويشا جركسيا كان ملحقاً على هذا الآلاى على استمالة الجنود السودانيين وحثهم على التمرد على ضباطهم ، وترغيبهم فى ذلك عن طريق صرف مبلغ ثمانية جنيهات لمن يفعل ذلك وتزويجه بجارية من جوارى السراى، واستطاع البشجاويش استمالة ثمانية من الجنود السودانيين ، ولكن الخبر وصل إلى عبد العال بك حلمى قائد الآلاى ، فتدارك الأمر قبل أن يستفحل ، وحكم على الباشجاويش بالسجن ستة أشهر ، أما السودانيين وكانوا من الصف ضباط فتم العفو عنهم [2] .

ولكن فشل هذه الحادثة لم يضعف من آمال الخديو وأعوانه ، فاتفق فى إبريل ١٨٨١م ، مع الضابط السودانى فرج بك الزينى – وهو من الضباط المستودعين وكان يسكن فى طرة قرب مركز الآلاى السودانى – على استمالة الجنود السودانيين، واستطاع فرج الزينى التعرف على جاويش سودانى اسمه عبد الخير وحاول استمالته، ولكن الجاويش كان أكثر وطنية من أن تنال منه الإغراءات ، فذهب إلى قائده القائمقام خضر بك خضر ، وأخبره بالواقعة ، فسمح له بالتردد عليه وأمره أن يخبره بما يكون من أمره . واستطاع فرج بك جمع اثنا عشر ضابطاً من صغار الضباط السوادنيين "وأبلغهم سلام جناب الخديو وأن جنابه يريد أن يؤمر عليهم أميراً سودانياً منهم هو "فرج بك" وأنه متى صار الأمير منهم رقى الباشجاويش إلى بكباشى، والجاويش إلى قول أغاسى والأونباشى إلى ملازم" وطلب منهم أن يكتبوا عريضة للخديو يتشكون فيها من ضباطهم ، ولكنهم رفضوا كلامه وقبضوا عليه وسلموه إلى القائمقام خضر بك . وحكم على فرج بك الزينى بإنزاله عن رتبة القائمقام إلى بيكباشى ونفيه إلى

---

[1] نفس المرجع .
[2] أحمد عرابى : المرجع السابق ، ص٦٦-٦٧ .

السودان ، ولكن الخديو عفا عنه وأرسله إلى رءوف باشا حكمدار السودان فألحقه بخدمة الحكومة هناك وترقى هناك حتى حصل على رتبة لواء فصار يعرف باسم فرج باشا الزيني ،وقتل في حروب الثورة المهدية عام ١٨٨٥م [١] .

أما المحاولة الثالثة فتمثلت في طلب الخديو إرسال هذا الآلاى إلى السودان ، بحجة حفظ الأمن هناك ، ولكن زعماء الثورة رفضوا ذلك لأنهم رأوا في ذلك تفريق لقواتهم العسكرية وإضعافها [٢] وحرمانهم من أحد الآلايات الثلاثة التي تساندهم في ثورتهم وهي آلاى عرابي وآلاى على فهمي والآلاى السوداني الذي يقوده عبد العال حلمي .

وليس أدل على إخلاص الجنود السودانيين للثورة من مشاركتهم في مظاهرة عابدين الكبرى يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١م . ثم تجلى موقفهم البطولي في معركة التل الكبير ، فبينما فرّت أغلب وحدات الجيش من الميدان ، فإن السودانيين قد صمدوا واستماتوا في قتال الإنجليز حتى فنوا عن آخرهم [٣] .

كما كان خادم عرابي الخاص ، وهو أحد العبيد السودانيين ويدعى عثمان السوداني أكثر حماساً حتى من عرابي نفسه ، لدرجة أنه بعد هزيمة التل الكبير واستسلام عرابي رفض أن يستسلم وهرب لمدة من الزمن ، إلى أن تم القبض عليه مختبئا في سراية الأمير إبراهيم باشا ، وقد كان القبض عليه أمراً هاماً لأن "له *معلومات واطلاع على أشغال عرابي السرية"* [٤] .

جـ- الخصيان :

كان الخصيان بحكم وضعهم وطبيعة عملهم أقرب إلى الحكام منهم إلى عامة الشعب ، ولكن لم يظهر لهم نشاط سياسي مميز في عهد محمد علي أما في عهد سعيد فإننا نجد ما يدل على أنهم قد بدأوا يتدخلون في أمور سياسية ، كذهاب اثنين منهم إلى الآستانة في مهمة لا نعلم نوعيتها ، ثم عودتهما بأوسمة ونياشين من السلطان العثماني إلى سعيد باشا وأخته الصغيرة ، وهذان الخصيان هما محبوب أغا من أغوات أخت

---

(١) محمد عبده : المرجع السابق ، ص١٥٦-١٥٧ .
(٢) سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص٨٩ .
(٣) أحمد شفيق : مذكراتي ... مرجع سابق ، ص١٩٤ .
(٤) لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص٤٣٩ .

سعيد ، وعلى أغا كبير أغوات حرم كامل باشا الصدر الأعظم وهى أخت سعيد باشا أيضا [1] .

كما نلمح دوراً سياسياً آخر للخصيان عندما زار السلطان عبد العزيز مصر فى أوائل عهد إسماعيل ، ذلك أن السلطان عندما رغب فى تحية جميع نساء أسرة محمد على ، لم يجد من يكلفه بهذه المهمة أفضل من أحد خصيانه – وهو رامز أغا – حيث ، حرر له كشفاً بأسماء أربعة عشر من زوجات محمد على وإبراهيم وعباس وسعيد وباقى حريم الأسرة ، وأمره أن يطوف عليهن ويحييهن باسمه [2] . أى أنه كان ينوب عن السلطان فى مثل هذه المهام الخاصة .

أما خليل أغا كبير أغاوات والدة إسماعيل فقد حاز من النفوذ والسلطة ما لم ينله ناظر النظار ولا الأمراء والوجهاء ، *"ولحظوته عند إسماعيل ووالدته كانت إشارته حكم ، وطاعته غنم يخضع له أكبر كبير ، ويسعى لخدمته أعظم عظيم ، رأيه نافذ فى الدواوين والمصالح ، يتحكم فى مصر والسودان ، ويأتمر بأمره كبار الموظفين والأعيان ... كأنه كافور الإخشيدى فى أيامه"* [3] وكان موقفه المعارض للحركة الوطنية واضحا منذ بدايتها فى أواخر عهد إسماعيل ، ويؤكد ذلك أن عبد الله النديم الذى كان يعمل موظفاً فى القصر العالى قد تعرض للعقاب الشديد والضرب المبرح من رجال خليل أغا بسبب ارتياده مجلس جمال الدين الأفغانى الذى كان يندد بسياسة إسماعيل واستبداده.وكانت خطة خليل أغا أن يقضى على النديم قضاء تاماً لولا أن قيد الله له من زملائه موظفى القصر من سهل له طريق الفرار وهو مثخن بالجراح يتهاوى من شدة الألم ، وبأوامر من خليل أغا فصل النديم من وظيفته وحرم عليه التعيين فى وظائف الحكومة بعد ذلك [4] ولولا وفاة خليل أغا فى عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٧م لكان له موقف ظاهر فى أحداث الثورة العرابية .

وفى الثورة العرابية نجد أغوات الحريم بسراى الإسماعيلية *"يدعون العساكر والضباط السودان ويمنحون الواحد منهم نقوداً لا تعطى لأمثالهم عادة"* ويزوجونهم بالجوارى السود من عتيقات السراى ،حيث كان تحت تصرفهم *"بقية ممن ترك الخديو*

---

[1] م.ت ، محفظة ٣٠، ث٤٧٦ ، ١٥ ربيع ثان ١٢٧١هـ / ٥ يناير ١٨٥٥م ، من أبو بكر راتب باشا إلى المعية.

[2] عزيز خانكى : نفحات تاريخية ، مرجع سابق ، ص٢٦ .

[3] أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، ط٣ ، مكتبة النهضة العصرية ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ص٢٢٤ .

[4] نجيب توفيق : المرجع السابق ، ص٤١-٤٢ .

إسماعيل باشا من الجوارى السود وكانوا يحرّضون أولئك العساكر على قتل قـادتهم ، ولكن العساكر كانوا برغم ذلك يبلغون ضباطهم بما يقوله هؤلاء الأغوات [1] .

أما مرجان أغا كبير أغاوات حرم توفيق فلم يكن لـه دور يذكر فـى الثـورة ، حيث يظهره أحمد شفيق فى صورة الرجل الضعيف ، الذى يتمثل كل موقفـه السياسـى من الثورة فى تأثره من أجل الحريم وبكائه من أجلهن ، فيذكر شفيق أن مرجان أغا قد اختلى به عقب استقالة نظـارة البـارودى وتدهورت الوضـع الأمنـى فـى البـلاد وسـأله قائلاً :

" إن سيداتنا فى داخل الحرملك فى حالة سيئة جدا لا ينقطعن عن البكـاء ولـم يذقن النوم منذ يومين وقد صدرت لنا الأوامر بأن لا نغفـل عـن حراسـة بـاب الحريـم، والأغاوات يتبادلون النوباتشية .. وأنا لا أعلم سبب كل ذلك فارجوك أن تطمئنـى علـى ما يدور من الحوادث ، فأجبته ببعض ما عندى من المعلومات ، فتأثر وسالت دموعـه، ودعا الله الخلاص من هذا الخطر الداهم" [2] .

ولكننا نجده فى عـام ١٨٨٥م يقوم ببعض المهام ذات الصبغة السياسية حيث أرسلته سيدته ، حرم توفيق باشا-على رأس وفد من وصيفاتهـا وسيدات البـلاط إلـى محطة السكة الحديد ، لاستقبال حرم الغازى مختار باشا الذى عين مرخصاً عثمانياً فى مصر ، حيث قابلهن فى المحطة *"وأهداهن مراسم التهانى بوصولهن"* وأشرف علـى ركوبهن العربات إلى سراى الإسماعلية [3] ولكن يبدو أن هذه العادة بدأت تختفى بعد ذلك ، فعندما وصلت إلى الإسكندرية شهرت هانم برنجى قادن الخديو السابق إسماعيل باشا قادمة من نابولى فى يوليو عام ١٨٨٦م [4] لتنظيم تركة والدة إسماعيل باشا بعد وفاتها والإشراف علـى تنظيم أحـوال حاشيتها مـن الجـوارى والعبيد والخـدم [5] فـإن توفيق باشا قد أرسل فى هذه المرة "طه باشا" رئيس الديوان لمقابلتها مع حاشيتها [6] .

---

(١) محمد عبده : المرجع السابق ، ص١٦٩ .
(٢) أحمد شفيق : مذكراتى ... مرجع سابق ، ص١٤٣ .
(٣) جريدة القاهرة : السنة الأولى العدد ١١،٢٢ ربيع أول ١٣٠٣هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٨٥م ، ص٢ .
(٤) جريدة الفلاح : العدد ٩ ، ٩شوال ١٣٠٣هـ / ١١ يوليو ١٨٨٦م ، ص١ .
(٥) جريدة القاهرة : العدد ١٧٤ ، السنة الأولى ، ٨ شوال ١٣٠٣هـ / ١٠ يوليو ١٨٨٦م ، ص٢ .
(٦) نفس الجريدة : العدد ١٧٧ ، ١١ شوال ١٣٠٣هـ / ١٣ يوليو ١٨٨٦م ، ص٢ .

د- الجوارى :

لا نكاد نجد للنساء بصفة عامة دوراً سياسياً ملموساً طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وقد بدأ هذا الدور فى الظهور فى عهد عباس باشا ، ولا شك أن الجوارى كن الرائدات أيضا فقد كانت المرأة المصرية فى وضع لا يسمح لها أن تلعب مثل هذا الدور ، وقد لعبت والدة عباس دوراً سياسياً هاماً فى دائر الحكومة مستغلة مكانتها الأثيرة لدى ولدها [1] وقد لعبت والدة إسماعيل نفس الدور بل وزادت حيث كانت ترتبط بالباب العالى بصلة وثيقة تتضح من تلك الهدايا التى أهداها لها السلطان عبد العزيز عند زيارته لمصر ، حيث أهداها هى وزوجات إسماعيل الثلاث جواهر قيمتها ١٢٠ ألف جنيه ، وقد زادها السلطان تكريماً بمنحها النيشان العثمانى المرصع حيث لم تحصل على هذا الامتياز العظيم من قبل أية امراة فى الدولة العثمانية سوى أم السلطان فقط [2] .

ونتيجة لهذه المكانة المتميزة التى تمتعت بها لدى السلطان ، فإنها كانت واسطة إسماعيل باشا لديه ، عندما أراد أن تحصل الشركة العزيزية على امتياز بإنشاء سكة جديد فى سواكن ومصوع فى عام ١٨٦٤م ، فأرسل إلى والدته التى كانت فى زيارة للآستانة وقتئذ يرجوها التوسط لدى *"المقامات العليا فى الأستانة"* لكى تنال الشركة هذا الامتياز ، ونتيجة لسعيها فى سبيل ذلك فقد تمت الموافقة على هذا الامتياز وصدر فرمان سلطانى بذلك فى سبتمبر ١٨٦٤م ، وهو الأمر الذى مهد فيما بعد لحصول إسماعيل على موافقة السلطان بإلحاق سواكن ومصوع بمصر فى مايو ١٨٦٤م [3] .

ولاشك أن الحريم فى عهد إسماعيل قد لعب دوراً سياسياً لا يستهان به فقد كان مسرحاً لكثير من الجرائم الى كانت ترتكب فى الخفاء كما كان مركزاً للمؤامرات التى تحاك وراء ستائره ، وكان إسماعيل نفسه يجتاحه الرعب من حريمه ، خاصة وأن أفكار النساء كانت تتسم بالجهل والتعصب [4] وقد كان خوفه من حريمه يدفعه إلى محاولة شراء حسن ظنهن به ، بل حسن ظن عبيده وخصيانه عن طريق تقديم الهدايا الثمينة والأطيان الواسعة وقد ترددت فى ذلك الوقت الكثير من الشائعات عن

---

[1] على مبارك جـ٦ ، ص١٥٢ .
[2] عزيز خانكى : نفحات تاريخية ، مرجع سابق ، ص٢٧ .
[3] خلف عبد العزيز سيد المسيرى : المرجع السابق ، ص٥١٩ .
[4] صالح رمضان : المرجع السابق ، ص٢٥٣ .

المؤامرات التى كانت تحاك فى حريمه ، كضبط اثنتين من محظياته مشركتين فى إحدى المؤامرات ، فجلدتا بالسياط حتى الموت ، وأن أربعا من محظياته اكتشف خيانتهن ، فوضعن فى غرارات مقفلة ،وألقى بهن فى النيل [1].

وقد كانت قصة زوجة إسماعيل الرابعة دليلاً آخر على ما كان فى حريم إسماعيل من جهل وتعصب وتآمر ، فقد كانت إحدى جواريه التى لم تنل منه إلا حظوة قصيرة فى عام ١٨٥٢م عندما كان إسماعيل أميراً ولم يكن وارثاً للعرش، حيث كان الأمير أحمد رفعت ما يزال حياً ، فلما أنجبت هذه الجارية لإسماعيل أكبر أولاده توفيق ، فإن مولده لم يلفت نظر أحد ، إلا ما كان من زراية أميرات العائلة المالكة لأمه الجارية ، فلما حصل إسماعيل على فرمان وراثة العرش لأكبر أولاده ، انقلبت الزراية للأم حقداً على الابن [2] وقد شاركهم إسماعيل هذا الحقد ، فقد كان ولده الأمير حسين كامل محببا إليه أكثر من توفيق ، ولكنه لم يشأ العبث بفرمان وراثة عرش الخديوية ، خاصة وأن السلطان قد أشار عليه بأن يعتق هذه الجارية ويتزوجها، وقد صدع إسماعيل بالأمر وتزوجها – برغم عدم حبه لها – ويظهر ذلك من انفصالها عن حريم إسماعيل وإقامتها مع ولدها توفيق [3] فى سراى القبة التى وهبها إسماعيل له بمحتوياتها فى ١٧ جمادى الثانية ١٢٨٦هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٦٩م [4] كما يدل على سوء العلاقه بينها وبين إسماعيل أنها لم ترحل معه خارج مصر بعد عزله ، بينما رحلت معه باق الزوجات وأعداد أخرى من الجوارى ، وفضلت الإقامة مع ولدها الخديو الجديد .

وفى حريمه كان موقف الجوارى اللائى تركهن مختلفاً فبينما كان بعض جواريه يذرفن الدمع لأنه لم يأخذهن معه [5] فإن البعض الآخر كن يزغردن ويعبرن عن فرحتهن وشماتتهن ، وقد قيل أن هؤلاء من جوارى إسماعيل صديق المفتش اللاتى ضمهن إسماعيل إلى حريمه بعد مقتل المفتش [6] كما نجد بعض الجوارى من حريمه يعملن لحساب الحركة الوطنية التى كانت تهدف إلى الإصلاح فى أواخر أيامه ، ففى

---

(١) جون مارلو : المرجع السابق ، ص.ص ، ١٥٦، ١٦٥-١٦٦ .
(٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص٧١ .
(٣) أحمد شفيق مذاكراتى فى نصف قرن جـ١ ، ص ٨١ ، ١١٤ .
(٤) م.ع ، دفتر س١/١/٤١ ، ث ٢ ، ص٤ ، أمر عال إلى ديوان الخاصة ، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٨٦هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٦٩م .
(٥) إلياس الأيوبى : المرجع السابق جـ٢ ، ص٥١٧-٥١٨ .
(٦) أحمد شفيق : مذكراتى ... مرجع سابق ، ص٢٥٦ .

٤ نوفمبر ١٨٧٩م أذاعت جمعية حلوان ، التى كان من أعضائها إسماعيل راغب باشا، بياناً سرياً ضد طغيان رياض باشا ،وقد ساهمت الجوارى فى إدخال بعض نسخ من هذا البيان إلى قصور الخديو ، وكذلك إلى منزل رياض باشا[١] وبالرغم من ذلك فإن الجوارى كن أدوات فى يد إسماعيل ، يعمل عن طريقهن على كسب ولاء ضباط الجيش ، عن طريق تزويج هؤلاء الضباط بالجوارى من معتوقات السراى ، وقد كان هذا أمراً شائعاً فى عهد إسماعيل باشا حتى زعماء الثورة أنفسهم ، فقد كان على فهمى متزوجا بجارية من معتوقات إسماعيل باشا ، ولاشك أن هذه الجارية كان لها دور فى تذبذب موقف على فهمى من الثورة ، فالبرغم من أنه كان أحد الزعماء الثلاثة للثورة، إلا أنه كان على علاقة ودية بالسراى إلى حد أن البعض اتهمه بأنه كان عميلا للسراى فى تنظيم الضباط بالجيش ، إلا أنه لم يكن كذلك فقد كانت له أهدافه الخاصة ، *"فقد انضم إلى الثورة – بتفسير عرابى – لأنه كان يخشى أن يعزل ويوضع مكانه شركسى"* [٢] .

ويذكر إلياس زاخورة أن إسماعيل باشا بلغه خبر تلك "الجمعية السرية" التى رأسها عرابى ، *"فاستحسن أن يفرق عقد نظامها الاجتماعى بالإنعامات الافتخارية"* فاستدعى عرابى وبعض الزعماء ووبخهم توبيخاً لطيفاً ، ثم أنعم على ٧٠ ضابطاً وطنياً برتبة قائمقام وفى مقدمتهم عرابى الذى *"اختصه الخديو بمحظية حسناء"* [٣] ويؤكد جورجى زيدان أن هذه المحظية كانت سبباً فى أن عرابى أقسم على الدفاع عن إسماعيل باشا لما تحدث الناس بإقالته ، ولكنه ما لبث أن أقسم على طاعة خلفه توفيق[٤] ولكن جورجى زيدان عندما ترجم لعرابى بعد ذلك فإنه ضمن ترجمته خطاباً من عرابى أرسله إليه يذكر فيه أنه لم ينل من إسماعيل باشا *"رتبة ولا نيشانا ولا اختصنى بجارية من جواريه ، ولا أصبت منه خيراً قط ولا أقسمت على الدفاع عنه كما ذكرتم"* [٥] .

وفى الثورة العرابية نجد الكثير من الضباط بل الصف ضباط المتزوجين بجوار من السراى يقفون موقف المعارض للثورة ، ومن هؤلاء اليوزباشى سليم أفندى صائب

---

[١] درية شفيق : المرجع السابق ، ص٩٦ .
[٢] صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص٢٤٢ .
[٣] إلياس زخورة : المرجع السابق ، جـ١ ، ص١٠٤ .
[٤] الهلال ، السنة التاسعة ، الجزء السابع عشر ، أول يونيو ١٩٠١م ، ص٤٨٦ .
[٥] جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق ... مرجع سابق ، ص٢٤٠ .

الذى طلب نقله من آلايه لعدم موافقته على الطلبات التى تقدم بها عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١م [١] وكذلك الباشجاويش الجركسى الذى حاول استمالة الجنود السود فى آلاى السودان [٢] وحتى الجوارى السود من عتيقات السراى كن سلاحاً فى يد الخديو لاستمالة الجنود السود أيضا [٣] .

على أنه إحقاقا للحق يجب أن نذكر أن كثيراً من نساء الأسرة الحاكمة كن يؤيدن الثورة وأغلبهم كن من الجوارى ، بل أن والدة توفيق نفسه لم تخفى شعورها القوى بتأييد عرابى ، وكذلك والدة إسماعيل التى كانت أكثر حماساً للثورة حتى أنها قدمت كثيراً من الخيول إلى الجيش من باب التطوع ، وأما إنجى هانم أرملة سعيد باشا فإنها كانت ترسل البرقيات لعرابى تعلن فيها تأييدها له ، كما أعلنت أنها وأميرات الأسرة قد كرهن توفيق من كل قلوبهن لما رأينه ينحاز إلى الإنجليز ويغدر بمصر [٤].

بقى مثال لابد أن نذكره لجاريه بيضاء لم تكتفى بخيانة وطنها بل خانت دينها أيضا وهربت من بيت سيدها ، وتزوجت من أحد جاويشية جيش الاحتلال البريطانى بعد أن تنصرت ، وكاد ذلك يسبب أزمة كبرى ، وأوقع الحكومة فى حرج شديد، ولكن الإنجليز تمسكوا بالجارية ورفضوا إعادتها ، وانتهت الأزمة عندما تبرأ سيدها -وهو أحد البكوات – منها وكذب الشائعات التى قالت أنها زوجته مؤكدا أنها كانت إحدى جواريه وأنه لم يتزوجها [٥] .

---

[١] أحمد شفيق : مذكراتى ... مرجع سابق جـ١ ص١١٧ .
[٢] أحمد عرابى : المرجع السابق ، ص٦٦-٦٧ .
[٣] محمد عبده : المرجع السابق ، ص١٦٩ .
[٤] لطيفة محمد سالم : المرجع السابق سالم : المرجع السابق ، ص٤٣٩-٤٤٠ .
[٥] جريدة القاهرة : السنة الأولى ، العدد ١٢٣ ، ٥ شعبان ١٣٠٣هـ / ٩ مايو ١٨٨٦م .

الفصل الثامن

الحركة المناهضة للرق فى مصر

أولاً : الحركة المناهضة للرق فى عهد محمد على

ثانياً : الحركة المناهضة للرق فى عهد سعيد .

ثالثاً : الحركة المناهضة للرق فى عهد إسماعيل .

رابعاً : معاهدة الرقيق وأثرها على الحركة المناهضة للرق .

خامساً : محاربة تجارة الرقيق بعد المعاهدة .

سادساً : تحرير الرقيق بعد المعاهدة .

أولاً : الحركة المناهضة للرق فى عهد محمد على :

لا ريب أن العقلاء وأنصار الإنسانية قد استنكفوا منذ القدم استعباد بنـى الإنسـان ورأوا وجوب إبطال هذه العادة المشينة ، ولكنهم لم يستطيعوا إخراج ذلك القول إلى حيز الفعل ذلك بسبب تغلب المصالح وميل كثير من الناس إلى الرق ولكن الأنبياء مهدوا السبيل إلى إمكانية تقبل فكرة إبطال الرق ، خاصة فى المسيحية ثم فـى الإسـلام الذى حض على العتق وأغلق معظم روافد الرق [1] وقد ظهرت فكرة أبطال الـرق فـى العصر الحديث فى الغرب قبل الشرق ، ولا يرجع ذلك إلى إنسانية الغرب ووحشية الشرق و إنما إلى أن الرقيق فى الشرق كـانوا يعـاملون معاملـة حسـنة لا تختلـف عن معاملة الأبناء ، أما فى الغرب فإن العالم المسيحى كـان يعـامل الرقيق معاملـة ملؤها القسوة والغلظة ، فيتعبه ويشقيه لأنه على قدر تعبه وشقائه تكون نسبة الفـائدة التـى تعود على مالكه ، وكان الرقيق يشـعر بذلـه وحقارتـه وبؤسـه ويتمنـى الخـلاص-ولـو بالموت- من هذا الذل المهين ، فأدى ذلك إلى نشـوء حركـة فـى العواطـف والأفكـار أخذت تعمل حثيثا على إبطال الرق [2] .

وقد بدأت هذه الحركة فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر ، وكان روادها جماعـة الكويكـرز Queckers الذيـن نـاضلوا فـى سبيل إبطـال الـرق ، حتـى اصـدر القضـاة البريطانيون قراراً رسمياً نص على أن "كل عبد تطأ قدمه أرضاً إنجليزية يكـون حـراً" وقد صدر هذا القرار فى عام ١٧٧٢م واستمر الكويكرز فـى المناضلـة من أجـل هـذا الغرض وتقدموا فى سبيل ذلك بكثير من المطـالب إلـى البرلمـان الإنجليـزى ، ولكنهم فشلوا فى الحصول علـى مزيـد مـن القـرارات [3] ، إذ استلزم إقنـاع البرلمـان جهـاداً طويلاً حتى وافق فى عام ١٨٠٨م على إبطال تجارة الرقيق فى الممتلكـات البريطانيـة وتلا ذلك قيام فرنسا بإلغاء هذه التجارة فى عام ١٨١٥ ، كما كان إلغاء تجارة الرقيـق أحد القرارات الهامة لمؤتمر فيينا ١٨١٥م ، ثم مؤتمر إكس لاشـابل ١٨١٨م ، وكذلـك مؤتمر فيرونا ١٨٢٢م وبرغم كل هذه القرارات التى حظرت تجارة الرقيـق فـإن مبـدأ

(1) الهلال : الجزء الثانى من السنة الثانية ، فى ١٥ سبتمبر ١٨٩٤م ، ص٥٧ .
(2) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٠٢-٣٣٠ .
(3) الهلال : فى ١٥ سبتمبر ١٨٩٤م ، ص٥٩ .

الرق نفسه لم يحظر ، ولذلك تأسست فى إنجلترا فى عام ١٨٢٣م جمعية لمناهضة الرق The anti-Slavery Society ونتيجة نشاط هذه الجمعية فإن الرأى العام الإنجليزى قد أيدها مما أجبر البرلمان الإنجليزى على أن يصدر قانونا فى عام ١٨٣٢م حدد بمقتضاه يوم أول أغسطس ١٨٣٤م "لتحرير عموم الأرقام فى الممتلكات البريطانية ، وخصص عشرين مليونا من الجنيهات لدفع التعويضات إلى موالى الأرقاء المحررين " [١] .

وتلا ذلك قيام حكومات الدول الأوروبية بإبطال الرق فيها ، فأبطلته السويد عام ١٨٤٦م ، ثم فرنسا والدانيمارك ، ثم هولندا والولايات المتحدة الى لم يبطل الرق فيها إلا بعد انتهاء الحرب الأهلية بفوز الولايات الشمالية التى كانت تحارب من أجل إبطال الرق فى الجنوب [٢] .

ولما أصبح الرق غير معترف به فى الغرب ، فإن جهود المطالبين بإلغائه قد تحولت إلى الشرق ، وقد تزعمت بريطانيا هذه الحركة ، وادعت بصفتها الرائدة فى هذا المجال – بأنها مكلفة قبل غيرها بالقضاء على تجارة الرقيق فى العالم مستندة فى ذلك إلى قوة أساطيلها ،وبعد مدى مدفعيتها للتحكم فى البحار الشرقية وفى اقتصاديات العالم باسم الإنسانية [٣] ولما لم يكن نفوذها حتى ذلك الوقت قد امتد إلى داخل أفريقيا، فإنها قد طلبت من محمد على أن يقوم بهذا العمل ، لما له من نفوذ فى هذه القارة، فأرسلت له فى عام ١٨٣٧م عضو البرلمان البريطانى جون بورانج Gone Bouring[٤] .

وعندما وصل بورانج إلى مصر ، فإنه قام بزيارة كثير من المدن المصرية كما زار الصعيد ، وجمع الكثير من المعلومات عن تجارة الرقيق فى مصر والسودان، والغزوات التى تقوم بها القوات المصرية فى السودان ، وقد حصل على كثير من المعلومات عن تجارة الرقيق فى السودان عن طريق السائح الانجليزى الدكتور أرثر هولرويد Dr. Arthur Holroyd وقد وردت هذه المعلومات فى تقريره المفصل عن أحوال مصر ، والذى رفعه إلى الحكومة البريطانية فى لندن ، وبعد ذلك قام بزيارة

(١) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٠٣-٣٠٤ .
(٢) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص٥٥ .
(٣) فاروق عثمان أباظة : المرجع السابق ص٥٦ .
(٤) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٥١ .

لمحمد علـى باشـا يرافقـه القنصـل البريطـانى فـى مصـر الكولونيـل كـامبل Colonel Campbell فى محاولة لإقناع محمد على بإلغاء هذه التجارة فى مصر والسودان ، وقـد أبدى الباشـا تفاهمـا كبيراً فـى حديثـه معهـا ، وذكـر لهـا صعوبـة مثـل هـذا الإجـراء، وأوضح لهما أن الحل يجب أن يكون بالتدريج ، ثم وعدهما باتخاذ الاجراءات اللازمـة فى سبيل ذلك [1] .

وقد كان محمد على جاداً فى تنفيذ ما وعد ، فـأصدر بـالفعل أمـراً إلـى حكمـدار السودان يأمره بـالكف عن إعطـاء العبيد والجوارى إلـى الجنـود كمرتبـات بـدلاً مـن "العلوفة" وقد كان أمره حاسماً رغم الخسـارة التـى ستعود عليـه حيث يقول لحكمـدار السودان :

"وأما إن قلتم أن الأخذ بهذا النظام يعود على الميرى بفائدة ، فـأقول لكـم دعـوا هذه الفائدة فى جانب ، فأنا مستعد لقبـول الضـرر والخسـارة فـى هـذا السـبيل ، ولذلك أطلب إليكم وبصورة قطعية إليكم وبصورة قطعيـة أن تلغـوا هـذا النظـام المذكـور مـن الآن فصاعدا إلغاء تاما على الإطلاق" [2] .

وأثناء زيارته للسودان أعلن الباشا فى ٤ ديسمبر ١٨٣٨م إلغاء هـذه التجـارة ، وأمر بطلاق سراح حوالى ٥٠٠ من العبيد الذين كان قد أسرهم "أحمد باشـا أبـو ودان" حكمدار السودان [3] وأمر بإنشاء "مستعمرة زراعية" علـى النيـل الازرق لإيجـاد عمـل مناسب لمـن لـم يسـتطيع العـودة مـن هـؤلاء الزنـوج إلـى بلادهـم [4] . وفـى ١٠ ينـاير ١٨٣٩م كتب القنصل البريطانى فى مصر تقريراً أرسله إلى اللورد بالمرستون Lord Palmerston عن نتائج رحلة الباشا إلى السودان موضحا أن الباشا قد اتخذ إجـراءات حاسمة ومؤثرة ضد تجـارة الرقيـق ، بحيث أنـه أصبـح مـن الممكـن إيقـاف شـر هـذه التجارة ، وعند لقاء بورانج بأعضاء جمعية مناهضه الرق البريطانى أعرب لهـم عـن اعتقاده فى أن رحلة محمد على إلى السودان سوف تكون البداية الحقيقية لحركة إلغـاء الرق فى مصر [5] .

---

[1] بورانج : المرجع السابق ص٥٧٥-٥٧٧ .

[2] حمدنا الله مصطفى حسن : الجيش المصرى ... مرجع سابق ، ص٢٧٤ .

[3] خلف سيد الميرى : المرجع السابق ، ص٦٠٩ .

[4] شوقى عطا الجمل : المرجع السابق ، ص٧٩ .

[5] Abbas Ibrahim Muhammad Ali : The British The slave Trade and slavery in The Sudan 1820-1881, Khartoum University Press 1972, P.13 .

ولما علمت جمعية إلغاء الرق البريطانية بتلك الإجراءات التى أتخذها محمد على فى السودان أرسلت إليه أحد أعضائها البارزين وهو ريتشارد مادن Richard Madden لكى يقوم بتقديم الشكر إليه ، وقد وصل مادن إلى مصر فى عام ١٨٤٠م حيث قابل الباشا فى الرابع من أغسطس يرافقه القنصل البريطانى Hodges وكان اللقاء فى الإسكندرية ، حيث قدم مادن خطابا من جمعية محاربة الرق وموقعا من رئيس الجمعية توماس كلاركسون Thomas Clarkson ويذكر مادن أن مضمون الخطاب يعبر عن رضى الجمعية العظيم تجاه الإجراءات التى اتخذها ضد تجارة الرقيق . وقد تسلم محمد على الخطاب بمشاعر ملؤها الرضى العظيم والاهتمام العميق، ثم إن مادن قد وجد أن هذه المقابلة فرصة لحث الباشا على اتخاذ مزيد من الإجراءات لحسم هذه التجارة فى بلاده [١] .

وقد أعرب محمد على لمادن عن صادق رغبته فى اجتثاث جذور هذه تجارة الرق بصفة نهائية ، ثم قال " لقد فكرت كثيراً فى موضوع الرق ، ووجدت أن البت فى هذا الموضوع هنا فى مصر مسألة صعبة ، لأن هذا الموضوع ذو صفة شرعية، ، مثل هذه الحالة يجب البت فيها فى استنبول ، وإذا أردت أن تنجح فى قمع الرق يجب أن تذهب إلى استنبول ، ويقصد محمد على بقوله هذا أن الأمر يحتاج إلى فتوى من استنبول بعدم شرعية الرق . ولكن ريتشارد مادن أعلن لمحمد على أنه يمكنه أن يأمر بمنع هذه التجارة ، على الاقل في البلاد الخاضعة لسلطانه ، وان الأمر لايحتاج إلى فتوى ، وأنه توجد سوابق لمثل هذا الامر ، لم يرجع الباشا فيها إلى استنبول ، ثم ذكره بمصادرته لأراضى الأوقاف الدينية في بداية حكمه ، فرد الباشا قائلاً " إن شاء الله " سوف أكون سعيدا جداً أن أمحوها جملة ، ولكننا يجب أن نهيئ الناس لذلك أولاً فالرق هنا مختلف تماماً عنه فى بلادكم" كما احتج الباشا بأن الرق فى الغرب نفسه لم يتم حسمه والقضاء عليه بعد ، وأن كثيرا من الدول الأوربية لا تزال تتاجر فى الرقيق [٢].
وقد عاد مادن إلى إنجلترا وهو مقتنع بأنه لم يتم بعد عمل شئ فى مصر يعطى تأثيراً رادعاً لتجارة الرقيق ، كما ذكر فى كتابه "مصر ومحمد على" أن لديه ثقة قليلة فى كلمة "إن شاء الله" Inshallah الى قالها له الباشا ، وأنه يشك فى المساعدات التى عزم الباشا أن يقدمها من أجل قضيته التى جاء يدعو لها [٣] .

---

[١] Richard Madden : Op. Cit, P. 110-111 .
[٢] Ibid., P. 111-113 .
[٣] Ibid., p. 113-114 .

ولم يقف دور إنجلترا عند هذا الحد بل استخدمت نفوذها فى دوائر الباب العالى للضغط على السلطان العثمانى - بعد أن أخضعت له واليه المتمرد محمد على - لوضع فقرة فى الفرمان الخاص بتولية أسرة محمد على مصر وراثياً ، تحتوى على أمر يوقف هذه التجارة [1] وبالفعل صدر الفرمان فى ١٣ فبراير ١٨٤١م وجاء فيه :

" ... حيث أنه يحدث أحيانا من وقت لآخر أن تهجم الجنود على قرايا المقطاعات فيأسرون الفتيان من ذكور وإناث ويبقوهم فى قبضة يدهم لقاء رواتبهم ... فعليكم مداركة هذه الأمور بما ينبغى من الاعتناء لمنع حدوثها فى المستقبل" كما تضمن هذا الفرمان خطورة هذه التجارة وأثرها على انقراض أهالى تلك المقاطعات بالإضافة إلى أنها "أمور مخالفة للشريعة الحقة المقدسة"

كما أمره بوقف عادة أخرى ليست أقل فظاعة وهى *"تشويه الرجال ليقوموا بخفر الحريم لأن ذلك من الأمور المناقضة لمبادئ العدل والإنسانية"* [2] .

أما جمعية الرق البريطانية فإنها استمرت تلح على محمد على فى سبيل اتخاذ إجراءات أكثر حسماً ، فأرسلت إليه خطاباً أخر فى عام ١٨٤٢م تحثه على ضرورة العمل السريع والجاد لوقف هذه التجارة ، وقد استجاب محمد على لمطالب الجمعية فأصدر تعليماته من جديد إلى حكمدار السودان بضرورة محاربة هذه التجارة بكل صورها ، زيادة على ذلك فإنه قد عين على كل مديرية من مديريات السودان مديراً برتبة باشا ليقوم كل منهم بمتابعة الإجراءات الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق ، غير أن حكمدار السودان لم يأخذ تعليمات محمد على مأخذ الجد مما جعله يكتب إليه قائلا :

"سبق أن بينت لك أن الاتجار فى الرقيق بيعاً وشراءً ممنوع ، فاهجم على التجار... ولا تأخذ منهم أسيراً واحداً فى أثناء الغارة عليهم ، بل خذ ما يصلح منهم للجندية و إن كنت فى غير حاجة إليهم فأرسلهم إلى المديريات الأخرى ثم أرجع كبار السن وكذلك الصغار وأيضا ضعاف الأجسام إلى مساكنهم" [3] .

ولكن استمرار تجارة الرقيق جعل القنصل البريطانى يقدم تقريراً إلى محمد على فى ١٤ فبراير ١٨٤٤م تضمن ما وصل لعلمه من استمرار التجارة وعدم أخذ

---

(١) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ص٣٠٥ .
(٢) فيليب يوسف جلاد : المرجع السابق ، جـ٦ ، ص٧٢٠ .
(٣) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٥٤ .

الأوامر مأخذ الجد ، كما أن أحمد باشا المنكلى حكمدار السودان مازال يقوم بـالغزوات لجلب الرقيق ، ولكن الباشا رد عليه بأن هنـاك أوامـر أكيـدة بإلغـاء الـرق و أن العمـل يجرى طبقاً لهذه الأوامر ، وأما قيام أحمـد باشـا بـالغزوات فليـس صحيحـاً وإنمـا كـان هدفه تأديب إحـدى القبـائل التـى رفعـت لـواء العصيـان و أن الأمـر اسـتوجب *"تأديبهـا بموجب طبيعة الحكم والحكومة فيلحق الأشبه من أهلها بالجنود ... ولا يعامل أولادهـم ولا نساؤهم معاملـة الرقيـق"* وذكـر لـه أن اعتمـاده فـى حصولـه علـى المعلومـات مـن السياح أمر خاطئ لأن الأنباء المفيدة بوقوع الغزو ناشئة عن عدم اطلاع بعض السياح على حقيقة الحال [1] .

والواضح أن محمد على لم يكن مقتنعاً بضرورة إلغـاء تلـك التجـارة لمـا سـوف تسببه له من المشاكل ، كما لم يكن جاداً فـى تنفيذ أوامـره مثلـه فـى ذلـك مثـل رجـال حكومته الذين لم يأخذوا هذه الأوامر مأخذ الجد ، ربما لأنهم أحسوا بعدم جدية الباشـا، وترجع عدم جدية الباشا إلى الأسباب الآتية :

١ - أنه قد اتخذ هذه الإجراءات مراعاة لخاطر إنجلترا خوفاً من المشـاكل التـى تثيرها هذه الدولة فى طريقه ، حيث يذكر ذلك لحكمـدار السـودان قـائلا *"لمـا كـان مـن أوضح الأمور مبلغ اسـتهجان هذا النظـام لـدى الدولـة المشـار إليهـا* - إنجلـترا - *فقـد أوجب إلغاؤه مراعاة لما بيننا وبين هذه الدولة من روابط الصداقـة المتينـة"* كمـا يقـول فـى خطـاب آخـر *" إن بيعهم يثير علينـا ثـائره الإفرنـج ويجعلهـم يحملـون علينـا مـن جديد"* [2] بل إنه يصرح بذلك للقنصل البريطانى نفسه فيقول إنه اتخـذ هـذه الإجـراءات *"حتى ينال عطف الأمم المتمدنة وحكومة إنجلترا الفخيمة خاصة"* [3] .

٢ - أن إنجلترا نفسها لم تكن جادة فى ضغطها على محمد على بدرجـة تخيفـه، وتجبره على العمل الجاد ، فكانت تشعر بأنه لايحسن أن يخاطب بإبطـال هـذه التجـارة أمير مسلم بينما أن معظم الدول الأوربية والأمريكية المسـيحية لاتـزال مجيزة لتجـارة الرقيق [4] بل إن كثير من الأجانب فـى مصـر والسـودان كـانوا يمتلكـون رقيقـاً وكـان بعضهم يتاجر فيه ، خاصة الفرنسيون الذين اشـتهروا بالقسـوة علـى العبيـد لدرجـة أن أسهل عقاب لعبيدهم المخطئين كان الخصى [5] .

---

[1] م.أ.س ، محفظة ٧، من خسرو بك إلى قنصل الإنجليز ، ٢٥ محرم ١٢٦٠هـ / ١٥ فبراير ١٨٤٤م.
[2] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٥٣ .
[3] م.أ.س ، محفظة ٧ ، الوثيقة السابقة .
[4] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٠٦ .
[5] Richard Hill : On The frontiers of Islam, Op. cit. p.37-38 .

٣ – أن محمد على كان يعلم عدم جدية السلطان العثمانى هو الآخر ، الذى لم يكن فى وسعه الاستغناء عن الخصيان ، وقد كان إبطال صيد السود يقضى حتما بإبطال الخصاء والخصيان الذين كان وجودهم ضروريا فى قصوره وحريمه [١] .

٤ – بالإضافة إلى ذلك فإن محمد على قد وجد أن محاربة هذه التجارة سوف تسبب له كثيرا من بمشاكل بسبب انتشارها فى السودان على نطاق واسع ، وصعوبة الرقابة على منافذ الطرق فى بلاد تتميز بالاتساع الشاسع [٢] . بالإضافة إلى أن إلغاؤها سوف يحرمه من مورد مالى هام هو الجمارك التى تفرض على الرقيق الواردين إلى مصر من السودان [٣] .

هذا برغم أن كثير من المؤرخين من يذكرون أن محمد على كان جادا فى وقف تجارة الرقيق بدليل تلك الاجراءات التى اتخذها [٤] ولكن الهدف من وراء هذه الإجراءات غير الحاسمة كان كما أعلن محمد على نفسه هو عدم إثارة الدول الاوربية عليه ثانية بالإضافة إلى ذلك الظهور أمام السلطان والدول الاوربية بمظهر الحاكم المتحضر الذى يهتم بمثل هذه القضايا الإنسانية التى يهتم بها العالم المتمدن [٥] بالإضافة إلى أنه وجدها فرصة للحصول على مزيد من العبيد من أجل تجنيدهم فى الجيش .

وعلى هذا الأساس فإنه لم تتخذ أية إجراءات فعالة لمحاربة تجارة الرقيق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث أن التقارير التى كتبت عن عهد عباس لم تشر إلى أنه كان يكره الرق أو أنه اتخذ إجراءً ما ضد تجارة الرقيق [٦] .

ثانياً : الحركة المناهضة للرق فى عهد سعيد :

شهد عهد سعيد نشاطاً كبيراً لتجارة الرقيق ، واتساع نطاق تجارة الرقيق فى السودان خاصة على يد التجار الأجانب برغم الأوامر المتعددة السابق صدورها منذ

---

(١) إلياس الأيوبى : المرجع السابق : جـ٢ ، ص٣٠٦ .

(٢) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٤١ .

(٣) Richard Madden : Op. Cit. P. 122 .

(٤) انظر على سبيل المثال السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٥٤ ، وكذلك حمدنا الله مصطفى حسن : الجيش المصرى فى الإدارة ... مرجع سابق ، ص١٥٠ .

(٥) عبد الغفار حسين : بناء الدولة الحديثة ، جـ١ دار المعارف ١٩٨٠م ، ص١٧٣ .

(٦) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٣-٣٣٤ .

عهد محمد على ومع أن عباس قد نجح فى وقف نزوح الأجانب إلى مصر ، إلا أن الأجانب قد وجدوا فى السودان ميداناً خصباً لنشاطهم الذى تركز فى تجارة الرقيق، وقد كان أغلبهم من "حثالة القوم" باعتراف معاصريهم من الأوربيين أنفسهم [1] ومنذ عهد عباس حاول لطيف باشا حكمدار السودان منع هؤلاء الأجانب من شراء الرقيق وحمل السلاح ، ولكنهم تقدموا بشكوى إلى الحكومة المصرية عن طريق "اصطفان رسمى" وكيل الأمور الخارجية ، الذى طالب السماح لهؤلاء الأجانب بالتجول والسياحة" *أما بخصوص شراء الرقيق وحمل السلاح فيمكن أن يكتب عنهم لقناصلهم"* [2] وبذلك فإن سلبية حكومة عباس كانت من عوامل استفحال أمر هؤلاء التجار .

أما سعيد فكان أول حاكم مصرى يفرض حظرا جادا على هذه التجارة ، حيث أصدر أمرا إلى المفتش العام للوجه القبلى فى ديسمبر ١٨٥٤ – أى بعد خمسة أشهر من توليه الحكم– بمنع دخول العبيد إلى مصر من السودان [3] كما صدرت أوامر أخرى مشابهة إلى كثير من المديريات والمحافظات وكذلك إلى جمرك أسوان و إلى ديوان المالية ، وقد نصت هذه الأوامر على إعادة من يرد إلى مصر من السودانيين بغرض البيع ذكوراً وإناثاً إلى بلادهم [4] وحتى المحافظات والمديريات التى لم يرسل إليها هذا الأمر ، أرسلت تطلب صورة منه للعمل بمقتضاه [5] . ولما علم قنصل إنجلترا العام فى مصر بصدور هذا الأمر أرسل – فى حينه – يطلب من إصطفان رسمى إرسال صورة من هذا الأمر إليه ، فأرسل إصطفان بدوره إلى ديوان الخديو يعلمه بذلك ويطلب صورة من هذا الأمر [6] .

وقد صدر هذا الأمر بصورة ارتجالية وبدون تخطيط أو دارسة للموقف ، بدليل أنه صدر بعد مدة وجيزة من تولية سعيد ، وبدليل أن هذا الأمر لم يوضح العديد من المسائل التى كانت مثارا للتساؤلات من رجال الإدارة عندما شرعوا فى تنفيذ هذا

---

(1) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ... مرجع سابق ص٩٢ .

(2) محفظة ١٩ بحر برا ، جـ٣ ، ث ١٠٢ سودان ، بتاريخ ٨ صفر ١٢٦٧هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٥٠م مكاتبة من وكيل الأمور الخارجية إصطفان رسمى إلى الكاتب الخصوصى للحضرة الآصفية .

(3) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٤ .

(4) م.ت ، محفظة ٥ ، ق ٢٥ ، ث١٦١ من محمد سليم الكاتب الخصوصى للحضرة الآصفية .

(5) م.ت ، محفظة ٣٤ ٣٤ ، ق ٢٩٨ ، ث ٤٣٨ من محمد شاكر محافظ الإسكندرية إلى كاتب ديوان الخديو فى ٢١ الحجة ١٢٧١هـ / ٤ سبتمبر ١٨٥٥م .

(6) م.ت ، محفظة ٣٠، ق ٢٦ ، ث ٢٤٩ ، من اصطفان رسمى إلى كاتب ديوان الخديو .

الأمر ، فقد أرسل أحد رجال الإدارة يستفسر عن وضع العبيد الواردين من سواكن ومصوع إلى السودان والقصير وكذلك إلى الحجاز ، وهل يشمل المنع تلك الجهات أم لا ؟ (١) ، كما أرسل عبد اللطيف باشا مفتش عام الوجه القبلي يستعلم "عما إذا كان يصرح بمرور المماليك والجواري الواردين إلى أسوان مع الموظفين ، وكذلك الطواشية القادمين من الحجاز بقصد الخدمة" (٢) كما أرسل آخر يستفسر "عما استقر عليه الرأى فى مسالة العبيد والجوارى القادمين من السودان مع أشخاص هل يأخذهم الميرى ويعتق رقابهم أم يكلف أصحابهم بإعتاقهم وإعطائهم أوراق العتق" (٣)

ويذكر ريتشارد هيل Richard Hill أن هذا الأمر الذى أصدره سعيد باشا كان بمثابة خطوة جريئة فى مجتمع يقوم أساساً على الرق (٤) . إلا أنها لم تكن -على أية حال- خطوة حاسمة فقد تلاها تنازلات قللت من أهمية هذه الخطوة ، إذ تقدم كثير من التجار بشكاوى إلى سعيد باشا مفادها أن معيشتهم كانت قائمة على هذه التجارة وأنهم قد اشتروا أعدادا من الرقيق قبل صدور الأمر بالمنع ، وأن عدم بيع الرقيق الذى سبق شراءه سوف يعرضهم لخسارة كبيرة ، ولذلك فقد وافق سعيد باشا على منح هؤلاء التجار رخصة بيع ما لديهم من الرقيق . ولكن كثير من التجار إنتهزوا الفرصة واشتروا رقيقاً جديداً ، ونشطت التجارة بصورة كبيرة ، لذلك فإن سعيد قد تدارك الأمر قبل أن يستفحل وأصدر أمرا قاطعا فى ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ / ٢١ يوليو ١٨٥٦م إلى جميع المديريات والمحافظات ينص على أنه :

"قد تحدد ميعاد لختام تلك الرخصة وهو آخر ذى الحجة ١٢٧٢هـ / آخر أغسطس ١٨٥٦م - و أن من يكون عنده شئ من ذلك يتصرف فيه لحد ختام الشهر المذكور ، وبعد مضى الميعاد ، كامل ما يوجد منه فلا يكون فيه رخصة إلى بيعة ولا شراة" (٥) .

---

(١) م.ت ، محفظة ٥ ، ق ٢٥ ، ث ١٦١ من محمد سليم إلى كاتب ديوان الخديو بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٧١هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٥٤م .

(٢) م.ت ، محفظة ٣١ ، ث ١٤ من عبد اللطيف باشا مفتش عام الوجه القبلي إلى المعية بتاريخ ٢ جمادى الأول ١٢٧١هـ/ ٢١ يناير ١٨٥٥م .

(٣) م.ت ، محفظة ٦ ، ق ٦٤ ، ث ٢٦٠ ، من محافظ أسوان إلى المعية .

(٤) Richard Hill : Egypt The Sudan, op. cit., P.120 .

(٥) م.ع ، دفتر س١/١/٧ ، ث ٩١ ، ص١٦ أمر كريم إلى مديرية روضة البحرين بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ، وانظر أيضا الأوامر الصادرة بنفس الدفتر والتاريخ إلى مديريات : أسيوط وجرجا ث ٩٧ ، ص٢ ، بنى سويف والفيوم ث ١٣ ، ص١ ، القليوبية ث ٧٤ ص١٠ ، البحيرة ث ٩٩ ، ص١٥ ، و إلى محافظات رشيد ث ٣٤ ص١٣، وإسكندريه ث ١٢٨ ص١٢ ، والعريش ث ٢٤٥ ص١٨ ، والسويس ث ٢٤٦ ص١٨ ، وانظر أيضا س١/١/٦ ، الأوامر الصادرة إلى مديريات : الدقهليه ث ٨١ ص١٩٢ ، المنيا وبنى مزار ث ٦١ ص١٩٦ ، و إلى محافظ دمياط ث ٢٨ ص١٥٦ .

ولقد احترم رجال الإدارة المصرية هذه المهلة حتى آخر يوم ، فعندما وصل إلى مصر أربعة من التجار الليبيين قبل انقضاء المهلة بأسبوع ، ومعهم عشرين رأساً من العبيد وخمس جوارى ، فإن الضبطية قد نبهت عليهم ضرورة بيع ما معهم من الأرقاء "قبل انتهاء الموعد المحدد" ثم حجزت أسلحتهم بالضبطية على أن تعطى إياهم حين عودتهم [١] . بل كان رجال الإدارة أكثر تسامحا من ذلك ، ففى جمادى الأخر ١٢٧٥هـ / يناير ١٨٥٩م قبض على ستة أشخاص جلابة ومعهم ثلاثة وعشرين رأس رقيق ، وبعد التحقيق معهم *"أفرج عنهم بدعوى أنهم لم يسمعوا بالأمر العالى بمنع الرقيق لأن لهم ثلاث سنوات بالجبال الخارجة عن الحكومة"* [٢] . كما أفرج عن ثلاثة جلابة بعد القبض عليهم في محرم ١٢٧٤هـ / يوليو ١٨٥٦م ، لأنهم *"اعتذروا بقولهم أنهم لا يعلمون التنبيه بالمنع و أنه صار لهم نحو الثلاثة سنوات بالجبال الخارجة عن الحكومة ، وبالتحقيق تبين صحة وجودهم بالجهات الخارجة من مدة ثلاث سنوات"* [٣].

وفى عام ١٨٥٥م أصدر سعيد باشا أمراً عالياً يعطى الحرية لكل العبيد الموجودين بمصر والراغبين- باختيارهم- ترك خدمة ساداتهم [٤] ، ولكن يبدو أن العمل بهذا الأمر لم يدخل حيز التنفيذ ، فلم تصادفنا أية شارة تدل على أن أحد العبيد قد حصل على حريته بمقتضاه .

على أية حال فإن الاجراءات التى اتخذها سعيد لم تجد نفعاً حيث نشطت التجارة فى السودان ولم تجد من يمنعها لأن رجال الإدارة المصرية فى السودان كانوا يؤيدون بل يشاركون في هذه التجارة ، كما يدبرون الغزوات ، ويشنون الغارات على قبائل الزنوج ، ويحققون من وراء ذلك أرباحا طائلة [٥] واشتهر بتجارة الرقيق فى السودان كثير من التجار العرب والأجانب ، الذين ذاد نفوذهم إلى حد أنهم تحدوا سلطة الحكومة التى كان إشرافها على السودان ضعيفا خاصة فى الأقاليم البعيدة عن الخرطوم [٦] .

---

[١] م.ت ، محفظة ١٢ ، ق ١٢١ وثيقة ٦٢٧ مكاتبة من خير الدين مأمور الضبطية إلى خازن الخديو بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٧٢هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٥٦م .

[٢] مجلس الأحكام ، دفتر س ٧/١٠/٤ ، ث ٥٩٦ ، ص٥٥-٥٦ ، بتاريخ ١٧ جمادى الأخر ١٢٧٥هـ .

[٣] م.ع ، دفترس١/١/١١ ، ث ٤ ، ص٤٣ ، أمر إلى مديرية كردفان ، فى٢٠ ربيع الآخر ١٢٧٤ هـ .

[٤] Abbas Ibrahim, op. cit, p.19, Muhanunad F. Shukry. op., p 111 .

[٥] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٢٠٦ .

[٦] محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، ص١٦٣-١٦٩ .

فحدا ذلك بسعيد باشا إلى السفر بنفسه إلى السودان لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أحواله ونشر العمران فيه ، والقضاء على هذه التجارة [١] . فوصل السودان في عام ١٨٥٧ ولم يغادره إلا بعد أن أعلن تحريم تجارة الرقيق ، كما أصدر أوامر إلى حكام المديريات الجنوبية بمنع دخول الرقيق من إثيوبيا إلى السودان ومصر عبر الحدود الجنوبية ، غير ان هذه الإجراءات الحاسمة التى اتخذها سعيد باشا فى مصر والسودان لم تحرك غيرة ولا حماسة جمعية محاربة الرق البريطانية ، التى كانت مشغولة حينئذ فى جهادها ضد الرق فى الولايات المتحدة الذى كان يمر بمرحلة حرجة وحاسمة فى تاريخه بتلك البلاد [٢] .

وبينما كان والى مصر يتخذ كل هذه الإجراءات لمحاربة تجارة الرقيق ، فإن السلطان لم يبدأ رسمياً فى فرض حظر على هذه التجارة إلا فى جمادى الأولى ١٢٧٣هـ / فبراير ١٨٥٧م كما أرسل فرمان إلى سعيد باشا - وقتما كان بالسودان، يعلمه بأن هذه التجارة لا تزال قائمة رغم صدور الأوامر بمنعها من قبل ، ربما يشير بذلك إلى فرمان ١٨٤١- وينبه إلى ضرورة إلغاء هذه التجارة ومنعها منعا مطلقا مع تنفيذ ذلك فى خلال مهلة أقصاها ستة أسابيع ، وبعد انقضاء هذه المهلة ، فإن الرقيق المجلوب إلى مصر يطلق سراحه ويعاد إلى بلاده ، وإذا قام الجلاب بإحضار رقيق مرة ثانية يعاقب بالسجن لمدة سنة ، وإذا تكرر منه ذلك ترفع العقوبة إلى الحبس لمدة سنتين كما منح هذا الفرمان الحكومة المصرية وسفن الدوننما العثمانية (الأسطول الحربى) حق ضبط السفن وتفتيشها وعتق من فيها من الأرقاء وإرسال التجار وقادة السفن إلى الأستانة لمحاكمتهم هناك [٣] .

ولم يكن سعيد فى حاجة إلى مثل الفرمان ، فقد استمر فى محاربة تجارة الرقيق، فأصدر فى سبتمبر ١٨٥٨م أمرا جديد إلى محافظ الإسكندرية بضرورة العمل على تصفية هذه التجارة ، وأشار إلى أن أوامره السابقة قد أهملت ، رغم ان المدة التى كان من المقرر ان تكون موعدا لها والتى تنتهى فى غاية الحجة ١٢٧٢هـ ، قد نفذت منذ وقت طويل ، كما استمر فى إرسال أوامرا بمحاربة هذه التجارة حتى أواخر أيامه ، حيث أرسل أوامره بذلك إلى محافظ سنار والخرطوم فى ٢٧ نوفمبر

[١] إلياس الأيوبى : المرجع السابق جـ٢ ص٣٠٦ .

[٢] Abbas Ibrahim ; Op. Cit, P.19-20 .

[٣] خلف سيد الميرى : المرجع السابق ، ٦١٠-٦١١ .

١٨٦١م [١] إلا أن ذلك لم يجد نفعا لأن البلاد لم تكن ناضجة لإبطال الرق ولا راضية بذلك ولا مهيأة لتقبله ، كما أن الحياة الاجتماعية لم تكن لتستغنى عنه [٢] .

لذلك استمرت تجارة الرقيق فى النمو طوال عهد سعيد ، حتى بلغت مع نهاية عهده حدا لم تبلغه من قبل ، ويذكر الدكتور محمد فؤاد شكرى أن الخمسة عشر عاما فيما بين ١٨٤٨-١٨٦٣م هى من أهم الفترات فى تاريخ الرق وتجارة الرقيق فى السودان [٣] إلى درجة أن السودان أصبح مهددا بالضياع تماما من الباشوية المصرية، وأصبح من الواجب عليها إذا أرادت الاحتفاظ به أن تشرع من جديد فى استرجاعه واستخلاصه من قبضة تجار الرقيق العرب والأجانب الذين أنشئوا "*الزرائب والمحطات المسلحة التى كانت مستودعات للأسلحة والذخائر والرقيق*" [٤] .

ثالثاً : الحركة المناهضة للرق فى عهد إسماعيل :

لم تزد حركة محاربة الرق فى عهد أسلاف إسماعيل عن محاربة تجارة الرقيق، أما فى عهد إسماعيل فقد أخذت الحركة بعداً جديداً إلى جانب محاربة تجارة الرقيق هو العمل على تحرير الرقيق وإبطال الرق نفسه . وبذلك فإن إسماعيل قد سار بالحركة المناهضة للرق فى خطين متوازيين هما:محاربة تجارة الرقيق،وتحرير الرقيق من البيوت والعائلات .

أ - إسماعيل ومحاربة تجارة الرقيق :

لما تبوأ إسماعيل الولاية أعتزم أن ينضم إلى حركة العاملين على تحرير الرقيق فى أنحاء العالم ، و أن يكتسب ثناء الإنسانية فى مقاومة تجارة الرقيق ، فبذل جهوداً جبارة فى هذا السبيل ، بدأها فى نفس العام الذى تولى فيه الحكم ، فأرسل إلى حكمدار

---

[١] جابرييل بير : المرجع السابق جـ٢ ، ص٣٠٥ .
[٢] إلياس الأيوبى : المرجع السابق ص٣٣٤ .
[٣] Muhammad Fouad Shukry : The Khedive Ismail and slavery, Op. Cit. P. 93 .
[٤] محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان مرجع سابق ، ص٦٥-٦٦ .

السودان حمدى باشا ، يأمره بتعقب تجار الرقيق وحربهم وقطع دابرهم ، فصدع الحكمدار للأمر ، وأعلن حرباً شعواء على تجار الرقيق فى ذلك العام ، فكانت نتيجتها ضبط سبعين سفينة محملة بالأرقاء ، فأطلق سراحهم ، وأعادهم إلى بلادهم ،واعتقل التجار الذين جلبوهم ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أخذ منهم العهود والمواثيق ألا يعودوا إلى النخاسة مرة ثانية [1] ، وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك قانون يعاقب التجار الذين يتم ضبطهم بالرقيق فكان يكتفى بمصادرة ما معهم من الرقيق .

ولما وصلت إلى مسامعه أنباء تفيد بوصول قافلة رقيق إلى مصر ، قادمة من جهة الغرب عبر الحدود الليبية بناء على مكاتبة من قنصل إنجلترا فى بنى غازى إلى "ناظر الأمور الخارجية" مضمونها وصول قافلة زنوج إلى حدود سيوة [2] ؛ فإنه قد اهتم بالأمر اهتماما بالغاً ، وأصدر أوامره إلى مديرى المديريات والمحافظات التى يحتمل أن تمر بها القافلة لكى يحتاطوا للأمر ويرسلوا الجواسيس للتحرى عنها وضبطها، وإفادة المعية بعدد الرقيق المضبوط ذكورا وإناثا [3] ، ونتيجة لذلك فقد تم ضبط القافلة فى محرم ١٢٨٠هـ / يونية ١٨٦٣م عند حدود الجيزة وكان عدد الرقيق بها مائة وعشرون رأسا حيث تم إدخال كبار السن منهم فى الجهادية ، وصغار السن أدخلوا المدارس ، أما النساء فوزعهن على البيوت الكبيرة لتربيتهن وإعاشتهن ، وصدرت الأوامر بإبلاغ قنصل إنجلترا العام فى مصر بما تم فى شأن هؤلاء الرقيق [4] .

وفى عام ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م كانت أقصى عقوبة توقع على الجلابة هى السجن لمدة شهرين وذلك لمخالفتهم الأوامر بمنع جلب الرقيق إلى مصر وقد وقعت هذه العقوبة على ٦ من الجلابة الذين تم ضبطهم بجهة أثر النبى جنوب القاهرة فى شوال ١٢٨٠هـ ، وإذا كانت العقوبات على الجلابة خفيفة فإن العقوبات التى وقعت على رجال الإدارة المتهاونين فى محاربة تجارة الرقيق كانت أشد قد حكم على أحمد خطاب شيخ غفرة البساتين وولده بالسجن ٦ شهور لأنهما اتفقا مع الجلابة على توصيلهم إلى المحروسة من طريق غير معروفة مقابل ٤٠ قرش على كل رأس رقيق، وكذلك خليفة خطاب وولده عبدالواحد اللذان جعلا منزلهما وساقيتهما مأوى لإخفاء الجلابة عن أعين رجال الإدارة .[5] وكذلك الحكم على أحد قواصة البيادة

---

[1] عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ، ص١٣١ .

[2] م.ت ، دفتر س ١/٩٨/١٦ ، ث ١٢٠ ، ص٩٣ ، من ناظر الأمور الخارجية إلى المعية بتاريخ ٦ الحجة ١٢٧٩هـ / ٢٥ مايو ١٨٦٣م .

[3] م.ت ، دفتر س ١/٦٦/١٧ ، ث ١٠ ، ص١٨ ، من المعية إلى مدير الجيزة بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٧٩هـ / ٢٥ مايو ١٨٦٣م ، وانظر أيضا بنفس الدفتر والتاريخ الإفادات من المعية إلى كل من مدير البحيرة ، ث ١٨ ، ص١٢٧ ، و إلى محافظ اسكندرية ث ٨٧ ص١٥٤ ، وبنفس الدفتر بتاريخ ١٥ الحجة ١٢٧٩هـ / ٣ يونية ١٨٦٣م ، إفادة إلى مدير أسيوط ث ١٥ ص١٢٦ ، و إلى عباس حلمى بك مدير الفيوم ث ٧ ص١٢ .

[4] م.ت ، دفتر س ١/٦٦/١٨ ، ث ١١١ ، ص٤٠ ، من المعية إلى نظارة الخارجية ، فى ١٦ محرم ١٢٨٠هـ / ٣ يوليو ١٨٦٣م .

[5] مجلس الأحكام س٧/١٠/٢٥ ، ص ٣٦ – ٤٤ ، ث فى ٢٣ ربيع الآخر ١٢٨١ .

بالضبطية بالعزل لتقاضيه رشوة على ٥ رؤوس رقيق كان أجرى ضبطهم [١]

وقد وجد إسماعيل أنه مضطر للدخول في حرب حقيقية مع تجار الرقيق في السودان لاسترجاعه من أيديهم ، فوضع لذلك خطة واضحة لتحقيق هذا الهدف ، والقضاء على الرق والنخاسة في مواطنها الأساسية وغلق المنافذ التي تجرى فيها تصدير الرقيق إلى الخارج . وقد تمثلت هذه الخطة في التوسع المصرى في الجنوب بضم مديرية خط الاستواء وزيلع وبربرة وساحل الصومال ، وفي الغرب بضم دارفور . وشكلت هذه الخطة المعالم الرئيسية للسياسة المصرية في أفريقيا ، وهي السياسة التي لم يكن مبعثها الرغبة في التوسع واحتلال أقطار جديدة فحسب ، بل كان من أهم دوافعها العزم الكيد على مكافحة تجارة الرقيق في مواطنها الأصلية **"فقامت من ثم على أسس إنسانية إمبراطورية مصرية كبيرة في إفريقيا "** [٢] . وكانت أبعد نقطة تمتد إليها السلطة المصرية الفعالة في بداية عهد إسماعيل تقع على النيل الأبيض عند بلدة الكوة Kawa التي تبعد ١٥٠ ميلا جنوب الخرطوم، وينتهي عندها الطريق التجاري الذي يمتد غربا إلى كردفان ، كما يمتد جنوبا إلى مناطق أعالي النيل وبحر الغزال ، حيث يرتع تجار الرقيق من الأجانب والعرب، دون رقيب أو حسيب ، وكانوا يستخدمون النهر كوسيلة رئيسية للمواصلات بين الخرطوم وبين "أراضي الرقيق الشاسعة في الجنوب والغرب" [٣] . فكان لاحتلال فاشودة في عام ١٨٦٥م أثر كبير في سد طريق النيل في وجه تجار الرقيق الذين يقتنصون الأرقاء في جهات بحر الغزال وخط الاستواء ويشحنونهم في السفن إلى داخل السودان [٤] . كما تقرر أيضاً في مارس ١٨٦٥م إجراء مراقبة شديدة على استيراد الأسلحة والذخائر إلى السودان لأن وجود هذه الأسلحة في أيدي التجار يشجعهم على تحدى سلطة الحكومة والاستمرار في تجارتهم الممنوعة [٥] .

ثم كان ضم سواكن ومصوع في مايو ١٨٦٥م من العوامل التي ساعدت على إضعاف هذه التجارة وقد كانت الحجج التي تقدمت بها مصر في طلبها ضم هذين الميناءين تتلخص في أنه إذا أريد القضاء على تجارة الرقيق ، في البحر الأحمر ، فالحل الوحيد هو وضع الثغرين تحت إدارة تستطيع أن تعالج المسألة بحزم وشدة ، وبالفعل أعلنت الدول الأوروبية -خاصة انجلترا- عن عدم ممانعتها في نقل تبعية هذين الميناءين إلى الإدارة المصرية [٦] .

ومع حلول عام ١٨٦٩م اتضح لإسماعيل أن الإجراءات السابقة لم تحقق الغرض منها ، بل زاد نفوذ التجار حتى أن الزبير رحمت قد سيطر على مديرية بحر الغزال واستطاع إلحاق الهزيمة بحملة مصرية يقودها محمد البلالي في هذا العام [٧] ،

---

(١) مجلس الأحكام ، س ٣٣/٤/٧ ، ص ٣٣، ث ١٠ ، ٢٧ ربيع آخر ١٢٨١م .
(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، مرجع سابق ، ص١٢٩-١٣١ .
(٣) جون مارلو : المرجع السابق ، ص٢٠١ .
(٤) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل جـ١ ، ص١٣١-١٣٢ .
(٥) طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ، ص٨٥ .
(٦) شوقي عطا الله الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ، جـ٢ ، ص١٩٦ .
(٧) Muhammad Fouad Shukry : The Khedive Ismail and slavery. Op. Cit. P. 146,152-153 .

كما كان لأسرة العقاد خمسة مشارع فى جهات النيل الأبيض ، وحصلت شركة العقاد على حق احتكار تجارة أعالى النيل من الحكومة المصرية [١] ، فبدأت سياسة إسماعيل منذ ذلك العام تأخذ طابعا جديدا تمثل فى الاعتماد على موظفين أوربيين كمديرين وقادة للحملات العسكرية التى أزمع إرسالها ضد تجار الرقيق ، وكان دافعه إلى ذلك أن هؤلاء الأجانب لن يقعوا تحت إغراء المنافع الشخصية والفساد ومن ثم تتاح لهم الفرص لإنجاز أعمالهم بشكل أفضل من الموظفين الأتراك والمصريين الذين أثبتوا فشلهم فى هذا المجال [٢] ، ولكن جهود هؤلاء تحتل شطرا كبيرا من تاريخ السودان وتاريخ الرق به وليس هنا مجال الحديث عنهم تفصيلا .

وباختصار فإن إسماعيل قد قام بإرسال حملة عسكرية إلى منطقة أعالى النيل يقودها البريطانى صمويل بيكر Samuel Baker مكتشف بحيرة ألبرت نيانزا ، كما عينه إسماعيل حاكما على البلاد الاستوائية التى سيفتحها ، لمدة أربع سنوات تبدأ من أول أبريل ١٨٦٩م ، وأنعم عليه برتبة فريق مع لقب باشا [٣] ، وكان من أهداف الحملة القضاء على تجارة الرقيق فى منطقة أعالى النيل وتدمير مركزاها التجارية فى هذه الجهات بالإضافة إلى إخضاع هذه الجهات ، للسيادة المصرية وتنظيم حركة التجارة المشروعة بها [٤] .

وقد أعلن بيكر حرباً شعواء على القبائل خاصة قبائل البارى ، وصرف النظر نهائياً عن المثل العليا التى جاء ليحققها باسم مصر ، واتخذ لنفسه خطة قامت على سلب جماعى لمحاصيل قبائل البارى وماشيتهم فلم تنجح حملته إلا فى إثارة البغضاء والرعب بين الأهالى الذين اتصل بهم [٥] ، ذلك أن تجارة الرقيق لم يكن من المعقول إلغاؤها بمجرد إصدار أمر أو بلاغ عسكرى ، أو حتى القضاء عليها دون أن يؤدى ذلك إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية ، ولكن بيكر أراد أن يدفع التطور دفعا وأن يدخل المدنية إلى قلب أفريقيا ، بدون أن يسمح لها بأخذ المراحل الانتقالية فكانت المحصلة أن مدة مأموريته قد انتهت ولم يكن قد عمل شيئا أكثر من إقامته محطات عسكرية "وإثارة عداء الأهالى ضد الحكومة" [٦]

وبعد انتهاء مأمورية بيكر فى إبريل ١٨٧٣م ، خلفه الجنرال البريطانى غردون

---

(١) حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادى ... المرجع السابق ، ص١٤٧ .
(٢) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٥ .
(٣) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ،جـ٢ ، ص٣١٩ .
(٤) جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، المرجع السابق ، ص٤٢-٤٣ .
(٥) السيد يوسف نصر : المرجع السابق . ص١٤٢-١٤٣ .
(٦) جلال يحيى : مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف ١٩٦٧ ص ٧٨-٧٩.

Gordon ، وفى التعلميات التى أعطيت لغردون فى فبراير ١٨٧٤م أشير إلى أن من أهم أهدف ماموريته فى جهات خط الاستواء ، وضع حد لتجارة الرقيق ، وأن الحكومة ترى أن تنفيذ ذلك يستوجب احتكارها لتجارة العاج التى يتستر وراءها تجار الرقيق ، وطلب منه -إذا لزم الأمر- استعمال القوة لوضع حد لهذه التجارة على أن يمتنع عن أى عمل يسئ إلى القبائل وسمعة الحكومة [١] .

وكان أهم قرار اتخذه غردون لمحاربة تجارة الرقيق ، هو ذلك القرار الذى أصدره فى ١٧ مارس ١٨٧٤م باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة ، ومنع أى فرد من الذهاب إلى مديرية خط الاستواء ، بدون الحصول على تذكرة تعطيه هذا الحق من حكمدار السودان ، وتضمن هذا القرار أيضا حظر إنشاء الجماعات المسلحة وإدخال الأسلحة النارية والبارود إلى مديرية خط الاستواء ، وقد كان هذا القرار بمثابة ضربة قاتلة لتجارة الرقيق بالمديرية ، ولكن من ناحية أخرى ، كان من العوامل التى ساعدت فى النهاية على قيام الثورة المهدية [٢] وقد شجع ذلك غردون على طلب إحالة جهات شكا وبحر الغزال إليه ، والتى كانت فى ذلك الوقت تحت إدارة الزبير بيك رحمة، وكان دافعه إلى ذلك انتشار تجارة الرقيق بها ، ولكن الحكومة المصرية رفضت طلبه، وأرسلت إلى حكمدار السودان تنبه عليه ضرورة إزالة كل أثار تجارة الرقيق فى تلك الجهات حتى لا يجد غردون ما يدعوه إلى الادعاء أمام العالم بأن إبعاده عن إدارة هاتين المنطقتين كان بغرض الإبقاء على تلك التجارة [٣] .

ولكن اهتمام الحكومة لم يكن مقتصراً على القضاء على تجارة الرقيق فى بحر الغزال فقط فقد صدرت أوامر أخرى إلى حكمدار السودان فى جمادى الآخرة ١٢٩٢هـ / يوليو ١٨٧٥م بالقضاء على تلك التجارة فى جهات سنار وفيزوغلى ، خاصة و أن هناك أفواج كثيرة من السياح الأجانب ستحضر إلى تلك الجهات خلال أشهر قليلة ، ولا يجب أن يلاحظوا شيئا من أثار هذه التجارة ، ولذلك تنبه عليه *"باتخاذ ما هو لازم من الإجراءات المستدعية لقطع شأفة تلك التجارة جملة كافية"* [٤] على أية حال فإن مدة وجود غردون فى المديرية الاستوئية قد انتهت ولم يكن قد حقق

---

[١] شوقى عطا الله الجمل : سودان وادى النيل جـ٢ ، ص٢٤٨ .
[٢] محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، مرجع سابق ١٤٨ .
[٣] جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، مرجع سابق ، ص٣٨٨-٣٨٩ .
[٤] م.ع ، دفتر صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحفظات والدواوين والسايرة بدون رقم قديم ، ث ٨ ، ص٧٥ أمر إلى حكمدار السودان بتاريخ ١٥ جمادى الأخرة ١٢٩٢هـ / ١٩ يوليو ١٨٧٥م .

من النجاح في مكافحة تجارة الرقيق بأكثر مما حققه بيكر ، و إن كان قد نجح في إقامة إدارة مستقرة ، وفي مصالحة الأهالي مع الحكم المصري [1] .

أما فترة حكمداريته للسودان التي استمرت بين عامي ١٨٧٧-١٨٧٩م ، فقد تميزت باستخدام سياسة الحزم ضد تجارة الرقيق ، مما نتج عنها قيام عدة ثورات محلية ، إحداها في بحر الغزال بقيادة سليمان بن الزبير ، وأخرى في دارفور بقيادة هارون أحد أمرائها ، وثالثة في كردفان بقيادة الصباحي ولكنها فشلت جميعها في الإطاحة بغردون [2] ، وإنما كانت نتيجتها أن تركز نشاط غردون خلال أعوام حكمداريته الثلاث في محاربة تجارة الرقيق ، دون أية محاولة من جانبه لتنمية التجارة المشروعة ، مما أدى -مع رحيله عن السودان- إلى تقويض مركز مصر في السودان بعد أن فقدت عطف جميع الأهالي المسلمين تقريبا [3] .

ولم تكن ثورة الأهالي لمجرد منع بيع الرقيق وجلبه ومصادره ما يضبط منه في أعالي النيل فقط بل أيضا لقيام غردون بمصادرة الرقيق المولدين الموجودين في حوزة أسيادهم "حتى أصبح السودان بمثابة عربة بدون عجل أو طير بلا ريش" ، ولاشك أن هذه *"الحرب الصليبية التي شنها غردون على الرق بلا هوادة كانت الوسيلة المفضية إلى الغرض المقصود وهو قيام الثورة ضد الحكم المصري ، فلولا غردون لما كان المهدي"* [4] .

ب - إسماعيل وتحرير الرقيق :

كان إسماعيل يعلم علم اليقين أن إبطال التجارة في الرقيق يستوجب أولا إبطال الرق بصفته حالة اجتماعية لأنه علتها والدافع لاستمرارها ، ولكن إسماعيل لم يكن يستطيع أن يصدر أمرا بإبطال الرق لأن تقاليد الشعب ومصالح جانب عظيم من الناس تقف في صف الرق وتدافع عنه [5] ، كما كان كثير من المسلمين ينظرون إلى محاولات إبطال الرق على أنها تحديا وتعديا على الشريعة الإسلامية والعرف السائد[6] ، وبرغم سوء الفهم الذي وقع فيه هؤلاء ، فإن إسماعيل كان عليه الاستناد

---

(1) جون مارلو : المرجع السابق ، ص٢٠٧ .
(2) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٥٥ .
(3) جون مارلو : المرجع السابق ، ص٢٠٩-٢١٠ .
(4) محمد أحمد الجابري : المرجع السابق ، ص١٤-١٥ .
(5) إلياس الأيوبي : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣١١ .
(6) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٤٠ .

إلى قواعد دينية أو عرفيـة يعترف بها رعيتـه ، حتـى لا يثيرهم فاستند إلـى مبدأ لا يمكنهم الاعتراض عليه ، وهـو المبدأ القـائل بجواز تحرير كل عبد تساء معاملتـه، فاصدر – بعد توليه الحكم مباشرة – أمراً بتحرير كل عبد أو أمة يثبت على سيدها أنه أساء معاملتها [١] .

ولكن هناك بعض الاعتبارات الهامة أدت إلى فشل هذه الخطة ، ذلـك أن أمـوالا كثيرة قد اسـتثمرت فـى امتـلاك الرقيق لحساب أشـخاص ينتمـون لمختلـف البيئـات والمهن، وقد اعتقد هؤلاء أنه لا يوجد أى مبرر يدعوهم إلى التخلى عن ممتلكاتهم بهذه السهولة ، ومن ثم فليس من المستغرب أن يتفتق ذهنهم عن كثير من الحيل التى لجـأوا إليها للتحايل على هذا الأمـر الذى أصـدره إسماعيل . وكـانت الطريقـة السـائدة لمنـع تحرير الرقيق المشتكين من سود المعاملة ، هى اتهام هؤلاء الرقيـق بالسـرقة لكـى لا يتمكنـوا مـن تحريـر أنفسـهم قبل أن يدفعوا لسادتهم الأمـوال المسـروقة المزعومـة، وأصبحت هذه الحيلة شائعة لدرجة أن الشـرطة فـى بعـض الأحيـان كـانت تطلـب مـن العبد، قبل منحه ورقة العتق أن يحضر شـخصاً يضمنـه بحيث يحضـر أمـام الشرطة ويعلن أنه مسئول عنه إذا ما اتهمه سيده بالسرقة [٢] .

وكاد الأمر الذى أصدره إسماعيل يصبح مجرد حبراً على ورق ، فمـا مـن عبد نجح مطلقاً فى إثبات دعواه ، ولا نجح أحد فى تحرير عبد أراد تحريره بهذه الوسيلة خاصة وأن شعور الشرطة والقضاة كان فى جانب السادة ، بل إنهم أنفسهم كانوا كـانوا من ملاك الرقيـق أيضـا ، وبذلـك تحـزب المطلوب منهـم تنفيذ هذا الأمـر علـى عدم تنفيذه [٣] .

ولكن قناصل الدول الأوربية لم يكن ليرضيهم هذا الفشل ، خاصة وأن إسـماعيل كان يحـارب فـى الميدان بمفرده ، فلم يجد له من بين رعيته سوى شريف باشا وأنجالـه الأمراء الذين أيدوه فى تلك الإجراءات [٤] ، فلم يجد أمامه سـوى الخضـوع لمطـالبهم خاصة القناصل البريطانيون فى فترة الستينيات ، بالإضافة إلـى الضغوط الدبلوماسـية التى كانت تلقى على عاتق الحكومة المصرية لمحاربة تجارة الرقيق والتى تتمثـل فـى الإجراءات التى قام بها القناصل البريطانيون لتحرير العبيد الذين يلجأون إلى القنصليـة دون الرجوع إلى الحكومة المصرية [٥] .

---

(١) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، ص٣١١ .
(٢) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٤٠ .
(٣) إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، ص٣١١ .
(٤) طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ، ص٨٨ .
(٥) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٤ .

ويذكر بير أنه فى عام ١٨٦٥م تم التوصل إلى اتفاق يقضى بأن يتصل القنصل برئيس البوليس ويطلب منه خطاب حرية "A Latter of Freedom" من أجل أى عبد يلجأ للقنصلية ، وعندئذ يصحب العبد ممثل عن القنصلية ليشهد إجراءات تحريره، وقد صدرت تعليمات للقناصل بفتح سجلات للرقيق المحررين على هذا النحو ، إلا أن القناصل استمروا فى تحديهم السلطة الحكومية ، فكانوا غالبا ما يتخذون الإجراءات بمعرفتهم دون الرجوع إلى الحكومة المصرية [١] .

كما أن بعض القناصل قد أساءوا استخدام هذه السلطات التى منحت لهم ، وذلك بتحريرهم كل عبد يتقدم إلى القنصلية دون تحقيق شكواه ، ونتيجة ذلك فإن مئات عديدة من الرقيق قد تم تحريرهم بهذا الأسلوب ، بل إن وكيل القنصلية البريطانية فى المنصورة قام فى شهر يوليو ١٨٧٣م بتحرير ما لا يقل عن ١٧٠٠ عبد خلال هذا الشهر فقط بهذه الطريقة ، ولو أمهل قليلاً لاستطاع تحرير كل العبيد الموجودين فى المديرية ، لولا أن ضج رؤوس العائلات الكبيرة فى المنصورة بشكاواهم إلى إسماعيل معترضين على ما يفعله وكيل القنصل ، فما كان من إسماعيل إلا أن تدارك الأمر بتعويضهم ماليا مقابل عبيدهم المحررين ، ثم أصدر أمرا بتضييق سلطة القناصل فى تحرير الرقيق ، واقتصارها على عتق من يثبت فعلا سوء معاملته عن طريق السلطات المحلية [٢] ، كما صدرت تعليمات صريحة من الحكومة البريطانية تنص على أنه باستثناء حالات القسوة الشديدة التى تقع على الرقيق من جانب مالكيهم فإنه ينبغى أن تكون الإجراءات الرسمية التى يقوم بها موظفو القنصليات البريطانية مقصورة على منع تجارة الرقيق ووقف توريده إلى مصر بقدر الإمكان ، وتحرير أولئك الذين تم استيرادهم بطريقة غير قانونية [٣] .

كما أن هناك حالات تحرير أخرى قام إسماعيل باشا بتعويض أصحابها ، فنجده يصدر أمراً إلى المالية فى ٢٠ ذو القعدة ١٢٩١هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٧٤م يصرف

---

[١] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٥ .

[٢] Mc. Coan : Op. cit., P. 321-322 .

ويعلق بير على إل١٧٠٠ عبد بقوله "إن ادعاء ما كون بأن وكيل القنصلية فى المنصورة قد حرر مالا يقل عن ١٧٠٠ عبد فى شهر واحد ليس صحيحا ، فقد جاء فى تقرير وكيل القنصلية ما يلى " اعتبارا من ١٣ يوليو الماضى أرسلت للمديرية ١٧١٧ من العبيد .. وقد حصل جميعهم على خطابات باستثناء إلـ ٢٤٩ الاخيرين" أنظر جابرييل بير ص٣٥٦ ، ويفهم من هذا أنه اتخذ فعلا إجراءات لتحرير ١٧١٧ عبد وأرسلهم للمديرية ، غير أن الخديو تدخل قبل أن تحرر شهادات الحرية لل ٢٤٩ الأخيرين .

[٣] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٥ .

مبلغ ٢٦٩٤٢ قرشا من خزينة مديرية الغربيـة "ثمن السودان الذين يطلبون الحريـة" وتكليف محمد ثـابت باشا مفتش أقـاليم الوجـه البحرى بالإشـراف علـى دفـع هـذه التعويضات إلى أصحابها [١] ، ولم تذكر الوثيقة سبب تحرير هؤلاء الأرقـاء ومـا إذا كان للقناصل دور فى ذلك .

وبرغم اشتطاط بعض القناصل فى استخدام الحقوق الممنوحة لهم ، فإن البعض كان أكثر اعتدالا ، ومن هؤلاء القنصل الأمريكي فى مصـر فارمـان Farman، الذى ساهم فى عملية تحرير الرقيق بمصر دون إثارة مشاكل مـع الحكومـة ، فقام فـى عـام ١٨٧٧م بعتق غلام زنجي كان قـد هـرب مـن سيده بـالجيزة نتيجـة للمعاملـة السيئة ، وحضر إلى القاهرة حيث قـابل سيدة أمريكيـة سـلمته إلـى القنصليـة الأمريكيـة ، فقـام فارمان بإرساله إلى الضبطية مع حارس من القنصلية ومعه خطاب من القنصل يطلـب فيه عتق الغلام ، حيث تم عتقه فى نفس اليوم وحررت له شهادة عتق يذكر فارمان أن نصها هو :

" إن حامل هذه الشهادة المدعو فرج الزنجى ، قد اشتكى من عدم رضاه عن المعاملة السيئة الى يتلقاها من سيده ، ومن أجل هذا السبب ، ولأن الرق ممنـوع طبقـا للأوامر والقوانين الصادرة عن الحكومة الخديويـة ، فـإن هذه الشهادة قد أعطيت لـه لتبين أنـه أصبح حراً ويستطيع الذهاب حيث شاء" .

وذيلت الشهادة بختم رئيس ضبطية القاهرة [٢] .

أما القناصل البريطانيون فكانوا أكثر تشدداً إذا قورنوا بموقف فارمـان المتفـاهم، فالقنصل الإنجليزى فى القاهرة -على سبيل المثال- رفض التعـاون مـع الحكومـة فـى مثل هذه المواقف ، فعندما فرت جارية بيضاء من بيت محـافظ القـاهرة إلـى القنصليـة الإنجليزية ، وطلـب منـه تسليمها لكـى تجـرى الحكومـة إجراءاتهـا القانونيـة ، رفـض تسليمها قبل أن يتم عتقها [٣] وقد استمر هذا الوضع الشاذ حتى تم عقد معـاهدة الرقيـق فى ٤ أغسطس ١٨٧٧م وتم بمقضاها إنشاء أقلام حكومية أصبحت هـى المنوطـة دون غيرها بعتق الرقيق الطالبين للحرية .

---

[١] م.ع ، دفتر س ٥٦/١/١ ، ث ٨٠ ص ٤٨ ، أمر كريم إلى المالية بتاريخ ٢٠ ذو القعـدة ١٢٩١هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٧٤م .

[٢] دار الوثائق الأرشيف الأمريكى Farman to william Evarts, Cairo June 27th, 1877 Agency and conuslate of general U.S in Egypt, vol. 14,Desp No. 153 .

[٣] م.ت ، محفظة ٤٧، ق ١ ، ث ٤٢٧ من محافظ مصر إلى رياض باشا بتاريخ ٢٤ ربيع آخر ١٢٨٧هـ / ٢٤ يوليو ١٨٧٠م .

رابعاً : معاهدة الرقيق ١٨٧٧ وأثرها على الحركة المناهضة للرق :

لا شك أن إسماعيل قد قام بجهود جبارة منذ اليوم الأول لتوليه الحكم فى سبيل إبطال الرق وتجارته ، كما قدم الكثير من التنازلات للقناصل الأوربيين الذين سببوا له كثير من المشاكل ، وبرغم ذلك فإن بريطانيا استمرت فى السعى للحصول على مزيد من الامتيازات فى مصر ، وقد جرت بالفعل مفاوضات شاقة بين إنجلترا ومصر وكان هدف إنجلترا من ورائها هو عقد اتفاقية للتعاون المشترك بين البلدين لمحاربة تجارة الرقيق [١] ، كما كان لها هدف آخر هو أنها كانت تبحث عن فرصة لكى تضع أقدامها فى أفريقيا وأن توجد الحجة المناسبة لذلك [٢] أما مصر فكانت تهدف إلى كسب اعتراف إنجلترا بحقوق السيادة المصرية على ساحل بلاد الصومال حتى نهر جوبا جنوباً ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن موافقة إنجلترا فى مارس ١٨٧٧م على أن تشمل السيادة المصرية ساحل الصومال حتى رأس حافون [٣] .

وبناء على هذه الموافقة فقد تم عقد معاهدتين إحداهما فى ٤ أغسطس ١٨٧٧م وهى الخاصة بالتعاون فى محاربة تجارة الرقيق ، والتى كانت موافقة مصر عليها هى السبب فى موافقة إنجلترا على المعاهدة الثانية فى ٧ أغسطس ١٨٧٧م والخاصة باعتراف إنجلترا بالسيادة المصرية على الساحل الصومالى حتى رأس حافون [٤] .

وقد وافق إسماعيل على عقد المعاهدة برغم التعنت الشديد من رجال الدين فى مصر ، فقد عارضه فى ذلك شيخ الإسلام ومفتى الديار ، زاعمين أنه مخالف للأصول الدينية ، وانضمت إليهما فى هذه المعارضة هيئة العلماء بأسرها ولكن إسماعيل لم يأبه باعتراضهم بل عزل شيخ الإسلام ومفتى الديار وأنذر بإلغاء هيئة العلماء ، إذا استمروا على معارضتهم له فى عقد هذه المعاهدة [٥] ويدافع أحمد شفيق عن موقف الحكومة بقوله :

---

[١] محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص١٤٤ .
[٢] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٥٠ .
[٣] محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص١٤٤-١٤٥ .
[٤] نفس المرجع ، ص١٤٩ .
[٥] صالح رمضان : المرجع السابق ، ص٥٨ .

إن الحكومة عملت على مقتضى أصول الدين وقواعده من حيث الحض على العتق ، فلم تكتف بمراعاة نص هذه المعاهدة بل فعلت ما هو زائد عليها ، فوضعت أقلاما عديدة فى جميع الأقاليم لعتق من يطلب ذلك من الأرقاء " [١] .

على أية حال فقد تم توقيع المعاهدة فى ظروف صعبة بالنسبة لمصر ، وفى وقت خيم فيه الإفلاس على البلاد ، واشتدت الأزمة الاقتصادية ، كما انتشر السخط بين الموظفين والشعب على السواء [٢] ، فقد احتوت المعاهدة على نصوص مكنت الإنجليز من الافتئات على سيادة مصر ومصالحها ، وذلك برغم الجهد الذى بذله شريف باشا عن الجانب المصرى ، ووقعها عن الجانب البريطانى القنصل العام فى مصر فيفيان [٣] .

وقد تضمنت المعاهدة مقدمة وسبعة بنود وذيل نكتفى هنا بعرض ملخصها ومحتواها : فقد نصت المقدمة على أن محاربة تجارة الرقيق كانت غاية نبيلة لكل من حكومتى مصر وبريطانيا ، ولذلك التقت أهدافها على توقيع هذه المعاهدة وتضمن البند الأول تعهداً من حكومتى مصر وبريطانيا بعدم إدخال رقيق من وإلى مصر وملحقاتها، ما لم تتحقق صحة عتقه وحريته . وتضمن البند الثانى تعهد الحكومة المصرية بتشكيل مجالس عسكرية لمحاكمة كل من يضبط متاجرا فى الرقيق ، أما البند الثالث فقد تضمن تعهداً من الحكومة المصرية برعاية الرقيق المضبوط بأيدى التجار نظراً لصعوبة إعادته إلى بلاده ، كما تعهدت الحكومة المصرية أيضاً -فى البند الرابع- على العمل بقدر الاستطاعة لمنع وقوع المقاتلات بين القبائل الإفريقية والتى ينتج عنها أسر الرقيق والمتاجرة فيه ، وتعهداً آخر تضمنه البند الخامس ، بإصدار أمر خديوى بمجرد توقيع المعاهدة يحدد الجزاءات المختلفة لمخالفة أصول هذه المعاهدة ، أما البند السادس فقد منح الحكومة البريطانية حق التفتيش والبحث والقبض على أى مركب تكون متعاطيه هذه التجارة فى خليج عدن وساحل بلاد العرب والجهة الشرقية من إفريقيا وسواحل مصر والجهات التابعة لها ؛ وتسليمها إلى أقرب مركز تابع للحكومة المصرية لمحاكمة التجار وعتق الرقيق المضبوط معهم ، كما نص هذا البند على المعاملة بالمثل من جانب الحكومة المصرية حيث خولها حق ضبط

---

[١] أحمد شفيق : الرق فى الإسلام ، ص١٠٥ .
[٢] ب.م. هولت : المرجع السابق ، ص١٦ .
[٣] طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ، ص٨٨ .

وتفتيش السفن البريطانية التى تتعاطى هذه التجارة فيجرى عتقه بمعرفة الحكومة المصرية ، وقد حدد البند السابع بداية سريان المعاهدة فى القطر المصرى حتى أسوان من تاريخ التوقيع فى ٤ أغسطس ١٨٧٧م ، أما فى الملحقات وسواحل البحر الأحمر فإن العمل بالمعاهدة يسرى بعد ثلاثة شهور من ذلك التاريخ [١] .

أما ذيل المعاهدة فقد نص على قيام الحكومة المصرية بترتيب قلم مخصوص لعتق الرقيق فى كل من القاهرة والإسكندرية وتفتيش وجه بحرى ووجه قبلى ، تكون بحث مهمته الشكاوى التى يتقدم بها القناصل أو العامة أو العبيد أنفسهم ، والبت فيها ومنح العبيد أوراق العتق . وتضمن أيضاً تعهداً من الحكومة المصرية برعاية العبيد والجوارى المحررين واستخدامهم فى أشغال يتعيشون منها فى الزراعة أو فى الخدمة المنزلية أو العسكرية ، وإدخال الأطفال فى المدارس أو المعامل "المصانع" الحكومية [٢] .

إن مسألة التركيز على المعاهدة باعتبارها للعمل الجاد فى سبيل القضاء على الرق وتجارة الرقيق ، لهو أمر مجحف بالجهود المصرية السابقة ، التى بدأت تأخذ طابع الجدية منذ عهد سعيد ولم تضف المعاهدة شيئاً جديداً على تلك الجهود التى بذلت من قبل سوى منح السفن البريطانية حق تفتيش السفن المصرية وضبطها إذا كانت تحمل رقيقا . والواقع أن تجارة الرقيق بين مصر و السودان كان أغلبها يسلك الطرق البرية البعيدة عن السفن البريطانية فى البحر الأحمر ، بل ازداد تركيز التجار على هذه الطرق بعد المعاهدة حيث نجد أخباراً عن ضبط الكثير من القوافل الآتية من الطرق البرية . ففى العام التالى للمعاهدة ، تم ضبط قافلة رقيق هربت إلى أسيوط عن طريق درب الأربعين [٣] كما تم القبض على قافلة أخرى آتية من دافور على نفس هذا الطريق ، وكان بها ستة عشر رقيقا [٤] . وضبطت قافلة أخرى فى عام ١٨٨١م بعد أن وصلت إلى أسوان بتستر من بعض رجال الإدارة هناك [٥] .

وبناء على ذلك فإن هذا الشرط لم يكن يعنى أكثر من منح بريطانيا حجة قوية لتواجد أسطولها الحربى فى مناطق لا يكثر فيها تواجد السفن البريطانية التجارية ، ولا

---

(١) م.ع ، دفتر قيد الأوامر واللوائح والقرارت والمنشورات س ٩/٣٢/١ ، ث ١٣٩ ، ص١١٣-١١٥ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادى ، ص٢١٠ .

(٤) دار الوثائق الأرشيف الأمريكى:
Vol. 14, Desb.No.235, Farman To M.Evarts, Cairo June,8,1878 .

(٥) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٩ .

توجد فيها مستعمرات بريطانية ، ومن ثم يكتمل لها من خلال ذلك – بعد أن استقر وجودها فى عدن – مراقبة البحر الأحمر وفرض هيمنتها عليه . كما أنه لا توجد أية إشارة تفيد تورط السفن التجارية المصرية بالبحر الأحمر فى نقل الرقيق بعد عقد هذه المعاهدة [1] .

وبالرغم من أن روح المعاهدة هو محاربة الرق بكل صوره ، إلا أنها لم تذكر الرقيق الأبيض فكلمة الرقيق فى هذه المعاهدة دائما تأتى مقرونة بكلمة "السودانى والحبشى" [2] أما إسماعيل فقد حدد – فى الأمر الذى أصدره فى نفس يوم توقيع المعاهدة – مدة سبع سنوات لإبطال "تجارة المماليك والجوارى البيض" [3] .وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على رغبته الصادقة لإبطال الرق ، لأنه لم يكتف بما نصت عليه بل زاد عليه .

خامسا:محاربة تجارة الرقيق بعد المعاهدة :

أ – فى عهد إسماعيل ١٨٧٧-١٨٧٩م :

طبقاً للبند الخامس من المعاهدة ، قام إسماعيل بإصدار "دكريتو" إلى ناظر الحقانية فى نفس يوم توقيع المعاهدة ، حدد فيه مدة اثنتا عشرة سنة من تاريخ المعاهدة كحد أقصى لإبطال بيع الرقيق فى السودان ، وسبع سنوات لإتمام منع تجارة المماليك والجوارى البيض . ونص هذا الأمر على معاقبة من يخالف منطوقه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة شهور وأكثرها خمسة سنوات [4] .

وتلا ذلك صدور لائحة تفصيلية فى ٧ شوال ١٢٩٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م إلى ناظر الداخلية بخصوص *"ما يجب على جهات الإدارة إجراه بخصوص ابطال تجارة الرقيق السودانى والحبشى والأبيض فى القطر المصرى تنفيذا للمعاهدة وذيلها ... والأمر العالى الصادر معها فى نفس التاريخ"* . وقد احتوت هذه اللائحة على ٣٦ بند منها ٢١ بنداً بخصوص محاربة الرقيق ، وباقى البنود بخصوص تنظيم عملية تحرير الرقيق وإنشاء الأقلام المخصصة لهذا الغرض [5] .

---

(١) خلف سيد الميرى : المرجع السابق ، ص٦١٢-٦١٣ .
(٢) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص١١٢ .
(٣) م.ع ، دفتر س ٩/٣٣/١ ، ث ١٣٩ ، ص١١٥ ، أمر عال إلى ناظر الحقانية فى ٤ أغسطس ١٨٧٧م .
(٤) م.ع ، دفتر س ٩/٣٣/٢ ، ث ١٣٩ ، ص١١٥ ، أمر عال إلى ناظر الحقانية فى ٤ أغسطس ١٨٧٧م .
(٥) م.ع ، دفتر س ٩/٣٣/١ ، ث ١٤٠ ، ص١١٥-١١٩ ، أمر عال إلى ناظر الداخلية فى ٧ شوال ١٢٩٤هـ/١٥ أكتوبر ١٨٧٧م .

ومن البنود التى اختصت بمحاربة تجارة الرقيق فى هذه اللائحة البند الأول الذى جاء فيه أن *"كافة مأمورين الحكومة المصرية بالثغور والحدود مكلفين بضبط الرقيق السودانى والحبشى من يد أى تاجر"* ، وما جاء فى البند الثانى كان بخصوص منع تصدير الرقيق خارج القطر المصرى ، وجاء فى البند السادس أن التجار الذين يقبض عليهم فى مديريات مصر ومحافظاتها يصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى، وتصادر محلات بيع الرقيق التى تم الضبط فيها . وقد حدد البند السابع طريقة معاملة التجار الأجانب ، وذلك عن طريق إرسالهم مع أوراق التحقيق والمستندات الدالة على جريمتهم إلى نظارة الخارجية ، أما إذا كان التجار من رعايا انجلترا فيتم تسلميهم إلى القنصل البريطانى لمجازاته بمقتضى القوانين المعمول بها لديهم [١] .

وقد اختلط الأمر لدى البعض فذكر أن المعاهدة قد أعطت مهلة سبع سنوات لإبطال تجارة الرقيق فى مصر واثنتى عشرة سنة لإبطالها فى السودان وباقى الملحقات [٢]! ولكن الواضح من نص البند الثالث عشر من هذه اللائحة أن تجارة الرقيق ممنوعة تماما منذ لحظة توقيع المعاهدة ، كما كانت ممنوعة من قبل توقيعها أصلاءأما هذه المهلة فكانت بخصوص بيع الرقيق السودانى والحبشى من عائلة إلى أخرى ، وكذلك استبداله بين العائلات وليس بين التجار *"وعلى ذلك فإن بيع الرقيق من عائلة إلى عائلة فى أثناء المدد المذكورة لا يكون ممنوعا"* أما بعد مضى المدة فإن بيع الرقيق بين العلاقات يصبح ممنوعا ومن يتجارى على ذلك فيصير مجازاته بالأشغال الشاقة مدة أقلها خمسة شهور وأكثرها خمس سنوات [٣] .

وقد اشتملت البنود من ١٦ إلى ١٩ على تنبيهات لمديرى المديريات والمحافظين على ملاحظة منع هذه التجارة وضبط أى مركب أو قافلة برية وعتق الرقيق وتقديم التجار للمحاكمة ، أما البنود من ٢٠-٢٥ فإنها خاصة بالإجراءات المتعلقة بضباط بحرية الحكومة المصرية فى حالة ضبط إحدى السفن الإنجليزية التى تتاجر فى الرقيق، وكذلك فى حالة قيام البحرية البريطانية بضبط إحدى السفن المصرية [٤] .

وأما البنود من ٣٢-٣٤ فقد اختصت بالإجراءات المتعلقة *"بمحاكمة المتجارين*

---

[١] م.ع ، دفتر س ٩/٣٢/١ ، ث ١٤٠ ، ص١١٥-١١٩ ، أمر عال إلى ناظر الداخلية فى ٧ شوال ١٢٩٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م .

[٢] صالح رمضان : المرجع السابق ، ص٥٥ ، وحمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادى ص٢٨٦ .

[٣] م.ع ، الدفتر السابق ، نفس الوثيقة .

[٤] م.ع ، دفتر س ٩/٣٢/١ ، ث ١٤٠ ، ص١١٥-١١٩ ، أمر عال إلى الداخلية فى ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م .

على *تجارة الرقيق السوداني والحبشي أو جب الذكور منهم"* حيث احتوت على أوامر خاصة بتكوين "مجلس عسكري" في القاهرة يحاكم أمامه التجار الذين يجري ضبطهم في القاهرة وأقاليم قبلي وبحري ، ومجلس آخر في الإسكندرية لمحاكمة التجار المضبوطين بالإسكندرية ، ويعاقب بنفس جزاء التجار *"كل من تجاري على جب الذكور من الرقيق السوداني والحبشي"* ، أما البندين ٣٥-٣٦ فقد اختصا بمحاكمة الياسرجية المتاجرين في الرقيق الأبيض ، ويتضح منهما أن هذه التجارة لم تمنع بالنسبة للتجار كما منعت تجارة الرقيق الأسود ، حيث نصت على أنه *"يصير منع الياسرجية في الرقيق الأبيض سواء كان في الذكور أو في الإناث ، وإتمام هذا المنع وتنفيذ مفعوله يكون في مدة سبعة سنوات ابتداها تاريخ المعاهدة"* وبعد هذه المدة فمن خالف من الياسرجية يعاقب بنفس العقوبة الموقعة على تجار الرقيق الأسود [1]

وبعد ذلك صدرت الأوامر بنشر المعاهدة والدكريتو واللائحة ، وأرسلت نسخ منها إلى جميع الجهات ، وكذلك إلى غردون باشا حكمدار السودان الذي أرسلت له ثلاث نسخ باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية [2] ، وقام غردون بدوره بطبع نسخ المعاهدة وأرسلها لكافة الجهات التابعة للحكمدارية للعمل بمقتضاها [3] ، ولكن غردون لم يكتف بذلك بل أرسل إلى مصر مشروعاً يحتوي على عدة بنود لتنظيم عملية محاربة هذه التجارة وقد نص على الآتي :

١ – يجب على الحكومة المصرية أن تعتمد تملك الرقيق لأصحابه وتقيده في السجلات وترجع كل من هرب إليهم .

٢ – إذا عومل أحد الأرقاء بقسوة ، تقوم الحكومة بإعطائه ورقة العتق .

٣ – يمنح كل مالك للرقيق شهادة تخول له ملكية كل عبد من عبيده بعد تسجيله في المديرية التابع لها .

٤ – إذا هرب أحد العبيد بعد ذلك فلا يجوز للمالك طلب استرداده إلا إذا كان معه هذه التذكرة .

---

(١) م.ع ، دفتر س ٩/٣٣/١ ، ث ١٤٠ ، ص١١٥-١١٩ ، لمر عال إلى الداخلية في ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م .

(٢) نفس المصدر ، وانظر أيضا دفتر س ٢٤/١٠/١ ، ث ٥٣ ، إفادة إلى الحقانية في ٢٤ شعبان ١٢٩٤هـ / ٣ سبتمبر ١٨٧٧م .

(٣) م.أ.س ، محفظة ٤١ ، صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ٢٤٣ المستخرج من دفتر ٤٨ عابدين وارد تلغرافات في ٢٦ شوال ١٢٩٤هـ ، من غردون باشا إلى خيري باشا .

٥ - عمليات بيع ومبادلة الرقيق بين العائلات تسجل على ظهر التذكرة وفي سجلات الحكومة .

٦ - يجب أن يوضح بالتذكرة التي تعطي للمالك اسم المديرية المستخرجة منها هذه التذكرة ، واسم المالك والمملوك ، ويجب أن يذكر فيها هذه العبارة "أن هذا العبد سوف يكون معتوقا بعد اثنتا عشرة سنة من تاريخ توقيع المعاهدة" .

٧ - ليس لجميع رعايا الدول الأجنبية والقاطنين بمصر وملحقاتها الحق في تملك الرقيق ولا الإتجار فيه وللحكومة المصرية الحق في أن تعطي الحرية لأي عبد تشاء .

٨ - كل من يجرؤ على محاربة الجهات السودانية وغزوها بغرض جلب الرقيق أو التعدي على حدود الحكمدارية للخروج منها ومعه رقيق يصير مجازاته بالجزاء الرادع [1] .

وقد اختارت الحكومة البريطانية في شهر ديسمبر ١٨٧٧م الكابتن مالكولم Malcolm لمراقبة تنفيذ الاتفاقية التي وقعتها مع مصر ، وأصدر الخديو أمراً في أول يناير ١٨٧٨م بتعيينه مديراً عاماً "لمصلحة محاربة تجارة الرقيق في البحر الأحمر" وأعطاه سلطات مدنية وقضائية ، وجعل مركز قيادته في مصوع [2] وقد وجد مالكوم أثناء جولاته التفتيشية انتشار تجارة الرقيق في المنطقة الواقعة بين مينائي زيلع وتاجورة ، واتهم أسرة محافظ زيلع أبو بكر شحيم ، بتشجيع هذه التجارة ، وألقى القبض على أولاده ، ولكن غردون رفض اتخاذ أي إجراء ضد هذه الأسرة حتى لا يثير أفرادها القلاقل أمام الحكومة [3] إذ بدا واضحا أن أية محاولة حازمة لإخماد تجارة الرقيق سوف تثير عداءً محليا قويا لا تقوى إمكانيات الحكومة المصرية على مواجهته . وقد أشار غردون إلى ذلك ، وانتقد مالكوم لشدة وطأته وحماسته الزائدة ، ولذلك سرعان ما ضاقت نفس مالكوم واستقال بعد أسابيع قليلة من تعيينه ، وكانت إسهامته الرئيسية هي تقديره لعدد الرقيق الذي يشحن سنويا من الشاطئ الأفريقي إلى شبه جزيرة العرب عن طريق البحر الأحمر وخليج عدن بما يتراوح بين ١٥٠٠ إلى ١٧٠٠ عبد بعد أن كان التقدير السابق ، قبل بدء حركة محاربة هذه التجارة يصل إلى ثلاثين ألفا [4] .

---

[1] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٥٣ .
[2] جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص٢٠٥-٢٠٦ .
[3] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٤٩ .
[4] جون مارلو : المرجع السابق ، ص١٩٨ .

وقد كانت "مصلحة البحر الأحمر" إحدى الوسائل التي اتخذت لتنفيذ نصوص المعاهدة واللائحة الصادرة بعدها ، ولكن هذه المصلحة لم تلبث أن ألغيت بعد زمن قليل بسبب استقالة مالكولم ولم يعين مكانه أحد، ويُرجع دفرين Dufferin سبب إخفاق هذه المصلحة في تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله إلى عدم اعتناء الموظفين المصريين ، وما أقاموه في طريقها من الموانع والعوائق [1] . والواضح أنه قد بالغ في ذلك لأن سبب استقالة مالكولم هو غردون نفسه وليس المصريين .

وقبل أن ينقضي عهد إسماعيل توصل شريف باشا ناظر الخارجية إلى صيغة معاهدة مع القنصل الأمريكي في القاهرة ألبرت فارمان Elbert Farman ، وقد تشابهت هذه المعاهدة مع تلك التي عقدت مع بريطانيا من حيث أنها احتوت على نص يبيح لطرادات الولايات المتحدة أ تزور وتفتش وتعتقل أي سفينة مصرية في تجارة الرقيق، أو يشتبه في أنها تستخدم لهذا الغرض ، وتسليمها إلى أقرب سلطة مصرية لمحاكمتها، وقد أرسل القنصل الأمريكي مسودة المعاهدة إلى حكومته ، ولكن عزل إسماعيل حال دون توقيع المعاهدة [2] .

ب - في عهد توفيق :

استمرت جهود مصر لوقف تجارة الرقيق في عهد توفيق بنفس القوة التي كانت عليها في عهد إسماعيل ، فقد استهل توفيق حكمه بإصدار الأوامر إلى حكمدار السودان ، وكذلك إلى مديري المديريات ، ورجال الإدارة بمراقبة تحركات تجار الرقيق ، وتعقبهم في كل مكان وإلقاء القبض عليهم ومصادرة ما معهم من رقيق، وكان من نتائج هذه الأوامر أن تمكن مدير أسيوط من إلقاء القبض علي قافلة للرقيق في ٢٩ إبريل ١٨٨٠م ، وكانت هذه القافلة آتية من دارفور إلى أسيوط عن طريق درب الأربعين ، وبلغ عدد الرقيق الذي تم ضبطه ٦١٧ من الرقيق ذكورا وإناثا، بالإضافة إلى ما ذكره هؤلاء العبيد المضبوطين عن قيام التجار ببيع ٥٠ عبداً في أثناء الطريق . وفي ٢٤ يونيو من نفس العام تمكن مأمور سواكن من القبض على عدد من التجار وبصحبتهم ٨٠ عبدا ، وفي ١٩ أغسطس تمكن مأمور فازوغلي من

---

[1] اللورد دفرين : التقرير المرفوع من اللورد دفرين إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا بشأن إصلاح مصر ترجمه ونشره ، سليم نقاش : مصر للمصريين جـ٦ ، ص١٠١ .
[2] طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ، ص٨٩-٩٠ .

القبض على بعض التجار وبصحبتهم ٢٠٠ من الرقيق الذكور والإناث ، ولكن هذا المأمور قام ببيع العبيد لحسابه مما أدى إلى رفته من وظيفته وتقديمه للمحاكمة أمام المجلس العسكرى ، كما قدم فى العام التالى مأمور فاشودة للمحاكمة بتهمة الإتجار فى الرقيق حيث وجد بمنزله ٥٤ عبداً [١] .

وفى يونيو ١٨٨٠م أنشأ توفيق "مصلحة إلغاء الرق" وعين لرئاستها الكونت ديلا سالا Cont Della Sala ، الذى اشتهر بحماسته فى محاربة هذه التجارة ، كما ابتكر خططاً فعالة لمحاربة قوافل الرقيق التى توقف معظمها بسبب إجراءاته القوية [٢]، وقد تعين ديلا سالا لرئاسة هذه المصلحة بترشيح من السير إدوارد ماليت Sir Edward Malet الذى وصفه بأنه *"رجل ذو صحة جيدة وطاقة هائلة وصفات عسكرية اكتسبها فى حرب المكسيك تحت إمرة مكسمليان"* [٣] ، وقد حددت له المناطق الى سيتولى الإشراف عليها ، وهى المنطقة الممتدة بجوار النيل من القاهرة حتى أسوان بالإضافة إلى مناطق البحيرة ومريوط وسيوة ومراقبة جميع البوغازات والطرق التى تربط مصر بأفريقيا [٤] .

ولما كانت المعاهدة لا تحتوى على بنود لمعاقبة مشترى الرقيق ، فإن نظارة الداخلية قد أصدرت منشورا فى ٢٧ يونيو ١٨٨٠م جاء فيه :

"قد تراءى أنه من الواجب الإنذار بأن من يتجارى على مشترى الرقيق الذى يجلبونه الجلابة ويتوصلون بطريق الحيلة إلى بيعه ، يجازى بعين الجزاء الذى يتوقع فى حق الجلابة" [٥] .

وفى فترة الثورة العرابية ، شن قادة الثورة حملة ضارية ضد تجارة الرقيق ، وأعلن عرابى أنه

"ليس فى مصر من يود أن يكون له عبيد غير أمراء بيت الخديو والباشوات الأتراك الذين تعودوا على استعباد المصريين ،وأن الإصلاحات الجديدة سوف توجد المساواة بين الناس مهما اختلفوا فى الجنس واللون والدين ، وليس مع هذا الإصلاح محل للاسترقاق" .

---

[١] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٢٩٧-٢٩٩ .

[٢] جابربيل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٦ .

[٣] Edward Malet : Egypt 1879-1883, London 1909, P. 62-63 .

[٤] السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٢٩٩ .

[٥] محافظ مجلس الوزراء ، السودان ، محفظة ٥/أ ، منشور من نظارة الداخلية بشأن مجازاة من يشترى الرقيق ، المجموعة ١٨ سودان ، فى ٢٧ يونيو ١٨٨٠م .

ورغم ذلك فقد هوجم قادة الثورة وأخذ أحد البريطانيين وهو السير وليام موير Sir William Moer يبرهن بواسطة تفسير خاطئ لبعض آيات القرآن الكريم على أن الرق له صفة دينية ، وكان هذا أيضا هو الزعم الذى أخذ يردده الموظفون الأوربيون فى مصلحة إلغاء الرق ، والذين خشوا أن ينال الاقتصاد فى المرتبات مراكزهم (١) .

ومع ذلك فإن برنامج التنظيم العسكرى لم يكن مجرد شعارات فقد اتخذ عرابى ورجاله خطوات عملية فى هذا المجال ، وقد بدأت بحملة جماهيرية تزعمها عبد الله النديم بهدف تكوين جمعية سميت **"جمعية الأحرار السوادنيين"** هدفها مساعدة الأرقاء المحررين وتقديم المعونات لهم (٢) كما دعا النديم إلى محاربة تجارة الرقيق الأبيض بوسائله المختلفة ، ودعا إلى إلغاء البغاء العلنى ، وعبر عن تعاسة الخادمات اللاتى كن من الجوارى وحصلن على حريتهن ، حيث أصبح استخدامهن فى البيوت مجرد غرض ظاهرى أما الغرض الحقيقى فلا يتصل بالفضيلة ، وتألم لحالهن بعد أن أصبحن يبعن لأكثر من سيد ، فى حين كن فى الرق يبعن إلى سيد معين (٣) .

وبعد فشل الثورة أدخلت تعديلات على الإدارة المنوطة بمحاربة تجارة الرقيق، فقد طالب "ديلا سالا" بأن يتولى مكتبه مهمة إصدار شهادات العتق بدلا من مكاتب عتق الرقيق ، ولكن طلبه رُفض ، بل إن "مصلحة إلغاء الرق" نفسها ألحقت بالشرطة فى أعقاب التنظيم الجديد للبوليس ووضعت تحت رئاسة الكولونيل شيفر بك Colonel Schaefer (٤) .

وإلى جانب **"مصلحة إلغاء الرق"** ، طالب دفرين فى تقريره الذى رفعه إلى الحكومة البريطانية بإعادة إنشاء **"مصلحة البحر الأحمر"** التى كان يرأسها مالكولم ، كما طالب بإن تقدم الحكومة البريطانية إعانة مالية للحكومة المصرية لمساعدتها فى إنشاء هذه المصلحة وتزويدها بالسفن اللازمة ، وبرر دفرين ذلك الطلب بأن الطرادات البريطانية التى تعمل فى البحر الأحمر طبقا لمعاهدة عام ١٨٧٧م لم تأت بنتائج مرضية . واقترح دفرين أن يتم توظيف عدد من الضباط فى هذه المصلحة ، ومع اعترافه بفشل الطرادات البريطانية فى محاربة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر ، فإنه طالب باستمرار تجولها فى هذا البحر *"لأسباب سياسة فضلا عن مسألة تجارة الرقيق"* (٥) .

---

(١) صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص١٨١-١٨٢ .
(٢) رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص٢٠٥ .
(٣) نجيب توفيق : المرجع السابق ، ص٢٨٢ .
(٤) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٢٣٦ .
(٥) اللورد دفرين : المرجع السابق ، ص١٠٤-١٠٥ .

وفي نوفمبر ١٨٨٥م ، قبض رجال مصلحة إلغاء الرق على تاجرين مصريين في السويس ومعهما ستة عشر عبداً سودانياً ، مما كان له أثر سئ في صحف أوروبا التي تداولت الخبر وأعلنت *"أن مصر لم تزل ملجأ لبيع بني آدم ومركزا للتوحش"*. وقد تكفلت جريدة القاهرة بالرد على الهجوم فأعلنت أن ضبط ستة عشر زنجياً لا يستوجب هذه الضجة ، خاصة إذا قورن ذلك بما كان عليه حال تلك التجارة قبل عدة سنوات في مصر والسودان [1] .

والواضح أن تجارة الرقيق في مصر كانت تحتضر فعلا في تلك الفترة، فقد سُدت جميع منافذها الرئيسية ، وحتى المنافذ الفرعية لم تكن الحكومة غافلة عنها، فقد كان بعض الحجاج يستغلون سفرهم إلى مكة ويحضرون معهم بعض الرقيق إلى مصر ، ويحتجون بأنه رقيق معتوق أو أنه كان معهم عند سفرهم من مصر ، وأحياناً يدعون أن الجواري زوجاتهم ، ويقدمون عقود زواج أو تذاكر عتق من المحكمة الشرعية بمكة ، وغالباً ما تكون هذه العقود والتذاكر بأيدي الملاك دون علم الرقيق بها، ولسد هذا المنفذ أصدرت نظارة الداخلية منشورا في ٢٦ يناير ١٨٨٧م جاء فيه :

"على الأشخاص الذين يرغبون التوجه إلى الحجاز ويكون لهم رغبة في أخذ رقيق معهم لأجل خدمتهم ، أن يسجلوا قبل سفرهم أسماء الرقيق بقلم عتق الرقيق في المحافظة – أو المديرية التابعين إليها ، وحينئذ يعطى لهم تذكرة يبين فيها أوصاف الرقيق بالتفصيل ... ولا يصير دخول رقيق جديد بالقطر المصري مع أحد إلا إذا كان بيده التذكرة المذكورة" [2] .

واستمرت الحكومة تراقب المداخل الجنوبية لمصر وضبط القوافل المتسللة من السودان ، ومنها قافلة تم ضبطها في مارس ١٨٨٧م ، كانت قادمة من دارفور إلى أسوان ومعها كثير من الرقيق [3] ، ومع ذلك فإن جريدة اللطائف تذكر أن تجارة الرقيق برغم انقطاعها علنا إلا أنها لا تزال رائجة في السر ، و أنه قد جلبت إلى القطر المصري أعداداً كثيرة من الرقيق خلال السنوات الأخيرة ، فحدا ذلك برياض باشا رئيس النظار ، بعد اجتماعه مع مجلس النظار في ٢٦ يونيو ١٨٨٨م ، أن يصدر منشورا إلى جميع المحافظين والمديرين بشأن التأكيد على محاربة هذه التجارة وتعلق

---

[1] جريدة القاهرة : العدد رقم ٣ ، في ٢٣ صفر ١٣٠٣ هـ / نوفمبر ١٨٨٥م ، ص١ .
[2] محافظ مجلس الوزراء السودان ، محفظة ٥/ب مصلحة تجارة الرقيق ، منشور من الداخلية ، في ٢٦ يناير ١٨٨٧م .
[3] جريدة القاهرة الحرة : السنة الثانية ، العدد ٣٨١ ، ١٥ مارس ١٨٨٧م ، ص٣ .

الجريدة فى عددها الصادر فى ١٥ أغسطس ١٨٨٨م على هذا المنشور قائلة *"وهذا منشور جدير بأن يكتب بحروف من الذهب فى تاريخ الإنسانية"* [١] .

وفى بلاد السودان استمرت مصر تحارب ضد هذه التجارة فى عهد توفيق، وكان ذلك هو السبب الرئيسى لقيام الثورة المهدية ، فكان تجار الرقيق هم أكبر مؤيدى المهدى ، ومن هؤلاء عبد الله التعايشى الذى كان فى بداية حياته تاجرا للرقيق [٢]، ومنهم أيضا عثمان دقنة الذى ينتمى إلى أسرة كانت تعمل فى تجارة الرقيق ، وفى عام ١٨٧٧م قبض عليه وعلى أخويه عمر وعلى وحكم عليهم بالسجن وصودرت أملاكهم ، وعاد الثلاثة وقد فقدوا أملاكهم ومركزهم التجارى [٣] فثارت نيران الحقد ضد الحكومة فى قلب عثمان ولاحت المهدية كالأمل المنشود لناظريه فلم يمضى زمن قليل حتى كان من قادتها وأكبر زعمائها [٤] . ومن هؤلاء أيضا كرم الله كرغساوى الذى عمل فى تجارة الرقيق ببحر الغزال فى فترة شبابه ، ثم انضم إلى المهدى الذى عينه أميراً على بحر الغزال حيث تولى قيادة القوة التى استولت على هذا الإقليم ، كما حاول الاستيلاء على المديرية الاستوائية [٥] .

ولقد ازدهرت تجارة الرقيق فى السودان تحت حكم المهدى ، حتى أن سوق الرقيق فى الخرطوم كان يجاور مبنى بيت المال ، وعلى الرغم من إجبار مصر على إخلاء السودان ، إلا أنها واصلت محاربة تجارة الرقيق حيث قامت بإحكام رقابتها وسيطرتها على منافذ الطرق والبوغازات والموانى المؤدية إلى السودان [٦] ، ولكن غردون الذى كلف بإخلاء السودان فى عام ١٨٨٥م قد ارتكب خطأ لا يسئل عنه أحد سواه ، ذلك أنه بينما كان فى طريقه إلى السودان أعلن إلغاء جميع القرارات السابق صدورها بشأن محاربة تجارة الرقيق ، مما كان سبباً فى غضب الحكومتين المصرية والبريطانية ، وفى نفس الوقت فإن السودانيين قد استمروا على موقفهم المعادى له مما كان له أكبر الأثر فى انتشار الثورة بسرعة ، وكان من نتيجة ذلك سقوط الخرطوم ومقتل غردون [٧] .

---

(١) جريدة اللطائف : الجزء الرابع من السنة الثالثة ، ١٥ أغسطس ١٨٨٨م ، ص١٨٥ .
(٢) زكى مجاهد : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٥ .
(٣) محمد إبراهيم أبو سليم "محقق" : مذكرات عثمان دقنة ، دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤م ، ص٦-٧ .
(٤) ب.م. هولت : المرجع السابق ، ص٧٢ .
(5) Richard Hill : Biographical Dictionary, op. Cit, P.196 .
(٦) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٣٠٨ .
(٧) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص٣٦٧-٣٦٨ ، جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص٤٢٤ .

وبرغم سيطرة المهدى على السودان فإن تجارة الرقيق بين البلدين كانت شبه متوقفة بسبب رقابة مصر للحدود الجنوبية . وبسبب حاجة المهدى إلى العبيد لتجنيدهم فى جيشه [١] ولذلك فإن الرقيق الفائض عن حاجته قد اتجه شرقا إلى الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر . لذلك كثفت الحكومة المصرية والبحرية البريطانية مراقبتها لسواحل السودان مما أدى إلى ضبط سفينتين محملتين بالرقيق فى شهر فبراير ١٨٨٧م ، كانتا قاصدتين ميناء جدة [٢] ، كما قبض الكولونيل كتشنر محافظ سواكن على ستة قوارب كانت محملة ببضائع مهربة من جدة لمبادلتها بالرقيق ، ونتيجة لهذا النشاط الكبير لتجار الرقيق ، فإن إنجلترا قد خصصت "باخرة سيارة" لتجوب سواحل البحر الأحمر لمنع هذه التجارة ، وقد طالبت جريدة القاهرة بإرسال باخرة أخرى لأن هذه الباخرة وحدها لا تكفى" [٣] .

وبرغم استمرار التجارة فى البحر الأحمر ، إلا أنه لم يعد لها أية آثار فى مصر، ولم يسمح بدخول أى رقيق سودانى إلى مصر ، حتى الرقيق الذين قدموا إلى مصر بصحبة المهاجرين السودانيين الذين فروا من المهدى ، قامت الحكومة المصرية بشرائهم من أصحابهم بسعر خمسة جنيهات للعبد وثلاثة جنيهات للجارية، ثم قامت بمنحهم شهادات العتق ووفرت لهم العمل الملائم [٤] .

وقد كتب اللورد كرومر إلى حكومته فى مارس ١٨٩١م يقول :

"إن تجارة الرقيق قد زالت من مصر و أن الرق قد أصبح على آخر رمق من الحياة ، وأما من جهة بقاء الرق فى البيوت فكل ما يقتضيه الأمر إنما هو السير على مقتضى القوانين المرعية الآن ، فإنه إذا اتبعت بحزم فلابد أن تحتم بزوال الرق زوالا تاما" [٥] .

ونتيجة لذلك فإن مجلس النواب البريطانى قد أعلن عن سعادته بما حققته مصر وأنه رغم استمرار التجارة فى البحر الأحمر إلا أن مصر غير مقصّرة فى هذا المجال وأنها تبذل ما في وسعها لمنع تجارة الرقيق فى البحر الأحمر [٦] .

---

(١) الهلال ، السنة الرابعة ، المجلد الرابع ، العدد الثانى والعشرون ، ١٥ يوليو ١٨٩٦م ، ص٨٤٥ .
(٢) القاهرة الحرة : العدد ٣٤٨ ، السنة الثانية ، ٥ فبراير ١٨٨٧م ، ص٢ .
(٣) نفس المصدر ، العدد ٣٧٠ ، السنة الثانية ، ٢ مارس ١٨٨٧م ، ص٢ .
(٤) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٣٠٤ .
(٥) المؤيد : العدد ٦١٤ ، السنة الثالثة ، ٥ مايو ١٨٩٤م ، ص٣ .
(٦) المقطم : العدد ٧٢٦، ٢٨ يوليو ١٨٩١م ، ص٣ .

وقد أرجع كرومر أسباب استمرار التجارة فى البحر الأحمر إلى أن سفن تجار الرقيق تختفى فى الخلجان والأجوان التى على الساحل الغربى مدعية أنها تصطاد السمك ، وتخفى الأرقاء فى الآبار القريبة منها على الساحل ، حتى إذا بعدت السفينة المراقبة أرجعتهم إلى داخل المركب واجتازت بهم البحر إلى ساحل بلاد العرب ، فتصله فى عدة ساعات [1] .

ومع ذلك فإن الإجراءات الإدارية الحكومية ضد الرق لم يكن مقدراً لها النجاح على الإطلاق فى مصر ، ما لم تحدث فى نفس الوقت تطورات داخلية فى المجتمع المصرى أهمها ظهور سوق العمل الحر Free Labour market فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر ، ومنها نمو المدن المصرية بمعدل وصل إلى ضعف النمو السكانى العام ، بمعنى زيادة نسبة السكان الحضريين كما شهدت هذه الفترة انهيار نظام طوائف الحرف ، ففى الفترة من عام ١٨٨٧م إلى عام ١٨٩٠م أعلنت الحكومة منح الحريات الكاملة لجميع الحرف والمهن مع القضاء نهائيا على الاحتكارات التى تقوم بها الطوائف الحرفية ، وعندئذ بدأ الملاك السابقون للرقيق يشعرون أن العمالة الحرة أرخص كثيراً من عمالة العبيد وأقل إزعاجا منها خاصة فى الخدمة المنزلية حيث نجد الجوارى يتركون الحريم حتى بدون أن يذهبن إلى مكاتب عتق الرقيق [2] ، فبدأ نظام الحريم -والجوارى أحد أركانه- يتقوض ويتلاشى فى أواخر القرن التاسع عشر نتيجة للتغيرات الاقتصادية وفى مقدمتها انتشار حركة التصنيع وخروج المرأة للعمل فى المصانع والمؤسسات والمتاجر الصغيرة وما صاحب ذلك من تغييرات اجتماعية فى طبيعة المجتمع وصورته [3] .

كما شمل هذا التغير قطاعاً هاماً من المثقفين المصريين من علماء الأزهر وطلبة البعثات الذين سافروا إلى أوروبا ، فالإمام محمد عبده كان أول من رفع لواء التحرر من التقليد الأعمى وخلص العقول والأفكار من أوهام المقلدين ، وفى تفسيره "لجزء عم" نجده يفسر قوله تعالى فى "سورة البلد" "فك رقبة" قائلا" *وفك الرقبة عتقها أو المعاونة عليه ، وقد ورد فى فضل العتق ما بلغ معناه حد التواتر فضلا عما ورد فى الكتاب وهو يرشد إلى ميل الإسلام إلى الحرية وجفوته للأسر والعبودية"* [4] .

---

(1) المؤيد : العدد ٦٨٤ ، السنة الثالثة ، ٥ مايو ١٨٩٢م ،ص٣ .

(2) جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٨-٣٤٣ .

(3) محمد جبريل : المرجع السابق ، ص٣٨٨ .

(4) إبراهيم هاشم فلالى : لا رق فى القرآن ، دار القلم ، د.ت ، ص١٤٨ .

كما أرسل الإمام إلى ألفريد بلنت Alfred Blunt – وكان صديقاً له – يقول *"أما عن تجارة الرقيق فالدين الإسلامي لا يعارض في هذا الإلغاء بل العكس نرى أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق إلا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين ، فالعبد في الواقع أسير أخذ في حرب مشروعة"* ، وعندما زعم أحد الأوربيين بأن الإسلام يؤيد الرق، ثار الشيخ وأرسل إلى بلنت يقول له *"إن على علماء أوروبا وغيرهم من المسيحيين أن يأتوا إلينا ويعلموننا نحن شيوخ الأزهر أصول إيماننا"* [1] ، ويضيف قائلاً أنه *"سوف تصدر فتوى من شيخ الإسلام تعلن بأن إلغاء الرقيق يوافق روح القرآن والسنة"* [2] .

ومن المثقفين الذين كان لهم دور بارز في هذا المجال أيضاً ، أحمد شفيق الذي كان يدرس في مدرسة العلوم السياسية في فرنسا عام ١٨٨٦م ، وفي أثناء الدراسة أعد رسالة تقدم بها لامتحان الدبلوم النهائي كان موضوعها **"إلغاء الرقيق في مصر"** [3]، وفي أثناء وجوده في باريس حضر محاضرة ألقاها الكردينال لافيجرى ، وزعم فيها أن الإسلام يؤيد الرق ، فلما عاد شفيق إلى مصر ألف كتابا عن **"الرق في الإسلام"** بالفرنسية للرد على مزاعم الكردينال لافيجرى ، كما ألقى في نفس الموضوع محاضرتين في دار الجمعية الجغرافية في ٢٩ نوفمبر و ١٢ ديسمبر ١٨٩٠م وحضرها الكثير من علماء الأجانب والوطنيين من بينهم مختار باشا الغازى ، وأعضاء صندوق الدين وبعض القناصل الأوروبيين وكثير من القساوسة ، وكان من جملة الحاضرين محمد بك شريف نجل محمد شريف باشا وقد أعجب بالمحاضرة وأظهر استحسانه ، وكان هذا سببا في توطد العلاقة بينهما ، بل سبباً لرغبة عائلة شريف باشا في تزويج إحدى كريماتها لأحمد شفيق [4] .

---

(1) أولى بهم أن يُعَلّم بعضهم بعضاً ، ففي المؤتمر السادس للجمعية الجغرافية الدولية بلندن عام ١٨٩٥م وقف المندوب البرتغالي يدافع عن سياسة بلده المؤيدة للرق بقوله " إننا نسمع اليوم الناس تتحدث عن العمل المستورد أو الإجباري ، كما نسمع بالمثل بكلمة الرق التي كثيرا ما استخدمت لاستغلال ذوى القلوب الطيبة في أوروبا ، وعندى أن الزنجي لن يشتغل أبدا عن رضاء ذاتي ، والوسيلة الوحيدة لإرغامه على العمل أن تجعله يدفع ثمنا غاليا لإشباع ضروريات الحياة القليلة التي يحتاج إليها" ، وهذا كان هدف سياسة البرتغال الاقتصادية في أفريقيا . راشد البراوى : الرق الحديث في أفريقيا البرتغالية ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢م ، ص١١٩-١٢٠ .

(2) إبراهيم هاشم الفلالي : المرجع السابق ، ص١٤٨-١٤٩ .

(3) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، جـ ١ ، ص٢٩٧ .

(4) المرجع السابق ، جـ١ ، ص٥٠١ ، ٥١٠-٥١١ .

جـ - محاربة تجارة الرقيق فى عهد عباس حلمى الثانى :

لم تقف جهود مصر الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق بموت توفيق ، فبعد شهور قليلة من تولى عباس حلمى الحكم وافق فى ٣ ديسمبر ١٨٩١م ، على إنشاء بعض المركز بوقف تجارة الرقيق لتكون بمثابة "نقط حراسة" على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وبلغت تكاليف إنشائها ٦٠٠ جنيه مصرى ، وتعين البكباشى لوتون Louton الإنجليزى الجنسية قائداً لهذه المراكز [١] . كما أصدر فى ٢٠ مايو ١٨٩٢م أمراً بإبطال استخدام الرقيق فى المقاهى والمحلات العمومية مراعاة للآداب العامة [٢] .

والواقع أن تجارة الرقيق كانت -باستثناء أعداد قليلة يتم تهريبهم بين الحين والآخر - شبه منتهية مع بداية عهد عباس ، لدرجة أن مجلس شورى القوانين طالب فى جلسة ١٢ ديسمبر ١٨٩٣م بإلغاء "مصلحة منع تجارة الرقيق" وتكليف البوليس وكذلك مصلحة خفر السواحل بالقيام بأعمال تلك المصلحة ، ولكن رئيس النظار رياض باشا لم يتفق مع رأى أعضاء المجلس فى إلغاء هذه المصلحة مراعاة لخاطر إنجلترا [٣] .

وكانت تلك الأعداد القليلة التى تهرب إلى مصر تجد لها مشترين بين قلة من أعيان البلاد لم تتهيأ نفوسهم بعد لفكرة الاستغناء عن الرقيق ، وقد حدث فى ٢٧ يوليو ١٨٩٤م أن حضر بعض الجلابة من السودان ودخلوا مصر خفية ومعهم ست من السودانيات ، فباعوا ثلاث منهن إلى على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين، والرابعة باعوها إلى حسين باشا واصف وكيل وزارة الأوقاف ، ثم باعوا الاثنتين الباقيتين إلى الدكتور عبد الحميد بك شافعى الحكيم ، الذى أرسل إحداهما إلى محمد باشا الشواربى من أعيان قليوب وعضو مجلس شورى القوانين [٤] .

ونما إلى علم ضابط مصلحة إلغاء تجارة الرقيق بمنطقة الأهرام وهو اليوزباشى محمد ماهر بما حدث ووجود الجلابة فى منطقة الأهرام ،فقام بضبطهم وكان عددهم

---

(١) السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٣٠٥ .

(٢) عبد الهادى على عبد الهادى : دور الخديو عباس حلمى الثانى فى السياسة المصرية ، رسالة ماجستير من آداب الزقازيق ١٩٨٧م ، ص٣٦٩ .

(٣) طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ، ص١٨١-١٨٣ .

(٤) محمد فريد : المرجع السابق ، ص٢١١ .

خمسة ، فقبض على أربعة وهرب الخامس ، واعترف الجلابة باسماء الأعيان الذين اشتروا الجوارى فقام شيفر بك رئيس المصلحة بالقبض عليهم [1] ، وفى ٢٨ يوليو سجن على باشا شريف وحسين باشا واصف فى قسم عابدين ، ولكن ظهر أن على باشا حائز لنيشان من إيطاليا يخول لحامله حق الحماية الإيطالية ، فأفرج عنه فى نفس اليوم بناء على طلب قنصل إيطاليا ثم أفرج عن حسين باشا واصف بالضمانة وأمر نوبار باشا رئيس النظار ، بتشكيل لجنة للنظر فى "حبس الباشاوات هل كان قانونياً أم لا" وبالبحث وجد أن الدكريتو الخديو الصادر فى ١٨٧٧م بمنع التجارة فى الرقيق لم يذكر شيئاً عن معاقبة الشارى و"**أن لا وجه لمحاكمة مشترى الرقيق**" ، ولكن مجلس النظار – قرر محاكمتهم أمام المجلس العسكرى ويبرر محمد فريد قرار مجلس النظار بمحاكمتهم بقوله أنه كان يخشى سطوة الإنجليز [2] **ولكن الحقيقة أن القبض على الباشاوات ومحاكمتهم قد تم طبقاً لمخالفتهم منشور نظارة الداخلية الصادر فى ٢٧ يونيو ١٨٨٠م ، والذى ينص على معاقبة مشترى الرقيق بعين الجزاء الذى يتوقع على البائع** [3] .

وأحضرت الجوارى وسُئلن فى المحكمة ، ويبدو أن محامى الشواربى باشا وأسرته قد أغروا وأثروا على الجارية "زنوبة" التى اشتراها ، لأنها حين طلب منها تعيين الباشا الذى بيعت له ادعت أنها لا تراه بقاعة الجلسة ، فلما سئلت عن أوصافه اختلط عليها الأمر ، فمرة قالت إن له لحية فلما سئلت إن كان بلحيته شيب ترددت ثم قررت أنه لم تكن له لحية ، واستمرت المحاكمة أسبوعا وصدر الحكم فى ١٣ سبتمبر ١٨٩٤م بحبس الدكتور عبد الحميد الشافعى ستة أشهر مع الشغل وبراءة كل من حسين باشا واصف والشواربى باشا ، وبقى المتهم الرابع شريف باشا بغير محاكمة لمرضه بعد أن أعلنت إيطاليا رفض حمايتها له [4] .

وكان الفصل الأخير فى هذه الحادثة التى عرفت باسم "**مسألة الرقيق**" وكانت حديث الناس فى منتدياتهم ، يتلخص فى هذه النقاط :

أولاً – إقرار على باشا شريف *"باقترافه لجناية مشترى الرقيق حال كونه عالماً بأن الاشتراء هو فعل جنائى يعاقب عليه القانون"* .

---

(1) الأميرة جويدان : المرجع السابق ، ص١٣٥ .
(2) محمد فريد : المرجع السابق ، ص٢١٢-٢١٥ .
(3) محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ٥/أ ، منشور من نظارة الداخلية بشأن مجازاة من يشترى الرقيق ، المجموعة ١٨ سودان ، فى ٢٧ يونيو ١٨٨٠م ، راجع نص المنشور فى ص ٣٦٤ كم هذا الكتاب .
(4) جويدان : المرجع السابق ، ص ١٣٦-١٣٨ .

ثانيا – أنه ارتكب هذه الجريمة خطأ منه وإهمالاً .

ثالثاً – أنه تاب ورجع وندم على ما فعل .

رابعاً – أنه يقبل كل ما يحكم به عليه ويطلب العفو والغفران من الخديو .

خامساً – وافق الخديو على العفو عنه لكبر سنه ومرضه ، بعد أن كشف عليه بلجنتين طبيتين إحداهما أوربية مختلطة والثانية إنجليزية محض ، وقررتا أنه مريض مرضاً يخشى منه على حياته [1] .

وقد أدى اعتراف علي باشا شريف إلى غضب كثير من المواطنين عليه خاصة المثقفين وعلية القوم الذيم كان رأيهم ينحصر في أن اعتراف شريف باشا "*قد حط بالأمة المصرية بأسرها حطيطة لا ظهور ولا رفعة بعدها مطلقا ... وذلك بالنظر إلى صدور هذا العمل : أولا عن شخص يمثل الأمة بأسرها لكونه رئيس مجلسها ... ثانيا عن أعظم أمرائها وعين أعيان سراتها ونبلائها ، وحينئذ يكون ثوب الخزى والعار الذى نسجته أنامل هذا الاعتراف يكفى لأن تنضم فيه سائر أفراد الأمة المصرية* ". ولكن محرر جريدة الأهالي رأى في هذا الرأى مبالغة كبيرة واستند فى رأيه هذا إلى ثلاث حجج قوية . أولها أن الباشا قد خير بين أمرين هما الموت من المذلة أو الحياة مع المذلة فاختار الثاني الذى هو أخف الضررين ، وثانيها أن الباشا لم يكتب اعترافه هذا وهو رئيساً للمجلس بل كتبه بعد أن قبل الخديو استعفائه من رئاسته . أما الحجة الأخيرة فهى أن الباشا – من وجهة نظر المحرر – لم يكن مصريا خالصا ، بل اعتبره إيطاليا أكثر من كونه مصريا [2] .

وقد وجدت إنجلترا فى هذه الحادثة فرصة لتشويه سمعة أعضاء المجلس والانتقام منهم ، بعد موقفهم المطالب بإلغاء مصلحة منع تجارة الرقيق كما اتخذتها وسيلة للإيقاع بالمصريين والحط من كرامتهم وقدرهم ، ولكن هذا لم يمنع المجلس من الاستمرار فى معارضة الحكومة المصرية الموالية للاحتلال ، فطالبوا عند مناقشة ميزانية ١٨٩٥م بإلغاء دفع نفقات جيش الاحتلال من جانب الحكومة المصرية [3] .

ومن ناحية أخرى استغلت إنجلترا هذه الحادثة فى الضغط على الحكومة

---

[1] الأهالي : فى ١ أكتوبر ١٨٩٤م ، ص٢ .
[2] نفس المصدر السابق ، ص٢ .
[3] طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ، ص١٨٣-١٨٤ .

المصرية لعقد معاهدة جديدة تكون أكثر شمولا من معاهدة ١٨٧٧م التى لم تنص على معاقبة مشترى الرقيق [1] . فاستجابت الحكومة المصرية وتم عقد هذه المعاهدة فى ١٢ نوفمبر ١٨٩٥م ، وهى معاهدة لم تختلف كثيراً عن معاهدة ١٨٧٧م ، غير أنها كانت أكثر شمولا إذ نصت على منع التجارة فى جميع أنواع الرقيق بما في ذلك المماليك والجوارى البيض . كما أضيف إليها ملحقا يتعلق بالإجراءات التفصيلية للإشراف على الشحن فى البحر الأحمر ، كما تعهدت الحكومة المصرية بنشر قانون خاص يتضمن عقوبات تفصيلية للمخالفات المتعلقة بتجارة الرقيق سواء البائعين أو المشترين [2] .

وفى ٢١ يناير ١٨٩٦م صدر دكريتو بشأن هذه العقوبات التفصيلية ، ويتضح منه تشديد العقوبة التى توقع على جالبى الرقيق إلى مدة تتروح بين خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة أشغال شاقة ، بعد أن كانت طبقا للائحة ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م تتروح بين خمسة أشهر وخمس سنوات . أما بخصوص شراء الرقيق فقد نصت المادة الثالثة من هذا الدكريتو على عقاب التاجر الذى يشترى من تاجر بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين ، أما إذا حصل البيع والشراء أو المقايضة بين عائلة وأخرى فتكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبالغرامة من ثلاثين جنيها إلى خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كما نصت المادة الخامسة على أنه *"يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة كل من جب -خصى- رقيقا أو اشترك فى هذا الفعل"* [3] .

وبنفس التاريخ صدر أمر عال حدد المحاكم التى تختص بنظر الجرائم المتعلقة بتجارة الرقيق ، حيث شكلت محكمة للنظر فى القضايا التى تقع داخل القطر المصرى وملحقاته ما عدا الجهات جنوبى أسوان وموانى البحر الأحمر وسواحله ما عدا السويس ، وتتكون من خمسة قضاة منهم اثنين من الأوربيين ، كما تشكل مجلس عسكرى للنظر فى القضايا التى تقع فى باقى الملحقات ، ويتكون من خمسة ضباط من المصريين يعينهم السردار وأحكامهما لا يجوز الطعن فيها بأى وجه [4] .

---

[1] محمد فريد : المرجع السابق ، ص٢٥٣ .

[2] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٧ .

[3] الأوامر العلية والدكريتات الصادرة من أول يناير ١٨٩٦م إلى ٣١ ديسمبر ١٨٩٦م ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ص١٨-٢٠ .

[4] الأوامر العلية والدكريتات ، المرجع السابق ، ص٢١-٢٣ .

وتلا هذه المعاهدة نشاط كبير "لمصلحة محاربة تجارة الرقيق" فى قطع دابر هذه التجارة وبذل العاملون فيها كثيرا من الجهد ، فكان داعيا لاستحسان ناظر الداخلية مصطفى فهمى باشا الذى اختص بعض الضباط ذوى النشاط الملحوظ بتقديره وتقدم إلى الخديو طالبا ترقيتهم إلى الرتب الأعلى ، ووافق الخديو على طلبه وتم ترقيتهم إلى تلك الرتب نظير قيامهم بتأدية خدماتهم أحسن قيام [١] .

ونتيجة لهذه القوانين الصارمة ونشاط رجال مصلحة منع تجارة الرقيق ويقظتهم، فقد انحصرت تجارة الرقيق بمصر ، ولم يبق لها سوى آثار قليلة فى السودان ولذلك احتوت اتفاقية الحكم الثنائى للسودان التى تم توقيعها فى ١٩ يناير ١٨٩٩م على مادة نصت على منع تجارة الرقيق بالسودان وإزالة مابقى من آثاره [٢] ، وفى عام ١٩١٣م نجد بعض هذه الآثار لازال موجودا فيذكر كتشنر فى تقريره عن الإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان *"أن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة قد حدّت من عمليات صيد الرقيق بصورة كبيرة ، ولكن هناك بعض حوادث خطف من حين لآخر مع استمرار تهريب الرقيق من الحبشة والحدود الجنوبية الغربية* [٣].

أما تجارة الرقيق الأبيض فلا نجد لها آثارا ، ولا تحدثت عنها الوثائق فى هذه الفترة ، وبرغم أن لدينا قائمة كبيرة بأسماء كثير ممن قبض عليهم من التجار وصدرت ضدهم أحكام مختلفة ، إلا أنه لم يكن بينهم تاجر فى الرقيق الأبيض [٤] .

بيد أن بدايات القرن العشرين قد شهدت تجارة فى الرقيق الأبيض من نوع جديد ولا علاقة لها بموضوعنا هذا إلا فى الاسم ، وقد تمثلت هذه التجارة فى قيام بعض العصابات بخطف الفتيات القاصرات الأوربيات وبيعهن فى مصر إلى بعض القوادين والعاملين فى مجال العهر والدعارة وغيرها [٥] ، ويذكر كتشنر أنه تم القبض على ٧٤ تاجرا و٨٤٣ فتاة قاصرة من الأوربيات والتركيات فى عام ١٩١٣م [٦] .

---

[١] محفظة ٦٢٤ ، عابدين ، الداخلية ، ملف ١٨٩٦م ، ث ٣٣ ، من مصطفى فهمى باشا إلى رئيس ديوان عربى خديوى، فى ٢٨ مايو ١٨٩٦م .
[٢] محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . ٥٧٨ .
[٣] تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩١٣م ، مرفوع من الفيكونت كتشنر إلى السير إدوارد جراى .
[٤] راجع الملحق ١٧ بآخر البحث .
[٥] محمد سيد كيلانى : المرجع السابق ، ص١٦٨-١٧٠ .
[٦] تقرير عن المالية والإدارة ، المرجع السابق ، ص٩٣ .

سادساً : حركة تحرير الرقيق بعد المعاهدة :

اقتصرت حركة تحرير الرقيق فى مصر قبل المعاهدة التى عقدت فى٤ أغسطس ١٨٧٧مَ – إلى جانب العتق التطوعى الذى يقوم بـه مـلاك الرقيق لوجـه اللـه تعـالى– على المجهودات التى بذلها القناصل الأوربيين ، بالإضافة إلى الرقيق الذين حرروا بعد استنقاذهم من أيدى الجلابة ، وقد كانت الضبطية هى المسئولة عن هؤلاء الرقيق من حيث منحهم شهادات العتق ، وتدبير الأشغال للكبار منهم وتربية الصغار وإرسالهم إلى المدارس والمصانع . ولكن ذيل المعاهدة قد وضع ضوابط لتنظيم عمليات تحرير الرقيق من أيدى أسيادهم ، فنص على إنشاء أقـلام مخصوصـة لهذا الغرض علـى أن يكـون فـى كـل قلـم منهـا سـجل يقيد فيـه كـل مـا يتعلـق بـالرقيق المعتـوق مـن بيانـات ومعلومات [١] .

أما اللائحة التى صدرت فى ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م فقد تناولت بالتفصيل هذه الأقلام من حيث عددها وأماكنها وأسلوب عملها ، فنص البند الثالث من هذه اللائحة علـى ترتيب قلمين أحدهما فى القاهرة والأخر فى الأسكندرية ، أما البنـد الرابع فنص علـى إنشـاء قلمين آخرين أحدهما فى الوجه القبلى والآخر فى الوجه البحرى ، على أن يكون *"كل منهما تحت ملاحظة مفتش عموم جهته"* ، وحدد البند الخامس عدد الموظفيـن فـى هـذه الأقلام فذكر أن كل منها سوف يتكون من ريس وكـاتب واحد . وأوجب البند الثـانى عشر عليهما منح ورقة الحرية إلى أى رقيق يتقدم إلى القلم بشكوى، حتـى لـو اتهمـه سيده بالسرقة ، فالواجب منحـه ورقـة العتـق أولا ، ثـم إرسـال القضيـة بعـد ذلـك إلـى الضبطية للتحقيق فيها .وقد نص البندين الثامن والتاسع عشر علـى أن جميـع الرقيـق الذى ضبط بمعرفة رجال الإدارة المصرية فى جميع الجهات بطريق البر أو البحـر أو النهر ، يجب إرسـالهم إلـى أقـلام عتـق الرقيـق لمنحهـم أوراق العتـق ، أمـا التجـار فيرسلون إلى "مجلس العسكرية" لمحاكمتهم [٢] .

ولم تكن مهمة هذه الأقلام قاصرة على منح أوراق العتق فقط ، فكان من مهامها أيضا ترتيب أمور تعيش الرقيق المعتوق ، حيث نص البند السادس والعشرون من هذه اللائحة على ضرورة سؤال الرقيق المعتوق إن كان يمكنهم التعيش فى البلاد معتمديـن

---

[١] م.ع ، دفتر قيد اللوائح والقرارات والمنشورات س ٩/٣٣/١ ، ث ١٣٩ ، ص١١٤ ، فى ٤ اغسطس ١٨٧٧م .
[٢] م.ع دفتر س ٩/٣٣/١ ، ث ١٤٠ ، ص١١٥ فى ٧ شوال ١٢٩٤هـ /١٥ أكتوبر ١٨٧٧م .

على أنفسهم ويرغبون فى إطلاق سبيلهم ، فـإن أجـابوا بمقدرتهم علـى التعيش ، فإنـه يجب على القلم التأكد من صحة إجابتهم ، فإن ثبت صحة ذلك أطلق سبيلهم

"وإلا فيصير استخدام الذكور منهم بعد العتق بحسب اختيارهم واقتدارهم سواء كان فى أشغال الزراعات أو فـى الخدامة المنزلية أو فـى العسكرية ونحـو ذلك ، ثـم الإناث أيضا ينظر فى اسـتخدامهم بعد العتـق إمـا فـى محـلات تابعـة للحكومـة أو فـى منازل معتبرة أو غيره" [1] .

ويبدو أن الهدف من هذا الإجراءات كان ضمان المعيشـة لهؤلاء الرقيـق وفـى نفس الوقـت عدم تـرك الذين لا يستطعون التعيش منهم يلجئـون إلـى وسـائل غـير مشروعة أو غير أخلاقية لكسب العيش .

وحتى الأطفال لـم تغفلهم هـذه اللائحـة فقد نـص البند السـابع والعشرين علـى ضـرورة إرسـالهم إلـى مـدارس الذكـور إن كـانوا ذكـوراً والـى المـدارس المخصصـة للإناث إن كانوا إناثا، ومن كـان منهم غير لائق للمدارس *"يصير دخولـه فـى بلـوك الصناعة لأجل تربيته وتعيشه"* ، ونص البند الثامن والعشرون علـى ضـرورة قيد كل هذه التفاصيل فى الدفتر المخصص لذلك فى كل قلم من أقلام عتق الرقيق [2] .

وبالبحث فى سجلات عتق الرقيق المحفوظة فى دار المحفوظات بالقلعـة ، وجـد أنه كان يوجد نوعين من السجلات ، النوع الأول كان يسمى *"دفتر وقايع تفاصيل عتق الرقيق"* وكان الدفتر من هذا النوع يقسم إلى عدة خانـات تختلـف مـن دفتر إلـى آخـر ، ويدون فى هذه الخانات البيانات الآتية :

اسم الرقيق ، جنسه ، تاريخ حضوره للقطر المصرى إن كان يعرف ، الطريـق المحضر منه ، اسم الجلاب إذا كان يعرفه ، اسم من كان بطرفه ، مـدة إقامتـه بـالقطر المصـرى ، تـاريخ العتـق ، نمـرة القسيمة (أى قسيمة العتـق التـى تعطـى لـلرقيق) ، توقيعات التحقيق ، ملحوظات .

وكانت هذه الخانات تسطر فى صفحتين متقـابلتين مـن الدفتـر ، وكلهـا صغيرة الحجم في حـدود ٢-٣ سم مـاعدا خانـة توقيعـات التحقيق التـى كـانت تحتـل نصـف مساحة الصفحة اليسرى تقريبـا ، ويكتـب فـي هـذه الخانـة كل مـا يخص الرقيـق مـن

---

[1] م.ع دفترس١/٣٣/٩ ، ث ١٤٠ ، ص١١٥ ، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ/١٥ أكتوبر ١٨٧٧م .
[2] نفس المصدر .

معلومات غير واردة فى الخانات الأخرى مثل أسباب طلب العبد العتق وتفاصيل شكواه من سيده وأوصاف العبد والأعمال التى كان يقوم بها والمكان الذى سيتوجه إليه بعد العتق والعمل الذى سيعمل بـه [١] . وفـى فترة متأخرة ترجـع إلـى بدايـات القـرن العشرين كـان الدفتر يسمى *"دفتر أورنيك نمـرة ١٣٨ لقيد وقـايع تفـاصيل الرقيـق المعتوق"* [٢] .

أما النوع الثانى من دفاتر عتق الرقيق يسمى *"دفتر تذاكر عتق الرقيق"* وهو الذى تسميه لائحة ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م باسم *"دفتر القسيمة"* وهو عبارة عن عدد من الصفحات المصنوعة من ورق أبيض سميك كل ورقة بها أربع تذاكر وكل تذكرتين متجاورتين هما أصل وصورة ، حيث تدون بيانات الرقيق فى كل منهما ثم تنزع التذكرة الخارجية الموجودة ناحية طرف الورقة وتسلم للرقيق المعتوق ، أما التذكرة الداخلية الموجودة ناحية كعب الدفتر فتظل مثبتة بالدفتر كأصل يرجع إليه وقت اللزوم، وكانت بيانات الرقيق تدون فى التذاكر باختصار ، ثم تفصيلاً فـى "دفتر الوقـايع" [٣] . كما كانت كل تذكرة تحاط ببرواز زخرفى كتب فى أعلاه *"تذكرة حرية"* [٤] .

وفى ١٧ رمضان ١٢٩٤هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٧٧م صدر أمر عال إلى نظارة المالية بتشكيل أقلام منع الرقيق الأربعة على حسب المنصوص بذيل المعاهدة ، ولكن هذا الأمر حدد عدد موظفى كل قلم بأنهم ثلاثة موظفين هم : مأمور وكاتبين ، وقد تعين أحمد نشأت بك مأموراً لقلم عتق الرقيق بمحافظة مصر ، و أحمد بك التونى مأموراً لقلم عتق الرقيق بتفتيش قبلى ، كما أحال هذا الأمر أشغال قلم عتق الرقيق بمحافظة الإسكندرية على شافعى بك وكيل المحافظة مؤقتا لحين النظر فى تعيين مأمور لهذا القلم [٥] . وفى ١٤ أكتوبر ١٨٧٧م صدر أمر آخر إلى المالية بتعيين أحمد أفندى فى وظيفة مأمور قلم عتق الرقيق بالإسكندرية [٦] .

---

(١) انظر على سبيل المثال،دفتر وقايع عتق الرقيق بمديرية القليوبية من سنة١٨٨١م إلى سنة١٨٩٣م،٦٧٩ ، عين١٣، مخزن١ ، وانظر أيضا دفتر وقايع تفاصيل عتق الرقيق بمديرية الدقهلية١٦٠٦ ، عين٢٦ ، مخزن٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال دفتر أورنيك نمرة ١٣٨ لقيد وقايع تفاصيل عتق الرقيق عملية مركز طوخ قليوبية من ابتدى ١٩٠٧م ، رقم ٦٨٠ ، عين ١٣ مخزن ١ ، وايضا دفتر أورنيك نمرة١٣٨ لقيد وقائع تفاصيل الرقيق المعتوق من ابتدى ٣٠ مايو ١٨٩٧م بمركز فوة مديرية الغربية ٢٠٣٨ ، عيين ٣٥ ، مخزن ٧ .

(٣) انظر على سبيل المثال دفتر تذاكر عتق الرقيق بمديرية القليوبية من سنة ١٨٨١م إلى ١٨٩٣م ٦٧٨ عين ١٣ مخزن ١ ، وانظر أيضا دفتر قسايم عتق الرقيق بمديرية المنوفية ١٣٣٤ عين ١٣ مخزن ١٠ .

(٤) انظر صورة التذكرة بالملحقين ١، ٢ .

(٥) م.ع ، دفتر س ١/١٠/٢٤ ، ث ٧٠ ص٧١ ، أمر كريم إلى المالية بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٩٤هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٧٧م .

(٦) نفس المصدر س١/١/٦١ ، ث ٧٨ ، أمر كريم إلى المالية بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ/١٥ أكتوبر ١٨٧٧م .

وقد حدد الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٨٧٨م دائرة اختصاصات كل نظارة من نظارات الحكومة المصرية ، فذكر أن "**أقلام منع الرقيق**" تتبع نظارة الداخلية [١] . وفى عام ١٨٨٥ انضمت هذه الاقلام إلى "**مصلحة إلغاء تجارة الرقيق**" تحت رئاسة الكولونيل شيفر بك ، كما تم زيادة عدد هذه المكاتب ، وفى عام ١٨٨٧م عادت هذه الأقلام مرة ثانية كإدارة مستقلة تحت إشراف ناظر الداخلية مباشرة [٢] .

ولو حاولنا تقييم الدور الذى قامت به هذه الأقلام ، لوجدنا أنها أحسنت القيام بالمهمة ، فيذكر دفرين أنه "*قد ترتب على عملها تغيير عظيم فى علائق الأرقاء مع ساداتهم ، فكل رقيق يعلم الآن أنه يمكنه الحصول على عتقه متى شاء*" كما يذكر أنها قامت بمهمتها بنفقات قليلة ودون أن تثير أية مشاكل [٣] . ويبدو أن ماذكره دفرين صحيح بدرجة كبيرة ، فعلى سبيل المثال بلغ مجموع الرقيق الذين حصلوا على أوراق عتق بمديرية البحيرة من عام ١٨٨٥م حتى عام ١٩٠٦م ، ١٩٥ رقيق حضر منهم إلى قلم عتق الرقيق من تلقاء نفسه ١٤٩ رقيق والباقون حضروا مع ساداتهم أو الشرطة أو أشخاص آخرين [٤] ، فقد كان السيد الذى يرغب في الحج مثلا ويريد اصطحاب أحد عبيده معه لخدمته ؛عليه أولا تحرير تذكرة حرية لهذا العبد حتى يمكنه أخذه معه .

أما حجم الدور الذى قامت به هذه الأقلام فيتضح من العدد الكبير من الرقيق الذى حرر بمعرفتها ، وفى بادئ الأمر كان قلما القاهرة والإسكندرية أكثر نشاطا من باقى الأقلام ، فقد حققا أعلى رقم من الرقيق المحررين ، ولكن مع منتصف الثمانينيات أصبحت أقلام عتق الرقيق فى الوجه القبلى هى الأكثر نشاطا يليها أقلام عتق الرقيق فى الوجه البحرى التى فاقت هى الأخرى القاهرة والإسكندرية فى هذا المضمار [٥] .

وفى عام ١٨٧٨م بلغ إجمالى الرقيق الذى حرر بمعرفة هذه الأقلام ٧٢٢ فقط إلا أن عددهم قد زاد فى العام التالى ليصل إلى ١٦٠٢ رقيقا من جميع الأنواع

---

[١] طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ، ص١٣٤-١٣٥ .
[٢] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٧ .
[٣] اللورد دفرين : المرجع السابق ، ص١٠٢
[٤] دفتر تذاكر الرقيق بمديرية البحيرة من ١٨٨٥-١٩٠٦م ٩٩٢ ، عين ١٧ ، مخزن ١٣ .
[٥] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٣٧ .

والأجناس [1] ، وبحلول ٣٠ نوفمبر ١٨٨٢م بلغ إجمالى الرقيق الذين حرروا بمعرفة هذه الأقلام منذ إنشائها ٨٠٩٢ رقيقا ، منهم ٣٤٣٦ من الذكور و٤٦٥٦ الإناث[2]. وبعد الاحتلال البريطانى استمرت عملية تحرير الرقيق ، ففى عام ١٨٨٤م تم تحرير ١٠٣٣ رقيقا [3] وفى العام التالى ارتفع عدد المحررين ليصل إلى ٢٠٧٥ رقيقا [4] ، واستمر عددهم فى الزيادة حيث تم تحرير ٢٦٥٠ رقيقا فى عام ١٨٨٦م [5] وبحلول عام ١٨٨٩م وصل عدد الرقيق المحررين بمعرفة أقلام عتق الرقيق من إنشائها ١٨٠٠٠ رقيقا [6] .

وفى فترة أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر كانت جريدة القاهرة الحرة تنشر بصورة غير منتظمة أعداد الرقيق المحررين فى القطر المصرى فى كل شهر، فتذكر الجريدة أن قلم عتق الرقيق قد حرر فى شهر يناير ١٨٨٧م ١٠٤ رقيقا[7]، وفى شهر نوفمبر من العام نفسه تم تحرير ٩٩ رقيقا [8] ، وفى شهر ديسمبر تم تحرير ١٣٥ رقيقا [9] ، وفى عام ١٨٨٨م تذكر الجريدة أنه تم تحرير ١٥١ رقيقا فى شهر يناير [10] ، و١٦٢ رقيقا فى شهر فبراير [11] ، و١٧٢ رقيقا فى شهر مارس . جدير بالذكر أنها كانت تذكر عدد الرقيق المحررين فى الشهر إجمالا ثم تفصل عدد كل نوع منهم ، ففى عددها الصادر فى ١٧ إبريل ١٨٨٨م تذكر أنه قد "*بلغ عدد الرقيق الذى أعتق فى شهر مارس الماضى ١٧٢ منهم ٦١ سودانيا و٩٩ سودانية و٧ حبشيات وجركسيين*" [12] .

---

[1] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٧ .

[2] اللورد دوفرين : المرجع السابق ، ص١٠٣ .

[3] جريدة القاهرة ، العدد الصادر فى ١٥ يناير ١٨٨٦م ، ص٢ .

[4] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٧ .

[5] جريدة القاهرة الحرة ، العدد ٣٣١ ، فى ١٥ يناير ١٨٨٧م ، ص٢ .

[6] جابرييل بير : المرجع السابق ، ص٣٢٥ .

[7] جريدة القاهرى الحرة ، عدد ٣٥٦ ، فى ٢٤ فبراير١٨٨٧م ، ص٣ .

[8] جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٥٨٩ ، فى ١٣ ديسمبر ١٨٨٧م ، ص٢ .

[9] جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٦٢٨ ، فى ٢١ يناير ١٨٨٨م ، ص٢ .

[10] جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٦٤٧ ، فى ١٢ فبراير ١٨٨٨م ، ص٢ .

[11] جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٦٨٧ ، فى ٢٩ مارس ١٨٨٨م ، ص٢ .

[12] جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٧٠٣ ، فى ١٧ إبريل ١٨٨٨م ، ص٢ .

وبعد ذلك تبدأ أعداد الرقيق المحررين بمعرفة هذه الأقلام تتراجع حيث نجد أن عدد الرقيق المحررين فى شهر مايو ١٨٨٩م قد بلغ ٣٧ رقيقا [١] ، وشهر أكتوبر ١٨٩١م نجدهم قد بلغوا ٤٨ رقيقا [٢] ، أما فى شهر أغسطس ١٩٠٨م نجدهم ثلاثة أرقاء فقط [٣] .

وتلقى دفاتر عتق الرقيق بالمديريات بعض الضوء على أعداد الرقيق المحررين فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، فتذكرت سجلات عتق بمديرية الغربية أنه تم تحرير ١٨ رقيقاً فى الفترة من عام ١٨٩٧م إلى عام ١٩٠٥م، وهم ٨ بمركز فوة [٤] ، و٥ بمركز السنطة [٥] ، و٥ بمركز دسوق [٦] . وفى مديرية البحيرة تم تحرير ٤٢ رقيقاً سودانياً وحبشياً فى الفترة من ١٨٩٠م–١٨٩٥م وبيانهم كالتالى : ١٢ رقيقا فى عام ١٨٩٠م ، و٤ فى العام التالى ثم ١،١٠،٩،٦تم تحريرهم فى السنوات الأخرى على التوالى [٧] ، وفى مديرية القليوبية لم يحرر أى عبد فى الفترة من ١٨٩٣–١٩٠٦م ، بينما شهد عام ١٩٠٧م تحرير عبد سودانى واحد[٨].

وبذلك أدت أقلام عتق الرقيق مهمتها على أكمل وجه بحصول هذه الأعداد الضخمة من الرقيق على تذاكر الحرية ، حتى أولئك الذين لم يحصلوا على أوراق العتق فإنهم كانوا على يقين من إمكانية الحصول على حريتهم حينما يشاءون . ولكن علينا أن نتساءل هل كانت الأعداد التى أعتقتها هذه الأقلام تفوق عدد الرقيق الذى أعتقه الملاك تطوعاً خلال النصف الأول من القرن؟ وهل كان الاكتفاء بغلق منابع الرق ومنع التجارة كفيلاً بتصفية وجود الرقيق فى مصر دون الحاجة إلى إنشاء هذه الأقلام ؟ نعتقد أن حركة عتق الرقيق تطوعياً فى مصر لم تكن فى حاجة إلى من يُنشطها ، ولكن الأمر كان يحتاج فعلاً إلى محاربة التجارة ومنع النخاسين من صيد الرقيق بتلك الطرق الوحشية ، ومنع التجار من إدخال بضاعتهم إلى مصر ، ثم يتركون الزمن يتكفل بباقى المهمة ، حيث كانت بضع سنوات كفيلة بتصفية الرقيق فى مصر تماماً ، ذلك لأن الموت والعتق التطوعى كانا يعملان بنشاط كبير بين صفوف الرقيق بأنواعهم المختلفة .

---

(١) جريدة القاهرة الحرة ، عدد ١٠٤٥ ، فى ٢٠يونيو ١٨٨٩م ، ص٢ .
(٢) جريدة المقطم ، عدد ٨٥١ ، فى ٢٣ ديسمبر ١٨٩١م ، ص٣ .
(٣) جريدة الجريدة ، عدد ٤٦٥ ، فى سبتمبر ١٩٠٨م ، ص٤ .
(٤) دفتر تذاكر عتق الرقيق بمركز فوة مديرية الغربية ٢٠٤٢ ، عين ٣٥ ، مخزن ٧ .
(٥) دفتر تذاكر عتق الرقيق بمركز السنطة بمديرية الغربية ، رقم ٢٠٣٩ ، عين ٣٥ ، مخزن ٧ .
(٦) دفتر تذاكر عتق الرقيق بمركز دسوق بمديرية الغربية ، ٢٠٤١ ، عين ٣٥ ، مخزن ٧ .
(٧) دفتر تذاكر عتق الرقيق بمديرية البحيرة ٩٩٣ ، عين ١٧ ، مخزن ١٣ .
(٨) دفتر وقايع تفاصيل عتق الرقيق بمركز طوخ بمديرية القليوبية ، ٦٨٠، عين ١٣ ، مخزن ١ .

الخاتمة

لعب الرقيق دوراً بارزاً وهاماً فى صناعة تاريخ مصر خلال القرن التاسع عشر ، وتغلغل دورهم وتأثيرهم إلى جميع المجالات : اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، ولكن هناك بعض الملاحظات والنتائج التى يمكن صياغتها بإيجاز فى هذه الخاتمة ، وهى تنقسم إلى نتائج عامة تخص الرق كظاهرة عالمية ونتائج خاصة بالرقيق فى مصر .

أولاً - النتائج العامة :

- الرق ظاهرة ارتبطت بالرغبات الأنانية لدى بنى الإنسان ونمت وترعرعت فى ظل الحروب والمعارك العديدة التى شهدها تاريخ البشرية.
- لعب الرقيق دور أساسى فى صناعة تاريخ البشرية حتى أن كتابة تاريخ أى عصر من العصور السابقة على القرن العشرين مع إغفال دور الرقيق هى فى الواقع كتابات منقوصة أو متحيزة .
- وخلاصة القول أن كتابة تاريخ الرقيق فى العالم يستلزم إعادة كتابة تاريخ العالم كله وذلك لصعوبة الفصل بينها .

* الرق فى الإسلام لا يعدو أن يكون نظاماً للتبنى لولا أن التبنى ممنوع فى الإسلام ، كما أن الرق فى الشرق يختلف تماماً عن الرق فى الغرب وأنه من الخطأ الربط بين الاثنين ، وهذا باعتراف الغربيين أنفسهم .

ثانيا النتائج الخاصة بالرقيق فى مصر :

- لعب الرقيق دوراً هاماً فى تطور نظام الحيازة وملكية الأرض الزراعية خلال القرن التاسع عشر ، حيث كانوا أول من حصل على الإنعامات والمنح من الحكام ، وأول من حصلوا على حقوق التملك بعد الحكام وكان أغلب كبار الملاك من ذوى الأصول الرقية ، كما وجد منهم الكثير من متوسطى الملاك وصغارهم .

- وكذلك كان الرقيق عنصراً أساسياً فى حركة وقف الأرض الزراعية والعقارات خلال القرن التاسع عشر ، فلا تخلو وقفية من الرقيق ، فهم إما واقفين أو موقوف عليهم .

- بالرغم من أن محاولات استخدام الرقيق فى زراعة الأرض لم تكن اتجاها عاما إلا أنها لم تكن محاولات فاشلة بدليل استمرارها على مدى فترات مختلفة من القرن التاسع عشر وعلى المستويين الحكومى والأهلى ، ولكن الذى منع انتشار هذه المحاولات بحيث تصبح اتجاها عاماً هو مهارة الفلاح المصرى ومقدرته التى يشتهر بها عالمياً وكذلك رخص الأيدى العاملة فى مصر التى جعلت استخدام الرقيق أكثر تكلفة إلى حد ما . أما محاولات استخدام الرقيق فى المصانع فقد اقتصرت على عصر محمد على فقط ، ولم تكن محاولة استخدامهم فى تلك المصانع فاشلة بقدر ما كانت التجربة الصناعية نفسها فاشلة .
- بغض النظر عن الأسباب العديدة لفتح السودان فإن جلب العبيد لاستخدامهم فى الجيش المزمع إنشاؤه كان هو المحرك الأول الذى دفع بقوات إسماعيل باشا ومحمد بك الدفتردار إلى الجنوب .
- أما تجربة تجنيد العبيد فلم تكن فاشلة بأى حال ، فقد استمر وجودهم في صفوف الجيش طوال القرن التاسع عشر .
- وكان للماليك دور كبير فى صنع الانتصارات التى حققها الجيش المصرى فى عهد محمد على وعباس وسعيد ، وبرغم أن البعض يذكر أن الضباط الجراكسة تميزوا بالجهل والتخلف وأنهم كانوا سبب الهزائم التى لحقت بالجيش المصرى فى عهد إسماعيل ، فإن الجراكسة كان أكثرهم من خريجى المدارس الحربية وبعضهم كان من تلاميذ البعثات العلمية العسكرية التى سافرت إلى أوروبا ، وعلى رأس هؤلاء راتب باشا قائد الحملة الفاشلة على الحبشة ، هذا بينما كان جميع الضباط المصريين ممن ترقوا من تحت السلاح ، ولكن يمكن إرجاع سبب هذه الهزائم إلى التعصب الشديد للجراكسة وغيرتهم على مراكزهم التى أصبحت موضع منافسة من الأجانب والمصريين ، وهذا بالإضافة إلى افتقار الجيش إلى قائد عظيم مثل ابراهيم باشا ، خاصة و أن الجيش المصرى فى عهد إسماعيل كان يقارب جيوش محمد على عدداً ويفوقها تسليحاً .

• أما الوضع الاجتماعي للرقيق فقد ارتبط بعاملين هامين هما :
الوضع الاجتماعي لملاك الرقيق أنفسهم ، وقواعد الشريعة الإسلامية التي كانت تطبق بدقة في جميع المسائل الخاصة بالأحوال الشخصية للرقيق كالعتق والولاء والميراث وغير ذلك .

• وقد بالغ حكام مصر وأمراؤها في اقتناء الرقيق خاصة الجواري حتى أن حريم الواحد منهم كان لا يقل عن بضع عشرات من الجواري وربما وصل إلى بضع مئات أو ألوف . وقد سايرهم في هذا الاتجاه جميع أعيان البلاد وسراتها ، فبالإضافة إلى ملكيتهم للجواري والتسري بهن واستيلادهن فإن أغلبهم كان متزوجاً من جارية وأكثر .

• وبرغم ذلك فقد غض المصريون أبصارهم عن مدى شرعية المصادر التي جلب منها الرقيق وعما إذا كان يحل لهم التسري بالجواري المجلوبات من تلك المصادر ، وفي اعتقادنا أن المصدر الوحيد الذي يمكن أن يكتسب صفة الشرعية هو أسرى حروب المورة ، حيث كانت هذه الحروب بإذن من الخليفة وبفتوى من مفتي استانبول تجيز استرقاق الأسرى .

• امتد تأثير الحركة المناهضة للرق إلى مصر بتأثير أوروبي ولكن هذه الحركة لم تأت بنتائج مرضية إلا عندما اقتنع حكام مصر وكثير من أهل البلاد بضرورة إلغاء الرق ، وقد سارت هذه الحركة بمباركة رجال الدين في مصر وعلى رأسهم الإمام محمد عبده .

• بالرغم من ضخامة العدد الذي تم تحريره بواسطة أقلام عتق الرقيق إلا أن هذه الأقلام لم يكن في مقدورها القضاء على الرق بدون سد المنافذ التي يجلب منها الرقيق ، وفي اعتقاد الباحث أن سد هذه المنافذ بإحكام كان كفيل وحده بأبطال الرق نهائيا في مدة زمنية أقل من التي استغرقتها هذه الأقلام، فقد شهد القرن التاسع عشر قبل إنشاء هذه الأقلام حركة عتق واسعة بمعرفة مالكي الرقيق أنفسهم في تقديرنا أنها كانت تزيد في معدلها عما حرره قلم عتق الرقيق الذي بلغ إجمالي ما حرره خلال ١٢ سنة ١٨٠٠٠ عبد بمتوسط ١٥٠٠ عبد سنوي وهو في تقديرنا أقل مما كان يعتق تطوعيا قبل إنشاء هذه الأقلام .

الملاحق

ملحق رقم (١)

(دوسيه بوليس نمرة ١٨٤)

تذكرة حرية

اوصاف

سمراء اللون قصيرة القامة
مفتوح الحواجب انف سلاري
فم وسط ورقبة مكرمشة

صادرة من قلم عتق الرقيق بمركز فوه باسم الحرمة زينب
المشروح اعلاه المحضرة تلقاء نفسها الموضح بعاليه
بالسجل المعد لذلك وتحررت هذه التذكرة لاعتمادها
كسائر الاحرار وان تكون حرة ولاية أمرها
كيف تشاء بلا قيد ولا شرط تحريرًا في

مأمور مركز
فوه

تذكرة حرية صادرة من قلم الرقيق بمركز فوة بمديرية الغربية باسم الحرمة / زينب بنت عبد اللـه الجركسية ، د.م.ع ، دفتر تذاكر عتق الرقيق بمركز فوة مديرية الغربية ، رقم ٢٠٤٢ ، عين ٣٥ ، مخزن ٧ .

ملحق رقم (٢)

تذكرة حرية

نمرة ٧

					اوصاف
جوهر السوداني	سودانى				

صادره من قلم عتق الرقيق بمركز فوه باسم جوهر السوداني

المشروح اعلاه المحضر .... الموضح ....

بالسجل المعد لذلك وتحررت هذه التذكرة لاعتماده

كسائر الاحرار وان يكون حرا .... ولاية امره

كيف يشاء .... بلا قيد ولا شرط تحريرا في ....



تذكرة حرية صادرة من قلم عتق الرقيق بمركز فوة باسم جوهر السوداني ، دفتر تذاكر عتق الرقيق بمركز فوة، مديرية الغربية رقم ٤٤٢-٢ ، عين ٣٥ ، مخزن ٧ .

ملحق رقم ٣

إشهاد بعتق جارية تدعى حليمة الزنجية
صادر من محكمة بني سويف الشرعية

بحضرة كل من محمد أفندى ابن على نور الدين من أهالى المحروسة والحاج على بن محمد المنوفى المقيمان يومئذٍ ببنى سويف ، أشهد على نفسه حضرة عين الأعيان يعقوب بك مدير بنى سويف والفيوم حالاً شهادة الإشهاد الصحيح الشرعى وهو بأكمل أوصافه المعتبرة شرعاً ، أنه أعتق وحرر ونجز عتق مرقوقته حليمة بنت عبد الله المعترفة له بالرق والعبودية إلى تاريخ العتق المذكور ، الجارية فى ملكة وحوزته وتصرفه عتقاً وتنجيزاً وتحريراً منجزين بلا تعليق ولا تأقيت بلفظ صريح من لسان أعذب فصيح خطابا إلى حليمة المذكورة ، فبموجب ما صدر من صيغتى العتق والتحرير الواقعتين من سعادة المولى إليه صارت حرة بذلك وأخرجت من مضايق الملكية إلى فضا الحرية فصارت حرة من أحرار المسلمين لها ما لهم وعليها ما عليهم فى القضايا والأحكام وليس لأحد عليها بعد ذلك سبيل برق ولا عبودية إلا الولاء الشرعى فإنه لمعتقها ، لقوله صلى الله عليه وسلم **"إنما الولاء لمن أعتق"** ، ثم بعد موته يكون لورثته بالشريعة . تحريراً فى ١٥ رجب ١٢٧١هـ .

(سجل إشهادات رقم ١ ، عين ٥٧ ، مخزن ٤٧ ، ص٢٢ ، وثيقة ٣٣٢) .

ملحق رقم ٤

إشهاد بعتق جارية تدعى بخيتة
صادر من محكمة مصر الشرعية

بحضرة كل من العمدة المكرم أحمد البكرى ابن المكرم محمد سويلم خادم مسجد سيدى على البكرى عمت بركاته ابن محمد السعدنى والمكرم مصطفى أغا ابن عبد الله أغا ابن عبد الله والمكرم الشيخ على الفقى ابن المكرم إبراهيم القزاز والمكرم محمد سويلم المذكور ولد جبران ، واطلاع الجميع وشهادتهم على الآتى ذكرة فهما

واطلاعاً وشهادة شرعية . أشهد على نفسه الخواجا دوبرتوا دبونى قنصل(إسم البلد غير واضح وربما كانت النمسا أو فرنسا) بمصر سابقاً ولد الخواجا كبروا ديونى شهادة الإشهادة الشرعى وهو بالصفة المعهودة شرعا أنه نجز عتق مرقوقته بخيته السودا وصيرها حرة من أحرار المسلمات لا ولاء لأحد عليها إلا الولاء الشرعى إشهادا صحيحا شرعياً عن طيب قلب وانشراح صدر ، ولا علم المذكور من ذلك لنفسه من الحظ والمصلحة والغبطة الوافرة باعترافه بذلك ، وصدقته على ذلك بخيتة المذكورة وقبلت ذلك منه لنفسها الاعتراف والتصديق والقبول الشرعيان بالطريق الشرعى . ولما تم على الوجه المسطور بعد أن ثبت الإشهاد به لدى مأذون مولانا شيخ الإسلام المشار إليه أعلاه بشهادة الشهود ثبوتا شرعياً عرض ذلك على حضرة مولانا شيخ الإسلام المشار إليه أعلاه ، فلما أن أحاط علمه الكريم بذلك مفصلاً على الوجه المسطور حكم بعتق بخيتة المشهد لها المذكورة وبصيرتها حرة من أحرار المسلمات لا ولاء عليها لأحد إلا الولاء الشرعى ، وأمر بكتابة ذلك وقيده بالسجل المحفوظ ضبطاً ليراجع بذلك عند الاحتياج إليه والاحتجاج به . تحريراً فى ٢٠ شهر ربيع الأول سنة خمس وستين ومائتين وألف.

(سجل الإعلامات الشرعية رقم ٢١ ،ص٤٨ ، وثيقة ١٣٠) .

ملحق رقم ٥

ثبوت وصية وعتق باسم رستم ويوسف بأشياء و ٣٠٠٠ قرش من محكمة مصر الشرعية

إعلام شرعى مضمونة قد ثبت بين يدينا بمجلس الشريعة الغراء بمحكمة مصر الكبرى لكل من المكرم رستم أغا وخشداشه المكرم يوسف أغا المورة لى كلاهما ولدى عبد الله على تركة سيدهما المرحوم حافظ أحمد أغا برازى المتوفى فن جهة بيت المال من غير شريك ، سوية بينهما مبلغ ٣٠٠٠ قرش وبندقيتين بزناد وطبنجتين وحصانين بغير زايد على ذلك . وذلك عندما أوصى به المتوفى المذكور لهما سويه حال حياته وتعدد تصرفاته وعن عتقهما معاً فى ١٥ محرم سنة ٥١ بشهادة كل من

..... فعند ذلك حكمنا بالعتق والوصية . تحريراً فى الحادى عشر من شهر رجب سنة سبع وخمسين ومائتين وألف .

(سجل الإعلامات رقم ٨ ، صفحة ١٩٢، وثيقة ٧٠٦) .

ملحق رقم ٦

الوقائع المصرية مقال بعنوان
" حوادث مجلس مصر "

الشريف عمر أغا رئيس التجار قدم رقيماً لمجلس المشورة مضمونه أن حضرة كتخدا أغا أرسل إليه غلام على يس المنوفى ، وقد كان محبوساً بديوان الحرير بمعرفة شنن أفندى ، وأنه جعله فى محل الحبس عنده ، فقال أهل المجلس أن سيد الغلام توفى وعليه دين للميرى وحبس الغلام لا تحصل منه منفعة ، فينبغى إذا أن يتحرر علم من الديوان الخديوى إلى الأغا الموما إليه بأن يرسله إلى طرف شيخ باعه الأسرى "اليسرجية" ليبيعه ويجعل ثمنه مع مخلفات المتوفى ، كما استقر الرأى علىهذا في اليوم الثامن والعشرين من شهر شعبان المكرم .

(محافظ الوقائع ، محفظة ١١ ، ملف رقيق ، عدد ٣٥٥ ، في ٢٤ رمضان ١٢٤٧هـ / ٢٦ فبراير ١٨٣٢م).

ملحق رقم ٧

حجة توكيل صادرة من
محكمة مصر الشرعية

بين يدى حضرة مولانا شيخ الإسلام أشهد على نفسه المكرم حسن أغا أرزروملى من التجار بسوق السلاح بمصر ابن المرحوم على أغا شهادة الإشهاد الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً ، أنه أقام المكرم مصطفى أغا النابلسى الياسرجى فى الرقيق الأبيض ابن المرحوم إسلام وكيلا شرعياً ومتكلماً ينوب عنه

مناب نفسه وعوض شخصه فى تخليص جاريته المدعوة ماريه النصرانية البيضاء الجورجية التى اشتراها لنفسه قبل تاريخه بمحمية إسلامبول ممن هى تحت يده وفى جهته كاين من كان ، وفى الدعوى والطلب بذكر عند سادتنا قضاة العساكر ونوابها وولاة الأمور وحلفائها ، توكيلا مطلقاً مفوضاً له فى رأيه وقوله وفعله وقبل ذلك منه الوكيل المذكور لنفسه قبولاً شرعياً . صادر ذلك بحضور كل من المكرم الحاج حسن أغا ابن المرحوم إبراهيم والمكرم أحمد أغا بن إبراهيم الطوغاتلى الياسرجى فى الرقيق الأبيض كلاهما وهما صحبة هذا الرقيم لأداء الشهادة بذلك . ولما صدر ذلك وتم بين يدى مولانا أفندى المشار إليه أعلاه ، أمر بكتابة ذلك وقيده بالسجل المحفوظ حفظا للواقع ، تحريراً فى الثالث عشر منشهر ربيع الأول سنة سبع وستون ومائتين وألف .

(سجل الإعلامات رقم ٢٥ ، صفحة ٥١ ، وثيقة ١٦٦) .

ملحق رقم ٨

مكاتبة من مأمور ديوان الخديو إلى الجناب العالى

وفقا لما تقرر فى المجلس العالى فقد ذهبنا إلى منزل عبدى الكاشف ورأينا ما فيه من الأشياء الموجودة ، وبموافقة صاحب الدولة البك الكتخدا وباتفاق رأى المجلس فقد بيع ما هو من أمواله المتروكة عنه من الخيل والجمال والأشياء الآتية من فوق "السودان" وبعض الأشياء العائدة له الموجودة فى منزله فبلغت قيمتها ١٤٤٦٢٥ قرشاً وكسور ، وقيد دفتر الأشياء المباعة بالخزانة . وبعد تحصيل تلك الأثمان بمعرفة المباشر فالتعسون ألف قرش التى كان أخذها المومئ ، إليه من مال المأمورية تؤخذ إلى الخزانة وما يبقى يحفظ على صورة الأمانة ، وحيث أن زوجة المومئ إليه من الناشنات المخرجات من سراى الجناب العالى "إشراقة" فقد كان من رأى المجلس أن يعاد إلى الخزانة ما كان أعطى لها منها ، وعلى ذلك أخذت تلك الأشياء بموجب كشف مخرج من خزانة الامتعة وسلمت إلى الخزانة وأرسل كشفها ضمن كتابنا هذا .

وبما أن من بين عبيد المومئ إليه اثنى عشر عبداً رقيقاً غير معتق فقد قدر ثمن كل واحد منهم شيخ الجلابين بثلاثمائة قرش وأخذوا لحساب الميرى ، وقيدت

أثمانهم فى دفتر المتروكات ، وأعطى كل واحد منهم ورقة من ديوان الخديوى بعتقه ، وأرسلوا إلى صاحب العطوفة البك ناظر الجهادية لإلحاقهم بالعسكرية الجهادية ، وهذه أسماؤهم مرسلة إليكم ضمن كتابنا هذا على حدة ، كذلك المومئ إليه اثنى عشر مملوكاً ثمانية منهم ما بين جركسى وجورجى وأبازة وأربعة من الجزائر ، وواحد من هؤلاء الجزائريين الأربعة يعرف القراءة والكتابة نوعا مـا والثلاثة الآخر لا يعرفون ولكن بسبب أن هؤلاء الأربعة شباب وتركهم على ما هم عليه ضياع لهم ، فقد أخذت هؤلاء الأربعة الجزائريين إلى منزل لإرسالهم إلى مدرسة الجهادية . والثمانية البـاقون أعطيناهم ما يكفيهم وألحقناهم بمنزل الكاشف وأسمائهم مكتوبة فى البطاقة المرسلة لكم ضمن كتابنا هذا .

وتوجد سيدة اسمها حفيظة هانم فى دائرة حريمه فى مصر وهى بنت أخت أبيه، وله أيضا أولاد من ابن أخيه ، وله جاريتان جركسيتان عمر كل واحد منهما عشر سنوات ، وكان اشترى المدعو خديجة لنفسه ، واشترى عائشة لعلى الكاشف ناظر القسم فى القصر العمارنة حالاً ، وهاتان الجاريتان غير معتقتين وله أربع جوارى سود معتقات وجاريتان سود غير معتقتين ، وله بنت جارية عمرها ثلاثة عشر سنة اشتريت أمها وهى حامل ، وقد تربت المولودة عنده حتى عدت من أهل البيت ....

(محافظ أبحاث السودان محفظة رقم ٢ ترجمة الوثيقة رقم ٦٦٧ من دفتر ٧٣٣ ديوان الخديو تركى فى ٢٢ ذو الحجة ١٢٤٢هـ ١٧ يوليو ١٨٢٧م) .

ملحق رقم ٩

مكاتبة من الجناب العالى إلى محافظ الإسكندرية

إنى أطلب منكم ٢٧ مملوكاً من غلماتكم الذين نشئوا فى دائرتكم وتربوا أحسن تربية يكونون من ذوى الأعضاء المتناسية والقوة الجسمانية فبادورا إلى انتخابهم وارسالهم بشرط ألا يعلموا أنهم مطلوبين من لدنا بل إرسالهم هو من تلقاء أنفسكم . وحيث أن ثلاثة منهم سيكونون بكباشية وقول أغاسية فيجب أن يكونوا ملمين بالقراءة والكتابة فاعتنوا فى أن يكونوا كذلك . وبعد أن تنتقوا هؤلاء السبعة وعشرين مملوكاً وتوقفهم جانباً ، تجمعونهم كلهم فة حضرتكم وتوجهون إليهم الكلام بصفة عامة قائلين

انظروا أيها الأبناء لقد كنت أخذتكم لأجل مولانا فربيتكم كل واحد منكم بحسن انظاره وأتمنى أن يجعل منكم بكباشية وقول أغاسية وضباطا فتسعدوا وتزدادو شرفاً ورفعة ، فالواجب عليكم أن تعدو أنفسكم أفضل إعداد ، وأن تجتهدوا بكل قوة وعزم لأداء كل تؤمرون به ، وان تسعوا سعيا حثيثاً لأن تكونوا السابقين على أقرانكم وأمثالكم ، اجتنبوا أن يصيبنى الخجل أمام مولانا ، اهتموا جد الاهتمام لأن أنال تقدير مولانا وممنونيته ، واسدوا إليهم هذه النصائح الحسنة فهذه إرادتنا فى هذا الشأن .

حاشية :– وعليكم تحرير أوراق العتق الخاصة بأولئك السبعة والعشرين مملوكا وتسميلها إليهم .

{ م.ت. ، دفتر رقم س ١/٤٨/١ ، ث ١٩٥ ، فى ٩ جمادى الآخر ١٢٣٩هـ / ١ مارس ١٨٢٤م } .

ملحق رقم ١٠

حجة بيع صادرة من محكمة القسمة العسكرية

لدى مأذون بحضرة كل من فخر الأغوات المعظمين سروزا أغا ابن عبد الله الأسمر أغاى حرم ومعتوق الست الموكلة الآتى ذكرها فيها فيه ، وفخر الأغوات المعظمين حيدر أغا ابن عبد الله الأسمر أغاى حرم الست المشار إليها ، ومعتوق سعادة المير مصطفى بيك الأرنوطى ، والعمدة الفاضل الشيخ حسن ، اشترى الجناب المكرم حسن صادق أفندى صاغقول أغاسى برنجى آلاى بيادة سابقاً وبيكباشى الآن ابن عبد الله معتوق المرحوم ملا حسين والى باشا بماله لنفسه من بائعه فخر الأغوات المعظمين مؤتمن الملوك والسلاطين الحاج عبد الله أغا باش أغاى حرم موكلته الآتى ذكرها فيه ابن عبد الله الحبشى معتوق جنتمكان المغفور له الوزير الحاج محمد على باشا والى مصر كان طاب ثراه ، بطريق وكالته الشرعية عن سيدته فخر المخدرات وتاج المستورات ذات الحجاب الرفيع والستر الحصين المنيع المصونة الست ممتاز قادن بنت عبد الله البيضا معتوقة الوزير الحاج محمد محمد على باشا المشار إليه أعلاه المعروفة بوالدة المرحوم حسين بيك الثابت معرفتها بشهادة كل من سرور أغا وحيدر أغا المذكورين أعلاه ، الحصة التى قدرها الربع سنة قراريط فى كامل بنا

المكان الذى بمصر المحروسة بخط حارة القاضي عبد الباسط .... تحريراً فى الحادى والعشرين من صفر سنة ثمانين ومائتين وألف .

(سجل رقم ٣٦٣ ، ص٦٨-٦٩ ، وثيقة ٦٥) .

ملحق رقم ١١

أمر كريم إلى مديرية روضة البحرين "بخصوص إبطال تجارة الرقيق"

قد علمتم مما صدرت به أوامرنا أنه قد منع الترخيص فى استرقاق سائر أصناف الرقيق التى كان معتاد تداولها بالبيع والشرا من يد إلى يد لاستحواز كافتهم على الحرية المطلقة وإبطال تسمية الرق ونوع بالكلية . وقد كان عُرض من بعض الأشخاص الذى كانت معيشتهم من التجارة فى ذلك أنهم كانوا اشتروا رقيقاً قبل هذا المنع وإذا لم يبيعوا ما اشتروه فيكون ذلك موجبا إلى حصول الضرر ، ولأجل إزالة تضررهم قد كان تأكد بمنع استجلابه من الخارج بالكلية وأن الذى موجود بطرف أربابة داخل الحكومة يصير مبيعه ، وكانت تلك الرخصة فقط لأجل تصريف هؤلاء الأشخاص من ذلك داخل وعدم الإتجار فى بالكيلة ، فالآن قد طرق مسامعنا أن هذه الرخصة لم يتم بها المقصود ، حيث أنه لم ينقطع تداول التجارة فيه بل ازدادت . وربما أن هذا مما يغاير نظام المصلحة فقد تحدد ميعاد لختام تلك الرخصة هو آخر شهر ١٢٧٢هـ بأن من يكون عنده شئ من ذلك يتصرف فيه لحد ختام الشهر المذكور، وبعد مضى الميعاد كامل ما يوجد منه فلا يكون فيه رخصة إلى بيعه ولا شراه . وتبطل بالكلية طوائف اليسرجية التى كانت معدة إلى الأخذ والعطى فى تلك ولا يبقى لها اسم فى هذه الحكومة مطلقا وبهذا صدرت إرادتنا العمومية وهذا إليكم لتجروا إعلانه والعمل بمقتضاه كما مطلوبنا ، من اسكندرية .

(م.ع ، دفتر س ٧/١/١ ، ص١٦ ، ث ٩١ ، فى ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ / ٢١ يوليو ١٨٥٦م) .

ملحق رقم ١٢

مكاتبة من الخديو إسماعيل باشا إلى رضوان بك

أمر كريم منطوقة طرق مسامعنا أنكم أجريتم ضبط قافلة تحتوى على جملة نفوس من الرقيق وسجنتم الجلابة المتجاسرين على إحضار أولئك الأنفس طمعاً فى تلك التجارة الذميمة ، وقد حصل لدينا الممنونية الزايدة من تيقظكم واهتمامكم كل الاهتمام فى ذلك . وكما أنكم فككتم أسر أولئك المساكين وأعطيتموهم أوراق الحرية ، لابد أنكم لاحظتم ما يترتب عليه عدم وقوعهم فى ربقة الأسر دفعة أخرى وأجريتم ما يقتضى لذلك . فاستمروا على الجد والاجتهاد فى مراعاة هذه الأشياء وأمثالها ، وأما الجلابة الذى صار سجنهم فهؤلاء يصير بقاهم مسجونين بالوابور بطرفكم ولا يفرج عنهم لينذقوا وبال أمرهم ويكون هذا نكالاً لهم وعبرة لغيرهم . فإعملوا بموجب أمرنا هذا كما اقتضت إرادتنا .

حاشية – حيث ذكر فى متن أمرنا على الاستمرار فى مراعاة هذه الأشياء وأمثالها فعلى حسب الإمكان بالنسبة لموقع الجهة تصير الملاحظة على وجهما توضح، والجلابة الذى سجنوا أحضروهم معكم لهذا الطرف عند حضوركم ، ويلزم أن تعرضوا لطرفنا الوقايع أول بأول يكون معلوم .

(م.ع ، دفتر س ٥٦/١/١ ، ص٤٩ ، ث ٨٩ ، فى ٢٧ ذو الحجة ١٢٩١هـ / ٤ يناير ١٨٧٥م) .

ملحق رقم ١٣

مكاتبة من الجناب العالى (عباس باشا) إلى سعيد باشا
" بخصوص تركة والدة سعيد باشا ومن فيها من الرقيق "

قد اطلعنا على كتابكم رقم ١٧ شوال ١٢٦٥هـ المتضمن طلبكم النظر فى صرف وإرسال مبلغ الخمسمائة كيس نقدية المودع لدى الشركة باسم المرحومة والدتكم لأجل مصاريف تجهيز وتزويج الجوارى البيض البالغ عددهن إلى ست نفوس

المتبقية من المرحومة المشار إليها ساكنة الجنان ، والنظر أيضا فى كيفية الأطيان التى استحسنتم تربيتها وإعطائها لتكون مدارا لإعاشة الجوارى المذكورة والجوارى السود البالغ عددهن إلى واحد وعشرين جارية وأغوات الحرم البالغ عددهن إلى خمسة أنفار والأطيان اللازم وقفها لتربة (قبر) المرحومة المشار إليها بالشروط المعلومة ، وكذا النظر فى مسألة جلب وإحضار الجوارى السود البالغ عددهن أربع عشرة جارية المتبقية من جدنا الأمجد ساكن الجنان والبت فى أمر إعتاقهن وتزويجهن ابتغاء لمرضاة الله تعالى .

بناء عليه وبموجب التماسكم قد اقتضت إرادتى بصرف مبلغ الخمسمائة كيس نقدية وإرساله إلى طرفكم ، و إنه إن كنتم عزمتم على تخصيص الأطيان اللازمة لإعاشة الجوارى البيض والسود ولأغوات الحرم ، وكذا الأطيان اللازم وقفها على تربة والدتكم المرحومة من أطيان الجفالك المتعلقة بدولتكم فحيث أنى كنت وهبت سابقا فى تاريخه إلى الكتخدا باشا بشأن تخصيص مائة فدان من هذه الأطيان الموهوبة إلى كل جارية من الجوارى البيض البالغ عددهن يت جوارى ، وخمسين إلى كل جارية من الجوارى السود البالغ عددهن عشرين جارية وأغوات الحرم البالغ عددهن خمسة أنفار وكذا تخصيص مائة وخمسين فدان لوقفها على تربة والدتكم المرحومة ، و أن يتخابر معكم بخصوص تسجيل هذه الأطيان المخصصة لى اسم كل منهم بالشروط المعلومة ، وبعد تنزيل مقدار هذه الأطيان المخصصة من الستة آلاف فدان المذكورة أن يحرر تقسيطا على اسم دولتكم بمقدار الأفدنة الباقيه ويرسله إلى طرفكم ، فعند إطلاعكم على الكيفية بادروا إلى إرسال الجوارى البالغ عددهن أربع عشرة جارية المتبقية من جدنا المرحوم إلى طرف والدة مخلصكم بمصر للنظر فى أمر إعتاقهن وتزويجهن حسب رغبتكم .

وفى الختام أطلب من المولى تعالى أن يمن على كافة أركان عائلتنا بالصحة والعافية ويوفقنا لإتيان الأعمال الخيرية ببركة أنفاس نبيه الكريم .

(محافظ الأبحاث ، محفظة رقم ١٣٥ ملف محمد على باشا ، ترجمة الوثيقة رقم ٥٨٤ ، دفتر ٤٦٧ معية تركى ، ص١٠٠ ، فى ٢٠ شوال ١٢٦٥هـ / ٨ سبتمبر ١٨٤٩م) .

ملحق رقم ١٤

عقوبات ضد تجار الرقيق

أمر كريم منصوقه صار منظورنا مضبطة مجلس عسكرية هذه نمرة ٥٣ المتقدمة لمعيتنا بشرح الجهادية رقم ٩ جـا ٩ نمرة ٢٤ المشملة على استصواب مجازات محمد أغا صالح بسجنه بالطوبخانة مدة ٦ شهور ويخصم له مدة سجنه بالضبطية ، وذلك نظير تجاريه على أخذ ورقة الحرية المعطية إلى سعيد السودانى الذى كان مقيما بطرفه بالكيفية الواضح تفصيلاتها بالمضبطة لآخر ما نص بها ، وحيث وافق إرادتنا تنفيذ هذا لزم إصداره لدولتكم إيذانا بذلك كما إقتضت إرادتنا .

(م.ع ، دفتر س ٦٣/١/١ ث ١٣ ، فى ٧ يونيو ١٨٧٨م).

ملحق رقم ١٥

عقوبات ضد تجار الرقيق

أمر كريم منطوقه عرضت لدينا مضبطة مجلس عسطرية هذه نمرة ٤٤ المتقدمة لطرفنا بمكاتبة الداخلية رقم ٢٤ جا ٩٦ نمرة ٤١ المتضمنة استصواب مجازاة عبد الجليل الفحام من جهة بولاق بسجنه بالطوبخانة مدة تسعة شهور نظير تجاريه على التجارة فى الرقيق ثابت عليه ذلك من ضبط سبعة عشر راس رقيق من طرفه بالكيفية التى توضحت بالمضبطة لأخر ما نص بها ، وحيث أنه وافق إرادتنا تنفيذ ما اشتملت عليه فأصدرنا أمرنا هذا الاعتماد الأجرى بمقتضاه .

(م.ع ، دفتر رقم س ٦٣/١/١ ، ص٦٨ ، ث ١٤ ، فى ٢١ مايو ١٨٧٩م) .

ملحق رقم ١٦

أسعار الرقيق

اسم الرقيق	السعر بالقرش	اسم التاجر	تاريخ البيع	الهامش
خورشيد الجركسي	٥٥٠٠	عثمان أغا الأستنبولي	مارس ١٨٢٠م	(١)
كورجي يوسف	٦٥٠٠	حسن الأخسنخة لي اليسرجي	أغسطس ١٨٢٠م	(٢)
كورجي خورشيد	٨٠٠٠	الحاج محمود	مايو ١٨٢١م	(٣)
عبادة رشيد	٦٠٠٠	الحاج محمود	مايو ١٨٢١م	(٤)
جركس حسن	٤٠٠٠	أحمد أغا	مايو ١٨٢١م	(٥)
جركس رستم	٧٢٥٠	أحمد أغا	مايو ١٨٢١م	(٦)
جركس عثمان	٩٠٠٠	الحاج عبدالله	مايو ١٨٢١م	(٧)
جركس خورشيد	٧٥٠٠	إبراهيم أغا	مايو ١٨٢١م	(٨)
جركس إسماعيل	٦٠٠٠	بلال أغا	مايو ١٨٢١م	(٩)
جركس حسن	٧٥٠٠	صندنجي أوغلي محمد بيرقدار	مايو ١٨٢١م	(١٠)
جركس حسن	٤٠٠٠	حسن أغا الأخسنخة لي	مايو ١٨٢١م	(١١)
أباظة سليم	٧٠٠٠	سليمان الأسيرجي	يونيو ١٨٢١م	(١٢)
ستة مماليك جراكسة	٣٤٣٣٠	قرة حسين جاويش	أكتوبر ١٨٢١م	(١٣)

١ - م.ث ، رقم س٢/٤٧/١ ، ص٤٤ ، ث ٤٢٩ ، في ٥ جمادى الآخر ١٢٣٥هـ .

٢ - نفس الدفتر ، ص٣٤ ، ث ٣٣٥ ، في ١٩ ذو القعدة ١٢٣٥هـ .

٣ - دفتر رقم س٣/٤٧/١ (٦) ، ص٤٤ ، ث ٤٣٧ ، في ١٩ شعبان ١٢٣٦هـ .

٤ - نفس المصدر السابق . ٥ - نفس المصدر .

٦ - نفس المصدر . ٧ - نفسه .

٨ - نفسه . ٩ - نفسه .

١٠ - نفسه . ١١ - نفسه .

١٢ - نفس الدفتر السابق ، ص٤٧ ، ث ٤٦٤ ، في ٢٨ شعبان ١٢٣٦ هـ .

١٣ - دفتر رقم س٤/٤٧/١ ، ص١٣ ، ث ١١٠ ، في ٢٨ محرم ١٢٣٧هـ .

تابع ملحق رقم ١٦

اسم الرقيق	السعر بالقرش	اسم التاجر	تاريخ البيع	الهامش
خورشيد وسليم الكورجي وخورشيد الجركسي	١٨٠٠٠	صالح قاضي أوغلي من إستانبول	فبراير ١٨٢٣م	(١)
اباظة رستم	٧٥٠٠	قرة حسين جاويش	سبتمبر ١٨٢٣م	(٢)
حسن أباظة وحسين ورستم الجركسي	٢٥٠٠٠	أحمد جاويش الملقة لي	اكتوبر ١٨٢٦م	(٣)
رستم الجركسي	٦٠٠٠	أحمد الجاويش	فبراير ١٨٢٤م	(٤)
أباظة الجركسي	٧٥٠٠	الحاج مصطفى صحن زادة وشريكه شريف عمر	مايو ١٨٢٤م	(٥)
خورشيد الجركسي	٤٥٠٠	الحاج عبد الرحمن الإستانبولي	مارس ١٨٢٧م	(٦)
٥٠ مملوك	١٣٥٠٠٠	تجار غير مذكورة أسمائهم	أبريل ١٨٢٦م	(٧)
غلام جركسي	٧٥٠٠	مصطفى أغا العلانية لي	مارس ١٨٢٧م	(٨)
خمسة غلمان بيض	٣٠٥٠٠	عبد الرازق أغا المقيم بالأستانة	إبريل ١٨٣١م	(٩)
حسين الجركسي	٤٠٠٠	الحاج حافظ أغا الطرابزونلي	يناير ١٨٣٣	(١٠)
إثنين جراكسة	٩٠٠٠	إسماعيل الكتبي الأستانة لي	مارس ١٨٣٣م	(١١)
غلام جركسي	٤٠٠٠	إسماعيل الكتبي الأستانة لي	مارس ١٨٣٣م	(١٢)
غلام جركسي	٤٥٠٠	عارف أغا الطرابزونلي اليسرجي	إبريل ١٨٣٣م	(١٣)
رجب وسليم وخورشيد الجراكسة	١٠٥٠٠	حاجي أوغلي أحمد أغا	سبتمبر ١٨٣٣م	(١٤)

١ – م.ت ، رقم س١/٤٧/٥ ، ص٨٤ ،ث٨٠٨،في٧جمادى الآخر١٢٣٨هـ .

٢ – دفتر رقم س ١/٤٨/١ ، ص١١ ، ث ٧٢ ، في ٢٢ محرم ١٢٣٩هـ .

٣ – دفتر رقم س١/٤٧/٧، ص٢٣ ، ث ١٧٢ ، في ١٩ صفر ١٢٣٩هـ .

٤ – دفتر رقم س١/٥٠/٥ ، ص٢٠ ، ث ١٨٢ ، في ١٩ جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ .

٥ – نفس الدفتر السابق ، صفحة ٣١ ، ث ٣٠٠ ، في ٢٣ رمضان ١٢٣٩هـ .

٦ – دفاتر ديوان الخديو تركي ، رقم س٢/٧/١ ،ص١ ث١ ،في ٢٣ رجب ١٢٤١هـ .

٧ – م.ت رقم س١/٥٠/٧ ، ص٧٥ ، ث ٣٨٥ ،في ٢١ شعبان ١٢٤١هـ .

٨ – ديوان الخديو تركي رقم س٢/٣٠/٣ ، ص٢٧،ث ٣٢٦ ، في١٣ شوال ١٢٤٢هـ .

٩ – م.ت، دفتر رقم س١/٥٨/١ ،ص٣٨،ث١٩١ ،في١٩١ في٢٥ شوال١٢٤٦هـ .

١٠ – دفتر رقم س١/٥٦/١ ، ص١٦ ، ث ١١٩ ، في ١٠ ، رمضان ١٢٤٨هـ .

١١ – نفس الدفتر ، ص٢٢ ث ١٤٩ ، في ٢٧ شوال ١٢٤٨هـ .

١٢ – نفس المصدر السابق .

١٣ – نفس الدفتر السابق ، ص٢٦ ، ث ١٧٣ ، في ٢٠ذي القعدة ١٢٤٨هـ .

١٤ – نفس الدفتر ، ص٦٤ ، ث ٣٣٩ ، في ٢٨ ربيع الآخر ١٢٤٩هـ .

تابع ملحق رقم ١٦

اسم الرقيق	السعر بالقرش	اسم التاجر	تاريخ البيع	هامش
جركس أحمد	٤٠٠٠	بوشناق حاجى محمد أغا	سبتمبر١٨٣٣م	(١)
مملوك كبير	٩٥٠٠	خورشيد أغا المقيم بمصر	أغسطس١٨٥٠م	(٢)
مملوك صغير	٩٠٠٠	خورشيد أغا المقيم بمصر	أغسطس١٨٥٠م	(٣)
مملوك جركسى	٣٥٣٠	أخذ لحساب المسيرى من تركة خورشيد	أبريل١٨٥٢م	(٤)
مملوك جركسى	٤٥ بنتو	تاجر طرابيزونى	ديسمبر١٨٦٤م	(٥)
جارية بيضاء	٤٠٠٠	سليم أغا المقيم بالأستانة	يوليو١٨٢٠م	(٦)
جارية جورجية	١٠٠٠٠	حسين كامل أفندى	مايو١٨٢٥م	(٧)
جارية بيضاء	٨٥٠٠	جلبت بمعرفة أغا الحريم مرجان أغا	اغسطس١٨٢٩م	(٨)
جارية شركسية وولدها	٧٠٠٠	الحاج محمد أغا الكريد لى	مايو ١٨٣٣م	(٩)
رنكى كول البيضا	٢٣٥٠٠	أوزون على	يوليو ١٨٥٤م	(١٠)
كلفدان البيضا	٢٠٠٠٠	أحمد أغا	يوليو ١٨٥٤م	(١١)
دستة كل	١٧٥٠٠	كور سليمان	يوليو ١٨٥٤م	(١٢)
سوزنك (بقية الثمن)	٥٠٠٠	أسيرجى فاطمة خاتون	يونيو ١٨٦٩م	(١٣)
جارية سودانية	٧٠٠٠	سيد أحمد بن محمود من مصر وشريكه	نوفمبر ١٨٢٦م	(١٤)

١ – نفس المصدر السابق .

٢ – م.ع ،ص١٠/٨/١ ، ص١١١١ ، ث ٩٦٣ ،فى ٥ شوال ١٢٦٦هـ .

٣ – نفس المصدر السابق .

٤ – م.ع س١٩/٨/١ ،ص٦١٦،ث ٥٢٢ ،فى١٥جمادى الآخرة ١٢٦٨هـ.

٥ – م.ت ، س٢/٧٠/١ ، ص١٢ ، ث ١٧ ، فى ٢٦ رجب ١٢٨١هـ .

٦ – م.ت ، رقم س٢/٨٣/١ ، ص١٢ ، ث ٢١٢ ، فى غرة شوال ١٢٣٥هـ .

٧ – م.ت ، رقم س٧/٥٠/١ ، ص١٢ ، ث ١١٠، فى ٢٣ رمضان ١٢٤٠هـ .

٨ – م.ت رقم س ١٣/٤٧/١ ، ص٧٠ ، ث ٤٦٧ ، فى ١٧ صفر ١٢٤٠هـ .

٩ – م.ت رقم س ١/٥٦/١ ، ص٣١ ، ث ١٨٨ ،فى ١٤ ذى الحجة ١٢٤٨هـ .

١٠ – الأمير محمد على : المرجع السابق ، ص١٣٤ .

١١ – نفس المرجع السابق .

١٢ – نفس االمرجع السابق .

١٣ – م.ت س٢٤/٥٥/١ ، ص٢٣٢ ، ث ١٣ ، فى ١١ ربيع الآخر ١٢٨٦هـ .

١٤ – م.ت ، دفتر س ٤/٤٩/١ ، ص٣١ ، ث ٢٦١ ، فى ٢٧ ربيع الأول ١٢٤٢هـ .

تابع ملحق رقم ١٦

هامش	تاريخ البيع	اسم التاجر	السعر بالقرش	اسم الرقيق
(١)	فبراير ١٨٢٧م	فضل مولى الجلاب	٥٤٠	جارية سوداء صغير السن
(٢)	أكتوبر ١٨٤١م	محمد البركاوى الجلاب من دنقلة	٥١٠	جارية سوداء صغيرة
(٣)	سبتمبر ١٨٥٠م	عبد الوهاب الياسرجى	١٩٠٠	الماس أغا طواشى
(٤)	ديسمبر ١٨٥٠م	محمد الدوادى الياسرجى	٣٠٠٠	عبد طواشى
(٥)	سبتمبر ١٨٤١م	محمد المدنى الجلاب وأحمد حسين الإسناوى	١٢٥٠	فرج الحبشى
(٦)	أغسطس ١٨٢١م	ثمن العبد وكسوته	٧٥٣	عبد زنجى
(٧)	ديسمبر ١٨٢٥م	متوسط ثمن العبد ٧٧٣ قرش	١٠٠٥٠	١٣ عبد زنجى وكسوتهم
(٨)	سبتمبر ١٨٤١م	محمد شديد (سعر البيع بمكة)	٦٥٠	على الأسمر السودانى
(٩)	سبتمبر ١٨٤١م	٧٥٠ لكل واحد - محمد المدنى الجلاب	١٥٠٠	عبدين سودانيين

١ - م.ت ، رقم س١/٤٩/٥ ، ص٣٣ ، ث ٢٨٦ ، فى ٥ رجب ١٢٤٢هـ .

٢ - محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٨ ، ص ٣١٦ ، ث ١٠٩٨ ، فى ١١ رمضان ١٢٥٧هـ .

٣ - محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات ٢٥ص٢٧، ث١٢٣، فى١١ صفر ١٢٦٧هـ .

٤ - نفس المصدر .

٥ - محكمة مصر الشرعيةسجل الإعلامات٨ ، ص٣١٦، ث١٠٦٧فى٢٣ شعبان ١٢٥٧هـ.

٦ - م.ت ، رقم س١/٤٧/٣، ص٦٥ ، ث ٦٢١ ، فى ٨ ذى الحجة ١٢٣٦هـ .

٧ - م.ت س ١/٥٠/٧، ص٣٥ ، ث ٣٢٩ ، ١٤ جمادى الأولى ١٢٤١هـ .

٨ - محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات رقم ٨ ، ص١٩٦ث ٧٢١ ، فى ١٨ رجب ١٢٥٧هـ .

٩ - نفس السجل السابق ، ص٣١٦ ، ث ١٠٦٧ ، فى ٢٣ شعبان ١٢٥٧هـ .

ملحق رقم ١٧

عقوبات ضد تجار الرقيق

اسم التاجر	البلد	العقوبة	تاريخ الحكم	هامش
سليمان عبده البربرى	السودان	السجن ٦ شهور بالطوبخانة	أبريل ١٨٧٨م	(١)
حسين عبيد	المحروسة	السجن مقيداً بالحديد لمدة سنة	أبريل ١٨٧٨م	(٢)
حسب الله صالح	المحروسة	السجن مقيداً بالحديد لمدة سنة	أبريل ١٨٧٨م	(٣)
نصر محمد	المحروسة	السجن مقيداً بالحديد لمدة سنة	أبريل ١٨٧٨م	(٤)
محمد موسى	المحروسة	السجن مقيداً بالحديد لمدة سنة	أبريل ١٨٧٨م	(٥)
عثمان دوريش	المحروسة	السجن ٦ شهور بالطوبخانة	أبريل ١٨٧٨م	(٦)
محمد أغا صالح	المحروسة	السجن ٦ شهور بالطوبخانة	مايو ١٨٧٨م	(٧)
خضرسويلم	من عربان الحجاز	السجن سنة ونصف مع الشغل	يونيو ١٨٧٨م	(٨)
سعيد السودانى	السودان	السجن ستة شهور بالطوبخانة	أغسطس١٨٧٨م	(٩)
حسين حسن	الشام	السجن ستة شهور بالطوبخانة	أغسطس١٨٧٨م	(١٠)
إعرابى غير مذكور إسمه	المكس بالإسكندرية	السجن ستة شهور بالطوبخانة	أغسطس١٨٧٨م	(١١)
محمد السودانى	السودان	السجن ٣ شهور بالطوبخانة	أغسطس١٨٧٨م	(١٢)

١ – م.ع ، دفتر ٦٣/١/١، ص١٤ ، ث ٩ ، فى ٢ مايو ١٨٧٨م .
٢ – نفس الدفتر السابق ، ص١٤ ، ث ١٠ ، فى ٢ مايو ١٨٧٨م .
٣ – نفس المصدر السابق .
٤ – نفس المصدر .
٥ – نفس المصدر .
٦ – نفس المصدر السابق .
٧ – نفس المصدر السابق ، ص١٤ ، ث ١٢ ، فى ٧ يونيو ١٨٧٨م .
٨ – نفس المصدر السابق ، ص٢٤ ، ث ٢٤ ، فى ١٦ يوليو ١٨٧٨م .
٩ – م.ع ، دفتر س ٦٤/١/١ ، ص٢٩ ، ث ١ ، فى أغسطس ١٨٧٨م .
١٠ – نفس المصدر السابق .
١١ – نفس المصدر .
١٢ – نفس المصدر .

تابع ملحق رقم ١٧

اسم التاجر	البلد	العقوبة	تاريخ الحكم	هامش
عبده السوداني	السودان	السجن ٣ شهور بالطوبخانة	أغسطس١٨٧٨م	(١)
عبد الله السوداني	السودان	السجن ٣ شهور بالطوبخانة	أغسطس١٨٧٨م	(٢)
الحاج علي	مغربي	السجن ٣ شهور بالطوبخانة	أغسطس١٨٧٨م	(٣)
فضل علي البربري	السودان	السجن ٣ شهور بالضبطية	أغسطس١٨٧٨م	(٤)
إبراهيم البربري	السودان	السجن ٣ شهور بالضبطية	أغسطس١٨٧٨م	(٥)
سليمان حمدان	وادي حلفا	السجن مع الشغل ٦ شهور	أغسطس١٨٧٨م	(٦)
صالح عبدالصادق	وادي حلفا	السجن مع الشغل ٦ شهور	أغسطس١٨٧٨م	(٧)
عبد الكريم نقوري	السودان	السجن ٨ شهور بترسانة الخرطوم	سبتمبر١٨٧٨م	(٨)
صالح عبد الرجال	السودان	السجن ٦ شهور بترسانة الخرطوم	سبتمبر١٨٧٨م	(٩)
يوزباشي محمد طه أفندي	مصري	حبس ٣١ يوم وقطع خمس العلوفة	سبتمبر١٨٧٨م	(١٠)
الطيب بك مدير فاشودة	سودان	رفت من الخدمة	سبتمبر ١٨٧٨م	(١١)
ريس موردة فاشودة	سوداني	رفت من الخدمة والسجن سنتين	سبتمبر ١٨٧٨م	(١٢)
أحمد علي	دراو	السجن ٥ شهور مع الشغل	نوفمبر ١٨٧٨م	(١٣)
محمد علي محمود	دراو	السجن ٥ شهورمع الشغل	نوفمبر١٨٧٨م	(١٤)
مسلم سليمان	المحروسة	السجن ٦ شهور بالضبطية	نوفمبر ١٨٧٨م	(١٥)
جمعة يوسف نقيب طائفة البضاعة السودانية	مصر	السجن لمدة سنة بليمان الإسكندرية	نوفمبر ١٨٧٨م	(١٦)
علام سيد أحمد	مصر	السجن ٩ شهور بليمان الإسكندرية	نوفمبر ١٨٧٨م	(١٧)

١ – م.ع ، دفتر س٦٤/١/١ ، ص٢٩ ، ث ١ ، في ٢٤ أغسطس ١٨٧٨م .
٢ – نفس المصدر . ٣ – نفس المصدر .
٤ – نفس المصدر . ٥ – نفس المصدر .
٦ م.ع ، دفتر س ٦٣/١/١ ، ص٢٨ ، ث ٢٩ ، في ٢٤ أغسطس ١٨٧٨م .
٧ – نفس المصدر .
٨ – م.ع ، دفتر ٢٦/١٠/١ ، ص٤٢ ، ث ١٠ ، في ٧ أكتوبر ١٨٧٨م .
٩ – نفس المصدر . ١٠ – نفس المصدر .
١١ – نفس المصدر . ١٢ – نفس المصدر .
١٣ – دفتر رقم س ٦٣/١/١ ، ث ٣٤ ، في ١٠ نوفمبر ١٨٧٨م .
١٤– نفس المصدر . ١٥ – نفس المصدر .
١٦ دفتر رقم س ٦٤/١/١ ، ص٢٩ ، ث ٣ ، في ١٢ نوفمبر ١٨٧٨م .
١٧ – نفس المصدر .

تابع ملاحق رقم ١٧

اسم التاجر	البلد	العقوبة	تاريخ	الهامش
رجب حجاج	مصر	السجن ٦١ يوما	نوفمبر ١٨٧٨م	(١)
فتوح محمد	مصر	السجن ٦١ يوما	نوفمبر ١٨٧٨م	(٢)
محمود العطار	مصر	السجن ٦١ يوما	نوفمبر ١٨٧٨م	(٣)
محمد حسن البراوى	السودان	السجن ٦ شهور بالطوبخانة	مارس ١٨٧٩م	(٤)
يوسف أبوشناف	مصر	السجن ٥ شهور بالطوبخانة	مارس ١٨٧٩م	(٥)
عبد الرسول السودانى	السودان	السجن ٥ شهور بالطوبخانة	أبريل ١٨٧٩م	(٦)
سعيد السودانى	السودان	السجن ٥ شهور بالطوبخانة	أبريل ١٨٧٩م	(٧)
سرور السودانى	السودانى	السجن ٥ شهور بالطوبخانة	مايو ١٨٧٩م	(٨)
محمد شرف ديوس	مصر	السجن ٥ شهور بالطوبخانة	مايو ١٨٧٩م	(٩)
محمد زلط	مصر	السجن ٥ شهور بالطوبخانة	مايو ١٨٧٩م	(١٠)
عبد الجليل الفحام	بولاق	السجن ٩ شهور بالطوبخانة	مايو ١٨٧٩م	(١١)
الحاج طاهر يوسف	حلب	السجن ٦ شهور مع الشغل	أبريل ١٨٨٦م	(١٢)
على موسى	مصر	السجن ٩ شهور مع الشغل	أبريل ١٨٨٦م	(١٣)
طريئة	مصر	السجن ٩ شهور مع اشغل	أبريل ١٨٨٦م	(١٤)
ريحان السودانى	السودان	السجن ٣ شهور مع الشغل	أبريل ١٨٨٦م	(١٥)
محمد الصيفى	المحروسة	الأشغال الشاقة لمدة سنة فى ليمان طره	يوليو ١٨٨٦م	(١٦)
خليل إبراهيم	المحروسة	الأشغال الشاقة لمدة ١٠ اشهور فى ليمان طره	يوليو ١٨٨٦م	(١٧)

١ – م.ع ، دفتر ٦٤/١/١ ، ص٢٩ ، ث ٣ ، فى ١٢ ديسمبر ١٨٧٨م .
٢ – نفس المصدر .   ٣ – نفس المصدر .
٤ – م.ع ، دفتر س١٦٣/١ ، ص٦٢ ، ث٥ ، فى ٣١ مارس ١٨٧٩م .
٥ – نفس المصدر .
٦ – نفس الدفتر السابق ، ص٦٢ ، ث ٧ ، فى ١٥ أبريل ١٨٧٩م .
٧ – نفس المصدر .
٨ – دفتر رقم س٦٤/١/١ ، ص٣٣ ، ث ١٥،٤ ، جمادى الأول ١٢٩٦هـ .
٩ – نفس المصدر   ١٠ – نفس المصدر .
١١ – دفتر رقم ٦٣/١/١٧ ص٦٨ ، ث ١٤ ، فى ٢١ مايو ١٨٧٩م .
١٢ – جريدة الفلاح ، عدد ٤١، ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦م ، ص٢ .
١٣ – جريدة القاهرة ، عدد ١٠٨ ، ٢٠ أبريل ١٨٨٧م ، ص٢ .
١٤ – نفس المصدر .   ١٥ – نفس المصدر .
١٦ – جريدة الفلاح ، عدد ٤١ ، فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦م ، ص٢ .   ١٧ – نفس المصدر .

تابع ملحق رقم ١٧

اسم التاجر	البلد	العقوبة	تاريخ الحكم	الهامش
سليم عبدالله	المحروسة	الأشغال الشاقة بليمان طره سنتونصف	يوليو ١٨٨٦م	(١)
غطاس عبد المسيح	شبلانجه-شرقية	الأشغال الشاقة ٥ سنوات	يوليو ١٨٨٦م	(٢)
أحمد عبيد	المحروسة	٥شهوربدون أشغال لتقدمه فيالسن	يوليو ١٨٨٩م	(٣)
سليم عبدالله	المحروسة	سنة ونصف بدون أشغال	يوليو ١٨٨٩م	(٤)
محمد نور	المحروسة	٣ سنوات بليمان طره	سبتمبر ١٨٨٦م	(٥)
أحمد نور حسن الطويل	المحروسة	سنة واحدة بليمان صره	نوفمبر ١٨٨٦م	(٦)
حسن أفندى حسيب	المحروسة	٥ شهور بليمان طره	نوفمبر ١٨٨٦م	(٧)
محمد الهوارى	الزقازيق	٧شهور مع الأشغال الشاقة	يناير ١٨٨٨م	(٨)
خميس على	دار نور	براءة ساحته	فبراير ١٨٨٨م	(٩)
إسماعيل عوض قمير	دراو	السجن ٨ شهور مع الشغل	فبراير ١٨٨٨م	(١٠)
على سليمان	دراو	السجن ٨ شهور مع الشغل	فبراير ١٨٨٨م	(١١)

١ - جريدة الفلاح ، عدد ٤١ ، ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦م ، ص٢ .

٢ - جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٣١٠ ، ديسمبر ١٨٨٦م ، ص٢ .

٣ - نفس المصدر .

٤ - جريدة القاهرة عدد ١٨٩ ، ٢٧ يوليو ١٨٨٦م ، ص٢ .

٥ - جريدة الفلاح ، عدد ٤١ ، ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦م ، ص٢ .

٦ - جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٣١٠ ، ٢١ ديسمبر ١٨٨٦م ، ص٢ .

٧ - نفس المصدر .

٨ - نفس الجريدة ، عدد ٦٣١ ، ٢٤ ينتير ١٨٨٨م ، ص٢ .

٩ - نفس المصدر .

١٠ - نفس الجريدة عدد ٦٣٩ ، ٢ فبراير ١٨٨٨م ، ص٢ .

١١ - نفس المصدر .

ملحق رقم ١٨

اسم المشترى	البلد	العقوبة	تاريخ الحكم	الهامش
سلامة سالم	عرب الخويطات	السجن ٨ شهور بدون اشغال	يناير ١٨٨٨م	(١)
موسى أفندى محمد	دراو	السجن ٦ شهور مع الشغل	فبراير ١٨٨٨م	(٢)
الدكتور عبد الحميد بك الشافعي	القاهرة	السجن ٩ شهور مع الشغل	سبتمبر ١٨٩٤م	(٣)
على باشا شريف	القاهرة	العفو بسبب المرض	سبتمبر ١٨٩٤م	(٤)
محمد باشا الشواربى	قليوب	براءة	سبتمبر ١٨٩٤م	(٥)
حسين باشا واصف	القاهرة	براءة	سبتمبر ١٨٩٤م	(٦)

١ – جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٦٣١ ، ٢٤ يناير ١٨٨٨م ، ص٢ .

٢ – جريدة القاهرة الحرة ، عدد ٣٦٩ ، ٢ فبراير ١٨٨٨م ، ص٢ .

٣ – محمد فريد : المرجع السابق ، ص٢١٥ .

٤ – نفس المرجع .

٥ – نفس المرجع .

٦ – نفس المرجع

ملحق رقم ١٩

بعض معاتيق محمد على

م	الاسم	ملاحظات	الهامش
١	عبد الرازق باشا	حكمدار السودان	(١)
٢	أحمد باشا الطوبجي	ناظر الجهادية	(٢)
٣	محمد ثابت باشا	ناظر ديوان الخديو	(٣)
٤	حمزة باشا	محافظ المنوفية	(٤)
٥	سليم باشا السلحدار	ناظر المالية	(٥)
٦	محمد راغب باشا	ناظر النظار	(٦)
٧	عبداللطيف باشا البحرى	حكمدار السودان وناظر البحرية والحربية	(٧)
٨	لطيف باشا	أمين مفاتيح محمد على ومبعوثه إلى السلطان	(٨)
٩	على باشا جركسى	حكمدار السودان	(٩)
١٠	قاسم باشا الجريدلى	محافظة القلعة السعيدية	(١٠)
١١	حسن باشا	شماشرجى محمد على وكاشف المنوفية	(١١)
١٢	حسين باشا	شماشرجى محمد على	(١٢)

١ – سجل مبايعات الباب العالى رقم ١٤٢ ، ص٢٥ ، ث ٢٢ ، فى ١٤ رجب ١٣٠٥هـ .

٢ – سجل مبايعات محكمة مصر الشرعية رقم ٤٤٥ ، ص١٥ ، ث ١٧ ، فى ١٧ ، فى ١٢ أكتوبر ١٩١٣م .

٣ – ملفات الموظفين ، ملف رقم ١٧٢٠٠ محفظة ٥٧٤ ، عين ٤ ، دولاب ٢٧ ، باسم ثابت باشا .

٤ – ملفات الموظفين ، ملف رقم ٧١٥ ، محفظة ١٠٦ ، عين ٢ ، دولاب ٢٧ ، باسم حمزة باشا .

٥ – ملف رقم رقم ٨١٥ ، محفظة رقم ١٠٨ ، عين ٣ ، دولاب ٥ ، باسم سليم باشا السلحدار .

٦ – إلياس الأيوبى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٢٥٨ .

٧ – إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٢٨٦ .

٩ – ملف رقم ١٢٢٨ ، محفظة ١١٥ ، عين ٤ ، دولاب ٥ ، باسم على باشا جركس .

١٠ – سجل الإعلامات بمحكمة مصر الشرعية رقم ٣٧ ، ص١٤٥ ، ث ٣٢٣ ، فى ٢٧ جمادى الأول ١٢٧٨هـ .

١١ – عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق جـ٤ ، ص١٤٣ .

١٢ – عزيز خانكى : قضية الشماشرجى ، مرجع سابق ، ص٦ .

تابع الملحق رقم ١٩

م	الاسم	ملاحظات	الهامش
١٣	أحمد بك كمال	محافظ سواحل ثغر الإسكندرية	(١)
١٤	عثمان بك	جامعة شوى محمد على- حكمدار السودان	(٢)
١٥	عبد الحميد بك	شماشرجى محمد على	(٣)
١٦	سليم بك ثابت	عضو مجلس أحكام طنطا	(٤)
١٧	سليم بك	ميرالاى دور تنجى بيادة	(٥)
١٨	دولار دلير بك	شغل كثير من الوظائف العسكرية المدنية	(٦)
١٩	محمد شاكر قابودان	ملاحظ بعهدة السنبلاوين	(٧)
٢٠	محمد خسرو أفندى جركسى	وكيل بديوان المالية	(٧)
٢١	خليل أفندى شاكر	بكباشى بديوان المالية	(٨)
٢٢	محمد أفندى شاكر	سوزباشى الجهادية	(٩)
٢٣	عثمان أغا جركسى	قاووش أغاسى	(١٠)
٢٤	عمر كاشف	كاشف بإدارة الأقاليم	(١١)
٢٥	خورشيد أفندى	معاون بدائرة أحمد رفعت باشا	(١٢)

١ – محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٢٧٥ ، ث ٢٦١ ، فى ٢٣ جمادى الأول ١٢٨٠هـ.

٢ – محافظ أبحاث السودان ، محفظة رقم ، ث رقم ٢٧٧ من دفتر ١٦ معية تركى .

٣ – شجل الإعلامات بمحكمة مصر الشرعية رقم ٣٧ ، ص٨٢ ، ث ١٩٥ ، ٩ جمادى الأولى ١٢٧٦هـ .

٤ – سجل الأباعد العشورية رقم ١٣٠٦ ، ص٣ ، ث ٤ ، فى ٢٣ رجب ١٢٩٠هـ .

٥ – سجل الإعلامات بمحكمة مصر الشرعية رقم٨،ص ٢١٣،ث ٧٧٨،فى ٤ شعبان ١٢٥٧م .

٦ – حلمى أحمد شلبى : الموظفون ... مرجع سابق ، ص٨٩ .

٧ – سجل الإعلامات بمحكمة مصر الشرعية ٢٥، ص٢٣، ث١٤٢،فى ٢٨صفر١٢٦٧هـ .

٨ – نفس السجل ، ص٤٧ ، ث ١٥٤ ، فى ٦ ربيع أول ١٢٦٧هـ .

٩ – محكمة مصر الشرعية ، سجل الإشهادات رقم ١١٦ ، ص ٦٢، ث ١٣٥١، فى ١ ديسمبر ١٩٠٠م .

١٠ – محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات رقم٢١ ، ص١٤ ، ث٤٣ ، فى ٢٠ صفر ١٢٦٥هـ .

١١ – نفس المصدر السابق .

١٢ – محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٢٦٢ ، ث٢٤٦ ، فى ٦ ربيع الأول ١٢٨٠هـ .

تابع الملحق رقم ١٩

م	الاسم	ملاحظات	الهامش
٢٦	عبداللطيف نظيف	مستخدم بسراى المسافرين بالأسكندرية	(١)
٢٧	مصطفى أغا جركسى	مستخدم بسراى المسافرين بالأسكندرية	(٢)
٢٨	جركس أحمد أغا	مستخدم بسراى المسافرين بالأسكندرية	(٣)
٢٩	على اغا	وكيل أمين بيت المال	(٤)
٣٠	مصطفى أفندى	يوزباشى بأورطة البلطجية	(٥)
٣١	أحمد طالب الجركسى	غلام سقط	(٦)
٣٢	خورشيد أغا الجورجى	جهادى	(٧)
٣٣	شاكر أغا الجركسى	جهادى	(٨)
٣٤	مراد أفندى	بكباشى جهادية	(٩)
٣٥	ناصر أفندى	معاون بدايرة الأمير عبد الحليم باشا	(١٠)
٣٦	على أفندى بن عبد الله	المعاون لضابط بك	(١١)
٣٧	جركس فرهاد	غلام سقط	(١٢)
٣٨	جركس يوسف	غلام سقط	(١٣)

١ – ملفات الموظفين ، ملف رقم ١٣٣٩ ، محفظة ١١٦ ، عين ٤ ، دولاب٥ ، باسم عبد اللطيف نظيف .

٢ – محكمة القسمة العسكرية سجل٣٦٣، ص٢٢٦ ، ث٢١٠ ، فى ١٢ ربيع الآخر ١٢٨٠هـ .

٣ – نفس المصدر السابق .

٤ – محكمة مصر الشرعية، سجل الإعلامات رقم٢١،ص٥٤،ث١٤٤، فى ربيع الأول١٢٦٥هـ.

٥ – م.ت ، دفتر س١/٤٨/٣ ، ص١٠٧ ، ث ٣٧٨ ، فى ١٠ صفر ١٢٤٤هـ .

٦ – محافظ الذوات ، رقم ٣ ، ملف١٠ ، ث ٣/٥٢ ، فى ١٢ رمضان ١٢٥٣هـ .

٧ – م.ت ، دفتر س١/٤٨/٤ ، ص٦٢ ، ث ٣٠١ ، فى ٤ شعبان ١٢٤٩هـ .

٨ – نفس المصدر السابق .

٩ – محافظ م.ت ، رقم ٣٤ ، ث ٤٢٤ ، فى ٢٠ ذى الحجة ١٢٧١هـ .

١٠ – محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٠١، ص٧٨ ، ث ١٢٧ ، فى ١١ صفر ١٢٨٤هـ .

١١ – محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٠١ ، ص٧٨ ، ث ١٤٥ ، فى غاية شوال ١٢٤٩هـ.

١٢ – ملفات الموظفين ، ملف ٦٧٨ ، محفظة ١٠٥ ، عين ٢ ، دولاب ٥ ، باسم جركس فرهاد ويوسف وخورشيد من الغلمان السقط .

١٣ – نفس الملف السابق .

تابع الملحق رقم ١٩

م	الاسم	ملاحظات	الهامش
٣٩	جركس خورشيد	غلام سقط	(١)
٤٠	الحاج عبد الله أغا الحبشي	باش أغوات الست ممتاز قادن	(٢)
٤١	الحاج محمد محجوب أغا	من أغوات حرم محمد على باشا	(٣)
٤٢	مصطفى أغا	من أغوات حرم محمد على باشا	(٤)
٤٣	خير الله أغا	من أغوات حرم محمد على باشا	(٥)
٤٤	إسماعيل أغا	حرم أغاسى	(٦)
٤٥	سعيد أغا	حرم أغاسى	(٧)
٤٦	قاسم أغا	حرم أغاسى	(٨)
٤٧	جوهر أغا	حرم أغاسى	(٩)
٤٨	الماس أغا	حرم أغاسى	(١٠)
٤٩	سعيد بخيت	نفر باكينجى أورطه أو جينجى آلاى سوارى	(١١)
٥٠	الست شطارات	حرم خورشيد باشا مدير الدقهلية	(١٢)
٥١	الأسطى فداية	حرم طوغتلى محمد أغا قاووش آغاسى	(١٣)
٥٢	ستوه ناز البيضا	والدة إبراهيم أفندى خليل	(١٤)

١ – المصدر السابق .
٢ – محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٦٣ ، ص٣٠٠ ، ث٢٨١ ، فى٥ ربيع الآخر ١٢٨٠هـ .
٣ – نفس المصدر .
٤ – م.ع ، دفتر س١٣/١/١، ص٢٤ ، ث٣ ، فى ٥ صفر ١٢٧٥هـ .
٥ – م.ت ، دفتر س٢/٥٢/١، ص٨٤ ، ث٣٨٩ ، فى ٢٢ شعبان ١٢٥٠هـ .
٦ – ملفات الموظفين ، ملف ٩٦ ، محفظة ٩٧ ، عين١ ، دولاب ٥ ، باسم إسماعيل أغا .
٧ – م.ت ، دفتر س١٦/٨٩/١، ص٩٧ ، ث ١٠ ، غاية القعدة ١٢٧٩هـ
٨ – م.ت ، دفتر س١/٥٢/١، ص٧٧ ، ث ٤٠٥ ، فى ١٦ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ .
٩ – م.ت ، دفتر س٢/٥٢/١، ص٨٤ ، ث ٣٨٩ ، فى ٢٢ شعبان ١٢٥٠هـ .
١٠ – نفس المصدر السابق .
١١ – محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات رقم٢١،ص٢٦٨،ث٧٦٤، ٢٧ رجب١٢٦٥هـ.
١٢ م.ع دفتر س١٠/١/١، ص٦٢ ، ث ٣، ٢٠ جمادى الأولى ١٢٧٢هـ .
١٣ – م.ع دفتر س١٣/١/١، ص٨٤ ، ث ٢٨ ، ٢٦ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ .
١٤ – ملفات الموظفين ، ملف ٤٦٥٠ ، محفظة ٢٠٦ ، عين ٣ ، دولاب ٩ ، باسم ستوة ناز .

تابع ملحق رقم ١٩

م	الاسم	ملاحظات	الهامش
٥٣	الست آسما	زوجة حسين باشا الشماشرجى	(١)
٥٤	ماهتاب خاتون	زوجة حسين باشا الشماشرجى	(٢)
٥٥	إشراقة	زوجة عبدى كاشف مدير دنقله	(٣)
٥٦	حسن شاه البيضا	زوجة محرم بك	(٤)
٥٧	ماهتاب قادن	إيكينجى قادن أحمد طوسون باشا بن محمد على	(٥)
٥٨	لمشكر البيضا	زوجة سليم باشا السلحدار	(٦)
٥٩	نفيسة القهرمانه	زوجة قاضى أوغلى المحتسب	(٧)
٦٠	كشاده البيضا	زوجة قاضى أوغلى المحتسب	(٨)
٦١	دور زانه البيضا	حرم خير الدين باشا مأمور ضبطية مصر	(٩)
٦٢	تافيدة البيضا	حرم خير الدين باشا مأمور ضبطية مصر	(١٠)
٦٣	كلبياظ خاتون	حرم خير الدين باشا مأمور ضبطية مصر	(١١)
٦٤	جنفدا خاتون	حرم خير الدين باشا مأمور ضبطية مصر	(١٢)
٦٥	حالت هانم البيضا	حرم خورشيد أفندى صاغقول أغاسى	(١٣)
٦٦	شمس نور خاتون	زوجة جركسى خليل أغا بكباشى	(١٤)
٦٧	حبيبة قادن	زوجة إبراهيم أغا سر بوابين دركاة عالى	(١٥)

١ – محافظ م.ت رقم ٣١ ، ورقة ١٨ ، ث ٢١٦ ، فى ١٩ جمادى الأولى ١٢٧١هـ .
٢ – محكمة القسمة العسكرية وسجل ٣٦٣،ص٣٠٠ ،ث ٢٨١ ، فى ٥٠ ربيع الآخر ١٢٨٠هـ.
٣ – محافظ أبحاث السودان ، محفظة ٢ ،ث ٦٦٧ ، من دفتر ٧٣٣ ديوان خديوى تركى .
٤ – محكمة مصر الشرعية ،سجل الإعلامات رقم٣٧،ص٧٦،ث١٨٠،فى١٤ربيع الآخر ١٢٧٦هـ .
٥ – محافظ م.ت ، محفظة ٢٨ ، ث ٤٦٤ ، ٢١ صفر ١٢٧١هـ .
٦ – محكمة بنى سويف الشرعية ، سجل إشهادات رقم٥ ،عين٥٧،مخزن ٤٦ ، ص٢ ، ث ٢.
٧ – عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٢٨٦ .
٨ – م.ت ، دفتر س١٣/١/١،ص٨٧ ،ث٣٤ ، فى ٦ ذى الحجة ١٢٧٥هـ .
٩ – محكمة مصر الشرعية ، سجل الإعلامات رقم٣٧،ص١٩ ،ث ٤٨ ، ٢٩ محرم ١٢٧٩هـ.
١٠ – نفس السجل ، ص٣٤ ، ث ٨٠ ، ٢٠ صفر ١٢٧٦هـ .
١١ – ملفات الوظيفة ، ملف ٢١٤٤ ، محفظة ١٣١ ، عين٢ ، دولاب ٦ ، بإسم كلبياظ خاتون .
١٢ – محكمة مصر الشرعية سجل الإعلانات رقم ٣٧ ، ص٢ ، ث ٥٣ .
١٣ – نفس المرجع السابق .
١٤ – ملفات الموظفين ،ملف ٦٦٩،محفظة ١٠٥ ،عين ٢ ، دولاب ٥ ، بإسم شمس نور خاتون.
١٥ – محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٣٠١ ، ص١١ ، ث ١٨ ، غاية شوال ١٢٤٩م .

الملحق رقم ٢٠

Agency and consulate
General of U.S. in Egypt.
Cairo, October 13th. 1877

Hon, William M. Envarts.
Socy. Of state,
Washington.
Sir:

I have the honor to transmit here-with a copy of the convention lately made between the British and Egyptian Governments, for suppression of the slave Trade.

You will notice that with one or two exceptions where the word "slave" occurs it is followed by the word "Negroes or Abyssinians" in parenthesis. This phraseology is susceptible of two constructions.

1st. That the convention was intended to relate these two classes of slaves and exclude from is operation all others. I know of no other slaves in Egypt except the white females brought from Constantinople. These are generally caucasians or Georgeans and though very rarely seen in public are said to constitute a considerable class among the inmates of the Harems.

They are often taken as wives by the middle and high classes, but whether they become legal wives under the Musselman law or live in the Harems under the designation of servants, their children are legitimate and entitled by law to the same rights and privileges as the children of the wives who belong to the same rank in society as the husband. The mothers of the many of the principal personages of Egypt were for merely slaves.

A slave in a harem who becomes a mother is at once by this fact raised to the same rank as a wife and entitled on the master's death to her freedom. The

Musselman law permits only four wives but to these may be added an indefinite number of female servants with whom the master lives in a state of concubinage to his pleasure.

These female servants are generally if not always slaves, many of home are white . The construction I have mentioned will undoubtedly be adopted by the turks and Mohammedan Arabs in case circumstances render it necessary.

2 nd. If this class of white slaves is ignored as it in a certain sense, for it exists only in the seclusion of the harem, and the sale and burchase of such slaves are frequently denied, then another construction may be given to the convention, that is, that it was intended to be general, but the peculiar wording was adopted simply for the purpose of expressly including Abyssinians as well as Negroes.

In any event, whether it was intended to ignore the existence of the Caucasian and Georgian slaves, or to expressly exclude them from operation of the convention, it is evident that it was not intended to interfere in any manner with the peculiar Oriental system of concubinage.

I am Sir

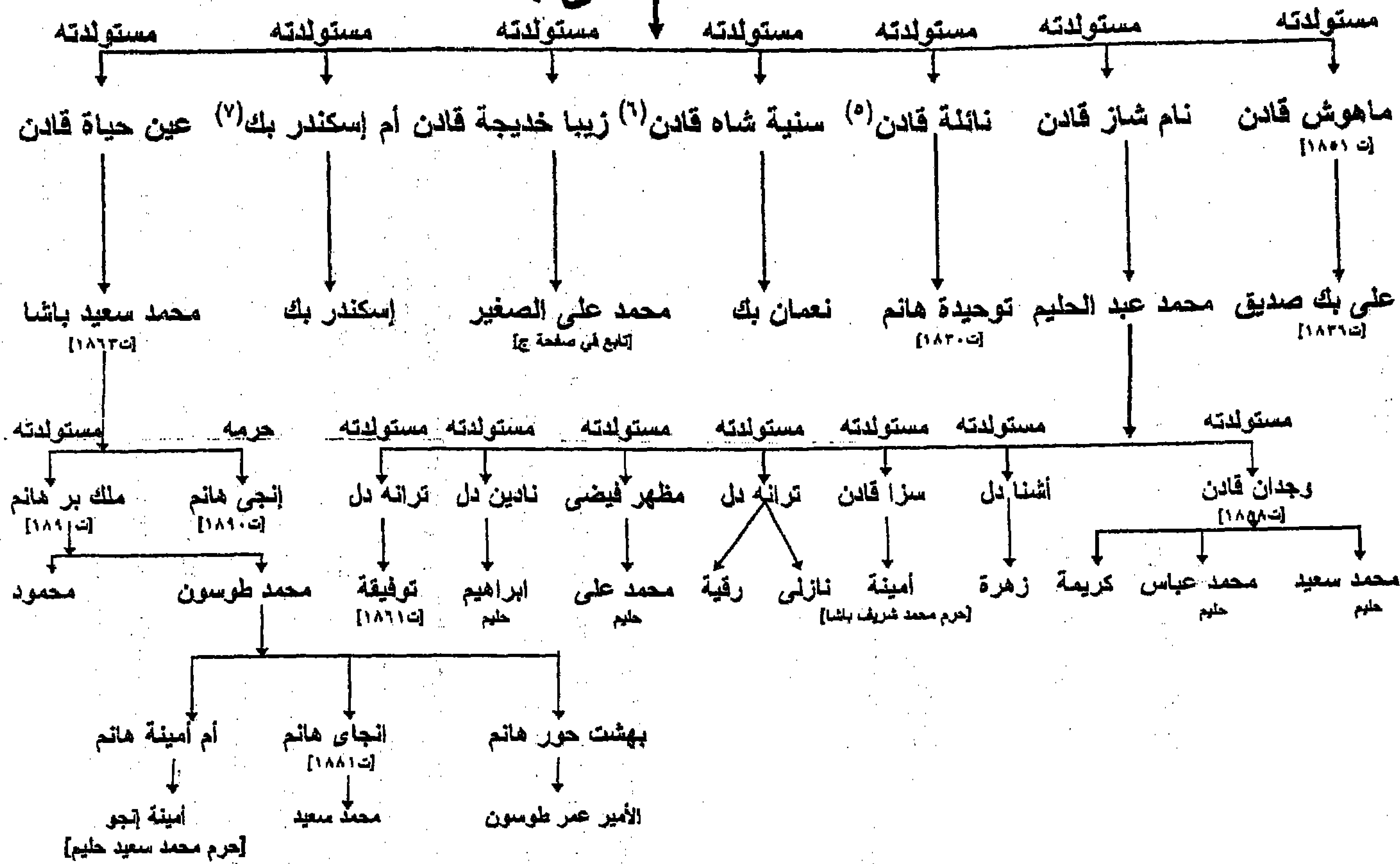
Your obedient servant
E.E Farman

Enclosure:

Copy of convention between the British and Egyptian Governments for the suppression of the slave trade.

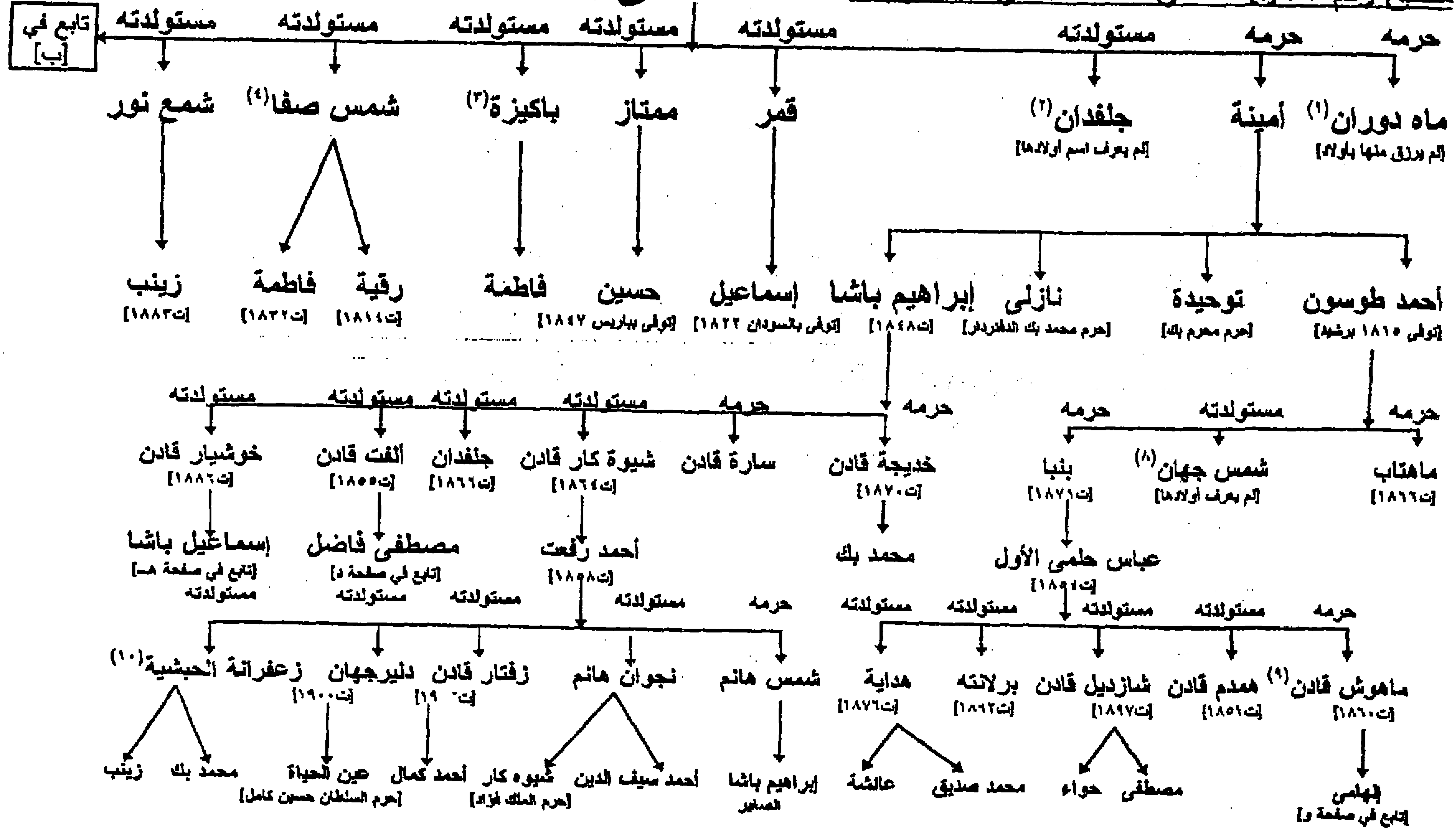
[دار الوثائق ، الأرشيف الأمريكي محفظة رقم ١٤ ، ملف٣
[Desp. No. 189, vol. 14, P.P. 134-136

ملحق رقم ٢١ [ب]

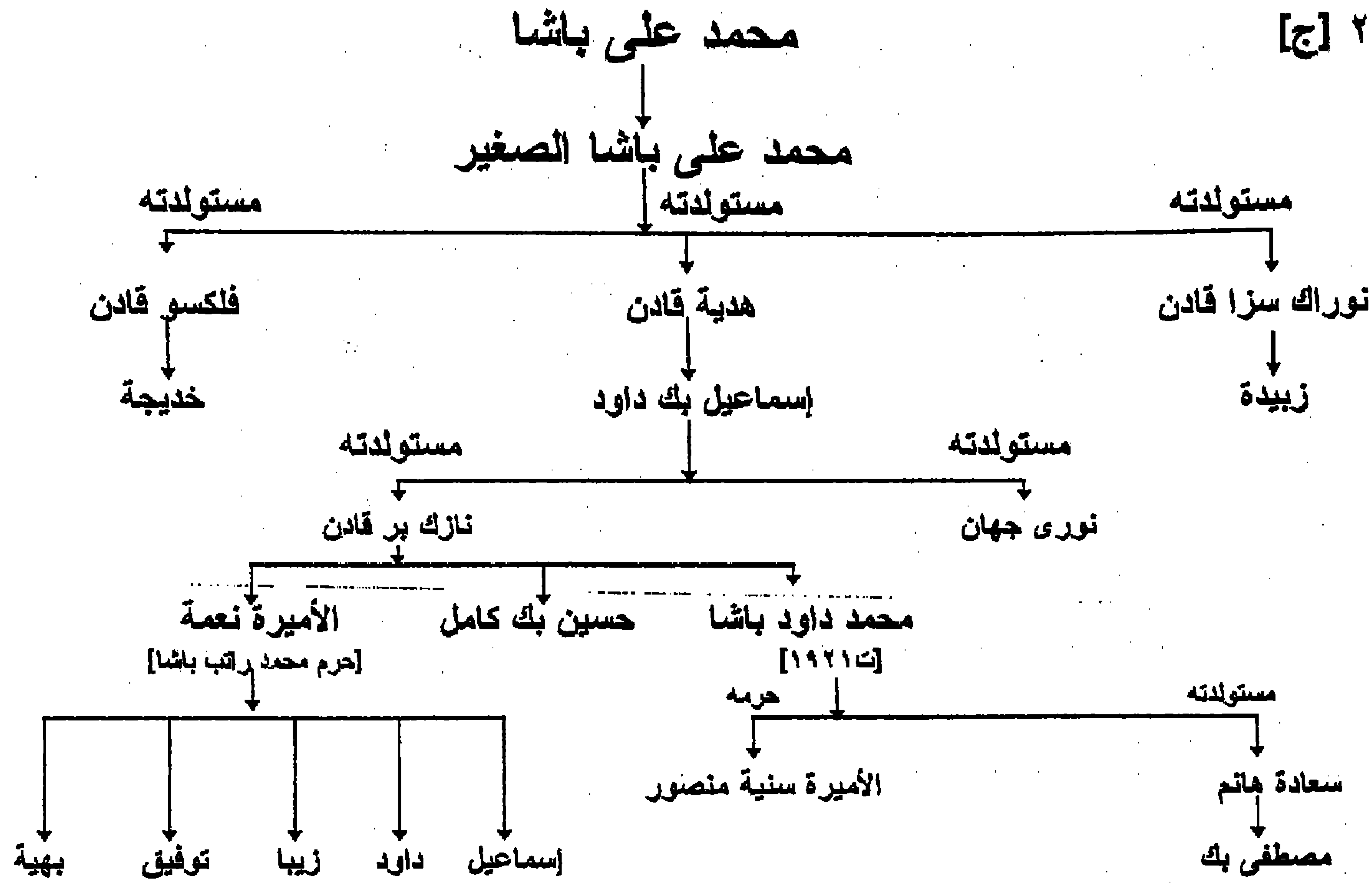


محمد علي باشا
مستولدته
ماهوش قادن
[ت ١٨٥١]
علي بك صديق
[ت١٨٣٦]
نام شاز قادن
محمد عبد الحليم
نائلة قادن(٥)
توحيدة هانم
[ت١٨٣٠]
سنية شاه قادن
نعمان بك
زيبا خديجة قادن(٦)
محمد علي الصغير
[تابع في صفحة ج]
أم إسكندر بك(٧)
إسكندر بك
عين حياة قادن
محمد سعيد باشا
[ت١٨٦٣]
وجدان قادن
[ت١٨٥٨]
محمد سعيد حليم
محمد عباس حليم
كريمة
أشنا دل
زهرة
سزا قادن
أمينة
[حرم محمد شريف باشا]
ترانه دل
نازلي
رقية
مظهر فيضي
محمد علي حليم
نادين دل
ابراهيم حليم
ترانه دل
توفيقة
[ت١٨٦١]
حرمه
إنجي هانم
[ت١٨٩٠]
ملك بر هانم
[ت١٨٩١]
محمد طوسون
محمود
بهشت حور هانم
الأمير عمر طوسون
انجاي هانم
[ت١٨٨١]
محمد سعيد
أم أمينة هانم
أمينة إنجو
[حرم محمد سعيد حليم]

ملحق رقم ٢١ [أ] مستولدات الأسرة العلوية: محمد على باشا

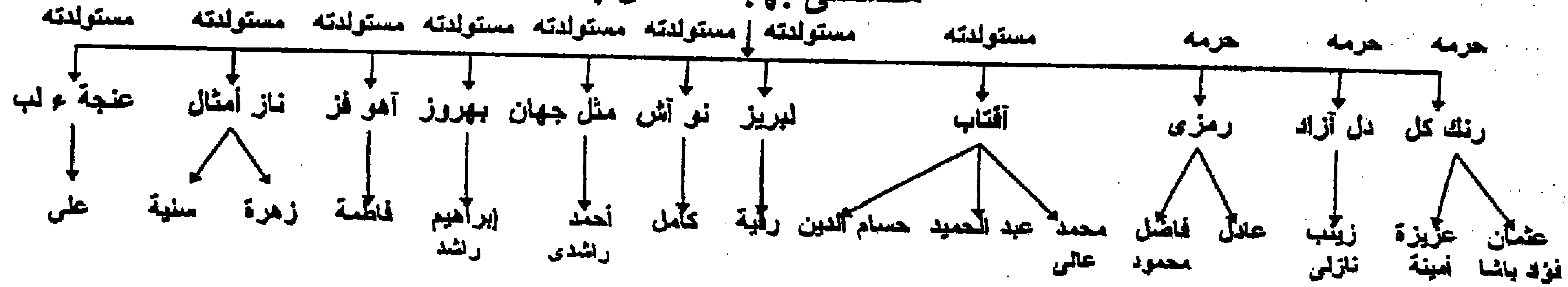


ملحق رقم ٢١ [ج]



محمد على باشا
محمد على باشا الصغير
مستولدته
مستولدته
مستولدته
نوراك سزا قادن
هدية قادن
فلكسو قادن
زبيدة
إسماعيل بك داود
خديجة
مستولدته
مستولدته
نورى جهان
نازك بر قادن
محمد داود باشا
[ت١٩٢١]
حسين بك كامل
الأميرة نعمة
[حرم محمد راتب باشا]
مستولدته
حرمه
سعادة هانم
مصطفى بك
الأميرة سنية منصور
إسماعيل
داود
زيبا
توفيق
بهية

ملحق رقم ٢١ [د]


محمد على
إبراهيم باشا
مصطفى بهجت فاضل باشا
حرمه
حرمه
حرمه
مستولدته
مستولدته
مستولدته
مستولدته
مستولدته
مستولدته
مستولدته
مستولدته
رنك كل
دل آزاد
رمزى
آفتاب
لبريز
نو آش
مثل جهان
بهروز
آهو فز
ناز أمثال
عنجة ء لب
عثمان فؤاد باشا
عزيزة أمينة
زينب نازلى
عادل
فاضل محمود
محمد عالى
عبد الحميد
حسام الدين
رقية
كامل
أحمد راشدى
إبراهيم راشد
فاطمة
زهرة
سنية
على

ملحق رقم ٢١ [هـ]

محمد على باشا

إبراهيم باشا

إسماعيل باشا

حرمه: شهرت فزا [ت ١٨٩٠] ← الأميرة توحيدة، الأميرة فاطمة

حرمه: جنانياز ← إبراهيم حلمى [ت ١٨٦٠]، زينب

حرمه: جشم آفت [لم تنجب]

حرمه: شفق نور [ت ١٨٨٤] ← محمد توفيق [تزوج أمينة هانم إلهامى]

مستولدته: بزم عالم[11] [ت ١٨٧٢]

مستولدته: نور ملك [ت ١٩١٦] ← حسين كامل [السلطان]

مستولدته: فريال [ت ١٩٠٢] ← فؤاد الأول [الملك]

مستولدته: مثل ملك [١٨٨٩] ← حسين باشا

مستولدته: جهان شاه [ت ١٩٠٥] ← محمود حمدى

مستولدته: مثل جهان ← الأميرة جميلة

مستولدته: نشئة دل ← الأميرة نعمت، الأميرة أمينة

مستولدته: جمال نور [ت ١٨٩٦] ← على جمال باشا

مستولدته: حور جنان [ت ١٨٩٩] ← الأميرة نعمت

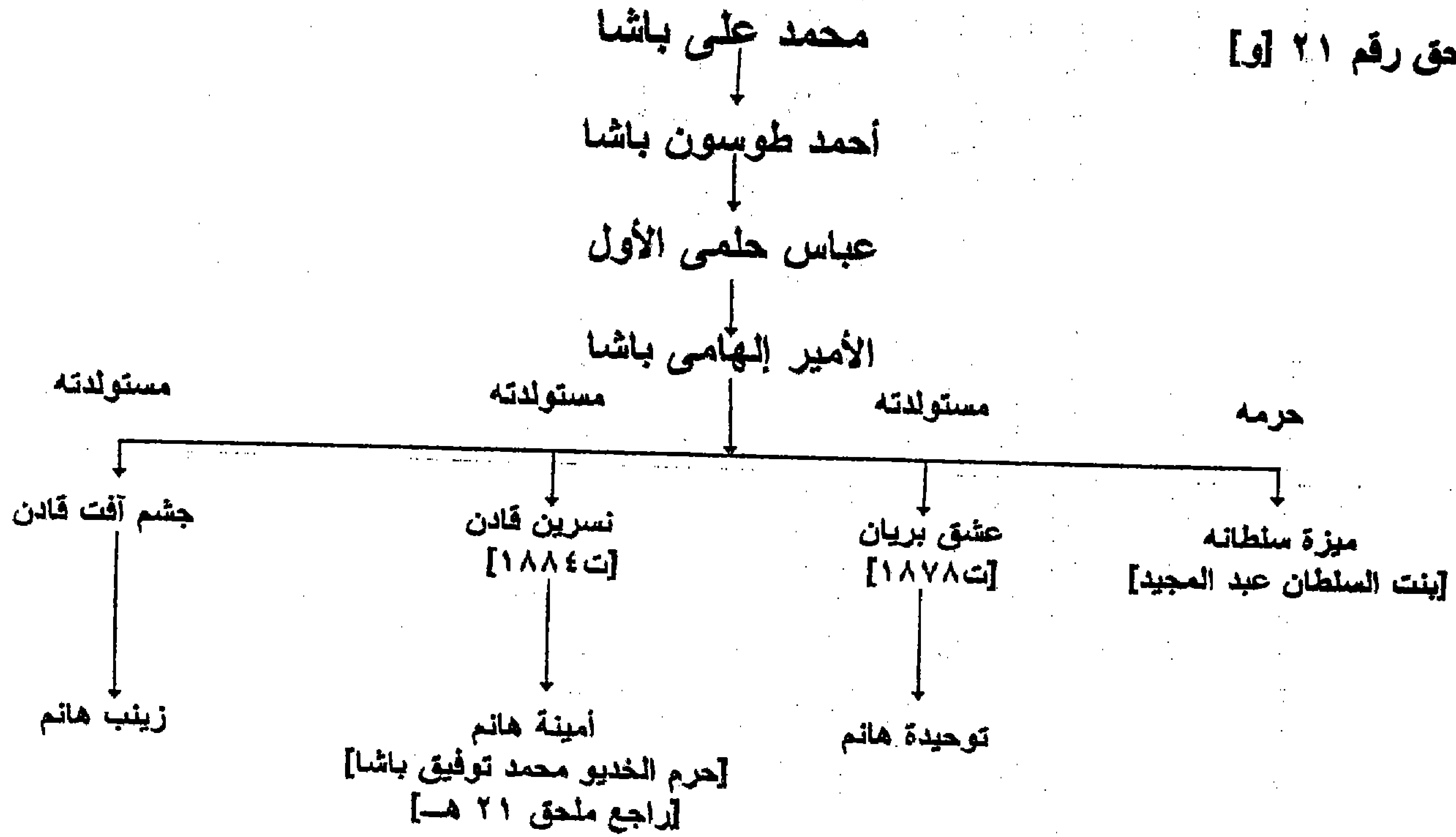
مستولدته: ملك ناز ← رشيد بك

إبراهيم حلمى:
- حرمه: الأميرة فاطمة ← محمد حلمى، خوشيار، نعمة، زينب
- مستولدته: قمر قادن ← صالحة

محمد توفيق ← الأمير محمد على، عباس حلمى الثانى، خديجة، نعمت

عباس حلمى الثانى:
- حرمه: جاويدان هانم
- مستولدته: إقبال هانم ← أمينة، عطية الله، فتحية، لطيفة، محمد عبد القادر، محمد عبد المنعم

ملحق رقم ٢١ [و]



محمد على باشا
أحمد طوسون باشا
عباس حلمى الأول
الأمير إلهامى باشا
حرمه
مستولدته
مستولدته
مستولدته
ميزة سلطانه
[بنت السلطان عبد المجيد]
عشق بريان
[ت١٨٧٨]
نسرين قادن
[ت١٨٨٤]
جشم آفت قادن
توحيدة هانم
أمينة هانم
[حرم الخديو محمد توفيق باشا]
[راجع ملحق ٢١ هـ]
زينب هانم

حواشى الملحق رقم ٢١

١) اعتمدت فى هذا الملحق بصورة أساسية على أوراق الأسرة الحاكمة فى محفظة رقم ١٢٥ من محافظ الأبحاث ، وعزيز خانكى : نفحات تاريخية ، مرجع سابق ، ص٣٩ - ٥٣ .

٢) ربما تكون هى صاحبة القبر الذى كتب عليه **"جلفدان قادن جارية والى مصر"** والموجود بمقابر الأسرة الحاكمة بالإمام الشافعى وإن صح فإنها تكون قد توفيت فى عام ١٢٤٨هـ .

٣) اسمها غير موجود فى أوراق الأسرة الحاكمة ولا فى قائمة خانكى وقبر ابنتها موجود بالإمام وكتب عليه **"فاطمة بنت باكيزة وكريمة محمد على باشا"** .

٤) قبرها موجود بالإمام وتوفيت عام ١٨٦٢م .

٥) يذكر خانكى أنها لم تنجب أطفالا .

٦) ذكرت فى أوراق العائلة باسم أم نعمان بك وكذلك فى قائمة خانكى ولكن شاهد قبرها كتب عليه اسمها وهو **"سنية شاه قادن أم نعمان بك"**.

٧) كان لمحمد على مستولدات كثيرات لم تحفظ الوثائق أسمائهن وإنما حفظت أسماء أولادهن ويذكر خانكى أن جملة مستولدات محمد على ٢٧ مستولدة وأن من أولاد محمد على الذين لم يعرف أسماء أمهاتهم : أميرين باسم : اسكندر بك وأميرين باسم حليم بك وأميرين باسم الحليم بك وأميرتين باسم رقية هانم وثلاث أميرات باسم زينب هانم . وفى محفظة ١٢٥ أبحاث ذكر فى ملف محمد على أنه رزق بمولود فى ١٦ شعبان وسمى على بك ولم تذكر الوثيقة اسم والدته أيضا . وفى وثيقة أخرى من نفس الملف بُشر محمد على بمولود جديد فأرسل إلى ابنته التى كانت تشرف على الولادة بالإسكندرية قائلا **"ادعوه عبد الحميد ، فإذا خطر بالبال أن هذا الاسم قد على بضعة أطفال فاختارهم الله سبحانه وتعال إلى دار البقاء ، إنما كان مختوما بقدر الله"** .

٨) غير مذكورة فى أوراق العائلة ولا فى قائمة خانكى ولكن قبرها موجود بالإمام وتوفيت ١٢٢٨هـ .

٩) دفنت فى مقصورة ضخمة بجوار مقصورة طوسون باشا والد زوجها عباس باشا.

١٠) هى الوحيدة بين مستولدات الأسرة من الجنس الحبشى حيث كانت جميع المستولدات والزوجات من البيض كما هو مشاهد من القائمة .

١١) أنعم عليها إسماعيل بمساحة ٣٤٩٩ فدان ويذكر الدكتور رءوف عباس عدداً آخر من الجوارى والمستوالدات منهم دلر نايب وحور محبات والدة أمينة المتوفاة وغيرهن من الجوارى اللائى أنعم عليهن بمساحات شاسعة من الأرض الزراعية .

ملحق رقم ٢٢

شكوى السيد من عبده الآبق

مضبطة – مجلس اسيوط أرسل أوراق وقرار بإفادة منه للأحكام رقم ١٦ الحجة ١٢٧١ نمرة ٣٢٨ ، تبين منهم أن على افندى الدرويش المعاون بمديرية جرجا حرر إفادة منه للمديرية بالتضرر من متولى العبد تعلقه بأنه من ابتدى ماه رمضان ١٢٧٣ أخذ في أسباب شرب الخمر وتردده على النسا الفواحش وكلما يقع منه التوبة يعود لهذه الفعال حتى انه كان موضوع بأودة المعاون المذكور بديوان المديرية يطقان وفردة طبنجة تعلق نفر عسكرى عليه دعوى بالمديرية فأخذهم العبد المذكور ، ولما ضبطوا منه قال لسيده أنه كان يريد بهم قتل حرمة غازية بالناحية تسمى نمنمة ، فصار أخذهما منه ويريد المعاون المذكور إجرى ما يلزم مع ذلك العبد حيث منظور فيه عدم إصلاح حاله .

وباستجواب العبد المرقوم فاعترف بصدور هذه الأفعال منه ، وقال بأن سرقته اليطقان وفردة الطبنجة كان بقصد هروبه بهم ، ولم كان قاصد قتل الحرمة المذكورة بل إخباره لسيده على أنه كان قاصد قتلها لكون سيده المذكور له مع الحرمة المذكورة كراهة. وباستجواب الحرمة عن ذلك فأجابت بأن العبد المذكور معتاد الدخول عندها وفى شهر شعبان سنة ١٢٧٤ دخل منزلها وهى غايبة منه وكسر الصندوق وأخذ منه ستة محموديات وستة أحجبة فضة وستة عشر فرانسة الذي قيمة الجميع الف ومايه اثنين وسبعين غرش ، ولما علمت بذلك صارت كلما تقابله تارة تخوفه وتارة تأخذه بالحيلة حتى أحضر لها المحموديات والأحجبة واستلمتهم منه ، ولما لم احضر لها الستة عشر فرانسة فتركت عوضها على الله فيهم .

وبالرد على العبد المذكور قد اعترف بسرقة المحموديات والأحجبة وارتدادهم للحرمة المذكورة ، وجحد أخذ الستة عشر فرانسة ، وأومى إلى أن خصول ذلك منه لعدم وجود شئ بيده يتصرف فيه ، وقد تبين أن العبد المذكور مطلوب منه مبلغ ماية واثنى عشر غرش وخمسة وثلاثون فضة إلى مذكورين باقى ثمن دخان وخمر وخلافة معطى له ، لمعلومية أربابه أن العبد تعلق الأفندى المذكور .
وعطى القرار من ذاك المجلس بأنه حيث ثبت حصول تجارى العبد المذكور على سرقة الأسلحة من ديوان المديرية وسرقة بعض حلى ونقدية الحرمة السالف ذكرها كاعترافه بذلك ، وسعيه في الأمور المغايرة وسبوق توبته مرارا ولم كان يرتجع فبهذه وعدم قبول سيده في إقامته بمنزله وتجاريه على أخذ أشياة بالدين من الأهالى مع عدم اقتداره على أداء ذلك ، وعدم استقامته ؛ فاستصوب مجازاته باستخدامه بالخدامات الدنية بالمديرية بوعدة سنة واحدة تطبيقا للمادة الحادية عشرة من الفصل الثالث من القانون يخصم له مدة سجنه المعلوم بالمديرية ، ومن بعد وفا مدة الجزا يصير نفيه إلى بلاد السودان تطبيقا للأمر الكريم الصادر في حق الأجنبيين أمثاله .وبالمذاكرة عن ذلك بالأحكام روى استنساب ما حكم به مجلس أسيوط .

[ديوان مجلس الأحكام ، سجل س٧/١٠/١ ، ص ٨٦ ، ث ١٧٣ ، في غرة المحرم ١٢٧٥هـ]

ملحق رقم ٢٣

الرموز والاختصارات الواردة في هذا الكتاب

- دار الوثائق القومية .... د.و.ق
- دار المحفوظات العمومية .... د.و.ع
- المعية السنية تركى .... م.ت
- المعية السنية عربى .... م. ع
- محافظ أبحاث السودان .... م.ا.س
- صفحة .... ص
- وثيقة .... ث
- ورقة .... ق

مصادر البحث

أولا الوثائق غير المنشورة

أ – مجموعة دار الوثائق القومية

١ – سجلات المعية السنية عربى :

- صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات :
  س١/١/٢،٥،٦،٧،١٠،١١،١٢،١٣،٣١،٤١،٥٦،٦١،٦٣ .
- صادر المعية السنية للدواوين والأقاليم والمحافظات :
  س١/ ٢ / ٧،٨،١٢،١٣،٢٢ .
  س١/٣/٥ .
  س١/ ٨/ ٥،٦،٩،١١،١٧،١٩،٢٣،٢٦،٣٣،٣٥،٤٦

صادر الأوامر العلية بنمر العرضحالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره :
  س ١/٧/٤ .
- صادر الإفادات على العرضحالات إلى الدواوين والمجالس والمحافظات:
  س١/٩/٤ .
- صادر المعية غير رسمى إلى الجهادية :
  س١/٩/٢٣ .
- صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين والسايرة :
  س١/ ١٠/ ٦،٢٠،٢٤،٦١ .
- وارد التحريرات والإفادات من الأقاليم والمحافظات والدواوين :
  س١/١٢/١٤ .
- صادر تحريرات المعية للدواوين البحرية والبرية :
  س١/١٤/١ .
- وارد تحريرات المعية دواوين وجفالك :
  س١/ ٢٣/ ١،٥،٦،٧،١٠،١٢ .
- قيد الأوامر واللوائح والقرارت والمنشورات :
  س١/٣٣/٩ .

٢ - سجلات المعية السنية تركي :

- صادر الإفادات بالمعية عرضحالات للدواوين والأقاليم :
  س١/٤٦/٢٤ .
- صادر إفادات وأوامر ومكاتبات إلى جهات متفرقة :
  س١/٤٧/٣،٤،٥،٦،٧،٨،١٠
  س١/٤٨/١،٢
- قيد الأوامر الصادر إلى الجهادية :
  س١/٤٨ /٣،٤ .
- قيد الأوامر والإفادات الصادرة على العرضحالات المقدمة للأعتاب السنية:
  س١/٤٩/ ٢،٤،٥ .
- صادر إفادات وأوامر إلى الجهات الخارجة من مصر
  س١/٥٠/ ٢،٤،٥،٦،٧،٩ .
- قيد الأوامر الصادرة إلى حبيب أفندى مأمور ديوان الخديو وغيره :
  س١/٥٢/ ١،٢ .
- قيد الأوامر الصادرة إلى الأقاليم :
  س١/٥٣/ ٢،٣ .
- قيد الأوامر الصادرة إلى الجهات الخارجية :
  س١/٥٣/ ٥ .
- صادر الأوامر الكريمة إلى الدواوين والأقاليم والمحافظات :
  س١/٥٥/ ٢٣،٢٤ .
- صادر الإفادات إلى جهات اسكندرية ودمياط :
  س١/٥٦/ ١ .
- قيد الأوامر والإفادات الصادرة إلى الدواوين والمصالح :
  س١/٥٨/١ .
- قيد الأوامر والإفادات الصادرة إلى الدواوين والمصالح والسايرة باسكندرية ومصر :
  س١/٦٠/٣ .

• صادر الإفادات بالمعية للدواوين والأقاليم :
س١/٦٦/ ١٧،١٨ .
• صادر الأوامر العلية للجهات :
س١/٦٧/١ .
• صادر إفادات المعية بالمرور :
س١/٧٠/٢ .
• قيد الأوامر الصادرة إلى خزينة دار بك وجهات بحرية وكافة المصالح :
س١/٧٩/١ .
• قيد الأوامر الصادرة إلى الدواوين :
س١/٨١/١
• قيد المعروضات المقدمة من ولى النعم :
س١/٨٣/٢ .
• قيد الأوامر السنية للدواوين والمجالس والمحافظات :
س١/٨٤/١
• وارد إفادات المعية دواوين وأقاليم وجهات سايرة وجفالك :
س١/٨٩/١٦ .
• صادر إفادات وأوامر إلى الأقاليم والدواوين :
س١/٨٩/١٧ .
• قيد أسماء ذوات الحكومة المصرية وموظفيها :
س١/١٠٦/١ .

٣ - سجلات ديوان الخديو :

• صادر تحريرات :
س٢/٣٠/ ٢،٣،٤،٧،٩،١٤ .
• وارد الخلاصات :
س٢/٢٣/٤ .
س٢/٣٧/١٠ .

• قيد الخلاصات :
س٢/٤٠/ ١٤، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٦ .
• قيد الأوامر والإفادات الواردة إلى الديوان :
س٢/٤٩/ ١، ٣ .

٤ - سجلات ديوان المعاونة :
• صادر الأوامر والإفادات بديوان المعاونة :
س٣/١٤/ ٢، ٣، ٥ .

٥ - سجلات ديوان مجلس الأحكام :
صادر مجلس الأحكام :
س٧/١/ ٢، ٣ .
صادر الأقاليم القبلية بمجلس الأحكام :
س٧/٤/١٥ .
قيد القرارات العربى :
س٧/٩/٢٢ .
قيد المضابط والقرارت الصادرة بمجلس الأحكام :
س٧/١٠/ ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ١٩، ٢٠ .

٦ - سجلات قيد تقاسيط الأباعد العشورية :
• ص٢/١٥٣/ ١، ٦٦، ٦٧ (أرقام حديثة)
• ١٢٣١ (أرقام قديمة)

٧- سجلات محافظة مصر :
• استحقاقات الاسبتالية الملكية ومدرسة الولادة :
ل١/٣٦/ ٣، ٤، ٥، ٦ .
• استحقاقات أورطة السودان بغفر القلعة :
ل١/٦٨/ ١-٨ .

٨ - سجلات تعداد النفوس :

- إجمالى تعداد النفوس بأثمان المحروسة :

ل ١/٨٤/٤٠ .

- إجمالى تعداد النفوس بناحية ميت السودان بقسم دكرنس بمديرية الدقهلية :

٨٣٠٠ - ٨٣٠١ .

- تعداد النفوس بناحية ميت على بمديرية الدقهلية :

٨٣١٨ - ٨٣٢٠ .

- تعداد النفوس بناحية أويش الحجر :

٧٤٧٨ ، ٧٤٧٩ .

٩ - محافظ الأبحاث :

- محافظ أبحاث السودان :

١،٢،٣،٧،٤١ .

- محفظة متفرقات :

١٢٥

- محفظة مصلحة الركايب الخديوية :

١٢٨

- محفظة أوراق العائلة المالكة :

١٣٥

- محفظة رشيد

١

١٠ - محافظ المعية السنية تركى :

- ٤،٥،٦،١٠،١٢،١٣،٢٤،٢٧،٣٠،٣١،٣٢،٣٣،٣٧ .

١١ - محافظ بحر برا :

- ٧،١١،١٩ .

١٢ – محافظ ديوان الخديو :

١ .

١٣ – محافظ مجلس ملكية :

٣ .

١٤ – محافظ مجلس الوزراء

"السودان" :

٥/أ،٥/ب .

١٥ – محافظ الدوات تركى :

٥،١١ .

١٦ – محافظ الوقائع المصرية :

١،١١ .

١٧ – الأرشيف الأمريكى :

محفظة رقم ١٤ .

١٨ – مجموعة وثائق الجيش المصرى :

مجلد محفوظ بمكتبة الدار رقم ٣٠٦ .

١٩ – مجموعة وثائق الحجاز :

مجلد محفوظ بمكتبة تحت رقم ٧٣٩ .

ب - مجموعة دار المحفوظات العمومية

أ - ملفات الموظفين :

	ملف	محفظة	عين	دولاب
أوراق ربط معاش عمر أغا أندرون سابق	٢٢	٩٦	١	٥
أوراق ربط معاش إسماعيل أغا إشراق حرم أغاسى	٩٦	٩٧	١	٥
بركة محمد السودانى من ٤جى الاى محافظين	١٠٣	٧٩	١	٥
نفيسة بنت كلفدان	٤٤٠	١٠٢	٢	٥
ملازم ثانى يوسف كامل أفندى من الغلمان	٥٣٩	١٠٣	٢	٥
جركس عبده بن عبد الله من عساكر الباشبوزق	٥٨٧	١٠٤	٢	٥
مصطفى وحسن حاسم وحسين فهمى من الغلمان	٦٧٦	١٠٥	٢	٥
جركس فرحات ويوسف خورشيد من الغلمان السقط	٦٧٨	١٠٥	٢	٥
حمزة باشا مدير المنوفيه سابق	٧١٥	١٠٦	٢	٥
سليم باشا السلحدار ناظر المالية سابق	٨١٥	١٠٨	٣	٥
زرافت خاتون الطباخة بمدرسة الولادة	١٠٦٢	١١٢	٣	٥
شعبان أغا من الغلمان	١٢١٧	١١٥	٤	٥
جركس على باشا حكمدار السودان سابق	١٢٢٨	١١٥	٤	٥
مورة لى إسماعيل أغا	١٢٤٤	١١٥	٤	٥
عبد اللطيف نظيف من الغلمان	١٣٣٩	١١٦	٤	٥
جركس حاج خورشيد زاهد من غلمان ولى النعم	١٥٥٤	١١٩	٤	٥
ألماس أغا من عتقاء المرحومة حرم المرحوم حسن باشا طاهر	١٥٥٥	١١٩	٤	٥
ثلاثة جوارى للمرحوم يحيى أفندى صادق	١٥٥٩	١٢٠	١	٦
أمينة خاتون من إشراقات محمد بك	١٥٦٨	١٢٠	١	٦
عنبر أغا باش أغاى جلين هانم	١٥٩٩	١٢٠	١	٦

قونية لى مصطفى أغا من غلمان ولى النعم	١٦٤٦	١٢١	١	٦
ورثة جركس حسين كاشف حاكم خط	١٨٤٩	١٢٥	١	٦
جركس محمد روشان أفندى من الغلمان السقط	١٩٠٣	١٢٦	٢	٦
قاسم أغا من غلمان محرم بك	١٩٧٨	١٢٧	٢	٦
كلبياظ خاتون معتوقة محمد على باشا	٢١٤٤	١٣١	٢	٦
ورثة أمان الحبشي عسكرى باشبوزق	٢٧٧٧	١٤٨	١	٧
عائلة وأتباع المرحومة والدة المرحوم عباس باشا	٤٥١٥	٢٠٣	٢	٩
فاطمة هانم زوجة حسين بك نصحى ومعتوقة عباس باشا	٤٦٣٨	٢٠٥	٣	٩
ستوة ناز البيضا	٤٦٥٠	٢٠٦	٣	٩
خورشيد أفندى رشدى من غلمان الدايرة	٤٨٢٤	٢١١	٤	٩
عشرة إشراقات إحداهن رقص جيلان	٤٨٨٨	٢١١	٤	٩
الست شرفناز معتوقة حمزة باشا	٤٩٤٧	٢١٣	٤	٩
الست شرواز حرم راشد راقب باشا ومعتوقة إسماعيل باشا	٥٢٣١	٢٢٣	٢	١٠
الست بنبا هانم الجركسية معتوقة خديجة هانم برنجى قادن إبراهيم باشا	٥٤٠٥	٢٢٧	٣	١٠
الست زنبل هانم من أتباع والدة عباس باشا	٥٥٠٦	٢٣٠	٤	١٠
الست حسنة البيضا	٥٥٥٣	٢٣١	٤	١٠
راشد باشا حسنى الفريق وإقبال هانم	١١٦٨٩	٣٩٨	١	١٩
محمد ثابت باشا رئيس ديوان الخديو	١٧٢٠٠	٥٧٤	٤	٢٧

٦ - سجلات محكمة بني سويف الشرعية :

- مضابط الإشهادات :
- سجلات أرقام : ١،٤،٥ ، عين ٥٧ ، مخزن٤٧ .
- قيد المواد الشرعية :
- ١٧، عين ٥٧ ، مخزن ٤٧ .

٣ - دفاتر عتق الرقيق :

- مديرية القليوبية :

سجلات أرقام : ٦٧٨،٦٧٩،٦٨٠، عين ١٣،مخزن .

- مديرية البحيرة :

سجلات أرقام : ٩٩٣ ، عين ١٣ ، مخزن ١٣ .

- مديرية المنوفية :

سجلات أرقام : ١٣٣٤، عين ١٣ ، مخزن١٠ .

- مديرية الدقهلية :

سجلات أرقام : ١٦٠٦، عين ٢٦، مخزن ٥ .

- مديرية الغربية :

سجلات أرقام : ٢٠٣٨،٢٠٣٩،٢٠٤٠،٢٠٤١، عين ٣٥ ، مخزن٧ .

ج - مجموعة أرشيف الشهر العقارى

١ - محكمة مصر الشرعية :

- إعلامات : ٨،٢٠،٢١،٣٧،١٢٥ .
- مبايعات : ٤٤٥، ٤٥١ .
- إشهادات : ٢،٣٩،٧٧،١١٦،١٩٦،٢٠٥ .
- تركات : ١١،٢٨ .
- وقفيات : ١٤ .

٢ - محكمة الباب العالى :

- مبايعات : ٣٢، ١٣٥ - ١٥٢،٢٩٠،٢٩٠،٣٨٠ .

٣ - محكمة القسمة العسكرية :

- ١١٢،٢٣٧،٢٤٦،٢٨٩،٣٠١،٣٣٤،٣٧١،٤٠٠،٤١٨.

٤ - محكمة القسمة العربية :

- ١٤٩

ثانيا الوثائق المنشورة

- أسد رستم : المحفوظات الملكية المصرية ، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقصد محمد على باشا الكبير ، المجلد الأول ، المطبعة الأميريكية ، بيروت ، ١٩٤٠م .
- أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على ، جـ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، جـ٣، المجلد الأول ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦م .

أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل ،جـ٢ ، المجلد الثانى ، مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة ، ١٩٣٦م .

- عزيز خانكى : قضية الشماشرجى ، الرق والعتق والولاء شرعا ونظاما ، مذكرة مقدمة من عزيز خانكى بك المحامى إلى محكمة مصر الابتدائية الشرعية ، جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩م ، محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٨٦ قوانين .
- فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الأول ، المطبعة التجارية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠م .
- فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الخامس ، مطبعة بنى لاغوداكى ، الإسكندرية ، ١٩٠٢م .

محمد على باشا "الأمير" : مجموعة خطابات وأوامر خاصة بالمغفور له عباس باشا الأول د.ت .

- الأوامر العلية والدكريتات الصادرة من أول يناير ١٨٩٦ إلى ٣١ ديسمبر ١٨٩٦م ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩٧م .

- تقرير دى بوالكمت عن مصر فى يوليو ١٨٣٣م ، منشور فــى محمد فؤاد شكرى وآخرون : بنــاء دولـة مصـر محمـد علـى ، دار الفكـر العربـى ، القاهرة ١٩٤٨م .
- تقرير الكونت دوهاميل عـن مصر فى٦يوليـو١٨٣٨م ، منشـور فـى محمـد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولـة مصـر محمـد علـى ، دار الفكـر العربـى القاهرة ١٩٤٨م .
- تقرير باتريك كامبل عن مصــر فـى ٦ يوليـو ١٨٤٠م ، منشـور فـى محمـد فـؤاد شكرى وآخرون : بناء دولـة مصـر محمـد علـي ، دار الفكـر العربـى القاهرة ١٩٤٨م .
- تقرير جون بورانج عن مصـر وكريـت ، منشـور فـى محمـد فـؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربـى ، القـاهرة ١٩٤٨،م .
- التقرير العام المرفوع من اللــورد دفرين إلـى اللـورد جرانفيل وزيـر خارجيـة إنجلترا بشأن إصلاح مصر ، منشـور فـى سليم خليل نقـاش : مصـر للمصريين جـ٦ ، مطبعة جريدة المحروسة ، الإسكندرية ١٨٨٤م.
- تقرير باكر باشا عن حالة الجيش المصرى والجندرمة فـى ١٨٨٦م ، ترجم ونشـر فى جريدة القاهرة ، عدد ٨١، ٢٠ مارس ١٨٨٦م .
- تقرير عن الإدارة الماليـة والحالـة العموميـة فـى مصـر والسـودان عـام ١٩١٣م ، مرفوع مـن الفيكونـت كتشـنر إلـى السـير إدوارد جراى ، ترجـم بإدارة المقطم وطبع فى مطبعته ، ١٩١٤م .
- قضية دولة البرنسات ورثة المرحوم إسماعيل باشا الخديو الأسبق ومراد أغـا ضـد ديوان الأوقاف ، مطبعة ديوان الأوقاف المصرية ،١٩٠٠م .
- قانون جمعية الأغوات الخيرية ، موجود بدار الكتب المصرية تحت رقم ى ٦٧٤١ .

ثالثا : المذكرات المنشورة

- **أحمد شفيق** : مذكراتي في نصف قرن ، جـ١ ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٣٤م.
- **أحمد عرابي** : كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، كتاب الهلال "٤١٦" ، دار الهلال ، القاهرة مايو ١٩٨٩م .
- **جويدان "الأميرة"** : مذكرات الأميرة جويدان ، كتاب الهلال "٣٥٦" ، دار الهلال ، القاهرة أغسطس ١٩٨٠م .
- **عثمان دقنة** : مذكرات عثمان دقنة ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم ، دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ١٩٧٤م .
- **محمد عبده** : مذكرات الإمام محمد عبده ، تحقيق طاهر الطناحي ، دار الهلال ١٩٩٣م .
- **محمد فريد** : تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١م مسيحية ، تحقيق رءوف عباس حامد ، القسم الأول ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٥م .

رابعا : المراجع العربية

- القرآن الكريم .

إبراهيم عبده ودورية شفيق : تطور النهضة النسائية في مصر ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ١٩٤٥م .
- **إبراهيم هاشم فلالي** : لا رق في القرآن ، دار القلم ، د.ت .
- **أبو بكر جابر الجزائري** : منهاج المسلم ، دار التراث العربي، المدينة المنورة ١٩٤٦م .
- **أبو شجاع ، أحمد ابن الحسين الأصفهاني** : الغاية والتقريب ، مطبعة تاج ، طنطا د.ت .

- أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي : الأم سبعة مجلدات ، نسخة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، د.ت .

أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، ط٣ ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧١م .

- أحمد بن الحاج أبو علي (كاتب الشونة) : تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية ، تحقيق الشاطر بصيلي عبد الجليل ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦١م .
- أحمد تيمور : الأمثال العامية ، ط٤ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٦م .

أحمد خاكي : رسائل من مصر ، حياة لوسي دف جوردون في مصر ١٨٦٢-١٨٦٩م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦م .

أحمد شفيق : الرق في الإسلام ، ترجمة عن الفرنسية أحمد زكي باشا ، مطبعة الاعتماد ، ط٢ ، د.ت .

- أحمد صادق سعد : تحولت التكوين المصري من النمط الاسيوي إلى النمط الرأسمالي ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨١م .
- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨١م .
- أحمد عيسى : المحكم في أصول الكلمات العامية ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٣٣م .
- إدوارد وليم لين : المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ، ترجمة عدلي طاهر نور ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٤م .
- أسد رستم : إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها ، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث نشرتها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بعنوان "ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨-١٩٤٨م" ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٠م .
- أسعد رستم وعبد الرحمن زكي : الجيش المصري في عهد محمد علي باشا الكبير صفحة من تاريخ آلاي المشاه الثامن ١٨٣٦م ، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٤٣م .

• **إسماعيل سرهنك** : حقائق الأخبار عن دول البحار ، جـ٢ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣١٤هـ .
• **ألبرت فارمان** : مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤م .
• **السيد رجب حراز** : إريتريا الحديثة ١٥٥٧م -١٩٤١م ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٤٤م .
• **السيد يوسف نصر** : الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة من ١٨٢٠م-١٨٩٩م ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١م .
• **الشاطر بصيلى عبد الجليل** : معالم تاريخ سودان وادى النيل من القرن العاشر إلى التاسع عشر ، مكتبة العرب ، القاهرة ١٩٥٥م .
• **إلياس الأيوبى** : تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ١٨٦٣-١٨٧٩ جزآن ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٣م .
• **إلياس زخوارة** : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، جـ٢ ، المطبعة العمومية بمصر ، ١٨٩٧م .
• **أنور عبد الملك** : نهضة مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣م .
• **بيير رنوفان** : تاريخ العلاقات الدولية ، القرن التاسع عشر ، ترجمة جلال يحيى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠م .
• **تمام همام تمام** : الرقيق الجندية فى نظر محمد على ، بحث منشور فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السابع والعشرون ١٩٨١م .
• **ثروت عكاشة** : التصوير الاستشراقى فى العالم الإسلامى خلال القرن التاسع عشر ، بحث منشور فى مجلة العربى الكويتية ، العدد ٤٠٠ ، مارس ١٩٩٢م .
• **جابرييل بير** : دارسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى الجمال ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٦م .
• **جاد طه** : بريطانيا والجيش المصرى فى ضوء الوثائق البريطانية ،جـ١ ،ط٢ مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ١٩٨٤م .

- **جاك تاجر** : حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر ، دار المعارف بمصر ١٩٤٥م .
- **جرجي زيدان** : المملوك الشارد ، نشرت على حلقاتفى اعداد مجلة الهلال علمى ١٨٩٨-١٨٩٩م .
- **جرجي زيدان** : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ،ط٣ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د.ت .
- **جلال يحيى** : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧م .
- **جميل عبيد** : المديرية الاستوائية ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨م .
- **جميل عبيد** : قصة احتلال محمد على لليونان ١٨٢٤-١٨٢٧م ، تاريخ المصريين "٣٩" ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠م .
- جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على ، ترجمة إبراهيم أحمد شعلان ، الألف كتاب الثانى "٧٣" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩م .
- **جون مارلو** : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م .
- **حافظ إبراهيم** : ليالى سطيح ، المكتبة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- **حسن محمد جوهر** وآخرون : ليبيا ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٦٠م .
- **حسين فوزى النجار** : علـى مبارك أبو التعليم ، أعلام العرب "١٢٩" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م .
- **حلمى أحمد شلبى** : الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩م .
- **حلمى أحمد شلبى** : فصول في تاريخ تحديث المدن بمصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- **حلمى أحمد شلبى** : المجتمع الريفى في عهد محمد على ، دراسة في إقليم المنوفية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

- **حلمى محروس** : دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف من القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، آداب القاهرة ١٩٧٧م .
- **حمدنا الله مصطفى حسن** : الجيش المصرى ودوره فى الإدارة المصرية بالسودان ١٨٢٠-١٨٤٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب عين شمس ١٨٨١م ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥م .
- **حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادى والاجتماعى في السودان ١٨٤١-١٨٨١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .**
- **خلف عبد العظيم سيد الميرى** : تاريخ البحرية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٢٢م .
- **درية شفيق** : المرأة المصرية ، القاهرة ١٩٩٥م .
- **راسم رشدى** : شركسى يتحدث عن قومه ، دار الطباعة المصرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٤٧م .
- **راشد البراوى** : الرق الحديث فى إفريقيا البرتغالية ، دار النهضة العربية ١٩٦٢م.
- **رفعت السعيد** : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧م .
- **رءوف عباس حامد** : النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤م ، القاهرة ١٩٧٣م .
- **زاهر رياض** : استعمار أفريقيا ،الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥م.
- **زكى مجاهد** : الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ، جـ٢ ، دار الطباعة المصرية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٠م .
- **زين العابدين شمس نجم** : إدارة الأقاليم فى مصر ١٠٠٥-١٨٨٢م ، دار الكتاب الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٨م .
- **سامية عطا الله** : الأمثال الشعبية المصرية ، ط٢ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٧م .
- **سلوى العطار** : التغيرات الاجتماعية فى مصر منذ الحملة الفرنسية حتى بناء الدولة الحديثة ، دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ١٩٧٩م .

• سليم خليل نقاش : مصر للمصريين ، جـ١ ، مطبعة جريدة المحروسة ، الإسكندرية ١٨٨١م .
• سليم خليل نقاش : مصر للمصريين ، جـ٦ مطبعة جريدة المحروسة ، الإسكندرية ١٨٨٤م .
• سمير عمر إبراهيم : مجتمع القاهرة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ماجستير غير منشورة ، آداب عين شمس ١٩٨٩م .
• سمير محمد طه : أحمد عرابى ودوره فى السياسة المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦م .
• شحاته عيس إبراهيم : القاهرة ، سلسلة الألف كتاب (١٨٤) ، القاهرة د.ت .
• شمس الدين محمد بن أحمد الشربينى : الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع ،أربعة أجزاء ، الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ، القاهرة ١٩٩١م .
• شوقى عطا الله الجمل : تاريخ سودان وادى النيل وحضارته وعلاقته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر ، جـ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩م .
• صالح رمضان : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل منشأة المعارف ، القاهرة ١٩٧٧م .
• صلاح العقاد : الجبرتى والفرنسيس بحث منشور فى أحمد عزت عبد الرحيم وآخرون ، عبد الرحمن الجبرتى دراسات وبحوث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦م .
• صلاح عيسى : الثورة العرابية ،ط٢ ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٢م .
• طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣م .
• طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٣ م .
• عامر العقاد : محمد إمام العبد شخصية لا تنسى فى أدبنا الحديث ، بحث منشور فى مجلة الفيصل السعودية ، عدد ١٠٤ ، نوفمبر ١٩٨٥م .

- عبد الحميد البطريق : إبراهيم باشا فى بلاد العرب ، بحث منشور فى كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا لمجموعة من المؤلفين ، طبعة مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٠م .
- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، أربعة أجزاء فى أربعة مجلدات ، مطبعة الأنوار المحمدية د.ت .
- عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ،جـ١ ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١م .
- عبد الرحمن الرافعى :عصر محمد على،ط٤ ، دار المعارف ،القاهرة ١٩٨١م .
- عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ،جـ١،ط٣ ،دار المعارف،القاهرة١٩٨٢م.
- عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل الحركة الوطنية ، ط٥ ، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١م .
- عبد الرحمن زكى: الجيش الذى قاده إبراهيم باشا ، بحث منشور فى كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا لمجموعة من المؤلفين ، طبعة مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٠م .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعى فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠م .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : محمد على وشبه الجزيرة العربية ،جـ٢ ، ط٢ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٦م .
- عبد السميع سالم الهراوى : لغة الإدارة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦٢م .
- عبد العزيز البشرى : المختار جـ٢ ، مطبعة المعارف بمصر ،القاهرة ١٩٣٥م .
- عبد العزيز حافظ دنيا : سليم الحجازى ، القاهرة ، د.ت .

عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، جـ١، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٤م .

- عبد العزيز محمد الشناوى : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، أعلام العرب (٦٧) ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

• عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧م .
• عبد العظيم رمضان : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ط٢ تاريخ المصريين "١٣" الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ،١٩٩٤م .
• عبد الغفار حسين : بناء الدولة الحديثة، جـ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م.
• عبد الغفار محمود السيد : دور العناصر التركية السياسى والاجتماعى فى مصر خلال القرن التاسع عشر ، دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ، ١٩٩٠م .
• عبد الهادى على عبد الهادى : دور الخديو عباس حلمى الثانى فى السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب الزقازيق ١٩٨٧م.
• عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥م.
• عزيز خانكى : التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، المطبعة العصرية، القاهرة ، د.ت .
• كريستوفر هيرولد : بونابرت فى مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦م .
• كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ترجمة محمود مسعود ، جزأين ، مطبعة أبى الهول ، القاهرة د.ت .
• لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١م .
• لينوار شامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤م ، ترجمة فاطمة علم الدين عبدالواحد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥م .
• مالك بن أنس : الموطأ دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،ط٣،١٩٨٣م .
• ماهر حسن فهمى : أحمد شوقى ، أعلام العرب (١٠٦) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥م .
• محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨م .

• **محمد أحمد حسونة** : إبراهيم باشا فـى بـلاد اليونـان ، بحث منشـور فـى كتـاب ذكرى البطل الفـاتح إبراهيـم باشـا ، طبعـة مكتبـة مدبولـى ، القـاهرة ١٩٩٠م .
• **محمد الأمين السعيد** : سياسة محمد على فى السـودان ، ماجسـتير غير منشـورة ، آداب القاهرة د.ت .
• **محمد السيد غلاب وآخرون** : جغرافية مصـر وحـوض النيـل ، دار أخبـار اليـوم ، القاهرة ١٩٩٣م .
• **محمد جبريل** : مصر فــى قصـص كتابهـا المعـاصرين ، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ .
• **محمد حسنين هيكل** : تراجم مصرية وغربية ، دار المعارف ، القاهرة د.ت .
• **محمد رجب البيومى** : نظرات أدبية ،جـ١ ، مطبعة زهران ، القاهرة ١٩٧٠م.
• **محمد سيد كيلانى** : السلطان حسـين كـامل فـترة مظلمـة فـى تـاريخ مصـر ، الـدار القومية للطباعة ، القاهرة ١٩٦٣م .
• **محمد صبرى** : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسـع عشـر ، مطبعـة مصـر ، القاهرة ١٩٣٩م .
• **محمـد عمـارة** : الأعمـال الكاملـة لرفاعـة الطهطـاوى ، المجلد الأول المؤسسـة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣م .
• **محمد عمارة** : رفاعـة الطهطـاوى رائد التنوير فـى العصـر الحديث ، ط٢ ، دار الشروق ١٩٨٨م .
• **محمد عمر البشير** : جنوب السودان ، ترجمه عن الإنجليزيـة أسـعد حليـم ، الهيئـة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٧١م .
• **محمد فريـد** : تـاريخ الدولـة العثمانيـة ، تحقيـق إحسـان حقـى ، ط٢ ، دار النفـائس بيروت ١٩٨٣م .
• **محمد فؤاد شكرى وآخرون** : الحكم المصرى فى السودان ، القاهرة ١٩٧٤م .
• **محمد فؤاد شكرى** : مصـر والسودان ، تـاريخ وحدة وادى النيـل السياسـية فـى القرن التاسع عشر ،ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٨م .
• **محمد فؤاد شكرى وآخرون** : بناء دولة مصـر محمـد علـى ، دار الفكـر العربـى ، القاهرة ١٩٤٨م .

• محمد قدرى : الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية ، مطبعة بولاق ، القاهرة ١٢٩٨هـ .
• محمد قنديل البقلى : الأمثال الشعبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م .
• محمد كمال يحيى : الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية ، سلسلة مصر النهضة ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣م .
• محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ،دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧م .
• محمد محمود السروجى : البحرية المصرية فى العصر الحديث ، بحث منشور فى كتاب "تاريخ البحرية المصرية" إعداد نخبة من أساتذة جامعة الأسكندرية بالاشتراك مع القوات البحرية المصرية ، جامعة الأسكندرية ١٩٧٣م .
• محمد مختار باشا : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ١٣١١هـ .
• محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، جـ١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٢هـ .
• نجيب توفيق : عبدالله النديم خطيب الثورة العرابية ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٦٣م .
• نعوم شقير : أمثال العوام فى مصر والسودان والشام ، مطبعة المعارف بمصر ١٨٩٤م .
• هولت ب.م : دولة المهدية فى السودان ، ترجمة هنرى رياض وآخرون ، مكتبة دار الجيل ، بيروت ١٩٨٢م .
• هيلين آن ريفلين : إقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر . ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨م .
• يوسف عزت : تاريخ القوقاز ، ترجمه من التركية عبد الحميد غالب ، مطبعة البابى الحلبى ، القاهرة ١٩٣٣م .

خامساً : المراجع الأجنبية

- Abbas Ibrahim Mohammad Ali : The British The Slave Trade and Slavery in The Sudan 1820-1881, Khartoum University Press,1972 .
- Blanchard Jerrald : Egypt Under Ismail Pacha, London, 1876 .
- Beachey : The Slave Trade of Eastern Africa, London, 1976 .
- Edward Malet : Egypt, 1978-1883, London, 1909 .
- Edwin de leon : The Khedive's Egypt or the Old House of Bondage under New Masters, London, 1877 .
- Mccoan : Egypt as it is, London, N.D .
- Mohamed Foad Shukry : The Khedive Ismail and Slavery in The Sudan, 1863-1879, Cairo,1938 .
- Mohamed Foad Shukry : Equatoria under the Egyptian rule 1874-1876, Cairo, 1953 .
- Mohamed Sabry : L'empire Egyptien Sous Mohamed Ali, et. La Question d'orient, 1811-1949. Paris 1930 .
- Nubar Basha : Memoires de Nubar Basha, Byrouth, Liban, 1983 .
- Paton : A history of the Egyptian Revolutions, Vol II, 2nd Edition. London1870 .
- Rene Cattaui : Le regne de Mohamed Ali d'apres les archives russes en Egypt le Cairo1931 .
- Richard Hill : A Biographical Dictionary of the Anglo-Egyptian Sudan, Oxford, 1951 .
- Richard Hill : On the Frontiers of Islam, two manuscripts concerning the Sudan under the turco- Egyptian rule, 1822-1845, Oxford,1970 .
- Richard Madden : Egypt and Mohamed Ali , London, 1840 .
- Samule Baker : Ismailia, Vol II, London 1874 .
- Sonnini : Travells in upper and lower Egypt, London, 1800 .

سادسا : الدوريات

- عبدالله النديم : الأعداد الكاملـة لمجلـة الأستاذ ، جـ١ ، دار ثـابت ، القـاهرة د.ت (أعداد سنة ١٩٨٢م) .
- جريدة القاهرة : ١٨٨٢،١٨٨٥،١٨٨٦،١٨٨٧م .
- جريدة القاهرة الحرة : ١٨٨٦،١٨٨٧،١٨٨٨،١٨٨٩م .
- الهلال : ١٨٩٤،١٨٩٦،١٩٠١،١٩٠٥م .
- المؤيد : ١٨٩٢م .
- المقطم : ١٨٩١م .
- جريدة الفلاح : ١٨٨٦م .
- اللطائف : ١٨٨٨م .
- التنكيت والتبكيت : ١٨٨١م .
- جريدة الجريدة : ١٩٠٨م .
- الأهرام : ١٩٩٤م .
- مجلة الفيصل السعودية : ١٩٨٥م .
- مجلة العربى الكويتية : ١٩٩٢م .

كشاف الشخصيات والبلدان

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف الشين

حرف الصاد

حرف السين

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

الفهرس

رقم الايداع ١٥٦٧٤/٩٨

I.S.B.N.
977-5040-94-9

0190016
العربي
٢٠٫٠٠

Bibliotheca Alexandrina
03553893

العربي
للنشر والت

٦٠ شارع القصر العيني أم
(١١٤٥١) القاه
ت : ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس :